

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ١٦

السنة الخامسة

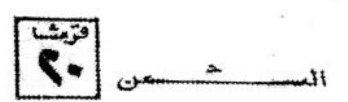
ابريل ١٩٦٩

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عودة

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
ودول اتحاد البريد العربى
ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش



الثمن



الفهرس

الإفتتاحية

المجتمع العربى سنة ٢٠٠٠م

من المظاهر الحديثة فى الكتابة السياسية والاقتصادية ، استقراء الاحداث الجارية والسابقة فى وطن ما أو مجموعة دولية ما ،ليكون هذا الاستقراء أساسا لرسم صورة منطقية لواقع هذا الوطن ، او تلك المجموعةكما ينتظر أن يكون مستقبلا . ولهذا نرى المجلات المتخصصة فى الغرب حافلةبالمقالات ، كما تحفل المكتبات بعشرات المؤلفات وكلها مهتم بتحليل مستقبل الحالات السياسية او الاقتصادية لدولة من الدول ، أو مستقبل العلاقات السياسية او الاقتصادية بين مجموعة من الدول فى مدى السنوات الباقية من هذا القرن أو مع مطلع القرن التالى .

واذا نحن حاولنا أن نتحدث فى هذه العجالة عما سيصير اليه المجتمع العربى ، وعما ستصير اليه الوحدة العربية فى سنة ٢٠٠٠ لا نكون قد ابتدعنا خطة ، أو ابتكرنا اسلوبا بقدر ما نكون قد اقتدينا بغيرنا فاستعنا بمنطق العلوم السياسية والاقتصادية لرسم الصورة التى قد يتخذها الوطن العربى فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

وقد يقال كيف يستقيم التفكير فى مستقبل الوحدة العربية ، وفى رسم صورة للمجتمع العربى المقبل ، على حين ان الوطن العربى كله جريح : فمدينة القدس بما فيها من مقدسات اسلامية ومسيحية تئن ارضها تحت وطأة اقدام فيالق الصهيونية ، والجيش الصهيونى يطل علينا بوجهه الكريه من شرقى القناة ، ويهدد بعدوانه البشع مدننا وقرانا ومنشآتها الصناعية ،وتغير طائراته بوحشية ضارية على مطار بيروت وتدك قرى الاردن ومدنه الباسلة وغيرها بالقنابل المحرمة دوليا ؟ فنقول أن هذه النظرة الى الواقع الاليم يجب الا تحول دون استشفاف مستقبلنا والتخطيط له وفقا لتحليلات علمية منطقية ،واستقراءات تاريخية . ولعلنا نذكر كيف كانت المعارك ابان الحرب العالمية الثانية تدور طاحنة قاسية بين دول الحلفاء ودول المحور ، وكيف كانت باريس رازحة تحت اقدام النازيين ، وكيف كانت لندن تدك كل يوم بمئات الغارات المدمرة بلا تفرقة بين اهداف مدنية واهداف عسكرية ، وكيف كانت

« ... وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير » ..

الميثاق الوطنى

جحافل الالمان توغل فى احشاء روسيا وتستولى على معظم كبريات مدنها ، وكيف اطاحت الطائرات المعادية أو كادت بالاسطول الامريكى الرابض فى « بيرل هاربور » ...

لعلنا نذكر هذا كله ، ونذكر معه ان بريطانيا كانت قد أعدت عدتها لنقل مقر حكومتها الى جنوبى افريقيا ، ولكن هذا الواقع الاليم وتلك الهزائم المتوالية لم تمنع زعماء حكومات الحلفاء من تشكيل لجان فنية على أعلى المستويات عهد اليها وسط قعقعة السلاح ودوى المدافع ،مهمة رسم الخطط ووضع البرامج لتنظيم العلاقات فيما بين الدول بعضها وبعض ٠ وعلينا ان نذكر ، ان كنا قد نسينا ، ان أعمال هذه اللجان وتخطيطاتها كانت نواة منظمة الامم المتحدة وفروعها الرئيسية القائمة الان ٠

واذا قيل ايضا : كيف يدور الكلام حول وحدة ليس لها حتى الان مفهوم متفق عليه بين العرب ، وليس لها مدلول معين ، ولا أبعاد محددة لدى الدول المفترض فيها أن تكون ذات اليد الطولى فى وضع أسس هذه الوحدة ؟ واذا كان العرب لم يستطيعوا أن يحققوا هذه الوحدة فى ظل السلام ، أيمكن أن يحققوها فى ظل الهزيمة والاحتلال والتمزق ؟ الا يكون الحديث حولها فى ظل هذه الاوضاع المحزنة المحفوفة بالمخاطر ضربا من الامعان فى الخيال يراود المفكرين فيها لتهوين مرارة الهزيمة ؟ اليس اجدر بنا أن نترك التفكير فى مثل هذه المشروعات الشائكة حتى نفرغ من محو آثار العدوان ؟

أو ليس التفكير فى مثل هذه المشروعات سابق لاوانه وأنه مجهود لا جدوى فيه بل ربما يعوق سير التعبئة العامة التى نحن اليوم فى أشد الحاجة اليها ؟

قد يقال هذا ، وقد يقال غيره ، ولكننا بعد لا نقر هذه النظرة الضيقة المتشائمة ، ولا نرى فى كل هذه الاوضاع ما يصح ان يقف حائلا دون أن نطلق العنان لتفكيرنا العلمى المنطقى فى أمر مستقبلنا ٠

ان أى تحليل علمى للقضية العربية حقيق أن يكشف لنا عن أمرين :

أولا ــ لا أمل للعرب فى الخلاص التام من الاستعمار الجديد الصهيونى المعضد بالاستعمار التقليدى ، أو على الاقل لا أمل فى مواجهة خطورته الا فى ظل وحدة عربية سياسية .

ثانيا ــ لا يستطيع العالم العربى أن يبرأ من التخلف والفقر وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى الا فى ظل وحدة عربية اقتصادية .

وعندنا أن مفهوم الوحدة العربية يجب أن يفسر تفسيرا مرنا ، فليس المقصود بالوحدة العربية أن تقوم فى الحال دول عربية واحدة تمتد من الخليج الفارسى الى المحيط الاطلسى تحت سلطان حكومة واحدة وقانون واحد ، وانما المقصود بهذه الوحدة المنشودة هو اقامة سلسلة من الارتباطات والتنظيمات التى تجعل من الدول العربية الاربع عشرة كتلة متماسكة يتفاعل بعضها ببعض ، ويكمل بعضها بعضا وفقا لمخطط علمى مدروس يهىء هذه الكتلة لان تكون فى مدى ثلاثين سنة ، أو فى مطلع القرن الحادى والعشرين وحدة كاملة صحيحة .

ولا نستطيع ان نحدد تفاصيل تلك الوحدة لاننا نعتقد أن مفهوم العلاقات بين بعض الدول وبعضها الاخر بصفة عامة ، وبين بعض الدول العربية وبعضها الاخر بصفة خاصة سيلحقه فى مدى السنوات المقبلة تغييرات تقتضيها تطورات الظروف . وان كثيرا من المفاهيم السياسية أو الاقتصادية التى تتمسك بها الدول فى ايامنا هذه ستصبح مع انقضاء هذا الجيل غير ذات موضوع ، وان المجتمعات العربية مسايرة منها للثورة التكنولوجية ستبتكر قواعد جديدة ، وتستحدث منظمات مغايرة للمنظمات القائمة لربط البلاد والاقاليم التى يتألف منها الوطن العربى .

واذا كان الشكل النهائى للوحدة العربية لا يمكن رسم دقائق ملامحه منذ الان ، فيمكن على الاقل تصور الاساليب المختلفة التى ستتبعها الدول العربية فى السنوات القادمة لتحقيق الوحدة التى نعتقد انها اتية لاريب فيها ، واذا لم يقدر لنا أن نراها نحن ،

فسيراها ابناؤنا ويعيشون فى ظلها ٠وتلك الاساليب متعددة ومنوعة ومنها ما كانت الدول العربية بدأت تجربها قبل منتصف هذا القرن :

الاسلوب الاول : ويتجلى فى النظام الكونفدرالى أو التعاهدى ، كالنظام الذى قامت عليه جامعة الدول العربية ، تلك المنظمة الدولية التى مر على انشائها ربع قرن من الزمان ٠ وقد أخفق هذا الاسلوب ،ولم تعد الشعوب العربية ، ولا القائمون بشئون الجامعة انفسهم يثقون بقدرتها على تحقيق الاهداف التى كانت متوخاة من اقامتها ، ولقد سبق أن طالبنا قبل حرب يونية سنة ١٩٦٧ بضرورة تعديل ميثاقها وتدعيم اجهزتها لتكون متسقة مع تطورات الزمن ٠ ولكنا نستبعد أن يوجد بين ظهرانينا من يتحمس لفكرة تدعيم الجامعة بعد أن أصبحت فى نظر الرأى العام العربى ــ وان يكن بدون وجه حق رمزا للهزيمة العربية والتخلف العربى ، والتفتت العربى ٠ وفى ظل هذه النظرة المتشائمة أصبح التفكير فى نفخ روح جديدة لدعم كيانها الحالى أمرا مشكوكا فى جدواه . واذا كنا قد قلنا أن هذه النظرة الى جامعة الدول العربية هى بدون وجه حق ، فذلك لان تبعة المسئولية واقعة على الدول العربية بقدر ما هى واقعة على الجامعة فمن الظلم لها أن نحملها التبعة وحدها ٠

الاسلوب الثانى : ومفاده السعى لتكوين الوحدة العربية عن طريق انشاء مجموعات من المنظمات الدولية الفنية يناط بكل منها مهمة تنشيط التعاون بين الدول العربية فى دائرة اختصاصها ٠ وقد أنشأت الدول العربية عدة منظمات فنية ، منها مؤسسة الخطوط الجوية العالمية ، والشركة العربية لنقل البترول ، والشركة العربية للملاحة البحرية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ٠٠٠ الا أن هذه المشروعات كلها تعتبر فاشلة لان نشاطها لم يتعد نطاق التخطيط المرسوم على الاوراق ٠

الاسلوب الثالث : انشاء مجموعة من وحدات عربية جزئية ، فاذا ما استتبت تلك الوحدات وآتت ثمارها تعاون بعضها مع بعض وقامت على دعائم هذا التعاون وحدة كلية وطيدة الاركان ٠ ولكن التجارب الوحدوية الجزئية التى قامت حتى اليوم اخفقت كلها ، ونضرب مثلا لذلك الوحدة بين القاهرة ودمشق ، والوحدة الهاشمية بين بغداد وعمان ، ومشروعات المغرب الكبير وغيرها كثير ٠٠ فهذه المشروعات كلها قد اخفقت كما اخفقت الجامعة والمنظمات الفنية النوعية ٠

الاسلوب الرابع : وينادى بـه بعض المؤمنين بالحركات الثورية الشعبية ممـن يرون ان الوحدة يمكن ان تتحقق عن طريق الشعوب العربية دون تدخل حكامها وبعبارة أخرى بتخطى حكامها ، اعتقادا منهم أن هذه الشعوب تريد الوحدة وتتحمس لها ، .أما الطبقات الحاكمة فلها مصلحة ذاتية فى الابقاء على التجزئة التى وصلوا بفضلها الى الحكم ، واذن فالوحدة فى رأيهم لا تتحقق الا بتخطى الحكام ٠

وهذا الاسلوب أن كان قد يؤدى الى تغيير نظام الحكم فى دولة ما ، فهو لا يمكن أن يفضى الى اقامة وحدة بين دولتين عربيتين ، أو بين مجموعة من هذه الدول ٠ ذلك أن اقامة الوحدة لم تعد اجراء ثوريا شعبيا حماسيا ، فقد أصبحت حركة تكاملية تقوم على مقاييس علمية مدروسة من تنظيمات واتفاقات ، ومن أمثلة ذلك : اقامة طريق برى بين القاهرة وعمان ، أو بين القـاهرة والخرطوم ، أو انشاء شركة طيران عربية موحدة تشترك فيها جميع البلاد العربية ، كل أولئك يعتبر خطى جبارة فى الطريق القويم نحو الوحدة أجدى من عشرات المؤامرات أو الانقلابات التى قد تدبر باسم الوحدة ٠ ولكنها لا يمكن أن تحقق هذه الوحدة ٠

ان تلك الاساليب التى اتبعت فى ربع القرن الحاضر (باستثناء الاسلوب الرابع) لاقامة الوحـدة تعتبر فى ذاتها أسـاليب صحيحة وقد ثبت نجاحها فى مناطق اخرى من العالم ، وفى فترات متفاوتة من تاريخ الشعوب والامم ، أما انها لم تحقق نجاحا فى وطننا العربى فليس دليلا على عـدم صلاحيتها ، بل دليلا على نقص عنـاصر أخرى اذا توافرت استطاعت هذه الاساليب أن تحقق الوحدة هنا كما حققتها هناك ٠ وهذه العناصر يمكن حصرها فيما يلى :

١ـ الانسان العربى :

الانسان العربى بمقوماته الصحيحة لم يوجد بعد ، ذلك لان القيادات والكادرات التى عملت داخل المنظمات الوحـدوية المختلفة ، ما زالت تعمل وتفكر وفقا لعقلية

قومية محلية محدودة ، فسواء كان المدير مصريا .. أو الخبير سوريا .. أو المستشار تونسيا .. فان أحدا منهم لم تتوافر له سمات « الموظف الدولى العربى » الذى يفكر بعقلية عربية شمولية لا بعقلية محصورة فى نطاق حدود وطنيته المحلية.
وقد وجدت بعض من فكروا وفقا للقومية العربية الشاملة ولكنهم كانوا من القلة بحيث لم يظهر لهم أثر بين والوحدة فى حاجة الى طبقة من التكنوقراطيين ومن كبار الاداريين والمهندسين والدبلوماسيين والمفكرين القادرين على العمل فى الاجهزة والمنظمات التى سيوكل اليها أمر الاشراف الفعلى على التعاون العربى ، والا انهارت تلك الاجهزة مهما كانت قوتها ، نظرا الى افتقارها الى الايدى العاملة والعقول المفكرة التى تكفل لها فعالية عملها . ان من واجبنا ـ نحن العرب ـ أن نستعد منذ اليوم لاعداد القيادات التى ستعمل فى المنظمات الوحدوية التى ينتظر قيامها فى مطلع القرن المقبل .
وهذه القيادات قد بلغ عمرها اليوم ما بين عشر وخمس عشرة سنة . ومن الواجب أن يقوم منذ الان معهد دولى عربى يتولى اعداد الشباب وفقا لمعايير علمية يراعى فيها دقة الاختيار بحيث يمثلون جميع الاقطار العربية ليكونوا الرواد الذين سيسند اليهم العمل فى المنظمات الوحدوية المنتظرة .

وليس هذا الرأى ضربا من ضروب الخيال ، فلقد انشأت أوربا عقب الحرب العالمية الثانية مدرسة « بروج » فى بلجيكا لتخريج كبار الموظفين اللازمين للعمل فى المنظمات الدولية الاوربية العاملة على تحقيق الوحدة الاوربية . وبعبارة مجملة : ان الانسان العربى ، أو التكنولوجى العربى الذى تشمل آفاق تفكيره حدود العالم العربى كله ، لا يمكن من دونه أن تتحقق الوحدة بمعناها الصحيح .

٢ ـ المدينة العربية :

اثبتت التجارب الوحدوية التى قامت فى العالم ضرورة وجود عاصمة للوحدة تكون مستقلة عن بقية عواصم الدول الاعضاء التى تتألف منها هذه الوحدة . فاذا لم توجد للوحدة العربية مدينة خاصة لتكون مقرا للمؤسسات والمنظمات الوحدوية ، لاصبحت

هذه الوحدة عرضة للتأثر بما عسى أن يقع من خلاف بين احدى الدول الاعضاء والدولة التى تكون عاصمتها مقرا للمنظمات الوحدوية . لذلك يقتضى الامر أن تنزل احدى الدول العربية عن احدى مدن اقليمها وتمنحها استقلالا تاما لتكون عاصمة للوحدة ومقرا للمنظمات الوحدوية وبذلك تتفادى التأثر بنفوذ أى دولة عربية . هذه المدينة ستكون نواة فى المستقبل لانشاء عاصمة للحكومة الاتحادية العربية التى ينتظر أن تقوم للاشراف على الوحدة بعد سنة ٢٠٠٠ .

وستكون هذه المدينة المقر الفكرى والسياسى والاقتصادى للوطن العربى ، ولذلك يجب مراعاة منتهى الروية والتدقيق فى اختيارها ، ومن الخير أن يقع الاختيار على احدى المدن العربية المطلة على البحر المتوسط ليتوافر لها اعتدال الجو أولا وصلاحية أن تصبح ميناء دوليا ثانيا . ويستحسن ان تكون هذه المدينة واقعة فى وسط الوطن العربى لتتساوى مسافات السفر منها واليها بالنسبة الى الجميع .. ومن المدن القائمة فعلا ويصلح لهذا الغرض السلوم فى الاقليم المصرى ، وطبرق وبنغازى فى ليبيا غير انه يمكن أن تنشأ مدينة جديدة خصيصا فيما بين هذه المدن .

وليست هذه فكرة جديدة : فالبرازيل مثلا وهى دولة اتحادية تتكون من عدة ولايات اقامت للاتحاد عاصمة جديدة هى «برازيليا» بدلا من ريو دى جانيرو لان موقعها لم يكن فى وسط الاتحاد .

٣ ـ المساعدات الدولية

كانت مشروعات الوحدة التى قامت فى مدى ربع القرن الماضى تفتقر الى مساعدة المجتمع الدولى ولقد اثبت تاريخ الاتحادات التى قامت فى العالم أن الوحدة لا يمكن اقامتها الا بمساعدة الدول الاجنبية غير دول الوحدة . واذن فاقامة وحدة عربية لا يرتجى لها فلاح الا بموافقة ومساعدة المجتمع الدولى .

ونيل مساعدة المجتمع الدولى ليس أمراسهلا ، فيجب الاعداد لتحقيق ذلك من قبل عن طريق بذل المساعى الدبلوماسية واعداد المشروعات والملفات الكفيلة باقناع المجتمع الدولى بأهمية هذه الوحدات ابتغاء تحقيق مصالحها الخاصة فحسب ، بل لوجه السلام الدولى أيضا . وهذا يقتضى أن تقدم الدول الاجنبية والمنظمات الدولية معوناتها ومساعداتها ، لا للدول العربية فرادى ،ولكن للتنظيمات الوحدوية التى ستجاهد فى سبيل اقامة الوحدة فى شتى الميادين من اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية .

فاذا توافرت هذه العناصر الثلاثة وهى الانسان العربى ، والمدينة العربية والمساعدة الدولية ، فأى اسلوب من الاساليب التى قدمناها يصلح لاقامة الوحدة المنشودة .

ان بيننا وبين مطلع القرن الجديد نحو ثلاثين عاما ، وهى فى عمر الزمن شىء يسير ، فاذا لم نستعد منذ اليوم للاتحاد علميا وتكنولوجيا وفكريا فى مجتمع سنة ٢٠٠٠ ، فسيظل العالم العربى مجزأ ومتخلفا وفقيرا ، وعرضة لان يكون لقمة سائغة لاية عصابة او دولة باغية تزجه فى استعمار جديد اشنع بما لا يقاس من الاستعمار الذى اذاقه من قبل ما هو أمر من العلقم .

ان النكسة التى منى بها المجتمع العربى يجب الا تنسينا الاستعداد للمستقبل القريب ، وما مطلع القرن الحادى والعشرين ببعيد .

« رئيس التحرير »

دراسة

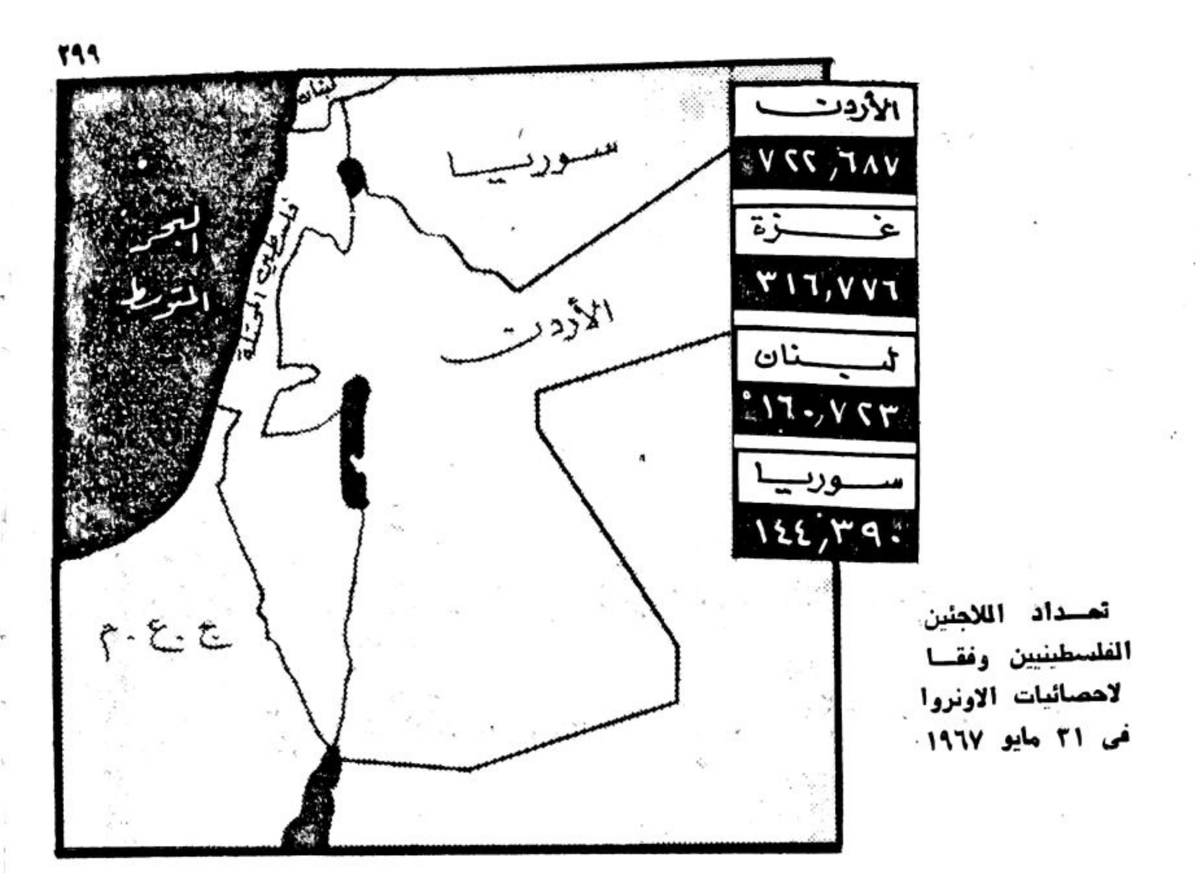
قضيـــة اللاجئيـــن في المنظمـــات الدوليـــة

د . عفاف مراد

تخرجت فى كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وحصلت على درجة دكتوراه الدولة فى العلوم السياسية من جامعة باريس عام ١٩٦٧ ، وكان موضوع الرسالة الاشتراكية والسلطة فى مصر . وتعمل حاليا عضوا بمركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بمؤسسة الاهرام .

عرفت البشرية منذ القدم ظاهرة وجود افراد وطوائف اضطرتهم الظروف القائمة فى اوطانهم الاصلية الى الفرار منها خشية الاضطهاد الناشىء عن أسباب قبلية ، أو عنصرية ، او دينية او سياسية . على ان الجماعة الدولية لم تعن بمحاولة علاج النتائج المؤسفة لتلك الظاهرة الا فى القرن العشرين ، عندما تفاقمت مشكلات اللاجئين عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية ، نتيجة للاحداث التى نجمت عن الصراع بين قوى التحرر الوطنى فى القارتين الافريقية والاسيوية وبين القوى الاستعمارية الاوروبية . وقد اسفرت الجهود الدولية التى بذلت فى ذلك الشأن عن نشأة فرع جديد من فروع القانون الدولى ، يمكن ان نسميه « قانون اللاجئين » يتسم بطابع انسانى يكفل تدويل المركز القانونى لطائفة من البشر لايستظلون بحماية دولة وطنية ترعاهم وتدافع عن حقوقهم الاساسية فى مواجهة سائر الدول [١] .

(١) راجع فى تاريخ الظاهرة وتطور الجهود الدولية التى بذلت من أجل اللاجئين الدوليين :
E. Balogh, «World Peace and the Refugee Problem», Recueil des Cours de l'Académie de Droit International de La Haye, vol. 75, 1949, p. 363 s.s.
F. Schnyder, «Les aspects juridiques actuels du problème des réfugiés», Recueil des Cours, vol. 114, 1965, p. 439 s.s.
et J. G. Stoessinger, The Refugee and the World Community, Mineapolis, 1956,



تعداد اللاجئين الفلسطينيين وفقا لاحصائيات الاونروا فى ٣١ مايو ١٩٦٧ ·

ورغم الاهمية المتزايدة للجهود المبذولة من أجل ارساء قواعد قانونية تنظم حقوق اللاجئين ، فالملاحظ أن هناك صعوبات جمة تعترض الجماعة الدولية فى هذا السبيل · ولعل أبرز أسباب تلك الصعوبات ، وجود اختلاف جوهرى بين ظروف اللاجئين الاوروبيين الذين نشأت بمناسبتهم أولى التنظيمات الدولية ، وبين احوال اللاجئين فى مناطق الشرق الاوسط وآسيا وأفريقيا · ذلك أن مشكلات اللاجئين الاوربيين انحصرت اساسا فى تيسير عملية ادماجهم نهائيا فى المجتمعات الجديدة التى فروا اليها ، بينما ترفض الغالبية الاخرى من اللاجئين ذلك الحل ويصرون على العودة الى أوطانهم الاصلية · وقد ترتب على الاختلاف فى الهدف عدم كفاية الحلول التى وضعت ابتداء لمواجهة ظروف اللاجئين الاوربيين ، وبالتالى ظهور حاجة ملحة نحو ايجاد تنظيم جديد يتلاءم مع متطلبات اللاجئين الساعين الى العودة بعد زوال الاعتبارات التى اقتضت تشريدهم ·

وعلى هدى من هذه التفرقة الاساسية نبدأ بدراسة اهم الجهود التى بذلت على الصعيد الدولى لخلق قواعد صالحة للتطبيق بالنسبة لكافة طوائف اللاجئين ، ثم نتناول بالتخصيص ابرز الجهود الاقليمية التى قصد بها مواجهة الظروف الخاصة باللاجئين الاسيويين والافريقيين مع التركيز على مشكلات اللاجئين العرب ·

أولا ــ التنظيم العالمي لمشكلات اللاجئين

بدأت عناية الجماعة الدولية بمأساة اللاجئين

عندما قام مجلس عصبة الامم المتحدة بتعيين الدكتور نانسن مندوبا ساميا لشئون اللاجئين الروس ، وفرضه فى وضع تنظيم دولى يكفل لهم حــدا ادنى من الحقــوق فى مواجهــة الدول المستضيفة • وبمقتضى الاتفاق المبرم فى اطــار عصبة الامم المتحدة بتاريخ ٥ يوليو ١٩٢٢ ، تم انشاء وثيقة دولية أطلق عليها اســم « جواز سفرنانسن » وهى شهادة تصدر من الجهة المختصة فى الدولة التى يقيم بها اللاجئون وتقوم مقام وثائق السفر الوطنية • وقد قرر الاتفاق المذكور عدة حقوق حماية لاولئك الاشخاص الذين لم يعودوا قادرين على التمتع بالحماية الدبلوماسية لدولتهم الاصلية • ومن أبرز الحقوق التى أوردها اتفاق عام ١٩٢٢ فى شأن اللاجئين الروس النص على عدم جواز تسليمهم الى سلطات الدولة التى فروا منها وتقييد سلطة الدولة التى لجــأوا اليها فى ابعادهم ، وتنظيم شروط اقامتهم وتشغيلهم • وقد امتدت تلك الحماية الدولية لتنظيمات لاحقة على طوائف الارمن والاشوريين والكلدانيين والاتراك والاكراد واليونانيين ، واستقر الامر فى صورة وثيقة دولية تنظم المركز القانونى للاجئين بمختلف فئاتهم السابقة صدرت بتاريخ ٢٨ أكتوبر عام ١٩٣٣ . كما ابرمت عدة اتفاقات اخرى خاصة باللاجئين الذين غادروا المانيا النازية او الذين تركوا اسبانيا بمناسبة الحرب الاهلية ، بــدأت باتفاق مؤقت فى ٤ يولية سنة ١٩٣٦ ، وتأكدت بمقتضى معاهدة عقدت فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وجاء مكملا لها بروتوكول اضافى وقع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لتغطية حالات المهاجرين من النمسا بعد ضمها الى المانيا [٢] .

ولاشك أن الاتفاقات المشار اليها تمثل خطوة كبيرة الى الامام فى سبيل انشاء قواعد دولية لحماية اللاجئين ، الا أن قصرها على طوائف معينة بالذات اعتبر عائقا يحول دون ايجاد تنظيم عام ينطبق على كل من يصدق عليه وصف اللاجىء •

ولتفادى ذلك الوضع المنتقد لجأت هيئة الامم الى العدول عن أسلوب التخصيص وخلق نظام موحد يسرى على كافة اللاجئين • وعلى هذا الاساس تم فى عام ١٩٤٦ تكوين هيئة تابعة للامم المتحدة اطلق عليها « المنظمة الدولية للاجئين » نص نظــامها الاساسى على أن تتولى الى جانب اللاجئين القدامى كل من وجد بعيدا عن بلده ولا يستطيع العودة اليه ، أو لايرغب فى ذلك على أثر الاحداث التى طرأت بسبب الحرب العالمية الثانية أو فــى أعقابها • وعندما شارفت المنظمة المذكورة على الانتهاء من اعمالها لتوطين غالبية اللاجئيــن الاوروبيين حينذاك ، رأت الامم المتحدة ان تدعو مختلف الدول الى مؤتمر لاقرار مشروع معاهدة جماعية تتسم بالعموم والشمول لتنظيم شئــون اللاجئين تحت اشراف مكتب للمندوب السامى الذى اتخذ له مقرا • بمدينة جنيف فى مســتهل عام ١٩٥٠ (٣) • وقد اسفر المؤتمر المنعقد فيما بين ٢ و ٢٥ يوليو عام ١٩٥١ بالمدينة المذكورة عن الموافقة على اتفاقية تحكم المركز القانونى للاجئين بصفة عامة • ويعنينا بالنسبة لهذه المعاهدة الموقعة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥١ والتى تعد بحق حجر الاساس فى قانون اللاجئين ان نحدد بايجاز اهم احكامها الموضوعية ، قبل ان نعرض لمناقشةمجال تطبيقها ومدى عالمية التنظيم الذى جاءت به (٤) •

وتتلخص أهم أحكام معاهدة جنيف لعــام ١٩٥١ ـ التى صارت نافذة منذ ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٤ بتصديق ست دول عليها ـ فى أنها قد أوردت تقنينا لقاعدتين عرفيتين استقرتا فى الحياة الدولية ، تقضى أولاهما بأن اللاجىء يتمتع على أقل تقدير بالحد الادنى للمعاملة المقررة للاجنبى عموما دون حاجة الى اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل فى حقه [المادة ٧] ، كما انه من ناحية اخرى لا يجوز تسليمه اواعادته بأية صورة من الصور الى الدولة التى فر منها [المادة ٥] • وعلى هدى من هذين المبدأين قامت المعاهدة بتفصيل واجبات الدول التى

---

(٢) F. Y. Hsu, **La protection des réfugiés par la société des Nations,** — Lyon, 1935 et I. Yoksimovic, **Le statut juridique des réfugiés politiques et des apatrides selon le nouveau droit international,** Paris, 1951.

(٣) L. W. Holborn, **The International Refugee Organization, a specialized agency of the United Nations, its History and Work, 1946 - 1952,** London, 1956.

(٤) للحصول على معلومات تفصيلية فى شان هذه الاتفاقية يراجع :
C. A. Pompe, **The Convention of 28 July 1951 and the International Protection of Refugees,** Document HCR/INF/42, Genève, 1958.

تلتزم بقبول اللاجىء وعدم طرده حتى ولو كان دخـوله لاقليمها بـدون تصريح او بطريق غير مشروع [المادة ٣٢] ، واثناء وجوده بها يجب ان يتمتع بالحقوق والحريات التى تكفل انـدماجه المعاهدة لايرجع الى رفض القواعد التى قررتها على استخدام الاجانب ويمنح حق ممارسة المهن الحـرة والاعمـال التى يحتفظ بهـا فى الاصل للوطنيين ، كما تجب مساواته بالوطنيين فـى مجالات الاسكان والتموين والضمان الاجتماعى والصحى والمساعدات العامة والتعليم العام [المواد من ١٧ الى ٢٤) . وفى ذات الوقت يتمتع اللاجىء بحرية اقامة الشعائر الدينية وتكوين الجمعيات ، ويمنح ذات المعاملة المكفولة للوطنيين فيما يتعلق بحمـايـة حقوق الملـكية الادبيـة والفنيـة والصناعية (المواد ٤ ، ١٤ ، ١٥) . وفيما يتعلق بحقه فى التملك ، وفى التنقل يمنح أفضل معاملة ممنوحة للاجانب [المادتين ١٣ ، ٢٦] .

واذا أراد السفر الى الخارج يزود ببطاقة سفر وفقا للنموذج المرفق بالاتفاقية معترفا بها دوليا ، وتكفل عودته الى الدولة دون حاجة الى أى قيد من القيود المفروضة على الاجانب العاديين (المادة ٢٨) . وبالنسبة للقانون الواجب التطبيق فى شأن أحوال الشخصية وأهليته يطبق قانون موطنه أو أقامته العادية مع عدم الاخلال بحقوقه المكتسبة وفقا لقانون بلده الاصلى (المادة ١٢) . واخيرا تتضمن المعاهدة دعوة الدول المستقبلة لتسهيل منح جنسيتها للاجئين وتبسيط اجراءات التجنس مع تقييد الاحوال التى يجوز فيها ابعادهم وقصرها على حالات تهديد أمن الدولة وسلامتها ، على ألا يكون الطرد والترحيل فى أية صورة صوب البلد التى فر منها اللاجىء (المواد ٣٢ـ٣٤) .

ويمكن القول بأن القواعد السابقة قد استقرت فى ضمير الجماعة الدولية الى حد جعل لاتفاقية عام ١٩٥١ قوة تأثير كبيرة تتجاوز دائرة الدول الاربع والخمسون التى انضمت اليهـا (٥) . فالملاحظ أن أحكام الاتفاقية قد نفذت الى كثير من التشريعات الداخلية فى دول لم تنضم بعد الى المعاهـدة باعتبار ان التنظيم الموضـوعى الذى أوردته يعد نموذجا يحتوى دون حاجة الى تأكيد بواسطة أداة دولية تقيد من سلطة الدولة فى المستقبل .

والواقع أن تردد بعض الدول فى الانضمام الى المعاهدة لايرجع الى رفض القواعد التى قررتها أو الى التشكك فى عالمية حلولها وصلاحيتها لحكم مركز اللاجئين فى مختلف الاقطار ، وانما يرد الاعتراض على نصوصها الاخرى المتعلقة بمجال تطبيقها من حيث الزمان ودائرة الاشخاص الذين يفيدون منها . ذلك أن المعاهدة نصت فى الفقرة الاولى من المادة الاولى بتطبيق أحكامها على اللاجئين الذين سبق أن خضعوا للتنظيمات الدولية الصادرة فى سنوات ١٩٢٢،١٩٣٣،١٩٣٨،١٩٣٩ ثم أضافت فى الفقرة الثانية تعريفا عاما يشمل كل شخص « يخشى على أساس معقول ، اثر أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١ ، أن يضطهد بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى جماعة معينة أو بسبب آرائه السياسية ، يوجد خارج الدولة التى يتمتع بجنسيتها ، ولايستطيع . أو لايرغب نتيجة تلك الخشية أن يطلب حمايتها . وكذلك اذا لم يكن متمتعا بأية جنسية وموجودا بخارج الدولة التى كان يقيم فيها عـامة ، ولا يستطيع أو لا يريد ، على أثر احداث وقعت قبل أول يناير سنة ١٩٥١ ، ان يعود اليها نتيجة تلك الخشية المعقولة » .

ويتضح من التعريف السابق أن وصف اللاجىء الذى تعينه معاهدة عام ١٩٥١ ، وان كان يشمل جميع الاشخاص الذين يضطرون لمغادرة البلد الذى كانوا يقيمون فيه أصلا خشية الاضـطهاد بمختلف صوره ، الا أنه يتضمن قيدا زمنيا خطيرا مقتضاه أن تكون الخشية من الاضطهاد قد تولدت عن أحداث وقعت قبل أول يناير عام ١٩٥١ وعلة ذلك أن الدول التى اشتركت فى مؤتمر جنيف وكانت غالبيتها من الدول الاوروبية ، قد حرصت على اضافة القيد الزمنى حتى تحتفظ بحريتها فى التقدير مستقبلا ولاتفاجأ بسيل من اللاجئين نتيجة أحداث

---

(٥) راجع قائمة أسماء الدول المنضمة للاتفاقية بحسب آخر بيان نشره مكتب المندوب السامى للاجئين فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٨ كملحق لتقريره السنوى المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١١ – أ/٧٢١١ (الدورة الثالثة والعشرين) . ويبين من الاحصاء المذكور ان الدول الاعضاء تضم ٢٢ دولة افريقية من بينها الجزائر والمغرب وتونس .

غير متوقعة قد تجد فى أى وقت . وبذلك جاءت الاتفاقية صالحة للتطبيق لمعالجة حالات اللاجئين الاوروبيين بصفة اساسية ، ولا تعالج الاوضاع الجديدة الناشئة عن الصراع من أجل التحرر فى كل من افريقيا وآسيا .

على ان التطبيق العملى قد كشف عن مرونة كبيرة فى تفسير معنى الاحداث التى وقعت قبل أول يناير سنة ١٩٥١ حيث اعتبرت مثلا احداث المجر عام ١٩٥٦ داخلة فى اطار المادة المذكورة باعتبار أن سببها هو وجود الحكم الشيوعى الذى قام هناك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . كما اعتبرت ثورة الجزائر رغم قيامها رسميا فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ مبررا كافيا لتطبيق المعاهدة استنادا الى أن الثورة الوطنية كانت نتيجة للاستعمار الفرنسى الذى تسلط على شعب الجزائر منذ عام ١٨٣٠ . ومن جانب آخر ، فان العبرة بوقوع الاحداث التى ولدت خشية من الاضطهاد قبل أول يناير عام ١٩٥١ حتى ولو كان اللاجىء لم يغادر بلده الاصلى الا فى تاريخ لاحق ، بحيث يظل مجال تطبيق المعاهدة مفتوحا ليشمل كل من صار لاجئا منذ عام ١٩٥١ حتى الان ومن سيصبحون من اللاجئين فى المستقبل [٦] .

ورغم هذا التوسع فى التفسير الذى يحد من خطورة القيد الزمنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الاولى ، فان اتفاقية سنة ١٩٥١ ظلت غير قادرة على علاج حالات اللاجئين الجدد نتيجة احداث دامية شهدتها القارتان الافريقية والاسيوية بعد أول يناير سنة ١٩٥١ . وقد دفع هذا الوضع ومانتج عنه من انتقادات عبر عنها عدد من الدول الافريقية والاسيوية الى اعادة النظر فى القيد الزمنى ، وانتهى الرأى الى الموافقة على مشروع بروتوكول ٣١ يناير ١٩٦٧ الذى أرسله السكرتير العام للامم المتحدة فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٧ الى مختلف الدول والذى يستهدف جعل معاهدة عام ١٩٥١ تنطبق على جميع اللاجئين بغض النظر عن تحديد تاريخ معين للاحداث ، وصار البروتوكول نافذا قبيل نهاية عام ١٩٦٧ بتصديق ست دول عليه ، كما توالت موافقات الدول الاخرى حتى بلغت فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٨ سبعا وعشرين دولة (٧) .

ولاشك أن معاهدة عام ١٩٥١ تسير بخطى وطيدة نحو العالمية بعد رفع القيد الزمنى بمقتضى بروتوكول عام ١٩٦٧ . بيد أن التوسع الزمنى الذى حققته لايزال محدود الاثر نتيجة وجود قيود اخرى مكانيه ومن ناحية الاشخاص مستفادة من نصوص اخرى وردت بالمعاهدة ويمكن تلخيصها على النحو الآتى ، —

١ — خولت الاحكام النهائية للدول التى توقع المعاهدة أو تصدق عليها أو تنضم اليها مستقبلا الحق فى الخيار بين صياغة عامة للمادة ١ فقرة ٢ تجعل من الممكن الاخذ فى الاعتبار بالاحداث التى تقع فى اوربا وفى أية جهة اخرى من جهات العالم ، وبين صياغة محدودة تجعل مجال تطبيق المعاهدة مقصورا على مواجهة اثار الاحداث التى وقعت فى أوروبا فقط . وقد استعملت حق الخيار ١٢ دولة أخذت بالمفهوم الضيق الذى لايمتد الى اللاجئين نتيجة أحداث وقعت خارج أوروبا (٨) . وواضح

---

(٦) أورد هذه التطبيقات الاستاذ Arfe Grahl - Madsen فى مؤلفه القيم :
The Status of Refugees in International Law, vol. I : Refugee Character. — Leiden, 1966, p. 164 s.s.

(٧) نبتت فكرة البروتوكول فى حلقة الدراسات التى عقدت فى الفترة من ٢١ الى ٢٨ ابريل سنه ١٩٦٥ بمدينة Bellagio فى ايطاليا لبحث « الجوانب القانونية لمشكلات اللاجئين » ، ورفعت توصية حلقة الدراسات الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فوافقت الجمعية العامة على مشروع البروتوكول فى ٣١ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بمقتضى قرارها رقم ٢١٩٨ للدورة الحادية والعشرين ، وقام سكرتير عام الامم المتحدة بالتوقيع عليه فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ وأرسله الى الدول الاعضاء للانضمام اليه . وحسب البيان الاحصائى الذى نشره مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين كملحق لتقريره السنوى للمجمعية العامة بلغ عدد الدول المنضمة حتى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ سبعا وعشرين دولة منها ١١ دولة افريقية بينها الجزائر وتونس .

(٨) هذه الدول هى الارجنتين واستراليا والبرازيل والاكوادور وفرنسا وايطاليا ولوكسمبرج وموناكو وبيرو والبرتغال وتركيا . على أن عدد هذه الدول قد انخفض مؤخرا الى ١١ دولة بسحب استراليا لتحفظها السابق فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ (انظر : — HCR Bulletin, No. 1, 1961, p. 4) ويعتبر هذا التصرف من جانب استراليا سابقة حميدة من المرجو ان تحتذيها الدول الاخرى للوصول الى عالمية المجال الجغرافى للاتفاقية .

ان هـــذه الدول لا تلتزم قانونا بمنح اللاجئين الفلسطينيين مثلا أو لاجيء بيافرا أو لاجيء هونج كونج الحماية القانونية المنصوص عليها فـى معاهدة عام ١٩٥١ ٠

٢ ـ استبعدت نصوص المعاهدة صراحة من مجال الافادة منها طوائف الاشخاص غيـر الجديرين بالحماية الدولية لارتكابهم احدى جرائم القانون العام ذات الخطورة الخـاصة ، أو لارتكابهم جرائم حرب ، أو جرائم ضد الانسانية ، أو لقيامهم بأعمال ضد مبادىء الامم المتحدة . وكان مقصودا بذلك فى الاصل استبعاد العناصر الفاشية والنازية التى أفلتت فى اعقاب الحرب من قبضة قوات الحلفاء ويمكن حاليا أن يدخل فى عدادهم المرتزقة الذين يحاربون الحركات الوطنية فى انحاء متفرقة من العالم ٠ (٩)

٣ ـ استبعدت نصوص المعاهدة كذلك من نطاق تطبيقها الاشخاص الذين يتمتعون فى الدول التى استقبلتهم بجميع حقوق والتزامات المواطنين ، وهو استبعاد يبرره تخلف حكمة الحماية الدوليـة بالنسبة لاولئك الاشخاص الذين حصلوا بواسطة السلطات الوطنية على رعاية تتجاوز الحد المطلوب من الناحية الانسانية ٠ (١٠)

٤ ـ وأخيرا استبعدت نصوص المعاهدة طوائف اللاجئين الذين يستفيدون من جهاز آخر غير مكتب الامم المتحدة لشئون اللاجئين الموجود فى جنيف ويرأسه مندوب سام هو حاليا الامير صدر الدين خان ٠ (١١) ومؤدى هذا النص أن اللاجئيـن الفلسطينيين الذين يتبعون وكالة الامم المتحـدة للاغاثة والتشغيل (أونروا) التى انشأتها الامم المتحدة فى عام ١٩٤٩ للعمل فى منطقة الشرق الاوسط لا يستفيدون من أحكام معاهدة عـام ١٩٥١ ٠ ولا شك فى أن افراد لاجيء الشرق الاوسط بهيئة متميزة يبرره الوضع الخاص لهؤلاء اللاجئين الذين يختلفون عن اللاجئين الاوربيين وغيرهم فى أنهم لا يسعون الى التوطن نهائيا فى الدول المستقبلة ، وانما يعيشون على أمل العودة الى ديارهم السليبة ٠ ولذلك فان تسمية الهيئة ذاتها تكشف عن أن الغرض من الاونروا هو مجرد « الاغاثة والتشغيل » بينما يستهدف مكتب المندوب السامى توطين اللاجئين الخاضعين له واندماجهم نهائيا فى الدول التى لجأوا اليها ٠ ولكن وجود هيئة خاصة لم يكن ليقتضى بالضرورة اســتبعاد اللاجئين الفلسطينيين من الحمـــاية والحقوق التى جاءت بها معاهدة سنة ١٩٥١ فى مواجهة الدول المنضمة اليها ٠

ويخفف من حـــدة هــذا الوضـــع المجحف أن الاتفاقية قد أشارت الى « أنه فى حالة توقف المساعدات التى تقدمها الاونروا لاى سبب من الاسباب دون أن يكون اللاجئون قد استقروا نهائيا وفقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، فانهم يستفيدون تلقائيا من مزايا الاتفاقية ٠ ويرى غالبية الفقه أن اللاجيء العربى الذى يغادر المنطقة التى تعمل فى اطارها الاونروا وهى الشرق الاوسط ، او اللاجيء الذى لم يصبح هو شخصيا متمتعــا بحمايتها لاى سبب من الاسباب ، يخضع بقوة القانون لاختصاص المندوب السامى ويسـتفيد بالتالى من أحكام معاهدة عام ١٩٥١ ٠ (١٢)

والواقع ان الاهمية البالغة لمكتب شئون اللاجئين الكائن بمدينة جنيف التى جعلت الاتفاقية تربط بين مجال تطبيقها والخضوع لسلطته ، انما ترجع الى أن المكتب المذكور يؤدى دورا حاسما فيما يتعلق بتحديد صفة اللاجيء ومراقبة القرارات الصادرة من مختلف الدول بقبول طلب منحه وصـف اللاجيء » عند التحقق من توافر الشروط الدولية المطلوبة أو رفض الطلب على أساس تخلف أحد هذه الشروط ٠ فمن المعروف أنه اذا قررت احدى الدول اعتبار احد الاشخاص لاجئــا بالتطبيــق للاتفاقية وتزويده بالبطاقة الدالة على ذلك التزمت سائر الدول باحترام القرار المـذكور ٠ ورفض اعتبار أحد الاشخاص لاجئا وفقا للاتفاقية لا يحول دون امكان صدور قرار من دولة أخرى بالاعتراف

---

(٩) راجع فى شرح أحكام الاتفاقية وتطبيقها المتعلقـةبهذه المسألة مؤلف Grahl - Madsen السابق الاشارة اليه ص ٢٧٠ وما بعدها .

(١٠) تقرر هذا الحكم بمقتضى الفقرة هـ من المادة الاولىمن الاتفاقيـــة .

(١١) ورد هذا الاستثناء فى الفقرة ل من المادة الاولىمن الاتفاقيـــة .

(١٢) راجع فى هذا المعنى مؤلف Grahl - Madsen السابق الاشارة اليه ص ٢٦٤ .

له بتلك الصفة . وضمانا لاستقرار المركز القانونى للاشخاص ومنعا لحدوث تعارض بين مواقف الدول فى صدد منح أو رفض صفة اللاجىء ، خولت المعاهدة لمكتب شئون اللاجئين الذى يرأسه المندوب السامى حق الاشراف على تطبيق المعايير التى أوردتها المادة الاولى . واذا كان مبدأ الاشراف الدولى مقررا بصريح نص المادة ٦ من المعاهدة ، فان مدى الاشراف قد ترك أمره للاتفاقات التى تبرم بين مكتب المندوب السامى والسلطات الداخلية فى مختلف الدول . ومن المشاهد أن هناك تنوعا كبيرا فى صور الاشراف ، اذ تذهب بعض الدول مثل بلجيكا الى ترك سلطة التحديد لفرع مكتب المندوب السامى ، بينما أخذت دول أخرى مثل ايطاليا بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلى الحكومة وممثلى المندوب السامى لتقوم بمهمة منح صفة اللاجئين ، ورأت دول أخرى كفرنسا أن يكون الامر متروكا لهيئة وطنية تقوم باصدار قرارات يجوز الطعن فيها أمام لجنة شبه قضائية يشترك فيها ممثل المندوب السامى ، واكتفت دول أخرى كألمانيا الغربية بالسماح لممثل المندوب السامى فى أن يحضر كمراقب فقط اجتماعات اللجنة الوطنية التى تفصل فى طلبات منح صفة اللاجئين . (١٣)

ولا يقتصر دور مكتب الامم المتحدة لشئون اللاجئين على رقابة السلطات الوطنية فى تحديد حالات اكتساب أو فقد وصف اللاجئين ، وانما يباشر المندوب السامى وأعوانه اختصاص الاشراف على رعاية اللاجئين فى مختلف الدول الاعضاء للتأكد من تطبيق احكام المعاهدة فى شأنهم . ويبلغ عدد اللاجئين الخاضعين لرعاية مكتب المندوب السامى قرابة مليونين ونصف المليون شخص موزعين فى أكثر من خمسين دولة . (١٤) ولا يقتصر نشاط المكتب على ضمان الحماية الدولية لهم . وانما يقوم الى جانب ذلك بالعمل على ايجاد حلول دائمة لمشاكلهم عن طريق اعادتهم لاوطانهم بمحض اختيارهم عندما تسمح الظروف بذلك ، كما حدث عقب انتصار الثورة الجزائرية حيث قام مكتب المندوب السامى بمساعدة اللاجئين الجزائريين على العودة الى أراضيهم من المملكة المغربية وتونس .

ويلجأ المكتب كذلك الى رصد الاعتمادات المالية اللازمة بالتعاون مع الهيئات الدولية العامة والخاصة وعن طريق الحكومات المعنية ، لتمويل برامج مساعدة اللاجئين للاندماج فى مجتمعاتهم الجديدة ، وتوفير وسائل رعايتهم صحيا وتأهيلهم وتعليم ابنائهم .

وباستعراض انجازات مكتب المندوب السامى فى مختلف أوجه نشاطه يمكن القول بأنه قد حقق نتائج باهرة رغم قلة الموارد المالية التى فى حوزته ، حيث لم تتجاوز ميزانيته السنوية مبلغ اربعة ملايين ونصف المليون دولار . (١٥)

وخلاصة القول أن الجهود الدولية من أجل رعاية اللاجئين من الناحيتين القانونية والمادية ، وان كانت قد بدأت فى الاصل خدمة لمصالح اللاجئين الاوربيين ، الا انها قد اكتسبت صفة عالمية بانتقال مركز الثقل فى مشكلات اللاجئين الى القارتين الاسيوية والافريقية حيث يعيش حاليا الجانب الاكبر من اللاجئين .

وتعتبر اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ . بعد التخلص من القيد الزمنى بمقتضى بروتوكول عام ١٩٦٧ ـ اطارا قانونيا مناسبا لضمان الحد الادنى من الحقوق الواجب تقريرها للاجئين عموما . وقد تأكدت هذه الحقوق مؤخرا بصدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٣١٢ فى دورتها الثانية والعشرين بتاريخ ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٧ فى شأن « الالتجاء الاقليمى » الذى قضى فى مادته

---

(١٣) انظر فى شان مواقف مختلف الدول تجاه هذه المسألة المعروفة باسم (Eligibility Procedures) المرجع السابق ص ٣٤١ وما بعدها .

(١٤) لا يشمل هذا العدد اللاجئين الصينيين فى هونجكونج وغيرهم ممن يرسل اليهم المكتب مساعدات مالية بمقتضى قرارات خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة والذين يبلغ عددهم حوالى المليون وربع لاجىء والملاحظ فى آخر احصاءات نشرها المكتب عن نشاطه فى عام١٩٦٧ أن عدد اللاجئين الاوربيين قد تناقص الى حد كبير نتيجة توطينهم نهائيا فى البلاد التى لجأوا اليها أوفى دول أخرى بينما يتزايد عدد اللاجئين الافريقيين بنسبة كبيرة نتيجة الاضطهاد العنصرى فى روديسيا وجنوب افريقيا والاضطرابات فى نيجيريا وغيرها .

(١٥) انظر فى شان ميزانية المكتب وعناصر تمويله الحكومية وغير الحكومية الملحق الثانى لتقريره المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها الثالثة والعشرين : Supplement No. 11 (A/7211)

الاولى بأن منح حق اللجوء من جانب احدى الدول يستتبع احترام سائر الدول له ، وقرر فى مادته الثانية مبدأ التضامن الدولى لتخفيف العبء عن الدولة المضيفة ، وأكد فى مادته الثالثة عدم جواز طرد أو اعادة اللاجئين جبرا ، وذلك فى مقابلة ما فرضته المادة الرابعة ، من الزام الدولة مانحة حق اللجوء بعدم السماح للاجئين بممارسة انشطة مخالفة لاهداف ومبادىء الامم المتحدة • [١٦] •

ثانيا ـ التنظيم الاسيوى الافريقى لمشكلات اللاجئين

والقول بأن التنظيم العالمى القائم يعد أساسا مقبولا لتحديد مركز اللاجئين لا يعنى أنه كاف بذاته لمواجهة كافة المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث فى هذا الشأن • ذلك أن التنظيم العالمى ينصب أساسا على العلاقة بين اللاجىء والدولة التى لجأ اليها لتوفير أقصى حماية ممكنة له فى مواجهة سلطاتها ولتيسير اندماجه نهائيا فى جماعتها الوطنية • وأما بالنسبة للمصالح الافريقة والاسيوية ، فان أهم المشكلات التى تواجهها تتعلق بالعلاقة بين اللاجىء ووطنه الاصلى الذى يتوق دواما للعودة اليه واسترداد ممتلكاته التى خلفها هناك مع تعويضه عن الاضرار التى لحقته خلال فترة تشريده • ويتصل بذلك رفض الاندماج فى الدولة المستضيفة ، والحق فى اتخاذ كافة الاجراءات بما فى ذلك تنظيم المقاومة المسلحة من أجل العودة للوطن الواقع تحت سيطرة استعمارية أو احتلال أجنبى أو نظام سياسى لا يرتضيه اللاجىء •

ومن أجل الوصول الى مفاهيم موحدة بين الدول الافريقية والاسيوية فى شأن تلك المشكلات التى لم تحظ بعناية التنظيمات العالمية ، اقترحت الجمهورية العربية المتحدة دراسة موضوع اللاجئين بواسطة اللجنة القانونية الاستشارية الاسيوية الافريقية • وخلال اجتماعات الدورة السادسة المنعقدة بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ طلب وفد الجمهورية النظر فى المسائل الاتية : ـ تعريف اللاجئين ، العلاقة بين مشكلات اللاجئين وحفظ السلام والعدل فى العالم ، المبادىء التى تحكم حل مشكلات اللاجئين كحق الالتجاء وحق العودة وحق التعويض ، وحقوق اللاجئين فى بلد الاقامة ، والتعاون الدولى فى مسائل اللاجئين • (١٧) وقامت اللجنة فى دورتها السابعة المنعقدة بمدينة بغداد فى عام ١٩٦٥ بدراسة الموضوع على ضوء تقرير أعدته أمانة اللجنة ومشروع « المبادىء العامة المتعلقة بمركز ومعاملة اللاجئين » الذى تضمن ست مواد تعلقت على التوالى بتعريف اللاجئين ، وحق الالتجاء ، وحق العودة وحق التعويض ، وحقوقه الشخصية والمالية ، وأخيرا الطرد والابعاد • (١٨)

وفى الدورة الثامنة المنعقدة خلال شهر أغسطس سنة ١٩٦٦ بمدينة بانجوك اعطى موضوع اللاجئين أولوية فى البحث ، ونوقشت خلال غالبية

---

(١٦) اعدت مشروع القرار لجنة خاصة تكونت خلال الدورة الحادية والعشرين من ممثلى ٢٠ دولة برئاسة مندوب تنزانيا ، وبعد اقراره بالاجماع من اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وافقت عليه الجمعية العامة بالاجماع كذلك بجلستها الموسعة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .
وكانت فكرة الاعلان قد نبتت خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية الافريقية الاسيوية فى دورتها السابعه ـ راجع فى ذلك :

P. Weis, «Territorial Asylum», **Indian Journal of International Law**, vol. VI, 1966, p. 173 s.s.

كما أعقب صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة اهتمام كبير بالموضوع من جانب «جمعية القانون الدولى» التى درست فى دور انعقادها الثالث والخمسين بمدينة بيونس ايرس خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦٨ مشروعى اتفاقيتين لتنظيم كل من اللجوء الاقليمى واللجوء الدبلوماسى ، وأصدرت قرارات عرفت باسم :

«Declaration of Buenos Aires on Diplomatic and Territorial Asylum» — Cf. International Law Association, 53rd Conference of Buenos Aires, Committee on the Legal Aspects of the Problem of Asylum, **Report and Draft Conventions, 1968.**

(١٧) راجع : Asian-African Legal Consultative Committee, **Official Records of the 6th Session, Cairo, 1964,** p. 163 s.s.

(١٨) راجع : Asian-African Legal Consultative Committee, **Official Records of the 7th Session, Baghdad, 1965,** p. 235 s.s.

جلسات الدورة مختلف وجهات النظر التى ابدتها الوفود المشتركة ، وانتهى الرأى الى اقرار « تقرير نهائى عن حقوق اللاجئين » وأعلان « المبادىء التى تحكم معاملة اللاجئين » فى تسع مواد ٠ (١٩)

وقد تناولت المادة الاولى اعطاء تعريف للاجىء يتميز عن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ فى أنه لا يشمل تاريخا معينا للاحداث التى ترتبت عليها الخشية من الاضطهاد ، ويضيف اعتبار « اللون » الى أسباب الاضطهاد أو الخوف منه ، ويبرز حالة مغادرة الشخص لبلده وليس فقط لدولته نتيجة « ضغط أعمال غير مشروعة أو بسبب غزو كل الاراضى أو جزء منها » ٠ وتناولت المادة الثالثة من مبادىء بانجوك حق الالتجاء ، فنصت على أنه من حق كل دولة ان تمنح او أن ترفض اللجوء النهائى وأما « الالتجاء المؤقت » فلا يجوز لها أن ترفضه بحيث لا يحق لها طرد أو اعادة الشخص الى الدولة أو البلد الذى جاء فارا منه ، كما اكدت أن منح حق اللجوء لا يعد عملا عدائيا تجاه الدولة الاخرى ٠ وخصصت المادة الرابعة لاعلان أن اللاجىء له الحق فى العودة الى وطنه الاصلى متى أراد ذلك ، وتلتزم السلطات القائمة هناك بالسماح له فى ذلك ٠ وأوردت المادة الخامسة قاعدة مقتضاها حق اللاجىء فى الحصول على تعويضات تغطى كافة الاضرار التى لحقته فى شخصه أو فى أمواله نتيجة مغادرته لدولته او بلده بسبب تصرفات السلطات أو بسبب أعمال العنف الجماهيرية ٠ وعرضت المادة السادسة لقواعد الحد الادنى فى معاملة اللاجئين على أساس أن هناك طائفة من الحقوق يجب ان يتساوى فيها اللاجىء مع الاجانب العاديين وطائفة أخرى يعامل فى شأنها معاملة الوطنيين ٠ وتناولت المادة السابعة مدى الالتزامات التى تقع على كاهل اللاجىء باعتبار أنه لا يحق له القيام بنشاط يهدد أمن وسلامة الدولة المضيفة أو مبادىء وأهداف الامم المتحدة ٠٠ ونصت المادة الثامنة على أسباب محددة يجوز عند توافر احداها طرد اللاجىء بعد منحه مهلة كافية للبحث عن دولة أخرى يلجأ اليها ، ولا يحق فى أية حالة من الاحوال اعادته الى الدولة أو البلد الذى كان قد فر منه خشية الاضطهاد ٠ وأخيرا جاءت المادة التاسعة بنص مقتضاه أن الحقوق والمزايا المقررة فى المواد السابقة لا تحول دون تمتع اللاجىء بالمعاملة الافضل التى تكفلها له الدولة بتشريعاتها الداخلية أو تعهداتها الدولية [٢٠] ٠

والملاحظ ان مبادىء بانجوك وان كانت تتضمن عدة أحكام جديدة بالمقارنة لمعاهدة جنيف ، الا أنها لم تحسم كافة أوجه الخلاف حول مركز اللاجئين ومعاملتهم فى القارتين الافريقية والاسيوية ٠ ذلك أن الاجماع على تقرير مبدأى العودة والتعويض لم يقابله اتفاق فى شأن حق المقاومة ٠ فقد اقترحت بعض الدول الافريقية ضرورة النص فى المادة السابعة على حظر قيام اللاجىء بأى نشاط هدام أو تخريب سواء فى مواجهة الدولة المستضيفة أو ضد أمن بلده الاصلى ، واقترحت كل من الهند واليابان وتايلاند اضافة « أى بلد آخر » الى نص تلك المادة لمنع اللاجئين من ممارسة أوجه النشاط المعادية للدول والسلطات الاخرى بما فيها السلطات القائمة فى وطنه الاصلى حتى ولو كان هذا الوطن محتلا أو مغتصبا ٠

وعندما رئى ان تتضمن المادة السابعة حظر أوجه النشاط المخالفة لمبادىء وأهداف الامم المتحدة أبدت بعض الدول وجهة نظر مؤداها أن هذه العبارة تغنى عن المقترحات الاخرى باعتبار أن مثل تلك الاعمال تعد مخالفة لميثاق الامم المتحدة (٢١) ٠

---

(١٩) راجع :

Asian-African Legal Consultative Committee, **The Rights of Refugees — Report of the Committee and Background Materials**, Publication of the Secretariat New Delhi, 1967.

(٢٠) من أجل دراسة أوفى للمبادىء التى اقرتها اللجنة، انظر :

E. Jahin, «The Work of the Asian-African Legal Consultative Committee on the Legal Status of Refugees». **Brief of Documents on the Rights of Refugees**, New Delhi, 1968, p. 305 s.s.

(٢١) راجع :

«Extracts from the Minutes of Meetings held during the Eighth Session, Bangkok, concerning the subject of Refugees». **Brief of Documents on the Rights of Refugees**, New Delhi, 1968, p. 137 s.s.

وازاء عدم كفاية مبادىء بانجوك وظهور أوضاع جديدة عقب العدوان الاسرائيلى فى يونية عام ١٩٦٧ طلبت باكستان اعادة دراسة موضوع اللاجئين ·

وفى الدورة العاشرة المنعقدة بمدينة كراتشى فى الفترة من ٢١ الى ٣١ يناير سنة ١٩٦٩ تقدم الوفد الباكستانى بطلب تعديل المواد الاولى والرابعة والخامسة من مبادىء بانجوك على أساس توسيع تعريف اللاجئين ليشمل « أولئك الذين تركوا أو وجدوا خارج أوطانهم المتنازع على سيادتها أو على نظامها القانونى متى كانوا قادرين أو غير راغبين فى العودة اليها » ، واضافة تعبير « الاقليم الذى شردوا منه بواسطة سلطة احتلال » الى كل من المادتين الرابعة والخامسة · كما اقترحت الباكستان النص على أن « أبناء وأحفاد » أولئك الذين اضطروا لمغادرة أوطانهم يعتبرون أيضا من اللاجئين الذين تنطبق فى شأنهم أحكام مبادىء بانجوك بما فى ذلك الحق فى العودة والتعويض (٢٢) ·

وقد اعترض مندوب الهند على الصياغة المقترحة حيث تتسم بتعميم يشمل مشكلات أخرى مثل كشمير ، كما أبدت بعض الوفود الاخرى تحفظات على المقترحات الباكستانية · وبعد مناقشات عدة انتهت اللجنة القانونية الاسيوية الافريقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ الى الموافقة بالاجماع على مشروع قرار تقدمت به كل من باكستان والاردن ينص على أنه : —

« اقرارا بان قواعد القانون الدولى العرفى ومعاهدات لاهاى وجنيف تقضى جميعها بضرورة حماية أرواح وأموال المدنيين خلال فترات القتال .

واقرارا بان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان يضمنان حق كافة البشر فى الحياة والحرية وصيانة ممتلكاتهم وأمنهم الشخصى ·

وبمراعاة أن الجمعية العامة للامم المتحدة قد اعترفت فى الفقرة ١١ من قرارها رقم ١٩٤ الصادر فى الدورة الثالثة عام ١٩٤٨ بحق اللاجئين العرب الفلسطينيين فى العودة وطالبت جميع الاطراف المعنية باحترام ذلك الحق وتسهيل عودتهم لديارهم ، وقد أكدت قرارها فى عدة مناسبات لاحقة وبخاصة بمقتضى القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ الذى وافق عليه مجلس الامن فى ١٤ يونية سنة ١٩٦٧ وأخيرا بمقتضى القرار رقم ٢٤٥٢ الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ·

وبمراعاة أن المبادىء المتعلقة بمعاملة اللاجئين التى أقرتها اللجنة القانونية الاستشارية الاسيوية الافريقية فى دورتها الثامنة أقرت صراحة حق اللاجئين فى العودة الى وطنهم ·

فانها تعترف بأن القانون الدولى يخول اللاجئين العرب الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين غادروا ديارهم حق العودة الى وطنهم والتزام السلطات القائمة هناك بقبولهم واعادة ممتلكاتهم ·

وأنها معنية على نحو جاد بعدم تنفيذ مختلف توصيات الامم المتحدة حتى الان وعدم مراعاة قواعد القانون الدولى فى شأن هذه المشكلة الانسانية العاجلة ، ·

وتقرر اللجنة توصية الحكومات الاعضاء القيام بكل جهد ممكن لضمان كل من حق العودة لوطنهم بالنسبة للاجئين الفلسطينيين العرب وسائر العرب الذين غادروا ديارهم وحق استعادة ممتلكاتهم ·

وتقرر اللجنة كذلك طلب قيام سكرتير عام الامم المتحدة ببذل مساعيه الحميدة من أجل الوصول الى تلك النتيجة » (٢٣) ·

وفى ذات الوقت أصدرت اللجنة قرارا باحالة مقترحات الاردن وباكستان والملحوظات التى أبداها ممثل مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين الى الامانة لاعداد تقرير بعد تلقى وجهات نظر الحكومات الاعضاء حتى يعرض الامر فى الدورة الحادية عشرة التى ستنعقد فى يناير عام ١٩٧٠ بمدينة أكرا من أجل الوصول الى تنظيم قانونى أكمل وأشمل لمشكلات اللاجئين الدوليين (٢٤) ·

---

(٢٢) انظر : Asian-African Legal Consultative Committee, 10th Session, Karachi, 1969, Minutes of the 4th Meeting, 24th of January 1969, p. 3.

(٢٣) راجع : Minutes of the 5th and 6th Meetings, 28 - 29 January 1969, pp. 3 - 11.

(٢٤) انظر محاضر الجلسة السادسة المشار اليها فى الهامش السابق ص ١٥ ·

ومما تجدر ملاحظته أن اللجنة القانونية الاسيوية الافريقية قد أبرزت خلال مناقشاتها فى دورة كراتشى أن التعريف السابق اقراره لاصطلاح « اللاجىء » لا يغطى الحالات الناتجة عن وجود طوائف من الاشخاص « النازحين » [الذين لم يغادروا دولتهم أو بلدهم) وانما انتقلوا فقط من اقليم وقع تحت احتلال سلطات اجنبية غاصبة الى الاجزاء الاخرى من الاقليم غير الخاضعة لذلك الاحتلال . وعلى هذا الاساس فان الفلسطينيين المتمتعين بالجنسية الاردنية الذين اضطروا لمغادرة الضفة الغربية المحتلة وانتقلوا الى الضفة الشرقية نتيجة العدوان الاسرائيلى وأعمال القمع التى تتخذ ضدهم لا يعتبرون من اللاجئين بحسب التعريفات السابقة لانهم لا زالوا فى دولتهم الاصلية ولم يغادروا بلدهم الى دولة أخرى . ومن ثم ، فقد صار من المتعين ايجاد مفهوم جديد موسع يكفل لاولئك النازحين سائر الحقوق والمزايا المقررة للاجئين السابقين بما فى ذلك حق العودة والحق فى استرداد ممتلكاتهم مع تعويضهم عن الاضرار التى لحقتهم نتيجة تشريدهم والى حين عودتهم لديارهم (٢٥) . ومن اللازم أن تقوم الدول العربية باعداد دراسة مستفيضة لهذا الموضوع واعداد مشروع متكامل تمهيدا للدورة الحادية عشرة التى ستعرض لدراسة مشكلات اللاجئين ومن فى حكمهم .

ثالثا ـ التنظيم الافريقى لمشكلات اللاجئين

وقد احتلت مشكلات اللاجئين جانبا هاما من اهتمام الدول الافريقية خلال السنوات الاخيرة بسبب تزايد عدد أولئك الذين يضطرون لمغادرة ديارهم فى بقاع عدة من القارة السوداء كنتيجة لحركات التحرير الوطنية أو للاضطرابات السياسية التى وقعت فى كثير من تلك البلاد الحديثة الاستقلال . ويمكن القول حاليا بأن مركز الثقل فى مشكلات اللاجئين قد انتقل من أوربا ومن آسيا الى القارة الافريقية ، بحيث انعكست أهمية هذا الوضع الجديد فى تزايد الجهود المبذولة بين دولها للوصول الى تنظيم مقبول للجوانب المتفجرة المتصلة بتلك الظاهرة (٢٦) .

ويتمثل جزء من النشاط الافريقى فى صورة اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف لحل بعض المسائل المعلقة بين البلاد المعنية مباشرة ، كما حدث فى الاتفاق الموقع فى ٧ فبراير عام ١٩٦٧ بين السودان وكونجو كينشاسا ، واعلان رؤساء الدول الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ من جانب الكونجو وبوراندى وروآندا ، بقصد تصفية مشكلات اللاجئين ، وضمان عودتهم الى أوطانهم دون أن يتعرضوا لاية اجراءات انتقامية (٢٧) .

على ان الجانب الاهم من الجهود الافريقية تد انصرف الى اعداد تنظيم جماعى فى اطار منظمة الوحدة الافريقية من أجل عقد اتفاقية تتناول كافة الامور المتصلة بالالتزامات الدول الاعضاء نحو اللاجئين وتقرير حقوقهم السياسية والاجتماعية والمدنية مع ايجاد هيئة فوق الوطنية تشرف على رعايتهم وتطبق أحكام الاتفاقية بواسطة أجهزة متخصصة . وقد بدأت تلك الجهود فى اجتماعات الدورة الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس ، حيث تقرر انشاء لجنة خاصة لشئون اللاجئين لبحث مشكلات اللاجئين الافريقيين ، وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الوزراء من أجل اصدار اتفاقية افريقية تكفل لهم الحماية القانونية والرعاية المادية على نحو جماعى . وبعد عدة اجتماعات قامت اللجنة الخاصة باعداد مشروع اتفاقية اطلق عليها « مشروع كمبالا » ، وتم عرضه على مجلس وزراء المنظمة فى دور اجتماعه الرابع بمدينة نيروبى خلال شهر مارس سنة ١٩٦٥ ثم فى دور اجتماعه الخامس بمدينة أكرا خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥ . وقد وجهت اثناء مناقشات المجلس عدة انتقادات لمشروع اللجنة الخاصة على أساس أن جانبا كبيرا منه لا يعدو أن يكون مجرد ترديد لمبادىء اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ ، وأنه لم يعن

(٢٥) أبرز هذه المعانى بوضوح مندوب الاردن لدى اللجنة الاستاذ شكرى المهتدى فى كلمته الواردة بالمحاضر السالفة الذكر ، ص ٤ وما بعدها .

(٢٦) Kwasi Gyeko-Dako, « Some Legal and Social Aspects of African Refugee Problems», Brief of Documents on the Rights of Refugees, New Delhi, 1968, p. 321 s.s

(٢٧) راجع فى هذا ، بحث Kwasi Gyeko-Dako المشار اليه فى الهامش السابق ، ص ٣٤١ وما بعدها

بالتركيز على المشكلات الافريقية الخاصة ، فضلا عن أن مستوى المعاملة التى يكفلها للاجئين أدنى من المستوى العالمى ، ولا يتضمن عددا من الحقوق الاجتماعية ذات الاهمية البالغة . وعلى هـذا الاساس تقرر ارسال مشروع الاتفاقية للحكومات وتشكيل لجنة خبراء قانونيين لدراسة ردود الدول واعداد مشروع آخر معدل على ضوء الملحوظات والردود التى تقدم الى اللجنة . وفى اجتماعات دورة سبتمبر عام ١٩٦٦ أصدر مجلس وزراء المنظمة توجيها مقتضاه أن مشروع الاتفـاقية الافريقية يجب أن يعد فى صورة « ملحق اقليمى » يضيف أحكاما جديدة خاصة لاتفاقية عام ١٩٥١ ، وبذلك يتم تفادى أية صورة من صور الازدواج بين التنظيم العام ذى الصبغة العالمية ، وبين الاحكام الواردة فى المشروع الافريقى الذى يجب أن يقتصر على ايراد اضافات تكميلية بمراعاة الظـروف الخاصة للقارة السوداء (٢٨) . وعلى ضـوء توجيهات مجلس وزراء المنظمة دعت الامـانة بالاشتراك مع بعض الهيئات الدولية الاخرى الى عقد مؤتمر لدراسة « مشكلات اللاجئين الافريقيين القانونية والاقتصادية والاجتماعية » .

وقد انعقد المؤتمر فى مدينة أديس أبابا خلال الفترة من ٩ الى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بحضور مندوبى اثنين وعشرين دولة افريقية . وانتهى الى أصدار عدة توصيات هامة نجملها فيما يأتى : ـــ

١ ـ ان افضل حل لمشكلات اللاجئين هو العودة الاختيارية ، وفى هذا المجال يجب ايجاد نوع من التعاون بين كل من الدولة المستضيفة والدولة الاصلية بحيث تقوم الاولى بترتيب اجراءات العودة وتتعهد الثانية باستقبال العائدين وضمان حقوقهم وتوطينهم .

٢ ـ ان اللاجئين الذين يختارون العودة يجب ان يمنحوا ضمانات دولية مؤكدة بأنهم سـوف لا يتعرضون لاية عقوبات بسبب التجائهم أو أى نشاط كانوا قد قاموا به خلال تلك الفترة .

٣ ـ أن عمليات اعادة وتوطين اللاجئين ليست مسألة محصورة بين الدولتين فقط ، وانما تقع على كاهل الجماعة الافريقية كلها ، مسئوليتها بحيث تتولاها منظمات دولية وهيئات تعد خصيصـا لذلك .

٤ ـ على جميع الدول الافريقية أن تساهم فى نفقات اعادة وتوطين اللاجئين ، كما يتعين عليها أن تستقبل عددا منهم لتخفيف العبء عن الدول التى يتركز فيها غالبية اللاجئون .

٥ ـ وكمظهر لهذا التضامن الدولى يجب اصدار وثائق سفر دولية تسهل انتقال اللاجئين من بلد افريقى الى البلاد الاخرى .

٦ ـ القيام بجهد دولى مشترك من أجل توفير حق العمل للاجئين ، على أساس تمتعهم بذات المعاملة التى يتمتع بها الوطنيون فى مجـالات الاجور والتأمين الاجتماعى والصحى والتأمين ضد البطالة .

٧ ـ العناية على وجه الخصوص بتعليم وتأهيل اللاجئين وأولادهم . وفى هذا السبيل ينشأ مكتب خاص لتوجيه وتعليم اللاجئين (٢٩) .

وعلى أساس التوصيات السابقة قامت أمانة منظمة الوحدة الافريقية فورا بتنفيذ التـوصية السابعة ، وبدأ « مكتب التوجيه والتعليم » نشاطه فى أديس أبابا منذ مستهل عام ١٩٦٨ ، كما أعدت الامانة مشروعا جديدا لاتفاقية تختلف عن مشروع كمبالا فى عدة نقاط جوهرية (٣٠) . فقد أكد المشروع الجديد فى ديباجته مبدأ التكامل بين أحكامه وقواعد الاتفـاقية العـالمية بـالنص على « الاعتراف بأن معاهدة الامم المتحدة المعقودة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥١ ، بحسب تعديلها وفقا لبروتوكول ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ ، تعد الاساس والاداة العالمية المتعلقة بمركز اللاجئين وتعكس مدى تأصل اهتمام الدول باللاجئين ورغبتهم فى اقامة مستويات مشتركة لمعاملتهم » . وتضـمن

---

(٢٨) نصت الفقرة السادسة من قرار مجلس وزراء المنظمة رقم ٨٨ على ذلك صراحة ، بقولها :

« ... The African Instrument should govern the specifically African Aspects of the refugee problem, and... it should come to be the regional complement of the 1951 United Nations Universal Couvention on the Status of Refugees;... ».

(٢٩) راجع : Recommendations of the conference on the Legal, Economic and Social Aspects of the African Refugee Proplems. — Addis Ababa, 1967.

(٣٠) راجع فى المقارنة بين المشروعين ، بحث Gyeko-Dako السابق الاشارة اليه ص ٢٤٦ ومابعدها .

٣١٠
المشروع فى مادته الاولى تعريفا واسعا لاصطلاح اللاجئين يشمل « كل من أضطر لمغادرة محل اقامته العادية والتوجه الى مكان آخر خارج بلده الاصلى أو دولته نتيجة اعتداء خارجى أو احتلال أجنبى أو اضطراب داخلى » . وأوردت المادة الثانية من المشروع تقنينا للمبادىء التى تضمنها اعلان الامم المتحدة المتعلق باللجوء الاقليمى مع اضافة تأكيد خاص لمبدأ التضامن الدولى فى منح حق الالتجاء للاجئين ، وضرورة الاعتراف بحق البقاء مؤقتا فى أى دولة قبل الانتقال الى الدولة التى ينوى طلب الالتجاء بها ، والنص على ابقاء اللاجىء على بعد مسافة مناسبة من حدود بلده الاصلى ، مراعاة لاعتبارات الامن . وتضمنت سائر مواد المشروع نصوصا واضحة فى شأن التعاون بين الدول الاعضاء والمنظمات الدولية لضمان العـودة الاختيارية للاجئين ، وحماية حقوقهم فى كل من الدولة المضيفة ، وبلدهم الاصلى عقب العـودة اليه ، كما نظمت وسيلة منح وثائق السفر والاقامة على نحو يكفل انتقال اللاجىء من دولة الى أخرى وتغيير ملجأه دون حاجة الى اجراءات جديدة . ولعل أبرز ما يتميز به المشروع الجديد هو موقفه من مشكلة قيام اللاجىء بنشاط هدام ومحاولة الوصول الى حل توفيقى بين الاعتبارات المتعارضة فى هذا الشأن . فمن المعروف أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كان قد قرر فى دورته الثانية المنعقدة بأكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ عدم السماح بأى نشاط تخريبى يتم توجيهه من اقليم احدى الدول الى دولة أخرى عضو فى المنظمة اعمالا لحكم المادة الخامسة من الميثاق . وعلى أساس ذلك القرار رئى النص فى المادة الثالثة من المشروع المعدل على ضرورة منع أى هجوم بـواسطة الصحافة ، أو الاذاعة ، أو عن طريق حمل السلاح وتنظيم المقاومة أو بأى وسيلة اخرى تؤدى الى خلق توتر بين الدول الاعضاء . وقضت المادة الحادية عشرة فى فقرتها السادسة بضرورة الزام اللاجىء عدم القيام بأى نشاط تخريبى ضد سائر الدول باستثناء البلاد الواقعة تحت سيطرة استعمارية أو فى قبضة أقلية عنصرية (٣١) . ومؤدى ذلك الحل التوفيقى التفرقة بين فرضين أساسيين :ـ حالة اللاجىء القادم فى دولة افريقية عضو فى منظمة الوحدة الافريقية حيث يتعين الالتزام بمنعه من مباشرة أى نشاط مضاد عسكرى أو سياسى أو دعائى ، وحالة اللاجىء النازح من بلد واقع تحت نير احتلال عسكرى أجنبى أو سيطرة استعمارية أو حكم عنصرى والذى يعتبر نشاطاته عملا لا شبهة فى مشروعيته بوصفه استعمالا لحقه الاصيل فى المقاومة وتقرير مصيره . ولا شك فى أن تقرير هذه التفرقة فى وثيقة افريقية يعد تأكيدا هاما لحق اللاجئين والنازحين فى استخدام اقاليم الدول المتحررة كقاعدة ينطلق منها نشاطهم الفدائى من أجل تحرير أوطانهم السليبة .

وقد طرح المشروع على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى اجتماعات كينشاسا عام ١٩٦٧ حيث تقرر اعادته الى اللجنة الخاصة لاستكمال دراسته .(٣٢) وعندما عرض مرة ثانية فى اجتماعات الجزائر خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ تقرر ارساله الى حكومات الدول الاعضاء لتقديم تعليقاتهم عليه كتابة فى موعد أقصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ توطئة لاتخاذ قرار نهائى فى شأنه اثناء دور انعقاد مجلس وزراء المنظمة المزمع عقده فى فبراير عام ١٩٦٩ .(٣٣) ومن المتوقع أن تتم الموافقة على مشروع الاتفاقية الافريقية خلال هذا العام مع ماستستتبعه من تدعيم قانون اللاجئين الدولى بما تتضمنه مباشرة من أحكام جديدة ذات طابع تقدمى ، وبما توفره لاتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول المكمل لها الصادر فى عام ١٩٦٧ من اتجاه نحو العالمية . فمن المـلاحظ ان الدول الافريقية قد صارت القوة الدافعة الى توسيع دائرة الدول المنضمة الى اتفاقية جنيف والبروتوكول الذى حررها فى القيد الزمنى وجعلها غير محدودة الاثر باحداث وقعت قبل تاريخ معين . وآية ذلك صدور ثلاثة قرارات متتالية عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى أكرا عام ١٩٦٥ وكينشاسا عام ١٩٦٧ والجزائر عام ١٩٦٨ توصى جميع الدول الاعضاء فى المنظمة بالانضمام الى معاهدة ١٩٥١

---

(٣١) أضيفت عبارة « expect for countries under colonial and racist minority domination. » الى المشروع بناء على توصية مؤتمر اديس ابابا لدراسة مشكلات اللاجئين فى افريقيا . انظر : الفقرة السادسة من توصية المؤتمر فى شأن التزامات الدول المستضيفة ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧ .

(٣٢) راجع فى ذلك : UNHCR Reports, 1968, p. 22.

(٣٣) راجع : UNHCR, Note on the Right of Refugees Dec. 1968, pp. 8 - 9.

والبروتوكول المعدل لها(٣٤) ٠ وقد ترتب بالفعل ان صارت الدول الافريقية تمثل تجمعا هاما فى اطار الجهود العالمية من أجل اللاجئين جعلها تطالب بزيادة تمثيلها فى المكتب التنفيذى للامم المتحدة الذى يشرف على نشاط المندوب السامى لشئون اللاجئين(٣٥) ٠

والغريب فى الامر ان الجمهورية العربية المتحدة مازالت أحدى الدول الافريقية القليلة التى لم تستجب بعد لنداءات مؤتمرات الرؤساء ، رغم ان مصر كانت الدولة الافريقية والعربية الوحيدة التى اشتركت فى مؤتمر جنيف المنعقد فى المدة من ٢ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٥١ للموافقة على اتفاقية الامم المتحدة فى شأن اللاجئين ٠ والثابت ان مدى المكاسب التى تتحققق من جراء الانضمام الى الاتفاقية ، خاصة بعد صدور بروتوكول عام ١٩٦٧ ، يرجح بكثير الاعباء التى يمكن ان تترتب عليها . ذلك أن المعاملة التى تكفلها التشريعات الوطنية لمختلف طوائف اللاجئين لا تقل فى مجموعها عن المستويات الواردة فى أحكام الاتفاقية ٠ والانضمام الى وثيقة دولية جماعية تتعلق باللاجئين عموما تدعم موقفنا تجاه مشكلات اللاجئين العرب ، اذ تكشف عن اهتمامنا بالظاهرة فى أساسها ، وتؤكد لسائر دول العالم رغبتنا الصادقة فى المساهمة لحل تلك المشكلة فى كافة أبعادها الانسانية بالتعاون مع الاجهزة المختصة بالامم المتحدة ٠ ومن ناحية أخرى فان قبول اللاجئين بمقتضى التزام دولى جماعى مسبق يجنب الحكومة ماقد تقع فيه من حرج عند تقدم أحد الاشخاص بطلب اللجوء ، اذ من الممكن ان تعتبر اجابته الى ذلك عملا غير ودى متى كانت الدولة غير ملتزمة سلفا بقبوله ، بينما تنفيذها لالتزاماتها التعاقدية السابقة لا يمكن تفسيره على هذا النحو ٠

رابعا — مشكلات اللاجئين فى الاطار العربى

رغم أهمية موضوع اللاجئين بالنسبة للامة العربية ، فان غالبية الدول العربية لم تعن حتى الان بالمساهمة ايجابيا فى الجهود التى تبذل من أجل توفير حماية دولية لهم ، وايجاد تنظيم دولى مناسب يكفل لهم الحد الادنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية ويؤكد حقهم فى العودة وفى التعويض وفى اتخاذ كافة الوسائل للحصول على حقوقهم المشروعة بما فى ذلك حمل السلاح لمقاومة السلطات التى اغتصبت أراضيهم وقامت بتشريدهم ٠ والواقع ان عدم قيام جامعة الدول العربية بمجهودات مماثلة لتلك التى بذلتها الامم المتحدة أو اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية او منظمة الوحدة الافريقية يعد أمرا مؤسفا للغاية ٠ ذلك ان تدعيم الحق العربى فى هذا المجال يتطلب نوعا من التبادل الذى يتمثل فى تأييد الجهود العالمية والاسيوية والافريقية لزيادة فاعلية المؤازرة الدولية لمشكلات اللاجئين العرب ٠ فمن المعلوم ان العلاقات الدولية لا تقوم على العواطف الانسانية بقدر ماتستند الى تبادل المصالح ، ومشاركة الدول العربية فى حماية اللاجئين الدوليين أيا ماكانت أوطانهم والانضمام الى المواثيق الدولية التى تكفل حقوقهم يعطى العرب سندا قويا فى المطالبة باتخاذ مواقف مقابلة من جانب الدول الاخرى ٠ والملاحظ حتى الان هو ان الجهود الدولية من أجل اللاجئين العرب قد تمت من جانب واحد ، بمعنى ان الامم المتحدة أصدرت عدة قرارات لصالحهم وأنشأت هيئة خاصة لرعايتهم دون اتخاذ اجراءات تبادلية بواسطة جامعة الدول العربية أو الدول المنضمة اليها لمساندة جهود الامم المتحدة فى صدد سائر طوائف اللاجئين ٠ وكذلك فان مبادىء بانجوك ومشروع الاتفاقية الافريقية تدعم الموقف العربى فى قضية اللاجئين الفلسطينيين ، بينما لم يصدر من دول الجامعة العربية مايعبر عن مؤازرتها لقضايا اللاجئين الاخرين فى القارتين الافريقية والاسيوية ٠

واذا كنا قد عرضنا فيما سبق لاهم الجهود العالمية والاسيوية والافريقية التى يفيد منها اللاجئون العرب ، ولو بطريق غير مباشر ، فان جهود الامم المتحدة فى خصوص اللاجئين الفلسطينيين تستحق الانتباه وترجع هذه الجهود الى عام ١٩٤٨ عندما طلب الوسيط الدولى الكونت برنادوت فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٨ من سكرتير عام الامم المتحدة تعيين مسئول يتولى دراسة المشكلة ، وطالب اسرائيل بالسماح لجانب من اللاجئين العرب فى العودة(٣٦) ٠ وبناء على توصيات

---

(٣٤) راجع فى اهمية هذه القرارات : UNHCR Reports, 1968, pp. 21 - 22.

(٣٥) راجع بحث Gyeko-Dako السابق الاشارةاليه ص ٢٥٧ .

(٣٦) راجع فى ذلك Don Peretz, Israel and the Palestine Arabs. Washington, 1958, p. 8.

الوسيط الدولي أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة أول قرار لها باعادة اللاجئين فى « أقرب وقت ممكن »(٣٧) • وكذلك أنشأت الجمعية العامة مكتب « اغاثة اللاجئين الفلسطينيين الذى تحول فيما بعد الى » « وكالة الامم المتحدة للاغاثة والتشغيل » (٣٨) • وازاء فشل كل من مؤتمر بيروت الذى عقدته الامم المتحدة فى الفترة من ٢١ مارس الى ٥ ابريل سنة ١٩٤٩ ، ومؤتمرات لوزان المنعقدة فى الفترة من ٢٧ ابريل الى ١٥ سبتمبر ١٩٤٩ ، بسبب موقف اسرائيل المتعنت (٣٩) ، عادت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتيها الرابعة والخامسة الى تأكيد قرارها رقم ١٩٤ الذى كانت قد أصدرته خلال دورتها الثالثة والسابق الاشارة اليه(٤٠) • ولم تدع الامم المتحدة منذ ذلك الحين مناسبة الا وأكدت حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة وفى التعويض وبعد أحداث يونيو سنة ١٩٦٧ ومانتج عنها من تشريد ، صدرت عن الامم المتحدة عدة قرارات جديدة نوجزها فيما يلى : —

— ورد فى قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ ان المجلس « يطلب من حكومة اسرائيل ان تكفل سلامة واستقرار وأمن سكان المناطق التى دارت على أرضها العمليات الحربية ، وأن تسهل عودة أولئك السكان الذين فروا من تلك المناطق منذ بدء القتال » • وقد رحبت الجمعية العامة بذلك النداء فى قرارها رقم ٢٢٥٢ الصادر بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ •

— بعد أن « استنكر » مجلس الامن فى ديباجة قراره رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ « التأخير فى تنفيذ قراره رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ » • طلب من سكرتير عام الامم المتحدة » ارسال ممثل خاص للاقاليم العربية الواقعة تحت الاحتلال العسكرى الاسرائيلى عقب قتال ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ليقدم تقريرا عن تنفيذه القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ •

— بعد أن أوردت الجمعية العامة فى ديباجة قرارها رقم ٢٤٥٢ الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ خلال الدورة الثالثة والعشرين مايفيد « اعتقادها بأن مأساة الاشخاص المشردين توجب سرعة اعادتهم الى ديارهم ومعسكراتهم » قررت « مطالبة حكومة اسرائيل بأن تتخذ خطوات فعالة وفورية لعودة أولئك السكان الذين تركوا المناطق منذ بداية القتال دون تأخير » • وقد صوت لصالح القرار مائة دولة من أعضاء الامم المتحدة ضد صوت واحد هو صوت اسرائيل وامتناع ست دول • ويبدو من جميع القرارات التى أصدرتها الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٩ حتى الان ان حقوق اللاجئين والنازحين العرب فى العودة وفى التعويض ، عن الاضرار التى لحقتهم نتيجة تشريدهم حقوق مؤكدة دوليا • على أن جهود الامم المتحدة قد وقفت عند حد اعلان تلك الحقوق المشروعة وتذكير اسرائيل بها ، دون ان تستطيع اتخاذ اية اجراءات ايجابية لتنفيذها •

ومن ناحية أخرى ، فان جهود الامم المتحدة فى شأن اللاجئين الفلسطينيين قد اقتصرت على توفير الحد الادنى من الرعايه المادية للحيلوله دون هلاكهم بسبب الجوع أو المرض أو انعدام المأوى • وأما بالنسبة لحمايتهم قانونا وكفالة حقوقهم الاساسية فلا تنطبق عليهم معاهدة جنيف لعام ١٩٥١ على نحو ماذكرنا سلفا ، ولا توجد اتفاقية دولية بديله تتضمن تنظيما دوليا يحقق لهم المزايا التى يتمتع بها سائر اللاجئين الخاضعين لسلطة مكتب المندوب السامى للامم المتحدة • وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن اللاجئين العرب من الطوائف القليلة التى ينعدم فى شأنهم وجود ضمانات دوليه تقررها معاهدات جماعيه ذات طابع عالمى أو على المستوى الاقليمى • ولم تقم جامعة الدول العربيه بسد هده الثغرة على نحو ما فعلت اللجنة القانونية الافريقية الاسيوية او منظمة الوحدة الافريقية • ومن ثم ، فان المركز القانونى للاجئين الفلسطينيين يتحدد فى الوضع الراهن على ضوء المصادر القانونية الثلاثه الاتية : —

أولا — قواعد القانون الدولى العرفى التى تفرض على الدول المضيفة عددا من الالتزامات

---

(٣٧) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر خلال الدورة الثالثه فى ١١ ديسمبر سنه ١٩٤٨

(٣٨) راجع : C.B. Richardson, The United Nations and Arak Refugee Relief, Ph. D. Thesis Columbia University, 1951.

(٣٩) انظر فى عرض ذلك ، الفصل الثالث من مؤلف Don Peretz السالف الاشاره اليه ، والوارد تحت عنوان «Early Repatriation Attempts» (ص ٣٣ — ٥٦)

(٤٠) راجع : قرار الجمعيه العامه للامم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر خلال الدورة الرابعة وقرارها رقم ٣٩٢ الصادر خلال الدورة الخامسة .

تتلخص فى عدم جواز تسليم اللاجئين أو اعادتهم دون موافقتهم ، ومنحهم الحد الادنى من الحقوق والحريات التى يتمتع بها الاجانب عادة ، وعدم اشتراط المعاملة بالمثل لتمتعهم بالحقوق التى تعلق التشريعات الداخلية حق الافادة منها على قاعدة التبادل • وفى مواجهة السلطات القائمة فى بلدهم الاصلى تفرض المبادىء العامة فى القانون الدولى التزامات أهمها الاعتراف بحق اللاجئين فى العودة لوطنهم ، وضرورة تعويضهم عما لحقهم من أضرار نتيجة تشريدهم(٤١) •

ثانيا ـ الاحكام التعاقدية الواردة فى اتفاقات ثنائية بين الدول أو مع منظمة دولية • والملاحظ ان هناك عددا قليلا من القيود قد وردت فى الاتفاقات المبرمة بين بعض الدول العربية والانروا فى شأن اللاجئين الفلسطينيين •

ثالثا ـ التنظيمات الواردة فى التشريعـات الداخلية لمختلف الدول المستضيفة لتنظيم معاملة اللاجئين عموما ، أو الافراد اللاجئين الفلسطينيين بمعاملة متميزة • والملاحظ فى الجمهورية العربية المتحدة ان المشرع قد خص الفلسطينيين بمركز قانونى خاص يقترب الى حد كبير من مـركز الوطنيين • ومن مظاهر المعاملة الخاصة التى كفلها المشروع للاجئين الفلسطينيين ماقضى به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ من جـواز تعيين « الفلسطينيين العرب فى وظائف الدولة والمؤسسات العامة ، ويعاملون فى شأن التوظف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » • ويبين من هذا النص ان المشرع قد نهج طريق التسوية فى المعاملة بين اللاجئين الفلسطينيين وبين الوطنيين حتى فيما يتعلق بالحقوق العامة وعلى رأسها حق تولى الوظائف الحكومية(٤٢) • ويجارى القانون المصرى فى هذا أحدث الاتجاهات الدولية فى صدد حماية حقوق الانسان ، وبخاصة طائفة اللاجئين المحرومين من أية حماية دبلوماسية وطنية والذين أوصى مؤتمر حقوق الانسان المنعقد فى طهران خلال العام الماضى بضرورة توفير أقصى رعاية قانونية ممكنة لهم •

على أنه من المتعذر منطقيا الاكتفاء بتنظيم لمركز اللاجئين يقوم على مجرد قواعد القانون الدولى غير الاتفاقية قليلة العدد ذات الدائرة المحدودة او بعض احكام دولية ثنائية متناثرة او تشريعات داخلية لا تقيد الدولة التى أصدرتها فى مواجهة الجماعة الدولية ولا تخلق التزامات مقابلة على كاهل سائر الدول • ولعل أهم مـاتستطيع الحكومات العربية ان تقوم به فى المرحلة الحالية لخدمة مصالح اللاجئين العرب على الصـعيد الدولى هو المشاركة الايجابية فى الجهود المبذولة من اجل تدعيم الحماية القانونية لحقوق اللاجئين عموما • ويقتضى ذلك المبادرة بالانضمام الـى معاهدة عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ بوصفهما الاطـار العـالمى الذى يضمن الحـد الادنى المقبول عالميا لمركز اللاجئين • وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة يوجد التزام أدبى يوجب عليها ذلك باعتبار ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومـات الافريقية قد أصدر فى ثلاث مناسبات توصيات بضرورة الانضمام للاتفاقية والبروتوكول على نحو ماسبق ان ذكرنا • ولا يعقل ان نستطيع التأثير على الدول الافريقية لزيادة مساندتهم لقضايا اللاجئين الفلسطينيين فى الوقت الذى لا تنفذ فيه قرارات اعلى سلطات منظمة الوحدة الافريقية • ومن ناحية اخرى فان الموافقة على مشروع الاتفاقية الافريقية المعروض على مجلس وزراء المنظمة فـى دور انعقاده القادم يدعم وجهة النظر العربية فـى ضرورة ايجاد تعاون دولى من أجل حل مشكلاتهم الاساسية ، وبخاصة تمكينهم من العودة الـى اوطانهم وتعويضهم • تعويضا كاملا عن الاضرار التى لحقتهم خلال فترة تشريدهم بواسطة سلطات احتلال استولت بوسائل غير مشروعة على أرضهم وممتلكاتهم •

ولا يفوتنا ان ننوه فى النهاية الى أن مشروع الاتفاقية الافريقية يمثل خطوة تقدمية هامة فى كثير من أحكامه ، وخاصة بالنسبة لتأكيد حق اللاجئين فى مقاومة السلطات الاستعمارية والحـكومات العنصرية القائمة على اقاليم أوطانهم السليبة • ويعد هذا بمثابة اعتراف من المجتمع الافريقى بمشروعية كل من العمل الفدائى الفلسطينى وتدعيم الدول العربية له بالمال والسلاح للتخلص من احتلال استعمارى قائم على أساس عنصرى • وبالتالى ، فان اقرار الجمهورية العربية المتحدة لمشروع الاتفاقية الافريقية يعد امرا لازما يؤكد التضامن الافريقى ويخدم فى ذات الوقت قضية اللاجئين العرب •

(٤١) راجع : F. Schnyder, « Aspects juridiques du problème des réfugiés », Recueil desCours de La Haye, vol. 114, 1965, p. 374 s.s.

(٤٢) راجع : احمد المشيرى ، مذكرات فى الجنسية والموطن ومركز الاجانب ، ١٩٦٨ ـ ٦٩، ص ٩٢ ومابعدها.

دراسة

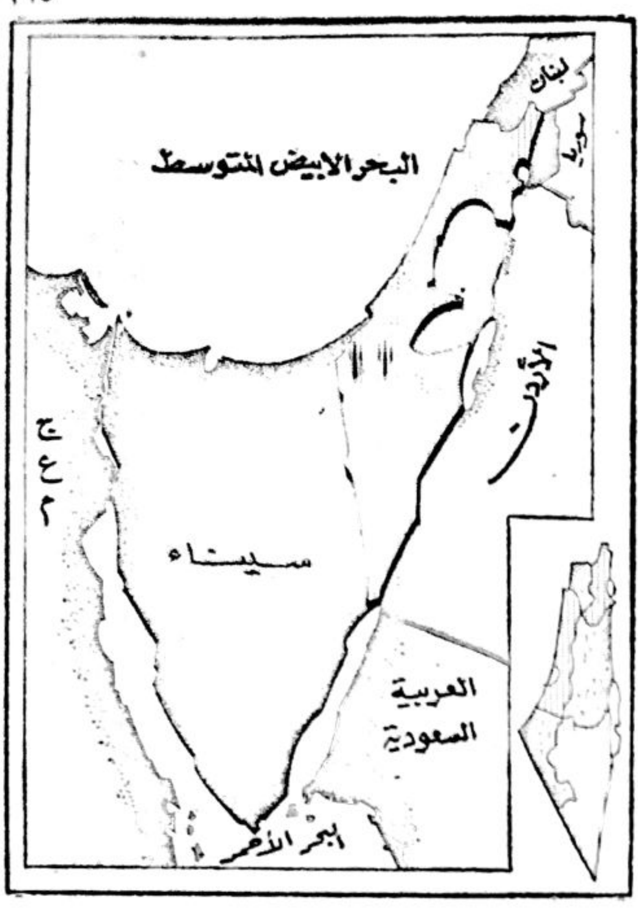
صراع القوى والانتخابات الإسرائيلية القادمة

رشاد عبدالله الشامى

معيد اللغة العبرية وآدابها بجامعة عين شمس . انتهى من اعداد رسالة الماجستير فى الادب العبرى الحديث . عضو مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بمؤسسة الاهرام .

تشهد الشهور القادمة سلسلة من المعارك الانتخابية فى اسرائيل، تبدابانتخابات الهستدروت فى ٣ سبتمبر ، ثم تجرى انتخابات المجالس المحلية . وانتخابات الكنيست يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩ ، ومن المظاهر البارزة التى تتميز بها الحياة السياسية فى المجتمع الاسرائيلى ، هى ظاهرة تعدد الاحزاب على اختلاف اتجاهاتها العقائدية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار (١) . ولا شك أن لهذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى صاحبت نشأة الاستيطان اليهودى فى فلسطين فى أعقاب بدء الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر .

[١] بلغ عدد الاحزاب التى خاضت انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ ، ١٧ حزبا ، ومجموع الاصوات التى ادلت بصوتها فى الانتخابات ١٫٢٠٦٫٧٢٨ صوتا . [الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٥ — ص ٣٦٧] .



لقد كانت هذه التكوينات الحزبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمناخات الفكرية التى سادت المجتمعات الاوروبية ـ على الاخص شرق أوروبا ، وروسيا وبولندا بالتحديد ــ ثم انتقلت الى فلسطين مع موجات الهجرات اليهودية لتحقيق الامل الصهيونى فى انشـــاء دولة يهودية . وان بدا ان هــذا التعدد فى الاحزاب هو مظهر ينعكس على المجتمع الاسرائيلى ، ويصبغه بصبغة الفرقة ، فانه من الجدير بالملاحظة ان بالرغم من الخلاف العقائدى ، فانه لا يكاد يكون هناك خلاف حول هدف الصهيونية الاكبر وهو تحقيق دولة الحلم · وان كانت هناك ثمة خلافات ظاهرة فانها خلافات تمس فقط سطح وسائل تحقيق أهداف الصهيونية والحفاظ على مصالحها · ولا شك أن تاليف حكومة « التضامن القومى » التى ضمت اليها ممثلين لاحــزاب المعارضة (رافى ـ جحل) (٢) ، فى مايو ١٩٦٧ ، من أجل المواجهة الحاسمة لما كان يتهدد وجودهم ، حسب زعمهم ، أو من أجل الاعداد للعدوان المبيت

(٢) عين موشى ديان ممثل رافى وزيرا للدفاع ، ومناحم بيجن ويوسف سافير عضوا « جحل » وزيرين للدولة .

٣١٦

الذى قاموا به فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، كما كشفت الحقائق ، هو دليل على محاولات اذابة رواسب الفرقة وازالة الحواجز فى وقت الطوارىء ولو من الناحية الشكلية ، بين شتى الاتجاهات الحزبية والالتفاف حول هدف واحد وغاية واحدة يجندون لها كل امكانياتهم وقدراتهم • وهكذا نرى أن ما يذيب وما يلغى كل عوامل الفرقة والانقسام فى هذا المجتمع هو الاحساس بالخطر المشترك الذى يحول دون تفاقم الخلافات السياسية •

الوحدة والانشقاق

ان كانت ظاهرة تعدد الاحزاب هى من المظاهر الاساسية للحياة السياسية فى اسرائيل فان هناك ظاهرة تميز هذه الحركة الحزبية وهى ، ظاهرة الاندماجات السياسية بين الاحزاب المتشابهة فى المبادىء والاتجاهات الفكرية والاجتماعية من ناحية ، والانشقاقات فى داخل معظم الاحزاب الكبرى أو الصغرى أحيانا ، نتيجة خلافات فى الرأى ، أو من أجل السعى لتحقيق مطمع شخصى ، فى غالب الاحيان من ناحية أخرى وتتضح معالم هذه الظاهرة وتزداد حدتها دائما قبيل انتخابات الكنيست الاسرائيلى والهستدروت [اتحاد عمال اسرائيل) • وكلما تقرب الانتخابات تاخذ فى التزايد « الدعوة الرامية الى أنه لا مبرر لوجود احزاب صغيرة وانه من المرغوب فيه والاحسن ان تتبلور قوى حزبية ذات جماهيرية كبيرة يدور فى نطاقها من الداخل صراع فكرى ومناقشة دائمة • وان كانت هناك حاجة لمراكز للمناقشات ولبلورة الافكار ، وهى الشروط الاساسية للديموقراطية الصحيحة فانه لا مانع من أن يكون ذلك داخل نطاق عام كبير ومتنوع » (٣)

عام ١٩٦٨ والاحزاب الاسرائيلية

لقد تميز عام ١٩٦٨ بتغير واضح وشديد فى الحياة السياسية الحزبية الاسرائيلية • لقد ازدادت فى هذا العام موجة الوحدة والتضامن بين الاحزاب والقوى السياسية التى كانت منفصلة منذ سنوات • ان اجنحة مختلفة من التى تعتبر اليوم من هذا المعسكر الحزبى أو غيره ، قد انشقت من حزبها وانضمت لاحزاب أخرى لانها تعتبر أن مكانها هو فى داخل هذه الاحزاب ، لاسباب تتصل بوجودها الاجتماعى والاقتصادى ، ولعوامل تعود الى الماضى •

وبالاضافة الى هذا فان الاتجاه السائد هو رفع نسبة التمثيل فى انتخابات الكنيست السابع [٤] وهو الامر الذى يقطع على الاحزاب الصغرى ، أو الاجنحة المنشقة فرصة التمثيل فى الكنيست ، أو الحصول على عدد من المقاعد يعادل ما حصلت عليه فى الكنيست السادس •

وسوف يكون هذا الاتجاه هو حافز قوى لبعض الاحزاب الصغرى ، للارتماء فى أحضان الاحزاب الكبرى لضمان استمرار وجودها • ولا شك أن هذه التغييرات تشير الى احتمال تبلور قوى حزبية كبرى فى اسرائيل فى المرحلة القادمة •

وفيما يلى سوف نحاول استعراض الصورة الحزبية فى اسرائيل الان بشتى مناحيها واتجاهاتها وذلك على ضوء اقتراب موعد انتخابات الكنيست السابع •

الاحزاب العمالية

من الممكن أن نضم داخل نطاق الاحزاب المسماه بالعمالية ، تلك الاحزاب التى تتخذ من الفكر الاشتراكى سواء المعتدل أو المتطرف عقيدة لها ، وأن اختلفت فيما بينها فى تفاصيل تطبيق نظريات هذا الفكر فى المجتمع الاسرائيلى . وهذه الاحزاب

---

[٣] الياهو اجرس : [الوحدة والانفصال فى الاحزاب] ، صحيفة دافار [الاسرائيلية] ١٩٦٨/٩/٢٢

[٤] من المتبع فى انتخابات الكنيست حتى الان قسمة عدد اصوات الاصوات الصالحة التى ادلت بصوتها فى الانتخابات على عدد مقاعد الكنيست [١٢٠ + ١] فيكون الناتج عدد الاصوات التى يجب ان يحصل عليها الحزب لكى يفوز بمقعد واحد فى الكنيست وقد كان هذا الامر يسهل على الاحزاب الصغيرة عملية الحصول ولو على مقعد واحد .

هى حزب « المباى » [٥] حزب عمال أرض اسرائيل] ، وحزب « احدوت هاعفودا » اتحاد العمل) ، (٦) وحزب « رافى : (٧) (قائمة عمال اسرائيل) ، وحزب المبام (٨) حزب العمال المتحد ، وان كان الاخير له بعض التحفظات على التطبيق الاشتراكى فى اسرائيل ٠

الوحدة مع رافى :

فى الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٧ اثير موضوع الوحدة الحزبية بين التشكيل العمالى الذى يضم « مباى » و « احدوت هاعفودا » وبين رافى « وذلك فى ساعة رضاء تمت بينهم فى أعقاب حرب الايام الستة ٠ ولكن محادثات هذه الوحدة تعثرت فى البداية بسبب موضوعين كانا مثار اعتراض من اعضاء « رافى » وهما :

١ ـ مسالة الزعامة : وقد أتفق على ألا يثيرها أعضاء « رافى » حتى انتخابات الكنيست السابع حينما تنتخب المؤسسات المتفق عليها للحزب المتحد ، ممثليها المقبلين لمؤسسات الدولة ٠

٢ ـ مسالة أسلوب الانتخابات : وقد اقترح اقامة

---

[٥] المباى : اكبر احزاب دولة اسرائيل . اسس عام ١٩٣٠ بتوحيد حزب « هبوعيل هتسعير » [العامل الفتى] ، و « احدوت هاعفودا » [اتحاد العمل] مع اتجاه لاقامة « حزب صهيونى اشتراكى » مخلص لنبؤة الانقاذ القومى ولنبؤة « الاشتراكية فى الوطن » . وفى عام ١٩٤٤ انسحبت منه الامكية التى اقامت « هفنوعاه لاحدوت هاعفودا [حركة اتحاد العمل] التى امتزجت عام ١٩٤٦ مع « بوعلى تسئون » [عمال صهيون] اليسارى . وبعد هذا الانسحاب واصل « مباى » وجوده كاكبر حزب فى الاستيطان اليهودى فى فلسطين وطبع طابعه على الهستدروت [اتحاد العمال العام] ورأس الائتلاف فى الوكالة اليهودية بفلسطين وفى اللجنة الوطنية. ومنذ اقامة اسرائيل عام ١٩٤٨ حتى اليوم وهو يراس كل حكوماتها الائتلافية . « والمباى » مرتبط ارتباطا فكريا وتنظيميا مع الاتحاد العالمى [بو على تسيون ـ الصهيونيين الاشتراكيين] . من بين اعضائه الغالبية العظمى من اعضاء « اتحاد الكيبوتسات والكيبوتسيم »و « حركة المستعمرات » ، ويرتبط به كذلك الجزء الاساسى من « اتحاد الشباب العامل والدارس »وخريجى« حركة الكشافة » الذين يخرجون للاستيطان ـ شكل مع « احدوت هاعفودا » فى عام ١٩٦٥ تشكيلا عماليا [معراخ] وهو الامر الذى تسبب فى انشقاق كتلة « رافى » عنه بزعامة بن جوريون . جريدة حزب« المباى » هى « دافار » .

[٦] احدوت هاعفودا : حركة اشتراكية تأسست عام ١٩١٩ فى فلسطين ثم انضمت الى المنظمة العمالية لبو على تسيون [عمال صهيون] . وفى عام ١٩٣٠ اتحدت مع « هبوعيل هتسعير » [العامل الفتى] وكونوا حزب « المباى » . وفى عام ١٩٤٤ انشق عن حزب « المباى » وفى عام ١٩٤٨ انضم الى الحزب « هشومر هتسعير » [الحارس الفتى] والى « بوعلى تسيون » وكونوا حزب « المبام » ، وكان ذلك احتجاجا على الحركات المعادية للسامية والصهيونية فى روسيا . وفى عام ١٩٥٤ انشقت « حركة احدوت هاعفودا » على بو على تسيون « وكونوا حزبا واحدا باسم « احدوت هاعفودا »« جريدة الحزب » لامرحاف [للافق] .

[٧] رافى : الكتلة المنشقة عن حزب المباى عام ١٩٦٥ بزعامة دافيد بن جوريون . وقد كان سبب الانشقاق الخلاف الذى نجم على الزعامة فى الحزب والدولة بين جماعة « بن جوريون » [شباب الحزب] وجماعه اشكول [قدامى رجال الحزب] بسبب ما اثارته قضية لافون من نزاعات وخلافات فى الراى . جريدة الحزب هى « مباط حداش » [نظرة جديدة] .

[٨] المبام : اقيم عام ١٩٤٨ نتيجة الوحدة بين حركة « احدوت هاعفودا » و « هشومير هستعير » و « بو على تسيون » اليسارية ، فى اطار كتلة صهيونيه اشتراكية يسارية . انتقل عام ١٩٤٩ الى المعارضة بعد ان كان مشتركا عام ١٩٤٨ فى الحكومة المؤقتة . سببت له مشاكل العلاقات بالاتحاد السوفيتى واشتراك العرب فى الهستدروت وانصهار القيم القومية احتكاكات داخلية كثيرة ، ولم ينجح البرنامج الحزبى الذى صيغ فى حينه فى حسما فى القضاء على التناقضات . فى عام ١٩٥٢ انشقت على « مبام » الشعبة اليسارية « شعبه موشى سانية » التى انضمت الى « ماكى »[الحزب الشيوعى الاسرائيلى] ، وكتلة « لمدان ـ لمعتس » التى انضمت الى مباى . وفى عام ١٩٥٤ انسحب من الحزب « احدوت هاعفودا » و « بوعلى تسيون » واقاما « احدوت هاعفودا » ويضم « المبام »حاليا « هشومير هتسعير » فقط ، وانضم للائتلاف تحت زعامة مباى عام ١٩٥٥ . جريدة الحزب هى « على همشمار » [مستعد ـ شاكى السلاح] .

لجنة تقوم بفحص أساليب الانتخابات وتقترح أنسبها [٩] .

واتفق على أنه فى قائمة المرشحين للكنيست السادس تتم المحافظة على نسب قوى الاحزاب المتحدة فيما بينها وبين نفسها حسبما كانت فى الكنيست السادس ، وذلك لمنع الصراع الداخلى فى الحزب المتحد .

ولكن اللجنة المركزية لحزب « رافى » قررت فى نهاية سبتمبر ١٩٦٧ وقف المباحثات الخاصة بالوحدة الى ان يلغى بند المحافظة على نسبة القوى فى الكنيست السادس . وفى هذه الجلسة التى عقدتها اللجنة المركزية « لرافى » ظهر « بن جوريون » وأعرب عن موقف واضح وقاطع وصريح ضد الوحدة . وفى رسالة طويلة للجنة المركزية هاجم بشدة رئيس الحكومة وزعامة الدولة والحزب (١٠) . وتوترت العلاقات وتبودلت الاتهامات ، واجتمعت سكرتارية المباى خصيصا للرد على هجوم بن جوريون . ولكن ما لبثت المفاوضات أن استؤنفت ولكن فى جو أحقاد وضغائن ذكريات الماضى القريب بين رجال الحزبين . ومع هذا سارت المفاوضات الجديدة فى اتجاه ايجابى يعززها تاييد جزء كبير من « رافى : للوحدة ووجود « أحدوت هاعفودا » و « المباى » داخل تشكيل عمالى منذ سنتين وهو الامر الذى أتاح جوا مناسبا للتفاهم . وفى نهاية اكتوبر ١٩٦٧ تم التوصل الى اتفاقية تحول بموجبها كل البنود التنظيمية للحسم الى مؤسسات الحزب الواحد وهذه البنود هى :

أ ـ طابع اعداد مؤتمر الحزب الموحد وهل يكون منتخبا أم متفق عليه .

ب ـ اتخاذ قرار بشأن انتخابات المؤسسات وهل ستتم فى مؤتمر منتخب أم فى مؤتمر هناك اتفاق على تشكيله .

ج ـ صورة تشكيل قائمة المرشحين للكنيست ، والمجالس المحلية ، ومؤتمر الهستدروت ومؤسساته الرئيسية والمحلية .

وبعد أن تم الاتفاق صدق عليه فى اللجنة المركزية للمباى ، ومجلس أحدوت هاعفودا ومؤتمر « رافى » وبدأت الاستعدادات لمؤتمر الحزب . وفى ٢١ يناير ١٩٦٨ اتحدت الاحزاب الثلاثة وقام « حزب العمال الاسرائيلى » الذى يرمز له بالحروف العبرية « معى » (١١)

---

[٩] شكلت لجنة برئاسة دوف يوسف للقيام بهذه الدراسة وقد استقرت على تقسيم اسرائيل الى ٣٠ منطقة انتخاب . ثلاثة مندوبين عن كل منطقة وانتخاب ٣٠ مندوبا عن القوائم الاقليمية الثلاثة ، واقر حزب «العمال» هذا النظام ، فى مؤتمره الذى عقد فى نهاية عام ١٩٦٨ .

اسس توصيات اللجنة التى شكلت برئاسة دوف يوسف هى :

- تقسيم البلاد الى ثلاثين دائرة انتخابية ينتخب من كل منها ثلاثة مندوبين للكنيست ، وانتخاب ثلاثة مندوبين بواسطة قوائم اقليمية .
- الدوائر الانتخابية يجب ان تكون متساوية فى عدد الاصوات .
- انتخاب المندوبين الثلاثة فى كل دائرة يكون بواسطة انتخابات نسبية اى من بين القوائم .
- تكون الدوائر مغلقة اى انه لايجوز نقل فائض الاصوات من دائرة لاخرى .
- تحديد حدود الدوائر يتم بواسطة لجنة برأسها رقيب الدولة وبقية اعضائها هم : مدير الاحصاء الحكومى ، ورئيس قسم المساحة الحكومى ، والمدير العام لوزارة الداخلية ، والمدير العام لوزارة العدل .
- بالنسبة لمسألة هل المفروض انتخاب المندوبين على اساس القوائم الاقليمية بواسطة تصويتين من كل منطقة وتصويت الناخبين فى المرة الاولى لاختيار ثلاثة مندوبين وفى المرة الثانية لاختيار قائمة واحدة ، او عن طريق تحديد نتائج الانتخابات بالنسبة للقوائم الاقليمية عن طريق حساب الاصوات فى المناطق ، تقرر انه من الافضل اتباع طريقة التصويتين .
- فى انتخاب الدوائر يضطر الناخب لاختيار قائمة واحدة كاملة من بين القوائم المطروحة للانتخاب .
- لايجوز نقل فائض الاصوات من قوائم الدوائر الى القوائم الاقليمية .
- الاتفاقيات بشأن فائض الاصوات يكون مسموحا بها فقط فى القوائم الاقليمية .
- فى حالة خلو عضو كنيست انتخب من قائمة احدى الدوائر تجرى انتخابات فرعية فى الدائرة لانتخاب عضو كنيست بدلا منه .

[١٠] الياهو اجرس : [المرجع السابق]

[١١] المرجع نفسه

	الكنيست الاول ١٩٤٩/١/٢٥	الكنيست الثاني ١٩٥١/٧/٣٠	الكنيست الثالث ١٩٥٥/٧/٢٦	الكنيست الرابع ١٩٥٩/١١/٣	الكنيست الخامس ١٩٦١/٨/١٥	الكنيست السادس ١٩٦٥/١١/٢
عدد الناخبين	٥٠٦,٥٦٧	٩٢٤,٨٨٥	١,٠٥٧,٧٩٥	١,٢١٨,٤٨٣	١,٢٧٤,٢٨٠	١,٤٤٩,٧٠٩
الاصوات الصحيحة	٤٣٤,٦٨٤	٦٨٧,٤٩٢	٨٥٣,٢١٩	٩٦٤,٣٣٧	١,٠٠٨,٩٦٤	١,٢٠٦,٧٢٨
الاحـــزاب	عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد المقاعد
المبـــاى	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	
التشكيل العمالى (مباى + الاحدوت)	—	—	—	—	—	٤٥
احدوت هاعفودا	—	—	١٠	٧	٨	—
المبـــام	—	—	٩	٩	٩	٨
احدوت هاعفودا + المبام	١٩	١٥	—	—	—	—
رافـــى	—	—	—	—	—	١٠
حيـــروت	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	—
الصهيونيون العموميون	٧	٢٠	١٣	٨	—	—
التقدميـــون	٥	٤	٥	٦	—	—
الاحرار (الصهيونيون + التقدميون)	—	—	—	—	١٧	
جحل (حيروت + الصهيونيون)	—	—	—	—		٢٦
الاحرار المستقلون (التقدميون سابقا)	—	—	—	—	—	٥
الحزب الدينى القومى (مفدال)	١٦	—	—	—	—	—
مزراحـــى	—	٢	—	—	—	—
هبوعيل همزراحـــى	—	٨	—	—	—	—
الجبهة الدينية القوميـــة (مزراحى + هبوعيل همزراحى)	—	—	١١	١٢	١٢	١١
أجودات اسرائيـــل	—	٣	—	—	—	٤
بوعلى أجودات اسرائيـــل	—	٢	—	—	—	٢
أجودات اسرائيل + بوعلى الاجودات	—	—	٦	٦	٦	—
الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ماكى)	٤	٥	٦	٣	٥	١
القائمة الشيوعية الجديدة (راكح) الشيوعيون العرب	—	—	—	—	—	٣
العرب المتحدون مع "المباى"	٢	٥	٥	٥	٤	٤
هعولام هزه قوة جديدة	—	—	—		—	١
السفارديـــم	٤	٢	—	—	—	—
اليمنيـــون	١	١	—	—	—	—

تمثيـــل الاحزاب الاسرائيلية فى الكنيست

تجربة الوحدة الحزبية الجديدة

مما لا شك فيه انه ليس بالسهولة بمكان أن تتم هكذا وببساطة وحدة بين ثلاثة أحزاب توجد بينها خلافات اساسية وجوهرية فى مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية • ولا شك كذلك أن مراحل كثيرة وخطوات عديدة سوف تمر قبل أن تتم عملية المزج الكامل بين هذه الاحزاب الثلاثة ، ان لم تتعثر فى حجر الانفصال اثناء سيرها •

ومن الامور الجديرة بالاهتمام فى هذه التجربة الجديدة بالرغم من التخبطات والصراعات هو حدوث ظاهرة عدم الالتزام بالتبعية القديمة للحزب بالنسبة للمسائل التى قدمت للبت فى مؤسسات الحزب • ففى الاشهر الاولى من قيام حزب العمال الاسرائيلى واجه تجربة الانتخابات فى أربع نقابات مهنية أدلوا فيها بصوتهم اكثر من مائة الـف ناخب • وقد كان هذا التصويت بمثابة تصويت تجريبى للتشكيل العمالى لان حزب العمال ظهر فى

٢٢٠ هذه الانتخابات بقائمة مشتركة مع حزب « مبام » وهى قائمة « ايمت » وقد نالت قائمة « ايمت » : ارتفاعا طفيفا فى هـــذه الانتخـــابات بالمقارنة بانتخابات الهستدروت عام ١٩٦٥ ، فقد حصلت علـــى ٧٧ر٦ فـــى المـــائة مقـــابل ٧٦ر٥ ، وهبطت « جحل » (كتلة حيروت الاحرار) مـــن ١٥ر٢ فى المائة عام ١٩٦٥ الى ١٢ر١ هـــذه المرة . (١٢)

والوجه الاخر من العملة هو انتقال الصراع بين الشيوخ والشباب الى داخل نطاق حزبى واحد بدلا من نطاقين . ان الاشخاص المؤسسين يعتبرون أنهم هم مشكلى وصائغى الاساس الايديولوجى للخلق الخاص باسرائيل ، بينما يعتبر الشباب أنهم هم الذين أخذوا على عاتقهم منح هذه الافكار الاسنان والانياب التى هى فى حاجة اليها . ان الصراع بين أشكول (ممثلا للجيل القـــديم) وديـــان (ممثلا للمـــؤسسة العسكريـــة فـــى اسرائيل) ، « يعتبره البعض محاولة لنقل مركز الثقل فى اسرائيل من القيمة الى العمل ، ومن الروحانية الى المدافع ، ومن الامان العقلانى الى القدرة التنفيذية المتكاملـــة (١٣) . وان كانت ظروف حرب الايام الستة وما حققته لاسرائيل قد جعلت اليد الطولى فى الصراع لرجال المؤسسة العسكرية فان ليفى اشكول قد أخذ المبادرة وقام بقطع خط الرجعة على ديان بتعييـــن « يجال ألون » (١٤) نائبا له وبعد ذلك قام بفتح الباب أمام تشكيل عمالى مع « المبام » عدو ديان اللدود ، وذو الاتجاه الماركسى ليضمن حليفا يعزز قوته فى صراعه مع رجال « رافى » سابقا . وهكذا طرح فى جدول الاعمال موضوع « التشكيل العمالى » مع حزب المبام .

المبام وحزب العمال الاسرائيلى

اذا تتبعنا المواقف التى اتخذها حزب « المبام » فى الماضى القريب تجاه مسائل الانشقاق والدمج بين الاحزاب ، لرأينا أنه كان يتخذ موقفا معاديا من « المباى » : نتيجة لمواقفه المتساهلة فى تطبيق الاشتراكية فى اسرائيل . ففى عام ١٩٦٣ حينما اختير ليفى اشكول رئيسا للـــوزارة ، دارت مفاوضات متواصلة مع « مبام » من أجل انضمامه للحكومة ، ولكنه رفض هذا الطلب . وبدلا من هذا قرر ان يعرض على جماعة « من هيسود [١٥] و « أحدوت هاعفودا » اعداد تشكيل عمالى طليعى يقدم نفسه للناخب ليرث مكان « مباى » المنشق على نفسه ، ولكن هذه المفاوضات لم تثمر . (١٦)

وحينما بدأت المفاوضات بين « مباى » وأحدوت هـــاعفودا « حـــول اعـــداد » التشـــكيل العمالى »] المعراخ [وجهت الدعوة الى « مبام » ولكنه رفض الدخول فى المفاوضات واتهم احدوت هاعفودا « بالتخلى عن القيم بعد أن أقيم التشكيل العمالى بينه وبين : مباى . (١٧)

وقد سببت حرب الايام الستة تحولا فى اتجاهات حزب « المبام » وأخذت الخلافات فى الرأى التى كانت موجودة بين الاغلبية فى حركة العمال وحزب مبام حول ثلاثة موضوعات أساسية وهى : العلاقة بالاتحاد السوفيتى ، وموضوعات الخارجية والامن والسياسة الاقتصادية فى التضاؤل . (١٨)

ان « المبام » ظل منذ حرب الايام الستة تحت تأثير صدام أبناء الكيبوتسات مع الاسلحة السوفيتية ، ثم زاد الانطباع المحزن عند الحزب من الغزو الروسى لتشيكوسلوفاكيا ، وبالتـــالى فقـــد ...

[١٢] المرجع نفسه]

[١٣] دوف بن مائير : [الصراع الدائر بين الشيوخ والشباب فى معسكر العمال] ، صـــحيفة ها ارتس [اسرائيل] ١٩٦٨/١١/١٩ .

[١٤] يجال آلون : زعيم عصابات « البالماح » [سرايا الانقضاض] وهى جماعة الكومـــاندوز فى « الهاجاناه » عام ١٩٤٨ ، وله شعبية كصاحب تاريخ قديم فى المجال العسكرى . ولذا اختاره اشكول بالذات ، باعتبار انه اقدر المحيطين به على مواجهة ديان .

[١٥] من هيسود [من الاساس] : الجماعة التى انشقت من « مبـــاى » فى نوفمبر ١٩٦٤ بزعـــامة « بنحاس لافون » [وزير الدفاع الاسرائيلى عام ١٩٥٤] اثر فضيحة القضية المسماه « قضية لافون » .

[١٦] الياهو اجرس ـ المرجع السابق .

[١٧] م . بن شلومو : صحيفة هشوفيه [اسرائيل] ١٩٦٤/١٢/١١ .

[١٨] الياهو اجرس ـ [المرجع السابق] .

رجال «مبام» قدامى وشبابا الى انه يجب عدم النظر الى الانتساب للاتحاد السوفيتى على انه سبب كاف للفرقة فى معسكر العمال .

كما تخلى المبام كذلك منذ فترة عن رواية الدولة المزدوجة القومية – التى نبعت فى حينها من الامل فى علاقات سلام صحيحة ، بينما هى تبدو الان كخطر دائم على مستقبل اسرائيل – وأصبح الان شريكا لهؤلاء الذين يريدون ضمان الطابع اليهودى لدولة اسرائيل فى الحدود الامنة الجديرة بالاعتبار . (١٩)

وكان من جراء هذه الظاهرة الجديدة فى « المبام » ان اثير حديث حول التعاون فى صورة « جبهة مشتركة » مع الاحزاب العمالية (مباى – احدوت هاعفودا ورافى) داخل نطاق وحدة رباعية . وقد كان أحد تبريرات هذا الرأى هو أن « مبام » يجب أن يدخل هذا الحزب الكبير لضمان طابعه الاشتراكى ؛

وقد وقفت ضد هذا الاتجاه مجموعة صغيرة من اليساريين (ى . ريفتين و أ . بارى ، و م . اورن ، وحايكة جروسمان ، ومن الشباب أ . جرنوت) وجزءا من أعضاء « مبام » فى المدن . لقد عارضوا اية صورة من صور توسيع التعاون خارج النطاق الائتلافى . وقد كان تبريرهم هو أنه ليست مطروحة الان مسألة تضامن او تضامن ، بل مسألة استمرار « مبام : أو القضاء عليه .

ولكن هذا الاتجاه المعارض كان ضعيفا ، وانحازت الاغلبية الحاسمة الى جانب توسيع نطاق الاشتراك مع حزب العمال ، واعداد تشكيل عمالى على غرار ذلك الذى أقيم بين « مباى » واحدوت هاعفودا ، اى قائمة واحدة ، وكتلة واحدة فى الكنيست والهيئات المحلية ، بينما تقام فى الهستدروت كتلتان تعملان من خلال الحوار . [٢٠] وقد اعربت اغلبية الثلثين فى الدورة الاولى للمؤتمر الخامس لمبام فى مارس ١٩٦٨ عن استعدادها لاقامة جبهة مشتركة مع حزب العمال ، واعطاء تفويض لمؤسسات الحزب لاقامة جبهة تقوم على أساس الظهور المشترك للكنيست وفى الهيئات المحلية .

وبعد ذلك أثيرت مسألة انضمام الاعضاء العرب لحزب العمال ، وقد عارضها جانب كبير من رجال حزب « العمال » وعلى الاخص فى حيفا بزعامة « أبا حوشى » . وكان الرأى السائد فى حزب « العمال » هو السماح للاعضاء العرب بالدخول للحزب على أن يتخلوا عن قوميتهم وينحازوا مع الاهداف الصهيونية ، وقد ألمح ليفى اشكول لذلك فى حديث له مع جريدة « دافار » بتاريخ ٢٢ – ٩ – ١٩٦٨ حيث قال : « لماذا من المحظور فتح أبواب حزبنا أمامهم ، ما دام يمكنهم أن ينحازوا مع أهدافنا الصهيونية . ان حزب العمال قد يصل هو الاخر لاستنتاج بأن العرب الذين هم أعضاء فى الهستدروت يمكنهم الانضمام لصفوف الحزب . اننا اذا كنا ٢٠٠ ألف يهودى فى حزب « العمال » فان الاعضاء العرب فى الهستدروت الذين يبلغ عددهم ٤٠ الفا لن يشكلوا اكثر من ٢٠ فى المائة فيه » .

واعتبر رجال « مبام : أن تجربة دخول العرب فى حزب العمال هى « تجربة جديدة بأن تساعد حزب العمال على صياغة علاقات مع الجماهير العربية ، وأن « المبام » سيقدم باشتراكه مع حزب العمال ، وجهة نظره السليمة تجاه قدرية « الصراع الابدى » بين اسرائيل والعرب وتشجيعه لكل سياسة عاقلة تسعى لتسوية وسلام حقيقى . (٢١) وقد تمت الموافقة على دخول العرب لحزب « العمال » ، وزالت بذلك آخر عقبة فى سبيل « التشكيل العمالى » . ومع هذا فقد ظل رجال « رافى » سابقا فى موقف المعارضة بالنسبة لعضوية العرب فى الحزب الجديد . وقد عبر « شمعون بيرز » [سكرتير حزب « رافى » سابقا) عن ذلك فى حفل توقيع التشكيل العمالى بين حزب العمال الاسرائيلى و « المبام » فى ١٩ يناير ١٩٦٩ فى « بيت اليشع » فى القدس ، بدعوته لاقامة حزب قومى يهودى على حدة ، وحزب عربى على حدة . (٢٢)

---

[١٩] يهودا جونهلف [من نسى ومن تعلم] دافار ١٩٦٨/١١/٢٢ .
[٢٠] الياهو اجرس [المرجع السابق]
[٢١] يهودا جونهلف [المرجع السابق]
[٢٢] شمعون بيرز [احتفال توقيع اتفاقية التشكيل العمالى] صحيفة على همشمار [اسرائيل] ١٩٦٩/١/٢٠ .

هذا وتجدر الاشارة كذلك الى أن «موشى ديان» لم يحضر حفل توقيع اتفاقية التشكيل العمالى كنوع من التعبير عن تحفظ أعضاء « رافى » سابقا من التشكيل الجديد الذى لم يأت مطلقا الا لكى يعزل من نظام الحكم المتوقع شباب « رافى » سابقا . (٢٣)

التشكيل العمالى والمرحلة القادمة

ان اهمية هذه الحركة الوحدوية فى حركة العمال الاسرائيلية تتضح فيما صرح به « مائير يعارى » السكرتير العام لمبام ، من أن ظروف فترة الطوارىء تحتم على المعسكر الصهيونى ـ الاشتراكى التضامن حول ثلاثة مبادىء : السعى للسلام مع الامن ، وتمهيد الطريق للهجرة من البلاد الغنية ، وضمان الزعامة العمالية فى بناء الدولة . (٢٤)

السلام والامن

بالرغم من أن هذا التشكيل سوف يأخذ صورة شكلية من الناحية الفكرية ـ لانه ليس هناك ما يجمع بين يجال الون . واسرائيل جليلى وموشى كرمل ، وبنطوف ، وبرازيلى ، ومائير يعارى ـ فان الاعتبار الامنى بما يتطلبه من تضافر جهود حركة العمال فى اسرائيل لبلورة القوى الاقتصادية الاجتماعية والبشرية لتحقيق هدف فرض السلام على العرب بالقوة ولمواجهة متطلبات السياسة التعسفية الاسرائيلية ، كان هو الخط الاساسى الذى وجه مفاوضات هذا التشكيل العمالى . ومن الملاحظ أنه ليست هناك لحزب العمال الاسرائيلى (بالرغم من مرور عشرون شهرا على حرب يونيو ١٩٦٧ ، خطة سياسية واضحة بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة أو مشكلة السلام مع العرب ، اللهم الا تلك المشروعات التى تظهر من حين لاخر ، على غرار مشروع الون ، (٢٥) ومشروع ديان ، (٢٦) والتى تهدف لتحقيق اغراض شخصية فى حرب زعامة الدولة . ويحظى مشروع الون بالذات بشعبية كبيرة فى اسرائيل عن تلك التى يحظى بها مشروع ديان . وقد عبر عن سبب هذه الشعبية ابا ايبان وزير الخارجية

---

[٢٣] المرجع نفسه .

[٢٤] يهودا حونهلف [المرجع السابق] .

[٢٥] مشروع الون : يقترح « الون » نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى تحديد نهر الاردن والخط الذى يقطع البحر الميت فى منتصفه كخط لحدود اسرائيل مع المملكة الاردنية . ولضمان ذلك يطلب ضم قطاع عرضه من ١٠ ـ ١٥ كم على طول وادى الاردن حتى البحر الميت الى جانب ضرورة ان ترتكز الحدود الغربية من هذا القطاع الامنى على سلسلة من المستوطنات الطبوغرافية لانضم عددا كبيرا من السكان العرب . اى من اجل منع الخطر « الديموجرافى » يقترح وضع الحشود العربية فيما يشبه « عنق زجاجة » لها حق الحكم الذاتى اوتوصل بممر مع الضفة الشرقية وفى كلتا الحالتين لن يسمح لجيش عربى بالربوض فى الضفة الغربية ، وسيسمح فقط بقوة حراسة داخلية لحفظ النظام ستسلح بالاسلحة الخفيفة . والفكرة البارزة فى هذا المشروع هى بالطبع، الضم من جانب واحد لجزء من الضفة هو ذو اهمية استراتيجية لاسرائيل ويوجد فيه عدد صغير من السكان العرب . ولذلك يدعو الون الى عدم انتظار التباحث مع الاردن حول تسوية سلمية ، وتحديد « الحدود الامنة » وفق اعتبارات اسرائيل الامنية وتوطينها فورا . ويقترح الون بذلك تنفيذ « المرحلة العملية » من مشروعه ، اى الاستيطان فى جزء من المناطق ـ مثل وادى الاردن وقرية الخليل بالقرب من مدينة الخليل ، واقامة مركز بين اريحا والقدس من اجل خلق مدخل للقدس ومن المحتمل ان يحظى هذا الاقتراح فيما يختص « بالمرحلة العملية » بتأييد « جحل » وجزء كبير من حزب « العمال » وذلك لاسباب امنية ولانه قابل للتنفيذ الفورى .

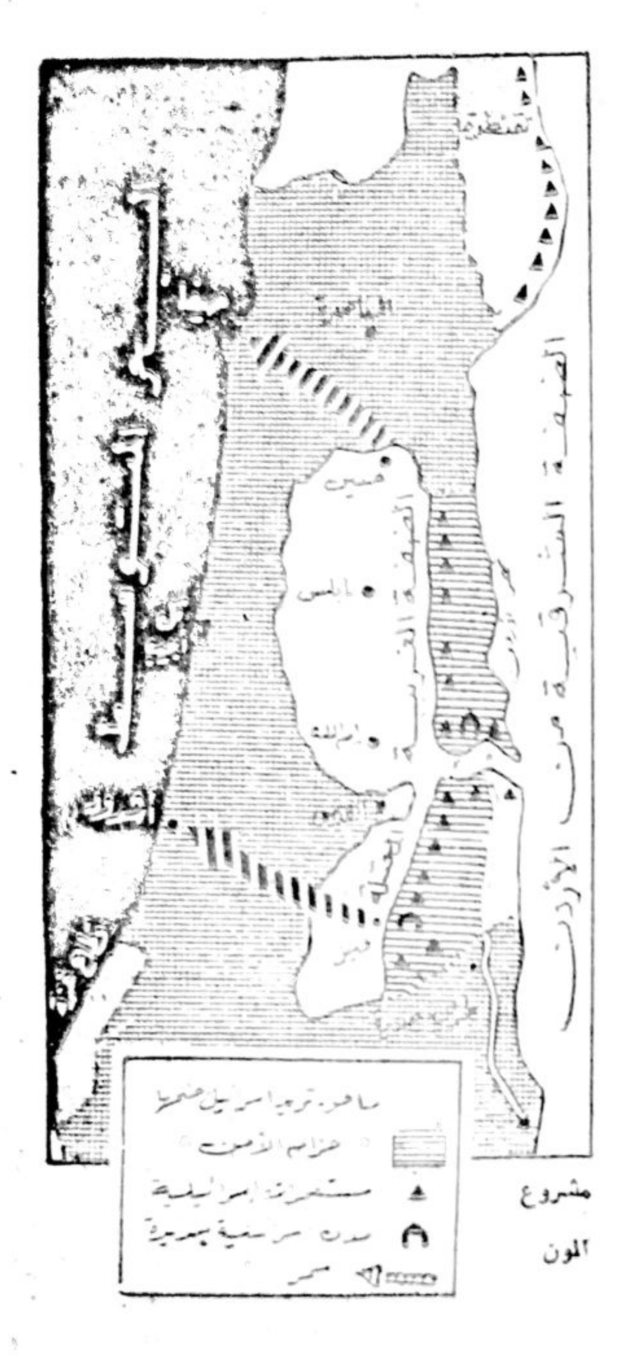
[٢٦] مشروع ديان : الافتراض الاساسى فى مشروع ديان هو انه لايبدو احتمال قريب لاتفاقية سلام مع ملك الاردن ولذلك يدعو للنظر الى وجود اسرائيل فى المناطق على انه وجود دائم . ويدعو ديان للانتظام والتدعيم فى المنطقة بحيث يمكن بمرور الزمن هضم مناطق الضفة الغربية [يهودا والسامرة] ومزجها مع اسرائيل . حيث انه ليس هناك احتمال عملى لبناء وتدعيم اغلبية ديموجرافية فى المناطق فانه يدعو لخلق قطاعات امنية الى جانب حقائق وجود مدنى [سكانى] ذو مغزى دائم . والاقامة فى المناطق الحيوية التى تقطع الاستمرار الاقليمى لمناطق « يهودا والسامرة » تمكن من الاتصالات على اساس المناطق بين الاستيطان العربى والاستيطان الاسرائيلى ، وذلك عن طريق اقامة مدن عبرية فى قلب الضفة الغربية على ظهر الجبل يقيم فيها سكان يهود ذوى قوة ومغزى . وفى مقابل هذا يتحدث مشروع مناحم بيجن زعيم حزب « جحل » عن توطين اليهود فى المدن العربية نفسها .

اتجاه رجال [جحل] « كتلة جروت ـ الاحرار بزعامة بيجن ورجال جماعة « أرض اسرائيل الكاملة » بزعامة دكتور اسرائيل الداد » وله بعض المؤيدين داخل حزب « العمال الاسرائيلى » .

الاسرائيلي بقوله : ان توطين المناطق بناءا على اقتراح آلون ليس فيه ثمة ما يغلق الباب فى وجه السلام · وسبب ذلك أن آلون يترك فتحة واسعة الى حد ما لحل سياسى مع الاردن ، وهى اعادة مناطق واسعة · (٢٧) كما يسود الاتجاه كذلك فى اسرائيل الى أن هذا المشروع يعفى اسرائيل من الافتراء بأنها تريد القضاء على السكان العرب ، أو خلق اقلية كبيرة لا تتمتع بالمساواة فى الحقوق المدنية والقومية · (٢٨)

وبالرغم من هذا التأييد الواضح لمشروع آلون كوسيلة من وسائل فرض الحقائق على العالم العربى ، فان الحكومة الاسرائيلية لم تطرحه للمناقشة حتى الان بالرغم من انه قدم فى يوليو ١٩٦٧ · ولا شك أن الحكومة الاسرائيلية تتجنب الان بقدر الامكان طرح موضوع مستقبل المناطق المحتلة للمناقشة لتجنب الخلافات المحتملة والمؤكدة بين شتى الهيئات الجماهيرية والحزبية حول هذا الموضوع · وليس هناك ما يدل على مدى حساسية هذا الموضوع بالنسبة للحكومة الاسرائيلية عامة وحزب العمال بالذات أكثر مما قاله أبا ايبان : « ان حزبنا هو سوق متنوعة (سوبر ماركت) سياسية · ان الحزب توجد فيه بالتساوى كل البضائع ابتداء من » ولا بوصة واحدة من الارض حتى صيغة ديان « التنازلات الاقليمية مقابل السلام : · (٢٩)

وسواء كان هذا الحديث من جانب أبا ايبان مقصودا به التمويه على الاتجاه السائد فى حكومة اسرائيل بشأن التصرف فى المناطق المحتلة ، أو التعبير الفعلى عن التضارب الذى يجتاح حركة العمال بشأن هذه المسألة فانه لا شك ان حكومة « التضامن القومى » وحركة العمال بالذات لن تطرح هذا الموضوع للحسم حرصا على وحدتها الشكلية ، وستتخذ لنفسها الخط الذى حدده الكنيست وهو « الاحتفاظ بواقع خطوط وقف اطلاق النار الى أن يتبلور واقع جديد فى مفاوضات سلام · وجنبا الى جنب ستواصل اسرائيل تعزيز



مشروع الون

خطوط دفاعها وتوسيع مستوطناتها ، (أقامت اسرائيل حتى الان ٢٦ مركزا استيطانيا فى المناطق المحتلة) مستغلة ظروف سيطرتها على هذه المناطق ·

---

(٢٧) يوسف حريف : [مشروع آلون « العملى » ومشروع ديان « النظرى »] صحيفة « معريف » [اسرائيل] ١٩٦٨/١٢/١٣ ·

(٢٨) يهودا جوتهلف : [مشروع الون خط توجيهى للمدى القصير والطويل] دافار ١٩٦٨/١٢/١٢ ·

(٢٩) ابا ايبان [حزب العمال وسياسته] دافار ١٩٦٨/١٢/٢٧ ·

ان المشكلة الكبرى التى تواجه اسرائيل بالنسبة للاحتفاظ بالمناطق المحتلة هى المشكلة السكانية .
ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة سوف يهز الكيان اليهودى والروح اليهودية للمجتمع الاسرائيلى ، وهى بنود اساسية واهداف جوهرية من بين الاهداف التى قامت عليها الصهيونية ، وتسعى لتحقيقها من أجل حل ما يسمى بالمشكلة اليهودية فى العالم ، فى دولة تسودها الحياة اليهودية الكاملة ٠ ان فكرة الدولة المزدوجة القومية معناها وجود ٤٠ فى المائة من العرب ضمن سكان اسرائيل سوف يشكلون أغلبية بمرور الزمن من ناحية (المرأة المسلمة تلد ٨ أطفال وأكثر فى مقابل ٣ أطفال فى المتوسط لمرأة اليهودية) ، كما ان الفلسطينيين انفسهم يرفضون أن يكونوا أقلية فى داخل دولة اسرائيلية ويصرون على النضال من اجل استقلالهم السياسى والقومى ، من ناحية أخرى ٠ وفى هذا المجال ذكر أبا ايبان أن مشكلة المشاكل التى تواجه اسرائيل هى « دولة يهودية أم لا » ٠ (٣٠)

ولذلك فان كل مشروع من المشروعات المعروضة قد أخذ هذه النقطة الديمجرافية فى الاعتبار وعالجها من زاوية خاصة . فمشروع آلون يرى الاحتفاظ بالمناطق التى تضمن أمن اسرائيل والتى لا تشكل خطرا ديموجرافيا على اسرائيل مع خلق قطاع استيطانى يهودى طويل على طول وادى الاردن ٠ وهو بذلك يضمن لاسرائيل دولة كاملة من الناحية الجغرافية ـ الاستراتيجية ، ودولة يهودية من الناحية الجغرافية السياسية ٠ أما ديان فيرى عدم التنازل عن المناطق ويرمى الى دمجها اقتصاديا فى اسرائيل فى البداية ، ومؤخرا اكثر فى المجالات الاخرى مع السيطرة الامنية الفعالة ، وبدون أن يثقل عبئها على اسرائيل ٠ ولا يهتم بجعل العرب فى المناطق مواطنين اسرائيليين ، ويسعى لخلق مراكز استيطانية عبرية كبرى . ويدعو رجال اليمين المتطرف الى الاحتفاظ بالمناطق كلها باى ثمن لتحقيق حلم اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات ، مع اعادة السكان العرب الى البلاد العربية بالقوة ٠ والسمة المشتركة بين كل هذه المشاريع هى الاعتبار الامنى من ناحية والحرص على عدم ضياع الطابع اليهودى لدولة اسرائيل من ناحية أخرى ٠ وضمان الطابع اليهودى لا يتأتى الا بفتح ابواب وموارد الهجرة الجماعية الى اسرائيل وخير دليل على حتمية الهجرة الجماعية وأهميتها بالنسبة للوجود الاسرائيلى وعدم امكانه الاعتماد على الزيادة الطبيعية لسكانه اليهود ، هو انه لولا الهجرات الجماعية التى وصلت اسرائيل فى الاعوام (١٩٤٩ ـ ١٩٥١) وما تلاها من سنوات لما تضاعف عدد سكانها الى ثلاثة أضعاف بعد ذلك ، وهو الامر الذى كان بمثابة انقاذ للوجود الاسرائيلى . الذى ما كان ليستمر لو أنه اعتمد على الزيادة الطبيعية وعلى الهجرة العادية ، وقد بلغت الهجرة الى اسرائيل خلال عام ١٩٦٨ حوالى ثلاثين الف مهاجر ، ومن المحتمل كذلك وصول عدد مماثل عام ١٩٦٩ وهو لاشك عدد صغير اذا ماقيس بالنسبة لما تنوى اسرائيل تنفيذه من مشروعات استيطانية وتوسعية ولما تحتاجه من ايد عاملة ومدربة واكاديمية .

والجهود الان مركزة لجذب الهجرة من البلاد الغنية (دول غرب أوروبا) وأمريكا نظرا لاستنفاذ الهجرة من دول آسيا وأفريقيا ، ولعدم السماح بهجرة اليهود لاسرائيل من الاتحاد السوفيتى ومن شرق أوروبا ٠ ولا تريد اسرائيل أن تعتمد الان على أن يكون الامل فى مجىء اليهود من الدول الغنية بسبب قوة دفع اللاسامية فى البلاد التى يقيمون فيها بل بسبب قوة جذب الدولة اليهودية ، والحياة اليهودية الكاملة ـ الحياة الدينية للمتدينين ، والثقافية الحديثة للادينيين ٠ [٣١] واذا نظرنا الى ما اعلنه مؤتمر الطوائف اليهودية الذى عقد فى القدس خلال شهر يناير ١٩٦٩ ، بشأن ضرورة ضمان وصول عدد سكان اسرائيل حتى نهاية هذا القرن الى خمسة ملايين يهودى ، لادركنا انه مهما اختلفت مشروعات اسرائيل المقترحة للتسوية فانها ستسعى لضمان الوجود المستمر بجزيرتهم اليهودية وسط « البحر العربى » المائج من حولها ، أمنيا وسكانيا مهما كلفها ذلك من تضحيات على حساب العرب ٠ وبعد هذا فان مسألة الهجرة لاسرائيل وحجمها ستبقى عرضة لشتى الاحتمالات على ضوء التطورات السياسية المقبلة فى منطقة

[٣٠] المرجع نفسه .
[٣١] مائير برالى [كيف نزيد عدد المهاجرين] دافار ١٩٦٨/١٢/٢٧ .

الشرق الاوسط وفى العالم ، وتنوع التحديات التى ستواجه اسرائيل من أجل فرض وجودها فى المنطقة وتعزيز انتصارها العسكرى بمكاسب سياسية •

التشكيل العمالى والزعامة فى الدولة

ان التشكيل العمالى بين حزب العمال الاسرائيلى (معى) وحزب « المبام » سوف يضمن للحزب الحاكم فى اسرائيل أغلبية مطلقة لاول مرة فى الكنيست • (٣٢) وسوف تسمح هده الاغلبية لاول مرة للتشكيل العمالى بتشكيل حكومة حزبية كاملة ، لن يكون هناك احتمال لدخول احزاب اخرى فيها • اللهم الا « الحزب الدينى القومى » [معتدل] ذو الاتجاه الصهيونى • ومن ناحية اخرى فان هذا التشكيل سوف يطبع طابعه على الصراع الضارى على الزعامة فى اسرائيل بين المجموعة القديمة برئاسة اشكول والمجموعة الشابة التى يوجهها بن جوريون برئاسة موشى ديان • وسوف يتجلى هذا فى تقوية مجموعة ليفى اشكول وفنحاس سفيروابا ايبان بدخول « المبام » ذو الاتجاه اليسارى ، والذى لا يوافق على اتاحة الفرصة لموشى ديان لرئاسة الوزارة • ان ديان كان يسعى الى تغيير زعامة « المباى » بالعمل داخل حزب « المباى » نفسه ، محاولا بناء قوة مؤيدة له فى داخله من ناحية ، وحتى يمكنه أن يكون على قرب من مؤامرات اشكول وايبان وسفير ضده فيسهل عليه احباطها من ناحية أخرى • ولكن لاشك ان دخول « المبام » كقوة يسارية لا تتفق مفاهيمها مع مفاهيم ديان ، (صرح ديان أكثر من مرة بأن مفاهيمه السياسية هى أقرب الى مفاهيم مناحم بيجن (وزير الدولة وزعيم « جحل ») من مفاهيم مائير يعارى زعيم حزب « المبام ») سوف يقطع على ديان كل محاولاته ويجعله يعيد النظر فى اسلوب صراعه ضد اشكول فى المستقبل • ولكن مما لاشك فيه أن هذا التشكيل سوف يعيد لاشكول قدرته على التأثير على التيارات السياسية الداخلية وهو الامر الذى كان قد فقده فى أعقاب حرب الايام الستة حينما ظهر موشى ديان كبطل للنصر الذى حققه جيش الدفاع الاسرائيلى (صهل) •

موت اشكول وصراع السلطة

ان موت ليفى اشكول المفاجىء قد أعطى اشارة البدء لصراع عنيف وحاد على رئاسة الزعماء فى الدولة داخل حزب العمال الاسرائيلى • وقد كان هذا الصراع مؤجلا الى حين اقتراب موعد انتخابات الكنيست السابع • ولا شك أن نتائج هذا الصراع سوف تكون لها آثار بعيدة ليس فقط على صورة زعامة الدولة فى اسرائيل فى السنوات القادمة أو على تشكيل الحكومة الاسرائيلية (هل ستستمر حكومة تضامن أم ستكون حكومة مشكلة من التشكيل العمالى فقط] بل كذلك على سلامة حزب العمال الاسرائيلى وعلى نتائج انتخابات الكنيست السابع • •وقد طرح موت ليفى اشكول عدة أسئلة سوف تكشف عنها الايام وهى :

ا ــ هل ستسير القيادة القديمة لحزب العمال فى طريق التسويات أم ستسير فى طريق الحرب الشاملة بكل الوسائل ضد ديان .

ب ــ هل سيوافق ديان على العمل كوزير للدفاع تحت رئاسة رئيس وزراء آخر وبدون صراع ؟

ج ــ هل سيسعى يجال آلون للاحتفاظ لنفسه بهذا المنصب بكل شدة ؟

د ــ الى أى مدى سياخذ حزب العمال الاسرائيلى الرأى العام الاسرائيلى فى الاعتبار • ومن المؤكد أن القيادة القديمة لحزب العمال الاسرائيلى ستسعى جاهدة من أجل ابعاد ديان عن منصب رئيس الوزراء • ولكن بالاضافة الى هذا فانه سوف ياخذ فى الاعتبار عدم اغضاب الرأى العام الاسرائيلى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة له فى الانتخابات القادمة •

---

[٣٢] لم تزد الاغلبية التى كان يحصل عليها حزب المباى فى الكنيست عن ثلث المقاعد تقريبا وان كان هذا قد خوله مهمة تشكيل الحكومة منذ قيام اسرائيل بصورة مستمرة ، فانه لم يمكنه من ان يشكل حكومة حزبية كاملة تحوز على ثقة الكنيست ، وهذا ماكان يضطره دائما لتشكيل حكومة ائتلافية تؤمن له هذه الثقة .
[الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ وضع الاحزاب فى اسرائيل ــ ص ٣٢٤] •

جولدة مائير ويجال الون

فى هذا الخضم من الصراع ظهرت السيدة جولده مائير (السكرتيرة السابقة لحزب العمال الاسرائيلى) ، بمثابة المدفع الثقيل فى مواجهة موشى ديان ، سواء بالنسبة للمرحلة الوسط حتى انتخابات الكنيست أو بعد ذلك · وبالرغم من الحالة الصحية الغير طيبة لدى جولدة مائير (٧١ سنة) فان خوفها من أن يكون موشى ديان هو رئيس الوزراء المرتقب لاسرائيل ، قد منحها قوة وجعلها تقبل هذه المهمة من جانب الحزب ، الى جانب أنها تكون بمثابة خاتمة طيبة لحياتها السياسية · وسوف تسعى جولدة مائير · (حصلت فى اللجنة المركزية للحزب على ٢٨٧ صوتا ضد ٤٥ هم مؤيدو ديان الذين امتنعوا عن التصويت] لتجميد الموقف الحكومى على ما هو عليه حتى لا تثير خلافات فى هذا الوقت الحساس مع « رافى » و « حجل » بالذات · وبتولى جولدة مائير لهذا المنصب لن تنسى حقدها على موشى ديان [كانت الوحيدة التى لم تتردد فى التصريح فى كل المناسبات انه كان من الخطا الخضوع للرأى العام الاسرائيلى فى مايو ١٩٦٧ وتعيين موشى ديان وزيرا للدفاع بدلا من يجال الون] ، وستسعى لتصعيد نجم يجال الون ومنحه صلاحيات واسعة وتعده لكى يرثها فيما بعد اذا اضطرت للاعتذار عن قبول المنصب بعد انتخابات الكنيست لاسباب صحية . وهذا التأييد ليجال الون واضح بين صفوف القيادة القديمة فى الحزب وان فنحاس سفير بالذات غير متحمس له . ولكن يجال الون سوف يحارب كالاسد من أجل الحصول على هذا المنصب ·

موشى ديان

يعتبر موشى ديان هو الطرف الواضح الممثل للمؤسسة العسكرية فى اسرائيل والذى يسعى للحصول على منصب رئيس الوزراء لفرض السيطرة المطلقة للمؤسسة على الدولة · وتشير تطورات الامور الى أن عدم حصول ديان فى هذه الفرصة على حلم حياته لن يتيح له ان يحصل عليه فيما بعد ، مالم يقدم على فرص مغامرة عسكرية يعزز بها وجوده وتتيح له المناورة بمناسبة الانتخابات القادمة · وسوف يكون من غير الجائز كذلك على موشى ديان أن ينسحب من الحزب بسبب ذلك ويقيم قائمة منفصلة وذلك لانه من الصعب عليه أن يشترك فى لعبة الانتخابات والديموقراطية ثم لا يقبل بها من ناحية ولان المعارضة له تتيح له ذلك من ناحية أخرى واذا واصل موشى ديان العمل كوزير للدفاع فانه لاشك سوف لايتمتع بنفس الثقة وحرية العمل التى كان يتمتع بها فى حكومة ليفى اشكول ، وهو الامر الذى سيحد من صلاحيات وحركته فى المناورة السياسية .

فنحاس سفير وأباايبان

لم يكن هناك احتمال للنظر الى فنحاس سفير كمرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية فى فترة الانتقال وبالتالى كذلك فى فترة ما بعد انتخابات الكنيست السابع ·

والعقبة التى تحول دون ذلك هو أنه صرح عدة مرات بانه ليس خبيرا فى شئون الخارجية والامن ، وهى الامور اللازمة لرجل الدولة الاول فى هذه المرحلة التى تمر بها اسرائيل · ومع هذا فان فنحاس سفير بما هو معروف عنه من أنه خبير فى المناورات الحزبية سوف يكون الروح الحية فى تتويج اىرئيسوزراءاسرائيلى قادم وبالرغم من أن فنحاس سفير يضع أبا ايبان كمرشح محتمل لرئاسة الوزارة الاسرائيلية بعد انتخابات الكنيست السابع ، فانه يصعب على حمامه مثله ان يشكل حكومة فىهذا الوقت [هاآرتس٢٧/٢/٦٩] منناحية . ومنناحيةأخرى فقدصرح أباايبان نفسه منذ فترة لجريدة معريف (٧-٢-١٩٦٩) بقوله : « لقد أعلنت أننى غير مشترك فى هذا السباق ، ولست اسعى لاى تغيير فى وظيفتى وفيما عدا هذا فاننى لو أردت أن أكون رئيسا للوزراء ، لكان على أن أولد من جديد ، وذلك لاننى لم أولد لا فى « نهليل » ، ولا فى « مسحة » ولا فى شرق أوروبا · · »

وحيث أن كل الاحتمالات مفتوحة ، فان هناك أسماء أخرى لمرشحين قد يظهرون بصورة مفاجئة ، ومن أبرز هذه الاسماء . حييم جبعاتى ، وزلمان أرن ، وأسرائيل حلبلى ، ويوسف شبيرا ، وزئيف شيرف .

الاحزاب اليمينية

يمثل الاتجاه اليمينى بين القوى السياسية فى

اسرائيل حزبان : حزب « حيروت » (٣٣) وحزب « الاحرار » (٣٤) واذا كانت الانشقاقات هى من الظواهر العادية فى المعسكر اليسارى فانها تعتبر من الظواهر الشاذة فى المعسكر اليمينى . وقد حدثت أول مظاهر هذا الانشقاق لاول مرة فى حزب الاحرار عام ١٩٦٥ قبيل انتخابات الكنيست السادس . وقد كان السبب الرئيسى لهذا الانشقاق هو رغبة الصهيونيين العموميين فى داخل حزب الاحرار فى تكوين جبهة برلمانية من حيروت والاحرار من أجل تدعيم وضع الاحزاب اليمينية وزيادة حظهم فى الانتقال من المعارضة للحكم ، وكان فى مقدمة من نادوا بذلك « بيرتس برنشتاين » ويوسف سيرلين (من زعماء الصهيونيين العموميين سابقا] . هذا بينما كان رجال الحزب التقدمى « سابقا » داخل حزب الاحرار ، من المعارضين لمنظمة « ارجون تسفائى لئوم » [التى شكلت نواة حزب حيروت] وذلك لطرقها الارهابية ووسائلها المتطرفة ، الى جانب انهم تعودوا التعاون مع أحزاب العمال ، وكانوا شركاء فى الحكومة طوال سنوات وجود اسرائيل حتى عام ١٩٥٩ .

وقد تم التشكيل اليمينى بين كل من حزب « حيروت » برئاسة بيجن ، وحزب « الاحرار » برئاسة « يوسف سابير » فى ٢٦ ابريل ١٩٦٥ تحت اسم « جحل » [ككتلة حيروت الاحرار) .. وتمخض التشكيل اليمينى عن انشقاق الكتلة الممثلة « للتقدميين » داخل حزب الاحرار فى حزب مستقل تحت اسم « الاحرار المستقلين » برئاسة فنحاس روزن .

وقد اتهم الاحرار المستقلون الصهيونيين العموميين بأنهم « أصبحوا » ماركسيين كلاسيكيين » يعتبرون دولة اسرائيل طبقتين اجتماعيتين متبلورتين تواجه كل منهما الاخرى : يسار ويمين . ومشكلة المشاكل فى نظرهم فى دولة اسرائيل اليوم هى » بلورة اليمين ومحاربة اليسار » . (٣٥)

وقد كان من الواضح أيضا وفق وجهة نظر الاحرار المستقلين ان الليبرالية التقدمية بمضمونها وما تحويه من ناحية ، وحركة حيروت من ناحية اخرى هما عالمان تفصل بينهما هوة فاغرة وما يجمعهما لا يمكن الا ان يكون هدفا واحدا هو ، السعى للحكم بأى ثمن وبدون تفكير فى تحقيق الافكار . (٣٦)

انشقاق داخل جحل

وفى انتخابات الكنيست السادس حصل « جحل » على ٢٦ مقعدا فى الكنيست حسب التقسيم التالى : ١٤

---

[٣٣] حيروت : الاسم الكامل « حركة حيروت مؤسسة المنظمة العسكرية القومية » . وهو حزب قومى شعبى اسرائيلى مرتبط بحلف « حيروت ــ هاتسهر » خارج اسرائيل . انشىء فى نهاية عام ١٩٤٨ مع نهاية العرب مع العرب ، من انضمام من كانوا جنودا فى « ارجون تسفائى لئومى » [المنظمة العسكرية القومية] واعضاء الحزب الاصلاحى [المنشق عن المؤتمر الصهيونى الرابع عشر عام ١٩٢٥] ، وحركة الشباب « بريت ترومبلدور » [حلف ترومبلدور] او بيتار ويراس حزب حيروت منذ تاسيسه حتى الان الارهابى « مناحم بيجن » ومبادىء حيروت ماخوذة من الايديولوجية الاصلاحية الخاصة بزئيف جيبوتنسكى : وهى :

١ ــ اكتمال الوطن : دولة اسرائيل فى حدود اسرائيل التاريخية من النيل للفرات .

٢ ــ جمع شتات المنفيين بدون اختيارية : « العودة الى صهيون لكل طالب صهيون » .

٣ ــ الليبرالية فى السياسة الداخلية والاقتصادية : ومعارضة الهستدروت .

انشقت عن الحزب مجموعة تسمى « مركز حوفشى » [الوسط الحر] ويرمز لها بالاحرف العبرية « مح » .

[٣٤] الاحرار : قبل قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ اقيم فى فلسطين حزب « هاعليا هاحداشا » [الهجرة الجديدة] ، الذى نادى بافكار معتدلة سياسية ، ورفع لواء التقدم الاقتصادى . وبعد قيام الدولة انضم رجال « الهجرة الجديدة » الى الدوائر المدنية التقدمية ، ودوائر الطبقة المثقفة والعاملة التى انتظمت فى نطاق « هاعوفيد هتسيونى » [العامل الصهيونى] ، واقاموا الحزب التقدمى وقد اتحد هذا الحزب مع « هتسيونيم هكلاليم » [الصهيونيين العموميين] وكونوا معا حزب « هليبراليم » [الاحرار] فى بداية عام ١٩٦١ للوقوف فى وجه ديكتاتورية حزب المباى . وقد انشق هذا الحزب عام ١٩٦٥ قبيل انتخابات الكنيست السادس ، حينما قرر الاتجاه اليمينى فى الحزب اقامة تشكيل حزبى « معراخ » تحت اسم « جحل » [كتلة حيروت الاحرار] مع حزب حيروت . ومنذ ذلك الحين قام حزب « الاحرار المستقلين » الذى يرمز له بالاحرف العبرية « لىع » .

[٣٥] موشى جولد شتين [كتلة اليمين ــ حيروت موسع] هاآرتس ١٩٦٥/٤/٥ م .

[٣٦] د. ابرايم دويتش [طريقنا طريق مستقل] هاآرتس ١٩٦٥/٤/٥ م .

مقعدا « حيروت » ، و ١٢ مقعدا « للاحرار » ولكن عوامل الشقاق بدأت تعمل داخل التشكيل بكل من شقيه • وقد أخذ الانشقاق فى هذه المرة طابعا شخصيا واضحا ولم يكن مستندا الى أى اساس اجتماعى وفكرى • فمثلا نرى أن انشقاق الوسط الحر عن « حيروت » فى بداية ١٩٦٧ ، وانسحاب « ش كوهين تسيدون من حزب الاحرار ، قد تم على اساس التنافس الشخصى والاحساس بالظلم الحقيقى أو الوهمى بالرغم من انه قد بذلت جهودبعد الانشقاق من أجل خلق تناقض اصطناعى فى وجهات النظر وجعل أيديولوجية خاصة تواجه أيديولوجية أخرى • (٣٧)

وكان من جراء انشقاق « الوسط الحر » عن « حيروت » ان انخفض عدد اعضاء « جحل » فى الكنيست الى ٢٣ مقعدا ــ وتحول حيروت من اغلبية فى كتلة « جحل » الى اقلية مع ١١ مقعدا مقابل ١٢ مع « الاحرار » • ومع انسحاب ش • كوهين تسيدون « من الاحرار تساوت النسبة بين الحزبين •

جحل ووحدة اليمينى

ومنذ اقامة « جحل » ويحتك فى داخله اتجاهان : الاتجاه الاول ينحاز نحو استمرار الموقف الحالى للوجود المنفصل للحزبين ، والاتجاه الثانى يطالب بالمزج الكامل • وقد زودت وحدة الاحزاب العمالية الثلاثة ، ومحادثات التشكيل مع « مابام » وزن المطالبين فى « جحل » بالوحدة الكاملة للمعسكر اليمينى وتحويل « جحل » الى حزب واحد بدلا من كتلة • واتجاه اصحاب هذا الرأى هو أن يحشدوا القوى المعارضة لليسار (حيروت والاحرار والوسط الحر والجزء اليمينى من الاحرار المستقلين ، وربما ايضااجزاء معينة من الاحزاب الدينية] فى حزب واحدكبيرولكن احتمالات الوصول بهذه الخطوة نحو التحقيق تبدو باهتة وضعيفة . ان مؤتمرات حيروت والاحرار التى عقدت عام ١٩٦٨ لم تكن مرحلة نحووحدة كاملة بقدر ما اظهرت التناقضات الدفينة فى وجهة النظر • ان حزب الاحرار يرى ان مركز الثقل هو فى المسائل الاقتصادية بينما يعتبر حيروت ان مسائل اكتمال البلاد ورفض تحسين العلاقة بالمانيا هى احجار الاساس فى وجهة النظر • وهى بالنسبة بعيدة كل البعد عن تأييد الاغلبيه الساحقه فى حزب الاحرار وبالرغم من الخلاف البادى فى وجهات النظر حول هذه المسائل فان حزب الاحرار قد تخلى عن استقلاله الفكرى والسياسى وخضع لوجهة نظر « حيروت » بشأن مستقبل المناطق المحتلة وقرر انه « لا تنازل عن شبر واحد من الارض » .

وعلى ضوء هذا فاننا يمكننا أن نقدر أن حزب حيروت بفرضه سيطرته على حزب الاحرار والشعبية التى يتمتع بها فى بعض الاوساط المتطرفة وسعيه لاسترداد المنشقين عنه سوف يحاول بلورة اتجاه يمينى فى الكنيست السابع يظهر كمعارضة فى اتجاه الحصول على الحكم بأى ثمن •

جحل وحكومة التضامن القومى

تعتبر حكومة التضامن القومى بمثابة الاطار الشكلى الذى يمثل وحدة القوى السياسية فى اسرائيل • وكلما يأخذ موعد انتخابات الكنيست السابع فى الاقتراب تأخذ فى التباعد احتمالات احتفاظ هذه الحكومة بتشكيلها القائم والذى يضم أحزاب الائتلاف (حزب العمال الاسرائيلى ـ ميام ـ الدينى القومى ـ الاحرار المستقلين ـ عمال الاجودات) ، وأحزاب المعارضة (حجل ـ رافى) والسبب فى ذلك هو اختلاف وجهات النظر بين هذه الاحزاب بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة وتخطيط الحدود الجديدة لاسرائيل • وقد كان حديث ليفى اشكول مع مجلة « النيوزويك » الامريكية فى اول فبراير ١٩٦٩ • والذى أعلن فيه ملامح مشروع لمستقبل المناطق المحتله بمثابة ذريعة أمسك بها وزراء حجل فى الحكومة د • مناحم بيجن ويوسف سفير] لاثارة عاصفة تهز حكومة التضامن القومى وذلك بتهديدهم بالاستقالة كمقدمة لحملة الانتخابات القادمة • وقد اعرب رجال حجل عن اعتراضهم على نقطتين وردتا فى حديث اشكول وهما :

أ ـ اقوال اشكول عن منظمة « فتح » واعرابه

---

[٣٧] الباماجرس [المرجع السابق] •

عن استعداده للتفاوض معها وهو ما اعتبره بيجن بمثابة اعتراف بها وبوجودها ٠

ب ــ أقوال اشكول عن الضفة الغربية وقولهأن اسرائيل على استعداد للتخلى عن الاماكن الاهلة بالسكان فى الضفة الغربية مثل نابلس وجنين ٠ وقد حاول رجال « حجل » بهذه الضجة المفتعلة أن يظهروا أنفسهم بمظهر المسئولين عن عدم اضاعة ثمار النصر العسكرى وحفظته ٠ واجتمعت اللجان المركزية لكل من « حيروت » و « الاحرار » لبحث ما اذا كانوا يستمرون فى حكومة التضامن القومى أم ينسحبوا للوقوف فى المعارضة ٠ وقد انتهت الاجتماعات بتاييد الاستمرار بنسبة ٧٠ فى المائة كان على رأس المؤيدين مفاحم بيجن ويــوسف سفير ، بينما كان من المعارضين آريه بن اليعازر ، ودكتور يوحانان بيدر ، وحبيم لنداو ، وصن . نسيمر مان وهم من دعاة فكرة وحركة اسرائيل الكاملة وأشد المعارضين لاى موقفمتساهل . وقد حضر هذا الاجتماع موشى ديان ونصحهم بعدم ترك الحكومة لان انسحابهم منها ووقوفهم فى المعارضة هو الذى سيدع مجالا للانسحاب من الاراضى المحتلة فى حين أن بقاءهم فيها هو الذى سيحول دون ذلك ٠

وعلى ضوء هذا فان « حجل » سوف يــاخذ موقف التربص فى المرحلة القادمة مستندا الى قوة تاييد جماعة « رافى » بزعامة موشى ديــان ، والحزب الدينى القومى ، محاولا اظهار حــزب العمال الاسرائيلى بمظهر المتهاون فى اضاعة ثمار النصر العسكرى ، وذلك ليكسب شعبية تسانده فى الانتخابات وتحقق له أغلبية قد تتيح له فرصة اعتلاء السلطة ، وان كان هذا الاحتمال باهتا وضعيفا ٠

موقف الاحرار المستقلين

ان حزب الاحرار المستقل ، هو حزب يمثل الطبقة الوسطى التقدمية والاكاديميين ، وأصحاب المهن الحرة ، كما أن له مجموعة من الاعضاء فى بعض الكيبوتسات والمستعمرات ــ وطوال سنى وجود هذا الحزب كحزب تقدمى (قبل ان يدخل كشعبة ضمن حزب الاحرار] كان ينادى بحكم ائتلافى مع حركة العمال ٠ وفى هذه الظروف حينما يكون الاتجاه هو حشد القوى فى كتل سياسية كبيرة ، فان وجود حزب يحاول السير فى الطريق الوسط هو مسألة صعبة بالنسبة للناخب الذى يفضل الحسم بين المواقف المتناقضة عن تأييد فكرة التعاون الائتلافى [٣٨] ٠

ولا شك ان الخيار سيكون فى هذه الحالة أمام حزب صغير مثل هذا الحزب هو : اما الانضمام الى احدى الكتل الكبرى ، او استمرار الصراع اليائس من أجل البقاء ٠ وقد وضع هذا الخيار امام مؤتمر « لع » خلال عام ١٩٦٨ واثار « يزهار هرارى » اقتراحا بانضمام « لع » الى مباحثات وحدة الاحزاب العمالية واقامة حــزب مشكل مــن « ماباى » وأحــدوت هــــاعفودا « ورافى » والاحرار المستقلين » ولكن اقتراحه رفض بأغلبية كبيرة ٠ وكانت نتيجة هذا الرفض أن انضم هو ورفيقه فى الرأى موشى جولد شتين [نائب رئيس بلدية تل أبيب ــ يافا) الى حزب العمال ٠

والسؤال المطروح الان هو : هل هناك مجال بين القوى السياسية فى اسرائيل لحزب أحرار تقدمى فى المستقبل ؟ يجيب على هذا السؤال موشى كول (رئيس ادارة الحزب) فيقول : ان الوسط الليبرالى هو ضرورة حيوية للدولة ٠ ان حقيقةانه قد اقيم حزب العمال ووجود احتمال قيام تشكيل عمالى مــع « المابام » مــن نــاحية ووجــود كتلة « حيروت ــ الاحرار » من ناحية أخرى ، ليس حلا لعشرات الالاف الكثيرة من مواطنى دولة اسرائيل الذين يريدون الطريق الذى نسير نحن فيه ــ طريق الليبرالية فى المجال الاقتصــادى والاجتماعى والاعتبار المتوازن والمســئول مع السعى الدائم من اجل السلام والامن فى المجال السياسى (٣٩) ٠

ومع هذا فان احتمالات وجود حزب صغير على هذا النحو فى المرحلة المقبلة هى احتمــالات ضــعيفة . انهناك شكا فىان يتمكن هذاالحزب الصغير من الصمود فى مواجهة الحفاظ على

---

[٣٨] المرجع نفسه
[٣٩] موشى كول [حديث مع موشى كول اجــراه الياهو احريس] دافار ١٩٦٨/١٢/١٢ ٠

استقلاله كقوة وسط بين اليمين واليسار ، وذلك لانه هناك شك كبير فى ان تحتل هيئة تمثل الوسط التقدمى مكانا فى التشكيل الاجتماعى والسياسى فى اسرائيل ما دامت لن تكون فى داخل نطاق الائتلاف العمالى (الذى من المحتمل ان يقوم بتشكيل الحكومة بعد انتخابات الكنيست السابع بمفرده مع فرع من الاحزاب الدينيـة « الحزب الدينى القومى ») أو داخل نطاق المعارضة التى سيمثلها اليمين المتطرف والحزب الشيـوعى الاسرائيلى « ماكى » ٠

الاحزاب الشيوعية

حتى عام ١٩٦٥ لم يكن فى اسرائيل سوى حزب شيوعى واحد يضم فى داخله كلا من الشيوعيين اليهود والشيوعيين العرب ٠ وهـو الحـزب الشيوعى الاسرائيلى « ماكى » (٤٠) وقد ظل هذا الحزب مخلصا لوجهةنظره الفكرية التى قام على أساسها وهى عدم الاعتراف بالصهيونية بالرغم من بعض الاتجاهات الاشتراكية الصهيونية التى كانت تظهر فيه من حين لاخر ٠

ولكن فى عام ١٩٦٥ حدث انشقاق فى هـــذا الحزب تولد عن المعركة الكلامية التى دارت رحاها على صفحات « قول هعام » (الصحيفة النـاطقة بلسان الحزب) بين مجموعتى « موشى سنانيه » و « ماثير فيلنر » ٠ وفى خلال هذه المعركة اتضح ان هناك موقفين واضحين فى قيادة الحزب :

١ ـ موقف اغلبية الاعضاء اليهود فى القيادة ـ وهم يؤيدون التغييرات فى وجهة النظر تجاه مشاكل اسرائيل الفكرية ، مع كسر خط انه لا يجوز مهاجمة اصدقاء الاتحاد السوفيتى حتى ولو كان هدفهم ضرر اسرائيل ٠

٢ ـ موقف السيد م ٠ فيلنر وأغلبية القيادة العربية ـ وهم يؤيدون السير فى الخط التقليدى والحتمى الذى يؤكد عدم صواب اية تغييرات فى وجهة نظر الحزب بالنسبة لمسألة اسرائيل وتجاه الحكم الصهيونى [٤١] ٠

وبهذا الانشقاق عاد الحـزب الشيـوعى الاسرائيلى القهقرى الى ايام الانتداب البريطانى عندما كان فى فلسطين حـزبان شيـوعيان منفصلان ـ احدهما « عمال شيوعى فلسطين » واغلبيته من اليهود والاخـر « عصبة التحـرر القومى » من العرب (٤٢)

وبالرغم من ان الحزب الشيوعى الاسرائيلى قد وقف كله بتياريه وبلا تردد الى جانب موسكو فى الشقاق بينها وبين بكين فانه ليست هناك ثمة مبالغة اذا قيل ان الخلافات فى الحزب الشيوعى الاسرائيلى كانت تعبر عن الصراع بين الاتجاه الفكرى الصينى ـ بأنه ليس من الصواب لاية قضية لدى تحديد صوره واتجاهات الخصم ، مزج ماضيه مع مواقفه فى الحاضر ، وبين الاتجاه الذى اتبعته سياسة موسكو فى السنوات الاخيرة ـ والذى يعبر عن الاستعداد للاعتراف ببوارق الامل وكذلك البحث عنها لدى الخصم وتمييز التغييرات

---

[٤٠] الحزب الشيوعى الاسرائيلى « ماكى » : اسست عام ١٩١٩ شعبة متطرفة من « بوعلى تسيون » [عمال صهيون] باسم « حزب العمال الاشتراكى » [مفسى] . وقد حافظت فى بدايتها على المظهر الصهيونى وبعد عدة انشقاقات اسمى عام ١٩٢٣ « الحزب الشيوعى الفلسطينى [فكف] الذى كان اداة للسياسة السوفيتية ومعارضا للصهيونية ومتعاونا مع الجماعات العربية . وفى عام ١٩٣٥ انتقلت زعامة [فكف] الى العرب . ومع اقامة اسرائيل شكل حزب شيوعى شرعى اشترك فى « مجلس الشعب » عام ١٩٤٨ وهو الامر الذى سبب غليانا فكريا فى الحزب ومع تغيير خط السياسة الروسى زاد مرة اخرى الاتجاه اللاصهيونى فى الحزب . بعد اعضاؤه من العرب . وفى عام ١٩٦٥ انشق من الحزب الجناح العربى القومى تحت أسـم « الكتلة الشيوعية الجديدة « رقح » . جريدة « ماكى » هى « قول هعام » [صوت الشعب] . وجريدة رقح هى « ذوهديرخ » [هذا هو الطريق] الى جانب صحيفة عربية اسمها « الاتحاد »

[٤١] حبيب كنعان [على اى شىء ثائر «ماكى»] هاآرتس ١٣/٤/١٩٦٥

[٤٢] الكتاب السنوى لقضية فلسطين لعام ١٩٦٥ ـ القسم الثالث ـ الفصل الثانى [وضع الاحزاب الاسرائيلية] ص ٢٤٨ ـ ص ٢٥٠

فى موقفه وابداء الاستعداد للمناقشة والتقرب (٤٣) ٠

وقد استمر الجدل قائما لفترة طويلة بين الشقين وبرز تماما من خلاله التغير الذى حدث فى وجهة نظر مجموعة دكتور سانيه وهو :

أ ـ الاتجاه الى الاستقلال عن موسكو وعدم الارتباط بها وهو الاتجاه الملموس منذ عدة سنوات فى الاحزاب الشيوعية الكبرى فى الغرب وخاصة فى ايطاليا وفرنسا ٠

ب ـ التعاطف مع المعسكر الصهيونى وهو ما يتعارض مع مضمون « ماكى » كحزب يهودى ـ عربى معاد للصهيونية ويشغل فيه الاعضاء العرب وظائف عليا ٠

ج ـ السعى للتقارب مع القوى التى ترى فيها الاغلبية المسيطرة فى « ماكى » شريكة طبيعية فى معركة تغيير اوجه امور كثيرة فى اسرائيل (والمقصود الاحزاب الاشتراكية والماركسية) ٠

وفى مقابل هذا فقد وقفت مجموعة فيلنر ، وطوبى موقف المعارضة التامة من هذه التغيرات واصرت على الموقف التقليدى فى الحزب وهو : السير فى ركاب موسكو والارتباط بسياستها ، ومعارضة الصهيونية وعدم قبول التعاون مع الاحزاب الاشتراكية الصهيونية ، والحفاظ على الحزب كمنبر للقومية العربية فى اسرائيل ، ان جاز هذا التعبير ٠

وهكذا تم الانشقاق وتبلور عن حزبين شيوعيين فى اسرائيل : ١ ـ « ماكى » (الحزب الشيوعى الاسرائيلى وهو حزب اسرائيلى يهودى وطنى ، حدث فيه تحول ثورى فى علاقته بالشعب اليهودى وبالحركة الصهيونية ويتزعمه شموئيل ميكونيس وموشى سانيه والسيدة استير فيلانيسكه (٤٤) ٠

٢ ـ « رقح » (الكتلة الشيوعية الجديدة) وهو حزب تبلور كقوة عربية قومية معادية للصهيونية طالما أن هذا هو خط موسكو ، وهو بزعامة توفيق طوبى واميل حبيبى ومائير فيلنر (يهودى) (٤٥) ٠

احتدام الصراع بين ماكى ! و رقح !

من الجدير بالذكر ان موسكو قد حافظت حتى حرب الايام الستة ، من حيث المظهر على الاقل ، على الحياد فى النزاع بين « ماكى » و « رقح » ٠ ولكن بعد حرب يونيو ١٩٦٧ التى اعتبرها « ماكى » حزبا دفاعية قومية لاسرائيل ضد مؤامرة الابادة والتصفية من جانب الحكام العرب ، ازداد التصدع عمقا وقوطع « ماكى » من موسكو ٠ والدليل على ذلك أنه حينما كانت تتم المشاورات مع زعماء الاحزاب الشيوعية فى قبرص تمهيدا للمؤتمر الشيوعى العالمى (الذى عقد فى نوفمبر ١٩٦٨) ٠ افتخر فيلنر بأنه قد أعترف « برقح » كمندوب شيوعى وحيد لاسرائيل وعبر عن احتقاره « لماكى » لانحرافه الصهيونى ٠ وتردد كذلك ان « ماكى » لن يدعى للمؤتمرات الشيوعية العالمية ولكنه سيدعى للمؤتمر الصهيونى القادم (٤٦) ٠ وهكذا أصبحت هناك هوة واضحة

---

[٤٣] حبيب كنعان [المرجع السابق] ٠

[٤٤] حافظ « ماكى » فى قرارات المؤتمر السادس عشر على كل السمات التى تحدد ملامحه الصهيونية وهى:
ا ـ مناشده انظمه الحكم الاشتراكيه بتشجيع الانفراديه والتميز القومى اليهودى للاقليات اليهودية ٠
ب ـ الدعوه للاعتراف بالحركه الصهيونيه كحركه قوميه وضرورة معاملتها على هذا الاساس القومى التحررى ٠
هـ ـ الدعوه للحفاظ على الرابطه بين الشعب اليهودى فى المنفى ودولة اسرائيل ، وتشجيع كفاح اليهود فى العالم من اجل الحقوق المدنيه والقوميه وحق الهجرة لاسرائيل [امة عالمية يهودية عبر السدود والحدود] ، والحفاظ على الثقافه والارث اليهودى المشترك ٠

[٤٥] يصف « رقح » الصهيونية باالعنصرية العدوانية ويرفض النظرية الصهيونية غير الواقعية والرجعية بوجود امة يهودية عالمية لعدم وجود اقتصاد مشترك وارض مشتركة وثقافة مشتركة بالتعاون مع الاستعمار ضد حركات التحرر والقومية وخاصة القومية العربية ٠

[٤٦] الياهو اجرس [هل سيدعى « ماكى » للمؤتمر الصهيونى] دافار ١٩٦٨/١١/٨ م

بين الموقف الاسرائيلى الوطنى الغيور « لماكى » وبين الموقف الذى ياخذ صفة المعاداة لاسرائيل والصهيونية ويلبس مسوح القومية العربية الخاص « برقح » .

وقد عكست قرارات المؤتمر السادس عشر للحرب الشيوعى الاسرائيلى وقرارات اللجنة التنفيذية « لرقح » التناقضات المختلفة في وجهات النظر من شتى القضايا بينهما .

مشكلة السلام مع العرب

اننا نرى فى قرارات « ماكى » انحيازا كاملا للمصلحة الامنية لدولة اسرائيل ولاهدافها ولقد قيل في القرارات صراحة : ان مؤتمر « ماكى » يرى ان هناك حتمية دفاعية فى عمليات جيش الدفاع الاسرائيلى وقوات الامن من اجل القضاء على اوكار الارهاب ولاخراس المراكز الارهابية (٤٧) . بينما نرى ان « رقح » قد استنكر صراحة عدوان قوات اسرائيل على مصر صبيحة أول نوفمبر (حادث نجع حمادى) ، واعتبره تحديا خطيرا وناسفا للجهود الدولية من أجل الحل السلمى للازمة (٤٨) . وبينما لا يحتمل « ماكى » انسحاب اسرائيل من المناطق « المحتفظ بها » بدون شرط ، او كشرط مسبق ، او كبند أولى فى « جدول زمنى » للتنفيذ بدون أمن وبدون سلام . فان « رقح » يصر على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والعودة الى حدود ما قبل ٥ يونيو (٤٩) .

الموقف من السياسة الداخلية

ان « ماكى » يعارض اقامة حكومة التضامن القومى ويعتبران وجود موشى ديان [رافى] ومناحم بيجن (جحل) يشوش على التسوية السلمية ويطالب الحزب باقامة حكومة ذات أغلبية فى الكنيست تسعى الى سياسة سلمية وتحافظ على الديمقراطية . وقد دعى « ماكى » كذلك الى اقامة تشكيل عمالى يسارى يضم « ماكى » و « مبام » والقوى اليسارية الاخرى للوقوف فى وجه التشكيل العمالى اليمينى المشكل من « مباى » وأحدوت هاعفودا « ورافى » . ولكن لا شك انه لن يكون هناك امل فى تحقيق هذا الامل بعد انضمام « المبام » الى حزب العمال الاسرائيلى » . كذلك فان احتمالات دمج الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى حركة العمال الاسرائيلية ما زالت بعيدة وذلك على ضوء قرارات المؤتمر السادس

---

[٤٧] قرارات المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعى الاسرائيلى [ماكى] صحيفة قول هعام [اسرائيل] ١٩٦٨/١١/٨ .

[٤٨] الياهو اجرس [هل سيدعى « ماكى » للمؤتمر الصهيونى] المرجع السابق .

[٤٩] يقوم مشروع « ماكى » للسلام على الاسس الاتية :

ا ـ التفاوض مع ممثلين للشعب الفلسطيني من اجل حل المشكله الاقليميه ، ومشكله اللاجئين ، ومشاكل المواصلات والتنمية ومشكلة الحكم الذاتى والامن الى ان يقرر الشعب الفلسطينى المستقبل السياسى الذى يرغبه

ب ـ معاهدات سلام مع كل الدول العربية المجاورة على اساس قرار مجلس الامن الصادر فى ١١/٢٢ عام ١٩٦٧ وذلك خلال مفاوضات تحدد فيها « الحدود الامنة المعترف بها » .

جـ ـ خطه تنمية اقليمية بين الدول العربية واسرائيل مع الاستعانة بمساعدة دولية لاستغلال مصادر الثروة الطبيعية ومياه الانهار ورفع مستوى السكان .

د ـ ضمان دولى لاتفاقات السلام فى المنطقة ووقف سباق التسلح ونزع السلاح الذرى ، وتحييد الشرق الاوسط .

يدعو مشروع « رقح » للسلام الى :

ا ـ الانسحاب الفورى للقوات الاسرائيلية فورا الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .

ب ـ الاعتراف الكامل والعملي بحقوق شعب فلسطين فى تقرير مصيره فى وطنه .

جـ ـ الدعوة لعلاقات عربية يهودية متحررة من الصهيونية وتحالف اسرائيل وحكامها مع الامبريالية العالمية وخاصة امريكا والمانيا الغربية .

عشر « لماكى » والتى أوضحت أن احتمالات فتح ثغرة للتفاهم بين الاتجاهين بالرغم من التقارب الصهيوني ما زالت بعيدة وخاصة فى وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية (٥٠) ٠

الحركة الشيوعية والكنيست السابع

اصبح من المؤكد تماما بعد توقف المناقشات بين « رقح » و « ماكى » حول شروط اعادة وحدة الشيوعيين اليهود والعرب فى اسرائيل ان الانشقاق هو أمر نهائي ٠ وعلى هذا فان كلا الحزبين سوف يخوض المعركة القادمة لانتخابات الكنيست السابع بقوائم منفصلة ولا شك ان هذا الامر سيشكل خطرا عليهما نتيجة لارتفاع نسبة التمثيل فى الكنيست وهو الامر الذى يفقد كل الاحزاب الصغيرة فى اسرائيل الامل فى الحصول على عدد مناسب من المقاعد فى الكنيست السابع ٠ وقد اعتبر « ماكى » ان خطوة رفع التمثيل هذه مقصود بها « وقف تطور معارضة عمالية يسارية للحكم العمالى اليمينى » (٥١) ٠ ومع هذا فانه سيخوض المعركة القادمة منفردا ٠ ومـا زالت احتمالات الوجود والاستمرار بالنسبة له قائمة فى المرحلة الحالية الى ان يتحدد دوره بالنسبة لحركة العمال فى اسرائيل ٠

أما احتمالات استمرار « رقح » كحزب مستقل فسوف تظل قائمة طالما أن خط موسكو يسير مع الرغبات القومية لعرب اسرائيل ، وطالما أن هؤلاء العرب لن يندمجوا تماما فى حياة دولة اسرائيل ٠

الاحزاب الدينية

يمثل المعسكر الدينى الموزع فى اسرائيل على ثلاثة احزاب [الحزب الدينى القومى [«مفدل» و « اجودات اسرائيل » ، وعمال اجـــودات اسرائيل] [٥٢] من ١٢ — ١٥ فى المائة من الشعب الاسرائيلى ٠ وبالرغم من انه يغضب بقية الشعب

---

[٥٠] هاجم « ماكى » فى قرارات مؤتمره السادس عشر حزب العمال واتهمه بأن سياسته تتلاءم مع مصالح رأس المال الكبير . كما هاجم الهستدروت واتهمه بتوسيع القطاع الرأسمالى الخاص وبمسئولية عدم احتـــواء المصانع الهستدروتية على القيم والمضامين العمالية . وقد دعى الحزب الى تشكيل جبهة عمالية يسارية تقف فى وجه الاتجاه اليمينى العمالى من حزب العمال للقضاء على الرأسمالية الاحتكارية الحكومية وتركيز رأس المال والانتاج والتجارة والصرفة فى يد عدة مشروعات تجارية

[٥١] قرارات المؤتمر السادس عشر « لماكى » :المرجع السابق .

[٥٢] الحزب الدينى القومى [مفدل] : حـزب اسرائيلي ينادى بالدين والصهيونية . وريث احـــزاب « همزراحي » ، و « هبوعيل همزراحى » ، اللذين امتزجا فى يناير ١٩٥٥ . وقد واصل « هبوعيل همـــزراحى » المحافظة على استقلاله كاتحاد عمال . فى عام ١٩٥٨ انسحب وزراؤه من الحكومة فى اعقاب ازمة تسجيل السكان كيهود ، حيث طلب « المفدل » فى هذا الموضوع ان يكون العامل الدينى هو العامل الوحيد المحدد . وعاد للائتلاف الحكومى عام ١٩٥٩ .

اجودات اسرائيل [اتحاد اسرائيل] : اسســه عام ١٩١٢ مجموعة من اليهود الالمان والبولونيـــون والاوكرانيون كرد فعل لهجر يهود شرق أوربا للتقـــاليد الدينية والعمل مع الحركة الصهيونية ذات الطابع العلماني. حزب معارض للصهيونية ومتعصب دينيا . قرر عام ١٩٢٢ المساهمة فى تهويد فلسطين . عقيدة الحزب أن اليهود هم شعب مختار وان التوراة قانونه واسرائيـــل ارضه . حاول جناح سري متعصب منه نسف الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٥١ ، محاولا بذلك فرض اتجاهاته بالقوة . للحزب نفوذ واسع بين المهاجرين من يهـــود اسيا وافريقيا وخاصة بين يهود اليمن .

بو على اجودات اسرائيل [عمال اتحاد اسرائيل] :

شعبة عمالية انفصلت من « الاجودات » عام ١٩٢٢ وتكونت في بولونيا للدفاع عن حقوق العامل اليهودي المتدين . انشأ مستعمرات اشتراكية ذات طابع ديني ويتعاون مع الوكالة اليهودية والهستدروت دون الانضمام اليهما . استقل تماما عن « الاجودات » عام ١٩٤٦ . نشاطه ديني زراعي ويؤكد اهمية العمل الى جـــانب الدين .

لما يبديه من تعصب وغموض دينى بدائى فان احزابه قوية ٠

وفى عام ١٩٦٥ تخبطت احزاب هذا المعسكر حول ما اذا كان قد حان الوقت للتضامن والامتزاج للوصول الى تاثير أكبر بين الجمهور ، وفى الكنيست ، وفى مؤسسات الدولة أم لا ٠ لقد انطلقت الدعوة لبلورة جبهة دينية تصد بالقوى المشتركة هجوم الدوائر العلمانية على قيم الدين وعلى الاخص على الشريعة النظرية « الهالاخاه » والقوانين الشخصية ٠ وانطلقت على صفحات جريدة « شعاريم » [منافذ] نداءات لهذا الغرض استغلت تصريحات الدكتور ناحوم جولدمان (رئيس المنظمة الصهيونية) ، وموشى شاريت (من زعماء « الباى » سابقا) ، التى تدعو لايجاد مخرج من مشاكل زواج الكاهن والزواج من المطلقة ، وغيرها من المشاكل التى لم تعد تحتملها الحياة الحديثة ، وذلك كدليل على أن الجبهة الخاصة بالزعامة العلمانية ، لابد لها من « جبهة دينية متحدة » لتحافظ على الوجود وعلى الشريعة [٥٣] ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تضارب وجهات النظر بين هذه الاحزاب وتمسك كل منها بوجهة نظره ٠ وقد كانت الصخرة التى تحطمت عليها محادثات هذه الوحدة الدينية هو اشتراط حزب « الاجودات » أن يكون « لمجلس كبار رجال التوراه » (مجلس الحاخامات) الذى يتولى توجيه وقيادة الحزب المذكور ـ السيادة فى الموضوعات الاساسية ٠ ولم يوافق « المفدل » و « عمال الاجودات » على هذا الطلب لانهم ليس لهم تاثير فى تعيينات هذه الهيئة ٠

وخلال عام ١٩٦٨ أثير من جديد موضوع الجبهة الدينية المتحدة ، او التشكيل الحزبى بين الاحزاب الثلاثة بمناسبة انتخابات الكنيست السابع ٠ وقد جرت المباحثات حول هذا الموضوع وأبدى رجال « المفدل » « وعمال الاجودات » تأييدا للفكرة ، بينما أبدى رجال « الاجودات » علاقة فاترة تجاه الفكرة ٠ ان رجال « الاجودات » يخشون من أن يكون الارتباط مع « المفدل » الصهيونى ، ومع « الاجودات العمالى » سببا فى ابعادهم عن دوائر الدينيين المتطرفين والمتعصبين ٠

وبالرغم من أن جزءا من « عمال الاجودات » قد تحفظوا من فكرة اقامة جبهة دينية مع « المفدل » بدون « الاجودات » خشية قطع العلاقات مع الحزب الام فى الماضى (الاجودات) ، فان هناك ضغطا من قطاعات كبيرة داخل « باى » (عمال الاجودات) ، وبالذات من فرع الحزب فى القدس ، للاعداد لهذا التشكيل والظهور مع « المفدل » فى قائمة مشتركة للكنيست السابع ٠ والسبب هو خشية « باى » من ان عملية زيادة نسبة التمثيل فى الكنيست قد تجعله لا يحصل على الاصوات التى تمكنه من الحصول ولو على مقعد واحد اذا ما ظهر بقائمة مستقلة فى انتخابات الكنيست ٠ وهذا العامل قد يكون العنصر الحاسم فى بلورة « جبهة دينية مشتركة » بين « المفدل » و « باى » اذا استمر « الاجودات » مصرا على الاخلاص لوجهة نظره ومطالبه ٠

خاتمة

وعلى ضوء ما تقدم من دراسة الاتجاهات الموحدة فى الاحزاب الاسرائيلية يمكننا أن نحدد الاحتمالات التالية لفترة انتخابات الكنيست السابع :

١ ـ تبلور ثلاث قوى سياسية كبرى فى اسرائيل [قوة عمالية من الاحزاب الاشتراكية الصهيونية ، وقوة يمينية من أحزاب اليمين فى اسرائيل ، وقوة دينية من الاحزاب الدينية) تضم

[٥٣] جرشون هل [لن نئام وحدة حزبية دينية] صحيفة هبوكر [الاسرائيلية] ١٩٦٤/١١/٣٠ ٠

في داخلها خلاصة الاراء ؟ والهيئات العامة التى تتجلى اليوم فى الاثنى عشر حزبا الموجودين فى اسرائيل حاليا .

٢ ـ احتمال اشراك كل من القوة العمالية والدينية فى الحكم واستمرار اليمين كقوةمعارضة تظل تسعى من أجل الوصول للحكم .

٣ ـ اشتداد حدة الصراع داخل الحركة العمالية فى اسرائيل وعلى الاخص بين من يسمون

٢٢٥

بالجيل القديم [اشكول وفنحاس سفير وابا ايبان] وبين من يسمون بالشباب بتوجيه بن جوريون [موشى ديان وشمعون بيرز وغيرهم] وذلك حول زعامة الحزب والدولة .

٤ ـ تضاؤل الاحتمالات بالنسبة لتمثيل القوى الحزبية الصغيرة التى تمكنت من دخول الكنيست السادس (مثل « هعولام هذيه ـ قوة جديدة » ، وبعض القوى الحزبية العربية الصغيرة التابعة لحزب العمال الاسرائيلى .



دراسـة

الاتجـاهات السيـاسـية للدساتير الافريقيـة الحديثة

د. عبد الملك عوده

استاذ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تمهيد

شهدت الدول الافريقية المستقلة فى السنوات الاخيرة تغييرات عديدة فى نظم الحكم والاوضاع السياسية الداخلية ، وقد تمت هذه التغييرات نتيجة لدور المؤسسة العسكرية ، وقد سبق ان عرضت مجلة السياسة الدولية بالمناقشة لجوانب عدة من هذه التغييرات (١) · وفى هذه الدراسة نتحدث عن بعض الدساتير الحديثة التى صدرت فى بعض الدول الافريقية أثر نجاح هذه التغييرات السياسية · ونختار للدراسة دستور اوغندا الصادر فى سبتمبر ١٩٦٧ ، والاعلان الدستورى رقم واحد فى مالى الصادر فى ديسمبر ١٩٦٨ ، ومشروع الدستور المعروض حاليا فى غانا للمناقشة فى الجمعية التأسيسية والمقرر اصداره قبل مرور النصف الاول من عام ١٩٦٩ ·

(١) دكتور عبد الملك عودة : المؤسسة العسكرية والثورات الافريقية — مجلة السياسة الدولية العدد ٤ — ابريل ١٩٦٦ دكتور عبد الملك عودة : قضايا التنظيمات السياسية فى غرب افريقيا ، مجلة السياسة الدولية — العدد ١٤ — اكتوبر ١٩٦٨.



ويرجع اختيار هذه الامثلة الثلاثة الى انها تعرض الاتجاهات الفكرية الجديدة فى دولة ناطقة باللغة الفرنسية ودولتين ناطقتين باللغة الانجليزية ، وكانت مالى تعيش فى ظل دستور ١٩٦٠ ونظام الحزب الواحد ، وكانت غانا تعيش فى ظل دستور ١٩٦٠ المعدل فى ١٩٦٤ ونظام الحزب الواحد ، وكانت اوغندا تعيش فى ظل الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٦ ونظام الاحزاب المتعددة بعد الغاء دستور ١٩٦٢ المعدل فى ١٩٦٣ . ومن ناحية ثانية نعرض الاوضاع الدستورية فى دولتين قامت فيهما المؤسسة العسكرية بالاطاحة بالنظام القديم وحكمتهما بشكل مباشر وهما غانا ومالى ، بينما فى اوغندا نجد ان الصراع دار بين قسمين من القيادات المدنية وحسم الجيش الموقف بمساندة أحد الجانبين ضد الاخر ولذا نجد الحكم فى اوغندا مازال فى ايدى المدنيين ، من ناحية ثالثة نجد ان الامثلة تمثل احداث ثلاث سنوات متتالية فى اواخر الستينات واولها دستور اوغندا الصادر عن جمعية تاسيسية وسرى العمل به منذ ١٩٦٧ ، بينما فى مالى نجد دستورا مؤقتا صدر عام ١٩٦٨ ، وفى حين ان غانا تناقش الان مشروع الدستور الدائم الذى سيصدر فى منتصف هذا العام .

١ ـ صدر الدستور بموافقة الجمعية التأسيسية عليه يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٧ وينقسم الى عشرة فصول وله ملحقان يختص اولهما بتحديد حدود الدولة ويختص ثانيهما بتقسيمات اقاليم اوغندا ، وينص الفصل الاول على ان الدستور هو القانون الاعلى فى البلاد وان أى قانون يتعارض مع نصوص الدستور يلغى فورا ، كما يشير الى حق البرلمان فى اجراء التعديلات بالدستور طبقا للمواد الخاصة بذلك والواردة بالدستور (٢) ٠

٢ ـ يختص الفصل الثانى والثالث بتعريف المواطن وتنظيم اجراءات منح وسحب جنسية اوغندا ، والحقوق والحريات الانسانية للمواطن وهى حريات الحياة والحرية والامن وحماية القانون والتعبير والاجتماع وحماية خصوصية المسكن والملكية ٠ ويفيض الدستور فى شرح انواع الحريات فيقرر ان حرية الضمير تشمل حرية اعتناق الاديان والمعتقدات والتعبير عنهما بشكل فردى وجماعى ونشرهما والدعوة اليهما ٠ ويحرم الدستور الامتيازات بالمولد وبالميراث ، كما تشرح النصوص حالات نزع الملكية وتقييد الحريات وسلطات الرئيس والبرلمان فى التقييد وقت الحرب أو حالة الطوارىء ٠

٣ ـ يختص الفصل الرابع بالسلطة التنفيذية التى تتكون من الرئيس ونائبه ، أما الرئيس فهو منتخب لمدة خمس سنوات ويرأس الدولة والحكومة ويشغل منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وأما نائب الرئيس فيختاره الرئيس من بين اعضاء البرلمان ويكلفه كتابة بما يشاء من مسئوليات ٠ ويشرح هذا الفصل اوضاع خلو منصب الرئيس بالوفاة أو بالاستقالة وسلطات مجلس الوزراء فى تعيين احد اعضائه بصفة مؤقتة ليشغل منصب الرئيس لحين اتمام اجراءات الانتخابات ، ويقرر الدستور أن الرئيس مسئول امام البرلمان ، فاذا قرر البرلمان عدم الثقة بالرئيس وجبت عليه الاستقالة ، كما يقرر الدستور ان الرئيس الحالى للدولة وهو ميلتون أوبوتى يشغل منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات ابتداء من ١٥ ابريل ١٩٦٦ وهو تاريخ اصدار الدستور المؤقت السابق ، كما يقرر الدستور مرتب ومعاش الرئيس ٠ وبعد ذلك يفصل الدستور الشروط الواجب توافرها فى المواطن المرشح لشغل منصب الرئيس وطريقة انتخابه ، فيرى ان عمره لا يقل عن ٣٥ عاما وانه تنطبق عليه الشروط الواجب توافرها فى المرشح لعضوية البرلمان ، ويجرى انتخاب الرئيس فى نفس الوقت الذى يجرى فيه انتخاب اعضاء البرلمان ، وكل حزب يشترك بمرشحيه فى انتخابات اعضاء البرلمان عليه ان يعين اسم أحد اعضائه كمرشح لمنصب الرئيس ، وعلى كل اعضاء الحزب المرشحين لعضوية البرلمان ـ عليهم ان يقرروا كتابة مع تقديم اوراق ترشيحهم ـ اسم المرشح لمنصب الرئيس الذى يمنحونه تأييدهم ، وهذا الشرط واجب التنفيذ وعدم القيام به يبطل اجراءات ترشيح الفرد لعضوية البرلمان ٠ وهذا طبعا ينطبق على جميع المرشحين ما عدا المرشحين لشغل منصب الرئيس ٠

وعندما تتم معركة انتخاب اعضاء البرلمان ، يكون من حق الحزب الذى حصل على اغلبية الاعضاء المنتخبين للبرلمان ـ ان يصبح مرشحه للرئاسة هو الذى يشغل منصب الرئيس ، وهذا بشرط الا تكون هذه الاغلبية العددية اقل من ٤٠ فى المائة من مجموع اعضاء البرلمان ، فاذا حصل حزبان على هذه الاغلبية المقررة أو ما يزيد عنها يكون الرئيس هو مرشح الحزب الذى حصل على العدد الاكبر من بين اعضاء البرلمان ، فاذا لم يحصل أى حزب على هذه النسبة المقررة أو تساوى حزبان وجب اعلان بطلان نتائج الانتخابات واعادة اجرائها فى بحر ثلاثة شهور من اعلان النتيجة السابقة ٠

وينص الدستور على سلطات الرئيس فى تعيين الوزراء ونواب الوزراء من بين اعضاء البرلمان ، وانهم مسئولون امام الرئيس ، ويحضر الرئيس ونائبه مجلس الوزراء ، كما يقرر الدستور اخلاء مناصب الوزراء ونواب الوزراء عند انتخاب رئيس جديد أو استقالة الرئيس أو عدم تمتع الوزراء

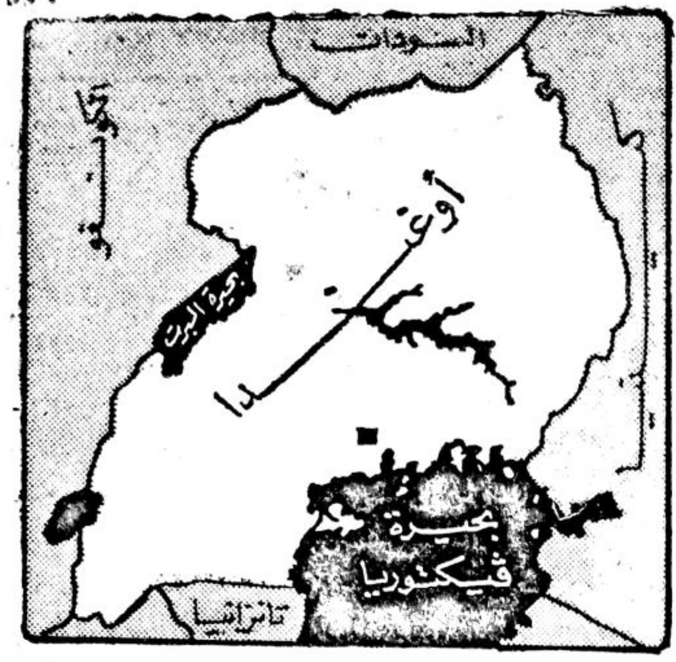
(٢) The Constitution of the Republic of Uganda. Printed by the Government Printer, Entebbe, 1967.

ونوابهم بعضوية البرلمان ، ومن حق الرئيس أن يعين النائب العام الذى يشغل منصب وزير العدل وينضم لمجلس الوزراء ويصبح عضوا فى البرلمان بحكم منصبه • ويشير الفصل السادس من الدستور الى سلطات الرئيس التنفيذية وفى عقد المعاهدات وفى اعلان حالة الحرب ورئاسة القوات المسلحة •

٤ ـ يختص الفصل الخامس بالبرلمان الذى يتكون من الرئيس والجمعية الوطنية التى تتكون من ٨٢ عضوا منتخبا ينضم اليهم بحكم المنصب من يشغل منصب الرئيس والنائب العام • ويتحدث الدستور عن تشكيل لجنة الانتخابات التى تختص بالاشراف على عمليات قيد الناخبين فى دفاتر الاقتراع ، وتقسيم الدوائر الانتخابية ، وقبول اوراق المرشحين واجراء العملية الانتخابية واعلان نتائجها • ويشترط فى المرشح الا يقل عمره عن ٢١ عاما وان يجيد القراءة والكتابة ، ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية الوطنية وعضوية المجالس البلدية والاقليمية ، وتقوم الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس لها من بين اعضائها وكذلك نائب رئيس الجمعية ، وبجوار هؤلاء الاعضاء المنتخبون بالاقتراع العام المباشر يقرر الدستور ان هناك عددا من الاعضاء المعينين لايزيد عددهم عن عشرة أعضاء يختارون من بين أعضاء الحزب الفائز باكبر عدد من مقاعد الجمعية الوطنية ، ويكون تعيينهم بقصد اعطاء هذا الحزب الفائز أكبر عدد من المقاعد ـ امكانية ووضع الحزب صاحب الاغلبية المطلقة فى البرلمان • ويعين هؤلاء الاعضاء بعد اعلان نتائج الانتخابات وقبل انعقاد الدورة الاولى للمجلس ويظل عددهم ثابتا حتى نهاية عمر البرلمان ، ويسمى هؤلاء الاعضاء المعينين specially elected members

ويقرر الدستور ان المحكمة العليا هى صاحبة الاختصاص فى الفصل فى الطعون الخاصة بصحة العضوية فى البرلمان وبصحة انتخاب رئيس الجمعية الوطنية •

٥ ـ يختص الفصل السابع بتنظيم الادارة المحلية فى اوغندا وتنقسم البلاد الى ١٨ اقليما وللبرلمان سلطات تنظيم الادارة المحلية وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها ، كما يشير الفصل



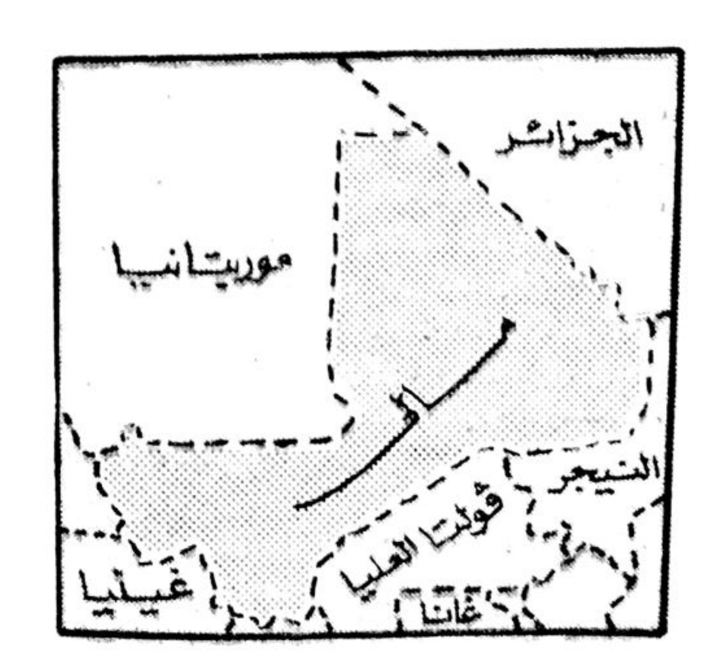
السادس الى تحريم تنظيم أى فرق للبوليس غير التى تخضع للحكومة وتعمل وفقا للقانون ، ويشير ايضا الى الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل مناصب المحاسب العام والمراجع العام فى الدولة ، ومنصب مفتش عام البوليس • وفى الفصل العاشر ينص الدستور على طرق تشكيل لجان الخدمات العامة والتعليم والنظم الاقليمية وسلطات الرئيس فى تعيين رؤساء واعضاء هذه اللجان • كما يقرر الدستور فى الفصل التاسع النصوص الخاصة بالميزانية والحساب الختامى للدولة وسلطة البرلمان فى هذا الشأن ، ويقرر فى الفصل الحادى عشر تشكيل لجنة للاراضى تقوم بالاشراف على الاراضى العامة فى الدولة والتى تمتلكها الحكومة • كما يحتوى الفصل الثانى عشر على تفصيلات الاحكام الانتقالية وتعيين العاصمة (كمبالا) وتقرير اللغة الانجليزية لغة رسمية للبلاد ، والغاء كل النظم التقليدية الخاصة برؤساء وملوك القبائل والجماعات البشرية •

٦ ـ يختص الفصل الثامن بالقضاء الذى يقرر انه مستقل ثم يتحدث عن سلطات المحكمة العليا فى اوغندا وان رئيس المحكمة العليا يعينه الرئيس ، وبعد هذا ينص الدستور على طرق تعيين واقالة اعضاء المحكمة وسن الاحالة على المعاش (٦٥ سنة) وللمحكمة سلطات غير مقيدة فى تفسير الدستور وفى فحص دستورية القوانين وفى فحص صحة انتخاب الرئيس واعضاء الجمعية الوطنية ورئيسها •

الدستور المؤقت فى مالي

١ ـ صدر الاعلان الدستورى رقم واحد بمقدمة طويلة تنص على ان الدولة مستمرة وتحتفظ بكيانها على الرغم من تغيير شكل الحكومة بالثورة نتيجة لما قام به الجيش فى ١٩ ـ ١١ ـ ١٩٦٨ ، وقد تشكلت اللجنة العسكرية للتحرر الوطنى التى قامت باعلان اسقاط الحكومة وحل اللجنة التشريعية اللتين وجدتا فى البلاد منذ اغسطس ١٩٦٧ ٠ وتقوم اللجنة العسكرية بممارسة كل السلطات السياسية والادارية واختصاصات العلاقات الخارجية الدولية . وترتيبا على هذا تقرر الغاء دستور سبتمبر ١٩٦٠ ٠(٢)

٢ ـ يلى هذا ديباجة تقرر ان الجمهورية تقوم على اساس الحرية والعدالة وتعمل على تطور متناسق للفرد والاسرة فى مجتمع حديث وفى اطار احترام الشخصية الافريقية ، كما تقرر تأكيد حقوق الانسان الواردة فى الاعلان العالمى عام ١٩٤٨ ، كما تعترف بحق كل مواطن فى العمل وحرية التجمع فى اطار التنظيمات النقابية والتعاونية بهدف الدفاع عن المصالح المهنية ، وتؤكد التصميم على العمل من اجل تحقيق الوحدة الافريقية ٠



٣ ـ يختص الباب الاول بالحديث عن شكل الدولة فيقرر انها جمهورية ديمقراطية علمانية وان لغتها الرسمية هى الفرنسية وان شعارها شعب واحد وهدف واحد ومبدأ واحد ٠ ويقرر ان السيادة للشعب يمارسها عن طريق ممثليه أو طريق الاستفتاء العام ، كما يقرر الاقتراع العام المباشر ، وان الناخبين هم المواطنون البالغون الذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ٠ كما يقرر حق الاحزاب والتجمعات السياسية فى التكوين وممارسة النشاط فى اطار المبادىء الديموقراطية ومصالح وقوانين الدولة ، وأنها تسهم فى التعبير الانتخابى ٠ واخيرا يقرر الباب ان تنظيم الدولة يظهر فى مؤسسات ثلاث هى اللجنة العسكرية للتحرر الوطنى والحكومة المؤقتة والمحكمة العليا ٠

٤ ـ يختص الباب الثانى بتشكيل وسلطات اللجنة العسكرية ، فينص على انها تتكون حاليا من ١٤ عضوا ، وهى تملك حق توسيع العضوية كما تضع لائحتها الداخلية ، ورئيسها هو رئيس الدولة ويتمتع بكل سلطاته وهو قائد الجيش أيضا ؛ ويقرر ان اجتماعات اللجنة سرية وأنها صاحبة الاختصاص المطلق فى تحديد وتوجيه السياسة العامة للدولة ، وهى التى تعين اسم رئيس الحكومة ، وتملك حق التصديق على الاسماء التى يقترحها رئيس الحكومة لشغل مناصب الوزراء ٠ كما تملك اللجنة سلطات تعيين اعضاء المحكمة العليا والسفراء وكبار المسئولين المدنيين والعسكريين ، ولها ايضا الحق فى الاستماع الى بيانات وتقارير رئيس الحكومة والوزراء ٠

٥ ـ يختص الباب الثالث بتشكيل الحكومة المؤقتة فيقرر مسئولية رئيس الحكومة والوزراء أمام اللجنة العسكرية ٠ وأن رئيس الحكومة يرأس مجلس الوزراء وعليه مسئولية تنفيذ وتطبيق السياسة التى تحددها اللجنة العسكرية ، وهو يرأس الادارة العامة ويعين الموظفين الذين يشغلون المناصب المدنية والعسكرية غير التى تختص بالتعيين فيها اللجنة العسكرية كما يقرر

---

(٢) الاعلان الدستورى منشور فى :

L'essor, La voix du peuple, publié sous la direction du comité militaire de libération nationale. Bamako, 24 décembre 1968.

وجوب توقيع الوزراء المختصين بجوار توقيع رئيس الحكومة ·

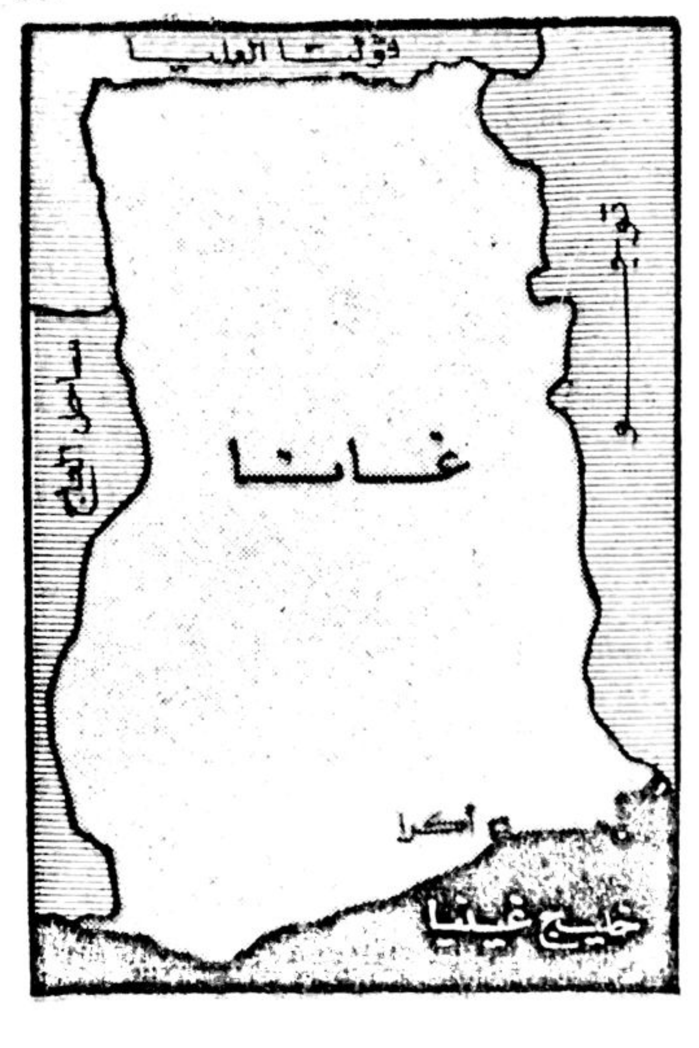
٦ ـ فى الباب الرابع والاخير من هذا الاعلان الدستورى يعترف الدستور بسريان نصوص الابواب رقم ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ من دستور سبتمبر ١٩٦٠ وهى الخاصة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية ، وبالتنظيمات الاقليمية والادارية ، وبالسلطة القضائية ، وبالمحكمة العليا · ولكنه ينص على الغاء مايتعارض منها صراحة مع نصوص هذا الاعلان الدستورى · ومثل هذا ينطبق على القوانين السارية فى البلاد اذ يلغى فورا ما يتعارض منها مع نصوص هذا الاعلان ·

مشروع الدستور الجديد فى غانا

١ ـ اعدت المشروع لجنة دستورية عينها مجلس التحرير الوطنى فى ٨ ـ ١١ ـ ١٩٦٦ ورئيس اللجنة هو رئيس المحكمة العليا فى غانا ، وقد نص قرار تاليف اللجنة على ان تقوم باستطلاع رأى كل اقسام الشعب فى نوع الدستور الذى يصلح للبلاد · ويحتوى المشروع على ديباجة و١٧٢ مادة منها ١٥ مادة تختص بالاوضاع الانتقالية وكيفية انتخاب أول رئيس للدولة وأول برلمان بعد اقرار الدستور ، كذلك تتحدث الاحكام الانتقالية عن اجراءات مجلس التحرير الوطنى فى فترة ماقبل اصدار الدستور وتشير الديباجه الى الاحداث التاريخية التى أدت الى انهيار حكم الرئيس السابق نكروما ودور مجلس التحرير الوطنى فى حياة غانا الجديدة ·(٤)

٢ ـ ينص المشروع صراحة على ان سيادة البرلمان خرافة يجب ان تتخلص منها البلاد ومثلها ايضا سيادة الشعب · ولهذا يقرر الدستور ان أساس الحكم والنظام السياسى فى الدولة هو سيادة القانون

٣ ـ يرسم المشروع هيكل سلطة تنفيذية تتوزع سلطاتها بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ،



وتتم ممارسة السلطة التنفيذية بالتشاور مع مجلس الدولة غير المنتخب والذى يرأسه رئيس الجمهورية وهذا المجلس يتكون من ٢٣ عضوا من كبار رجال الدولة والمجتمع ورأيه استشارى بحت · ويقرر الدستور سلطات خاصة لرئيس الجمهورية فى تعيين رئيس بنك غانا وفى تعيين وعزل الرؤساء التقليديين للقبائل وللجماعات البشرية فى البلاد ، وله حق اعادة مشروعات القوانين الى البرلمان لاعادة مناقشتها ، كما له الحق فى ارسال هذه المشروعات الى المحكمة العليا لبحث دستوريتها وهذا قبل ان يصدق على هذه القوانين · ومع ذلك فالرئيس ليس منتخبا انتخابا مباشرا من الشعب ، انما تنتخبه جمعية خاصة عدد اعضائها ٢١٢ عضوا من بينهم اعضاء البرلمان البالغ عددهم ١٠٤ اعضاء ، ويحدد النص الدستورى كيفية اختيار الاعضاء الباقين ·

---

(٤) المشروع والمعلق عليه منشور فى :
Transition, published from Baumann House, Kampala, Number 37, ctober 1968.

ورئيس الجمهورية هو الذى يختار اسم رئيس الوزراء ، وهذا الاخير يقدم قائمة باسماء وزرائه ليصدق عليها الرئيس ، ومجلس الوزراء مسئول بصفة تضامنية امام الجمعية الوطنية ، فاذا حجبت عنه الثقة وجب ان يستقيل رئيس الوزراء ومعه باقى الوزراء ، ورئيس الوزراء هو الذى يرأس مجلس القوات المسلحة ، ويرأس مجلس الامن القومى ، ومع ذلك فهو يقدم رأيه ومشورته الى رئيس الجمهورية فى شأن تعيين رئـاسات المؤسسات العامة فى الدولة التى يملك رئيس الجمهورية حق تعيينها •

٣ ـ وبالنسبة للسلطة التشريعية ينص مشروع الدستور على أن البرلمان يمتلك اختصـاصات التشريع بشكل مطلق وهو يتكون من الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية ، وهذه الجمعيـة الوطنية تتكون من مجلس واحد ، ويتم انتخاب الاعضاء عن طريق الاقتراع العام المباشر ، وتتالف لجنة الانتخابات التى تختص بسلطات الاشراف على قيد الناخبين فى دفاتر الاقتراع ، وتقسيم الدوائر الانتخابية ، وقبول طلبات التـرشيح والاشراف على اجراءات المعركة الانتخابية واعلان نتائجها ، ويقرر المشروع انه باصدار الدستور الجديد تلغى فورا كل القوانين واللوائح التى تتعارض مع نصوصه ، والوزراء مسئولون أمام البرلمان الذى يستطيع ان يسحب الثقة منهم جماعيا أو فرديا ، ويمكن سحب هذه الثقة باغلبية ٥٠ فى المائة من عدد اعضاء الجمعية الوطنية •

٤ ـ يعطى مشروع الدستور للقضاء دورا كبيرا فينص على استقلاله وينص على تكوين المحكمة العليا التى يعين رئيس الجمهورية رئيسها ، وهذه المحكمة العليا لها سلطات غير محدودة فى شئون دستورية القوانين وفحص الطعون الخاصة بصحة عضوية اعضاء البرلمان ، ودستورية انتخاب رئيس الدولة • وينص المشروع على ان هناك عدة مناصب فى الدولة لا يشغلها الا أحد افراد رجال القضاء أو مواطن تنطبق عليه الشروط الواجب توفرها فى رجال القضاء وهذه المناصب هى رئيس لجنة الانتخابات ورؤساء لجان التحقيق ، ورئيس جهاز المحاسبات ، والمراقب العام للـدولة ، ورئيس المحكمة العليا رجل هام جدا فهو أحد الاعضاء الثلاثة الذين يتولون منصب رئيس الدولة فى حالة غيابه أو مرضه والاخران هما رئيس البرلمان ورئيس القوات المسلحة ، وهو الذى يعين رئيس لجنة الانتخابات ، وهو شخصية غير سياسية أو حزبية ، وهو عضو فى مجلس الدولة الاستشارى الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، وهو رئيس اللجنة التى اعدت مشروع الدستور • وبالنسبة لموضوع دستورية القوانين ينص الدســتور على ان اى مواطن يستطيع ان يتقدم مباشرة الى المحكمة العليا لطلب رأيها فى دستورية قانون ما •

٥ ـ هناك مواد عديدة فى المشروع يحرم تعديلها أو المساس بها وهى النصوص الخاصة بالحريات ويشرحها الدستور فى حريات الكلام والتعبيـر والضمير والانتقال والتجمع والامن والحيـاة وحماية خصوصية المسكن والملكية ويقرر أنه يلزم استصدار حكم قضائى لحرمان شخص ما من حرياته المقررة فى الدستور • ويحـرم مشروع الدستور تحريما قاطعا انشاء قوات أو فرق شبه عسكرية ، كما يحرم التعديل أو المساس بنظام الرؤساء التقليديين للقبـائل ويجعـل رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص فقط فى هذا الشأن •

ويتناول المشروع نظام الادارة المحلية فى البلاد فينص على أن مجالس الحكم المحلى تتكون من اعضـاء منتخبين واعضـاء معينين ويشـغل المنتخبون ثلث المقاعد فى المجلس ، ويعين الاخرين الرؤساء والزعماء التقليديون فى غانا •

٦ ـ مشروع الدستور جامد اذ توجد مواد يحظر تعديلها حظرا تاما ، وهناك مواد لا يمكن تعديلها الا اذا وافقت المحكمة العليا مسبقا على التعديل على أساس أن هذا التعديل لا يمس حريات وحقوق المواطنين ، وينص الدستور على اجراءات التعديل التى تتطلب اجراء مناقشة أولية فى الجمعية الوطنية ثم ينشر مشروع التعديل فى الصحف لمدة ستة شهور ، ثم تستشار المحكمة العليا فاذا وافقت بدأت المناقشة الثانية فى البرلمان ، وتستلزم الموافقة النهائية على التعديل أصوات ثلثى أعضاء الجمعية الوطنية •

٧ ـ يحتوى المشروع على النصوص الخاصة بتحديد علم الدولة وعاصمة الدولة (أكرا) والنص على أن اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية •

والنصوص الخاصة بسلطات البرلمان بشأن الميزانية والحساب الختامي للدولة ، وأراضي الحكومة ... الخ .

دراسة المعالم الاساسية للدساتير

من غير الممكن أن ندرس هذه النصوص الدستورية دون أن ننظر في مجريات الاحداث التي أدت الى اعلانها ، ودون أن نعرف القوى الاجتماعية الحقيقية التي وقفت وراء كل تغيير سياسي أعلن هذه النصوص الدستورية ، اذ أنه من الواضح ان هذه الامثلة الثلاثة يتم اعلانها لاقرار مشروعية ودستورية الوضع السياسي القائم ، وأكثر من هذا يتم رسمها وتفصيلها لكي تتواءم مع الشخصيات والقيادات القائمة على رأس هذه الانظمة بحكم الامر الواقع ، أو كما يقول الدارسون انها عملية اضفاء المشروعية الدستورية على الحكومة الفعلية في البلاد . ومن الملاحظ عموما ان السلطة التنفيذية تنمو سلطاتها وتتوسع على حساب السلطة التشريعية . وهذا تيار سائد أساسا في أفريقيا وفي كثير من بلاد العالم المعاصر . (٥) لكن الملاحظة الجديدة هي نمو سلطة القضاء والدستور الكبير الذي يقرره له دستور اوغندا ومشروع الدستور الغاني، علمابأن القضاء مستقل وبعيد عن العمل السياسي الحزبي الذي يقره مشروعا هذين الدستورين ، اذ من الملاحظ أن رئيس قضاة المحكمة العليا في افريقيا لا يشغل نفس المركز وليست له الدلالة والدور السياسي الذي يشغله قاضي القضاة في انجلترا طبقا للعرف الانجليزي الذي يمنحه عضوية مجلس الوزراء في المملكة المتحدة . (٦)

ونجمل ملاحظاتنا بالنسبة لكل دولة فيما يلي : ـ

١ ـ لقد شهدت اوغندا منذ عام ١٩٦٥ صراعا بين رئيس الوزراء (دكتور ميلتون أوبوتي) وحزبه السياسي وبين رئيس الجمهورية (الكاباكا) الذي كان يشغل في نفس الوقت منصب ملك بوجندا ويرأس حزبا سياسيا آخر ، ومع ازدياد الصراع ونمو الروح الانفصالية في بوجندا [أحد الاقاليم في اوغندا) اقدم الوزراء على محاكمة عدد من رجال الدولة وعلى ايقاف دستور ١٩٦٢ ، فلما حاولت بوجندا الانفصال في مايو ١٩٦٦ انحاز الجيش الى جانب رئيس الوزراء واحتل بوجندا وهرب الكاباكا (ملك بوجندا) . وفي خلال الفترة التي تلت هذه الاحداث تم تغيير أوضاع الدولة ومؤسساتها من دولة فيدرالية الى دولة موحدة ومن النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ، وكانت مؤشرات هذا الاتجاه واضحة في الدستور المؤقت حتى أقرها رسميا دستور ١٩٦٧ .

وترتيبا على هذا يعتبر الدستور في شكله العام وضعا تقدميا اذ قدم الحل السياسي لكل مشكلات اوغندا المتعلقة بالتركيب السياسي لجسد الدولة ، فلقد أقام لاول مرة في عاصمة البلاد مؤسسات حكومية يدين لها المواطنون بالولاء المباشر ، وهذا استلزم كما توضح نصوص الدستور الغاء كل الرئاسات والملكيات القبلية القديمة في البلاد ، وفي نفس الوقت يقدم الدستور حلا وسطا في اطار الفلسفة الليبرالية الحاكمة في اوغندا ، فهو لم يقدم على الغاء الاحزاب أو اقامة حكم الحزب الواحد ، انما استطاع بواسطة التنظيم الخاص لانتخاب رئيس الجمهورية والتنظيم الخاص بتعيين عشرة أعضاء في البرلمان ان يضمن الاغلبية المطلقة التي تساند رئيس الجمهورية طوال مدة حكمه الدستورية ، وهذا ما دعا الى ابراز دور القضاء في العملية الانتخابية خاصة في بلاد تعرف ان الحكومة تستطيع تزوير الانتخابات ، وان الحكم الاستعماري السابق استخدم الاداة البوليسية باستمرار في فرض ارادته المنفردة على الشعب ، وان الرأي العام ميال باستمرار الى تصديق هذه الشكوك اذ هو يرى دولا كثيرة في العالم الثالث تقوم بعملية تزوير الانتخابات .

---

(٥) بحوث مؤتمر علم السياسة الخامس في لبنان منشورة في مجلة السياسة الدولية عدد ١٢ ابريل عام ١٩٦٨ ـ بحث السلطة التنفيذية في الدول الافريقية .

(٦) دكتور محمد فتح الله الخطيب : دراسات في الحكومات المقارنة القاهرة ١٩٦٦ ـ ص ٤٢

١ ـ فى مالى انفجر الصراع الدائر منذ مدة فى شكل علنى تمثل فى قيام صغار الضباط بالاستيلاء على الحكم وتصفية أوضاع النظام السياسى القائم على أكتاف الاتحاد الوطنى السودانى كحزب واحد وقيادة الرئيس السابق موديبو كيتا ، ولما كانت الفترة الزمنية التى تلت حدوث الانقلاب قصيرة لذلك صدر دستور مؤقت ، ونلاحظ ان الدستور المؤقت يصور حقيقة الموقف ، فالمجموعة العسكرية التى قادت الانقلاب ليست فردا ولهذا نجد أن السلطة العليا فى الدولة هى اللجنة العسكرية ـ وقد احتكرت اللجنة العسكرية السلطات التشريعية والتنفيذية فى الدولة وهذا واضح فى اختيار رئيس الحكومة المؤقتة ومسئوليته هو ووزراؤه امام اللجنة العسكرية ، هؤلاء الوزراء هم خبراء وفنيون فى تسيير الشئون العامة للدولة ومن الملاحظ على هذا الاعلان الدستورى انه ينقل بنفس الصياغة الديباجة من دستور ١٩٦٠ ، كما أن الباب الاول من الاعلان الدستورى ينقل نفس المواد من المادة الاولى الى المادة الرابعة من الباب الاول فى دستور ١٩٦٠ وان كان يجرى تعديلا فى المادة الخامسة الخاصة بمؤسسات الحكم حتى تتواءم مع الوضع العسكرى الجديد ، وفى الباب الرابع يعترف بسريان نصوص الابواب رقم ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ من دستور سبتمبر ١٩٦٠ مع النص على الغاء ما يتعارض منها مع نصوص هذا الاعلان الدستورى .

والوضع الذى يرسمه هذا الاعلان الدستورى هو أن الموقف لم يحسم بعد ، فاللجنة العسكرية مازالت علاقات اعضائها الداخلية غامضة ، والقوى الشعبية المتنوعة مازالت تعيش فى ظل الاحكام العسكرية ولم تحدد مواقفها السياسية الواضحة ، وعلى هذا فالصراع السياسى الداخلى والضغوط السياسية الخارجية سوف يكون لها دور فى تحديد معالم الموقف ، فاذا تم تحديده فاعتقد أن مالى سوف تشرع فى وضع دستور دائم ، ولكن متى يكون هذا ؟ لست أدرى .

٣ ـ فى غانا يكشف مشروع الدستور على أن شبح الرئيس نكروما ونظام حكمه السابق مازال يعيش فى نفوس القيادة السياسية والادارية العليا فى البلاد ، ففى كل كلمة وفى كل اتجاه فكرى يظهر فى هذا المشروع يشعر القارىء أنها ادانة للحكم السابق وتبرير ودفاع عن الحكم الحالى

وفى نفس الوقت نلاحظ ان الفكر السياسى والدستورى فى المشروع يتارجح بين الفكر والتقاليد الدستورية الانجليزية وبين الفكر والصياغات الدستورية القائمة فى الجمهورية الفرنسية الخامسة (دستور الجنرال ديجول) كما نلاحظ أيضا المحاولةلتفصيل الصياغة الدستورية لتوافق وتلائم وضع الجنرال انكراه الرئيس الحالى لمجلس التحرير الوطنى الحاكم فى غانا ، ومن الناحية الاخرى تحاول الصياغة الدستورية ارضاء القيادات السياسية الليبرالية والحزبية القديمة التى تجمعت حول هذا النظام الجديد لمساندته ودعمه بحكم حزازاتهم السياسية القديمة مع النظام السياسى السابق . ولهذا يحاول الدستور تقسيم السلطات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، حتى انها تصل فى بعض الاحيان الى محاولة حفظ توازن كفتى الميزان . وهذا واضح فى تقسيم الاختصاصات ورئاسة المجالس وتعيينات كبار المسئولين فى الدولة .

ومرة ثانية نلحظ نمو دور القضاء وبالذات دور واختصاصات رئيس قضاة المحكمة العليا ، وبالتالى الجمود الشديد الذى تعبر عنه صياغة مشروع الدستور فى أجراء التعديلات الدستورية . وان كنا نجد أوجه شبه مع الدور الذى يحتله القضاء فى أوغندا ، الا أن المشروع فى غانا يمنح اختصاصات ومسئوليات أكبر . وفى هذا المجال نتذكر الحزازات التى وقعت بين الرئيس السابق نكروما وسلك القضاء حين عدل الدستور القديم لتغيير طرائق تعيين القضاة واطلاق يد رئيس الجمهورية فى هذا الشان .

ومع ذلك فما زال المشروع معروضا للنقاش ومازال أمامه وقت طويل قبل ان يصدر فى شكل دستور دائم ، ولكن فى هذه الفترة القادمة يجب أن نتذكر بعض الحقائق الاقتصادية التى تكشف عن أوضاع المجتمع فى غانا ، فقد اعقب الانقلام عام ١٩٦٦ قيام الحكومة الجديدة بتسريح وفصل اعداد كبيرة من العاملين فى جهاز الادارة العامة والقطاع العام تحت شعار التخلص من ظاهرة تعيين الخريجين الجدد وبحثا عن ازدياد الكفاءة والانتاج . لقد وصل العدد الى ٦٤ر٦٣١ موظفا وعاملا فى المدة من فبراير ٦٦ الى مارس ١٩٦٨ ، وهؤلاء جميعا حاليا يعيشون فى البطالة . ومن ناحية أخرى اذا

اعتبرنا سنة ١٩٥٢ هى سنة الاساس فنجد أن الرقم القياسى لاسعار التجزئة ارتفع عام ١٩٦٠ الى ١٠٩ فى المائة وفى عام ١٩٦٧ ارتفع الى ١٩٠ فى المائة ، وفى مقابل هذا اذا اعتبرنا سنة الاساس هى عام ١٩٥٢ بالنسبة للرقم القياسى للحد الادنى للاجور الحقيقية فنجد أنه فى ظل النظام السياسى السابق عام ١٩٦٠ ارتفع الرقم الى ١٣٢ فى المائة وفى ظل النظام السياسى الحالى انخفض الرقم عام ١٩٦٧ الى ٨٢ فى المائة ، ولهذا فان الحكومة الحالية شكلت لجنة برئاسة احد القضاة لدراسة اوضاع الموظفين والعاملين فى الدولة ،وقد اوصت اللجنة بضرورة اقرار زيادة عامة فى الأجور بنسبة ٥ فى المائة من الاجور الحالية لجميع العاملين والموظفين فى الدولة أبتداء من أول ينــاير ١٩٦٩ ٠ (٧)

ولهذا فالسؤال الهام الان هو ما سيكون عليه الموقف الشعبى العام فى الشهور القادمة قبل أو بعد أصدار الدستور المقرر اصداره هذا العام ٠ وبصرف النظر عن سير الاحداث وتطورها فى غانا ، فان الحقائق الاقتصادية التى ذكرناها تنذر بثورة دموية عارمة ٠



(٧) الارقام منقولة عن مجلة Transition مرجع سابق ص ٥٢ . وقد نقلها الكاتب عن دراسة ميــدانية فى غــانا وتقــارير رســمية منشورة هنــاك

دراسة

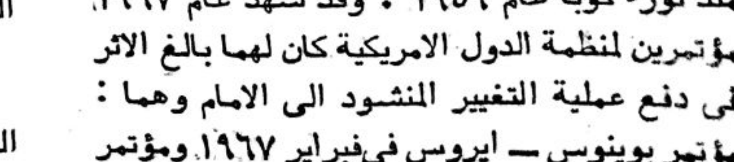
الجمــــود والتغـــــير في منظمة الدول الأمريكيــة

د. سمعان بطرس فرج الله

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

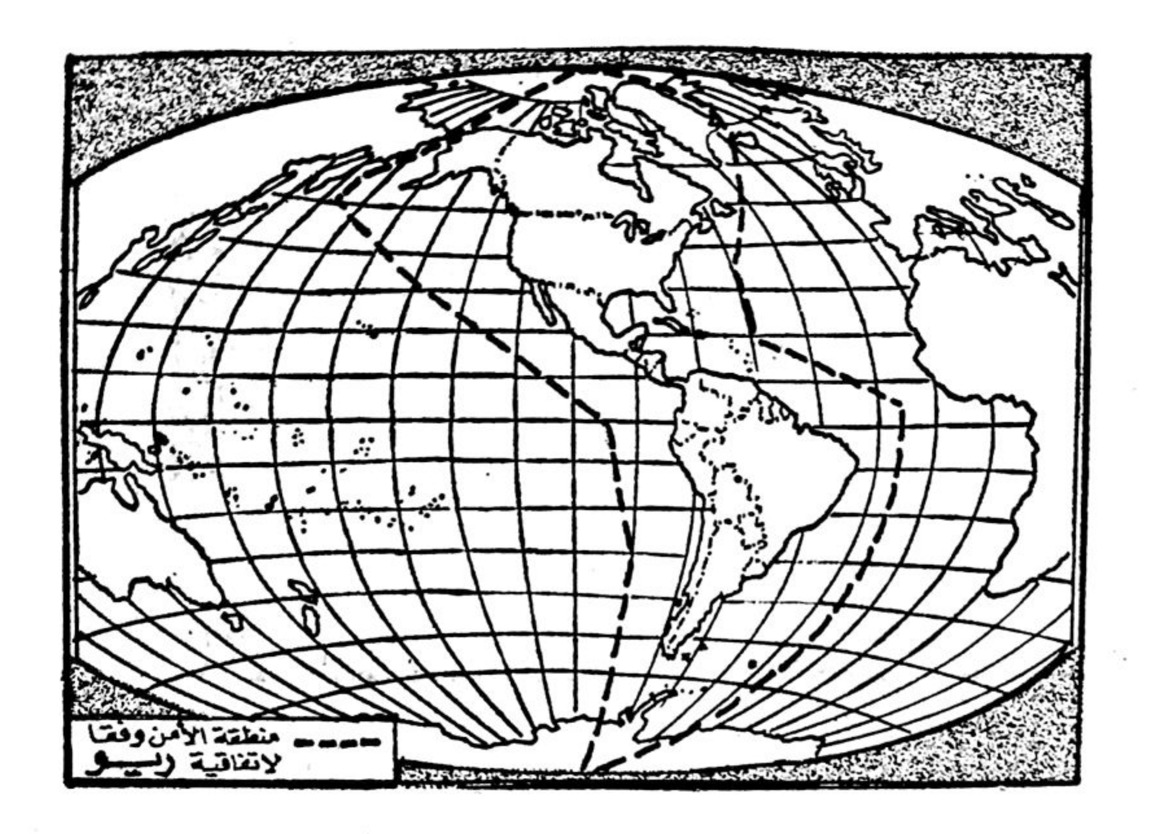
تمهيد

منظمة الدول الامريكية بمرحلة حاسمـــة فى تاريخ تطورها . فقد شعر الجميع بانها فى حاجة الى التغيير الجــذرى لمسايرة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة التى تجتاح امريكا اللاتينية باكملها ، خصــوصا منذ ثورة كوبا عام ١٩٥٩ . وقد شهد عام ١٩٦٧ مؤتمرين لمنظمة الدول الامريكية كان لهما بالغ الاثر فى دفع عملية التغيير المنشود الى الامام وهما : مؤتمر بوينوس ــ ايروس فى فبراير ١٩٦٧ ومؤتمر



القمة الذى عقد فى بونتا ــ دل ــ استى فى ابريل من نفس العام . والجدير بالذكر ان الرغبة فى تغيير المنظمة التى تضم الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية بدأت مع نشأة هذه المنظمة ذاتها . ولذلك يحسن ان نذكر بايجاز اهم مراحل تطــور فكرة « الوحدة الامريكية » لكى نستطيع تقدير مدى التغيرات الاخيرة .

من المألوف اسناد قيام حركة التضامن الامريكى الـ « مبدأ مونرو » الذى أعلنه الرئيس الامريكى



مونرو عام ١٨٢٣ • (١) الا ان هذا المبدأ لحقه تطور كبير فالهدف الاساسى للرئيس مونرو تمثل فى ضرورة وضع حد للتدخل الاوروبى فى شئون القارة الامريكية . فقد كان اذن هدفا سلبيا فى حد ذاته ، وان كان هذا الهدف السلبى يتضمن فى الواقع رغبة الولايات المتحدة فى تحويل امريكا اللاتينية الى منطقة نفوذ وقد سيطرت هذه الفكرة على جون كوينسى ادامز ، وزير الخارجية الامريكى فى عهد مونرو • (٢)

ومنذ ١٨٤٥ اتخذ مبدأ مونرو صفة ايجابية

(١) PERKINS, D. : « A History of the Monroe Doctrine », in RAPPAPORT, A. (ed.) **Issues in American Diplomacy**, The Macmillan Company, N.Y., 1965, pp. 303 - 312; TATUM, E.H. Jr. : « The Monroe Doctrine, an Independent Foreign Policy, » Ibid, pp. 312 - 326.

(٢) PRATT, J. W. : **A History of United States Foreign Policy**, Prentice-Hall, N. J., Second edition, 1965, p. 81.

هامة ، وهى حق الولايات المتحدة فى التدخل فى شئون امريكا اللاتينية • ونتجت عن هذه الصفة الايجابية الجديدة سياسة التوسع والنفوذ الامريكى فى هذه المنطقة • وقد صرح افيريت ، وزير خارجية الولايات المتحدة فى يناير ١٨٥٣ بان مصير المستعمرات الاوروبية فى القارة الامريكية مصيرها ان تقع تحت قبضة الولايات المتحدة • (٣)

وبعد توطيد اركان الوحدة الوطنية فى الولايات المتحدة عقب الحرب الاهلية (حرب الانفصال) شهدت الولايات المتحدة تقدما اقتصاديا ضخما لا نجد له مثيلا فى التاريخ من حيث المدى والسرعة • وقد شمل التقدم جميع فروع الانتاج دفعة واحدة ، وشعر الامريكيون بقوتهم التى ولدت فى نفوسهم روح العظمة والزهو دفعتهم الى الخروج عن الاطار الانعزالى ، ذلك الاطار الذى فرضته ظروف تنمية الولايات المتحدة فى الداخل وتوطيد اركان الدولة الاقتصادية والسياسية •

نتيجة لهذا التطور العظيم شعرت الولايات المتحدة بضرورة ملحة فى ان تقوم بدور هام على مسرح السياسة الدولية وبرز دورها هذا منذ السبعينات من القرن الماضى حين اتجهت الولايات المتحدة الى التوسع الخارجى الذى تركز فى منطقتين رئيسيتين : منطقة البحر الكاريبى وامريكا اللاتينية ، ومنطقة المحيط الهادى والشرق الاقصى • ولايعنينا هنا سوى المنطقة الاولى •

فابتداء من الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ازداد التدخل الامريكى فى شئون امريكا الوسطى والجنوبية • ففى ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ فرضت الولايات المتحدة وساطتها فى النزاع بين اسبانيا من جانب والاكوادور وبيرو وشيلى من الجانب الاخر • وفى ١٨٨٠ ــ ١٨٨٢ فرضت الحكومة الامريكية وساطتها لتسوية الحرب بين شيلى من جانب وبيرو وبوليفيا من الجانب الاخر • وكان وزير الخارجية الامريكية جيمس بلين من اشد المتحمسين لفكرة الوحدة الامريكية • ويتضح من تصريحاته ان الهدف من تحقيق هذه الفكرة هو خدمة المصالح التجارية الامريكية • ففى نوفمبر ١٨٨١ دعا جيمس بلين ١٨ دولة امريكية لحضور مؤتمر يعقد فى واشنطون فى ١٨٨٢ « لمناقشة التدابير الخاصة لمنع الحرب بين الدول الامريكية • وجاء على لسان بلين ان الهدف من دعوة هذا المؤتمر هو اقرار السلام ومنع الحروب فى شمال وجنوب القارة الامريكية وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية الامر الذى يؤدى الى زيادة الصادرات الامريكية الى هذه الدول • (٤) وقد تأجلت دعوة المؤتمر الى الانعقاد الى عام ١٨٨٩ لاسباب داخلية فى الولايات المتحدة • وفى عام ١٨٨٨ طلب الكونجرس من الرئيس الامريكى دعوة مؤتمر للدول الامريكية فى واشنطون فى اكتوبر ١٨٨٩ • وكان واضحا من جدول اعمال المؤتمر ، كما وضعه الكونجرس والحكومة الامريكية ، ان الولايات المتحدة تسعى الى فرض سيطرتها على دول القارة الامريكية فى اطار منظمة اقليمية ، أو بالاحرى قارية . فقد اقترحت الحكومة الامريكية اقامة اتحاد جمركى ونقدى بين اعضاء المنظمة وانشاء خط حديد قارى يربط الارجنتين بالمكسيك ، وقبول مبدأ التحكم الاجبارى لفض المنازعات بين الدول الاعضاء • ونحن نعلم انه اذا ارتبطت اقتصاديات متخلفة باقتصاد متقدم وثاب ينتهى الامر بسيطرة الاقتصاد المتقدم على الاقتصاديات المتخلفة •

وقد ابدت دول امريكا اللاتينية تحفظات كثيرة على خطة الولايات المتحدة ، فقد لمست فيها رغبة السيطرة والتسلط • فرفضت الاتحاد الجمركى واقترحت بدلا منه ابرام معاهدات ثنائية على اساس المعاملة بالمثل • وتم الاتفاق على مشروع معاهدة للتحكيم الاجبارى ولكن لم يصدق عليه • ولم يسفر المؤتمر الا عن انشاء « مكتب الجمهوريات الامريكية » (٥) ومقره واشنطون : يتكون من الممثلين الدبلوماسيين لهذه الجمهوريات فى العاصمة الامريكية ، ويكون من وظيفته العمل على توطيد العلاقات بين الدول الاعضاء والتمهيد لعقد مؤتمرات اخرى •

---

(٣) HAUSER, H. : Histoire Diplomatique de l'Europe (1871 - 1914), Presses Universitaires de France, Paris, 1929, vol. 1, p. 342.

(٤) برات ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٥) لقد تغير اسمه فى عام ١٩١٠ الى الاتحاد الامريكى (Pan - American Union)

ان فشل الولايات المتحدة فى ١٨٨٩ فى انشاء منظمة امريكية خاضعة لسيطرتها يرجع الى ان تنفيذ هذه السياسة كان سابقا لاوانه خصوصا من الناحية الاقتصادية فرؤوس الاموال الامـريكية الموظفة فى الخارج كانت ضئيلة نسبيا نظرا لاتساع مجال استثمارها داخل الولايات المتحدة ·

غير ان تدخل الولايات المتحدة الايجابى فى شئون القارة الامريكية صادفه نجاح ملموس بعد ذلك فى ثلاث قضـايا هى : النزاع البريطانى ـ الفنزويلى ، قضية كوبا ، وقضية قناة بنما ·

ولسنا هنا بصدد دراسة النزاع بين بريطانيا وفنزويلا حول الحدود بين غيانا البـريطانية وفنزويلا · (٦) يكفى أن نذكر ان الحكومـة الامريكية اصدرت بيانا فى غاية الاهمية ، فى ٢٠ يوليو ١٨٩٥ ، يؤكد حقها فى التدخل فى سائر المنازعات الاقليمية التى تثار فى القارة الامريكية ، واكدت انها لن تقبل أن تتنازل دول القارة عن حقوقها الاقليمية لصالح دولة اوروبية ، ولو كان هذا التنازل عن رضا واتفاق . واضطرت الدول الاوروبية التى كانت تتنافس فيما بينها فى الميدان الاستعمارى فى افريقا وفى آسيا الى قبول هذه السياسة ·

ولم تقف سياسة التدخل الامريكى عند هذا الحد ولكنها اتخذت طابعا استعماريا تقليديا الا وهو الاستيلاء على اقاليم كانت مملوكة لدول اوروبية ضعيفة واهم مثال لذلك قضية كوبا · (٧)

وقد تكيفت السياسة الامريكية تجاه كوبـا بعاملين اساسيين : اولا عامل اقتصـادى · فالولايات المتحدة كانت فى حاجة الى المنتجات لكوبية وعلى رأسها السكر والتبغ ، كما ان مناجم لحـديد الكوبية كانت محـل مطمع الراسماليين لامريكيين . وظهـر اتجـاه قوى فى الولايات المتحدة ، خصوصا فى المناطق الصناعية فـى الشمال ، الى ضرورة ضم كوبا وبويرتو ـ ريكو الى الولايات المتحدة محافظة على رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة فى هذين الاقليمين · ثانيا : عامل استرتيجى · فان السيطرة على كوبا يعتبر شرطا اساسيا للسيطرة على منطقة البحر الكاريبى باكملها · ولذلك سعت الحكومة الامريكية الى ضم كوبا وبويرتو ـ ريكو اليها ، أو على الاقل اقامة حكومات وطنية بهـا تكون موالية تماما للولايات المتحـدة . وانتهزت الحكومة الامريكية حادث انفجار باخرة امريكية فى ميناء هافانا لاعلان الحرب ضد اسبانيا فى يوليو ١٨٩٨ ، تلك الحرب التى انتهت بهزيمة اسبانيا وابرام معاهدة باريس فى ديسمبر ١٨٩٨ والتى اعترفت فيها اسبانيا باستقلال كوبا ، وتنازلت عن بـويرتو ـ ريكو للولايات المتحدة (كما تنازلت اسبانيا عن الفيلبين وجزيرة غوام فى المحيط الهادى مقابل عشرين مليون دولار ·

ولكن استقلال كوبا كان استقلالا رسميا اذ ان الكونجرس الامريكى ، عند تصديقه على معاهدة باريس المذكورة وضع قيودا هامة على هـذا الاستقلال · فقد تعهدت حكومة كوبا الجديدة بعدم ابرام معاهدات مع دول اجنبية تقيد استقلالها · وتعهدت بعدم الترخيص للدول الاجنبية باقامة قواعد عسكرية فى اراضيها ، كما اعترفت بحق الولايات المتحدة فى التدخل لحماية اسـتقلال كوبا · اكثر من ذلك اعترفت كوبا بحق الولايات المتحدة فى التدخل لحماية اية حكومة كوبية « ترى الولايات المتحدة انها قادرة على المحافظة على حياة وممتلكات وحرية المواطنين »· (٨) نلمس هنا تدخلا سافرا ليس فقط فى توجيه سياسة كوبا الخارجية ، ولكن ايضا فى شئون الجـزيرة الداخلية · علاوة على ذلك اقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية وبحرية فى الجزيرة اهمهـا قاعـدة « غوانتانلمو » التى تسيطـر على خليج

---

(٦) BLAKE, N. M. : « Cleveland and Venezuela : Political Pressure or Economic Depression ? », in **Issues in American Diplomacy**, op. cit., Vol. II, pp. 3 - 19; LAFEBER, W. : « Economic Depression », **Ibid**, pp. 19 - 38.

(٧) PRATT, J. W. and La Feber : « The War with Spain, » **Ibid**, pp. 39 - 66; راجع ايضا : MAY, E.R. : **Imperial Democracy : The Emergence of America as a Great Power**, Harcourt, Brace World, Inc., New York, 1961.

(٨) وهذا ما يعرف بتعديل بلات (Platt Amendment) راجع PRATT : **A History of United States Foreign Policy**, op. cit., pp. 227 - 228.

المكسيك ، بالاضافة الى حصول الولايات المتحدة على امتيازات اقتصادية وتجارية حيوية . وهكذا وقعت كوبا تحت السيطرة الفعلية للـولايات المتحدة ، وان احتفظت باستقلالها القـانونى . وسوف تخضع سائر دول امريكا الوسطى ـ والى حد ما دول امريكا الجنوبية ـ لهذه السيطرة الامريكية الفعلية .

بعد توسع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى وفى المحيط الهادى ، ظهرت ضرورة السيطرة على خطوط المواصلات التى تربط بين المحيطين الهادى والاطلنطى . وبصفة خاصة السيطرة على القناة المزمع حفرها فى بنما . وربما نكون اكثر دقة اذا قلنا ان توسع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى وفى المحيط الهادى والسيطرة على قناة بنما كان بناء على نظرية « جيوبولوتيكية » نادى بها مـاهان وتقول انه فى ميدان توازن القوى الدولى فان الدول البحرية تتفوق على الدول البرية . (٩)

وقد انعكست رغبة الولايات المتحدة فـى السيطرة على قناة بنمـا علـى نصـوص معـاهدة « هاى ـ بونسفوت » فـى ١٩٠١ التى ـ وان اعترفت بمبدأ حياد القناة ـ نصت على حق الولايات المتحدة فى قمع الاضطرابات التى قد تنشأ فى منطقة القناة . وفعلا قامت الولايات المتحدة فى ١٩٠٣ بتشجيع ومساعدة الحـركة الانفصالية فى بنما وكانت تابعة لكولومبيا حتى ذلك التاريخ . ووضعت بنما تحت الوصاية الفعلية للولايات المتحدة . وهكذا تمكنت الولايات المتحدة بفضل سيطرتها على دولة بنما الجـديدة ـ من السيطرة على حلقة الاتصال بين المحيطين الهادى والاطلنطى وتـوحيد قـواتها البحـرية فـى المحيطين . (١٠)

ومنذ اوائل القرن العشرين وحتى الثلاثينات من هذا القرن عملت الولايات المتحدة على تدعيم سيطرتها على دول امريكا اللاتينية ، وبصفة خاصة دول امريكا الوسطى ، حتى ان هذه السياسة اقتضت تعديلا « لمبدأ مونرو » اعلنه الرئيس تيودور روزفلت فى ١٩٠٤ (١١) . فقد اعلن روزفلت انه « لما كانت الولايات المتحدة ، بمقتضى مبدأ مونرو ، لن تسمح للدول الاوروبية بان تتخذ اى اجراء عنيف (استخدام القوة) ضد هذه الشعوب الصغيرة المتمردة التى لا تسدد ما عليها من ديون او تستـولى على ممتلكات الاجانب او تسيء معاملة الاجانب المقيمين بها . فقد وضع هذا على كاهل الامريكيين مسئوليات لامفر منهـا . ولسوف تتولى الولايات المتحدة بنفسها مهمة مراقبة سلوك هذه الجمهوريات . » واضاف قائلا ان قيام اية اضطرابات فى دولة من دول القارة الامريكية سوف يقتضى التدخل بالقوة من جانب الولايات المتحدة عملا بمبدأ مونرو . أى ان الولايات المتحدة خولت لنفسها سلطة البوليس الدولى فى القـارة الامريكية . واستمرت هذه السياسة فى عهد الرئيس تافت من ١٩٠٩ الى ١٩١٣ ، وان كان هذا التوسع فى مفهوم « مبدأ مونرو » لم يطبق عملا الا فى امريكا الوسطى ودول البحر الكاريبى .

ففى امريكا الوسطى كانت سيطرة رأس المال الامريكى شبه مطلقة . واستثمر الامـريكيون اموالهم فى مزارع القصب والموز ، وخصوصا فى صناعة التعدين : البترول فى المكسيك وغواتيمالا ، الذهب فى نيكاراغوا وكوستاريكا ، الفضة فى السلفادور ، بالاضافة الى الاشغال العامة مثل انشاء السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء ، واكثر من ذلك كله امتلاك وادارة قناة بنمـا الدولية .

وفى ١٩١٦ احتلت القوات الامريكية جمهورية الدومينيكان لقمـع حركات التحـرر التى كانت تهدد رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة فى هذه الدولة . ولم تجـل القـوات الامريكية عـن الدومينيكان الا فى ١٩٢٤ بعد ان تكونت حكومة موالية للولايات المتحدة . وكذلك الحال فـى هندوراس . ففى ١٩٢٣ قامت ثورة فى البلاد تمخضت عن تكوين حكومة وطنية مناهضة لكل

(٩) نفس المرجع ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٥

(١٠) BEMIS, S. F. : The United States as a world Power, Henry Holt and Company, New York, 1955, pp. 32 - 67.

(١١) برات : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، بيميس : المرجع السابق ، ص ٥٧ . راجع ايضـا : د . السيد رجب حراز : « مبدا مونرو وازمة التضامن الامريكى » ، مجلة السياسة الدوليـة ، العدد ٦ ، اكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٦٤-٨٣ .

تدخل اجنبي ، خصوصا تدخل الولايات المتحدة • عندئذ قامت قوة امريكية باحتلال البلاد وفرضت عليها « انتخابات حرة » ، على حد تعبير السلطات الامريكية ، في ظل قوات الاحتلال • وبطبيعة الحال تمخضت هذه الانتخابات عن تكوين حكومة في هندوراس موالية للولايات المتحدة • وفي المكسيك كانت الشركات الامريكية تحتكر الصناعة البترولية وتملك جزءا كبيرا من مناجم الفضة والنحاس والزنك • كما ان التبادل التجاري بين المكسيك والولايات المتحدة كان في حدود ٧٠ في المائة بالنسبة للواردات و ٧٥ في المائة بالنسبة للصادرات • وقد بذلت عدة محاولات في المكسيك للتخلص من هذه السيطرة الامريكية • واهم هذه المحاولات النص في دستور ١٩١٧ على ملكية الدولة لجميع الثروات المعدنية في البلاد وحق الدولة في تأميم الشركات الاجنبيةالتي تستغل هذه الثروات مقابل تعويض عادل • كما نص الدستور ايضا على ان الشركات الاجنبية التي تستمر في استغلال هذه الثروات يجب ان تتنازل عن حق الحماية الدبلوماسية اذا ثار نزاع بينها وبين حكومة المكسيك حول عقود الامتياز • ازاء ذلك قامت الشركات الامريكية بتشجيع انقلاب في المكسيك في ١٩٢٠ • ولكن الروح الوطنية في المكسيك كانت قوية للغاية وجاءت حكومة وطنية جديدة في ١٩٢٥ اصرت على تطبيق نصوص الدستور فيما يتعلق بتأميم شركات البترول الامريكية • وفي هذه المرة لم يأت الضغط من جانب هذه الشركات فحسب ، ولكن تدخلت الحكومة الامريكية مباشرة « لاقناع » حكومة المكسيك بعدم التعرض لشركات البترول الامريكية • وتحت هذا الضغط المزدوج ابرم اتفاق مارس ١٩٢٨ الذي نص على التزام المكسيك باعطاء امتيازات غير محددة المدة للشركات البترولية الامريكية التي بدأت نشاطها قبل دستور ١٩١٧ • وفي نيكاراغوا ، اتخذت السيطرة الامريكية صورة التدخل العسكري • ففي ١٩١١ احتلت القوات الامريكية البلاد بحجة قمع الاضطرابات التي قامت فيها • وفي ١٩٢٣ وعدت الحكومة الامريكية بالجلاء عن نيكاراغوا في حالة تكوين حكومة ديمقراطية عن طريق « الانتخاب الحر » • وتمت الانتخابات فعلا تحت الاشراف الفني لموظف امريكي وتحت رقابة قوات الاحتلال الامريكي • وبطبيعة الحال تمخضت هذه الانتخابات عن تكوين حكومة موالية تماما للولايات المتحدة • عندئذ انسحبت القوات الامريكية من الاقليم • ولكن وقع انقلاب آخر عقب انسحابها اطاح بحكومة نيكاراغوا وقيام حكومة وطنية • فتدخلت القوات الامريكية مرة اخرى ، ولم تنسحب الا في ١٩٢٦ بعد اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الانقلاب • وعادت القوات الامريكية مرة أخرى الى نيكاراغوا في ١٩٢٨ لقمع انقلاب وطني جديد وانسحبت القوات الامريكية في ١٩٣٣ بالرغم من استمرار مقاومة عناصر ثورية وطنية للتدخل الامريكي • والسبب في ذلك انه ابتداء من ١٩٢٨ عدلت الحكومة الامريكية برئاسة هوفر عن سياسة التدخل العسكري في امريكا الوسطى مكتفية بالسيطرة المالية والاقتصادية ، وهي السياسة التي اتبعها الرئيس فرانكلين روزفلت في الثلاثينات فاقترنت باسمه واطلق عليها اصطلاحا « سياسة حسن الجوار » كما سنرى •

واضح مما تقدم ان سيطرة الولايات المتحدة على دول امريكا الوسطى كانت مطلقة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، بل ومن الناحية العسكرية ايضا • الا انه يلاحظ ان اساليب السيطرة اختلفت الى حد ما : فحتى عهد هوفر أتخذ التدخل صورة عسكرية في الغالب تطبيقا لمفهوم الرئيس تيودور روزفلت « لمبدأ مونرو » كما ذكرنا • ولكن منذ عهد هوفر آتخذ التدخل صورة السيطرة الاقتصادية والمالية ، او ما يطلق عليها عادة اصطلاح « دبلوماسية الدولار » •

ولتأكيد هذه السيطرة وابعاد دول امريكا الوسطى من الالتجاء الى عصبة الامم التي تسيطر عليها الدول الاوربية دعت الولايات المتحدة دول امريكا الوسطى الى مؤتمر في واشنطون عام ١٩٢٢ لانشاء تنظيم دولي جديد يضمها جميعا ويربطها بالولايات المتحدة • وتمخض المؤتمر عن التوقيع على ١٢ اتفاقية دولية اهمها الاتفاق على ضرورة نزع سلاح المنطقة ، وفض المنازعات فيما بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية • ولهذا الغرض انشئت « محكمة امريكا الوسطى » للقيام بمهمة التحكيم بين هذه الجمهوريات ، كما انشئت لجنة للتحقيق • واهم من ذلك من الناحية السياسية ان دول امريكا الوسطى اتفقت على عدم الاعتراف باية حكومة ثورية لا تأتي الى الحكم بالطرق الدستورية •

اما بالنسبة لامريكا الجنوبية فلم يبلغ تدخل الولايات المتحدة في بلاد هذه المنطقة درجة تدخلها في شئون امريكا الوسطى • فلم تتدخل الولايات المتحدة عسكريا في امريكا الجنوبية كما فعلت في امريكا الوسطى واكتفت بفرض نفوذها المالي

والاقتصادى عن طريق الشركات الامـريكية الكبرى ، وفرض نفوذها السياسى عن طريق توجيه حركة « الوحدة الامريكية » وجهة سياسية بعد ان كانت مقصورة على تنسيق النشاط الثقافى والتجارى لهذه الدول ·

الا انه فى هذا الصدد وجد التدخل الامريكى مقاومة عنيدة من جانب دول امريكا الجنوبية · واتضحت هذه المقاومة فى مؤتمر الوحدة الامريكية الذى انعقد فى سنتياغو (شيلى) فى ١٩٢٣ · وتمخض هذا المؤتمر عن ابرام معاهدة جماعية ، هى معاهدة غوندرا ، حلت محل المعاهدات الثنائية العديدة التى كانت تربط دول امريكا اللاتينية · ونصت معاهدة غوندرا على ضرورة فض المنازعات بين الدول الاعضاء فى المنظمة ، والتى تتعذر تسويتها بالطرق الدبلوماسية العادية ، بعرضها على لجنة تحقيق مستقلة ، والى ان تبت هذه اللجنة فى النزاع يتعين على الدول الاطراف فى النزاع عدم الالتجاء الى القوة · وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا النص الى منع دول امريكا اللاتينية من الالتجاء الى عصبة الامم ، وان تقوم هى بدور الوسيط بين دول امريكا اللاتينية وبالتالى يقوى نفوذها السياسى (ما زالت هذه الرغبة قائمة فى ظل الامم المتحدة) · ولكن هذه السياسة فشلت الى حد ما وذلك لان دول امريكا اللاتينية ارادت تأكيد مبدأ الحرية والمساواة بين الدول الاعضـاء فى المنظمة ، بينما الولايات المتحدة كانت تهدف الى فرض رقابتها واشرافها على جميع شئون امريكا اللاتينية · ويتضح ذلك بمقارنة طريقة تسـوية النزاع بين شيلى وبيرو وبوليفيا بخصـوص اقليمى « تكنا » و « أمريكا » وطريقة تسـوية النزاع بين بوليفيا وبـاراغواى بخصـوص اقليم « شاكو » · فبالنسبة للنزاع الاول لم تتدخل عصبة الامم على الاطلاق ، اما بالنسبة للنزاع الثـانى فقـد تـدخلت العصـبة ولكن بطريقة « لاتضايق » الولايات المتحدة · وهنا يتبادر سؤال هام : لماذا تدخلت عصبة الامم فى النزاع بخصوص اقليم « شاكو » ، ذلك النـزاع الذى استمر حتى ١٩٣٨ ؟ السبب فى ذلك ان دول امريكا اللاتينية ارادت اختبار مدى مقدرة العصبة على التدخل لفض المنازعات الدولية بـالطرق السلمية فى القارة الامريكية · وخشيت العصبة انه اذا امتنعت عن التدخل فان هذا قد يدعو دول امريكا اللاتينية الى الانسحاب من المنظمة · ولذلك قررت التدخل من حيث المبدأ فقط ، وعـرضت وساطتها لتسوية النزاع بطريقة تتلافى انسحاب دول امريكا اللاتينية منها من جانب ، وعـدم مضايقة الولايات المتحدة من الجانب الاخـر · وقررت عصبة الامم ان تقوم « لجنة تحقيـق امريكية » وهى لجنة منبثقة من منظمة الوحدة الامريكية ، بتسوية النزاع · معنى ذلك ان عصبة الامم تركت اولوية فض المنازعات بيـن الدول الامريكية لمنظمة الوحدة الامريكية · وعنـدما شعرت دول امريكا اللاتينية بعجز العصبة فى هذا الصدد توقفت عن القيام باى نشاط ايجابى فى دوائر العصبة (١٢) ·

سياسة حسن الجوار (١٣)

ذكرنا ان الحكومـة الامـريكية بـدأت تشعر — خصوصا بعد مؤتمر هافانا الذى عقد فى ١٩٢٨ — بان سياسة التدخل السـافر (بصفة خاصة فى صورته العسكرية) فى شئون دول امريكا اللاتينية هى السبب الرئيسى فى زيادة حدة التوتر بين هذه الدول والولايات المتحدة · ولذلك قررت الحكومة الامريكية الاقلاع عن هذه السيـاسة واتباع سياسة اخرى اكثر مرونة مهدت الطريق الى ما يسمى « بسياسة حسن الجوار » التى طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت بانتظام ابتداء من ١٩٣٢ تحت تأثير الازمة الاقتصادية العالمية التى اجتاحت

(١٢) WALTERS, F. P. : **A History of the League of Nations**, Oxford University Press, London, 1960, pp. 393 - 395, 525 - 536.

(١٣) **The Memoirs of Cordell Hull**, The Macmillan Company, New York, 1948 Vol. I, pp. 308 - 377, 688 - 700, 813 - 830; Vol. II, pp. 1139 - 1153, 1377 - 1426.
DUROSELLE, J. B. : **De Wilson à Roosevelt**, Librairie Armand Colin, Paris, 1960, pp. 181 - 184, 201 - 205, 235, 435 - 438.
WELLES, Sumner : **Where are we heading ?** Hamish Hamilton, London 1947, pp. 154 - 203.
راجع ايضا : برات : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ — ٣٧٩ ، بيميس : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ — ٣١٥ ·

العالم اجمع من ١٩٢٩ الى ١٩٣٥ . وكان مؤتمر هافانا لمنظمة الوحدة الامريكية نقطة انطلاق لهذه السياسة الجديدة .

لقد بحث مؤتمر هافانا المذكور عدة مسائل ووافق على تقنين بعض قواعد القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص وفقا لمشروعات العام والقانون الدولى الخاص وفقا لمشروعات سبق أن اعدتها « لجنة القانونيين الامريكيين » . (١٤) ولكن اهم موضوع كان مطروحا على المؤتمر هو موضوع « مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية » للدول . صحيح انه تحت ضغط الولايات المتحدة تقرر تأجيل بحث هذا الموضوع الى مؤتمر مونتى ـ فيديو فى ١٩٣٣ ، ولكن المناقشة التى دارت فى مؤتمر هافانا كان لها صدى عميق فى الدوائر السياسية الامريكية ، فقد ثبت لها ان سياسة التدخل السافر فى شئون امريكا اللاتينية ، وبصفة خاصة التدخل العسكرى ، هى سياسة بغيضة فى نظر شعوب المنطقة وانها سوف تلقى مقاومة عنيدة .

وقد بدأ التحول واضحا فى الدبلوماسية الامريكية عقب مؤتمر هافانا مباشرة . فقد اعدت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة فى ١٩٢٨ (لم تنشر الا فى ١٩٣٠) تدعى « مذكرة كلارك بخصوص مبدأ مونرو » جاء فيها : « ان مبدأ مونرو يتناول علاقة الولايات المتحدة بالدول الاوروبية ، وليس علاقة الولايات المتحدة بدول امريكا اللاتينية » . يلاحظ ان « مذكرة كلارك » لم تذكر صراحة ان سياسة التدخل الامريكى السافر فى شئون امريكا اللاتينية هى سياسة خاطئة ، بكل ما أكدته ان هذا التدخل لا يستند الى « مبدأ مونرو » . ولكن حيث ان التدخل تم بناء على تفسير الرئيس روزفلت « لمبدأ مونرو » فى ١٩٠٤ ، وحيث ان هذا الاساس اصبح غير قائم وغير صحيح فى نظر وزارة الخارجية الامريكية فانه يستفاد من « مذكرة كلارك » ان الحكومة الامريكية تسعى الى استبدال هذه السياسة بسياسة أخرى .

وصرح الرئيس الامريكى هربرت هوفر فى بداية عهد رئاسته فى ١٩٢٩ ان سياسة التدخل بالقوة لا يجب ان تكون هى سياسة الولايات المتحدة . فعلاقة الولايات المتحدة بدول امريكا اللاتينية يجب ان تقوم على مبدأ الثقة والتعاون الاقتصادى (١٥) . وقد قوى هذا الاتجاه الجديد ، تحت ضغط الازمة الاقتصادية العالمية ، فى عهد الرئيس فرانكلين روزفلت (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥) الذى اعلن فى خطابه الافتتاحى الاول فى مارس ١٩٣٣ بعد توليه الرئاسة ، ان من بين اهدافه غرس روح الثقة بالولايات المتحدة فى كل دول العالم الجديد والحصول على تعاونها لامكان تحويل مبدأ مونرو الى « سياسة دفاعية جماعية » عن نصف الكرة الغربى . وكان يعنى بذلك الانتقال من سياسة « التدخل الفردى » الى سياسة « الضمان الجماعى » .

ولذلك تمكن المؤتمر السابع للدول الامريكية الذى انعقد فى مونتى ـ فيديو فى ديسمبر ١٩٣٣ من الموافقة على اتفاقية دولية بصدد حقوق وواجبات الدول (١٦) جاء فى مادتها الثامنة « ليس لاية دولة حق التدخل فى الشئون الداخلية أو الخارجية للدول الاخرى » . ونصت المادة الحادية عشرة على مبدأ عدم الاعتراف بالمكاسب الاقليمية التى تتم بالقوة « مبدأ ستيمسون » كما نص على مبدأ عدم المساس بالسلامة الاقليمية للدول الاخرى وبالتالى يمتنع على الدول الاعضاء « احتلال اقليم دولة اخرى أو استخدام القوة بطريق مباشر أو غير مباشر لاى سبب كان ولو كان ذلك بصفة مؤقتة» . كما وافق مؤتمر مونتى ـ فيديو على عدة اتفاقيات أخرى وعدة مقررات لتدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى بين الولايات المتحدة وجميع دول امريكا اللاتينية .

وابتداء من ١٩٣٦ ، عندما اتضحت النوايا العدوانية لالمانيا النازية وايطاليا الفاشستية وبدأت بعض دول أمريكا اللاتينية تتأثر بالنظم

---

(١٤) ALFARO, R. J. : « The Rights and Duties of States », in Recueil des Cours, Academy of International Law, the Hague, 1958, pp. 147 - 149.

(١٥) De CONDE, A : « Hoover's Latin American Policy », in Issues in American Diplomacy, op. cit., Vol. 2, pp. 247 - 248.

(١٦) بيميس ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

الديكتاتورية على النمط الاوروبى فى ذلك الوقت ـ وبصفـة خاصة فى الاجنتـين ـ خشيت الحكومة الامريكية تفشى النفوذ النازى فى جنوب القارة فأسرعت بدعوة مؤتمر خاص لدول أمريكا اللاتينية عقد فى بـوينوس ـ ايروس (عاصمة الارجنتين) فى أول ديسمبر ١٩٣٦ ، وهو « المؤتمر الامريكى لحفظ السلام » • وقد تمخض هذا المؤتمر عن ابرام اتفاقية لحفظ واعادة السلام ، وعن اعلان بمبادىء التضامن والتعاون بين الدول الامريكية • ونصت الاتفاقية على التزام الدول الموقعة عليها بالتشاور فيما بينها فى حالة وقوع أى تهديد لامن القارة ، ولو كان هذا التهديد بسبب حرب تنشب خارج القارة الامريكية (اشارة الى احتمال اندلاع الحرب فى أوروبا) • أما الاعلان فقد نص على المبادىء التالية : ١ ـ عدم الاعتراف بأية مكاسب اقليمية تتم عن طريق الغزو ، ٢ ـ عدم التدخل ، ٣ ـ عدم مشروعية استيفاء الديـون المـالية بالقوة (مبدأ دراجو) ، ٤ ـ تسوية المنازعات بين الدول الامريكية بالطرق السلمية (١٧) • ماهو أهم من ذلك أن الاعلان نص على أن أى عمل من شأنه تعكير أمن القارة الامريكية فهو يمس جميع الدول الاعضاء وبالتالى يستلزم اعمال اجراءات التشاور التى نصت عليها « اتفاقية حفظ واعادة السلام » • وهذا هو مبدأ « الضمان الجماعى » الذى حل محل « التدخل الفردى » من جانب الولايـات المتحدة • ولذلك قيل أن مؤتمر بوينوس ـ ايروس حول « مبدأ مونرو » من مبدأ قومى أمريكى الى مبدأ قارى •

ولكن كان هناك نقطة ضعف فى مقررات مؤتمر بوينوس ـ ايروس وهى أن المؤتمر لم يـوضح الطرق التى يتم بها التشاور بين دول القارة الامريكية ، ولم ينشىء جهازا او اجهزة خاصة للقيام بهذه المهمة • وقد أراد مؤتمر الدول الامريكية الثامن الذى انعقد فى ليما (عاصمة بيرو) فى ديسمبر ١٩٣٨ استكمال هذا النقص فقد قرر هذا المؤتمر أنه فى حالة وقوع تهديد لامن وسلامة أية دولة من الدول الاعضاء فانه يتعين دعوة وزراء الخارجية الى الاجتماع بناء على طلب احدى الدول الاعضاء • صحيح أن هذا الاجراء لم يكن له قوة الزامية اذ أنه ليس متضمنا فى معاهدة ولكنه مجرد اعلان ولكن كان ذا تأثير ادبى • فاذا ماطرأ طارىء يمس مصالح القارة الامريكية فان الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الامريكية ملزمة ادبيا بالتشاور فيما بينها حول التدابير التى يجب اتخاذها (١٨) •

يتضح مما تقدم أنه حتى قبل بداية الحرب العالمية الثانية فى أوروبا اتفقت الدول الامريكية على تكوين جبهة مشتركة لمواجهة أى خطر من الخارج • وقد أدى نشوب الحرب العظمى الى دعوة وزراء خارجية الدول الامريكية الى عقد عدة اجتماعات : مؤتمر بنما فى سبتمبر وأكتـوبر ١٩٣٩ ، مؤتمر هافانا فى يوليو ١٩٤٠ ، ومؤتمر ريو ـ دى ـ جانيرو فى يناير ١٩٤٢ • وقد عقد هذا المؤتمر الاخير عقب دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور مباشرة • ودخلت دول أمريكا اللاتينية الحرب الى جانب الولايـات المتحدة (باستثناء الارجنتين التى لم تعلن الحرب ضد دول المحور الا عندما أشرفت الحرب على النهاية فى ١٩٤٥) •

وبعد الحرب العالمية الثانية أرادت الولايات المتحدة تحويل تحالفها مع دول أمريكا اللاتينية ضد دول المحور الى حلف دائم للدفاع عن القارة الامريكية ، خصوصا بالقياس الى نشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والسـوفييتى • وهكذا تم توقيع ميثاق ريو فى سبتمبر ١٩٤٧ الذى أتى بمبدأ جديد طور النظام الذى كان معمولا به حتى ذلك التاريخ (١٩) • فقد نص الميثاق المذكور على أن أى عدوان على احدى الدول الاطراف يعتبر عدوانا على سائر الاطراف فى الميثاق ويترتب عليه استعمال حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى تطبيقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة • وفى هذه الحالة تستطيع الدول الاطراف اتخاذ اجراءات فردية من جانبها لصد العدوان الى أن يجتمع وزراء الخارجية لتقرير اجراءات جماعية بأغلبية ثلثى الاعضاء • ان النص على حق التدخل

---

(١٧) نفس المرجع ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٩ •

(١٨) سبق ان رفض مؤتمر بوينوس ـ ايروس فى ١٩٣٦ ، بسبب اعتراض الارجنتين ، الموافقة على مشروع معاهدة انشاء لجنة استشارية دائمة تتكون من وزراء الخارجية .

(١٩) وقد حل هذا الميثاق محل معاهدة شابولتيبيك التى أبرمت فى مارس ١٩٤٥ .

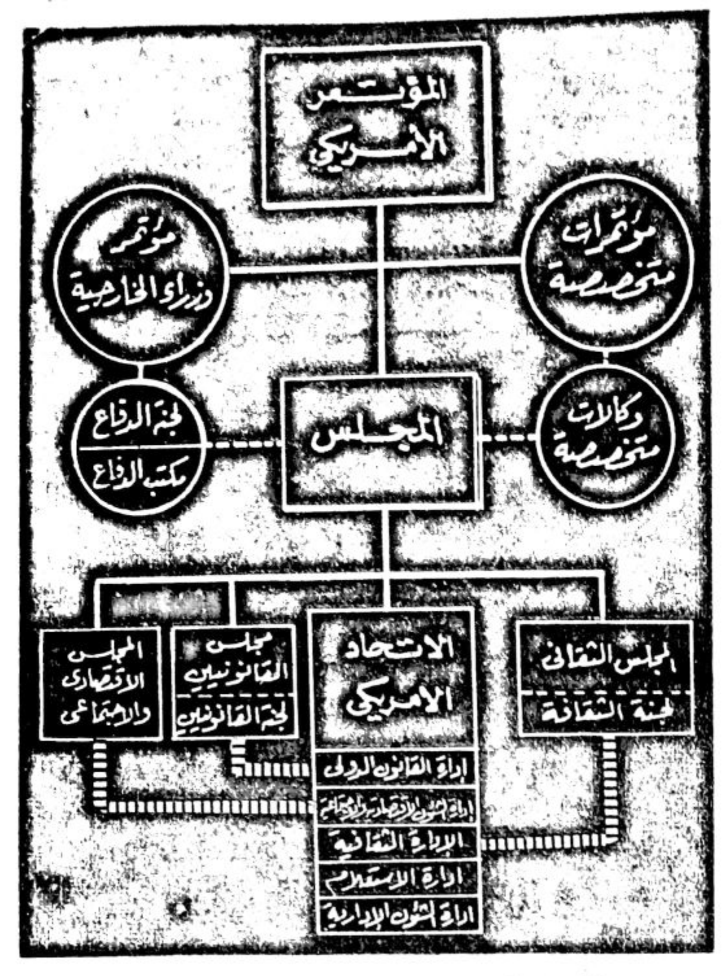
الفردى لصد عدوان خارجى ضد أية دولة عضو فى الاتحاد الامريكى فتح الباب على مصراعيه لتدخل الولايات المتحدة فى شئون أمريكا اللاتينية بحجة مواجهة عدوان خارجى دون ما حاجة الى اصدار قرار بأغلبية موصوفة [أغلبية الثلثين] من مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الامريكى . وهكذا عدنا مرة أخرى الى مضمون « مبدأ مونرو : كما فسره الرئيس تيودور روزفلت فى ١٩٠٤ وعدولا فى الواقع عن مبدأ عدم التدخل الذى قرره مؤتمر مونتى ـ فيديو فى ١٩٣٣ . أما فى حالة وقوع « عدوان من الداخل » مثل قيام « ثورة شيوعية » أو القيام « بأعمال تخريبية » فى احدى الدول الامريكية فانه يتعين ـ وفقا لميثاق ريو ـ دعوة مؤتمر وزراء الخارجية للنظر فى التدابر التى يجب اتخاذها .

وقد تم تتويج الروابط بين الدول الامريكية بابرام ميثاق بوغوتا فى١٩٤٨ الذى يعتبر دستور منظمة الدول الامريكية (٢٠) .

وقد نص ميثاق بوغوتا على أهداف « منظمة الدول الامريكية » على أنها : ١ ـ تدعيم السلام والامن فى القارة الامريكية ، ٢ ـ تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ٣ ـ الضمان الجماعى ضد العدوان وفقا لميثاق ريو لعام ١٩٤٧ ، ٤ ـ العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما نص الميثاق أيضا على مبدأ عدم المساس بالسلامة الاقليمية للدول الاعضاء ، ومبدأ عدم التدخل ، ومبدأ المساواة ... الخ .

ومن الناحية التنظيمية تتكون « منظمة الدول الامريكية » من ستة فروع رئيسية هى : ١ ـ المؤتمر الامريكى ، ٢ ـ مؤتمر وزراء الخارجية ، ٣ ـ المجلس، ٤ ـ الاتحاد الامريكى ، ٥ ـ مؤتمرات متخصصة ، ٦ ـ وكالات متخصصة (انظر الرسم البيانى المرفق) .

والمؤتمر الامريكى هو أعلى سلطة فى المنظمة ويتخذ قرارات فى الموضوعات الهامة الخاصة بتوجيه السياسة العامة للمنظمة . وهو يجتمع كل



الشكل التنظيمى لمنظمة الدول الامريكية وفقا لميثاق بوغوتا ١٩٤٨

خمس سنوات . ولكن يجوز دعوته الى الانعقاد فى دورات غير عادية بناء على طلب ثلثى الدول الاعضاء . أما مؤتمر وزراء الخارجية فهو يجتمع كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب احدى الدول الاعضاء للنظر فى المسائل العاجلة ، وهو يختص أساسا بمسائل الامن والدفاع . أما المجلس فهو الهيئة التنفيذية للمنظمة ويتكون من ممثل واحد لكل دولة عضو ولا يشترط فيه أن يكون الممثل الدبلوماسى لهذه الدولة فى واشنطون كما كان من قبل وبالتالى فان قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة واحدى الدول الاعضاء فى المنظمة لايحرم هذه الدولة من الاشتراك فى أعمال المجلس . وهو يجتمع مرتين كل شهر باستثناء أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر . ويعاون المجلس ثلاثة فروع ثانوية هى : المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مجلس القانونيين ، والمجلس

(٢٠) GOODSPEED, S. S. : **The Nature and Function of International Organization**, Oxford University Press, New York, 1959, pp. 554 - 563.

الثقافى . ويقوم المجلس مقام مؤتمر وزراء الخارجية فى غير اوقات انعقاده . أما الاتحاد الامريكى ، وهو أداة التنسيق الوحيدة التى كانت موجودة قبل ميثاق بوغوتا ، فهو يتولى الان أعمال الامانة العامة للمنظمة . أما المؤتمرات المتخصصة التى تبحث شئونا فنية خاصة فهى ظاهرة قديمة فى القارة الامريكية ، قدم حركة الوحدة الامريكية ذاتها . كل مافعله ميثاق بوغوتا فى هذا الصدد هو انه حاول تنسيق عقد هذه المؤتمرات بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة فى القارة الامريكية ، وهذه الوكالات ترتبط بمنظمة الدول الامريكية كما ترتبط الوكالات المتخصصة العالمية بمنظمة الامم المتحدة .

ولكن مايهمنا أكثر من الناحية التنظيمية لمنظمة الدول الامريكية هو الدور الفعلى الذى تقوم به هذه المنظمة على مسرح السياسة الاقليمية والعالمية .

ان من يطلع على نصوص ميثاق بوغوتا ، وبصفة خاصة من يستعرض التطبيق العملى لهذه النصوص لابد وأن يتبين مدى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على دبلوماسية دول أمريكا اللاتينية بل وعلى الشئون الداخلية لهذه الدول . فقداتخذت الولايات المتحدة منظمة الدول الامريكية أداة لهذه السيطرة ، الامر الذى أدى الى ثورة الرأى العام فى أمريكا اللاتينية على هذه المنظمة والمطالبة بتعديلها وتطويرها بما يتلاءم ورغبة وأمانى شعوب هذه المنطقة .

انتحقيق « الضمان الجماعى » وما يستلزم من تعريف « العدوان » : يعتبر أهم معيار لقياس مدى خضوع منظمة الدول الامريكية لمفهوم الولايات المتحدة للسلام والامن .

لقد نص ميثاق بوغوتا فى المادتين ٢٤ و ٢٥ على أن أى عدوان يقع على السلامة الاقليمية أو على سيادة احدى الدول الاعضاء أو على استقلالها السياسى يعتبر عدوانا واقعا على سائر الدول الامريكية . وهذا العدوان اما أن يتخذ صورة العمل العسكرى أو أى صورة أخرى . هذا النص أورد ثغرة تنفذ منها الولايات المتحدة للتدخل فى شئون دول أمريكا اللاتينية الداخلية بحجة مقاومة الشيوعية الدولية . ففى مارس ١٩٥١ أوصى مؤتمر وزراء خارجية المنظمة بأن تتخذ الدول الاعضاء كافة تدابير القمع ضد النشاط التخريبى للشيوعية الدولية (٢١) . ومنذ الخمسينات بدأت شعوب أمريكا اللاتينية تشعر بوطأة التسلط الامريكى . وقامت ثورات وانقلابات عسكرية عديدة واجهتها الولايات المتحدة بانقلابات مضادة أحيانا وبتدخل عسكرى سافر أحيانا أخرى ، كل هذا بحجة « حماية الديمقراطية » من التغلغل الشيوعى ، وكان ذلك يعنى فى الواقع حماية الانظمة الموالية للولايات المتحدة من الحركات الوطنية المتحررة .

ويلاحظ انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الحركات الوطنية تقوى فى أمريكا اللاتينية وتنشط للتحرر من الاستعمار الامريكى المقنع . واعتقدت الشعوب اللاتينية أن عهد «سياسةحسن الجوار » قد انتهت بوفاة فرانكلين روزفلت وأن الولايات المتحدة عادت الى سياسة « العصا الغليظة » big stick لضرب جميع الحركات المناهضة لها . ومما زاد فى تقوية حركات المقاومة الوطنية أن الولايات المتحدة لم تعر اهتماما يذكر لامريكا اللاتينية من الناحية الاقتصادية بالرغم من التضحيات الكبيرة التى تحملتها هذه الشعوب فى المجهود الحربى . فكانت الولايات المتحدة منصرفة الى الشئون الاوروبية والشئون الاسيوية وشئون الشرق الاوسط اعتقادا منها بأن القارة الامريكية بعيدة كل البعد من التسلط الشيوعى . فمثلا لم تحصل أمريكا اللاتينية الا على ٧٥ مليون دولار فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ لشئون الضمان الجماعى أو الامن المتبادل علما بأن ماقدمته الولايات المتحدة من معونات مجانية فى هذا الصدد الى أوروبا والدول الاسيوية فى نفس الفترة يربو على ٦ بلايين دولار . كذلك فيما يتعلق بالمعونة الفنية لم تحصل أمريكا اللاتينية ، فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٢ الا على مبلغ ٧ بلايين دولار مع أن مجموع المعونة الفنية الامريكية بلغت فى نفس الفترة ٩٨ بليون دولار (٢٢) . معنى ذلك انه عندما

(٢١) سمس : المرجع السابق ، ص ٣١٢ ـ ٣١٣ .

(٢٢) براث : المرجع السابق ، ص ٥٢٠ ـ ٥٢١ .

طالبت شعوب أمريكا اللاتينية برفع مستوى معيشتها والعمل على التقدم الاقتصادى والاجتماعى وطلبت من الولايات المتحدة بأن تعاونها على ذلك اتبعت الحكومة الامريكية سياسة اقرب الى السلبية ٠ وادعت الحكومة الامريكية أن التقدم الاقتصادى سواء فى ميدان الصناعة أو الزراعة لايكون الا عن طريق الاستثمارات الخاصة وبالتالى يتعين على دول أمريكا اللاتينية أن تقدم ضمانات ومغريات لرؤوس الاموال الاجنبية أى الامريكية لاستثمارها فى هذه المنطقة ٠ ونعلم أن شعوب أمريكا اللاتينية ، شأنها شأن سائر الشعوب المتحدة الاخرى ، على يقين من أن الاستثمارات الخاصة هى الوسيلة الفعالة للتسلط الاقتصادى والسياسى (الاستعمار الجديد) ولذلك بدأت تثور على تسلط الرأس مال الامريكى وتطالب بأن تصبح الثروات القومية ملكا لها وليست ملكا للاجانب ٠ عندئذ لجأت الولايات المتحدة الى تسخير ، منظمة الدول الامريكية ، لقمع جميع الحركات التحررية ، بل انها لجأت الى سياسة التدخل العسكرى السافر ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، لقمع كل حركة مناوئة لها أو ضارة بالمصالح الراسمالية الامريكية الاستعمارية ٠ ولعل أوضح مثال على ذلك هو ثورة غواتيمالا فى ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ (٢٣) ٠

ففى يناير ١٩٥٣ فازت الجبهة الديمقراطية فى الانتخابات بنصف مقاعد المؤتمر القومى فى غواتيمالا ٠ وفى فبراير قررت حكومة غواتيمالا تاميم ممتلكات ، شركة الفواكه المتحدة ، Fruit Company مقابل تعويض عادل فى صورة سندات . وقررت حكومة غواتيمالا توزيع الاراضى التى استولت عليها على الفلاحين المعدمين . وفى خريف ١٩٥٣ قررت حكومة غواتيمالا تاميم السكك الحديديه وكانت تمتلكها ايضا شركة أمريكية ٠ وفى أواخر يناير ١٩٥٤ اعلنت حكومة غواتيمالا ان السلفادور وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا بالاشتراك مع الولايات المتحدة تعد العدة لغزو غواتيمالا برا وبحرا وجوا وفى الواقع فان الولايات المتحدة قدمت معونات ضخمة وامدادات كبيرة من الاسلحة الى العناصر المناهضة لثورة الشعب فى غواتيمالا وكانت هذه العناصر متمركزة فى هندوراس ٠ وفى يونيو ١٩٥٤ قامت هذه العناصر بتدعيم من الولايات المتحدة وهندوراس ونيكاراغوا بغزو غواتيمالا واسقاط الحكومة الديمقراطية فيها وتولى الديكتاتور كاستيلوارماس الحكم وأعلن أنه سوف يقضى على التغلغل الشيوعى فى البلاد ٠

ان أهمية هذه الاحداث تبدو فى أنها توضح تماما نوع السياسة التى كانت تنتهجها الولايات المتحدة ازاء أمريكا اللاتينية ٠ فقد صرح وزير الخارجية الامريكى ، جون فوستر دالاس فى ذلك الوقت ، أن تهديد الشيوعية الدولية هو تكرار لنفس نوع المخاطر التى من اجلها أعلن الرئيس مونرو مبداه الشهير منذ ١٣٠ عاما مضت (٢٤) ٠ وهكذا عاد مبدأ مونرو مرة أخرى كتبرير للتدخل الامريكى فى شئون دول أمريكا اللاتينية ٠ وقد اصدر مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية الذى اجتمع فى كراكاس (فنزويلا) فى مارس ١٩٥٤ لبحث الوضع فى غواتيمالا قرار جاء فيه أن سيطرة الشيوعية الدولية على النظم السياسية لاية دولة أمريكية تستوجب دعوة مؤتمر وزراء الخارجية لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه السيطرة (٢٥) . معنى هذا ان منظمة الدول الامريكية أصبحت أداة لتنفيذ مبدأ مونرو ، أو أداة لتنفيذ الدبلوماسية الامريكية فى المنطقة .

ولكن التدخل الامريكى فى غواتيمالا ونجاح الثورة المضادة فيها لم يثن شعوب امريكا اللاتينية عن مواصلة الجهاد ضد التسلط الامريكى ٠ ويتضح ذلك من المظاهرات العنيفة المعادية التى استقبلت نائب الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون عندما قام بزيارة أمريكا اللاتينية فى ١٩٥٨ وبصفة خاصة ثورة كوبا فى ١٩٥٩ ٠ ونكتفى بعرض موجز لثورة كوبا لما كان لها من اثر بالغ على مجرى الاحداث فى امريكا اللاتينية وانعكاس ذلك على تطوير منظمة الدول الامريكية ٠

---

(٢٣) FAWCETT, J.E.S. : « Intervention in International Law, » in Recueil des Cours, Academy of International Law, The Hague, 1961, pp. 372 - 383.

(٢٤) برات : المرجع السابق ، ص ٥٢٢ ٠

(٢٥) نفس المرجع ، ص ٥٢٢ ــ ٥٢٣ ٠

انتفض شعب كوبا لتحرير بلاده من حكم الديكتاتور باتيستا عميل الولايات المتحدة الذى عمل على نهب ثروات البلاد بطرق غير شرعية اعتمادا على القوة الغاشمة ٠ وكان هذا بداية حركة ٢٦ يوليو ١٩٥٣ بزعامة فيدل كاسترو ، وهى الحركة التى انتهت بالانتصار الكامل بفضل تأييد الشعب لها ، واقامة حكم ديمقراطى ابتداء من اول يناير ١٩٥٩ ٠ وقامت الثورة باصلاحات اقتصادية واجتماعية جريئة ٠ فاصدرت قانون الاصلاح الزراعى فى مايو ١٩٥٩ ٠ وفى ١٩٦٠ خضعت صناعة السكر لرقابة الدولة ٠ كما سيطرت الدولة على ٩٠ فى المائة من صناعة التبغ واستخراج المعادن ٠٠الخ ٠ وعملت الدولة على تنويع مصادر الثروة القومية للحد من ارتباط الاقتصاد الكوبى بالاقتصاد الامريكى الى درجة يفقد كوبا استقلالها ٠

ازاء هذه الاصلاحات الجرئية وتحويل الاقتصاد الكوبى الى اقتصاد اشتراكى كان منتظرا ان تتدخل الولايات المتحدة وتشن حملة لاهوادة فيها ضد كوبا ولجأت فى هذه الحملة الى عدة وسائل مثل تقديم المعونة المالية والعسكرية الى الفئات المعارضة للثورة والقيام باعمال التجسس والتخريب داخل كوبا وفرض الحظر على التجارة مع كوبا وعزل كوبا عن امريكا اللاتينية وتدريب قوات من المرتزقة لاستخدامها ضد كوبا الى ان وصل الامر الى شن الغارات الجوية وانزال قوات المرتزقة فى كوبا فى ابريل ١٩٦١ (حادثة خليج الخنازير) وقد انتهت هذه الحملة بهزيمة الغزاة هزيمة نكراء ٠

ودعت الحكومة الامريكية الى اجتماع مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية الذى عقد فى بونتى دل ـ استى فى الفترة من ٢٢ الى ٣١ يناير ١٩٦٢ لتوحيد موقف الدول الاعضاء ضد ثورة كوبا ٠ واسفر هذا الاجتماع عن اصدار اعلان يتضمن عدة قرارات اهمها :

١ ـ ان الغزو الشيوعى لكوبا يشكل تهديدا للنظم الديمقراطية فى نصف الكرة الغربى ٠

٢ ـ انشاء لجنة استشارية خاصة لمنع الاعمال الهدامة التى تقوم بها الشيوعية الدولية ٠

٣ ـ ان اعتناق اية دولة من الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية للايدلوجية الماركسية اللينينية يتعارض مع مبادىء واهداف النظام السائد فى الدول الامريكية وان انحياز حكومة هذه الدولة الى الكتلة الشيوعية يسىء الى تضامن نصف الكرة الغربى ٠ وحيث ان الحكم الحالى فى كوبا يتعارض مع النظام المشترك بين الدول الامريكية فان هذا يحرم كوبا من حق الاشتراك فى هذا النظام ٠

٤ ـ فصل كوبا فورا من مجلس الدفاع المشترك بين الدول الامريكية ٠

٥ ـ حظر الاتجار مع كوبا فى الاسلحة والمعدات الحربية الاخرى وتكليف مجلس منظمة الدول الامريكية بدراسة امكانية وفائدة توسيع نطاق حظر التجارة بحيث يشمل مواد أخرى ٠

واضح اذن ان الولايات المتحدة كانت تهدد بالقضاء على ثورة كوبا عن طريق الاختناق الاقتصادى والسياسى بالاضافة الى اتخاذ تدابير ذات طبيعة عسكرية ضدها ٠ ولسنا هنا بصدد تحليل ازمة كوبا فى الامم المتحدة ولا ماانتهت اليه هذه الازمة فى ١٩٦٢ من توتر خطير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بسبب اقامة قواعد للصواريخ سوفيتية الصنع فى كوبا يكفى ان نذكر ان هذه الازمة انتهت من زاوية الدبلوماسية العالمية باتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لاسباب سياسية واستراتيجية تتعلق بتوازن القوى بين المعسكرين ٠ ولكن مايهمنا هنا ان ثورة كوبا تعتبر مثالا واقعيا حيا للثورات القومية فى دول امريكا اللاتينية للتحرر من السيطرة الاقتصادية والسياسية الامريكية(٢٦) ٠ ولذلك فان الحكومة الامريكية مازالت تعتبر ان النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم فى كوبا خطرا يهدد استقرار الامور فى النصف الغربى من الكرة الارضية ٠ فالولايات المتحدة تتهم كوبا بانها تعمل على تصدير ثورتها الى سائر دول امريكا اللاتينية والقيام بنشاط هدام يهدف الى قلب نظم

(٢٦) PFLAUM, I. P. : Arena of Decision, Latin America in Crisis, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, N. J., 1964.

حكوماتها . وفى الواقع فان كوبا تقدم مثلا لحكومة ديمقراطية تقدمية وهذا المثل قد يغرى واغرى فعلا بعض الوطنيين التقدميين فى امريكا اللاتينية بقلب نظم الحكم الرجعية . وهذا ليس فى مصلحة الولايات المتحدة لان هذه النظم الرجعية ، او على الاقل المحافظة ، موالية تماما للحكومة الامريكية . ولذلك نجد ان الولايات المتحدة لم تخفف اطلاقا من القيود الاقتصادية والسياسية التى فرضتها على كوبا منذ ١٩٥٩ . بالاضافة الى ذلك لجأت الولايات المتحدة الى وسائل الاغراء المعهودة التى تتمثل فى تقديم المعونات المالية والاقتصادية الى دول امريكا اللاتينية ولكن فى هذه المرة على نطاق اوسع من ذى قبل . ففى ١٩٥٩ انشىء « بنك التنمية الامريكية » ساهمت فيه الولايات المتحدة بنصف رأس المال تقريبا ، كما شجعت الولايات المتحدة فكرة انشاء سوق مشتركة لدول امريكا الجنوبية كما دعمت السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى . الا ان اهم برنامج فى هذا الصدد هو « التحالف من اجل التقدم » الذى اعلنه الرئيس الامريكى جون كينيدى فى ١٩٦١ ومدته عشر سنوات والهدف منه هو التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى امريكا اللاتينية تلبية لشعوب المنطقة فى رفع مستوى معيشتها وتحقيق العدالة الاجتماعية فى اطار « النظم الديمقراطية »(٢٧) .

ومع ذلك فان برنامج « التحالف من اجل التقدم » لم يحقق النتائج التى كانت مرجوة منه ، خصوصا وان هذا البرنامج ارتبط بشخصية الرئيس كينيدى فبعد اغتياله فى نوفمبر ١٩٦٣ بدأت شعوب بل وبعض حكومات دول امريكا اللاتينية تتبرم من جديد من سياسة السيطرة الامريكية . وقد ساعد على ذلك ان سياسه الرئيس ليندون

جونسون اتسمت بالتدخل فى شئون دول امريكا اللاتينية الداخلية سواء بطريق غير مباشر عن طريق تشجيع القيام بانقلابات عسكرية ضد الحكومات التقدمية ، او بطريق مباشر مثل التدخل عسكريا فى جمهورية الدومينيكان فى ١٩٦٥ .

ففى ٢٨ ابريل ١٩٦٥ نزلت القوات الامريكية الى شاطىء الجمهورية الدومينيكية بحجة حماية المواطنين الامريكين هناك من خطر الحرب الاهلية الدائرة فى البلاد . ولكن سرعان ما اعلنت الحكومة الامريكية بعد ذلك ان « البلدان الامريكية لا يمكن ان تسمح بقيام حكومة شيوعية أخرى فى نصف الكرة الغربى » (٢٨) . فكأن التدخل العسكرى الامريكى كان يهدف فى واقع الامر الى تقويض الثورة القومية التحررية التى قامت فى جمهورية الدومينيكان متهمة اياها كالمعتاد بسيطرة الشيوعية الدولية عليها . والجدير بالملاحظة ان القوات الامريكية تدخلت فى الدومينيكان دون استشارة الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية الامر الذى ادى بهذه الدول الى النظر فى التدخل الامريكى بعين من القلق والخوف حتى أن مندوب الاوروغواى فى مجلس الامن ندد صراحة بالتدخل الامريكى ووصفه بانه مخالف لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ومقاصده وكذلك مخالف لميثاق منظمة الدول الامريكية ولا سيما للمادتين ١٥ و١٧ اللتين تحظران بصفة قاطعة اى نوع من التدخل وتكفلان حرمة اقليم الدولة العضو من الاحتلال العسكرى ايا كانت دواعيه . [٢٩] .

ازاء سخط وقلق عدد من دول امريكا اللاتينية ازاء التدخل العسكرى الفردى للولايات المتحدة ، فى جمهورية الدومينيكان دعت الحكومة الامريكية الى عقد مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية فى محاولة منها لتغطية تصرفها غير المشروع . ونجحت الحكومة الامريكية فى حمل المؤتمر على تكوين « قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية » لتحل محل القوات الامريكية فى الدومينيكان . ولكن هذا القرار صدر بالحد الادنى اللازم من الاصوات مما يدل على ان عددا لا يستهان به من الدول الامريكية كانت تعارض بشدة السياسة الامريكية . وقد انعكست هذه المعارضة على رغبة الكثير من دول امريكا اللاتينية فى تعديل ميثاق « منظمة الدول الامريكية » بحيث تصبح اكثر ديمقراطية وان تكون منظمة اقليمية حقا وليست اداة من ادوات الدبلوماسية الامريكية . وبدأت هذه الرغبة تتجلى فى سائر اجتماعات المنظمة منذ

---

(٢٧) برات : المرجع السابق ، ص ٥٣٥ — ٥٣٨ .
(٢٨) الامم المتحدة : التقرير السنوى للامين العام عن اعمال المنظمة ، ١٦ يونيو ١٩٦٤ — ١٥ يونيو ١٩٦٥ ، ص ٩٣ .
(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩٤ — ٩٥ .

٢٦٠
١٩٦٥ حتى يومنا هذا(٣٠) · وتظاهرت الولايات المتحدة بانها ترغب في أيضا تعديل «ميثاق بوغوتا ولكنها وضعت شروطا » تدل بوضوح على انها تصر على السيطرة على دول امريكا اللاتينية وعلى المنظمة التى تضمها وانها سوف تتبع سياسة التدخل فى شئون هذه الدول اذا اقتضت مصلحة الولايات المتحدة ذلك ·

فمنذ ازمة جمهورية الدومينيكان والولايات المتحدة تعمل جاهدة على حث دول امريكا اللاتينية على تكوين « قوة سلام امريكية دائمة »(٣١) ولكن هذا الاقتراح وجد مقاومة عنيفة من غالبية دول امريكا اللاتينية التى وجدت فيه ستارا لتغطية التدخل الامريكى فى شئونها الداخلية ، خصوصا وان تجربة الدومينيكان لم تكن ببعيدة . وقد بلغت هذه المقاومة درجة من العنف حتى ان الولايات المتحدة لم تجازف بطرح مشروعها للمناقشة فى مؤتمر ريو دى جانيرو الذى عقد فى اواخر ١٩٦٥ لبحث موضوع تنقيح ميثاق بوغوتا لعام ١٩٤٨ · وحاولت الحكومة العسكرية فى الارجنتين بايعاز من الولايات المتحدة تقديم مشروع توفيقى يقضى بتقوية نظام الدفاع المشترك المعمول به حاليا فى اطار منظمة الدول الامريكية · ولكن هذا الاقتراح رفضه ايضا مؤتمر ريو دى جانيرو بسبب معارضة حكومات شيلى والمكسيك وفنزويلا وغيرها من الحكومات المدنية التقدمية نسبيا · وتظاهرت الولايات المتحدة بعدم الاصرار على مشروعها ، اكثر من ذلك فقد أعلن الوفد الامريكى فى المؤتمر ان اندماج امريكا اللاتينية اقتصاديا هو أمر تتمناه الولايات المتحدة ·

فقد ظهر اتجاهان فى مؤتمر ريو دى جانيرو :(٣٢) الاتجاه الاول هو اتجاه الولايات المتحدة وبعض حلفائها المخلصين من الحكومات العسكرية فى امريكا اللاتينية وعلى راسها البرازيل وينادى بضرورة قمع الحركات « الشيوعية » (التحررية فى الواقع) بالقوة عن طريق تكوين قوة امريكية مشتركة دائمة ، او على الاقل تدعيم التضامن العسكرى بين دول امريكا اللاتينية لهذا الغرض · اما الاتجاه الثانى وتمثله الحكومات المدنية التقدمية نوعا وهو يعترف بوجود تهديد شيوعى لامريكا اللاتينية ولكنه لا يقتنع بضرورة مواجهة هذا التهديد عسكريا ، كما حدث فى جمهورية الدومينيكان · فان خير وسيلة لمقاومة « التسلل الشيوعى » هو القيام باصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية على مستوى القارة · اما تكوين قوة امريكية مشتركة لقمع الشيوعية فانه سيؤدى الى استخدام هذه القوة لتحقيق مآرب الولايات المتحدة التى ستتولى تكوين هذه القوة واعدادها وتسليحها فمعارضة بعض دول امريكا اللاتينية لمشروع « القوة المشتركة » كان من قبيل الحد من تسلط الولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية وكذلك الدعوة الى دمج دول امريكا اللاتينية اقتصاديا كان هو ايضا من قبيل تقييد السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة على هذه الدول · فان تكوين سوق امريكية مشتركة دون اشراك الولايات المتحدة فيها سوف يخلق جبهة موحدة من دول امريكا اللاتينية تكون اكثر مقدرة على المساومة · فكأن رفض مؤتمر ريو دى جانيرو لمشروع القوة المشتركة الدائمة ، وموافقتها من حيث المبدأ على تكوين سوق مشتركة لدول امريكا اللاتينية جاء نصرا لهذه الدول فى مواجهة الولايات المتحدة ·

ولكن هذا الانتصار كان صوريا وقصير الامد · فقد شكل مؤتمر ريو دى جانيرو لجنة خاصة لتنقيح ميثاق بوغوتا · واجتمعت هذه اللجنة فى مارس ١٩٦٦(٣٣) وعندئذ عدلت الولايات المتحدة فجأة عن موقفها السابق فى مؤتمر ريو ـ دى جانيرو ·فلم تتخذ ذلك الموقف المهادن

---

(٣٠) DREIER, J. C. : « New Wine and Old Bottles, the Changing Inter-American System, » in **International Organization**, Vol. XXII, Namber 2, Spring 1948, pp. 477 - 493.

(٣١) NIEDERGANG, M. : « Les Etats Unis ont dû accepter une solution de réchange à leur projet de force interaméricaine permanente », in **Le Monde Diplomatique** Décembre 1966, p. 1 et 8.

(٣٢) ALMARIC, J. : « L'intransigeance des Etats-Unis compromet gravement la démocratisation de l'Organisation des Etats américains, » in **Le Monde Diplomatique**, Avril 1966, p. 2

(٣٣) نفس المرجع

آنذاك الا لتهدئة خواطر شعوب امريكا اللاتينية التى هالها التدخل العسكرى الامريكى السافر فى جمهورية الدومينيكان ٠(٣٤)

ففى اجتماع بنما المذكــور اثارت الولايات المتحدة من جديد موضوع القوة المشتركة الدائمة كما انها طالبت بالمحافظة على سلطات مجلس منظمة الدول الامريكية فيما يتعلق بتســوية الخلافات بين الدول الاعضاء بينما غالبية دول امريكا اللاتينية ترفض مشروع القوة المشتركة كما ذكرنا كما انها تريد تقييد اختصاصات المجلس لصالح اختصاصات « المؤتمر الامريكى العــام » الذى يقوم مقام الجمعية العامة فى الامم المتحــدة فى مواجهة مجلس الامن .

وعندما عجزت الولايات المتحدة فى اجتماع بنما عن اقرار وجهةنظرها فيما يتعلق بشئون الامن والشئون السياسية لجأت الى التهديد فى الميدان الاقتصادى ، وهو ميدان حساس بالنسبة لجميع دول امريكا اللاتينية ٠ فاعلن الوفد الامريكى فى مفاوضات بنما ان الولايات المتحدة لاتقبل ازالة الحواجز الجمركية المفروضة على سلع امريكا اللاتينية كما انها لاتقبل تكوين سوق مشتركة لدول امريكا اللاتينية دون اشتراك الولايات المتحدة فيها ٠ وقد بلغ التوتر مداه بين الولايات المتحدة وغالبية دول امريكا اللاتينية حتى ان مفاوضات بنما كادت تتوقف تماما ٠ وانتهى الامر باقرار مشروع توفيقى لتنقيح ميثــاق بوغوتا ، ذلك المشروع الذى اقره مؤتمر بوينوس ايروس فى فبراير ١٩٦٧ ومؤتمر القمة الذى عقد فــى بــونتا ـ دل ـ استى فــى ابــريل مــن نفس العام (٣٥) ٠ واهم التعديلات التى وافق عليها مؤتمر بوينوس ـــ ايروس تتلخص فيما يلى :

اولا : المبادىء الاقتصادية والاجتماعية

اهم المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التى وافق عليها مؤتمر بوينوس ـــ ايروس تنص على ادماج مبادىء « التحالف من اجل التقدم » فى ميثاق منظمة الدول الامريكية ، وبذلك تلتزم جميع الدول الاعضاء بهذه المبادىء ٠ وتنص هذه المبادىء ايضا على ان الاندماج الاقتصادى لدول امريكا اللاتينيــة هــو هــدف اســاسى للمنظمــة ٠ واخيرا ـ وهذا هو اهم مافى الموضوع بالنسبة لامريكا اللاتينية ـ تتعهد الولايات المتحدة باتباع سياسة اقتصادية مفتوحة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والمعونات الاقتصادية بما يحقق مصالح دول امريكا اللاتينية ٠ ولكن هذا مجرد اعلان بمبادىء عامة غير محددة على وجه الدقة ، وليس من المنتظر ان تعمل الولايات المتحدة على تحقيق رغبات شعوب امريكا اللاتينية فى هذا الميدان ، خصوصا وان الكونجرس الامريكى يبدى تحفظات عديدة بكل مايتعلق بالتجارة الخارجية والمعونة الاقتصادية ٠ ولكن دول امريكا اللاتينية اكتفت باعلان هذه المبادىء العامة كخطوة اولى نحــو تحقيق الهدف المنشــود .

ثانيا : التغيرات التنظيمية

وافق مؤتمر بوينوس ايروس على اجــراء التعديلات التالية على ميثاق بوغوتا ٠

١ ـ ان انعقاد المؤتمر الامريكى العام يكون سنويا بدلا من كل خمس سنوات (وفى الواقع فان هذا المؤتمر لم ينعقد منذ ١٩٥٤) ، وهو اعلى سلطة فى المنظمة ٠

٢ ـ الغاء مجلس المنظمة على ان يحل محله ثلاثة مجالس متكافئة السلطة وكل منها مستقل عن الاخر وهى : المجلس الدائم ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس التعليم والعلم والثقافة ٠ وهذه المجالس الثلاثة تكون خاضعة مبــاشرة للمؤتمر العام ٠

ان مغزى هذه التعديلات واضح ٠ فان دول امريكا اللاتينية ارادت تحويل الاختصاصات الى المؤتمر العام الذى يشرف على اعمال المجالس الثلاثة عن كثب ٠ فيصبح المؤتمر العام السلطة الحقيقية فى منظمة الدول الامريكية من الناحية الفعلية وليس فقط من الناحية النظرية ٠ بينما طبقا لميثاق بوغوتا لعام ١٩٤٨ فان السلطة الحقيقية داخل المنظمة كانت للمجلس ٠ والسبب فى احداث هذا التغيير ان دول امريكا اللاتينية كانت قد فقدت ثقتها فى مجلس المنظمة فقدحولته الولايات المتحدة الى اداة تنفيذية لدبلوماسيتها ٠

---

(٣٤) IDEM : « Le difficile dialogue de Rio-de-Janeiro, » in Le Monde Diplomatique, Déc. 1965, p. 9.

(٣٥) درابر : المرجع السابق ، ص ٤٨٢ ـ ٤٩٣ .

بالرغم من جراة هذا التعديل فانه لا يحقق فى واقع الامر مطالب دول امريكا اللاتينية كاملة . فتحت ضغط الولايات المتحدة احتفظ المجلس الدائم باختصاصات واسعة فيما يتعلق باعداد ميزانية المنظمة وما يتعلق باعداد جدول اعمال المؤتمر العام بالاضافة الى اختصاصه بتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية . فالولايات المتحدة مازالت تتمتع اذن بمركز الصدارة فى الانظمة الجديدة لمنظمة الدول الامريكية حيث ان الولايات المتحدة تتحمل الجزء الاكبر من نفقات المنظمة . والرقابة المالية تستتبع حتما رقابة سياسية .

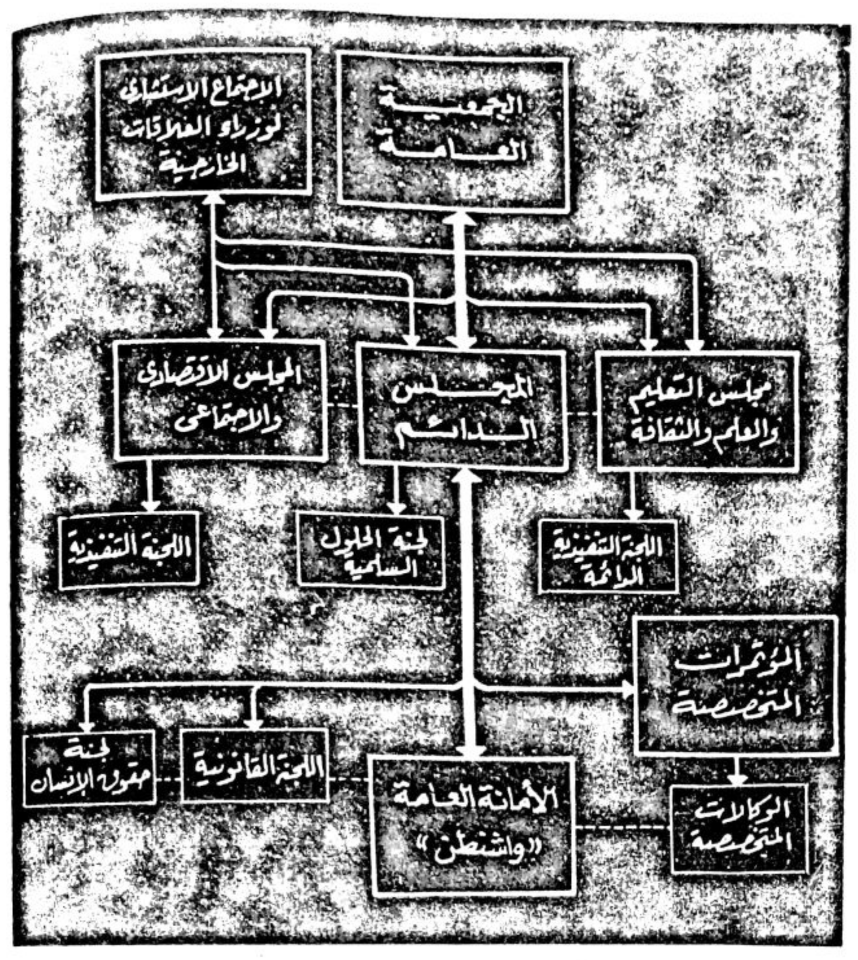
ثالثا : استبدال « الاتحاد الامريكى » بأمانة عامة . وهذا مجرد تعديل فى الاسم فقط .

رابعا : مدة الامين العام والامين العام المساعد خمس سنوات بدلا من عشر سنوات فقط كما كان من قبل . ولايجوز اعادة انتخابهما . ولكن ما هو اهم من ذلك ان انتخاب الامين العام والامين العام المساعد يكون عن طريق المؤتمر العام وليس عن طريق المجلس كما كان من قبل .

خامسا : تسوية المنازعات بالطرق السلمية •

تمر تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء فى المنظمة بثلاث مراحل : فالنزاع يعرض اولا على لجنة تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وهى لجنة فرعية تابعة للمجلس الدائم (وكانت لجنة مستقلة فى النظام السابق تدعى لجنة السلام الامريكية) • فاذا فشلت اللجنة فى تسوية النزاع فيعرض على المجلس الدائم فاذا فشل هذا الاخير ايضا يعرض النزاع على المؤتمر العام الذى يصدر **التوصيات** اللازمة • ان نقطة الضعف فى هذا النظام الجديد انه يقوم على مبدأ الرضا . فتستطيع أية دولة طرف فى نزاع ان ترفض التسوية المقترحة على المستويات الثلاثة •

بالرغم من ان التعديلات التى ادخلها مؤتمر بوينوس ــ ايروس على ميثاق بوغوتا لعام ١٩٤٨ ، تهدف الى تبسيط الاجراءات كما انها تسبغ على منظمة الدول الامريكية مسحة اكثر ديمقراطية ، الا انها فى حقيقتها تعديلات شكلية لن يكون لها وزن فعلى الا اذا تعادل ميزان القوى بين الولايات المتحدة من جانب ودول امريكا اللاتينية من جانب



الشكل التنظيمى لمنظمة الدول الامريكية وفقا لتعديلات مؤتمر بيونوس ايروس فبراير ١٩٦٧

آخر ، وهذا احتمال بعيد التحقيق ان لم يكن مستحيلا • فميزان القوى داخل منظمة الدول الامريكية مازال لصالح الولايات المتحدة لما تتمتع به هذه الدولة من مركز قوة • وهذه ظاهرة عامة ليست مقصورة على القارة الامريكية . فكل منظمة دولية ، عالمية كانت أم اقليمية ، تضم دولا قوية وأخرى ضعيفة تخضع حتى لسيطرة ونفوذ الدول القوية • كل ما اثبته مؤتمر بوينوس ــ ايروس لعام ١٩٦٧ هو ان دول وشعوب امريكا اللاتينية ترغب رغبة اكيدة فى وضع حدا للتسلط والنفوذ الامريكى عليها ولكن شتان بين الرغبة وامكانية تحقيقها ، خصوصا وان دول امريكا اللاتينية ليست متفقة تماما فيما بينها حتى فيما يتعلق بتعديل النظام الاساسى لمنظمة الدول الامريكية • وجدير بالذكر انه حتى اغسطس ١٩٦٨ لم يصدق على بروتوكول بوينوس ــ ايروس سوى خمس دول هى : الولايات المتحدة ، والارجنتين ، وغواتيمالا ، والمكسيك وبراغواى ، علما بانه يلزم تصديق ثلثى الدول الاعضاء لكى تصبح التعديلات نافذة •

وقد ظهر تباعد الشقة بين الهدف المنشود وامكانية تنفيذه فى « مؤتمر القمة » الذى انعقد فى

بونتا — دل — أستى فى أبريل ١٩٦٧ . وقد بحث هذا المؤتمر موضوعين فى غاية الاهمية : انشاء السوق المشتركة لدول امريكا اللاتينية ، والتجارة الخارجية .

وفيما يتعلق بموضوع انشاء سوق مشتركة لدول امريكا اللاتينية (٣٦) وافق مؤتمر القمة على ادماج السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى ومنظمة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة فى سوق مشتركة واحدة ابتداء من ١٩٧٠ على ان يتم استكمال جميع مراحلها فى خلال خمسة عشر عاما .

اما فيما يتعلق بموضوع تحرير التجارة الخارجية من القيود والحواجز الجمركية فقد قرر مؤتمر القمة ضرورة العمل على ازالة الحواجز الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية . ووافقت الولايات المتحدة صراحة على تسهيل دخول سلع امريكا اللاتينية الى السوق الامريكية عن طريق ازالة الحواجز النوعية والكمية التى كانت مفروضة على هذه السلع حتى الان (وليس تخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية)

بالاضافة الى ذلك قرر مؤتمر بونتا — دل — استى ضرورة العمل على الاصلاح الزراعى والتنمية الصناعية فى اطار اقليمى ، واصلاح النظم التعليمية ، وتقدم العلم والتكنولوجيا وتخفيض نفقات التسليح . وجدير بالذكر ان عددا من دول امريكا اللاتينية — وعلى رأسها شيلى — اعلنت انه يجب على دول المنطقة الاعتماد على نفسها اكثر من اعتمادها على المعونات الامريكية . والهدف من ذلك التحرر تدريجيا من السيطرة الاقتصادية الامريكية .

وهنا ايضا نلاحظ بعد الشقة بين الهدف المنشود وامكانية تنفيذه فان منظمة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة تعترضها عقبات كبرى حتى فى اطار نشاطها الضيق نظرا لتعارض مصالح اعضائها وخصوصا نظرا لتعارض المصالح الرأسمالية فى هذه الدول (٣٧) . كذلك فان تحرير التجارة الخارجية من القيود بالنسبة لصادرات الدول النامية هى مشكلة عامة لسائر الدول النامية وليست مقصورة على دول امريكا اللاتينية وقد فشلت المؤتمرات الدولية التى عقدت حتى الان سواء تحت رعاية منظمة الجات أو تحت رعاية « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » من التوصل الى حلول جذرية فى هذا الشأن . اما القول بضرورة خفض نفقات التسلح وتوجيه هذه النفقات الى ميدان التنمية الاقتصادية فقد كذبته الاحداث حتى الان فان دول امريكا اللاتينية مازالت تتسابق على التسلح على نطاق اوسع من ذى قبل .

بالرغم من نقط الضعف والقصور الذى يشوب التعديلات الجديدة على منظمة الدول الامريكية يمكن القول ان المؤتمرات الامريكية التى عقدت منذ اواخر ١٩٦٥ وحتى يومنا هذا تدل على تغير فى الاتجاه وتفكير دول امريكا اللاتينية فالرغبة فى التحرر من التسلط السياسى الامريكى عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبحت تسيطر الان على دول امريكا اللاتينية . وقد نتج عن هذه الرغبة اضعاف الدور السياسى الذى تقوم به منظمة الدول الامريكية وتوجيه هذه المنظمة الى الميدان الاقتصادى ولعل ابرز مظهر لذلك ان غالبية دول امريكا اللاتينية ترفض التدخل - حتى باسم المنظمة — لقمع مايسمى « بالثورات الشيوعية » كما حدث فى جواتيمالا فى ١٩٥٤ وفى كوبا فى ١٩٦١ - ١٩٦٢ وفى جمهورية الدومينيكان فى ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . ولكن هذا لن يمنع الولايات المتحدة من التدخل بالقوة اذا لزم الامر فى مثل هذه الحالات ، وبصفة خاصة فى منطقة امريكا الوسطى لما لهذه المنطقة من اهمية استراتيجية حيوية بالنسبة لها .

خلاصة القول ان العبرة فى التغيير ليست فى تغيير الانظمة فى حد ذاتها ولكن فى الاصلاح الداخلى . فلن تتحرر دول امريكا اللاتينية من السيطرة الامريكية الا اذا نجحت شعوب هذه المنطقة فى التحرر من الحكومات الفاسدة فيها ومالم تعمل باخلاص وامانة على تقدمها الاقتصادى ورقيها الاجتماعى وهذا لن يتأتى الا باتحادها وتضامنها ليس فقط فى اطارها الاقليمى ولكن ايضا فى اطار عالمى يضم سائر الشعوب النامية .

---

(٣٦) SOUCHERE, Elena De La : «Le sort du futur Marché Commun Latino-Américain se jouera sur le plan de l'industrie», in **Le Monde Diplomatique**, Mai 1967, p. 16.

(٣٧) VIACAVA, C. : « Les difficultés de l'A.L.A.L.C. seraient aplanies par une réforme du traité de Montevideo », in **Le Monde Diplomatique**, Août 1968, p. 11.

دراسة

مشكلات التجارة الدولية وقضية التنمية

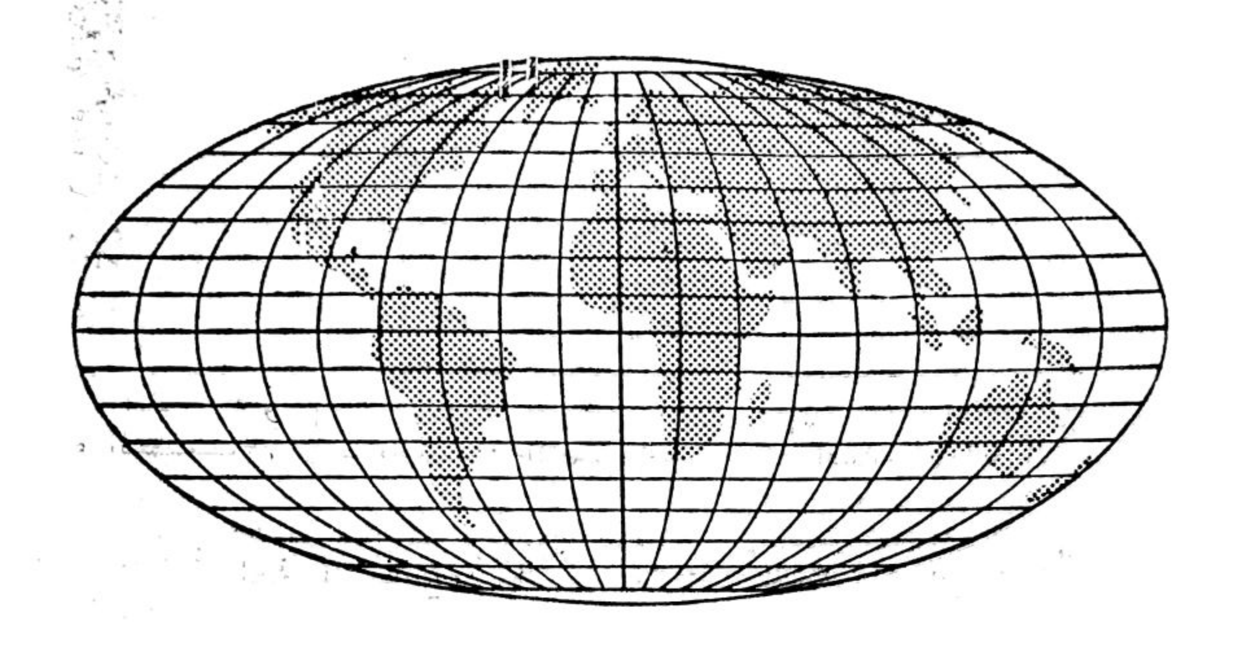
د . أحمد القشيرى

أستاذ القانون الدولى المساعد
بكلية الحقوق جامعة عين شمس



مايتساءل الباحثون في العلاقات الدولية عن مدى كفاية الخطوات التى اتخذت حتى الان فى سبيل اقامة نظم للتعاون الاقتصادى بين الدول تفى بحاجات المعاملات ، وتكفل على وجه الخصوص الوفاء بمتطلبات البلاد النامية .

فمن أبرز خصائص العلاقات الدولية المعاصرة اتساع الفجوة بين الدول التى أحرزت سبقا فى مختلف المجالات ، وانطلقت بالفعل فى طريق التقدم والرفاهية وتلك التى يطلق عليها اصطلاح « الدول المتخلفة » أو بحسب التعبير الاكثر تأدبا « الدول النامية » وتدل النتائج الاولية على أن فترة السنوات العشر من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ التى أرادت الامم المتحدة أن تكون مرحلة التنمية السريعة ، لم تحقق أهدافها المرجوة ، اذ لم تصل نسبة النمو السنوى في غالبية الاحوال الى ٥ فى المائة كما كان مفروضا بالنسبة لمجموع دول العالم الثالث . ويضاعف من خطورة هذه الظاهرة أن متوسط دخل الفرد فى البلاد « النامية » لا يتجاوز مبلغ ١٢٠ دولارا فى السنة ينتظر أن تصل الى ١٧٠ دولارا فى عام ألفين اذا سارت الامور بذات السرعة الحالية . هذا بينما سجلت بعض الدول المتقدمة متوسط دخل سنوى قدره ٢٠٠٠ دولار للفرد الواحد سيصل على أساس المعدلات



الحالية الى ٤٥٠٠ دولار فى نهاية القــرن العشرين (١)
والثابت أن المساعدات والقروض الممنوحة حاليا للدول الفقيرة لا تمثل سوى قطرة فى محيـط احتياجاتها ، ومن ثم فان الحلول الحقيقية للموقف يتعين البحث عنها فى اصطلاح البناء الاقتصادى والاجتماعى من أجل مضاعفة سرعة النمو · وقد حددت منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) طريق المستقبل باعلانها ، دون موارية ، ان « المساعدات لايمكن أن تحل مكان التجــارة aid can be no for trade substitute [٢]
وللوصــــول الى ذلك كان من الواجب العمــل عــلى تطــويع قــواعد التجــارة الدوليــةــ وتسخيرها لخــدمة قضــية التنميــة . ويعترف

(١) راجع فى ذلك : J. D. Woods, « The Development Decade in the Balance, » Foreign Affairs, London, 1966. p. 207.

(٢) راجع : E. W. White, The GATT and Economic Development, Genève, 1964, p. 17,

خبراء العلاقات الاقتصادية الدولية بضرورة العمل سريعا على زيادة امكانيات الدول النامية فى مجالات التصدير حتى تقوم بمواجهة مشكلات الندرة النقدية التى تعوق مشروعاتها وبخاصة فى نطاق التصنيع (٣) • وتؤكد الدراسات العلمية الحديثة أن معدل النمو المتواضع البالغ ٥ فى المائة سنويا لا يمكن الوصول الى تحقيقه الا بزيادة صادرات الدول النامية من البضائع المصنوعة بنسبة لا تقل عن ٢٠ فى المائة ، باعتبار أن سائر صادراتها من المواد الخام وغيرها يتعذر تحقيق زيادة كبيرة فى شأنها نظرا لعدم مرونة الطلب بالنسبة لها وتعرضها لمنافسة خطيرة من جانب الالياف الصناعية والمواد الكيماوية البديلة [٤] • وازاء الحقائق الثابتة فان التعاون الاقتصادى الدولى لا بد وأن يستجيب للاصلاحات المشروعة التى تطالب بها الدول النامية لتفادى أخطر أزمة تواجه الانسانية ، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط الاتية :

١ ــ انشاء تجمعات اقتصادية اقليمية متجانسة تقف فى وجه التجمعات القائمة حاليا بين الدول المتقدمة •

٢ ــ اقامة نظم تكفل مزايا خاصة للمواد المصنوعة ونصف المصنعة الناتجة عن صناعاتها الناشئة •

٣ ــ تثبيت أسعار المواد الخام حتى يمكن ضمان نمو متوازن لصادراتها من هذه المواد الاولية •

٤ ــ ابتداع وسائل فنية جديدة وتنظيمات قانونية خاصة تتمشى مع مقتضيات التصنيع السريع الذى تتطلع اليه (٥) •

ومن الواضح أن الاهداف السابقة تتعارض مع الاطار القانونى التقليدى القائم على أساس نظام جماعى يفترض وجود سوق تجارى عالمى حر يسير على نحو تلقائى وفقا لشرط « الدولة الاولى بالرعاية » The most favored nation clance الذى تستفيد منه جميع الدول على قدم سواء ، ويستند الى سوق مالية عالمية خالية من اية قيود نقدية تحول دون امكان تحويل مختلف العملات فى حرية تامة • على أن هذه الليبرالية الكاملة التى استلهمها ميثاق هافانا فى أهدافه البعيدة وقننتها نصوص الاتفاقية العامة لمنظمة الجات فى سعيها لتحرير التجارة الدولية لم تطبق الى الان حتى فى علاقات الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأصل اجراءات الحماية الاقتصادية لمواجهة المشكلات التى تخلفت عنها • ومن ناحية أخرى، فان ظهور معسكر اشتراكى قوى واتجاه دول غرب أوربا الى التكتل اقتصاديا فى نطاق اقليمى قد حالا دون امكانية تحقيق نظام عالمى قائم على مبدأ الجماعية فى صورته الليبرالية التقليدية •

ويعنينا فى هذا المقام أن نوضح كيف يستطيع نظام التجارة الدولية أن يتفادى مخاطر الحرية الاقتصادية الكاملة التى تهدد مصالح الدول النامية ، ويقيم تنظيما قانونيا متوازنا يلائم بين متطلبات التجارة ومقتضيات النمو (٦) • ونركز فيما يلى على مظاهر تطوير النظام الجماعى القائم ونواحى القصور التى تعتوره رغم الجهود المبذولة للوفاء بحاجات البلاد النامية من أجل تحقيق ما يمكن أن نطلق عليه « القانون الدولى للتنمية » •

تقسيم ــ مظاهر تطوير النظام الجماعى الحالى

من المجمع عليه بين كافة الدول النامية أن

---

(٣) تثبت الاحصاءات أن العجز فى ميزان تجارة الدولة النامية قد بلغ خلال العشر سنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ بلغ مليار دولار ، يضاف اليها ١٣ مليار دولار قيمة فوائد ديونها ــ انظر :
E. W. White, The Changing Framework of International Trade, Genève, 1962, p. 12.

(٤) راجع بصفة خاصة Gunnar Flöystad, Foreign Trade, Aid and Economic Growth in the Less Developed Countries, Oslo, 1968, pp. 42 s.s., 103 s.s.

(٥) راجع : المجلد الاول من أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وعنوانه Final Act and Report جنيف ، ١٩٦٤ •

(٦) راجع : M. Viralley, « Vers un droit international du développement ». Annuaire Français de Droit International, 1965, p. 3 ss.

الوسائل التقليدية لتنظيم المبادلات الدولية تحول دون امكانية زيادة سرعة مشروعات التنمية ، ومن ثم يتعين اعادة النظر فى شأنها [٧] . فمن المقرر أن تدهور معدلات التجارة وعدم تثبيت أسعار المواد الاولية وعدم مرونة سوق المنتجات الزراعية تعد عوامل هامة تدفع نحو التطلع الى التركيز على الجهود المبذولة من أجل التصنيع السريع . ولكن هذه الجهود من جانب الدول النامية لا يمكن فى مراحل التصنيع الاولى أن تؤدى الى غزو أسواق الدول المتقدمة أو الى أن تتقاسم معها مجالات التوزيع الخارجى على نحو عادل . ومن ثم ، فان الحل الوحيد من وجهة نظر العالم الثالث هو الاعتماد على سوق داخلى ذى حجم مناسب تغذيه أساسا بمنتجاتها المصنوعة وتدعمه بقطاع خارجى يكفل توازن ميزان المدفوعات ، أى عن طريق اتباع سياسة تجارية مزدوجة الهدف [٨] .

وما دام الامر يتطلب قيام صناعات تسد حاجات سوق موسع ، ولا يتيسر ذلك عادة فى اطار الاقليم الوطنى وحده فقد برز الاتجاه نحو احلال « المنطقة » (Zone) التى تشمل عدة دول محل الوحدات السياسية المبعثرة ، وذلك عن طريق انشاء اتحادات جمركية والبحث عن مشروعات انتاجية مشتركة فى البلاد المتقاربة جغرافيا . وعلى هذا الاساس شهدت السنوات الاخيرة اتجاها متزايدا من جانب الدول النامية نحو اقامة أسواق مشتركة جديدة أو مناطق للتبادل الحر على غرار « الجماعة الاقتصادية الاوربية » (E. E. C.) أو التجمع المقابل المتمثل فى « المنظمة الاوربية للتجارة الحرة » (E F. T. A.) (٩) .

ومن ناحية أخرى، فان الاتجاه نحو التجمعات الاقليمية لا يعنى أن الدول النامية يمكنها أن تهمل صادراتها التقليدية مع العالم الخارجى ، اذ تمثل هذه المعاملات مصدرا أساسيا من مصادر تمويلها يجب أن تحرص على الاستفادة منه على النحو الامثل الى جانب جهودها على النطاق الاقليمى . ولذلك ، فالمشاهد هو اهتمام الدول النامية بالاجراءات التى تزيد حصيلتها من صادرات المواد الاولية عن طريق الاتفاقات المعروفة باسم Commadity Agreements ، والتى تستهدف تثبيت الاسعار مع ضمان زيادة الصادرات خلال فترة تمتد الى بضع سنوات (١٠) .

وسنتناول فيما يلى كلا من الظاهرتين السابقتين ، الاتجاه نحو التجمع الاقليمى وابرام اتفاقات جماعية لتثبيت أسعار الصادرات وضمان زيادة حجمها مستقبلا ، موضحين مدى تأثير ذلك على الاطار التنظيمى التقليدى الوارد فى اتفاقية الجات .

القسم الاول

الاتجاه نحو التجمع الاقليمى

تشهد جميع القارات محاولات عدة تستهدف انشاء مجموعات اقتصادية اقليمية تضم دولا مختلفة . ففى امريكا اللاتينية ، قامت « المنظمة اللاتينو امريكية للتجارة الحرة » ، و « السوق

---

(٧) انظر فى ذلك : ميثاق الجزائر ، الذى أقرته مجموعة ال ٧٧ دولة فى الاجتماع الوزارى الذى عقد بمدينة الجزائر بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٦٧ — مطبوعات الـ UNCTAD رقم TD/38

(٨) راجع : F. Perroux, L'Economie des Jeunes Nations, Paris, 1962, p. 169 ss.

(٩) راجع فى دراسة هذه الظاهرة :
S. Dell, Trade Blocs and Common Markets, New York, 1963, p. 39 s.s.;
H. Bourguinat, les Marchés Communs des pays en voie de développement, Genève, 1968, p. 8 s.s.

(١٠) راجع على وجه الخصوص :
B. Balassa, Trade Prospects for Developing Countries, Illinois, 1964;
J. Spengler, Natural Resources and Economic Growth, Washington, 1965;
P. Vellas, Droit International Economique et Social, Tome I., Droit International Agricole, Paris, 1965.

المشتركة لدول أمريكا الوسطى » ·(١١) وفى الشرق الاوسط بدأ رسميا تنفيذ اتفاقية « السوق العربية المشتركة » منذ ٣٠ ابريل سنة ١٩٦٤ . [١٢] وفى افريقيا تعددت مشروعات الوحدة الاقتصادية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، كما وجدت اتحادات جمركية فى أجزاء من القارة مثل الاتحاد القائم بين دول وسط أفريقيا ، واتحاد دول غرب افريقيا الذى بدأ تنفيذه منذ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ · والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا التى خرجت الى الحياة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ ·(١٣) وفى جنوب شرق آسيا ظهرت عدة محاولات لاقامة تجمعات اقليمية ·(١٤) وفى السنوات الاخيرة تحققت تجربتان ذاتا دلالة خاصة لما تكشفان عنه من مدى تأصل الاتجاه نحو التجمع حتى بين دول متباعدة جغرافيا · فقد أبرمت اتفاقية للتعاون الاقليمى بين كل من ايران وباكستان وتركيا(١٥) ، وعقدت اتفاقية لاقامة نظام جمركى متميز بين الجمهورية العربية المتحدة والهند ويوغسلافيا بدأ تطبيقه منذ أول ابريل سنة ١٩٦٨ [١٦] .

وتثير جميع الاتفاقات المشار اليها تساؤلا حول مدى اتفاق القواعد التى أوردتها مع نصوص الاتفاقية العامة للجات التى تحكم مشروعية التجمعات الاقليمية ·

ومن ناحية أخرى ، فان الاتجاه نحو تكوين مناطق اقتصادية تضم عدة دول لا يقتصر فقط على مجرد التجمعات بين مختلف دول العالم الثالث ، وانما يشمل كذلك انشاء مجموعات تضم من ناحية بلادا نامية ومن ناحية أخرى جماعة من الدول المتقدمة · وهذا هو ماتحقق بالفعل فى صورة اتفاقات « مشاركة » (Association) عقدت بين الجماعة الاقتصادية الاوربية بدولها الست وعدد من الدول الساعية نحو النمو كاليونان (١٧) ، وتركيا (١٨) ، والثمانى عشرة دولة الافريقية الناطقة بالفرنسية (١٩) ، ونيجيريا (٢٠) ، ودول شرق افريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتنزانيا [٢١] . وتعد مثل هذه الاتفاقات مصدرا لنوع جديد من الروابط القانونية التى تهدد وحدة نظام التجارة الدولية ذات الصبغة العالمية ،

---

(١١) راجع : United Nations, **The Significance of Recent Common Market Developments in Latin America**, E/CN, 14/64, 1960; J. Pincus, **The Central American Common Market**, Mexico, 1962; S. Dell, **A Latin American Common Markets**, London, 1966.

(١٢) راجع : M. Diab, « Towards an Arab Common Market », **Les Marchés Communs**. IVe Congrés International de Science Politique, Beyrouth, 1967, p. 343 ss.

(١٣) راجع : A. G. Anguillé et J. E. David, L'Afrique sans frontières, Monaco, 1965, p. 23 s.s.; International Trade Forum, vol. III, No. 2, May 1967, p. 14 s.s.; International Legal Materials. Vol. VI, 1967, p. 932 s.s.

(١٤) راجع : UNCTAD, Etude sur le Commerce International et le Developpement; Publ. no. TD / 5 / Rev. i, 1968, p. 31 ss.

(١٥) المرجع المشار اليه فى الهامش السابق ، ص ٣٢

(١٦) راجع : **International Trade Forum.** Suppl., Vol. IV, no. 2, may 1968, p. 14.

(١٧) انظر فى دراسة الاتفاق الموقع فى اثينا بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٦١ : Masson, « L'Association de la Grèce au Marché Commun, » **Droit Européen**, 1961, p. 331 ss.

(١٨) انظر فى شان الاتفاق المبرم فى أنقره بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ : Dubois, « L'Association de la Turquie au Marché Commun, » **Revue du Marché Commun**, 1964. p. 68 ss.

(١٩) انظر فى شرح معاهدة Yaoundé الموقعة فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٣ : Dan Den Bergh, « The new Convention of Association With African Countries, Common Martet Law Review, 1963, p. 156 ss.

(٢٠) انظر فى شان اتفاقية لاجوس المبرمة فى ١٦ يوليو سنة ١٩٦٦ : Ananiadès, L'Association aux Communautés Européennes, Paris, 1967, p. 83 s.s.

(٢١) نشر نبأ توقيع الاتفاق فى عدد جريدة Le Monde الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٩٦٨ ص ٩ .

وبالتالى ، فانها تثير مشكلات دقيقة للغاية ، فى صدد دراسة مدى توافقها مع قواعد الاتفاقية العامة للجات (٢٢) .

اولا – مشروعية التجمعات الاقليمية الجديدة بين الدول النامية

نشأت منظمة الجات فى عام ١٩٤٧ لتقوم بتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية . ومن أجل الوصول الى تحقيق هذا الهدف منحت صلاحيات معينة من بينها سلطة مراقبة مدى مشروعية التجمعات الاقليمية للتأكد من أنها لا تؤدى الى تفرقة فى المعاملة تخل بمبدأ المساواة الذى هو أساس التعامل الدولى فى مفهوم الاتفاقية العامة للجات [٢٣] . فالمادة الاولى من هذه الاتفاقية عممت شرط الدولة الاولى بالرعاية وأعطته أساسا تنظيميا يحقق منح جميع الدول مزايا واحدة ، ويحظر بالتالى اقامة تنظيم تفضيلى (preferential regime) بين دولتين أو أكثر باعتبار أن سائر الدول يحق لها الافادة تلقائيا من هذه المزايا الخاصة . على أن المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية العامة قد أجازت الخروج عن ذلك الاصل العام فى حدود انشاء اتحادات جمركية او مناطق للتبادل الحر .

ولتفهم مدى أهمية هذه المادة ونطاقها ودلالتها، يجب أن نلاحظ أن لها فى مفهوم نظام الجات طابعا استثنائيا يمثل خروجا عن شرط الدولة الاولى بالرعاية وقاعدة منع التمييز فى المعاملة . ذلك أن القواعد العامة تؤدى بالضرورة الى استحالة قيام أى تجمع اقليمى ، حيث يتطلب الامر السماح بصلات خاصة تفضيلية بين الدول الاعضاء فى هذا التجمع لا تمتد مزاياها الى سائر الدول . ومن ثم ، فقد لجأت المادة الرابعة والعشرون الى التوفيق بين مبدأين متعارضين تماما من الناحية النظرية وهما العالمية والاقليمية (٢٤) .

ويتمثل الحل التوفيقى الذى أتت به المادة الرابعة والعشرون فى فرض عدة شروط قانونية تخضع لها كافة صور التجمعات الاقليمية ، وتتلخص فى النقاط الاتية :

ا) لا يمكن الاعفاء من الالتزام باحترام شرط الدولة الاولى بالرعاية الا فى الحالات التى يأخذ فيها التجمع صورة الاتحاد الجمركى أو منطقة التبادل الحر .

ب) الاتحاد الجمركى أو منطقة التبادل الحر يقتضى وجودهما استبعاد كافة الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية المقيدة للحرية التى تنصب على «الجانب الاساسى من المبادلات التجارية » ، بحيث لا يعتبر مشروعا أى اتحاد جمركى او منطقة تبادل حر يقتصر على بعض سلع معينة أو على قطاعات محدودة من النشاط الاقتصادى .

ج) انشاء الاتحاد الجمركى أو منطقة التبادل الحر يجب ان يستهدف تسهيل التجارة بين الاقاليم الداخلة فى نطاقه ، ولا يجوز ان يقصد من ورائه الى وضع عقبات أمام تجارة الدول الاخرى الخارجة عن دائرته . ويعنى هذا الشرط ان التجمع الاقليمى يجب ان يكون مؤداه انشاء مجالات جديدة للتجارة (Trade Creating) وليس فقط مجرد تحويل التيارات التجارية القائمة (Trade diverting) ، كما أنه لا يخلق أو يدعم العوائق الجمركية أو التجارية فى مواجهة الدول الغير .

د) وأخيرا ، يشترط وجود « اتفاق مؤقت » يقيم فترة انتقالية ويتضمن خطة وبرنامجا لتحقيق الاتحاد الجمركى أو منطقة التبادل الحر فى نهاية مدة معقولة .

---

(٢٢) راجع على وجه الخصوص : Th. Flory, Le GATT : Droit International et Commerce Mondial, Paris, 1968, pp. 105 - 166.

(٢٣) راجع فى فلسفة الجهود التى اسفرت عن قيام الجات : E. Dana Wilgress, A. New Atlempt at Internationalism : The International Trade Conferences and the Charter - A Study of Ends and Means, Genéve, 1949, p. 15 ss.

(٢٤) وقد عبر الاستاذ Flory عن هذا المعنى على نحو بالغ الدقة عندما عرض لدراسة المادة ٢٤ تحت عنوان « La régionalisation d'un principe universel ». المرجع السالف الاشارة اليه ، ص ١٠٥.

٣٧٠ وعلى ضوء الشروط السابقة يباشر الجات وظيفته كجهة قضاء دولى يختص بالفصل فى مدى مشروعية التجمعات الاقليمية . وقد نشأ بمناسبة الحالات الاولى التى طرحت على الجات لدراستها قضاء يكشف عن تشدد فى تفسير وتطبيق القواعد التى أوردتها المادة الرابعة والعشرون . وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاتية ، ١ ـ تحديد مفوهم تحرير « الجانب الاساسى » من المبادلات التجارية ، اذ رئى أن هذه العبارة لا تسمح باستبعاد بعض قطاعات النشاط الاقتصادى الهامة ، كالقطاع الزراعى مثلا ، من اجراءات تحرير التبادل بين الدول الاعضاء فى التجمع الاقليمى محل البحث • ٢ ـ تقييد الاثار التى تؤدى الى الاخلال بمبدأ المساواة فى أضيق نطاق ممكن ، بحيث لا يجوز تطبيق قيود على حجم المبادلات فى اطار التجمع الاقليمى عن طريق وضع نظام حصصى أو ماشابهه • ٣ ـ حماية الدول الغير على أساس العناية بدراسة الاجراءات التى تتضمن تفرقة فى المعاملة وآثارها الضارة بتجارة الدول الاخرى وانعكاساتها على التجارة العالمية للتأكد من أنها لا تعوق تيارات المبادلات العالمية ولا تؤدى الى تحويلها عن مسارها الاصلى • ٤) وكذلك ضرورة تحديد الفترة الانتقالية تحديدا دقيقا وبيان مختلف المراحل التى تسبق الوصول نهائيا الى الاندماج الاقتصادى(٢٥) •

والجدير بالملاحظة ان القضاء المذكور كان قد استقر فى صدد رقابة مدى مشروعية التجمعات التى تمت بين الدول الاوربية المتقدمة اقتصاديا • وقد ثار التساؤل عن مدى انطباقه على حالات الدول النامية التى تسعى الى تحقيق تنمية سريعة فى اطار اتفاقات معقودة فيما بينها •

وتدل الدراسة لموقف الجات من هذا الغرض الاخير على أنه قد لجأ بالتدريج الى اتباع حلول أقل تشددا فى صدد دراسة صور التجمعات الاقليمية بين الدول النامية التى طرحت عليه حتى الان •

ففى مرحلة أولى من مراحل تطور قضائه انتهى الى اقرار معاهدة التبادل الحر والاندماج الاقتصادى بين دول أمريكا الوسطى رغم ما كان قد أثير من اعتراضات حول بعض نصوصها ، وخاصة بالنسبة لعدم وجود « خطة وبرنامج » محدد على نحو دقيق يسمح بتحقيق منطقة التبادل الحر فى « فترة زمنية معقولة » (٢٦) • وكذلك ، فان معاهدة الاندماج الاقتصادى بين دول وسط أمريكا لم تثر أى اعتراض من جانب الجات رغم ما ورد فى نصوصها المتعلقة بالتنسيق بين تعريفات الواردات الاجنبية من أحكام تتعارض مع أحكام الاتفاقية العامة (٢٧) • وذهبت دول الجات على العكس تماما الى الترخيص لنيكاراجوا بزيادة بعض الرسوم التى سبق تثبيتها لمواجهة التزاماتها الناشئة عن عضويتها فى منطقة التبادل الحر لدول وسط أمريكا (٢٨) • واخيرا ، فان دراسة مدى موافقة أحكام معاهدة مونتفديو بين دول أمريكا اللاتينية للضوابط المقررة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين قد أكد الاتجاه نحو التساهل والتسامح من جانب دول الجات اذا ما تعلق الامر بتجمعات بين دول نامية ، حيث اغفلت الانتقادات الموجهة الى برامج التحرر التدريجى للمبادلات التجارية التى قررتها معاهدة مونتفوديو وما تتسم به من قصور وتفرقة فى المعاملة (٢٩) ويمكن القول بأن رقابة الجات فى الحالات الثلاث السابقة تكشف عن رغبة فى عدم وضع العراقيل فى سبيل التجمعات الاقليمية بين الدول النامية التى لا تتفق تماما مع أحكام المادة الرابعة والعشرين ، رغم التسليم بأن هذه الاحكام عامة التطبيق وواجبة الاتباع فى كافة الاحوال •

وقد بدأت مرحلة جديدة فى عام ١٩٦٤ بمناسبة دراسة المعاهدة التى أنشأت الاتحاد الجمركى

(٢٥) راجع فى ذلك : G. de Lacharrière, « L'examen par le GATT du Traité de Rome instituant la Communauté économique européenne», Annuaire François de Droit International, 1958, p. 621 ss.

(٢٦) راجع : GATT, Instruments de Base et Documents divers (IBDD), Suppl. no. 5, p. 29 s.s.

(٢٧) تقرير مجموعة العمل الذى ووفق عليه بتاريخ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ : IBDD, Suppl. no 10, p. 104. ss.

(٢٨) قرار الدول الاطراف فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ : IBDD, Suppl. no. 10, p. 51 ss.

(٢٩) راجع : IBDD, Suppl. no. 9, pp. 21 ss., 98 ss.

الاستوائى فى قارة افريقيا • ذلك أن الدول الاطراف فى الجات قد أقرت صراحة مشروعية تلك المعاهدة رغم ماورد بها من أحكام تسمح بمضاعفة التعريفات الخارجية المشتركة (٣٠) • واستندت دول الجات لتبرير ذلك الى القول بأن أهداف التنمية تجيز اتخاذ اجراءات غير مألوفة فى الظروف العادية • أو على حد تعبيرها « فان امكانية نجاح تجمع اقليمى غرضه الاصلى التنمية وتنويع الانتاج تتطلب ، على الاقل فى مراحله الاولى ، فرض حماية كافية لفروع النشاط المعنية » (٣١) • وتأكد هذا الاتجاه الجديد فى صدد دراسة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التى أنشأت « السوق العربية المشتركة » • ذلك أن وجود قوائم عدة تتضمن استثناءات من قواعد تخفيض الرسوم الجمركية وازالة القيود الاخرى فى شأن عدد كبير من المنتجات لم يمنع دول الجات من تأييد الاتفاقية المذكورة ورفض حتى مجرد توجيه توصيات للدول العربية الاعضاء لحثهم على تدعيم البرنامج الاصلى الذى يستهدف رفع كافة القيود (٣٢) • وقد انعكس تشجيع دول الجات للسوق العربية المشتركة والتجمعات الاقليمية المماثلة فيما ورد بتقرير لجنته الفنية التى درست الموضوع من قول بأنها « تؤيد دون تحفظ الرغبة التى عبر عنها أعضاء السوق العربية المشتركة فى تنسيق جهودهم من أجل التنمية وزيادة المبادلات فيما بينهم بهدف رفع الانتاج وتحسين مستوى المعيشة لشعوبهم » (٣٣) •

وهكذا يبين من السوابق الحديثة أن الجات قد عدل عن موقفه الاول المتشدد بقصد افادة الدول النامية من مزايا التجمع الاقليمى • وبذلك تحولت وظيفة الجات فى هذا الشأن من جهاز يستهدف فى المقام الاول العمل على تحرير المبادلات التجارية الى تنظيم يكفل تيسير التجمع الاقليمى بوصفه احدى الوسائل الفعالة للتنمية الاقتصادية • وبالتالى ، يمكن القول بأن الرقابة على الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر تتبع خطين مختلفين بحسب ما اذا كانت تتم فيما بين دول صناعية متقدمة أو على العكس بين دول نامية تسعى للخروج من حالة التخلف • ففى الفرض الاول يقوم الجات أساسا بوظيفة حماية مصالح الدول الغير وضمان مبدأ الجماعية القائمة على المساواة فى المعاملة بين جميع الدول • بينما فى الفرض الثانى يتحول قضاء الجات تدريجيا الى التركيز على ضرورة تشجيع التصنيع وتدعيم الظروف المساعدة على النمو الاقتصادى بالنظر على وجه الخصوص الى مصالح الدول الاعضاء فى التجمع الاقليمى وهى جميعها دول نامية • وبعبارة أخرى ، فان دور الجات فى الحالات الاخيرة ينحصر فى السعى للتأكد من أن التجمعات الاقليمية انما تخرج عن احكام المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية العامة فى أضيق نطاق ممكن وفى الحدود الضرورية (٣٤) •

ولكن يثور عندئذ التساؤل عما اذا كان هذا التخفف وهذه المرونة يمتدان أيضا ليشملا نظم « المشاركة » بين دول نامية ودول متقدمة •

ثانيا — مشروعية المشاركة بين دول نامية ودول متقدمة

لا زالت ظاهرة « المشاركة » غير منضبطة المعالم الى حد كبير بالنظر الى تعقد الحالات التى تغطيها والتى تتجاوز مرتبة الاتفاقات التجارية التفضيلية دون أن ترقى الى درجة الانضمام الكامل الى تجمع اقليمى قائم • ويمكن القول مبدئيا بأن نظم المشاركة باختلاف تطبيقاتها وتنوع ظروفها تتفق فى أنها تستهدف السعى الى اقامة اندماج اقتصادى فى المستقبل عن طريق توسيع النطاق الاقليمى لاتحاد جمركى موجود أو بانشاء منطقة تبادل حر جديدة تكمل التجمع الاقليمى القائم (٣٥) • ومن أمثلة

---

(٣٠) قرار دول الجات الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٦٤ IBDD, Suppl. no. 12, 76 ss.

(٣١) ذات المرجع ، ص ٧٨

(٣٢) تقرير مجموعة العمل المنشور فى الوثيقة رقم L / 2528.

(٣٣) راجع الوثيقة رقم L / 2518 ص ٥ .

(٣٤) راجع : Flory المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٥١

(٣٥) راجع فى تفصيل هذه الظاهرة :
Ananiadés, L'Association aux Communautés Européennes, Paris, 1967.

النوع الاول الاتفاقات المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الاوربية من ناحية وبين اليونان وتركيا من ناحية أخرى ، حيث تسعى هذه الاتفاقات الى ادماج كل من هاتين الدولتين فى الجماعة الاوربية مستقبلا عند انتهاء فترة انتقالية لا تعتبران خلالها من الدول الاعضاء بالمعنى الصحيح (٣٦) . ومن أمثلة النوع الثانى الاتفاقات المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الاوربية من ناحية وبين الثمانى عشرة دولة أفريقية الناطقة بالفرنسية ونيجيريا ودول شرق أفريقيا الثلاث من ناحية أخرى ، والتى تتميز جميعها بأنها لا تهدف فى المستقبل الى ادماج هذه الدول ادماجا كاملا فى السوق الاوربية المشتركة وانما تكتفى بمجرد انشاء منطقة تبادل حر تضمهم جميعا (٣٧) .

وبوصفها ظاهرة انتقالية تتعلق بمنح مزايا بين دول لا توجد فيما بينها حدود مشتركة بقصد الوصول مستقبلا الى اتحـــاد جمركى أو منطقة تبادل حر ، تثير «المشاركة» مشكلات لم تـــكن معروفة وقت وضع الاتفاقية العامة للجات [٣٨] . ولمواجهة هذا الوضع الخاص بالعلاقات بين دول متقدمة ودول نامية ، كان من المتعين أن يأخذ قضاء الجات أبعادا جديدة . وهكذا نجد أن دول الجات قد أبدت فى مناسبات عدة اتجاها لمراقبة مدى مشروعية اتفاقات المشاركة على نحو أكثر تشددا ، مع توجيه عناية خاصة لنتائج المشاركة على المصالح التجارية للدول الغير (٣٩) . وقد تمثل هذا الاتجاه لاول مرة فى الانتقادات المريرة التى وجهت لاتفاق المشاركة المعقود بين فنلندا والمنظمة الاوربية للتجارة الحرة E. F. T. A. وهى الحالة الوحيدة القـــائمة حتى الان للمشاركة بـــين دول متقدمة (٤٠) . والثابت أن دول الجات لم تقر هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى لاحقة أقامت نظاما للمشاركة [٤١] ذلك أن اللجان الفنية لمنظمة الجات قد عددت مآخذ مختلفة ضد اتفاق المشاركة بين السوق الاوربية المشتركة واليونان ، ولم تصدر الدول الاطراف فى الجات قرارا نهائيا تاركة النقاش القانونى حـــول مـــدى مشروعيتها محتدما (٤٢) ونسبت الى اتفاقية المشاركة مع تركيا انتقادات أشد ، خاصة فيما يتعلق بالنصوص التى تحكم مسألة الحصص الجمركية التى تتسم بالتفرقة فى المعاملة والتى تؤدى الى تحويل تيارات التبادل عن مجرياتها الاصلية (٤٣) . والملاحظ هنا أيضا أن دول الجات لم تتخذ قرارا حاسما (٤٤) . وكذلك الامر بالنسبة لاتفاقية المشاركة مع الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، فان بحثها بواسطة لجان الجات قد كشف عن وجود جملة اعتراضات تنصب على قصور منطقة التبادل الحر

---

(٣٦) راجع فى الفروق بين احكام المشاركة اليونانيـــة والمشاركة رغم انتمائها الى ذات الطائفة Ananiadés المرجع المشار اليه ، ص ٥٧ وما بعدها .

(٣٧) والملاحظ ان هناك فوارق أساسية بين النموذج الذى اتبعته معاهدة ياوندى وبين نموذج المشـــــاركة النيجيرية ومشاركة دول شرق افريقيـــا ، حيث يعتبر النموذج الاول أدق فى تنظيمه وأكثر تحديدا — راجع فى ذلك رسالة اننيادس السالفة الذكر ، ص ٨٧ ومابعدها .

(٣٨) ترجع أولى تطبيقات ظاهرة المشاركة الى سنة ١٩٥٧ عندما بدا تنفيذ المـــادة ١٣٣ من معاهدة روما التى انشأت السوق الاوربية المشتركة ، فقد نظمت المـــادة المذكورة مركز الاقاليم الواقعة حينذاك تحت السيـــطرة الفرنسية والبلجيكية والتى استقلت فيما بعد وصـــارت دولا أفريقية كاملة السيادة — راجع فى مناقشة مشاركة تلك الاقاليم على ضوء معاهدة روما :
GATT, Report of Sub-Committee D, IBDD, Suppl. no. 6, p. 97 s.s.

(٣٩) راجع على وجه الخصوص
G. Curzon, Multilateral Commercial Diplomacy, The GATT and its Impacts on National Comercial Policies and Technics, London, 1965, p. 277 ss.

(٤٠) راجع تقرير اللجنة الفنية الذى اقرته دول الجات فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ :
IBDD., Suppl no. 10, p. 107 ss.

(٤١) راجع : F. Patterson, Discrimination in International Trade, The Policy Issues 1945 — 1965, Princeton, 1966, p. 225 ss.

(٤٢) أنظر قرارات دول الجات الصادرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وتقرير الفنية التى درست الموضوع منشور : IBDD. Suppl. no. 11, pp. 57 ss, 156 ss.

(٤٣) أنظر تقرير اللجنة الفنية الذى اقرته دول الجات فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ :
IBDD, Suppl no. 13, p. 61 ss.

(٤٤) المرجع المشار اليه فى الهامش الســـابق ص ٦٧ .

التى تؤدى اليها والتوسع الكبير فى شروط الحماية التى يمكن أن تزيد من العقبات فى سبيل التجارة مع الدول الاخرى (٤٥) ووجهت انتقادات مماثلة لاتفاقية المشاركة مع نيجيريا (٤٦) ولم يصدر فى الحاليتين أى قرار من جانب دول الجات التى تركت بذلك المسألة معلقة فى انتظار التطور اللاحق وما قد يسفر عنه من تحديدات أكثر وضوحا لطبيعة ظاهرة المشاركة وآثارها (٤٧) ٠

ويعكس هذا الموقف السلبى حقيقة الحرج الناشىء عن تناقض الاعتبارات المحيطة باتفاقات المشاركة . فمن ناحية أولى ، لاشبهة فى أن النظم التفضيلية التى تخلقها هذه الاتفاقات تتعارض الى حد كبير مع قواعد الجات . وبالتالى ، كان الواجب من وجهة النظر القانونية البحتة تقرير عدم مشروعيتها ، أو على الاقل التصريح بها استثنائيا بالتطبيق لنظام «الاعفاءات» waivers الذى نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الخامسة والعشرين (٤٨) : ولكن من الناحية الاخرى ، فان الاجراءات موضوع البحث تكفل للدول المشتركة مزايا تجارية هامة وتسهيلات مالية تساعدها فى حربها ضد التخلف الاقتصادى (٤٩) ٠ ومن ثم ، فان تقرير عدم مشروعية اتفاقات المشاركة انما يعنى اضافة عوائق جديدة فى وجه دول العالم الثالث الساعية نحو النمو ، وهو أمر لا يمكن قبوله بالنظر الى المصالح الكلية للجماعة الدولية ٠ وتوفيقا بين الاعتبارات السابقة ، سلك الجات مسلكا حكيما يتلخص فى انه ازاء استحالة القول بموافقة معاهدات المشاركة للشرائط القانونية التى تتطلبها أحكام الاتفاقية العامة يجدر ترك الباب مفتوحا دون اصدار قرار نهائى يحسم مشكلة المشروعية فى غير مصالح الدول النامية . ويعتبر هذا المسلك عملا ايجابيا يسهم فى ارساء قواعد « قانون التنمية الدولى » وتطوير التنظيمات القائمة على نحو يحقق مرونة لا تتوافر عند الالتزام بحرفية النصوص التى صيغت منذ اكثر من عشرين سنة ٠

ويتفق هذا الموقف مع روح التعديل الذى أدخل على الاتفاقية للجات فى عام ١٩٦٤ باضافة باب رابع يحكم مسائل التجارة فى علاقاتها بقضية التنمية (٥٠) ٠ ويعد دخول هذا الباب الرابع فى حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٦ بمثابة سند شرعى يدعم وجهة نظر دول الجات فى جهودها من أجل خدمة قضايا التنمية الاقتصادية، وبخاصة فى مجال حماية الجوانب المفيدة لاقتصاديات الدول النامية المترتبة على اتفاقيات المشاركة .

على آن اسهام الجات فى قانون النمو لايقتصر على مجرد تطوير الاطار الجماعى عن طريق تشجيع التجمعات الاقليمية بين الدول النامية والتسامح بالنسبة للمشاركة بين دول نامية ودول متقدمة ، وذلك خروج عن مفاهيمه الاساسية القائمة على تعميم شرط الدولة الاولى بالرعاية حتى يحكم كافة المعاملات الدولية دون تمييز بين مختلف دول العالم . فقد انصرفت جهود الجات بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المعنية الى أبعد من ذلك فى سبيل المواءمة بين الاطار الجماعى ومقتضيات النمو الاقتصادى ٠ وآية هذا التطور النص صراحة فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة والثلاثين على ضرورة « اتخاذ اجراءات تستهدف تحسين مركز الاسواق العالمية للمواد الاولية وهو نص ورد فى الكتاب الرابع الذى أضيف مؤخرا للاتفاقية العامة . لمعالجة مشكلات التجارة الدولية فى علاقاتها بقضية التنمية .

القسم الثانى

الالتجاء الى تنظيمات جماعية تنصب على فروع محددة

اذا كانت الصورة الاولى من صور تطوير الاطار الجماعى للتجارة الدولية تتناول مجموع أوجه النشاط والعلاقات المتبادلة التى تتم بين دول

(٤٥) راجع تقرير لجنة الدراسة ، وثيقة رقم 2441 / L

(٤٦) انظر فى ذلك : International Trade Forum. Suppl. Vol. IV. no. 2, may 1968 p. 15.

(٤٧) راجع : مؤلف Flory السابق الاشارة اليه ،ص ١٤٥

(٤٨) راجع فى شرح هذا النظام : Patterson المرجع السالف الاشارة اليه ، ٢٤١ وما بعدها .

(٤٩) انظر فى دراسة الموقف المعقد الذى واجه منظمة الجات : G. de Lacharrière Commerce Extérieur et Sous-Développement, Paris, 1964, p. 216 s.

(٥٠) راجع فى هذا المعنى : Curzon ، المرجع السالف الاشارة اليه ، ص ٢٣١ .

أعضاء فى تجمعات اقليمية أو دول مشاركة وبين سائر دول الجات ، فان جانبا آخر لايقل اهمية انما يتعلق بايجاد تنظيمات جماعية تقتصر فقط على تبادل بعض سلع ومواد معينة. وتتميز الجهود التى تبذل فى هذا السبيل بأنها تتجاوز حدود الجات وتتم بالتنسيق مع منظمات اخرى أكثر عالمية كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة، ومنظمة الغذاء والزراعة (FAO) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (٥١)، أو فى اطار منظمات متخصصة انشئت للدفاع عن المصالح التجارية للدول المصدرة او المستوردة لسلع معينة مثل « منظمة الدول المصدرة للبترول» (OPEC) (٥٢).

والنظم المتخصصة التى تنشأ فيما بين الحكومات بقصد تنظيم وتثبيت التجارة فى فرع معين من فروع النشاط تدخل عادة فى طائفة الاتفاقات المعروفة باسم «التعاهدات» ententes أو «اتفاقات المواد الاولية» Commodity Agreement [٥٣] وباستقراء نصوص هذه الاتفاقيات يمكننا ان نستخلص الخصائص الاساسية لما يمكن أن نطلق عليه «قانون المواد الاولية المنظمة دوليا» . على انه الى جانب الاتفاقات العادية ذات الخصائص المشتركة توجد اتفاقات تتسم بطابع متميز تستحق عناية خاصة نظرا لخروجها عن القواعد المألوفة، وأهمها الاتفاق الدولى فى شأن المنسوجات القطنية والتعاهد البترولى المبرم بين الدول المصدرة فى اطار الاوبك .

اولا ـ القانون العام لاتفاقات المواد الاولية

من أجل تحسين مركز تجارة المواد الاولية وزيادة العائد الحقيقى من وراء صادرات الدول النامية ، اهتمت عدة منظمات دولية بضرورة ضمان اسعار « ثابتة وعادلة ومجرية » للمواد الاولية مع فتح أسواق الدول الصناعية امامها على نحو أوسع . ولتحقيق هذه الاهداف ، نصت عدة وثائق دولية على امكانية ابرام تعاهدات دولية تنصب كل واحدة منها على مادة أولية معينة بالذات [٥٤] . ويوجد حاليا أربع اتفاقات من هذا القبيل تتناول كلا من القمح (٥٥) ، والقهوة (٥٦)، وزيت الزيتون (٥٧) ، والقصب (٥٨) .

وبالرجوع الى هذه الاتفاقات يتبين أنها قد اتبعت وسائل فنية مختلفة ، كما توجد فيما بينها عدة فروق من حيث الاحكام الموضوعية . فالملاحظ مثلا أن الاتفاق الدولى فى شأن القهوة قد اكتفى بانشاء نظام للموازنه بين الحصص عن طريق التحكم فى تغييرات الاسعار بالنسبة للانواع الاربعة الاساسية من القهوة (٥٩) » ولجأ الاتفاق الدولى المتعلق بالتصدير الى استخدام أسلوب

---

(٥١) راجع عرضا حديثا لاهم الجهود التى بذلت فى هذا الشأن Etude sur le commerce international et le développement, Nations Unies, Publ, no TD / 5 / Rev. 1, Chap II, p. 34 40.

(٥٢) راجع : M. El Sayed, L'Organisation des pays exportateurs de pétrole, Paris, 1967.

(٥٣) راجع مجموعة المقالات التى نشرت تحت اشراف A. S. Miller بعنوان : « Symposium on International Commodity Agreements » Law and Contemporary Problems 1963. p. 271 ss.

(٥٤) انظر عرضا عاما للموضوع لدى : H. F. Wilkinson, Etude des initiatives internationales en vue de la stabilisation des marchés des produits de base, Genève, 1959.

(٥٥) عند انتهاء مدة الاتفاق الاصلى المبرم فى عام ١٩٦٢ ، تمت الموافقة على مد سريانه بمقتضى برتوكول تجدد ثلاث مرات حتى الان ، راجع : ملخص اعمال مؤتمر الامم المتحدة فى شأن القمح من مطبوعات الامم المتحدة تحت رقم 62 II D. 2.

(٥٦) راجع : ملخص مناقشات مؤتمر الامم المتحدة فى شأن البن لعام ١٩٦٢ ، من مطبوعات الامم المتحدة تحت رقم 63 II D. 1.

(٥٧) تم مد الاتفاق الاصلى بمقتضى برتوكول يسرى الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ — راجع : ملخص مناقشات مؤتمر الامم المتحدة فى شأن زيت الزيتون ، من مطبوعات الامم المتحدة تحت رقم 64. II. D. 1.

(٥٨) بدأ العمل بهذا الاتفاق فى اول يوليو سنة ١٩٦٦ لمدة خمس سنوات — راجع : ملخص مناقشات مؤتمر الامم المتحدة فى شأن التصدير ، من مطبوعات الامم المتحدة تحت رقم 65. II. D. 2.

(٥٩) راجع : R. B. Bilder, « The International Coffee Agreement : A Case History in Negociation, « Law and Contemporory Problems, 1963, p. 328 ss.

ايجاد مخزون يقوم بوظيفة المواءمة بين العرض والطلب مع تطبيق نظام الرقابة على الصادرات عند الضرورة (٦٠) • وسلك الاتفاق الدولى فى شأن زيت الزيتون مسلكا وسطا باتباع خطة تهدف الى تنظيم تموين السوق العالمى عن طريق مشاركة اختيارية من جانب الدول المنتجة فى برنامج مبادلات « مقاصة » تحد من التقلبات السنوية للكميات المعروضة (٦١) • وأخيرا ، فان الاتفاق الدولى المتعلق بالقمح يتبع أسلوبا خاصا لتحديد الحدين الاعلى والادنى للاسعار مع بيان الاجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ الاحكام المقررة بالنسبة للمساعدات الغذائية (٦٢) •

على ان انفراد كل اتفاق دولى بجوانب متميزة لمواجهة الظروف الخاصة التى تواجه السلعة موضوع التنظيم لايحول دون وجود جوانب مشتركة تتمثل ابتداء فى أن كافة « اتفاقات المواد الاولية » تستمد أساسها القانونى من مصدر واحد هو الفصل السادس من ميثاق هافانا • فالمبادىء العامة الواردة فى المادة ٦٠ ، والمبادىء التكميلية التى نصت عليها المادة ٦٣ من الميثاق مازالت تعتبر الاطار القانونى الذى يحكم مشروعية مختلف التعاهدات بالرغم من أن ميثاق هافانا ذاته لم ينفذ فى أى وقت من الاوقات (٦٣) • ويرجع ذلك الى قرار أصدره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة اعتبر القواعد المنصوص عليها فى الفصل السادس من ميثاق هافانا [المواد من ٥٠ الى ٧٠] بمثابة « دليل عام » واجب التطبيق فى شأن التعاهدات مابين الحكومات التى أقرت مشروعيتها المادة العشرون من الاتفاقية العامة للجات [٦٤].

وتكشف دراسة الاتفاقات القائمة عن انها قد اتبعت الاحكام الواردة فى المادتين ٦٠ و ٦٣ من الميثاق ، سواء فيما يتعلق بطريقة مساهمة الدول فى المؤتمرات التى تعد مشروعات الاتفاقات ، وتنظيم المفاوضات ، وانشاء « مجلس » لكل سلعة يتم داخله توزيع الاصوات بالتساوى بين مجموعة الدول المصدرة ومجموعة الدول المستوردة ، ونظام سير العمل ، والضمانات التى تحمى مصالح الدول غير المشتركة فى التعاهد [٦٥] • وبعبارة أخرى ، فان جميع القواعد الموضوعية والاجرائية التى تضمنها الفصل السادس من ميثاق هافانا تعد المصدر الاساسى للتنظيم العام الذى يحكم اتفاقات المواد الاولية •

بيد أن الاطار القانونى الذى نص عليه الفصل السادس لايكفى لحل كافة المشكلات التى قد تثور فى صدد اتفاق معين ، وخاصة اذا تعلق الامر بتفسير النصوص الخاصة الواردة فى الاتفاق • وعلى هذا الاساس ، فقد تضمنت جميع المعاهدات الواردة فى شأن تنظيم المواد الاولية نصوصا تسند ولاية الفصل فى المنازعات المتصلة بتفسير وتطبيق الاتفاقات الى الاجهزة التى اقيمت بمقتضاها للتداول فيما يعرض من أحداث (٦٦) • ومن ثم ، فان « مجلس » كل سلعة يعتبر بمثابة الهيئة القضائية المختصة بالفصل فى المنازعات بمقتضى قرارات نهائية (٦٧) • وهذا ماقررته صراحة المادة ٥٩ من الاتفاق الدولى الخاص بالقهوة ، والمادة ١٧ من اتفاق القصدير ، والمادة ١٩ من اتفاق القمح ، والمادة ٣٥ من اتفاق زيت الزيتون •

---

(٦٠) راجع H. W. Gerhard, « Commodity Trade Stabilization Thrangh International Agreements « Law and Contemporary Problems, 1963, p. 276 ss.

(٦١) راجع : P. Vellas, Droit International Economique et Social, Tome I. Paris, 1965, p. 167 ss.

(٦٢) راجع : S. Metzger, Law of International Trade, Vol. 2. Washington, 1966, p. 1330 ss.

(٦٣) انظر فى تجميع وشرح هذه النصوص : Metzger ذات المرجع ، ص ١١٦٦ وما بعدها .

(٦٤) راجع فى عرض المسألة عرضا شاملا : H. Walker, « The International Law of Commodity Agreements, « Law and Contemporary Problems, 1963, p. 396. ss.

(٦٥) راجع فى تفاصيل ذلك : Metzger المرجع السالف الذكر ، ص ١٢٠٢ وما بعدها .

(٦٦) انظر فى شأن الطابع « شبه التشريعى » لبعض اوجه نشاط المنظمات الدولية : H. Saba, « L'activité quasi — législative des institution spécialisées des Nations Unie » Recueil des Cours de La Haye, T. 111, 1964, p. 610 s.s.

(٦٧) انظر فى دراسة هذه الظاهرة الهامة : A. Colliard, « Le réglement des differends dans les organirations internationales gouvernementales de caractère non - politique,» Melanges Basdevant, Paris, 1960, p. 152 ss.

وقد دلت التجربة على أن تسوية المنازعات بواسطة الاجهزة القائمة على شئون الاتفاق ، بعد أن تستنير بالاراء المسببة للجنة استشارية تجمع بين الخبرة الفنية والكفاءة القانونية ، تعد أنسب الوسائل التى يمكن عن طريقها حل المشكلات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولى الذى يعانى من أزمة نمو تنعكس فى عدم كفاية قواعده المقننة (٦٨) · ويحقق الاسلوب الفنى المذكور ، الذى يعبر عنه عادة باصطلاح « وسيلة التسوية التشريعية The legislative process of compromise لتمييزه عن الطريق التقليدى المعروف « بالوسيلة القضائية للكسب أو الخسارة The judicial proces of victory - defeat مزايا عدة غير منكورة (٦٩) · فمن ناحية ، تسمح للدول الاعضاء بسد الثغرات وتطوير الاتفاق الاصلى على نحو فعال لمواجهة الاحتياجات الجديدة · ومن ناحية أخرى ، تكفل استمرار سير النظم القائمة عن طريق تفادى مخاطر انسحاب بعض الدول عند صدور حكم قضائى يدينها بواسطة محكمة خارجية · ويضاف الى ذلك ، أن فاعلية النظام ترجع فى جانب كبير منها الى قواعد التصويت المتناسب مع أهمية كل دولة داخل المجلس meighted vote ، بحيث تتناسب حقوق وتبعات التصويت مع المسئوليات الاقتصادية التى تقع على كاهل الدول الاعضاء (٧٠) ·

والملاحظ أن القضاء المتمثل فى قرارات الاجهزة السالفة الذكر بدأ يحتل مكانة هامة بوصفه أحد المصادر الاساسية لقانون المواد الاولية المنظمة دوليا · وهو مصدر يتسم بالحيوية لارتباطه الوثيق بحقائق الحياة الاقتصادية المتطورة على الدوام ، ويستطيع بذلك أن يسد الثغرات ويكمل قواعد الفصل السادس من ميثاق هافانا ويفسر نصوص الاتفاقات تفسيرا متلائما مع حاجات النشر الاقتصادى(٧١) ·

ثانيا ـ الاتفاقات ذات الطابع الخاص

وأول اتفاق يخرج عن الاطار التقليدى لاتفاقات المواد الاولية هو ذلك الذى بدأ تنفيذه فى أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بتجارة منسوجات القطن على الصعيد الدولى · والذى اتفق على مد أجل تطبيقه لفترة ثلاث سنوات جديدة تنتهى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ بعد انتهاء مدة صلاحيته الاصلية وهى خمس سنوات [٧٢] ·

وكما يتضح من تسميته ، ينصب هذا الاتفاق على بضائع مصنوعة ولا يتعلق بمواد أولية · الامر الذى يثير تساؤلا عن أساس مشروعيته وفقا لقواعد الجات · فالمعروف أن المادة العشرين من الاتفاقية العامة قد أقرت شرعية التعاهدات فيما بين الحكومات اذا اتبعت فى شأنها مبادىء الفصل السادس من ميثاق هافانا · وهذا الفصل لا يعالج سوى « المواد الاولية » primary commodities أو الطائفة الاخرى « المرتبطة » بها reaated commodities التى وصفت على نحو محدد يخرج من دائرتها المواد التى تم تصنيعها كالمنسوجات [٧٣] · وكذلك فان تعديل الفقرة السادسة من المادة العشرين للسماح بابرام اتفاقات مواد أولية تخرج عن مبادىء الفصل السادس لا يعطى سندا قانونيا للاتفاق الدولى فى شأن منسوجات القطن باعتبار أن طائفة اتفاقات المواد الاولية لاتتسع لمثل ذلك النشاط ذلك أن تعديل المادة العشرين لايتناول فى الحقيقة سوى تصحيح جانب آخر من اتفاق المنسوجات القطنية يتعلق بطريقة ادارته وحيث لم

(٦٨) راجع : P. Vellas, Droit International Economique, Paris, 1965, p. 54 ss.

(٦٩) راجع S. Metzger, International Law, Trade and Finance - Realities and Prospects, New York, 1962, p. 33 ss.

(٧٠) راجع : S. Metzger, « Settlement of International Disputes by Non Judical Methods, » American Journal of International Law, 1954, p. 408 ss.

(٧١) يتجه الاتفاق ، فى الواقع الى التحول تدريجيا خلال فترة نفاذه ليصير « نظاما » يعيش حياة منفصلة عن اصوله العقدية . وفى هذا تختلف المعاهدات التى تنشىء تنظيما عن الاتفاقات الدولية العادية ومن ثم يتعين تفسيرها وتطبيقها بوصفها « دستور » يضع قواعد شارعة يجب تطويرها على ضوء أهدافها الكلية لمواجهة الظروف المتجددة دون تقيد بحرفية نصوصها ونوايا أطرافها الاصليين .

(٧٢) راجع : دراسة الامم المتحدة عن التجارة والتنمية خلال عام ١٩٦٧ ، مطبوعات الامم المتحدة رقم TD / Rev. 1, 1968, p. 47 ss.

(٧٣) راجع ذلك : H. Walker, « The International Law of Commodity Agreements, » Law and Contemporary Problems, 1963, p. 406 ss.

يتبع فى شانه المنهج المنصوص عليه فى الفصل السادس والذى يقضى بضرورة تقسيم الدول المستوردة والدول المصدرة الى مجموعتين متساويتين فى عدد أصواتهما (٧٤) ٠

والمظهر الاخر لتفرد اتفاق المنسوجات القطنية يتصل باغراضه ، اذ أنه لا يسعى الى تحقيق أغراض مماثلة لاتفاقات المواد الاولية التى تستهدف استقرار وتثبيت الاسواق لصالح الدول النامية (٧٥) فالثابت أن الاتفاق موضوع الدراسة كان قد أبرم فى عام ١٩٦٢ بقصد الوصول من ناحية أولى الى « تشجيع التعاون البناء من أجل تنمية التجارة العالمية فى منسوجات القطن بفتح مجالات أوسع أمام منتجات الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة التى تأخذ بنظام الاقتصاد الحر » ، ومن ناحية أخرى الى « أن يتحقق نمو الصادرات والواردات على نحو منسق لا يؤدى الى الاخلال بنظام السوق فى كل من البلاد المصدرة أو المستوردة (٧٦) على أن التطبيق العملى قد أثبت أن الدول الصناعية المتقدمة لا ترى فى الاتفاق سوى وسيلة قانونية للدفاع عن النفس تخول لها منع أى زيادة محسوسة فى الواردات القادمة من دول نامية (٧٧) ٠ وآية ذلك تعدد الحالات التى تتمسك فيها الدول المتقدمة بظاهرة « اختلال نظام السوق » Market Disruption على أساس ارادة منفردة من جانبها للتخلص من كافة الالتزامات المفروضة أصلا لمصلحة الدول النامية (٧٨) ٠ وقد رفضت الدول المتقدمة صناعيا مقترحات الدول النامية الهادفة الى اخضاع تطبيق المادة الثالثة التى سمحت لها بالتخلص من التزاماتها لنوع من الرقابة الدولية ، كما علقت الدول الصناعية مسالة التمتع بالتخفيضات الجمركية خلال المفاوضات المعروفة باسم « حلقة كيندى » Kenedy Round على مد اتفاق المنسوجات القطنية دون ادنى تغيير بفترة ثلاث سنوات جديدة (٧٩) ٠ وامتداد الاتفاق دون معالجة نقائصه التى كشف عنها التطبيق العملى يؤدى فى الواقع الى استمرار أوضاع لاتخدم مصالح الامم النامية وتخلق صورا جديدة من التفرقة فى المعاملة ٠ فالملاحظ أن عددا كبيرا من الاتفاقات الثنائية قد أبرم خلال السنوات الاخيرة للحد من القيود المفروضة ولزيادة حصص بعض الدول النامية المصدرة للمنسوجات القطنية ، وذلك خروجا عن مبدأ الجماعية التى هى أساس الاتفاق الاصلى وبما يؤدى الى قيام صورة جديدة من التمييز فى المعاملة بين الدول النامية يقضى على وحدتها كمجموعة ويوجد تعارضا فيما بين مختلف أعضائها (٨٠) ٠

ويعد انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] نموذجا آخر للاتفاقات المتعددة الاطراف الخارجة عن قواعد الفصل السادس من ميثاق هافانا وعن حكم المادة العشرين من الاتفاقية العامة للجات ٠ وقد تحقق ذلك مع التسليم بان البترول يدخل فى طائفة « المواد الاولية » التى يمكن أن تتكون محلا للتنظيم بواسطة Commodity Agreement بالمعنى الصحيح ، وبالرغم من أن الاتفاق المنشىء للاوبك يستهدف تثبيت اسعار البترول الخام « بمراعاة مصالح كل من البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة » ، أى على نحو يدخل فى اطار الخط العام للاغراض المالوفة فى اتفاقات المواد الاولية العادية (٨١) ٠ فالمؤكد رغم ذلك كله أن الاوبك لايمكن اقحامه فى هذه الطائفة الاخيرة

---

(٧٤) انظر فى ذلك الشان : J. L. Juvet, « The Cotton Industry and World Trade », Journal of World Trade Law, 1967, p. 542 ss.

(٧٥) راجع : R. F. Mikesell, « Commodity Agreements and Aid to Developing Countries », Law and Contemporary Problems, 1963, p. 234 s.s.

(٧٦) دراسة الامم المتحدة عن التجارة والتنمية السالف الاشارة اليها ، فقرة ١٢٧ ، ص ٤٧ .

(٧٧) راجع : D. V. Stikker, The Role of Private Enterprise in Investment and Promotion of Exports in Developing Countries, United Nations, 1968, Publ. no. TD / 35 / Rev, 1. p. 87.

(٧٨) انظر فى دراسة هذه الظاهرة : G. Patterson, Discrimination in International Trade, Princeton, 1966, p. 305 ss.

(٧٩) راجع دراسة الامم المتحدة عن التجارة والتنمية السالف الذكر ، فقرة ١٣٣ ، ص ٤٨

(٨٠) ذات المرجع ، الفقرتين ١٣٠ ، ١٣٢ ، ص ٤٧ — ٤٨ .

(٨١) راجع مؤلف El - Sayed عن منظمة الاوبك ، المشار اليه آنفا ، ص ١٨١ وما بعدها .

طالما أنه لا يضم سوى الدول المصدرة ويستبعد اشراك الدول المستهلكة [٨٢] . وبالتالى فهو لا يعدو أن يكون بحسب صورته الراهنة تجمعا فيما بين دول تحاول تكوين كارتل يقف فى وجه كارتل آخر خاص يضم الشركات السبع الكبرى التى عقدت اتفاق Achnacary فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ بقصد احتكار السوق العالمى للبترول (٨٣) .

ومما تجدر ملاحظته أن أهمية النموذجين الخاصين بمنسوجات القطن وبالبترول لا تقتصر على طابعهما الاستثنائى الخارج عن المألوف فى شان الاتفاقات المبرمة قانونا فى الاطار التنظيمى المنصوص عليه فى اتفاقية الجات وفى ميثاق هافانا . فالاهم من ذلك هو ما يعكسانه من قصور الاطار الجماعى القائم وعدم امكان توسيع دائرة التنظيم الدولى ليضم سائر المواد الاولية . ومثال الاوبك يمكن أن يحتذى فى قطاعات اخرى ، كما حدث مؤخرا فى شان السكر حيث أدى الفشل فى احياء الاتفاقية الدولية القديمة الى تجمع غالبية الدول المصدرة للسكر بقصد المحافظة على الحد الادنى لاسعاره فى الاسواق العالمية (٨٤) . وأما اتفاقية المنسوجات القطنية فانها تكشف فى المقام الاول عن عدم جدية الجهود المبذولة من أجل تطوير الاطار التنظيمى الجماعى بقصد الاستجابة لحاجات التنمية . وفى ذات الوقت ، تدل الاتفاقية المذكورة على وجود مخاطر حقيقية لانحراف التنظيم الجماعى عن أغراضه الاصلية وما قد يؤدى اليه هذا الانحراف من خلق نوع جديد من الثنائية القائمة حتما على التمييز فى المعاملة بين الدول النامية ذاتها .

خاتمة ـ أسباب قصور النظام الجماعى الحالى

نبع التنظيم الدولى للتجارة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عن فلسفة ليبرالية معادية لاجراءات التدخل الحكومى التى عممت خلال فترة الحرب (٨٥) على أن تحرير التجارة الدولية تحريرا كاملا . مازال هدفا مثاليا بعيد المنال فى الظروف العالمية المعاصرة . واذا كانت معارضة الاتجاه الجماعى الليبرالى مسالة أيديولوجية فى بلاد الكتلة الشرقية ، فانها تفيض فى دول العالم الثالث عن اعتبارات عملية [٨٦] . وفى ذات الوقت، تشهد المعاملات الدولية اتجاها متزايدا من جانب الدول الصناعية الرأسمالية لاعادة نظم حماية تزيد العوائق التى تحول دون حرية التبادل مع منح افضليات ومزايا لبعض قطاعات اقتصادها الوطنى لاسباب استراتيجية وقومية (٨٧) .

والواقع أن التجارة الحرة التى تقوم على أساس تعميم شرط الدولة الاولى بالرعاية تتطلب شروطا ثلاثة مازال من المتعذر تحققها . فمن ناحية أولى ، يقتضى تحرير التجارة الدولية زوال كافة النظم الخاصة ، وهو أمر يكذبه الواقع باعتبار أن السنوات الاخيرة قد شهدت الى جانب تدعيم اجراءات الحماية القائمة وتاكيد المزايا السابقة اتجاها نحو المطالبة بنظم تفضيلية جديدة (٨٨) .

(٨٢) أنظر فى شأن ضرورة اشراك الدول المستهلكة بوصفها المستفيد الاول من الثروات البترولية :
Z. Mikdashi, A iFnancial Analysis of Middle Eastern Oil concessions : 1901 - 1965,

(٨٣) كشف عن وجود هذا الكارتل تقرير لجنة مجلس الشيوخ الامريكى لشئون التجارة الفدرالية ـ راجع
The International Petroleum Cartel, Report submitted to the 82 nd Congress, 2 nd Session, 1952, p. 200 ss.

(٨٤) راجع : J. Southgate, « World Trade in Sugar », Journal of World Trade Law, 1967, p. 595 ss.

(٨٥) راجع : C. Wilcox. A Charter for World Trade, New York, 1949.

(٨٦) راجع : J. H. Johnson and E. Zenen, Trade and Development, Genève, 1965, p. 18 s.s.

(٨٧) أنظر الانتقادات العديدة للسياسة التجاريه الامريكية التى تسير فى طريق تشديد اجراءات الحماية رغم ما تدعيه من نزعة تحررية :
B. N. Gardner, « A Critique of The United States Foreign Economic Policy », Legal Problems of International Trade Edited by P.. Proehl, Urbana, 1959, p. 121 - 141.

(٨٨) راجع بصفة خاصة :
S. Weintranb, Trade Preferences for Less — Developed Countries, New York, 1967, p. 97 ss.

ومن ناحية ثانية ، فان تحرير التجارة يفترض كذلك قابلية كافة العملات للتحويل الحر والغاء نظم الرقابة على الصرف وأذونات الاستيراد ، وهى أمور من المستحيل تحقيقها حاليا سواء فى الدول الاشتراكية أو فى الدول النامية (٨٩) • وأخيرا ، فان التنظيم الدولى القائم على أساس الحرية الاقتصادية يعتبر التجارة الخارجية ضربا من ضروب النشاط الخاص تقوم به مشروعات خاضعة لقوانين السوق دون تدخل من جانب الدول الا فى أضيق حد ممكن • وهذا المفهوم لا يتفق مع الحقيقة القائمة حيث يمتد تدخل الدول ليشمل آفاقا واسعة حتى فى الدول الغربية (٩٠) • وفى غالبية الدول النامية تعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات القائدة التى يجب تخطيطها حتى يمكن تنمية موارد البلاد • ومن ثم ، فمن الضرورى أن يؤدى نشاط الدولة دورا حاسما فى توجيه التجارة الخارجية بالنسبة للدول الصناعية للتخلص من ظاهرة التخلف (٩١) •

وبعبارة اخرى ، فان التنظيمات التفضيلية والنظم النقدية التى تتسم بعدم القابلية للتحويل والتخطيط الحكومى للتجارة الخارجية يمكن أن تعتبر العناصر الثلاثة الحاسمة التى تحد من فاعلية النظام الجماعى القائم • والتى تقود بالتالى الى قيام ثنائية جديدة تبرز فى اطار العلاقات بين الحكومات وفى مجال الروابط غير الدولية ، أى بين مشروعات تنتمى الى أكثر من دولة • ونرجو أن نتناول دراسة هذه الثنائية الجديدة فى مقال قادم نستكمل به عرض الاطار القانونى الدولى الذى تدور على أساسه المعاملات التجارية الدولية من وجهة نظر الدول النامية •

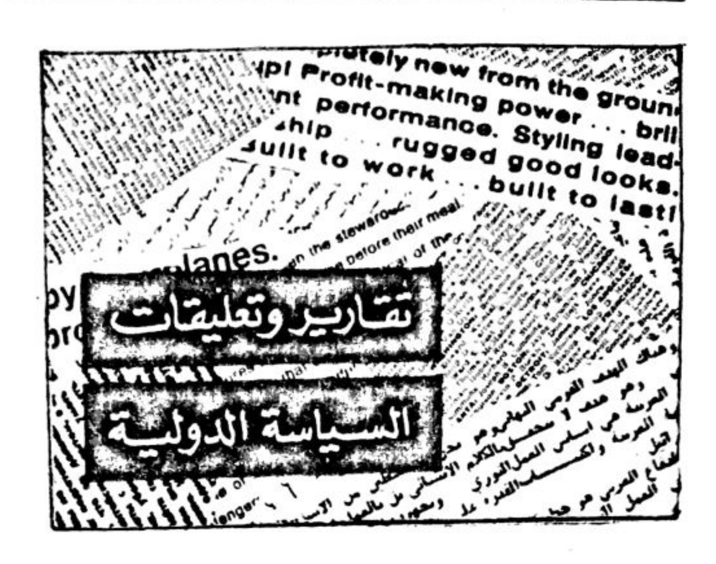


---

(٨٩) راجع : H. Bachmann, The External Relations of Less-Developed Countries, New York, 1968, p. 68 ss.

(٩٠) راجع بصفة خاصة : J. N. Hazard, « State Trading in History and Theory, » Law and Contemporary Problems, 1959, p. 243 ss., W Friedman, « Changing Social Arrangement in State — Trading States and Their Effect on International Law. » Law and Contemporary Problems 1959, p. 350 ss.

(٩١) راجع : United Nations, State Trading in Africa, 1962, Publ, no, E / C N, 14 / STC / 13.



البرتغال من سالزار إلى كايتانو

د. الطاهر أحمد مكي

أولا ماصنعه رئيس الجمهورية فى البرتغال ، حين اعلمه الاطباء بمرض سالزار وخطورته فى آخر سبتمبر الماضى ، اعلان حالة الطوارى ء ثم ارسل من يحمل الى السفارة الامريكية رغبته فى ان يكون مشاة البحرية الامريكية فى قاعدة روتا الاسبانية على استعداد للتدخل ، عند حدوث اضطرابات عنيفة يخشى معها على مستقبل النظام الحاكم . وبعدها بساعات كان واحد من كبار الاطباء الامريكيين ، الدكتور هوستون مريت ، احد اطباء الرئيس السابق ايزنهاور ، يستقل الطائرة فى طريقه الى لشبونة ، كان مستقبل البرتغال ونظامه فى الميزان ! .

ثم بدأ مراسلو الصحف العالمية يتوافدون على مستشفى الصليب الاحمر البرتغالى ، ففى الطابق السادس منه يرقد شيخ فى الثمانين من عمره ، مسجى على سرير المرض ، فاقد الوعى ، فى صراع عنيف مع الموت ، لقد تحول رئيس الوزراء ، الرجل الاول ، وربما الوحيد ، الذى سيطر على مصائر البرتغال منذ عام ١٩٣٢ ، الى جثة ليس فيها من بشائر الحياة الا نبض القلب . ولم يعد سرا على أحد ، فى الداخل أو الخارج ، أن البرتغال تمر باحرج لحظة فى تاريخها الحديث . فالوزراء وكبار القواد الذى يتوافدون على المستشفى فى

حالة عصبية واضحة ، ورجال البوليس السرى انتشروا فى العاصمة يتابعون تطورات الموقف الخطير ، بينما تابعت الحياة العادية سيرها المعتاد ، ولم الحظ شيئا غير عادى ، وأنا أعرف الحياة فى لشبونة عن قرب ، وأدرك خباياها السياسية ، حتى مظهر قوات الشرطة ، أمام أقسام البوليس ، فى حالة تاهب ، بمدافعها الرشاشة ، وخوذاتها اللامعة ، كان من المناظر المالوفة لدى • أما مستشفى الصليب الاحمر ، حيث يرقد رئيس الوزراء ، ودكتاتور البرتغال ، فلم يكن يحرسه غير عدد قليل من رجال الشرطة السرية والعلنية لا يتجاوزون الخمسة ، انتشروا فى المستشفى وحوله ، ووقف احدهم امام باب حجرته ، والى جانبه دفتر يقيد فيه الوافدون ، غير الاصدقاء ، أسماءهم وينصرفون •

اربعون عاما كاملة حكم سالزار البرتغال ، كانت مزيجا من القسوة والفهم ، ومن التحكم والسياسة ، ولو لم يفجأه المرض لبقى حاكما لسنوات أخرى طويلة ، ومن السذاجة أن يعزو المرء نجاحه فى البقاء على رأس الدولة الى السلطة وحدها ، فما أكثر الطغاة الذين تهاووا كتماثيل من ورق عند اول انتفاضة شعبية ، وكثيرة وهى الشعوب التى انقضت على المستبدين بها ، فى اللحظة التى خيل فيها لجلاديها ، وللمراقبين من خارجها ، أنها أبعد ما تكون عن اليقظة والنهوض • وسر نجاح سالزار يساعد على فهمه تصور تاريخ البرتغال فى الفترة التى سبقته • فحتى عام ١٩١٠ كان البرتغال دولة ملكية ، رسميا على الاقل ، ملكية محافظة تقليدية ، الشعب راض والملك يلهو ، ليس هناك ما يشغله غير قلة تدعو الى الجمهورية ، ومجموعة من المثقفين لا يهتمون بان تصبح الدولة جمهورية بقدر ما يهتمون بتغيير أنماط الحياة نفسها • وطبقة على قمة المجتمع أحسن التعبير عنها واحد من المنتمين اليها ، الجنرال الفارو دى كامبوس : «اننى انتمى الى طبقة برتغالية بعد ان اكتشفت الهند لم يعد لديها ما تعمله » • وبينما انصرف الملك كارلوس الاول ١٨٨٩ ــ ١٩٠٨ ، ضائق بفراغه ، الى ترجمة مؤلفات شكسبير على نحو لم تعرفه اللغة البرتغالية ، كان ابنه لويس مجنونا بدراسة قاع المحيطات ، يقضى معظم وقته على يخته يدرس تقاليد الاسماك • وعندما تازم الموقف الاقتصادى ، وبدا أن العمال يتجمعون لينقضوا ، شغلهم عن واقعهم المر بمزيد من الاحلام والمغامرات فى افريقيا ، فحاول ان يوحد انجولا مع موزمبيق ، بالاستيلاء على الاراضى التى تفصل بينهما • غير أن الانجليز كانوا يعرفون ضعف البحرية البرتغالية وعجزها عن تحقيق هذه الاحلام ، والموقف الداخلى الحرج الذى يعيش فيه ، فاضطرته الى أن ينسى أحلامه ، ولم تقف عند هذا الحد ، ولكنها فكرت أن تجرب نوعا من التعايش السلمى مع المانيا ، فتقتسم معها مستعمرات البرتغال •ولم يقدر للملك كارلوس أن يشهد تنفيذ هذا الاتفاق ، فقد اغتيل وولى عهده ، ابنه لويس ، فى عام ١٩٠٨ ، فانتقل العرش الى الامير مانويل ، لكن انقلابا أجبره على ترك العرش فى أكتوبر ١٩١٠ ، ثم الغى الملكية ، وأعلن الجمهورية ، واستقرت فى البرتغال من ذلك التاريخ حتى اليوم •

لكن مجىء الجمهورية لم يغير من الواقع كثيرا ، وعلى نحو جوهرى ، لم يجد فيه الذين كانوا يريدون ان يتخففوا من قبضة الكنيسة ، حليفة الملك وقسيمته ، ما كانوا يطمحون اليه ، وبقيت مشاكل الجماهير وقضاياها على هامش الاحداث ، آخر ما يعتنى به أو يفكر فيه ، بينما لاذ المثقفون ، غير الاجراء ، ياسا بابراجهم العاجية ، وسجنوا انفسهم وراء ردود فعل حزينة • والذين صنعوا الجمهورية من البرجوازيين الصغار يعيشون تحت رعب انقضاض المتطرفين عليهم ، وهم نهمون بجمع المال ، وبناء القصور ، وشراء الضياع ، يتدافعون نحو الثروة فى غير مسئولية ، وخلال الستة عشر عاما التى عاشتها الجمهورية [١٩١٠ ــ ١٩٢٦] شهدت البلاد ٤٤ وزارة ، بمتوسط أربعة شهور للوزارة الواحدة ، واحداها مكثت فى الحكم ١٢ ساعة فقط • وكان الجمهوريون يدفعون العسكريين الى القيام بانقلاب عسكرى ، كلما بدأ شبح الملكية قريبا وفى نفس الوقت قضوا على قوة الطبقة الشعبية ، حتى أنهم أعلنوا الاحكام العرفية عام ١٩١٢ للقضاء على أول حركة عمالية منظمة عرفتها البرتغال • وبين شهرى مارس ويوليه ١٩٢٥ ، العام الذى تولت الحكم فيه ٥ وزارات ، فشلت ثلاثة انقلابات عسكرية ، وبلغ الموقف السياسى حدا بالغ التعقيد ، فلا الحياة البرلمانية صنعت الاستقرار ، ولا البرجوازية الصغيرة مستعدة للاتحاد مع العمال ازاء هجوم

الرجعيين المتطرفين ، وليست هناك طبقة عمالية واعية وقادرة ، لعدم وجود صناعات كبيرة ، والازمة الاقتصادية ، ما ورثته الجمهورية من الملكية وما أضافه عدم الاستقرار والفوضى ، جعل الجمهورية تصطدم بصعاب أكبر منها • وعجزت عن حلها فلم تتح لها فرصة الاستقرار أبدا ، لكى تقدم الى شعب البرتغال تقدما يبرر وجودها •

وسط هذه الفوضى الشاملة ، وجه المحافظون ضربة قاصمة الى الجمهورية ، ففى عام ١٩٢٦ زحف على العاصمة ، على رأس قوة عسكرية ، قائد البحرية الاميرال جواكين مينديث كابيسادس والجنرال منويل دى اولفييرا من كبار ضباط الجيش البرتغالى فى المستعمرات ، والجنرال أنتونيو أوسكار كارمونا ، وكانت الكنيسة من ورائه وهو رجلها ، وارغموا الرئيس متشادو على أن يكتب استقالته بنفسه من رياسة الجمهورية ، وأنشاوا دكتاتورية عسكرية ، دفاعا عما أسموه بالسلام الاجتماعى • لكن الدكتاتورية الثلاثية سرعان ما انتهت الى واحدة • فبعد اسبوعين اقصى جواكين مينديث ، ثم اختلف انتونيو أوسكار مع منويل جومث ، فنفى اولهما الثانى الى جزر أزورس ، وخلا له الجو ، ووقفت الكنيسة من ورائه ، فعين نفسه ماريشالا عاما ، ورئيسا وحيدا للجمهورية ، رئاسة سيبقى فيها ، باعادة اختياره ، وبدور ثانوى يلعبه ، حتى عام ١٩٤٩ •

وسط ظلام شامل ، وخلال لحظة يأس عامة، كان القدر يهيىء أستاذا جامعيا شابا ، لكى تنتهى اليه مصائر الامور فى واقعها العملى ، ولتبقى بين يديه اربعين عاما ، فترة لم يقضها اى رئيس غير ملك فى السلطة ، وآثر صاحبها أن يمضيها مجهولا ، يؤثر الظل على الضوء ، ويعيش رغم مسئولياته الكبيرة حياة بسيطة متواضعة • اسمه الكامل أنتونيودى أوليفييرا سالزار •

لا أحد يعرف على التاكيد ماذا كان يحترف والده • فلاح ، مدرس ، دلال فنادق ؟ لكن الذى لا شك فيه أنه ريفى النشاة ، وأن ذلك ترك أثرا واضحا فى صفاته وملامحه حتى بعد أربعين عاما قضاها رئيسا للوزراء • وعندما لا تعرف لوالده مهنة فذلك يعنى أنه كان فقيرا من غمار الناس ، ويقول هو عن نفسه ، وقد أصبح الرجل الاول فى الدولة : « الى القدر وحده ترجع ميزة انى فقير وموهوب ، لقد جئت الى الحياة بلا ثروات مادية ، ورغم أنى لا أملك شيئا ، فلا المناصب ولا الثروات ولا الحياة ، وجريا وراءها يصاب الكثيرون بالجنون ، غيرت من طبيعتى شيئا ، •

جاء الى الحياة عام ١٨٨٩ ، فى يوم لا يذكره ولاتشير اليه سجلات ، فى قرية صغيرة اسمها Vimieriro قريبامن بلدة سانت كومباداو فى مقاطعة بيرو شمال شرقى البرتغال ، وفضلا عن فقر الاسرة كانت القرية نفسها تشارك بقية ريف البرتغال تخلفه المادى والاجتماعى ، الذى كان ماثورا عنه وما يزال طابعه • وهروبا من تربية ابنهما ، وحرصا على ذكائه وكان جليا ، لم يبق امام ابويه غير ان يدفعا به وهو فى سن العاشرة الى مدرسة لتخريج الرهبان فى Viseu عاصمة المقاطعة ، وفيها بقى ثمانية اعوام ، تعلم خلالها كل مايؤهله ليصبح راهبا مرموقا ، لكن الشاب القلق سرعان ما ضاق بهذه المدرسة فتركها ، وهجر الحياة الدينية ، ودخل كلية الحقوق فى جامعة كومبرا ، ولم يكن ذلك ميسورا فى سهولة ، فقد كان ينتمى الى طبقة دنيا ، (حتى اليوم عدد طلاب الجامعة والمعاهد العليا فى كل البرتغال لا يتجاوزون ٢٠ الف طالب) ولكن ارادته تغلبت • ولكى يواجه نفقات تعليمه وحياته

عمل مدرسا فى مدرسة ثانوية ، واستطاع أن يحتفظ بصفاء ذهنه ، وتوقد قريحته ، فى جو كل ما فيه يشيع الفوضى والهدم والخنوع • وعرف فى الجامعة بانه طالب جاد ، لا يقف عند الدروس والمحاضرات ، بل يهتم بتكوينه الثقافى بالقراءة والمثابرة ، ويولى مادة الاقتصاد عناية كبرى ، اقبالا على دروسها ، وتتبعا لابحاثها خارج الجامعة •

وخلال دراسته الجامعية ، من ١٩١٠ الى ١٩١٤ ، كان البرتغال مسرحا لانقلابات مضحكة وعديدة ، وبعض الذين قاموا بها دفعوا حياتهم ثمنا لمغامرتهم ، فارهف ذلك مشاعره ، وبدأ يخرج عن عزلته ، ويهتم بالسياسة ، ويتردد على أوساطها • وفى هذا المجال بدأحياته محافظا ، فانضم الى المنظمة اليمينية « المركز الاكاديمى للديمقراطية المسيحية » ، وأصبح أبرز أعضائها ، مناضلا لا يمل ، خطيبا ومتظاهرا ، وهى جماعة

اصدر قرارا بحلها عندما اصبح فى موقع السلطة، لانه يرى ألا تقحم الجماعات المسيحية نفسها فى القضايا السياسية ·

وعمل فى الصحافة ، محررا فى جريدة لبرداد، فاتاحت له الفرصة أن يواجه المجتمع بافكاره الاقتصادية على نحو أكثر اتساعا ، وبسببها احتل مكانا ممتازا فى الجامعة ، فاصبح وهو فى الثلاثين من عمره ، عام ١٩١٩ ، استاذا للاقتصاد السياسى فى كلية الحقوق ، وخلال تلك الفترة اكتشف الشاب الذى سيقضى طيلة عمره أعزب ، أن الاسرة هى الخلية الاولى والجوهرية فى المجتمع ، وأن بناء الدولة يجب أن يبدأ منها · وفى الجامعة « والمركز الاكاديمى » تعرف الى ثلاثة شبان ، سيكونون من أقرب الناس اليه ، وسيلعبون دورا هاما معه ، فى أحداث البرتغال : منويل جونتالفث كاردينال لشبونة ، وبالتالى رئيس الكنيسة الكاثوليكية فى البرتغال ، ودوس سانتوس ، وسيتولى له وزارة الدفاع حتى عام ١٩٥٨ ، وماريو فيجيردو وسيصبح رئيس الجمعية الوطنية ومجلس الدفاع ·

كانت أفكار الاستاذ الشاب جديدة ، واقبال الطلاب عليها شديدا ، يبشر بها فى قاعة المحاضرات وخارجها ، فاثارت دويا وجدلا ، وضاقت به الجامعة ففصلته ، فتلقفته الجبهة الكاثوليكية ، واختارته بين مرشيحها للبرلمان فى انتخابات ١٩٢١ ، وساندته بكل قوتها ، وبجهدها وسمعته فاز فى الانتخابات ، ولكنه مالبث ان مل المناورات البرلمانية ، وسئم جهل الذين حوله وصلفهم ، فترك البرلمان وعاد الى الجامعة ، استاذا مرموقا ، صاحب مذهب جديد فى دنيا الاقتصاد · فلما الف الدكتاتور الجنرال جومس دى كوستا حكومته عام ١٩٢٦ ، استدعاه ليتولى وزارة المالية ، فلم يقبلها بدءا ، وانما قدم خطة مفصلة ، لمنهج اصلاحى ، علق تولية الوزارة على قبوله ، ووافق الدكتاتور الجنرال ، الا أن سالزار وجد نفسه بعد شهرين غير قادر على تنفيذ منهجه، فترك الوزارة غير اسف ، وعاد استاذا الى الجامعة من جديد ·

بعد ذلك استدعاه دكتاتور عسكرى آخر ، هو الجنرال كارمونا ، لينقذ اقتصاد البرتغال المنهار ، وللمرة الثانية علق قبوله الوزارة على تحقيق شروطه ، وكانت فى هذه المرة اشد صرامة حقه فى تحديد الميزانية السنوية لكل وزارة ، وأن يقوم بدراسة مسبقة للمشروعات المختلفة قبل أن يوافق على تمويلها ، وحقه فى الاعتراض على زيادة النفقات عما هو وارد فى الميزانية · وفى دولة يلفها الظلام والخراب لم يكن أمام الجنرال الا أن يحنى رأسه أمام شروط الاستاذ ، وفتح تراجعه الطريق واسعا امام سالزار ليصبح قوة ملحوظة ، بلا قوات يقودها ، ولا دبابات تسبقه ، قوة عمادها العلم والشجاعة والاخلاص ، ولقد استطاع بضغط النفقات ، والتضحية بجانب من المرتبات ، أن يقضى على العجز التقليدى فى الميزانية البرتغالية ، بعد اعوام طويلة من الاضطراب · وفى ظل الاستقرار ، والمحافظة على مستوى الاسعار ، بدأ يخطط لتنمية علمية طويلة الامد ، ولم تمض اربعة أعوام على تولية وزارة المالية ، حتى أصبح ابن الريفى الفقير ، القادم من القرية ، رئيسا للوزراء عام ١٩٣٢ ، ومن ذلك التاريخ لم يبرح مقعد الرأسة الا من شهور ، حين أفقده المرض فجاءة النطق والحركة ! ·

اعتبر سالزار بناء البرتغال الجديد رسالته الشخصية ، ومن اللحظة الاولى أحاط نفسه بمجموعة من الخبراء القادرين ، والمطيعين فى نفس الوقت ، وكانت طاعتهم العمياء نقطة الضعف فى نظامه ، الباب الواسع الذى عبره البرتغال الى التخلف والتعفن والخراب · واعد للدولة دستورا جديدا صاغة بنفسه ، ووافق عليه البرلمان بمجرد أن تولى السلطة ، والتزم فى خطوطه الرئيسية شكل الديمقراطية الغربية ، فكان هناك مجلس وطنى وفصل بين السلطات ، وانتخابات عامة، غير أن هذه الاشكال كلها تصدر عنه وتعود اليه ، هو الذى يحركها ، ويرسم لها خط العمل ·، وليحقق أهدافه فى وقت قصير ، كان يجمع الى رئاسة الوزراء ، وزارات المالية والحربية والبحرية وما وراء البحار (المستعمرات) والخارجية وترك طابعه فيها واضحا ، حتى عندما تخلى عنها ، واكتفى بالرئاسة فى الفترة ما بين ١٩٣٩و ١٩٤٧ · وبدأ اصلاحه بمحاولة ايجاد جهاز ادارى قادر ، يحكمه قانون عصرى ، عهد بوضعه وتنفيذه عام ١٩٣٤ الى أستاذ جامعى نابه ، هو الدكتور مارسيلو كايتانو ، وسيقدر له فيما بعد أن يخلف

سالزار فى أحرج ساعات البرتغال ٤٠ عاما من السلطة فى يد شخص واحد ، أعطت البرتغال المعاصر تكوينا سياسيا معقدا ، له طابعه المميز ، ويحمل فكر سالزار وآراءه . كان يستهدف بناء دولة جديدة ، فقام بتغيير كل شيء ، وأعاد صياغته وفق ما يريد ، صنع ما يسميه بالدولة التعاونية ، تمثل ما هو دائم ومتطور من تقاليد الوطن الحية ، وآماله الاكثر تقدما ، وأوجز قواعدها الجوهرية فى :

ـ تامين الاستقلال ووحدة الدولة ، وخلق التعادل بين عناصر الوطن المختلفة ، والتعاون المثمر بين عزائمه الخالقة ، وتبنى حركة الانقاذ الاجتماعى والاخلاقى والسياسى ·

ـ ليست هناك طبقة تخضع لطبقة أخرى ، وتخضع كل الطبقات فى تكامل لصالح الوطن ·

ـ اى فرد لابد ان يكون اما عضوا فى جماعة طبيعية هى الاسرة ، او مهنية هى التعاونيات ، او أرضية هى البلديات ·

ـ القضاء على الشكل القديم لمبدأ : « مسئولية بلا حرية » أو « حرية بلا مسئولية » ، واستبدالها بصيغة جديدة هى شعار النظام « مسئولية وحرية » ·

ـ تقوية السلطة التنفيذية لضمان قوة الدولة ، فليس بالامكان بناء دولة قوية حيث لا توجد سلطة تنفيذية فعالة ·

ـ النظام التعاونى يهدف الى أن يجعل من البرتغال « دولة من أكبر القوى الروحية فى العالم » ·

ـ أعداء الدولة التعاونية هم أعداء الامة ·

لكن هذه المبادىء يجب ألا تخدعنا كثيرا ، فهى مجرد ألفاظ براقة خالية من المضمون ، واللغة البرتغالية فى شتى عصورها (ربما بتأثير العربية] طافحة بهذه الصور البلاغية الانيقة ، التى لاتعنى فى الواقع شيئا · وطبقا لمبادىء الدستور التى صاغها سالزار بنفسه ، يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ، ويكونون مسئولين أمامه ، ويختار الشعب رئيس الجمهورية ، والنظام الحزبى ، برلمانى او خارج البرلمان ، غير معترف به ، ويرى سالزار أنه يخضع الحكومة لطغيان المجلس السياسى ، عبر دكتاتورية غير مسئولة ، ويجعلها تحت رحمة الاحزاب وفوضاها القاتلة · وتمثيل الشعب يتم فى جانبه السياسى من خلال الجمعية الوطنية ، وفى جانبه الاجتماعى عن طريق المجلس التعاونى · فليس فى البرتغال احزاب سياسية مشروعة ، واستعيض عنها لملء الفراغ السياسى بالاتحاد القومى ·

يؤمن سالزار بحكم الصفوة ، ويقول فى صراحة دون مواربة او ملق : « مهمتى العاجلة بناء طبقة مختارة واسعة ، وتعليم كل الناس القراءة ، ان المشاكل الوطنية الكبرى لاتجل ، ولايجب ان تحل عن طريق الشعب ، وانما عن طريق الصفوة الممتازة ، الملتصقة بالجماهير » · وعلى غير عادة الدكتاتوريين ، فان السيطرة على ضمائر العامة لاتهمه كثيرا ، ولا يبحث عنها ، ويعرف سلفا أنها قد تصفق له ولغيره بنفس الحماسة ، وقد تصفق له بيديها وتلعنه بقلوبها ، فهو يرى : « نظامنا شعبى ، ولكنه ليس حكومة جماهير ، لانه ليس متأثر بها · كل هؤلاء الناس الطيبين الذين صفقوا لى يوما ، يمكن ان ينقضوا على فى اليوم التالى » · وهكذا حل النقابات المهنية وأقام بدلا منها نقابات تعاونية ، ووضعها تحت اشراف الدولة ، وحرم الاضراب على العمال لاى سبب · ولقد حاول العمال مقاومة هذا التسلط عليهم من جانب الدولة ، فأعلنوا عن اضراب عام ابتداء من ١٨ يناير ١٩٣٤ ، شارك فيه الالوف منهم ، واتخذ شكلا عنيفا ، فدمروا محطة الكهرباء بالديناميت فى مدينة كويمبرا ، وسيطرو على المركز الرئيسى لشركة مارينيا جراند لصناعة الزجاج ، ونزعوا سلاح الشرطة ، واستولوا على المراكز الادارية فى المدينة ، واوشك تمردهم ان يعصف بالحكومة ، لولا أن تدخل الجيش وقضى على الحركة فى عنف · وفى الوقت الحاضر توجد ثلاثة نماذج من التنظيمات النقابية : النقابات ، وتضم العاملين فى القطاع الصناعى · الاتحادات جريميو وتجمع الملاك · وجمعيات اورديمس واليها ينتسب المهنيون · وهذا التصنيف يعنى أن كل البرتغاليين ، باستثناء موظفى الدولة ومن يعملون

لحسابهم ، لابد أن يكونوا منتمين الى هذه التعاونيات ٠

وسيلة سالزار الى بناء الدولة التعاونية ، وتأمين الحكومة القومية « الامن . والاستقلال ، والاستمرار ، استمرار رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، أطول وقت ممكن فى منصبيهما » . والنتيجة المباشرة لهذه الفلسفة السياسية أن الانتخابات المتتابعة ، وتجرى عادة كل سبع سنوات ، كانت تجىء الى رئاسة الدولة بنفس الشخص ، وهذا بدوره يبقى على نفس رئيس الوزراء ٠ وفيما بعد ، كما سنرى ، عندما أحس بشىء من الخطر على هذه الفكرة ، لم يتردد فى تعديل الدستور ليبقى عليها ٠ وعنده أن استخدام القوة ، وفرض النظام ضرورة مشروعة يفرضها صالح الوطن ، ولالهاء من يتخذون السياسة حرفه ، أنشأ لهم الاتحاد القومى عام ١٩٣٠ ، وهو ليس حزبا ، وانما هو مجرد مكان أنيق يثرثر فيه الناس ، ويبشرون بمبادىء سالزار ، وحاول أن يضم اليه أكبر عدد من مواطنيه ، واليه ينتمى أغلبهم نظريا ، أما واقعيا فكأى تنظيم سياسى يصنعه الحاكم ، أكثر الناس ترددا عليه ، أشدهم نفاقا واتجارا بالسياسة ، وأسبقهم الى الفرار منه اذا ماقدر لصناعه ان يختفى من المسرح السياسى ٠

« لكى تكون متعاطفا مع الجماهير ، ومدافعا عن استمرار تقدمها فى المجالين المادى والروحى ، ليس من الضرورى أن تؤمن بان الشعب مصدر السلطات ، وأن مشروعية القوانين مردها موافقة الاغلبية ، وأن الحكم عمل جماهيرى ، وليس رسالة طبقة متميزة يقع على عاتقها واجب التضحية والتوجيه من أجل المجموع » ٠ ذلك رأى سالزار ، وامتدادا له فالمعارضة ممنوعة ، والانتخابات العامة لم تعرفهاالدولةالابعد انتصار الحلفاءفى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، حين احتاج الى واجهة ديمقراطية تجعله يتساوى ، ولو شكلا ، مع بقية أعضاء حلف الاطلنطى ٠ وكأى انتخابات مهما كانت شكلية تترك وراءها أثارا من خلاف فى الرأى ، لايبلغ حد المعارضة المنظمة ٠ وقبيل أول انتخابات ، كما لو كان تهريبا ، ولدت فى صمت « حركة الاتحاد الديمقراطى » ، تجمع كل قوى المعارضة ، من الجمهوريين اليمنيين حتى الشيوعيين ٠ ثم انضم اليها الجنرال نورتون ماتوس ، سفير قديم للبرتغال فى لندن ، وحاكم سابق لانجولا ، وله وزنه فى الحياة السياسية ، لتتقدم الى الانتخابات جبهة واحدة ، لكن الخلاف بسبب التور بين الاحرار والشيوعيين ، وعدم وجود ضمانات دستورية للمرشحين والناخبيين ، جعل الجنرال ينسحب من الحركة قبل مواجهة الانتخابات ، وفشلت الحركة نفسها فى أن تحوز على شىء ٠

ومهما يكن ، فنظام الانتخاب نفسه لايعكس حقيقه الرأى العام ، تأييدا أو معارضة ، لان الانتخاب ليس حقا عاما لكل المواطنين ، وانما يقتصر على الشبان البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة ، ويدفعون قدرا محدودا من الضرائب ، وللفتيات الحاصلات على شهادة جامعية ، ولان نسبة الامية عالية ، ونسبة الفقراء أكثر ارتفاعا ، كان من لهم حق الانتخاب محدودا ٠ ورغم ذلك كله ، كانت حكومة سالزار تضيق بأى معارض يتقدم لها ٠ وعندما تقدم لانتخابات ١٩٥١ اثنان من زعماء المعارضة ، هما الدكتور روى لويس الاستاذ فى جامعة لشبونة ، واحد كبار علماء الرياضة والاميرال كينتا وميرليس ، اعتقلت أولهما وقدمته للمحاكمة ، وحكم عليه بالسجن ، وأبعد عن قائمة المرشحين ، ورأى الثانى أن استمراره فى معركة غير متكافئة لا طائل وراءه فانسحب ، ولم يكن سالزار يريد منه غير هذا ٠

فى عام ١٩٥٣ كون الجناح اليسارى فى « حركة الاتحاد الديمقراطى » جماعة أخرى للمعارضة أسماها « الحركة الوطنية الديمقراطية » ، ذات اتجاه اشتراكى واضح ، محددة المبادىء والاهداف ، تنادى بالجلاء عن « جوا » . واعطاء بقية المستعمرات حق تقرير المصير ، ومثل هذه الدعوة فى بلد يقتات بأحلام الامس ، وأطياف الامبراطورية ، اتاح الفرصة لسالزار كى ينفرد بها ، ويضربها بقوة ، فقدم ٥٢ من شبابها فى ابورتو عام ١٩٥٦ الى المحاكمة ، وبعدها بعام وقف الدكتور روى لويس وأربعة من رفاقه أمام المحكمة من جديد ، فقضت عليهم بالسجن عدة سنوات ٠ وبعدها بعام ، فى ١٩٥٨ ، أدرك سالزار ومناصروه ، واليساريون ورفاقهم ، ان كليهما يتبعان تكتيكا خاطئا ، واعتقد كل منهما أنه لو غير

من أسلوبه فسوف يزداد موقفه ثباتا ، فتهيأ سالزار للعبة ظنهاتخدمه ، فرحب بفكرة استفتاء انتخابى يجرى فى نفس العام ، وقدم عددا من الضمانات لحرية الانتخابات وأمن المرشحين ۰

ووثقت المعارضة فى كلام سالزار ، فقدمت للانتخابات مرشحا لرياسة الجمهورية الجنرال هومبرتو دلجادو ، المدير العام لشركة الطيران البرتغالية ، يسارى الاتجاه ، يأمل فى تجمع يسارى يقضى على نظام سالزار ، أو يواجهه على الاقل ، وليس من السهل على الحكومة أن تتهمه بالشيوعية بنفس البساطة التى تتهم بها اى معارض آخر ، فقد كان يمثل البرتغال فى حلف الاطلنطى ، وقاتل فى الحرب الاسبانية الاهلية الى جانب الجنرال فرانكو وانصاره . وعارض الحزب الشيوعى البرتغالى فى اختياره منذ البدء ، وعندما رأى الصدى الشعبى الذى قوبل به ، والامل العريض الذى أيقظه فى نفوس الجماهير ، وقف الى جواره بحزم ۰ وكانت هذه أعنف انتخابات أجراها سالزار ، ففى المدن الكبرى او بورتو وبراجا ولشبونة ، خرجت الدبابات الى الشوارع ورابط الجيش فى المواقع الاستراتيجية ، واستخدمت الشرطة سلاحها أكثر من مرة ، وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى ، واعتقل آلاف من الناس ، وشككت المعارضة من أن الضمانات التى وعدت بها الحكومة لم تيسر منها شيئا ، وأن ٩٠ الف ورقة صوتت لصالح المعارضة فقدت فى الطريق الى شنترين ، أحد مراكز تجميع الاصوات ، ورغم ذلك حصل هومبرتو دلجادو على ٢٣٦ر٥٢٨ صوتا ، بينما حصل مرشح الحكومة ، الرئيس الحالى ، الاميرال اميركوتوماس على ٧٥٨ر٩٩٨ صوتا ۰ وكان ذلك نصرا حقيقيا للمعارضة ، ضاقت به الحكومة ، فتصرفت فى طيش ، عزلت دلجادو عن منصبه العسكرى ، وهددته بالمحاكمة ، ثم علم من بعض أصدقائه أن فى نية الحكومة القاء القبض عليه ، وفى مواجهة اعتقال مؤكد التجأ الى سفارة البرازيل ، وبعد أسابيع من الاقامة فيها ، ومفاوضات مع الحكومة اضطلع بها سفير البرازيل ، سمح له بالخروج من لشبونة ، فأخذ الطائرة الى البرازيل ۰

أحداث دلجادو القريبة ماتزال فى الذاكرة ، حاولت المعارضة أن تلتف حوله ، وجاء هو الى الجزائر المستقلة ليتخذ منها مركزا لنشاطه ، وفى باريس التقى زعماء المعارضة المنفيون عام ١٩٦٤ واستقر رأيهم على الالتقاء بزعماء المعارضة فى الداخل ، وكان مكان الالتقاء فيلانويفا دل فريسنو قرية صغيرة فى محافظة بطليوس ، فى جنوب غرب اسبانيا ، قريبا من الحدود البرتغالية ، وذهب الجنرال فى الموعد المحدد ، وهناك كان الموت فى انتظاره ، قتل مع سكرتيرته البرازيلية اراجارير كانتوس ، فى ظروف لم تتضح تفاصيلها للجماهير . لكن من المؤكد أن البوليس السياسى البرتغالى قام بالدور الاولى فى التخلص منه ، وتقول مصادر المعارضة البرتغالية ، أن عملاء الشرطة تسربوا الى المعارضة ، ليتجسسوا عليها ، وان بعضا منهم حضر اجتماع باريس ، وأبلغوا حكومة سالزار بتفاصيله ، فأعدت كمينها قريبا من القرية ، واصطادت الجنرال فى سهولة قبل أن يصل اليها ، فقد كان من خصائصه الواضحة ، اغراقه فى الثقة بنفسه ، وحبه للمغامرة ۰

كانت نتيجة انتخابات ١٩٥٨ للرياسة غير متوقعة ، رغم فوز مرشح الحكومة ، ولم يتقبلها سالزار بصدر رحب ، فأقدم على تعديل الدستور ، وأصبح رئيس الجمهورية يختار فى انتخاب يتم على درجتين ، بدل الانتخاب الشعبى المباشر ، وجعل كل أعمال رئيس الجمهورية ، بما فيها تعيين الوزراء واقالتهم ، رهن بموافقة رئيس الوزراء ، الا فى ثلاث حالات :

- تعيين رئيس الوزراء أو اعفائه من منصبه ۰

- البيانات التى يرغب رئيس الجمهورية توجيهها الى الجمعية الوطنية ۰

- استقالة رئيس الجمهورية من منصبه ۰

وقد حاولت المعارضة أن تقف فى وجه هذا التعديل ، وأيدت البيان الذى أصدره ١٢٤ شخصا من كبار رجال الدولة ، غير المعارضين ، من العسكريين والاقتصاديين والاطباء والمحامين ، فى رسالة وجهوها الى سالزار يعبرون فيها عن شكهم وتخوفهم فيما يتصل بمستقبل الحياة الديمقراطية فى البرتغال ۰ وكان رد سالزار على ذلك كله ، المزيد من القسوة والاضطهاد والتضييق ، ويسجل

عام ١٩٥٩ ، طبقا لاحصائيات الحكومة الرسمية ، أكبر عدد من المحاكمات السياسية ، فقد بلغت ٣٫٨١١ محاكمة ، ولم تعر الحكومة أى اهتمام للاحتجاجات التى كانت تتوراد عليها من مختلف الهيئات ·

ويجيء الدور على هنريك جلفاو ، أكثر الشخصيات البرتغالية مثارا للجدل داخل المعارضة ، الاحرار يقفون الى جواره ، والشيوعيون يرضونه ، ويرون أنه أشد اليساريين محافظة ، واذا تجاوزنا الحاضر الى الماضى ، فمن المؤكد أنه أحد رجال النظام ، واشترك فى انقلاب ١٩٢٦ الذى اطاح بالدكتاتورية العسكرى ، وكان مديرا للاذاعة البرتغالية ، ثم عين عام ١٩٤٧ مفتشا عاما لادارة المستعمرات ، وفيها رأى مالم يستطع السكوت عليه كمجرد انسان ، فهاجم وهو فى منصبه القسوة والفساد ، ونظام العمل القهرى السائد فى المستعمرات ، وتقدم بمقترحاته لاصلاح الادارة هناك ، لكن أحدا لم يسمع له ، فاتخذ موقف المعارض للحكومة ، فاعتقلته للمرة الاولى فى عام ١٩٥١ ، وخلال انتخابات عام ١٩٥٨ قدمته للمحاكمة وقضت عليه المحكمة بالسجن ١٦ عاما ، غير أنه هرب من مستشفى السجن فى العام التالى ، ولجأ الى سفارة الارجنتين فى لشبونة ، ومن هناك رحل الى أمريكا اللاتينية ، حيث خطط للاستيلاء على الباخرة « سانتا ماريا » ، واستطاع أن يشد انتباه العالم اليه ، وأن يحرج حكومة سالزار عالميا على نحو لم تعرفه ، وان يقول للملأ انها تحكم وطنه بالحديد والنار ، وأن يشيع فى نفوس مواطنيه قدرا من الامل فى قدرتهم على الحركة ، وفى انتخابات ١٩٦١ للجمعية الوطنية ، استولى بعض رفاقه على طائرة ، حلقوا بها فوق العاصمة ، وأغرقوها بطوفان من المنشورات المعادية للحكومة ·

وفى نفس العام ١٩٦١ ، تأسست « جماعة العمل الوطنى » ، وجعلت من مبادئها اعطاء المستعمرات البرتغالية حق تقرير المصير ، وحول هذا المعنى تجمعت هيئات المعارضة ، وانضمت اليها شخصيات هامة ، بينها الاميرال كابيداس الرئيس الاسبق لرياسة الجمهورية ، وبعض الوزراء السابقين ، وكتبوا الى سالزار يدعونه الى القيام باستفتاء حول سياسة الدولة فيما يتصل بمستقبل المستعمرات ، والسماح بانشاء حزب « العمل الديمقراطى الاجتماعى » ، ليؤدى دور المعارضة البناءة ، لكن سالزار لم يتأثر بالتوقيعات الضخمة ، فذهبت الوثيقة كغيرها الى عالم الاهمال والنسيان ·

أحسن جماعات المعارضة تنظيما هو الحزب الشيوعى ، تأسس عام ١٩٢١ ، ونما عدد أعضائه سريعا على حساب الحزب الاشتراكى ، وعلى حساب الاتحاد العام للعمل ، وآخر مؤتمر له فيما أعلم كان عام ١٩٥٧ ، وفى برنامجه الذى أذاعه ، حاول أن يحتوى برامج جميع الاحزاب المعارضة عمليا ، باستثناء الرأسماليين والاقطاعيين ، ودعا جميع الاحزاب المناهضة لسالزار الى الاتحاد ، بما فيها اليمينيين الجمهوريين وجعل على راس مبادئه حق تقرير المصير للمستعمرات ، ولكنه ، كبقية الاحزاب الشيوعية فى بلدان كثيرة ، انقسم على نفسه بعد الخلاف السوفيتى الصينى ، والذين التزموا الخط الصينى كانوا هم القلة ، ويتهمون بقية الحزب ، ممن ساروا وراء النهج الروسى ، بأنهم وقفوا عند حد ترديد الشعارات ، وأنهم أحيانا ، يحتوون مناهج الاحزاب اليسارية غير الشيوعية فى أوروبا الغربية ، وأنهم تحريفيون ضحوا بالجوهرى من مبادئهم لتحقيق اتحاد مستحيل مع الاحرار ، وأن نضالهم ضد الاستعمار هين لين ، وأنهم لايتبنون شعارات اشتراكية واضحة وجادة وقادرة على جذب جماهير الفلاحين والعمال ، خشية ازعاج حلفائه من صغار البرجوازيين ، الراغبين فى الكفاح ضد سالزار لانه يسد عليهم الطريق · ورغم أن هذا الخلاف أساء الى الحركة الشيوعية البرتغالية ، فان المنضمين اليها يزدادون كل يوم عددا ، وبخاصة فى مصانع الحديد التى تملكها الحكومة فى بريبرو ، وبين عمال الموانى ، وفلاحى الجنوب ، وصيادى الاسماك فى الشمال ·

ويقف الملكيون فى جانب المعارضة ، ورغم أنها ألغيت منذ ستين عاما ، فهناك من يسعى الى اعادتها وهناك من يأمل أن يصبح ملكا والملكيون كغيرهم ينقسمون على نفسهم ، ولو ان اغلبيتهم تميل الى ترشيح دوارت نونيو Duarte Nuno ، شاب أمضى طفولته بين النمسا وسويسرا ، لايتكلم البرتغالية ولايقرؤها ، وعندما ارسل

الملكيون فى استدعائه بدأ يتعلمها ، وكل ما استطاع أن يحفظه بعض جمل من الذاكرة ، وينتسب الى أسرة أبعدت عن عرش البرتغال عام ١٨٣٤ ، ولكن الرأى العام لايتعاطف معه ، ولم يبد أى اهتمام نحو انسان لايعرف اذا شئت لغته ، وحتى الدكتور مارسيل كايتانو وكان فى فترة من من حياته ملكيا تراجع عن رأيه ورأى فى عودته الملكية تفكيرا غير منطقى وغير عملى • وحكومة سالزار اختلفت على نفسها فيما يتصل بالقضية ، وكانت الكنيسة هى التى رجحت كفة المعارضين، لانها لم توافق على ان يتولى الملك دورات نينيو، فقد عاش حياته فى بلد متحرر ، فيما يتصل بالدين ، وصيغت حياته الاجتماعية فى وسط غير كاثوليكى ، أو كاثوليكى متحرر من الطقوس المسرفة فى اللاهوتية ، وماتزال تؤثر فى الحياة الاجتماعية فى البرتغال ، وانتهى الامر بأن غادر الامير طالب العرش البرتغال ، ولكن الملكيون استمروا فى نشاطهم كجماعة ، ومع أنهم التزموا جانب المعارضة ، الا أنهم الهيئة الوحيدة التى تغض الحكومة الطرف عن الكثير من نشاطها ، ولهم صحيفة يومية هى ديبات ، لاتكف عن نقد نظام سالزار ، فى حدود ماتسمح لها به الرقابة •

وحتى الكنيسة تعارض سالزار ، ولكنها تعارضه لحسابها ، وقد فصل سالزار نظريا الدين عن الدولة ، أما عمليا فلرجال الدين كل سطوتهم وكل تأثيرهم ، والعلاقة بين الدولة والكنيسة تنظمها معاهدة وقعتمع الفاتيكان عام ١٩٤٠ ، وللكنيسة منظماتها المدنية ، تعمل لحسابها وفى نطاق مبادئها ، وهى تتفق مع بقية المعارضة فى جانب من أفكارها ، كالتخفيف عن المظالم الاجتماعية القاسية التى يتعرض لها العمال والفلاحون ، ولكنهاتختلف معها تماما فيما يتصل بتحرير المستعمرات ، ومن حين لاخر ، يتقدم واحد من كبار رجال الدين ، فينقد الحكومة علنا ، وفى قسوة ، فينقذ الكنيسة من تهمة التمالىء مع النظام • وآخر رسالة شديدة اللهجة وجهها مطران اوبورتو كبرى مدن البرتغال بعد العاصمة الى سالزار ، محتجا فيها على الحالة الحزينة التى وصل اليها المجتمع البرتغالى ، وكيف أن جمهور المواطنين فى قرى الشمال كانوا يغادرون الكنيسة ساخطين ومحتجين ، اذا جاء ذكر الحكومة أو مايوحى بالرضا عنها ،أو التعاطف معها ، على لسان أحد رجال الدين • ونشرت الكنيسة الرسالة بوسائلها ، على نطاق واسع ، وكان على المطران بعدها أن يغادر البرتغال فى الحال • والى جانب رجال الدين أنفسهم ، تكونت فى يولية ١٩٦٥ الحركة المسيحية للعمل الديمقراطى ، وهى أقرب الى الكنيسة ، وتعمل بوحى منها ، وأكثر اعتدالا من « حركة العمل الثورى » ذات الطابع الاشتراكى ، وقد حاولت الحركة الاولى أن تبتلع الثانية ، فدعت الى توحيد نشاطهما ، واستمر الحوار قائما بينهما على امتداد عامين ، حوار لم ينشر بعد ، لان كلتا الحركتين ذات طابع سرى ، وقد انصبت معارضة « حركة العمل الثورى » ، فيما أعلم ، على أن « الحركة المسيحية » تزج بالكنسية فى السياسة ، وهو أمر غير مرغوب فيه عند الكثرة الغالبة من المثقفين •

لم تكن المعارضة نظرية نظرية دائما ، وانما كانت تأخذ ، احيانا ، وضعا ثوريا مسلحا • ففى اكتوبر ١٩٤٦ حاولت مجموعة من الضباط الشبان والمدنيين بقيادة الكابتن فرناندو كيروجا القيام بانقلاب عسكرى واسقاط حكومة سالزار ، ولكن فشلها كان سريعا وكاملا . وأخطر منها محاولة الانقلاب التى تمت فى مدينة باجة ، أكبر مدن الجنوب ، فى أول يناير ١٩٦٢ ، وكان القائمون بها خليطا من الضباط الشبان ، والطلاب والعمال ، وأعضاء من « منظمة الشبيبة المسيحية » ، وبقدر ماكانت امكانيات النجاح متاحة لها ، وتعاطف الجماهير معها كبيرا ، بقدر ماكان الانتقام من القائمن بها ، ومن المعارضة بصفة عامة ، قاسيا • وهى قسوة لم تستأصل المعارضة ولم تقض عليها ، ففى عام ١٩٦٥ قام فريق من شباب المعارضة بمهاجمةبنك اسبانيا فىمدينة فيجيرا دافوز وحملوا منه مبلغمليونى اسكودو [الدولارتساوى ٢٨٫٧٥ اسكودو) ، وفى العام الماضى القت الشرطة الاسبانية القبض فى مدينة سان سباستيان ، القريبة من الحدود الفرنسية ، على طالبينوضابط سابق ، قادمين من فرنسا ، حيث تتركز المعارضة ومتوجهين الى البرتغال ، وهم يحملون أسلحة وينتمون الى المعارضة .

يعتمد سالزار على تعضيد القوات المسلحة ، رغم أن الضباط الشبان ، دون أن يشاركوا فى أى تنظيم ، يميلون الى المعارضة بقوة ، وأحيانا

يقدمون لها خدمات كبرى ، باطلاعها مقدما على مخططات البطش الحكومية ٠ أما قدامى العسكريين والجنرالات فيعتبرون النظام جهازا خاصا ، فى خدمة مصالحهم الشخصية ، وهو كذلك فى الواقع ، وهم حريصون على استمراره ودعمه ٠ وتأتى البحرية ، وهى نسخة بالكربون من البحرية الانجليزية حتى فى الزى ، فى مقدمة العاملين على دعم النظام ، وهى أبعد مدى فى تأييدها من الجيش ، وذلك يفسر السر فى أن رئيس الجمهورية الذى اختاره سالزار ليكون معه ، من كبار ضباط البحرية ٠ ٠

ويواجه سالزار المعارضة بثلاثة أنواع من الشرطة ، قوية وقادرة ، وعلى مستوى عال من التدريب : والكفاءة :

— الشرطة المدنية ، وهى سلاحه فى دعم الامن العام ، ومحاربة الجريمة ، ويعطى سالزار هذا الجانب أهمية كبرى ، لانه طريقه الى كسب جانب من الرأى العام ، أو كما يقولون : « اذا لم يعطنا الخبز والحرية ، فقد أعطانا الامن على أى حال » ، وهذه الشرطة لا تتدخل عادة فى القضايا السياسية ٠

— الحرس الوطنى الجمهورى ، ومزود بالاسلحة الثقيلة ، ومدرب على فض المظاهرات والاضطرابات ، وكل ألوان التجمعات الجماهيرية ، ابتداء من استخدام الغاز المسيل للدموع ، حتى استخدام المدافع الرشاشة ٠

— الشرطة الداخلية للدفاع عن الدولة P. I. D. E. ، وعليها يقع عبء الدفاع عن نظام سالزار بالتحديد ، ويكن لها الشعب البرتغالى بغضا وحقدا شديدين ، فيتهمها بأنها فى سبيل الوصول الى غايتها تتجاوز كل الحدود ، ولا تقيد نفسها بقانون ، وترتكب من وسائل التعذيب مع المتهمين ما لا يتصوره العقل ، وتحطيم انسانية الفرد أول وسائلها ٠ وفى ٢٣ مارس ١٩٥٧ وقع أكثر من ٧٢ محاميا من لشبونة وأوبودتو عريضة الى النائب العام ، ورئيس الحكومة ، يطلبون فيها بحث الوسائل التى تتبعها الشرطة الداخلية فى معاملتها للمتهمين ، واتهموها بأنها تلجأ الى التعذيب المادى والنفسى للمتهمين ،

وفى نفس الوقت تقدم ٣٣ محاميا فى كويمبرا ، بما فيهم نائب الحكومة المدنى ، ورئيس المجلس البلدى ، بطلب مماثل ، ولكن سالزار وهو فى أعماقه لا يقيم وزنا للرأى العام ، لم يعر ذلك أية أهمية ٠ ومع أن القوات المسلحة مستعدة للتدخل عند أية ثورة أو انقلاب مسلح ، ولكن أجهزتها لا تشارك على أى نحو ، فى الرقابة الداخلية ، فهى متروكة كلها لاجهزة الشرطة ٠

لم يبق سالزار فى مكانه صامدا هذه الفترة الطويلة ، بالوسائل البوليسية وحدها ، انما كان يعتمد ، الى جانبها ، فى كسب ثقة الجماهير ، أو التخفيف من بغضها له على الاقل ، على عاملين فى منتهى الاهمية ٠ أولهما حياته الشخصية ، والثانى أجهزته السياسية ٠

فى بلد مزدهر ، ذى تقاليد راسخة ، وأخلاقيات عالية ، ربما لا تهم الناس كثيرا سيرة الحاكم وحياته ، أما الدول التى تعرضت شعوبها على مدى طويل لابتزاز الحكام والمغامرين ، واللصوص والمرتشين ، فان سيرة الحاكم ونظافتها تأتى فى المقام الاول من الاهمية ، وهذا ما وعاه سالزار الجامعى جيدا ، البيت الذى يسكنه منذ كان أستاذا ، فى الحى السكنى من لشبونة لم يتغير ، قائم بنفس البساطة والتواضع ، على مدخله جندى واحد ، وتقوم على رعايته عجوز ، وطباخ ، وخادم ، وبستانى ٠ لا يعرف الحياة الصاخبة ، لا يشرب ولا يدخن ، وحتى الحفلات الرسمية ، وهى قليلة للغاية ، لا يقيمها فى بيته ، وانما تقيمها الدولة فى قصر الوزارة الرسمى ، أو أحد الفنادق الكبرى ٠ ولا تعرف له على امتداد حياته حاكما وأعذب سيرة تكون حديث الناس فى المقاهى والمجتمعات والنوادى ٠ ويقول خصومه انه محافظ حتى فى علاقته مع النساء ، أو بتعبير أدق ، فى عدم علاقته ، لانه لم يعرف فى حياته غير ثلاث سيدات ٠ عجوز ترعى شئونه ، منذ كان يعمل فى جامعة كويمبرا ، وطفلة تبناها من بين الذين يعملون عنده ، وأمه ويكن لها ولاء عجيبا ٠

وقد أدرك بذكائه اللماح ، وتجاربه الواسعة ، وتمثله لتاريخ وطنه ، أن استقامة أى حاكم شىء ممكن ، لانه فى مركز المواجهة والمسئولية أولا ، ومشغول بأمجاده يصنعها ثانيا ، أما الخطر الاكبر

فيأتى من الحاشية والاقارب ، فقاوم فى صلابة محاولات وزرائه ، ومديرى مكتبـه ، والشركات العاملة فى وطنه ، قومية أو أجنبية ، الاغداق على أقاربه أو تمييزهم ، وكان يعتبر ذلك رشوة له ، وجواز مرور لهم ، لكى يحملوا أقـرباءهم وأصدقاءهم فوق رقاب الناس ، وفى بدء حياته فصل مدير مكتبه ، لانه من وراء ظهره ، توسط لاخته ـ لاخت سالزار ـ وتعمل فى مـدرسة ابتدائية ، فى قرية صغيرة ، لكى تنقل الى عمل كتابى فى الادارة التعليمية ، وأعادها الى نفس وظيفتها ، ومن ذلك اليوم وهى تعمل بها ، لم تأخذ درجة استثنائية ، ولا علاوة تشجيعية ، ولم تقفز الى وظيفة أعلى ، ولم يرتفع بيتها على بقية بيوت القرية ، يصرخ فى كل قادم ، هذا بيت اخت رئيس الوزراء • وفى مرضه الاخير جاءت لتراه فى المستشفى ، فى مظهرها الريفـى المتـواضع والوقور ، وقالت الصحف يومها انها المرة الاولى التى تجىء فيها الى العـاصمة ، حيث يحكم أخوها ، منذ سبع سنوات ، رغم أن المسافة بين قريتها ولشبونة ثلاث ساعات فى القطار • وفى اليوم التالى نشرت الصحف صورتها ، صورة لم تنشر ولا مرة واحدة خلال أربعين عاما ، وقال صديق لى يعمل فى كلية الاداب بجامعة لشبونة ، وينتمى الى المعارضة ، لو كان سالزار فى وعيه لاغلق الصحف التى نشرت صورتها شهرين على الاقل ، ولما نجت هى من عتابه الشديد ، ورغم أنها لا حيلة لها فيما حدث • هذا السلوك المستقيم منه ومن اهله ، ومن الذين حوله ، كان طريقه الى قلوب الناس ، يوافقونه أو يختلفون معه ، ولكنهم يقدرونه دائما •

أما جهازه السياسى فيتمثل فى الاتحاد القومى ، الهيئة السياسية الوحيدة التى تباشر نشـاطها قانونا ، اذا استثنينا دعاة الملكية ، وهم لايبلغون مرتبة الحزب ، وقد أنشأه سالزار عام ١٩٣٠ ، وجعل الانضمام اليه اختياريا ، ورغم ذلك كان نشاطه العملى محدودا ، والى جواره تقـوم « منظمة الشبيبة البرتغـالية » و « الرابطـة البرتغالية » و « ذوو القمصان الخضر » وهـى وأنشئت الاخيرة منها ابان ازدهار الفاشية فى منظمات ذات صفة سياسية وشبه عسكريـة ، العالم الغربى ، فى الثلاثينيات من هذا القرن ، ثم تجمدت وتلاشت ، بعد هزيمة المحور وانتصار الحلفاء •

واذا تركنا السياسة الى المال وجدنا الطابع الجوهرى للاقتصاد البرتغالى أنه ينمو بلا تخطيط مسبق ، وعماده الاقطاع القوى فى الريـف ، والاحتكار المغالى فى الصناعة • أن أربعة من الملاك هم : الدوق كاردفال ، وسانتوس جورج ، وبوسير دى أندراد ، والدوق بالهيلا ، يملكون ٩٥٠٠٠ هكتار ، وهى مساحة من الارض نجدها موزعة فى مكان آخر بين ٤٠٠ر٥٠ فلاح محظوظ ، فى حقل ما زال يستخدم المحراث الفرعونى الذى جاء به العرب الى هناك • بينما يتجمع رأس المال الوطنى فى ثلاث شركات كبرى ، شركة الاتحاد الصناعى وتحتكر صناعة النسيج ، وشركة ساكور وتسيطر على البترول ومشتقاته ، ومجموعة بنتو دى ازيفيدو وتحتكر كل الصناعات الكيماوية •

والى جانب الاحتكارات الوطنية يوجد عدد لا بأس به من الشركات الاجنبية الضخمة ، وخلال عام ١٩٦٦ بلغت الاستثمارات الاجنبية فى البرتغال ٧٠٨ر٤ مليون اسكودو ، فمناجم بيرا السفلى تستثمرها شركة انجليزية ، ومناجم بورلها تمتلكها شركة فرنسية ، وأكبر الشركات البرتغالية لانتاج المطاط ليست الا فرعا لشركة الاطارات العامة الامـريكية • واذا تجـاوزنا البـرتغال الى مستعمراتها ، وجدنا فى أنجولا فـرعا لشركة دياموند كوربوريشن ذات الاحتكارات العـالمية الضخمة ، برأس مال أمريكى قدره ٤٠ فى المائة ، و ١١ فى المائة نصيب الحكومة البرتغالية ، والبقية موزعة بين رأس المال الانجليزى والبلجيكى • وهناك أيضا بنك مورجان الامريكى ، وبنـك جوارنتى ترست ، واتحاد مناجم كتانجا العليا • احتكارات متعددة ، بلجيكية وفرنسية وأمريكية وانجليزية • تعمل فى استغلال المناجم ، والبترول ، والفحم • والاورانيوم ، والغابات ، وزراعة البن وحتى زراعة القطن ، ولا يتعدى عمل البرتغال فى معظمها دور الوسيط ، ومن هنا كان نصيبها من الارباح متواضعا • لكن عائد المستعمرات على البرتغال لا يتمثل فيما تنهبه من خيراتها ، وانما يتجاوزه الى اعتبار هذه المستعمرات السـوق الرئيسى للمصنوعات البرتغالية المتواضعة فـى

جودتها ، ويمثل صادر البرتغال اليها ١٩ فى المائة من مجموع صادراتها ٠

بدأ البرتغال عام ١٩٦٨ خطته الخمسية الثالثة ، وقبلها مر بخطتين كانت نتائجهما محدودة ، ورغم أن ثلث دخله يأتيه من المستعمرات ، الا أنه ما يزال فى مؤخرة دول أوربا دخلا للفرد ، واستهلاكا ، وقدرة شرائية ، وتخلفا فى مجالات التقدم الثقافى ، كالقضاء على الامية ، وتكافؤ الفرص فى التعليم ، أو المستوى المادى للحياة ، كاستخدام الكهرباء والسيارات والراديو وغيرها ، وتوافر المسكن الصالح ٠ ويعانى الاقتصاد اختناقا شديدا لتخلف الصناعة ، وعدم اهتمام الاحتكارات بتحسينها ما دام هناك من يشتريها مكرها فى الداخل ، أو فيما وراء البحار فى المستعمرات ، وما دامت تعطى أرباحا طائلة ، والمجال واسع للتهرب من الضرائب القليلة ، والحكومة عاجزة عن تطوير الانتاج الزراعى ، أو حمل الاقطاعيين على تحسينه ، ذلك أن أصحاب الارض لا يعيشون فى ضياعهم ، ولا حتى فى البرتغال نفسه ، وانما هم موزعون عبر جنوب أوربا ، بين ايطاليا وفرنسا وسويسرة وأسبانيا ٠ ورأس المال الاجنبى وهو يبحث عن الربح السريع والمضمون لم يتجه الى الزراعة ، الى جانب أنه لا يريد أن يصطدم مع الاقطاعيين أو جماهير الفلاحين ٠ ويتحول الريف البرتغالى شيئا فشيئا الى أراض قاحلة ، لان هجرة العامل الزراعى مستمرة ، قليلا الى المدن الداخلية ، وفيما معظمها الى بلدان أوربا المتقدمة صناعيا ، وطبقا لبيانات الحكومة الرسمية يبلغ عدد البرتغاليين العاملين فى أوربا عام ١٩٦٧ ما يقرب من ٢٢٥ ألف عامل ، وأن عدد الذين هاجروا فى عام ١٩٦٧ وحده بلغ ٩٢٫٥٠٢ عاملا ، وهى أرقام رسمية لا تشمل الهجرة الخفية غير القانونية ، وهى أعداد كبيرة من دولة يقدر عدد سكانها بأكثر قليلا من تسعة ملايين ٠

ثمة بارقة من أمل فى أن تنتعش الحياة الاقتصادية فى البرتغال ، ويتوازن حساب مدفوعاتها ، تتمثل فى السياحة ٠ فالبرتغال تشارك أسبانيا فى المهابط الطبيعية الجميلة ، ومخلفات تاريخ العصور الوسطى وعصر النهضة ، وشمس الجنوب الساطعة والدافئة ، وكلها بغية السائح الاوربى ، غير أنه آثر اسبانيا فى الماضى لانها أرخص كثيرا من البرتغال ، والتيسيرات التى تقدم له أكثر ، أما وقد بدأت نفقات المعيشة فى اسبانيا تميل الى الارتفاع المستمر ، دون أن تتوقف ، رغم تدرجها الطبيعى الذى لا يصدم المرء القادم للمرة الاولى ، الا أنها بلغت خلال هذا التدرج مستوى قريبا من أسعار البرتغال ، فمن بين ما تتميز به هذه الاخيرة ثبات عملتها ، وتجمد الاسعار عند حد لم تتجاوزه خلال العشرين عاما الاخيرة ، فكان ذلك دافعا لجانب من السياح الى الاتجاه اليها ، هروبا من زحام أسبانيا ، وبحثا عن الجديد أيضا ، وطبقا للاحصاءات الرسمية فان عدد هؤلاء السياح بلغ فى عام ١٩٦٨ مليونين ، وهو رقم ليس بالقليل ٠

لكن السياحة بكل احتمالاتها لايمكن انتصنع الحفاظ عليها تزداد كل يوم ، والمشكلة ليست سهلة بالنسبة لاية حكومة برتغالية غير ثورية ، فمعظم الناس ، المثقفون وأنصاف المثقفين ، الحكومة والمعارضة ، كلهم يعيشون فى الماضى بأحلامه الامبراطورية ، وهى نعرة كان سالزار يذكيها بقوة ، يشغل بها العامة وغيرها ، عن واقعهم الاليم ، وشعار أنجولا لنا ، أول ما يتعلمه التلميذ فى المدرسة وفى الجامعة على السواء ٠ لا أحد يريد أن يصحو من أحلامه ويفكر فى برتغال الغد بلا مستعمرات ، ذلك أن القضية تجاوز الاحلام والكبرياء الوطنى الى تعديل جوهرى فى التكوين الاقتصادى لدولة ثلث دخلها يأتيها ، أو كان يأتيها ، بلا مقابل فيما يسمونه هم مقاطعات ما وراء البحار !

فى ١١ نوفمبر ١٩٦٠ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بموافقة ٤٠ عضوا ، ومعارضة ٦ أعضاء ، وامتناع ٢٤ عن التصويت ، بالزام البرتغال بتقديم تقرير عن ادارته للمستعمرات الواقعة تحت قبضته ، وفى عنجهية غير معهودة من دولة صغيرة وفقيرة ، لم تعر البرتغال القرار أية أهمية ، وهدد سالزار بالانسحاب من المنظمة الدولية ــ ولكنه لم يفعل ! وبعد عام واحد من فشل الوسائل الدبلوماسية استردت الهند « جوا » بالقوة ، وفقدت البرتغال ٢٢ قتيلا ، وبدأ الكفاح المسلح فى بقية المستعمرات البرتغالية : انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية ، ولقيت الحركة عونا قويا من الدول الافريقية المتحررة ،

ومن الدول التى تسير فى خط سياسى مناهض للاستعمار • ولتواجه البرتغال هذه الثورات الوطنية أصبح عليها أن تحتفظ بربع مليون جندى تحت أهبة السلاح ، متحفزين للقتال فى حالة حرب ، وفى العام الماضى وافقت الجمعية الوطنية على قانون الخدمة العسكرية يلخص قسوة الموقف وخطورته ، فقد أعطى وزير الدفاع الحق فى أن يستبقى الشبان فى الخدمة العسكرية العاملة ، المدة التى يراها ضرورية ، دون تحديد لها بسنوات معينة •

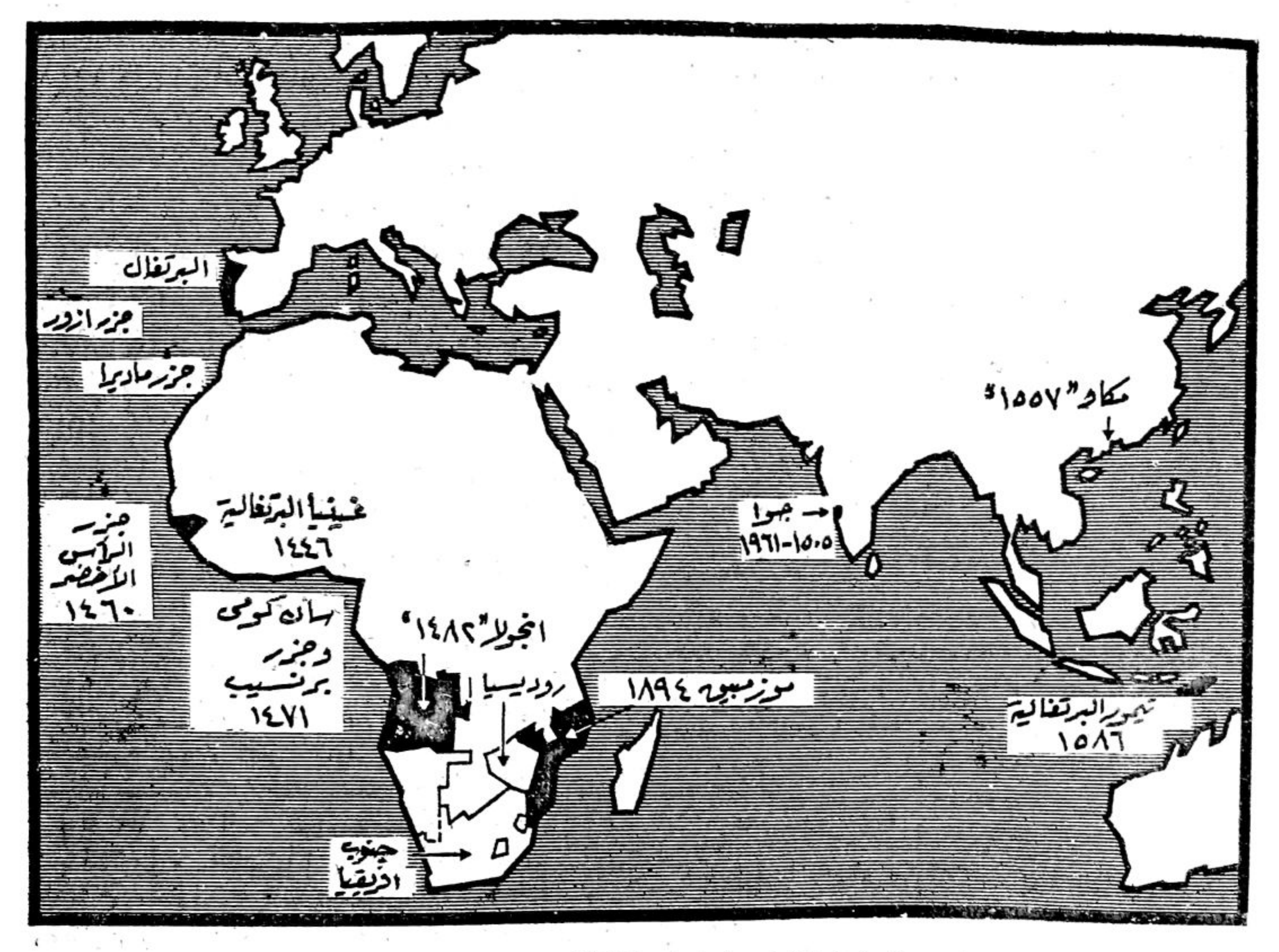
ربما يكون مجال الانتصار العسكرى على القوات البرتغالية محدودا حتى الان ، لكن قوات التحرير استطاعت أن تذهب بكل ما يجعل البرتغال تتمسك بمستعمراتها ، لان النفقات الادارية والعسكرية أخذت تتصاعد فى شكل مخيف منذ أن بدأت حرب التحرير فى هذه المستعمرات • وربع ميزانية الدولة يذهب لمواجهة حرب التحرير فى المستعمرات ، دون أن تدخل فى هذا الرقم نفقات القوات التى فى البرتغال نفسها ، وانها فى كل عام تزيد بنسبة ١٠ فى المائة عن العام الذى سبقه ، وهى زيادة أدت الى وقف عدد لا بأس به من مشاريع الخدمات • ويخطط زعماء حركات التحرير فى حربهم على مايسمى « استنفاد طاقة البرتغال » وكان ادواردو موندلين ، قائد حركة تحرير موزمبيق ، الذى أغتالته المخابرات البرتغالية فى دار السلام ، يخطط لحرب طويلة ، تستمر ١٥ عاما وربما عشرين • وازاء هذا التخطيط من جانب قادة التحرير ، فان البرتغال من جانبها بدأت تواجه المعركة بتخطيط جديد ، هذه الخطة ، فيما عرفت من بعض الجامعيين المناهضين لمبدأ الاستعمار ، مستوردة من جنوب أفريقية ، أو كانت هذه هى التى أوحت بها ، وتقوم على سياسة كسب الوقت ، وخلال ذلك تساعد جنوب أفريقية البرتغال على الاسراع فى استغلال ثروات المستعمرات الطبيعية على نحو أفضل وأكثر فائدة ، لتجعل منها مكانا جذابا للمهاجر الابيض ، من أى جهات أوربا قدم ، ومع الزمن تتكون جالية بيضاء ، ليس من الضرورى أن تكون برتغالية ، لتقوم بنفس الدور الذى تقوم به الاقلية البيضاء فى جنوب أفريقية أو روديسيا • ولكن هل البرتغال قادرة على تنفيذ هذا المخطط؟ ذلك أمر يشك فيه حتى جنود الفرقة الاجنبية التى تقاتل الى جانب البرتغال ، ورغم

تصريحات سالزار المتعددة : « بعيدا عن أى غموض ، لن نبيع أو نؤجر أو نتنازل أو نشارك فى شبر واحد من مستعمراتنا • ان احتفاظنا بها هو محافظة على سيادتنا وقيمنا الوطنية » •

عندما رقد سالزار صريع المرض لا يتحرك ولا يتكلم ، والى جانبه أربعون عاما من تاريخ البرتغال بخيرها وشرها ، كان الموقف حرجا للغاية فنظام حكمه مهما كانت الصورة التى يتخفى وراءها شخصى بحت ، وكل الاجهزة مرتبطة به ، ولم يحاول رئيس الوزراء الذاهب بقوة القدر أن يعد أيا من رجاله ليخلفه عند الضرورة • وكان ذلك مقصودا منه وعن فلسفة ، ويؤثر عنه قوله : «من العبث أن أحاول اختيار خلف لى ، هل تعرفون اختيارا سياسيا تم على هذا النوع ، وكان موضع تقدير واحترام ؟ لو اخترت واحدا ليخلفنى فسيكون عليه أن يواجه خصومه الذاتيين ، وأن يرث خصومى الى جانبهم ، وخصومه وخصومى أكبر من طاقة رجل واحد » ! •

لو أن رئيس الوزراء استقال أو توفى لوقع اختيار رئيس الوزراء الجديد دستوريا على عاتق رئيس الجمهورية ، الاميرال أمريكو توماس ، طبقا للاصلاح الدستورى لعام ١٩٥٩ ، لكن رئيس الوزراء مازال حيا ، وان كان عاجزا عن مباشرة سلطاته ، وفى مثل هذه الحالة فان رئيس الجمهورية يباشر حقه بعد أخذ رأى مجلس الدولة ، وأعضاؤه كلهم اختارهم سالزار بنفسه ، وموضع ثقة غير محدودة منه ، وعمليا لابد لاى تغيير أن يعتمد على الجيش ، وبالتحديد لابد من اخذ رأى الجنرالات : جومس اروجو وزير الدفاع فى وزارة سالزار وفى الوزارة التى خلفته ، وكولز دى أريجا ، منشىء سلاح الطيران ، ورئيس مجلس الطاقة الذرية ، وسانتوس كوستا الوزير السابق وعضو مجلس الدولة ، وفينانسيو ديسلدندس رئيس هيئة أركان حرب الجيش والحاكم السابق لانجولا •

ومنذ البدء كان هناك تياران مختلفان ، أولهما يرى أن تستمر « السالزارية » بدون سالزار ، وثانيهما يرى أن الوقت قد حان لتبنى سياسة أكثر اعتدالا وتحررا فى مختلف جوانب الحياة • ويتبنى الرأى الاول جماعة من قدامى السياسيين



تاريخ استكشاف واستعمار بقايا المستعمرات البرتغالية

يرون أن أي قدر من التسامح سيفتح الباب واسعا أمام فوضى شاملة ، ومزيد من المظاهرات والاضطرابات ، ويشاركهم العسكريون هذا الرأى ، ولو أن ما يهمهم فى المقام الاول هو مواصلة البرتغال فى مستعمراتها مهما كان الثمن الذى تدفعه ، والوقوف فى وجه امكانية أى حوار يدور حول مستقبلها ، ويخفف من قبضة البرتغال عليها ، أو يدعو الى انسحاب جزئى من بعضها ، أو يتحدث عن تقرير المصير ، حتى ولو كان فى مجال المناورة السياسية .

وبعد عشرة أيام من مشاورات واسعة ، واجه رئيس الجمهورية الشعب البرتغالى ، فى الساعة العاشرة من ليلة الجمعة ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ ، عن طريق الاذاعة والتلفزة ، ليقول له رسميا : « ان رئيس مجلس الوزراء مازال مريضا وفى حالة خطرة ، ولو أنه مازال حيا ، وليس ثة أمل فى أن يعود الى مباشرة مهام منصبه ، ولان مصالح الوطن العليا يجب أن تعلو على أى مشاعر ، مهما كانت سامية ومشروعة ، فقد انتهيت الى ضرورة تعيين خلف له ، ولا أريد أن أؤجل قرارى أكثر ، وقد استمعت لرأى مجلس الدولة ، وعملا بالفقرة الاولى من المادة ٨١ من الدستور ، فقد أعفيت الدكتور سالزار من منصبه ، وعينت خلفا له الدكتور مارسيلو كايتانو » .

يلتقى كايتانو فى جوانب كثيرة من حياته مع سلفه سالزار ، ويخالفه فى جوانب أقل ، فهو من أبناء المدينة ، ولد فى لشبونة العاصمة فى ١٧ أغسطس ١٩٠٦ ، ثم درس الحقوق ، وعمل صحفيا

فى المنظمات الكاثوليكية اليمينية المتطرفة وفى ١٩٣١ عين أستاذا للقانون الادارى فى كلية العلوم السياسية ، وفى نفس العام عهد اليه سالزار باعادة تنظيم الادارة البرتغالية ، ووضع قانون جديد لها ، وفى شبابه كان معجبا بموسولينى دكتاتور ايطاليا ، فأصبح بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ قائدا للشبيبة البرتغالية ، منظمة تضم الاطفال والشبان البرتغاليين ، بهدف تكوينهم تكوينا عسكريا وسياسيا فى ضوء الاحلام الامبراطورية للدولة ، ثم أصبح وزيرا لما وراء البحار [المستعمرات] ، ورئيسا لمجلس الدولة ، ولفترة من الزمن كان مساعد سالزار الايمن وموضع ثقته الخاصة ، فأصبح الرجل الثانى فى الدولة ، وعين وزيرا لشئون رياسة الوزراء .

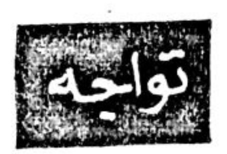
للوهلة الاولى أثار تعيين كايتانو بارقة من أمل ، فالناس يذكرون له بعض المواقف المتحررة ، فقد استقال من مناصبه أكثر من مرة ، واستقالة الوزير فى البلاد ذات التقاليد السياسية النظيفة لاتعنى شيئا كثيرا ، ولكنها فى بلد كالبرتغال تطحنه الدكتاتورية والفردية ، ويصبح الوزراء فيه مجرد موظفين اداريين ، يقبضون مرتبات عالية ، ويعرفون سياسة الحكومة التى يشاركون فيها اشاعات من الشارع أو الصحافة الاجنبية ، تصبح الاستقالة شجاعة سياسية محمودة . ففى عام ١٩٥٨ استقال من الوزارة مختلفا من سالزار لان هذا فكر لوقت فى اعادة الملكية ، رغم ان كايتانو كان فى سابق أيامه ملكيا . ومع أن رئيس الوزراء عدل عن فكرته ، الا أنه جدد استقالته وأصر عليها حين تقدم بمشروع يهدف الى تحرير أجهزة الاعلام المختلفة ، من الرقابة المسبقة والعنيفة ، والاستعاضة عنها بقانون يلزم هذه الاجهزة بالموضوعية والنزاهة . وكان رد سالزار عليه مزيدا من القيود فترك الوزارة غير آسف . أما الموقف الثانى فاتخذه عام ١٩٦٢ ، وكان مديرا لجامعة لشبونة ، وخلال هذا العام تعرضت المعارضة لاضطهاد شديد من الحكومة ، فدعا عددا من زعماء المعارضة البارزين ، الى القاء بعض المحاضرات فى الجامعة ، فى اطار نشاطها الثقافى ، يعرضون رأيهم فى قضايا الوطن المختلفة فاعترضت الحكومة ، واحتج الطلاب وتظاهروا ، وانتهكت الشركة الحرم الجامعى ، فاستقال مع عدد من اساتذة الجامعة احتجاجا ، ولم يعد اليها مرة أخرى .

هذان الامران جعلاه قريبا من رجل الشارع ، يرى فيه انسانا شريفا ، قال : لا ، وحده وبصوت مرتفع ، وهذا التعاطف جعل اليمينيين ، من الجانب الاخر ، يخشونه ولايميلون اليه ويفضلون لو أن رئيس الجمهورية اختار شخصا غيره ، رغم أن كايتانو وجد نفسه للمرة الاولى فى أحرج مأزق سياسى ، لم تكن له الحركة كاملة فى اختيار معاونيه ، وجد نفسه ازاء وزارة سالزار ، وقد أعاد تأليفها فى أغسطس ١٩٦٨ ، أى قبل مرضه بشهر ، لتكون أكثر تآلفا ، أما أن يقبلها كلها أو يرفضها كلها ، وفى كلا الموقفين سيكون فى وضع لايحسد عليه . والتنحى عن قبول رياسة الوزارة سيفتح الباب على مصراعيه امام حركة عسكرية أكثر رجعية مما كان عليه سالزار ، ومن ثم آثر أن يبقى عليها ، لاجل ، ولم يصب التغيير غير أربعة وزراء ، واثنين من نواب الوزراء . ولم تمتد الاحلام بالمتفائلين طويلا ، فقد خلت مواجهته مع الشعب فى رسالته الاولى عن أية بارقة تشير الى أنه سيعمل على تحقيق ما كان يدعو اليه من عشرة أعوام ، من تحرير وسائل الاعلام ، واطلاق حرية الصحافة . وبدا يمينيا مظلما أكثر من العسكريين أنفسهم حين بشر بمواصلة الحرب فى المستعمرات ، والتشديد فى المحافظة على النظام ، وملاحقة الشيوعيين ، لان التسامح معها يعنى « أن نحفر قبورا لحرية الفرد وللامة نفسها » . لكن الذين يدركون واقع البرتغال الخلفى عذروا الرجل ، فالامر ليس بالسهولة التى يتوقعها رجل الشارع ، ان عليه أن يعيد تنظيم البيت من الداخل أولا ، وان يخطط لاقتصاد برتغالى بلا مستعمرات ، اذا كان راغبا فى تجنيب البرتغال ويلات حرب طويلة الامد ، وأن يقنع العسكريين قبل كل شىء ، بأن ما تجنيه البرتغال المحاربة من مستعمراتها ، أقل بكثير مما تنفقه للابقاء عليها .

وأخيرا ، ربما كانت الفائدة الوحيدة وراءغياب سالزار عن المسرح ، انبثاق روح جديد ، يسلك طريقه الى مختلف طبقات المجتمع ، يدعو الى نسيان الماضى والبدء فى بناء برتغال جديد ، بلا سالزار ، ولاسجون ولاقيود . ان ٤٠ عاما من الاكراه والضغط والكبت والارهاب والتعذيب وتجريد المواطنين من أبسط حقوقهم وحرياتهم ، لم تعط البرتغال غير المزيد من البؤس والفقر والخراب ، فى المجالين المادى والروحى ، على السواء !

التحالف الأمريكى الأسبانى

محمد السيد سليم



اسبانيا والولايات المتحدة الامريكية فى الوقت الراهن مشكلة « المساومات المعقدة » الخاصة بالقواعد الامريكية فى اسبانيا على نحو ماصرح بهمصدر رسمى اسبانى فى ١٧ فبراير الماضى وذلك لتمديد اجل التحالف الامريكى الاسبانى لخمس سنوات اخرى . ويتأسس هذا التحالف على الاتفاقيات الثلاث المعقودة بين البلدين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وهى الاتفاقيات التى تنهى حدة المشاورات حول تجديدها فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ . ويهدف هذا التقرير الى ايضاح طبيعة هذه المحالفة الامريكية الاسبانية ، كيف تمت ولماذا وماهيتها وطبيعة تطورها وما هى العوامل التى ادت الى اضعاف هذه المحالفة وبالتالى فشل المفاوضات؟

من المعروف ان أسبانيا قد اتخذت موقف الحياد فى خلال الحرب العالمية الثانية من الناحية الرسمية ولكن الجنرال فرانكو انحاز من الناحية الفعلية الى جانب دول المحور • فكان يزود المانيا بالمنتجات الزراعية والمواد الخام المعدنية خلال الحرب ، كما أنه عقب هزيمة فرنسا قابل هتلر على الحدود الفرنسية ، وكتب اليه يقول « اننى على استعداد للوقوف الى جانبك ورهن اشارتك متحدين فى المصير التاريخى المشترك » بل انه أرسل فرقة عسكرية أسبانية للقتال بجانب القوات النازية فى الجبهة الروسية معلنا فخره بان الدم الاسبانى كان يتدفق فى هذه المعركة التى هى أعظم معركة فى التاريخ كما كان فرانكو يردد دائما • ولعل ذلك راجع الى أن ميزان القوى فى الحرب الاهلية الاسبانية لم يتجه لصالح فرانكو الا بعد تدخل القوات النازية والفاشية الى جانب قواته • ولكن بعد هزيمة المحور فى الحرب وسقوط النظم الفاشية والنازية استطاع فرانكو أن يتنصل من علاقته الوثيقة بالمحور وأن يحتفظ بنظامه مستندا الى نظام حكم تسلطى صارم يسانده الجيش وكبار الاقطاعيين والرأسماليين والكنيسة الكاثوليكية فى أسبانيا • ولكن الحلفاء لم ينسوا العلاقات الوثيقة بين نظام الجنرال فرانكو وبين دول المحور ، وهكذا فرضت الدول على أسبانيا مقاطعة دبلوماسية شاملة • اذ رفضت دول غرب أوروبا قبولها فى المنظمات التى أقامتها بعد الحرب ، كما رفضت قبولها فى حلف شمال الاطلنطى أو حتى مجرد اشراكها فى الدفاع عن حوض البحر المتوسط ، كما قطعت كثير من الدول من بينها كل الدول الكبرى علاقاتها الدبلوماسية مع أسبانيا كما استبعدتها الولايات المتحدة من مشروع مارشال ، كما رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة قبولها كعضو ، بل انها اوصت بمقاطعتها اقتصاديا وسياسيا •

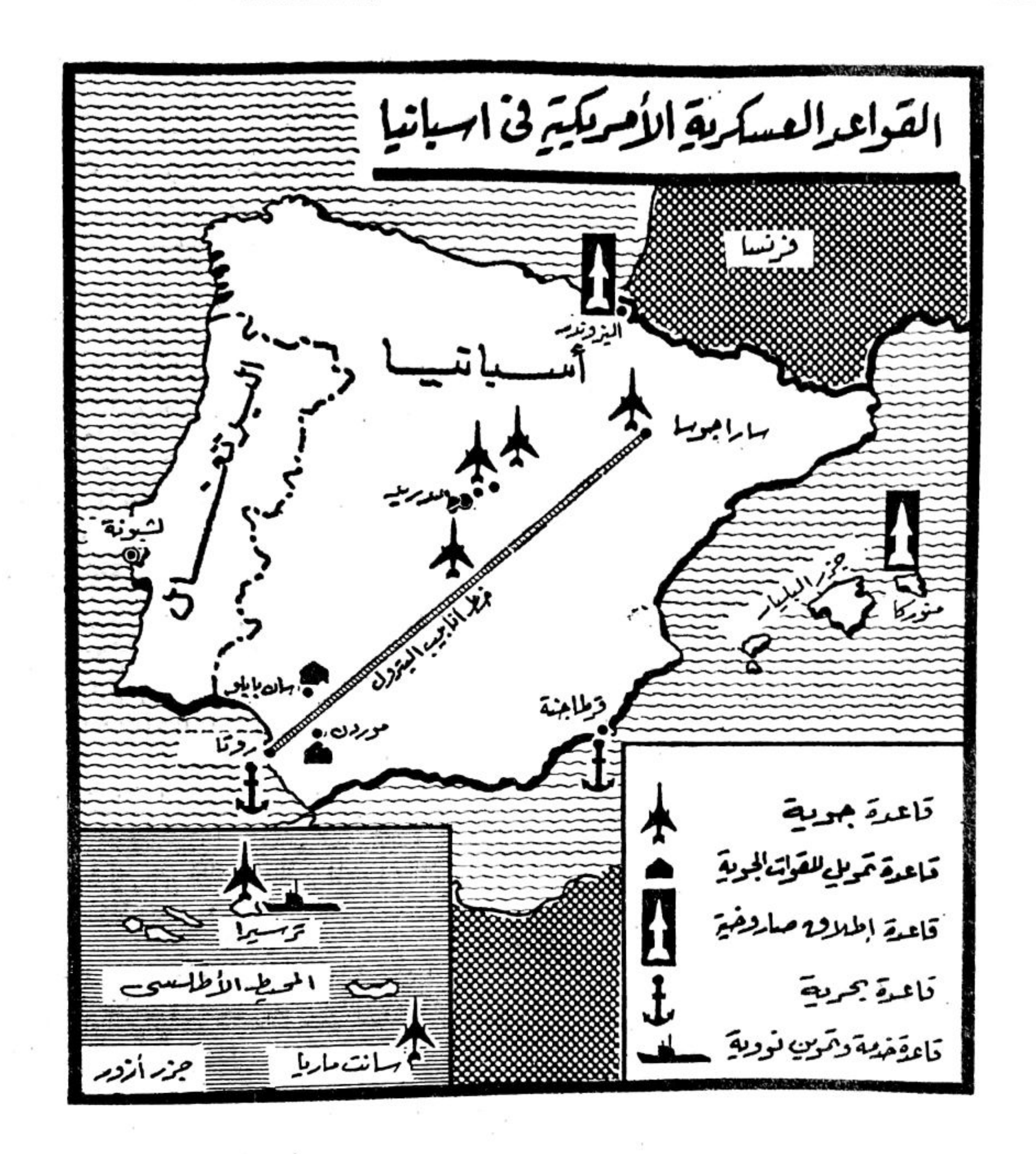
ظروف التحالف

الا أن تطور الحرب الباردة وسعى الولايات المتحدة نحو احتواء الاتحاد السوفيتى عن طريق مجموعة من القواعد العسكرية التى يمكن توجيه

ضربة سريعة منها الى قواعده فى الدقائق الاولى لاى صدام محتمل ، كل ذلك بجانب سعى الولايات المتحدة نحو تدعيم قوة المعسكر الغربى فى مواجهة القوات السوفيتية فى أوروبا الشرقية ، قد أدى الى ابراز الاهمية الاستراتيجية لاسبانيا فى اطار نظام الدفاع الغربى . وتتمثل تلك الاهمية فى موقعها الجغرافى فى مدخل البحر المتوسط من ناحيه وامكانيه الدفاع عن جبال البرانس عن طريقها من ناحية اخرى ، فضلا عن انها الطريق البرى الوحيد لاوروبا نحو أفريقيا كما أنها مركز هام للطرق التجارية والبحرية والجوية لغرب أوروبا . وضاعف من هذه الاهمية فقدان القواعد العسكرية الامريكية فى المغرب معظام قيمتها خاصة بعد تفاقم الحركه الوطنية فى المغرب اذ ذاك . وبالتالى فان اسبانيا هى أفضل بديل من حيث قربها الى وسط أوروبا . هذا بجانب اهمية أسبانيا الاقتصاديه اذ أنها غنية بالمواد الخام الاستراتيجيه كاليورانيوم . وعلى هذا فقد تحركت الدوائر العسكرية الامريكية لادخال اسبانيا ضمن نظم الدفاع الغربى للاستفادة من مزاياها الاستراتيجية والاقتصاديه عن طريق اقامة مجموعة من القواعد العسكرية الجوية والبحرية فى اسبانيا لربطها بالقواعد الموجودة فى غرب أوروبا . وقد عبر عن هذا الاتجاه الجنرال جورج فليدنج الذى كتب فى صحيفة النيويورك بوست سنة ١٩٤٨ يقول « ان أسبانيا بسكانها الذين يقاربون الثلاثين مليونا تكون جزءا لاينفصل من أوربا الغربية وأن شبه الجزيرة بشقيه أسبانيا والبرتغال ، غنى بمعادن الحرب من نحاس ومنجنيز وفولاذ وزنك وزئبق . ولقد عزلت أسبانيا وأعتبرت كبلد منبوذ ملغى الوجود من هيئة الامم وبقية المنظمات الاخرى ذات النشاط العالمى لاننا لا نحب حكومتها ، ومن المؤكد أننا لا نحب تروجيللو أو بيرون ومع ذلك فان بلدانهم تمثل فى المنظمات الدولية ، لقد احتفظ فرانكو بحياده الدقيق خلال الحرب العالمية الاخيرة وعلينا مساعدته حربيا واقتصاديا اذا أردنا الفوز فى أى حرب قادمة » وكان هذا هو بداية التغير فى السياسة الامريكية تجاه أسبانيا وهى السياسه التى لم تتغير كما قال هارى ترومان فى ١٩ يوليو ١٩٥١ الا بناء على نصيحة وزارة الدفاع .

من ناحية أخرى فقد كانت أسبانيا اذ ذاك ضعيفة عسكريا واقتصاديا . اذ اقتصرت الصناعة فيها على بعض مصانع النسيج فى قطالونيا وبعض مناجم الفحم المستنفذة وبعض الصناعات المتوقفة مع انعدام رصيد الذهب ، بالاضافة الى التدهور الشامل فى الزراعة . وبلغ من سوء الحال أن الحكومة الاسبانية عجزت عن سداد ثمن كميات القمح التى استوردتها من الارجنتين على أثر أبشع مجاعة عرفتها أسبانيا فى تاريخها الحديث ، كما عجزت عن دفع نفقات سفاراتها فى الخارج بالعملة الصعبة .

وهكذا فقد كانت الظروف التى تدفع الطرفين الى التحالف متوافرة ، الولايات المتحدة تريد اقامة سلسلة من القواعد العسكرية والاستفادة من اليورانيوم الاسبانى ، وأسبانيا تريد اقامه اقتصادها من عثرته وتطوير تسليح جيشها الذى كان يعتمد اذ ذاك على الاسلحة الالمانية القديمة . ويبدو أيضا أن فرانكو كان يعتقد أن التحالف مع امريكا هو الطريق لحماية بلاده من أى تهديد شيوعى سواء كان داخليا او خارجيا ، اذ نجده فى رسالة أرسلها الى ايزنهاور فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ يناشده أن يكون الهدف الدائم فى السيطرة العالمية الذى يتبناه السوفيت نصب عينيه دائما ، ويقول « ان القوة الاقتصادية الامريكية ومدى قدرتها على مواجهة مطالب الحرب هو عماد السيادة الغربية . وبدون هذه القوة فان الاتحاد السوفيتى سيسيطر على كل أوربا الغربية » . وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت الولايات المتحدة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسبانيا وعينت ستانتون جريفس سفيرا لها فى أسبانيا . وفى ١٧ يناير سنة ١٩٥١ قدم السفير الاسبانى اوراق اعتماده الى ترومان . وكان استئناف العلاقات بين البلدين خطوة أولى تلتها خطوات أخرى ، اذ أنه عندما استقبل فرانكو السفير الامريكى أبلغة أنه على استعداد لوضع القوات الاسبانية فى خدمة الحلف الاطلنطى اذا زودت الولايات المتحدة الجيش الاسبانى بالاسلحة الحديثة أو مدتها بالمعونات الاقتصادية . وعلى الفور تلقت أسبانيا ائتمانا من بنك التصدير والاستيراد الامريكى قيمته ٥ر٦٢ مليون دولار لشراء وانتاج القمح والمخصبات وتحسين القوى الهيدروليكية وانتاج المعادن فى أسبانيا ، كما وصلت الى أسبانيا فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٥١ بعثة أمريكية تمثل فروع القوات المسلحة الثلاثة ووزارة الخارجية لمناقشة موضوع



المساعدات العسكرية والاقتصادية . وعلى أثر محادثات هذه البعثة اعتمد الكونجرس مبلغ مائة مليون دولار لمساعدة أسبانيا اقتصاديا وعسكريا وفنيا . وكانت الخطوة التالية هى اتفاقيات التحالف الثلاثة الموقعة فى مدريد فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بين مارتينى ارتاجو وزير الخارجية أسبانيا وجيمس دن السفير الامريكى فى مدريد . وقد أصدر الجانبان عقب توقيع الاتفاقيات بيانا مشتركا أوضح أن الهدف من هذه الاتفاقيات هو « تدعيم امكانيات الغرب فى اقرار السلام والامن الدولى »

اتفاقيات التحالف

وتتعلق الاتفاقية الاولى بتدعيم الدفاع الاسبانى اذ أنه بمقتضاها تقدم الولايات المتحدة المعدات العسكرية اللازمة للدفاع الجوى وتجديد الاسلحة البحرية والحربية وتحسين الطرق والمنشآت العسكرية وذلك من أجل الاستعمال المشترك للقوات الجوية والبحرية الامريكية والاسبانية .

وتتعلق الاتفاقية الثانية بتدعيم الاقتصاد

الاسبانى اذ تتضمن اصلاح الادارة وزيادة الانتاج وتثبيت العملة الاسبانية والتعاون بين الطرفين للحصول على أسعار مناسبة للمنتجات الاسبانية بالقضاء على الاحتكارات وازالة العوائق الجمركية وتسهيل تحويل العملة والحصول على المواد الخام . وقضت الاتفاقية أيضا على بقاء بعثة اقتصادية أمريكية فى أسبانيا لتقديم المشورة الفنية بصدد تنفيذ بنود الاتفاق • كما حدد البيان المشترك قيمة المساعدات الاقتصادية الامريكية خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ ب٢٢٦ مليون دولار •

أما الاتفاقية الثالثة فتتعلق بالدفاع المشترك اذ أنه بمقتضاها تحصل الولايات المتحدة الامريكية على حق انشاء قواعد عسكرية جوية وبحرية فى أسبانيا • كما تكون لجنة فنية لتبادل المعلومات الفنية والتنسيق بين الاستثمار الامريكى المدنى وبين المساعدات العسكرية • وتتضمن الاتفاقيات مجموعة من الاحكام العامة أهمها :

أ – مدة الاتفاقيات عشر سنوات يمكن أن تمتد لفترتين كل واحدة منها خمس سنوات ، ويمكن أن تلغى بشرط أن يتم ذلك باعلان الطرف الاخرقبل انتهاء المدة بستة أشهر •

ب – الاراضى والمنشات تملكها أسبانيا ملكية مطلقة • ولكن للولايات المتحدة حق انشاء أو هدم أى منشات •

ج – بعد انتهاء مدة الاتفاقيات تنتقل ملكية القواعد وما عليها الى أسبانيا دون أى مقابل باستثناء المؤسسات ذات السرية الخاصةوالمطلقة اذ يحق للامريكيين أن يحملوها معهم •

د – تمنح أسبانيا للخبراء الامريكيين الذين يعملون فى هذه القواعد بعض الحصانات والامتيازات الدبلوماسية •

هـ – لايجوز أن تبقى فصيلة من الطائرات فى أية قاعدة أكثر من ٩٠ يوما •

على أن هذه الاتفاقيات الحقت بعد ذلك بوثائق سرية وبروتوكولات منها برتوكول ينص على أن المطارات والموانىء الاسبانية لا تكون فى حالة وقوع حرب تحت تصرف الولايات المتحدة فحسب ، ولكن تصرف الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى أيضا ، كماأنه عند أول طلب يجب أن تضع أسبانيا تحت أمرة حلف الاطلنطى سبع فرق • ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات قد أحدثت عند عقدها ردود فعل متفاوته • ففرنسا وبريطانيا اتخذتا موقفا شديد التحفظ منها وأعلنتا أن هذه الاتفاقيات يمكن أنتكون تدعيما لحكمفرانكو اكثر منها تدعيما للدفاع الغربى ، بينما رحبت البرتغال بالاتفاقيات وأعرب باولو كونها وزير خارجية البرتغال آنذاك عن ارتياحه العميق لتوقيع هذه الاتفاقيات قائلا انها « الخطوة الهامة التى أدخلت أسبانيا فى نظام الدفاع الغربى » بينما هاجم الاتحاد السوفيتى هذه الاتفاقيات ووصفها بانها تحالف عسكرى صريح وأنها محاولة لادخال أسبانيا الى حلف الاطلنطى من الناحية الفعلية de Facte انهامحاولةامريكية لحصر فرنسا بين أسبانيا وألمانيا الغربية •

القواعد العسكرية الامريكية فى أسبانيا

تقدر بعض المصادر عدد القواعد العسكرية الامريكية فى أسبانيا بانها تربو على ٣٠ قاعدة جوية وبحرية وصاروخية فيما عدا المنشات المكملة لها (مجلة انترناشيونال أفيرز السوفيتية عدد يونيو ١٩٦٥ ص ٤٧) وأهم تلك القواعد :

أ – قاعدة روتا البحرية ROTA وهى صالحة لاستقبال الغواصات الذرية وحاملات الطائرات الضخمة والبواخر الحاملة للدبابات وتوجد بها ١١ غواصة ذرية على أهبة الاستعداد ، كما تضم مخازن ضخمة للبترول شيدت تحت الارض بحيث لا تتاثر بالقنابل وتتسع لمليونى برميل ، وتمول هذه الانابيب كل القواعد الامريكية فى أسبانيا عن طريق سلسلة من الانابيب طولها ٧٥٠ كم وهذه القاعدة تابعة للاسطول السادس •

ب – قاعدة مورون الجوية MORON وبهامطار مساحته ٤ كم٢ صالح لاستقبال قاذفات القنابل النووية منطراز ب ٥٢ ، ويوجدبالقرب منها مطار آخر مساعد له فى سان بابلو •

ج ــ قاعدة توريخون الجوية TORREJON قرب مدريد . وهى مقر القيادة العليا للاسطول الجوى الامريكى السادس عشر وهى من أكبر قواعد اوربا الجوية .

د ــ القاعدتان الجويتان فى كامبو سان خورخو وفى كامبو نالتزويلا فى شمال شرقى أسبانيا .

وهذه القواعد بمقتضى الاتفاقيات تتبع القيادة الاسبانية ولو أنه ليس من حق هذه القيادة التدخل فى الشئون الداخلية للقواعد لان ذلك من اختصاص القيادة العامة فى توريخون . وقد دربت الولايات المتحدة عدد من الضباط الاسبان ليكونوا ضباط اتصال جوى مع القيادة الاسبانية . كما حرص فرانكو أشد الحرص على تنفيذ ما تنص عليه الاتفاقيات من خضوع هذه القواعد للسيادة الاسبانية حتى انه أودع بعض الضباط الامريكيين السجن لارتكابهم مخالفات تمس كرامة الاسبان .

بالاضافة الى ذلك فقد قامت الولايات المتحدة بالاسهام فى تحسين القواعد البحرية الاسبانية والمطارات الاسبانية وقد تكلفت هذه التحسينات حوالى ٥٠٠ مليون دولار ، كما قدمت للجيش الاسبانى معدات حديثة وطورت هذه المعدات فى أكثر من برنامج آخرها البرنامج الذى بدأ فى أول يناير سنة ١٩٦٥ والذى شمل تزويد أسبانيا بمقاتلات من طراز سوبر سوتيك ف ١٠٤ والمدافع المضادة للطائرات المزودة بصواريخ هوك ، و١٤ سفينة حربية .. الخ

أضف الى ذلك أن أسبانيا قد تلقت مساعدات اقتصادية بلغ مجموعها خلال الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٩ حوالى ٥١١ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٥٩ قدمت الولايات المتحدة بالاشتراك مع صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى فى سندات دولية قيمتها ٣٧٥ مليون دولار لتحقيق برنامج الاستقرار المالى والاقتصادى . بجانب ذلك فقد ارتفع حجم الاستثمارات الامريكية فى أسبانيا وتقدر معظم المصادر أن ما بين ٤٠ فى المائة ، ٥٠فى المائة من الاستثمارات الاجنبية فى أسبانيا استثمارات أمريكية يتراوح حجمها ما بين ٢٥٠ مليون دولار ، ٤٨٠ مليون دولار وتشمل هذه الاستثمارات مصانع لتكرير البترول والسيارات ومفاعل ذرى أقامته شركة وستنجهاوس الامريكية .

أسبانيا وحلف الاطلنطى

حاولت الولايات المتحدة ادخال أسبانيا حلف الاطلنطى بعد توقيع الاتفاقيات مستندة الى أن أسبانيا قد وضعت كل قواعدها العسكرية فى خدمة المصالح الاوروبية العامة كما أن دخول أسبانيا حلف الاطلنطى يمكن أن يؤدى الى تطور النظام الاسبانى من وجهة النظر الغربية كما أن نظام فرانكو هو نظام معاد للشيوعية قبل أن يكون نظاما دكتاتوريا وبذلك فهو يتفق وأهداف الحلف ولكن بعض الدول الاوروبية وعلى رأسها بريطانيا والنرويج والدانمارك اعترضت على قبول أسبانيا فى حلف الاطلنطى على أساس أن العلاقات الوثيقة التى كانت قائمة بين فرانكو وبين هتلر وموسولينى تمنع من الاطمئنان الى نواياه كما أن الطبيعة الديكتاتورية للنظام الاسبانى تتناقض مع ايديولوجية حلف الاطلنطى ، يضاف الى ذلك أن قبول أسبانيا فى حلف الاطلنطى سيشوه صورة الحلف كائتلاف بين دول الديمقراطية الغربية .

نتيجة لذلك فقد عملت الولايات المتحدة على الربط بين أسبانيا وبين حلف الاطلنطى من الناحية الفعلية وانلم تنضم اليه من الناحيةالقانونية فقد ذكرنا أنها ضمنت اتفاقيات التحالف فى البداية برتوكولات سرية تضع إسبانيا فى خدمة الحلف ، وعملت بعد ذلك على التنسيق بين الاستراتيجية الاسبانية واستراتيجية الحلف ــ وفى هذا الصدد فاننا نلاحظ أنه بعد كل دورة فى دورات مجلس حلف الاطلنطى يقوم المندوب الامريكى بزيارة أسبانيا لاطلاعها على آخر خطط واتجاهات الحلف وقد فعلذلك دلاس سنة ١٩٥٨ ودينراسك سنة ١٩٦٠ ووليام تايلور سنة ١٩٦٤ . بل ان أسبانيا قد ارتبطت بحلف الاطلنطى صراحة بعد ذلك اذ أنه جاء فى البيان المشترك الصادر عقب المفاوضات الامريكية الاسبانية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ لتجديد الاتفاقات ، ان (ا) اتفاقية الدفاع الامريكية الاسبانية تعتبر جزءا من اتفاقيات الامن فى منطقتى الاطلنطى والبحر المتوسط . الخ [ب] تعيد الولايات المتحدة تاكيدها باعترافها باهمية أسبانيا

لامن مناطق الاطلنطى والبحر المتوسط ... الخ » وقد صرح مارتينى ارتاخو وزير الخارجية الاسبانى الذى وقع الاتفاقيات صرح فى ١٧ يناير ١٩٦٥ بأن الاتفاقات الموقعة مع الولايات المتحدة هى صيغة للمساهمة الاسبانية فى الدفاع عن أوروبا والعالم الحر .

مفاوضات سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٦٨

وقد جددت الاتفاقيات فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ لمدة خمس سنوات آخرى على أثر محادثات دارت فى واشنطن بين دين راسك وفرناندو وماريا كاستلا وزير خارجية اسبانيا . وكان الشىء الوحيد الذى استحدث هو انشاء مجلس استشارى أمريكى أسبانى مقره مدريد ويجتمع شهريا لتبادل الرأى فى المسائل العسكرية ذات الاهمية المشتركة خاصة وازاء تحسين وسائل المعونة العسكرية الامريكية واحتياجات الامن العسكرية .

وفى الفترة من ١٧ ـ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٨ جرت محادثات أخرى بين الطرفين لتمديد الاتفاقيات لخمس سنوات أخرى حسب مانصت عليه الاتفاقيات الاصلية ولم يمكن الاتفاق حول هذا الموضوع واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ . وقدم الجانب الاسبانى فى هذه المفاوضات عدة مطالب فى مقابل تمديد

أ ـ تخفيض عدد القواعد ونقلها من أماكنها الحالية .

ب ـ اعادة تسليح القوات الاسبانية بطائرات فانتوم ٤ وصواريخ هوك وطائرات سوبر سونيك المقاتلات وقاذفات القنابل وبأجهزة أخرى يبلغ ثمنها ألف مليون دولار ، وقد خفضت اسبانيا قيمة الاسلحة المطلوبة الى ٧٠٠ مليون دولار .

ج ـ رفع الاتفاق الى مستوى الزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أسبانيا .

د ـ رفع القيود عن الاستثمارات الامريكية فى أسبانيا التى انخفضت تحت تأثير محاولات الحكومة الامريكية لخفض العجز فى ميزان مدفوعاتها .

هـ ـ أن تضغط الولايات المتحدة على بريطانيا لكى تعيد جبل طارق الى أسبانيا .

وقد رفض الجانب الامريكى هذه المطالب بدعوى انها مبالغ فيها وان أسبانيا لا تحتاج الى الاسلحة التى تطالب بها فعرض فقط مائة مليون دولار لشراء أسلحة امريكية ومائة مليون دولار أخرى فى شكل ائتمان تجارى فتوقفت المفاوضات .

وقبل ان نتحدث عن مصير التحالف الامريكى الاسبانى يثور التساؤل :

أما زالت للقواعد الامريكية فى أسبانيا أى قيمة استراتيجية بالنسبةللولايات المتحدة ، خاصة بعد التطور الرهيب فى الصواريخ العابرة للقارات؟ نستطيع أن نقول اجمالا ان أهمية هذه القواعد لم تقل بالنسبة للولايات المتحدة خاصة بعد تصفية قواعدها فى المغرب وبعد انسحاب فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الاطلنطى وفقدان الولايات المتحدة قواعدها الجوية فى فرنسا . يضاف الى ذلك أن القواعد الامريكية فى ليبيا وتركيا واليونان أصبحت مهددة بالزوال نظرا للمطالبات المتزايدة من القوى الوطنية فى هذه الدول بالغائها . كما ،أن تزايد نفوذ الحزب الشيوعى فى ايطاليا يتطلب وجود الولايات المتحدة على مقربة منها . هذا كله بجانب أهمية هذه القواعد بالنسبة للاسطول الامريكى السادس فى البحر المتوسط وأهميتها فى حالة أى حرب محدودة يمكن أن تنشأ فى وسط أوروبا .

مصير التحالف الامريكى الاسبانى ،

هناك مجموعة من العوامل التى جدت فى الموقف الدولى وفى موقف اسبانيا ، فى السنوات الاخيرة ، هذه العوامل تطرح آثارها بشكل مباشر على مستقبل القواعد الامريكية فى اسبانيا خاصة وعلى التحالف بين البلدين بصفة عامة واهم هذه العوامل :

أولا : تغير الظروف الدوليةفى سنة ١٩٦٩عنها فى سنة ١٩٥٣ ، فالاتحاد السوفيتى أصبح ينادى بسياسة التعايش السلمى ويطبقها ، ولم يعد من

الممكن أن يوجه أي تهديد سوفيتي الى اسبانيا دون أن يثير ذلك حرب نووية عالمية • يضاف الى ذلك ظهور نزعات التمرد على النفوذ الامريكي فى أوروبا وبالذات فى فرنسا ، واستقلال كثير من الدول الاسيوية والافريقية والتى أصبحت تلعب دورا متميزا واضحا فى المجال الدولى فى اطار سياسة عدم الانحياز مما شجع أسبانيا على التخلص من التبعية الامريكية •

ثانيا : رغبة أسبانيا فى الدخول فى التنظيمات الوحدوية الاوروبية التى قامت فى غرب أوروبا كالسوق الاوروبية المشتركة ولذلك فهى تعمل على التخلص من التبعية الامريكية لكى تأمن عدم معارضة فرنسا دخول أسبانيا السوق كما عارضت من قبل دخول بريطانيا • وتشجع فرنسا هذا الاتجاه لتحطيم النفوذ الامريكى فى أوروبا وللاستفادة من نفوذ أسبانيا الروحى والثقافى فى أمريكا اللاتينية للنفاذ اقتصاديا الى هذه القارة خاصة أن هناك مجالات مشتركة للتعاون بين البلدين أهمها الرغبة فى تقوية أوروبا الغربية دون انجلترا وتحطيم النفوذ الامريكى فى امريكا اللاتينية والتعاون فى مجال الابحاث الذرى • ومن المعروف أنه فى السنوات الاخيرة نما الاتجاه القارى الاوروبى فى السياسة الخارجية الاسبانية بشكل واضح •

وذلك ما أكده كاستيلا نفسه فى خلال مفاوضاته مع دين راسك •

ثالثا : رغبة أسبانيا فى احياء التضامن بينها وبين أمريكا اللاتينية عن طريق توثيق العلاقات الاقتصادية معها مما يتعارض مع تبعيتها للولايات المتحدة • وقد بدأت أسبانيا فى التمهيد لان تلعب دورا قياديا فى القارة فوضعت مشروعا على غرار مشروع مارشال لمساعدة أمريكا اللاتينية • وفعلا فقد منحت أسبانيا قروضا قدرها مائة مليون دولارا استخدمت فى بناء محطات قوى ومصانع بتروكيمائيات وأسمنت •• الخ لدول القارة كما رصدت مبلغ مليار دولار لمساعدة دول أمريكا اللاتينية خلال العشر سنوات القادمة •

رابعا : رغبة أسبانيا فى اعادة العلاقات السياسية مع دول الكتلة الشيوعية بهدف فتح أسواق هذه الدول أمام صادراتها خاصة بعد صفقات القمح الامريكية للاتحاد السوفيتى وبعد روح التسامح التى أبداها الفاتيكان نحو الشيوعية مما قضى على حجة اليمين الاسبانى فى رفض عودة هذه العلاقات • كذلك فان الجنرال فرانكو يعتقد أن عودة العلاقات مع الدول الشيوعية بالاضافة الى مزاياه الاقتصادية سوف يؤدى بالتدريج الى جذب الشيوعيين الاسبان الى نظامه وبالفعل فقد تم فى ٦ يناير سنة ١٩٦٧ توقيع اتفاق سرى يقضى بتبادل التمثيل القنصلى والعلاقات التجارية مع رومانيا والحق بالاتفاق بروتوكولات خاصة بالتعاون الثقافى •

خامسا : وقد شجع أسبانيا على هذا الاتجاه ازدهار الاقتصاد الاسبانى فى السنوات الاخيرة وعدم حاجته الى المساعدات الامريكية اذ تسجل الاحصاءات أن حصيلة السياحة الاسبانية من العملات الحرة تربو على ٥٠٠ مليون دولار ومن العملات الاجنبية حوالى ألف ومائة مليون دولار كما تضاعف الناتج القومى وارتفع متوسط الدخل الفردى الى اكثر من ٦٥٠ دولار سنويا بفعل خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الاسبانية (١٩٦٣ — ١٩٦٧) (*)

سادسا : الاخطار الجسيمة التى تعرضت وتتعرض لها أسبانيا بسبب وجود القواعد الامريكية بها ذلك أن هذه القواعد تضع أسبانيا مباشرة فى نطاق أى حرب محتملة سواء كانت حرب محدودة فى أوروبا أو شاملة خاصة ازاء الوجود المتزايد للاسطول السوفيتى المزود بالصواريخ ذات الرؤس النووية فى البحر المتوسط وازاء احتمالات أزمة الشرق الاوسط التى سوف تضع أسبانيا رغما عنها كطرف فى الازمة اذا استعملت أمريكا قواعدها فى أسبانيا لصالح اسرائيل • وقد سبق فعلا أن استعملت هذه القواعد كمحطات تموين للطائرات والسفن الامريكية فى طريقها الى لبنان ابان أزمة سنة ١٩٥٨ ، كما سبق أن استخدمت الولايات المتحدة هذه القواعد كوسيلة للضغط على أسبانيا لكى توقف تعاملها مع كوبا خلال أزمة حصار كوبا • بل انها هددتها بقطع المساعدات العسكرية والاقتصادية عنها اذا استمرت فى التعامل التجارى معها ، كما سبق أيضا أن حذر القادة السوفيت من خطر وجود هذه

القواعد اذ صرح خروشوف فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ أن « قادة أسبانيا وهم يتنازلون عن أراض أسبانية للولايات المتحدة لتقيم عليها قواعد عسكرية انما يضعون مواطنيهم أمام خطر مروع فى حالة قيام حرب ذرية » ولذلك لم يكن غريبا أن يقترح كاستيلا فى خلال المفاوضات أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بسحب أساطيلهم من البحر المتوسط كمطلب حيوى فى نظره لاقرار الامن والسلام فى هذه المنطقة وأن يخرج من المفاوضات ليصرح بأن « امن أسبانيا وسلامة مواطنيها كان غاية جهدنا خلال المفاوضات » . ويبدو أنه كان يشير بذلك الى حادثة اصطدام طائرة من طراز ب ٥٢ تحمل ٤ قنابل نووية بطائرة نقل بترول طراز ك س ١٣٥ أثناء تزويد الطائرة بالوقود فوق الجزء الجنوبى الشرقى من أسبانيا وذلك فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٦ ، اذ سقطت ثلاث من القنابل الاربع فى مزارع قريتى بالوماريس وكويفاس دى المانزورا ، مما أدى الى تعرض أهالى القريتين لاشعة ألفا ، ولم تدفع الولايات المتحدة الا ٦١٣ ألف دولار كتعويض بينما طلب اهالى القريتين بمليونى ونصف مليون دولار . كما كان يشير الى المشروعات الامريكية الحربية السرية التى يجرى تنفيذها داخل هذه القواعد .

سابعا : تزايد المعارضة الداخلية فى أسبانيا للوجود العسكرى الامريكى فى أسبانيا وبالذات فى أوساط الطلبة والعمال والفلاحين وتنظيمات الاشتراكيين والشيوعيين الاسبان وقطاعات عريضة من الكاثوليك (منظمة الشباب المسيحى الديمقراطى) بجانب تذمر فئات من ضباط الجيش الاسبانى بسبب ارتفاع مرتبات الضباط الاسبان فى القواعد الامريكية بالنسبة الى مرتباتهم واعتبارهم الوجود العسكرى الامريكى فى أسبانيا أمرا يمس كرامتهم العسكرية . وقد تشكلت قبل بدأ المفاوضات عدة تنظيمات مدنية لمعارضة تجديد الاتفاقيات ومن أهمها (لجنة مدريد المدنية) وقد ارسلت هذه التنظيمات مذكرة الى السفير الامريكى فى مدريد انجير بيدل ديوك يعلنون فيها مطالبتهم بتصفية القواعد الامريكية فى اسبانيا ، وقد وقع على المذكرة كبار المفكرين الاسبان ومنهم جوان بارنم وبلازردى أوتيرو وجوزيه لوبيز باخيكو وآرمادو لوبيز سالينــاس ولارو وأولومــوباد وكارلوس جيتر ... الخ كما رفع ٥٥٦٢ شخصا مذكرة الى الوزراء الاسبان فى سنة ١٩٦٦ مطالبين فيها « بالاستئصال السريع للقواعد الامريكية فى أسبانيا » وذلك على أثر سقوط الطائرة الحاملة للقنابل النووية ، اذ قامت مظاهرات ضخمة تهتف بخروج « اليانكى القتلة » .

وقد أجملت جريدة بويبلو الاسبانية هذه الاسباب فى قولها « لم تكن كمية الاسلحة أو الاموال هى السبب فى فشل المفاوضات ولكن الذى أدى الى فشلها هو هل نحن دولة تدور فى فلك الولايات المتحدة أو حلفاء لها ؟ وهى ليست مشكلتنا وحدنا اننا نعيش أيام ثورة الصفار والسود والطلاب والرهبان والدول الصغيرة تحاول كذلك أن تحكم نفسها وتخرج من دائرة الوصاية »

لهذه الاسباب فقد منيت المفاوضات التى جرت فى سبتمبر ونوفمبر من العام الماضى بالفشل ، ووصل الامر الى حد تهديد الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية من اسبانيا ، اذ انه عقب فشل مفاوضات سبتمبر وصل دين راسك وزير الخارجية الامريكية السابق الى لشبونة حيث ناقش مع المسئولين البرتغاليين امكانية اقامة قواعد امريكية بديلة فى البرتغال ، وقد افادت اليونايتدبرس ان البرتغال وافقت على ذلك فى حالة رفض اسبانيا تحديد الاتفاقيات نهائيا .

على ان المفاوضات استؤنفت مرة اخرى ، بمجرد تولى نيكسون الحكم فتألف وفد آخر للمفاوضات برئاسة الجنرال دافيد بورشينال حيث جرت «مساومات معقدة» لتجديد الاتفاقيات. وقد صرح مصدر رسمى اسبانى فى ١٧ فبراير الماضى انه قد اصبح هناك امل فى تجديد الاتفاقيات لخمس سنوات اخرى [الاهــرام فى ١٨/٢/ ١٩٦٩] . ويبدو ان لذلك علاقة باتجاه الحكومة الامريكية الجديدة لتدعيم التحالف الامريكى الاوربى بصفة عامة باتباع سياسة اكثر مرونة فى علاقاتها مع الدول الاوربية . ويبدو ايضا انه له علاقة بتولى العسكريين الامريكيين مهمة التفاوض ، وهم اول من يعرف قيمة هذه القواعد ، حتى لقد شكت وزارة الخارجية الامريكيــة من تحيز

بورشينال الى الاسبان فى تقديرهم الشديد لاهمية القواعد العسكرية [الاهرام ٢/٣/٦٩]

وطبقا لنص المادة الخامسة من اتفاقية الدفاع بين اسبانيا والولايات المتحدة ، فانه عقب نهاية فترة السنوات العشر الاولى او السنوات الخمس التالية يمكن لاى من الحكومتين ان تخطر الاخرى بنيتها فى الغاء الاتفاقية ، وعلى الاثر تبدأ فترة من المشاورات مدتها ستة اشهر ، فاذا لم يصل الطرفان الى اتفاق خلال هذه الفترة تنتهى هذه الاتفاقية بعد سنة واحدة من انتهاء فترة المشاورات . وحتى الان لم تخطر اسبانيا الولايات المتحدة بعزمها على الغاء الاتفاقيات . وفى خلال فترة المشاورات التى تنتهى فى ٢٦ مارس الحالى اذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق بشأن التجديد لمدة خمس سنوات اخرى ، فانه حسب نص المادة الخامسة يتعين على الولايات المتحدة ان تشرع فى تصفية قواعدها الموجودة فى اسبانيا فى خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة المشاورات .

وبصرف النظر عما اذا كانت الاتفاقيات الامريكية الاسبانية ستمتد لخمس سنوات اخرى ، ام لا ، فلاشك ان التحالف الامريكى الاسبانى قد اعتوره الوهن بفعل الظروف الجديدة المتعلقة بأسبانيا او بالموقف الدولى ، فاذا مااتفق الطرفان على تجديدها فان اسبانيا لن تصبح فى نفس المركز الذى كانت عليه سنة ١٩٥٣ او سنة ١٩٦٣ .

اذ انه من المؤكد انه سيكون لها درجة اكبر من الاشراف على القواعد الموجودة فى اراضيها ، وتكون اسبانيا قد بدأت السير فى نفس الطريق الذى سارت فيه فرنسا من قبل .

الحياد فى مفهوم السياسة اللبنانية

د. وليم حداد



سياسة كل دولة لمؤثرات عدة سواء كان ذلك فى الميدان الداخلى او فى الميدان الخارجى . ويصعب التمييز بين هذه العوامل . بيد انه يمكننا القول ان السياسة الخارجية ليست الا امتدادا للسياسة الداخلية .

ولم يكن بوسع الدولة أمام تعدد العلاقات الدولية وتعقدها الا ان تختط لنفسها سياسة محددة المعالم لا يمكن تجاوزها اذا أريد الابقاء على حالة السلم . وليست السياسة الخارجية لكل دولة الا حصيلة توازن بين مصالحها والواقع الدولى .

ويشعر لبنان ـ شأنه فى ذلك شأن بقية الدول ـ بضرورة الاخذ بهذه الاعتبارات فى رسم سياسته الدولية منطلقا من حقائق داخلية وأخرى خارجية .

ان جبلنا الذى يستحم على ضفاف المتوسط يتأثر ولا شك سياسيا بموقعه الجغرافى الذى يجعل منه همزة وصل بين الشرق والغرب . وقد كان ولم يزل مركزا تلتقى فى ربوعه الحضارات ويأتيه فى شتى بلاد العالم زائرون يساوون فى عددهم المهاجرين الذين ينزحون عنه .

وتتأثر سياسة بلادنا الدولية اذا بعوامل داخلية واقليمية وعالمية .

ان القاء نظرة على هذه البلاد يلقى ضوءا على حاضرها ، فقد مر فى أراضيها الكنعانيون

والفراعنة والحثيون والرومان والبيزنطيون والعرب والاتراك والصليبيون والفرنسيون ... حيث تركت حضارة كل منهم طابعها الخاص الذى كان له أبعد الاثر فى الاجيال التى أتت من بعدهم ۰

ولم يصبح لبنان سيد نفسه حقا الا فى عام ١٩٤٦ عندما جلت عن أرضه الجيوش الاجنبية ۰ ومنذ ذلك الحين بدأ عهد جديد طابعه السيادة الوطنية وغدت سياستنا الخارجية تنبع من صميم رغبات الشعب ومصالحه الحيوية ۰

وقد درجت حكوماتنا منذ فجر الاستقلال على اتباع سياسة فى الميدان الخارجى اتفق على تسميتها بسياسة الحياد .

بيد ان مفهوم هذا الحياد وطبيعته لم يتيسر لهما ان يوضعا فى قالب واضح ، ولذلك فان كل رجل سياسة عند حديثه عن سياسة الحياد انما يتحدث عن حياده ، اعنى عن مفهومه الخاص فى الحياد اللبنانى ۰

كما ان الحياد الذى تذكر به البيانات الوزارية مزدوج المعنى فهو اولاحياد فى العالم العربى وهو كذلك حياد فى الميدان الدولى وتجاه هذه المفاهيم المتعددة بقى لحيادنا مفهوم محرف يترك مجالا للجميع ان يجدوا فيه ما يلائم افكارهم واتجاهاتهم ۰ ولا عيب فى ذلك اذ ان المجال يبقى هكذا مفتوحا فى وجه التطور الذى يمكن ان يطرأ على سياستنا بسبب التقلبات وتبلور الافكار فى منطقة الشرق الاوسط والعالم ۰ وهذا ما يجعلنا نعتقد أن حيادنا ليس الا تسوية بين حياد تقليدى يأخذ جذوره من سياستنا السياحية ومن الهجرة اللبنانية والطائفية السياسية ومن طبيعة الاقتصاد اللبنانى الذى يعتمد بشكل خاص على قطاع التجارة والخدمات ۰

وبين حياد ايجابى يستقى مصادره من صغر مساحة لبنان وقلة عدد سكانه بالنسبة للبلاد المجاورة ووضع لبنان الخاص فى العالم العربى ثم من اتجاه العالم الثالث فى آسيا وافريقيا خاصة الى سياسة عدم الانحياز فى الصراع الدولى ۰

ومما لاشك فيه ان هذه الاسباب ليست مستقلة تمام الاستقلال عن بعضها البعض وهى شديدة التفاعل فيما بينها وما فصلها الواحد عن الاخر الا لسهولة البحث وتبسيطه ۰ وعليه فان حيادنا قائم على مجموع تأثر هذه العوامل بعضها ببعض ، وليس بالامكان تفهم مضمون ذلك الا اذا عمدنا الى دراسة علمية وافية تضعنا وجها لوجه امام الحقائق التى تستند اليها سياستنا والتى سيكون لها دور كبير فى تقرير مستقبلنا ومصيرنا ، والا فاننا سنفاجأ بين ليلة وضحاها بكابوس حلم مزعج يقض مضاجعنا ولا ندرى له حلا لاننا لم نأخذ الحيطة لمعاجلته فى حينه ۰

وسنحاول هنا القيام بالتعرف الى طبيعة الحياد اللبنانى وعلاقته ببقية أنواع الحياد التى كثر عددها فى النصف الثانى من القرن الحالى ۰

يظهر ان كلمة الحياد المستعملة فى معناها السياسى الحديث ظهرت أول ما ظهرت فى فرنسا بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥٠ عندما كانت فرنسا تحاول آنذاك التوسط بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وقد عرف عن اتيين جلسون وهوربت بوف مرى بأنهما كانا من الناطقين باسم الحياد الحديث ۰ غير أن الفرق بين الحياد التقليدى والحياد الحديث لم يكن حسب تعبير جلسون سوى « مشاجرة كلامية » ۰ غير ان هذا الاخير لم يلبث بعد حين الا ان كذب تكذيبا قاطعا ما اشتهر عنه من انه بطل الحياد الحديث ۰ وقد أيده فى ذلك عدد كبير من الفرنسيين ۰

غير ان مذهب الحياد بمفومه الحديث عاد الى الظهور بأشكال مختلفة فى البلاد التى اتفق على تسميتها بالعالم الثالث ۰ وقد اتسع انتشاره بصورة خاصة بعد ان أخذ نجم الاستعمار فى الغروب ۰ وأصبحت كلمة الحياد تستعمل فى قبل عدد كبير من البلاد فى آسيا وافريقيا بصورة خاصة ۰ ولا ريب ان كلا من هذه البلدان يضمن الحياد معنى يختلف باختلاف السياسة المتبعة ۰

ان الحرب الباردة هى الحافز الاول الذى دفع بالشعوب الحديثة الاستقلال الى تبنى هذه السياسة فى وجه الدولتين العظيمتين اللتين تتصارعان على المسرح الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ۰

ان الشعوب التى انتزعت استقلالها من الغرب لم تشأ أن تلتحق بمعسكر الشرق ۰ ولذا فان سياسة حيادية كان من شأنها الحفاظ على استقلال حديث العهد ۰

وقد انتشرت فى الادب السياسى تعابير وافرة تحاول تسمية هذا النوع الجديد من الحياد الذى تتبعه الدول فى حالة السلم أو بالاحرى فى الحرب الباردة ٠

وهكذا رأينا انتشار كلمات الحياد الايجابى وعدم الارتباط وعدم الانحياز والحياد الفعال والتعايش السلمى والحياد السلبى والحياد الانعزالى وعدم التبعية وسياسة معاداة الاحلاف الى آخر ما هناك ٠

هذه التعابير الكثيرة ان دلت على شىء ، فهى تدل على انه يوجد فى العالم عدد من سياسات الحياد بقدر ما يوجد من الدول الاخذة بها ٠

وليس الحياد بمفهومه العام الا تعبيرا عن ارادة البلاد المعنية بأن تبقى محتفظة باستقلال تحرص على ان يكون حقيقيا ٠

ولعله من المفيد أن نعرف الحياد الحديث قبل الانتقال الى دراسة الحياد اللبنانى بشكل خاص ٠

انه على ضوء دراسة عامة للحياد بجميع أشكاله وتطبيقاته العملية يمكننا الخروج بالتعريف التالى :

الحياد الحديث هو سياسة دولية تستلزم عدم الانحياز فى الحرب الباردة وتمارسها فى جميع الحالات تقريبا البلدان المستقلة النامية من أجل العمل معا على المحافظة على السلم العالمى وذلك بشن حرب على الاستعمار والتمييز العنصرى والتخلف الاقتصادى . ومن المعروف ان البلاد العربيه تأخذ جميعا بالحياد الايجابى بالرغم من اختلاف وجهات النظر التى يمكن ان توجد فيما بينها. ويعتقد خلدون ساطع الحصرى ان السياسة الخارجية للدول العربية لم تبدأ الا من تاريخ أخذها بمبدأ الحياد الايجابى الذى عبرت بواسطته عن سياسة مستقلة .ومهما يكن من امر فان للبنان من الاسباب والدوافع ما يجعله ينتهج سبيل الحياد الذى يتسم بطابعه الخاص ٠

ان الحياد اللبنانى هو قبل كل شىء حياد اقليمى



ومن ثم فهو حياد دولى . فهو حياد فى العالم العربى بالاضافة الى كونه حيادا عالميا .

ان اول ما ينبغى معرفته هى الاسباب التى تملى علينا سياسة الحياد هذه ٠ والتى يمكن حصرها بثلاث فئات :

أولا – الاسباب الداخلية ٠

ثانيا – الاسباب الاقليمية ٠

ثالثا – الاسباب الدولية ٠

وتتضمن الاسباب الداخلية : الميثاق الوطنى – الطائفية السياسية – الاحزاب والتكتلات السياسية – وضع الصحافة اللبنانية – طبيعة الاقتصاد اللبنانى ٠ أما الاسباب الاقليمية فنعنى بها الخلاف القائم بين الدول العربية التى تعتنق انظمة سياسية تميل بها نحو اليمين أو اليسار ، ثم الضغط الذى يتعرض له لبنان من جراء ذلك ٠

والاتجاه العربى العام نحو الحياد • ويدخل فى عداد الاسباب العالمية ! ارتباط لبنان بالعالم الافريقي والاسيوى وعلاقاته ببلدان امريكا اللاتينية والهجرة اللبنانية والسياحة العالمية •

اولا : الاسباب الداخلية

١ - الميثاق الوطني : كرس هذا الميثاق اتفاق اللبنانيين على اعتبار لبنان بلدا عربيا مستقلا على أساس الا يكون للمستعمر ممرا ولا مقرا • وانبثقت حكومة الاستقلال من هذه السياسة التى ظلت أمينة لها طيلة بقائها فى الحكم • والميثاق رمز للوحدة الوطنية ومنذ ذلك الحين تبين ان السياسة الخارجية ليست سوى سياسة مكملة للسياسة الداخلية • وقد تبنى الميثاق الوطنى فى الحقيقة سياسة عدم الانحياز باعتبار انه تضمن مبدأ عدم منح امتيازات خاصة لاى دولة كانت • ويعبر حاليا عن ذلك برفض الاحلاف والقواعد العسكرية على أرض الوطن • •

وقد خرج الميثاق الى حيز التنفيذ بانضمام لبنان الى جامعة الدول العربية والى منظمة الامم المتحدة مما قوى الاتجاه الاستقلالى الذى سارت عليه البلاد وجعل هاتين المنظمتين توطدان دعائم سياستها الخارجية التى لاقت الترحيب والعطف الدائم بفضل تبنيها مبدأ الحياد • واذا كنا نعتقد بأن أهمية هذا الميثاق قد تضاءلت اليوم ، فانه لابد لنا من الاعتراف بأن المبادىء التى نادى بها لا تزال تحتل مكانها فى اروقة المسؤولين عن وضع سياستنا الخارجية •

ولا تزال الحقائق التى املت ذلك قائمة • حيث نرى أن السياسة اللبنانية تقوم بدور صهر جميع الاتجاهات الوطنية فى بوتقة واحدة تعبر عن كل الميول التى تجتذب المواطنين •

٢ - الطائفية السياسية : من المعروف عن لبنان انه بلد الطوائف وهذا هو الامر الاول الذى يتبادر الى الذهن عند التحدث عنه فى الخارج • وتفترض الطائفية السياسية ان يؤخذ تمثيل جميع الطوائف اللبنانية بعين الاعتبار فى اجهزة الدولة •

ولسنا هنا فى معرض دراسة الطائفية وأسبابها ، بل ما يهمنا قوله هو ان الطائفية قد استغلت من بعض الزعماء والمتزعمين ستارا يخفى وراءه مصالحهم الانانية • وقد كان من نتيجة ذلك أن السياسة الطائفية أخذت تزيد يوما بعد يوم فى عمق الهوة التى تفصل بين طوائف البلاد وتغذيها بالاهواء السياسية البعيدة كل البعد عن الدين ، ونسى الكثيرون ان « الدين لله والوطن للجميع » ، فشوهوا مفهوم الدين ومفهوم السياسة فى آن واحد •

ولكن القوانين كرست هذه الاوضاع فأصبحت بدورها عاملا يوطد دعائم الطائفية السياسية ويزيد فى عمرها حيث أصبح من الضرورى اليوم ازالتها من النفوس ومن النصوص •

وانعكس ذلك على سياستنا الخارجية ولا تزال فئات من ضعيفى الايمان بوطنهم تتجه لاسباب تاريخية وجهة الغرب أو وجهة الشرق منقادة وراء عواطفها ليس الا • وكان الحل الذى وفق بين هذه النزعات المختلفة هو اعتماد سياسة الحياد بين هذه الميول وتلك لكبح جماح اصحابها وجمعهم حول مبدأ يدينون به الا وهو وضع مصلحة بلادهم فوق كل اعتبار آخر •

٣ - الاحزاب والتكتلات السياسية : من المعروف ان الحياة الحزبية تفتقر الى كثير من العناصر الضرورية لها عندنا ، حيث تؤثر فيها الطائفية والاقطاعية وضعف الوعى القومى وتنوع البرامج الدراسية • أما الاحزاب التى توصلت الى التخلص نوعا ما من هذه المؤثرات فهى لا تزال تلعب دورا ثانويا فى مجلسنا النيابى الى جانب الدور الكبير الذى تقوم به الكتل النيابية على انه من الممكن ان نلاحظ أن اتجاهين كبيرين يتقاسمان الافكار التى تدين بها الاحزاب والكتل السياسية فى ميدان السياسة الخارجية ، فهى اما أن تشدد على عروبة لبنان أو على وضعه الخاص فى العالم العربى • وليس الحياد اللبنانى الا توفيقا بين هذه النزعات المختلفة فى اطار سياسة واحدة هى سياسة لبنان العربية التى تقر مع جميع الاحزاب والكتل المعترف بها قانونيا باستقلال لبنان وسيادته بالاضافة الى الاقرار بعروبته •

ومما يجدر ذكره ان اجماع الاتجاهات

السياسية على سياسة خارجية واحدة ليس من الامور الصعبة عندنا • وهو يحصل مرارا فى المجلس النيابى بمناسبة المناقشات التى تجرى حول هذا الموضوع • ومن المعروف ان أكثر الحكومات ليست سوى صورة عن هذا الاجماع الذى يبدو فى تشكيلها ، بحيث ان جميع الاحزاب والكتل والاقاليم والطوائف تقريبا ممثلة فيها •

ان تفاعل الافكار وانتقالها فى جو الحرية السياسية فى لبنان هو الذى يؤدى الى اعتناق سياسة يرضى عنها جميع اللبنانيين معبرين عنها بسياسة الحياد •

٤ ـ الصحافة فى لبنان : تلعب الصحافة فى لبنان دورا أكثر أهمية فى مجال نشر الافكار من الدور الذى تلعبه الاحزاب والكتل فى الحياة السياسية • ويعود ذلك الى الحرية الواسعة التى تتمتع بها فى مجال التعبير عن الاراء التى تنادى بها . ولذلك فان الحزب الذى لا يمكنه دخول مجلس النواب يحتفظ على كل حال بامكانية نشر عقيدته فى أى مجلة أو جريدة يختارها • وفى لبنان صحف ومجلات تعبر عن جميع الاتجاهات الموجودة فى العالم العربى • ولا يمكن لمثل هذه الصحف ان تعيش جنبا الى جنب الا اذا كان شعار كل منها احترام ما تكتبه زميلاتها • وتقوم الدولة عادة بتوفير ذلك • وليس هذا الا نتيجة من نتائج سياسة الحياد التى تنتهجها الحكومة ازاء «السلطة الرابعة» • فلبنان مركز تنبعث منه جميع الافكار والاراء التى يعبر عنها فى العالم العربى ، وهو يتمتع فى هذا الشأن بوضع فريد من نوعه فى هذه المنطقة من العالم •

على ان ذلك من الامور التى يمكن ان تسبب للحكومة صعوبات دبلوماسية مع الدول الاجنبية حيث تجد السلطات نفسها فى مواقف حرجة تملى عليها الاختيار بين احترام حرية الصحافة أو تعكير العلاقات الدبلوماسية مع بلد لم يستحسن ما نشر عنه فى احدى الصحف المحلية • ومن الطبيعى أن نميز جيدا بين سياسة الحياد التى يمارسها لبنان فى الميدان الخارجى وبين حرية الصحافة التى ضمنتها الدولة كسياسة داخلية لها • وليس من المنطقى فى هذا الحال اعتبار الدولة مسؤولة عما ينشر فى الداخل عملا بمبدأ حرية الصحافة • فسياسة الدولة الخارجية شىء ، وواجبها فى احترام حرية الصحافة داخل أراضيها شىء آخر •

٥ ـ طبيعة الاقتصاد اللبنانى : من المعروف ان الاقتصاد اللبنانى يعتمد بصورة رئيسية على الخدمات • وقد نجح حتى اليوم فى ان يغطى عجز ميزانه التجارى بفضل ما يحققه ربح ميزان مدفوعاته • وان اهم العناصر التى تساعد الاقتصاد اللبنانى على الاستمرار فى البقاء هى : السياحة والاصطياف وأموال المهاجرين وعائدات البترول وتوظيف الاموال وعمليات النقل والعمولة والترانزيت ونفقات الموظفين الدوليين المحلية وغيرها من عمليات لا يمكن مراقبتها •

ان حيادنا رهن باستمرار ازدهار هذه الفعاليات التى تجعل من مستوى دخل الفرد اللبنانى افضل مستوى فى العالم العربى •

ان السؤال الذى ينبغى طرحه هنا هو التالى : هل ينبغى ان يتكل اقتصادنا الى ما لا نهاية على الواردات غير المرئية فقط ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، هل يمكن ان نضمن الى أمد طويل ازدهار اقتصاد قوامه الخدمات ؟ ان نظرة على صادراتنا ووارداتنا المرئية تبين لنا أن اقتصادنا مرتبط أشد الارتباط بالبلاد العربية المجاورة وهو مدعو فى المستقبل لان يعزز هذا النشاط مع البلدان الشقيقة ان التجارة والترانزيت والاصطياف من اهم العناصر التى تشدنا الى العالم العربى فى حين أن أموال المهاجرين والاموال الموظفة فى الخارج وعلاقاتنا الثقافية مع الغرب تشدنا الى بلاد أوروبا •

وهذا هو بالذات الوضع الذى يجعلنا نعتنق الحياد مذهبا لنا فى سياستنا الخارجية ونحرص على ان نلعب دور المغرب بين الشرق والغرب •

ثانيا ـ الاسباب الاقليمية :

يدخل فى جملة هذه الاسباب :

١ ـ الاتجاه العربى العام نحو الحياد : يعود تاريخ سياسة الحياد العربى الى مطلع الحرب الباردة عندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية ومن

ثم بريطانيا بعرض أحلاف على الدول العربية : فمن حلف الدفاع المشترك الى حلف بغداد ، الى مبدأ ايزنهاور التى قابلتها الدول العربية بالرفض . دفاع عن الشرق الاوسط ضد من ؟ أن العرب لا يشعرون بالخطر الشيوعى بقدر ما يشعرون بالخطر الصهيونى الجاثم على صدورهم حيث انتزعت اسرائيل ارض فلسطين العربية واحتلت اراضى عربية أخرى تحلم بالانطلاق منها لتشييد مملكتها الممتدة من النيل الى الفرات .

وقد رفضت الدول العربية فى الوقت نفسه الالتحاق بالعالم الشيوعى وآثرت العمل فى مجموعة « العالم الثالث » للوصول الى اهدافها المشتركة . وما كان من لبنان الا أن سار فى هذا التيار المنسجم مع مصالحه التى تفرضها عليه لبنانيته وعروبته وانتماؤه الى العالم الذى يكافح من أجل تحرير البلاد من التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

ان السياسة التى اتبعها العالم العربى بما فيه لبنان . هى سياسة من شأنها ان توطد دعائم الاستقلال وان تترك الشعوب وشأنها تقرر رسم سياستها الخارجية دون التأثر بمعسكر أو بآخر . ولاشك أن هذه السياسة تأخذ مسبباتها من صميم البلاد وواقعها وتمليها عليها مصلحة البلاد العليا .

ان الحياد هو حدث من أهم أحداث القرن العشرين ، رافق الحركة الاستقلالية التى عرفها هذا العصر ، وهى لا تزال فى بدء معركتها التى تهدف فى المستقبل الى تحقيق سلم عالمى أساسه العدالة والمساواة بين الدول .

٢ ـ العلاقات العربية الراهنة : ينقسم العالم العربى اليوم الى قسمين : أولهما يدعو الى الثورة والجمهورية والاشتراكية ، وثانيهما يؤيد الملكية والتطور السلمى البطىء . ويقف لبنان الجمهورى ذو النظام الحر بينهما موقف الحذر واليقظة ويتصف موقفه بما يلى :

ـ ان لبنان يعتبر ان الجامعة العربية هى المصدر الاول والاخير لكل نقاش على الصعيد العربى .

ـ ان لبنان يقدم كل ما بوسعه من الجهود للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة لاعادة التضامن والوفق بين صفوف العرب .

ـ ان المبدأ الذى تقوم عليه علاقات لبنان مع البلاد الشقيقة هو عدم التدخل فى شؤون الغير واحترام نظام كل بلد مهما كانت طبيعته . اى ان لبنان يتبع بعبارة أخرى سياسة التعايش السلمى فى العالم العربى . غير ان البلاد المجاورة غالبا مالا تكتفى بهذا القدر من الحياد . وقد قال ماكيافل « ان الصديق لا ينتظر من صديقه الحياد بل هو على حق بأن يطلب منه أكثر من ذلك » ، ومما لاشك فيه ان لبنان سيتخلى عن حياده فى العالم العربى يوم يصبح فيه هذا العالم على وئام ، وهو يسعى دائما فى وساطاته وجهوده الى تقريب هذا اليوم .

وقد أخذ العرب جميعا يقتنعون بصدق هذا الحياد ومباعثه ولذلك فهم يتقبلونه اليوم أكثر من أى وقت مضى لانهم يعون انه تعبير عن ارادة الشعب العربى فى لبنان .

ثالثا ـ الاسباب العالمية

نقصد بهذه الاسباب ارتباط لبنان بالعالم الافريقى والاسيوى وبلدان امريكا اللاتينية ثم الهجرة اللبنانية والسياحة العالمية .

١ ـ ارتباط لبنان بالعالم الثالث : يدخل لبنان فى صف البلدان النامية التى تحاول القضاء على الجهل والمرض والجوع . وهى البلدان التى اعلنت تضامنها ووحدة اهدافها فى مؤتمرات عالمية فى باندونج والقاهرة وبلغراد وغيرها والتى نشأ عنها حيادها وشخصية تتميز بها عن المعسكرين المتطاحنين فى الحرب الباردة . ولقد اعلن اقطاب هذا العالم أكثر من مرة ان مشاكلهم تختلف عن سواها فى بلاد حلف الاطلسى أو فى بلاد حلف فارصوفيا . واعلن نهرو ان العالم ليس متجزئا بين شرق وغرب بل بين عالم متطور وعالم متخلف .

ان المعضلة الاساسية التى يشكو منها العالم

اليوم هى هذه الفوارق الكبيرة التى تميز بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة أو المعدمة ٠

وبلادنا هى فى جملة من لا يقبلون بأن يستمر وضع يشكو فيه ثلثا سكان العالم من الجوع. وهو يعمل بطبيعة الحال مع العالم الذى هو جزء منه على التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية الدولية ثم على القضاء عليها نهائيا ٠

٢ ـ الهجرة اللبنانية : بدأت الهجرة من لبنان بصورة خاصة فى العهد العثمانى حيث استنزفت عددا كبيرا من شبابه الذين رحلوا الى العالم الجديد والى القارة الافريقية واستقر أكثرهم هناك ٠

وقد استطاع عدد منهم الاثراء وقضى بعضهم الاخر كفاحا فى سبيل البقاء ٠ وقد اتصفت هذه الهجرة بعالميتها وكثافتها وسلميتها وطابعها الحضارى ٠ وقد ساعدت على تخفيف عبء البطالة فى بلد يشكو كثافة السكان وساهمت فى تعمير الوطن الام وانفتاحه على العالم الخارجى ٠

الا ان القاء نظرة على الحاضر والمستقبل يملى علينا ان ننظر اليها بمنظار جديد يأخذ بعين الاعتبار مضارها : اذ انها تحرم البلاد من خيرة شبابها وتخلى أكثر القرى من سكانها العاملين كما وان أكثر المهاجرين ممن ينتهى بهم المطاف الى قطع جميع العلاقات مع وطنهم الام ، اذ ان الظروف المحلية لا تشجع دائما على التبعية المزدوجة التى يحاول اللبنانيون بواسطتها التوفيق بين علاقتهم بوطنهم الاصلى ووطنهم الجديد ٠

يضاف الى ذلك ان التطور الذى يحدث اليوم فى انظمة اميركا اللاتينية وافريقيا الاجتماعية يدفعنا الى التخطيط لمهاجرينا العائدين من ديار لم تعد تستقبلهم على الرحب والسعة كما كانت تفعل فى الماضى ٠

ان بعث الروح القومية فى البلاد التى اعتاد اللبنانيون ان يعملوا فيها تجعل من الواجب ان نغير نوعية من نصدر اليها ، لكى يكون بامكاننا ارسال الفنيين والمعلمين والاطباء ممن تحتاجهم البلاد فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الاستقلال الحديث العهد ٠ وسوف يكون باستطاعتنا آنذاك أن نحتفظ بالعلاقات الطيبة التى تربطنا بالبلاد التى تستقبل ابناءنا بصدر رحب وبنظرة ملؤها الاحترام والاكرام ٠

ان مستقبل ذلك رهن بالسياسة الحكيمة التى يجب ان يقوم عليها حيادنا والذى ينبغى ان يضمن مبدأ المساواة فى المعاملة بين جميع الدول ٠

٣ ـ السياحة العالمية : نقصد بالسياحة العالمية تلك التى تأخذ الان طريقها فى أكثر بلاد العالم ٠ وهى مدعوة بصورة خاصة في لبنان لان تنتشر انتشارا واسعا ٠ فبينما اقتصرت السياحة عندنا فى الماضى على موسم الاصطياف الذى يعتمد أكثر ما يعتمد على زوار البلاد المجاورة ، فانها مدعوة اليوم الى ان تطور بالاضافة الى ذلك سياحة يأتى روادها من جميع انحاء العالم . وهذا سبب اساسى يدفعنا الى التشدد فى تطبيق حيادنا الذى يجب ألا يميز بين جنسية وجنسية أخرى ٠ واننا على يقين من أن السياحة هى من أهم الفروع التى يمكن ان تساعد على ازدهار البلاد وتقدمها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الثقافية والاجتماعية ، لا بل من الناحية السياسية أيضا ، اذ يمكن بواسطة تشجيعها تعريف العالم على قضايانا الوطنية وشرحها بأمثلة حية ٠ ويمكن ان تصبح السياحة بهذا المعنى صلة الوصل بيننا وبين الكون بأسره ٠

ان من شأن سياسة سياحية مدروسة ان تنمى الوعى القومى وتعرف المواطن ببلاده وان تشجع اصحاب الحرف الوطنية لترتفع بالبلاد الى مصاف الامم الراقية ٠

ان آثارنا التاريخية وجمال طبيعة جبلنا وساحلنا وسهلنا لمن الثروات التى لا تقدر بثمن ٠ غير ان الانسان هو الذى يمكنه ان يستفيد من غناها بفضل ما يضيفه عمله وذكاؤه عليها ٠

ان الحياد الذى نعنيه فى صدد حديثنا عن السياحة هو ذلك الذى يهدف الى التقاء مثمر بين الشعوب وتبادل وجهات النظر ليصبح التقارب فيما بينها حقيقة واقعة ٠

هذه هى أهم الاسباب التى قضت علينا بانتهاج سياسة الحياد • ترى ما هو مستقبل هـذه السياسة ؟

مما لا شك فيه ان بعض الاسباب التى لمحنا اليها تشد لبنان الى العالم العربى وبعضها الاخر يتجه به نحو الغرب ، والحقيقة هى اننا لسنا بغنى لا عن هذا ولا عن ذاك • ان عروبتنا يعبر عنها بميثاق الجامعة العربية ويعبر ميثاق الامم المتحدة عن وجهنا العالمى • ويبرر انتماؤنا الى كل منهما حاجات تأخذ جذورها من الحقائق اللبنانية ، وان الحياد اللبنانى يجب ان يعنى اذا اقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع جميع دول الارض وان يكون دأبنا احترام مبدأ المساواة بين الدول واحترام استقلال الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها والسعى دائما الى كل ما من شأنه تعزيز السلم العالمى القائم على أسس العدالة الدولية التى تعتبر حق الامم فى أن تعيش حياة كريمة من الحقوق المقدسة •

ان دراسة موضوعية لسياستنا على ضوء الوضع الداخلى والعربى والعالمى ضرورة حيوية لنجاح السبيل الذى اخترناه نهجا لنا فى الميدان الخارجى •

ولا ريب ان المرونة والتكيف مع التطورات التى تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام هما من الشروط الاساسية التى تكفل لنا الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع مختلف الشعوب •

دور اليابان الاقتصادى فى آسيا

محمد عيسى



يتردد الحديث ، فى الاونة الاخيرة ، عن تحول واضح فى السياسة اليابانية تجاه آسيا . وأن هذا التحول ، الذى يتخذ مسارا اقتصاديا فى المقام الاول ، هو أبرز ما طرأ على السياسة اليابانية منذ هزيمة اليابان العسكرية على أيدى الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . ولقد أثار هذا التحول اليابانى تجاه آسيا اهتمام المراقبين السياسيين، فأطلق عليه البعض اصطلاح « دور اليابان الجديد فى آسيا » ، أما البعض الاخر فأطلق عليه عبارة « تطلع اليابان تجاه آسيا » .

دور اليابان الجديد والاستقرار السياسى والاجتماعى فى آسيا

وايا كان الامر ، فقد تركز الحديث على دور اليابان الجديد فى آسيا ، بصفة رسمية ، بعد صدور البيان المشترك للمحادثات التى دارت فى واشنطن فى نوفمبر عام ١٩٦٧ بين ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان وبين الرئيس الامريكى السابق ليندون جونسون . فقد اشار هذا البيان المشترك بوضوح الى دور اليابان الجديد « فى تحمل عبء المسئولية للحفاظ على الاستقرار فى آسيا » وان اليابان تعتزم تحمل أقصى قدر ممكن من المسئولية لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى آسيا .

وقد عقب تاكيو ميكى وزير خارجية اليابان على هذه الفقرة من البيان المشترك التى تشير الى دور اليابان الجديد فى آسيا فقال : « يتعين على اليابان أن تساهم فى توفير الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى آسيا طالما انها غير قادرة على القيام بدور عسكرى » .

ومن ثم ، فان دور اليابان الجديد فى آسيا هو فى الاساس ، دور اقتصادى . ويتفق هذا الدور الاقتصادى لليابان ، الى حد كبير ، مع الخط العام

للسياسة الاستراتيجية الامريكية التى شاءت أن يكون دور اليابان فى آسيا هو دور الدولة القوية اقتصاديا التى يمكنها أن تكون حصن « العالم الحر » فى آسيا • ومن هنا ، وفى نطاق هذا الدور ، عمدت دول الحلفاء ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى عدم ظهور العسكرية اليابانية مرة أخرى ، ومن ثم عدم السماح بدور عسكرى لليابان فى آسيا • فكان أن تبنت اليابان سنة ١٩٤٦ ، أى ابان فترة احتلالها ، دستورا أعدته لها الولايات المتحدة • وكان أبرز ما جاء فى هذا الدستور فى مجال السياسة الخارجية هو « المادة التاسعة » التى تنص على الا تحتفظ اليابان بقوات برية أو بحرية أو جوية أو غيرها من مقومات الحرب والا يعترف بحق الدولة فى الحرب » •

وعندما حصلت اليابان على استقلالها بمقتضى معاهدة الصلح بينها وبين الولايات المتحدة فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، تلى هذه المعاهدة محالفة ثنائية بين اليابان والولايات المتحدة تمنح اليابان بموجبها قواعد عسكرية فى جزرها للولايات المتحدة • وقد كانت هذه المعاهدة تسجيلا لسياسة الانحياز التى شاءتها ظروف الحرب العالمية الثانية لليابان • ومن ثم ، فان مواقف اليابان فى آسيا تنبع ، الى حد كبير ، من مواقف الحكومة الامريكية • ولا أدل على ذلك ، مثلا ، من أن الحكومة اليابانية قد أيدت ، بعد محادثات ساتو - جونسون عام ١٩٦٧ ، سياسة الولايات المتحدة فى فيتنام تأييدا كاملا • كما أن الحكومة اليابانية تقف من مسألة انضمام الصين الشعبية الى عضوية الامم المتحدة نفس موقف الولايات المتحدة وهو : عدم السماح بانضمام الصين الشعبية الى عضوية المنظمة الدولية • وقد وافقت اليابان ، تحت ضغط الولايات المتحدة ، على انشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين كوريا الجنوبية فى ديسمبر ١٩٦٥.

نفوذ اليابان الاقتصادى فى آسيا

وفى الواقع ، ان اليابان قد تقلص دورها السياسى المستقل بعد هزيمتها العسكرية فى الحرب العالمية الثانية ، وانحسار دورها العسكرى بمقتضى التزامها بما جاء فى « المادة التاسعة » من الدستور اليابانى • ومن هنا فقد كرست اليابان كل امكانياتها للقيام « بدور اقتصادى » تمثل ، فى البداية ، فى عملية النمو الاقتصادى • ومن ثم قيل ان اليابان قد تحولت بعد الحرب الثانية الى « حيوان اقتصادى » بمعنى أن سياستها لا تصدر ، فى الاساس ، الا عن المصلحة الذاتية الاقتصادية •• وأن كل شىء فى اليابان •• « من أجل الاقتصاد القومى »

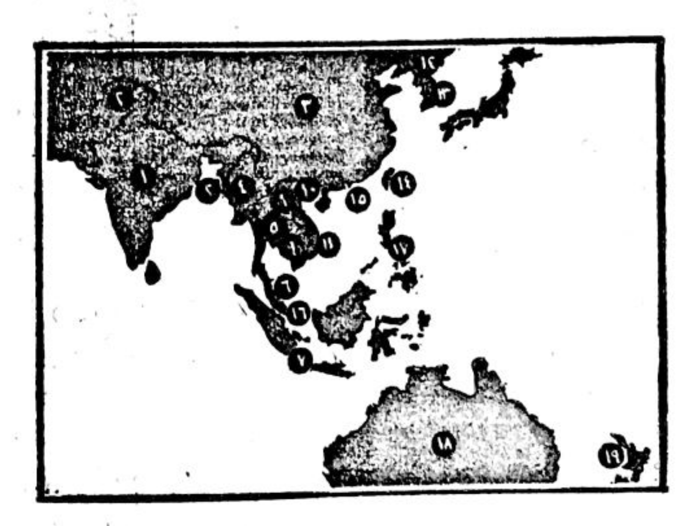
وكان أن تمكنت اليابان من تحقيق « معجزة اقتصادية » • فقد استطاعت منذ عام١٩٥٥ حتى الان تحقيق معدل نمو سنوى يبلغ حوالى ١٠ فى المائة الامر الذى جعلها أوسع الدول الاسيوية ثراء • بل وجعلها تقف ، فى الوقت الحاضر ، منافسا اقتصاديا خطيرا للدول الصناعية الكبرى • فبينما زاد الناتج الصناعى فى الدول الرأسمالية فى الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٦ بنسبة ٥ر٤ فى المائة بلغت الزيادة فى الناتج الصناعى فى اليابان ١ر١٤ فى المائة • وحتى فى عام ١٩٦٧ بينما حققت اليابان زيادة فى الانتاج الصناعىبنسبة ١ر١٩ فى المائة ظل الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة على حاله وانخفض فى بريطانيا وألمانيا الغربية •

وقد استطاعت اليابان بتحقيقها هذه المعدلات الكبيرة للنمو الصناعى أن تتقدم على ايطاليا وفرنسا ، كما تفوقت فى خلال عام ١٩٦٧ فى حجم الناتج القومى الاجمالى على ألمانيا الغربية ، وستحتل بذلك المركز الثانى بعد الولايات المتحدة • وقد أكد « هيرمان كان » المفكر الامريكى أن اليابان سوف تصبح قبل نهاية عام ١٩٨٠ القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى • وهنا يذهب أحد الدارسين لليابان وهو البروفسير روبرت سكالاينو استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الى القول بأن اليابان - وليست الصين - هى الدولة الكبرى فى آسيا فى الوقت الحاضر • وانها من الدول القلائل التى سوف تحدد مستقبل العالم •

ولا أدل على ان اليابان هى الدولة الكبرى فى آسيا من أن نفوذها الاقتصادى فى آسيا له ثقل هام • ذلك ان المنتجات اليابانية المختلفة تغمر أسواق البلاد الاسيوية على نحو أثار اهتمام مجلة « نيوزويك » الامريكية فكتبت بتاريخ ٢ اكتوبر ١٩٦٧ تقول « تتلألأ شوارع المدن الكبرى

فى آسيا باعلانات النيون عن المنتجات اليابانية • ويذهب الاسيويون الى أعمالهم فى أتـوبيسات وتاكسيات وموتوسيكلات مصنوعة فى اليابان • ويعرفون الوقت بساعات يابانية • ويشعرون بالراحة بعد شرب « بيرة » يابانية • ويشترون ما يحتاجون اليه من محلات يابانية • •

بيد أن هذه الصورة « الصحفية » عن اقتحام المنتجات اليابانية أسواق الدول الاسيوية سرعان ما تتضح معالمها « الاحصائية » عندما نقف على أرقام العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول الاسيوية والتى تشير الى نفوذ اليابان فى آسيا على نحو ما يبدو من الجدول التالى :



الاسواق الاسيوية	الاستثمارات اليابانية ومشروعات التنمية الاساسية		المشتريات اليابانية الكبرى	اليابان ١٩٦٦ الواردات	الصادرات
	(الارقام بملايين الدولارات)				
١ الهند	٦ر٦	أسمدة • مصانع صلب	خام الحديد • معادن خردة	[illegible]	١٦٦ر٨
٢ باكستان	٣ر٧	مركز ابحاث للمواصلات السلكية واللاسلكية	بذور القطن	٣٠ر٨	٩٦ر٨
٣ الصين	—	————	فول الصويا حديد صلب	٣٠٦ر١	٣١٥ر٨
٤ بورما	—	مصنع تجميع المركبات • مشروع توليد الكهرباء من القوة المائية	خشب • جلود • خام الحديد	١٤ر٨	٤٦ر٨
٥ تايلاند	٣٨ر٢	مركز للمواصلات السلكية واللاسلكية	ذرة • مطاط خام	١٣٥ر٨	٣٠٠ر٨
٦ الفلبين	١٨ر٦	محطة طاقة حرارية	خشب • خام الحديد	٣٠٢ر١	٨٢ر٣
٧ اندونيسيا	٥٠ر٨	[illegible] • مصنع نسيج	نفط • مطاط خام	١٧٥ر٨	١٦٨ر٦
٨ لاوس	١ر٦	شبكة مياه • مصنع طاقة	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩ كمبوديا	٣ر٠	مشروعات تزويد المدن بالمياه • جسر	مطاط خام • ذرة	٢ر٨	١٢ر٠
١٠ فيتنام الشمالية	—	————	[illegible]	[illegible]	٩ر٧
١١ فيتنام الجنوبية	٢ر	مشروع توليد الكهرباء من القوة المائية	مطاط خام • جمبرى	٠ر٤	١٣٨ر٠
١٢ كوريا الشمالية	—	————	سبائك حديد • خام حديد	٢٢ر٦	[illegible]
١٣ كوريا الجنوبية	—	تسهيلات فى الصناعة والسكك الحديدية	خامــات الحديد	٢٢ر٢	٢٣٥ر١
١٤ [illegible]	٩ر٢	خزان	سكر • خشب	١٤٤ر٤	٢٢٥ر٣
١٥ هونج كونج	١٠ر٨	مشروعات مد انابيب المياه	معادن خردة • كيماويات	٤٢ر١	٣٤٩ر٨
١٦ سنغافورة	١٦ر٢	مصنع للطاقة الكهربائية	زيت • مطاط خام	٣٠ر٣	١٩٩ر٧
١٧ [illegible]	١٣ر٦	مشروع تنمية النهر	خشب • خامات المعادن	٣٢٠ر٠	[illegible]
١٨ استراليا	٤ر٢	————	صوف • فحم	٦٧٦ر٦	[illegible]
١٩ [illegible]	٣ر	————	صوف وخشب [illegible]	[illegible]	[illegible]

ومن ناحية أخرى ، فان الحكومة اليابانية تدعم علاقاتها الاقتصادية ، بصفة خاصة ، مع مجموعة الدول الاسيوية المتحالفة مع أمريكا وهى : كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وفورموزا وتايلاند والفلبين • فقد قدمت اليابان لهذه الدول بمقتضى برنامج التعاون الاقتصادى ٥٠٠ر١ مليون دولار على هيئة قروض سهلة ومنح واستثمارات • كما زادت المعونة الاقتصـــادية لكوريا الجنوبية من ٤٠٠ر٠٠٠ دولار عام ١٩٦٤ الى ٢٠٦ر٢ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، وهى زيادة تربو على ٥٠٠ ضعف •

وقد نشطت حركة اليابان التجارية مع مجموعة الدول الاسيوية المتحالفة مع أمريكا نشاطا ملحوظا بعد نشوب حرب فيتنام • فقد حصلت اليابان فى خلال عام ١٩٦٧ على ما يربو على ٧٠٠ مليون دولار من تصدير سلع شبه مصنعة وسلع تامة الصنع الى كوريا الجنوبية وفورموزا وتايلاند والفلبين • كما زادت صادرات اليابان فى السلع الاستراتيجية فى الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٧ زيادة قدرها ٨٣٠ فى المائة الى فيتنام الجنوبية، وبزيادة ١٢٠ فى المائة الى كوريا الجنوبية ،وبزيادة ٥٨ فى المائة الى فورموزا ، وبزياد ٥١ فى المائة الى الفلبين • ومن ناحيــة اخــرى ، زادت صـــادرات اليابان الى جزيرة اوكيناوا اليابانية حيث توجد القاعدة العسكرية الامريكية ٥٦ر١ فى المائة •

وهكذا تعد اليابان أكثر بلاد آسيا استفادة من السوق الرائجة التى خلقتها الحرب الفيتنامية فى الشرق الاقصى • ومما لاشك فيه أن حرب فيتنام قد ساعدت اقتصاديات اليابان على مواجهة الانكماش التى كانت بوادر آثاره قد بدأت تتضح بجلاء فى كثير من أوجه النشاط الاقتصادى هناك • اذ تقدر الدوائر اليابانية أن رقم المبيعات الى فيتنام الجنوبية والى السلطات الامريكية التى على صلة مباشرة بالمجهود الحربى الامريكى فى فيتنام وصل الى أكثر من ٨٠٠ مليون دولار • وقد أكدت هذا صحيفة النيويورك تايمز الامريكية فى عـددها الصادر بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٧ •

تحركات اليابان الاقتصادية فى آسيا

وهكذا ، تشير هذه الارقام السالفة عن التجارة الخارجية والاستثمارات اليابانية فى آسيا الى أن اليابان تقوم بدور اقتصادى هام فى آسيا . ومن هنا أخذ المراقبون السياسيون يشيرون منذ عام ١٩٦٦ الى دور اليابان الجديد فى آسيا على ضوء المؤتمرات الاقتصادية الهامة التى تعقدها اليابان او تشترك فيها مع بعض الدول الاسيوية :

● **مؤتمر طوكيو** : لقد كان ابرز هذه المؤتمرات الاقتصادية التى تدل على تطلع اليابان الى جنوب شرقى آسيا » هو ذلك المؤتمر الذى عقد فى طوكيو فيما بين السادس والسابع من شهر ابريل ١٩٦٦ على مستوى وزارى لدراسة التقدم الاقتصادى فى منطقة جنوب شرقى آسيا . وقد اشترك فى هذا المؤتمر ست دول آسيوية هى : اليابان ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام الجنوبية . كما اشتركت اندونسيا وكمبوديا كمراقبين للمؤتمر فقط .

وقد قيل أنئذ أن هذا المؤتمر ، الذى سبق أن أعلن عنه مقدما وزير خارجية اليابان منذ شهر أكتوبر ١٩٦٥ ، يشكل أهمية كبيرة لانه يظهر لنا ان اليابان قد بدأت انتهاج سياسة أكثر حيوية تجاه آسيا . وفى الواقع ان اليابان كان تأمل عن طريق هذا المؤتمر ــ الذى وصفه وزير خارجية اليابان بانه مائدة مستديرة تجمع وزراء دول جنوب شرقى آسيا بغية دراسة الامكانيات الاقتصادية للمنطقة ــ فى أن تصبح الدولة القيادية لتلك البلاد .

وقد أكد المراقبون السياسيون انئذ الى أن أمل اليابان هذا من الممكن تحقيقه لانها الدولة الاكثر تقدما فى المضمارين الاقتصادى والصناعى فى تلك المنطقة . وهى الدولة الاسيوية الوحيدة التى تستطيع تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لجيرانها .

وقد أشار البيان الختامى الذى صدر عقب انتهاء هذا المؤتمر الى رغبة اليابان فى اعطاء الاولوية فى برامج المساعدات الموجهة الى الدول النامية الى دول جنوب شرقى آسيا . وقد قال ساتو رئيس وزراء اليابان ، فى هذا الصدد ، ان المعونات التى تمنح للدول الاسيوية قليلة اذ هى بمعدل ٢ر٥ دولار للفرد الاسيوى مقابل ٥ دولارات للفرد الافريقى . ولعل هذا ــ كما تقول مجلة تايم الامريكية بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٦٧ ــ هو الذى دعا احدى الصحف الى اقتراح وضع مشروع على غرار مشروع مارشال لانعاش آسيا على أن تتبنى اليابان هذا المشروع .

وتمكن أهمية مؤتمر طوكيو هذا فى انه المؤتمر الاول من نوعه الذى يعقد بناء على مبادرة دولة آسيوية هى اليابان ، اذا ما استثنينا الهيئة الثلاثية لجنوب شرقى آسيا التى أسست عام ١٩٦١ ، وكانت تضم تايلاند وماليزيا والفلبين . أما بقية المنظمات الاخرى الخاصة بمساعدة الدول الاسيوية مثل مشروع كولومبو فقد انشئت بناء على مبادرة الدول الغربية .

ويبدو ان مبادرة اليابان لعقد مؤتمر طوكيو قد دفعت مجلة العلاقات الدولية الايطالية ، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٦ ، الى القول : « من الممكن تصور أن الحكومة اليابانية ــ مستقلة عن واشنطن ــ ترغب فى القيام بدور أكثر حيوية فى السياسة الاسيوية . وانها تود انتهاز فرصة الصعوبات التى تواجهها الحكومة الامريكية فى فيتنام كى تجمع حولها القوى غير الشيوعية فى منطقة جنوب شرقى آسيا » . ثم اكدت هذه المجلة : « ان هناك أوساطا عديدة تنظر الى مؤتمر طوكيو على انه الخطوة الاولى نحو انشاء منظمة اقتصادية أوسع نطاقا » .

● **مجلس آسيا والمحيط الهادى** : والمثير فى تكهن هذه المجلة الايطالية انه لم يكد يمر شهران على عقد مؤتمر طوكيو حتى كونت اليابان بالاشتراك مع مجموعة الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة منظمة واسعة النطاق يطلق عليها : « مجلس آسيا والمحيط الهادى » . وتضم هذه المنظمة الاقتصادية الجديدة تسع دول ، ترتبط ثمان دول منها باتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية وهى : اليابان وتايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وفورموزا واستراليا ونيوزيلاند . أما الدولة التاسعة وهى ماليزيا فترتبط بمعاهدة عسكرية مع بريطانيا .

وقد عقد مجلس آسيا والمحيط الهادى أول

اجتماع له فى سيول عاصمة كوريا الجنوبية فى الفترة من ١٤-١٦ يونيو ١٩٦٦ حيث تم الاتفاق على انشاء هذه المنظمة الجديدة . وقد اكد البيان المشترك الذى صدر يوم ١٦ يونيو ١٩٦٦ تضامن البلاد المشتركة فى هذا المجلس مع فيتنام الجنوبية فى نضالها ضد العدوان والتخريب الخارجى . وأعربت هذه البلاد عن تصميمها المشترك على الحفاظ على سيادتها فى مواجهة التهديد الخارجى . وأهاب البيان ببلاد أخرى فى آسيا والمحيط الهادى ان تنضم الى أهداف المجلس . ثم استنكر اجراء تجارب نووية فى منطقة آسيا والمحيط الهادى . وكان هذا الاستنكار موجها ، بصفة أساسية ، الى الصين الشعبية لقيامها بتفجيرات نووية فى المنطقة .

ومن الجدير بالذكر ان اليابان قد عملت على تخفيف حدة العبارة الواردة فى البيان المشترك بخصوص تأييد فيتنام الجنوبية . كما انها استبعدت عبارة تنص على اعتبار الشيوعية عاملا عدوانيا فى المنطقة . وهنا ذهبت أوساط المجلس الى القول بأن وزير خارجية اليابان اتخذ موقفا معتدلا .

أما عن أهداف مجلس آسيا والمحيط الهادى فقد قيل عند بدء وجوده انه يرمى الى تحقيق التعاون الاقتصادى والثقافى للحيلولة دون انتشار النظام الماركسى . بيد أن المجلس أكد فى دورته الثانية التى عقدها فى صيف عام ١٩٦٧ تصديه للمشكلات السياسية الى جانب المشكلات الاقتصادية .

ومن ثم ذهب بعض الباحثين الى القول بأن مجلس آسيا والمحيط الهادى انما يستهدف تمكين الولايات المتحدة من تحويل العبء العسكرى الملقى على عاتقها فى آسيا الى الدول المشتركة فى المجلس . وقد دعم هؤلاء الباحثون تفسيرهم هذا بتصريح أدلى به ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الامريكى السابق آنذاك ، والرئيس الحالى للولايات المتحدة ، فى مجلة « ى.س. نيوز اند ورلد ريبورت » الامريكية بتاريخ ٢٣ اكتوبر ١٩٦٧ قال فيه : « يتعين العمل على تحويل مجلس آسيا والمحيط الهادى الى تحالف فعال لتكريس الجهود اللازمة للحفاظ على الامن فى المنطقة » .

● **بنك التنمية الاسيوى** : ثمة منظمة اقتصادية أخرى لفت اشتراك اليابان فيها نظر المراقبين السياسيين الى ما أسموه « تطلع اليابان الى آسيا » ، وهو اشتراك اليابان فى بنك التنمية الاسيوى . فقد وافق البرلمان اليابانى فى ٥ يوليو ١٩٦٦ على أن تسهم اليابان فى هذا البنك بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يضارع ما أسهمت به الولايات المتحدة .

وقد تم التوقيع على ميثاق بنك التنمية الاسيوى فى هذا المؤتمر الذى عقد فى مانيلا فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ . وقد اشترك فى التوقيع على ميثاق هذا البنك ٢١ دولة هى : أفغانستان واستراليا وكمبوديا وسيلان وفورموزا والهند وايران واليابان وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا ونيبال ونيوزيلاند وباكستان الفلبين وتايلاند والولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا وكندا وألمانيا الغربية .

ويهدف بنك التنمية الاسيوى الى توفير الموارد المالية للبلاد المتخلفة فى جنوب شرقى آسيا حتى يتسنى لها القيام بمشروعات التنمية . وقد أشار بعض المراقبين الى أن هناك مشروعات عديدة سيضطلع بها البنك الاسيوى مثل مشروع تطوير نهر الميكونج . كما ان من المنتظر ان يعمل هذا البنك على توثيق عرى التعاون بين الفلبين وماليزيا واندونيسيا ولا سيما بعد أن زالت اسباب « المواجهة » بين ماليزيا واندونيسيا .

ولايخفى ان اليابان تحتل مكان الصدارة فى هذا البنك . اذ يتولى رئاسة البنك مستر تاكاشى وتاناب وهو يابانى . كما أن اليابان هى أكبر ممول آسيوى فيه . ومن هنا كان قول احدى الصحف الغربية « ان من حسن حظ آسيا ان تجد مرشدا اقليميا مثل اليابان يتولى زعامة البنك » .

● **فرق السلام اليابانى** : ومن المسائل التى لفتت انتباه المراقبين الى دور اليابان فى آسيا تكوين اليابان فرق سلام يابانى ، على غرار فرق السلام الامريكى . وتتألف فرق السلام اليابانى من الشباب اليابانى المتطوع للخدمات السلامية خارج بلاده . وعلى الرغم من قلة عدد أفراد فرق السلام اليابانى الا أنهم يضطلعوه بكثير من الاعمال السلمية فى الزراعة واصلاح الالات والتمريض

والتغذية فى جنوب شرقى آسيا ، بل وفى شرق أفريقيا .

● **رحلات ساتو فى آسيا :** ومن الاحداث التى أكدت تطلع اليابان نحو آسيا تلك الرحلات التى قام بها ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان الى عدد كبير من الدول الاسيوية فى شهرى سبتمبر واكتوبر من عام ١٩٦٧ . وكانت أهم البلاد التى زارها ساتو : بورما وماليزيا وسنغافورة وتايلاند ولاوس وكوريا الجنوبية وفورموزا وأندونسيا والفلبين وفيتنام الجنوبية .

وقد قيل انئذ ان الهدف من رحلات ساتو هذه هو توضيح صورة اليابان الجديدة كأخ أكبر قوى للبلاد الاسيوية الصغيرة . وان اليابان من الغنى بحيث يمكنها مد يد العون لهذه البلاد ، وانها من القوة بحيث يمكنها ـ كما قالت احدى الصحف الغربية ـ ان تكون بديلا سياسيا لواشنطن وبكين وموسكو .

وقد أكد ساتو فى كل هذه الرحلات استعداد اليابان لتقديم العون الاقتصادى لهذه البلاد . وعندئذ قيل ان « ساتو زعيم يبزغ فى آسيا » . وهنا أكد أحد المراقبين أن رحلات ساتو هذه قد أكدت لاسيا ان ثمة تغير قد طرأ على صورة اليابان فهى لم تعد مجرد تابع ضعيف للولايات المتحدة ، وانما هى دولة كبرى فى آسيا ، وانها قوة تبزغ فى الشئون الدولية » .

عقبات أمام دور اليابان الجديد :

تشكل كل هذه المقدمات السالفة المكونات الاساسية لما اصطلح على تسميته فى الاونة الاخيرة ب « دور اليابان الجديد فى آسيا » . بيد ان بعض الدارسين قد أشاروا الى بعض العقبات التى تحد من هذا « الدور » واهمها :

استياء آسيا من اليابان : يثير الحديث عن دور اليابان الجديد فى آسيا ذكريات الاسيويين عما عانوه على أيدى قوات الاحتلال اليابانى فى غضون الحرب العالمية الثانية . كما يذكرهم بحلم اليابان الامبريالى القديم عن « آسيا العظمى » والسيطرة على الجيران الاسيويين . وقد فطن عدد من المسئولين اليابانيين الى هذا الامر ، ومن ثم حذروا من اتجاه اليابان نحو آسيا . ومن هؤلاء سفير اليابان السابق فى الولايات المتحدة الذى قال بوضوح : « يتعين علينا ألا نضع أيدينا فى النار مرة أخرى . ان آسيا ما تزال تكن لنا قدرا كبيرا من مشاعر الاستياء » .

الاختلاف حول ماهية الدور : يؤكد عدد كبير من المراقبين انه لا يوجد فى اليابان اجماع فى الرأى بشأن ماهية دور اليابان الجديد فى آسيا . اذ توجد هوة أيديولوجية تفصل ما بين الحزبين الكبيرين فى اليابان وهما : الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم والحزب الاشتراكى المعارض . ففى حين يؤمن الحزب الليبرالى الديمقراطى بدور أكبر لليابان فى آسيا ضمن الاطار العام للتحالف مع الولايات المتحدة ، فان الحزب الاشتراكى المعارض يؤمن بضرورة « عدم الانحياز » كمقدمة لابد منها للاتجاه الحقيقى نحو آسيا . ومن ثم فان تحقيق أى قدر من الاتفاق بين هذين الحزبين بشأن « دور » اليابان يعد أمرا مستبعدا .

افتقار اليابان الى القوة العسكرية : يشير البعض الى أن الدول التى يمكنها القيام بدور عسكرى هى التى يمكنها القيام بدور سياسى . ومن ثم فان اليابان لا يمكنها القيام بدور سياسى فى آسيا نظرا لافتقارها الى قوات مسلحة . اذ يبلغ عدد القوات المسلحة اليابانية التى تسمى قوات الدفاع عن النفس ٢٥٠ر٠٠٠ جندى . وانه محذور على هذه القوات ، بحكم الدستور ، ان تعمل فى خارج البلاد .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد انه عندما حاولت الحكومة اليابانية اعادة تسليح اليابان اعترض الشعب اليابانى على سياسة اعادة التسليح . وقد استطاع منع الحكومة اليابانية من التوسع فى التسلح . وكان ان انخفضت نفقات التسلح فى الميزانية من ١٢ر٦ فى المائة فى عام ١٩٥٦ الى ١١ر٧ فى المائة فى عام ١٩٦٦ ، والى ٧ر٧ فى المائة فى عام ١٩٦٧ .

وأيا كانت العقبات التى تعترض دور اليابان

الجديد فى آسيا فان ثمة رأى يضىء أمام اليابان طريق الخلاص من هذه العقبات • وجوهر هذا الرأى أنه فى وسع اليابان أن تكون صورة مستقبلة عندما تتخلى عن التحالف القائم بينها وبين الولايات المتحدة • اذ أن اليابان المستقلة اللامنحازة التى تملك قدرا كافيا من القوة العسكرية يمكنها أن تقوم بدور جديد ليس فى آسيا فحسب ، وانما فى العالم كذلك •• ولعل أبلغ ما فى هذا الرأى أن قطاعات واسعة من الشعب اليابانى تتبناه وتقف وراءه •

التكنولوچيا فى حظر الانتشار النووى

د. اسماعيل صبرى مقلد



فى أن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تعتبر من ابرز معالم الوفاق السوفيتى الامريكى فى عالم مابعد الحرب.

وهذه المعاهدة برزت الى حيز الواقع كنتاج للمباحثات المستفيضة التى جرت خلال لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح فى جنيف وفى مجلس حلف الاطلنطى فى بروكسل وفى الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك حيث ووفق عليها فى ١٢ يونيو ١٩٦٨ بأغلبية خمسة وتسعين صوتا ، ومعا ضة أربعة ، وامتناع احدى وعشرين دولة عن الـ مويت . وقد اعقب ذلك ان أصدر مجلس الامن ـ ١٩ يونيو ١٩٦٨ التوصية التى اشتملت ع ضمانات الامن الخاصة بالمعاهدة وهى الضمانات التى تمت بناء على اقتراح من الدول الثلاث الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن وهى : الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة •

وقد نسب الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عدة مزايا ، ويجىء فى مقدمتها : (ا) أنها تقلل من احتمالات وقوع الحرب النووية عن طريق حصر نطاق التملك النووى فى اطاره الحالى • (ب) أن حظر الانتشار النووى يعطى مهلة يمكن معها اتخاذ بعض الاجراءات نحو تخفيض التسلح النووى فى الدول النووية الحالية ، (ج) تهيئة الظروف القادرة على تحويل استغلال الطاقة النووية الى مجال التطبيقات السلمية وحدها •

وبالرغم من الجاذبية الواضحة لهذه الاهداف الا أن هناك عدة مشكلات تعترض تنفيذ حظر أنتشار الاسلحة النووية ويجىء على رأس هذه المشكلات العوامل الفنية والتكنولوجية • ويذكر البعض ملاحظة اولية مؤداها ان النظام الدولى القائم على تعدد الدول ، واعتبار الدولة السلطة النهائية والاخيرة فى كل ما يتعلق باستخدامها لابحاثها العلمية والتكنولوجية ، يجعل من الصعب حل هذ هالمشكلة النووية على أساس دائم وفعال ، مالم يصاحب اجراءات الحظر والتقييد هذه ، تغييرات هامة ملائمة فى الهيكل السياسى الراهن للمجتمع الدولى بحيث تخف سلطة الدولة فى هذه المجالات الحيوية ذات الصلة الوثيقة بالسلام العالمى • ولكن طالما أن اجراء هذه التحويرات الهيكلية يعد أمرا بالغ الصعوبة مع استمرار وجود التأثيرات التى تتركها النزعات والمصالح القومية ، فاننا سنتعرض بالتحليل هنا لبعض الجوانب التكنولوجية الكامنة وراء تنفيذ هذا الحظر فى اطار النظام الدولى الحالى ، وهى الاعتبارات التى قد تؤثر بشكل أو آخر على التطبيق العملى لمعاهدة جنيف •

أولا ـ عامل الامكانات النووية الدولية

أن أول مايتعين علينا ان نعلمه ونحن بصدد هذا التحليل ، هو الكيفية الحالية لتوزيع الامكانات والقدرات النووية فى المجتمع الدولى ، حيث أن هذا التوزيع وكما سنرى فيما بعد ، يشكل احد عناصر التعقيد الفنى فى مشكلة حظر الانتشار النووى · فخارج نطاق الكتلة الشيوعية تكمن حوالى ثمانين فى المائة من الاحتياطات المعروفة حاليا من اليورانيوم فى ثلاثة بلاد هى الولايات المتحدة وكندا وجنوب افريقيا · أما فى خارج هذا النطاق فهناك فرنسا التى لديها امكانيات من اليورانيوم تقدر على الوفاء باحتياجات برنامجها العسكرى ولكنها غير كافية لتغطية كل احتياجاتها من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية · ثم هناك السويد واستراليا والارجنتين وبعض الدول الافريقية التى تتمتع ببعض الامكانيات النووية الهامة ·

وبالنسبة للكتلة الشيوعية ، فان الاتحاد السوفيتى والصين هما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان اكتفاء ذاتيا فى مادة اليورانيوم بما يغطى احتياجاتهما العسكرية والمدنية معا · وفى أوربا الشرقية تعتبر ألمانيا الديمقراطية أكبر مصدر لليورانيوم وتليها تشيكوسلوفاكيا ·

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا الضرورية لانتاج البلوتنيوم ، فهناك حوالى ثلاثمائة مفاعل نووى موزعة فى العالم ، والى جانبها توجد عدة مفاعلات كبرى تفوق قدرتها مائة ميجاوات وتمتلكها الدول النووية الحالية وعدد من الدول غير النووية أهمها بلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية والهند وايطاليا واليابان وهولندا والباكستان واسبانيا والسويد وسويسرا .

ويختلف الحال بالنسبة للتجهيزات المعملية اللازمة لانتاج الوقود وعمليات الفصل الكيميائى ، وهى المراحل الرئيسية لتشكيل وتصنيع المواد التى تنتجها المفاعلات النووية ، فهذه التجهيزات أقل انتشارا من المفاعلات النووية ، وتكاد هذه التجهيزات المعملية تنحصر فى الدول النووية الحالية · وهناك بعض دول تمتلك معامل للفصل الكيميائى القادر على تصنيع الوقود النووى المشع وهى بلجيكا والهند ، وتوجد عدة دول أخرى بصدد تملك هذه المعامل وهى ألمانيا الغربية واليابان والسويد ، وأينما وجدت تسهيلات الفصل الكيميائى ، يصبح من السهل أنتاج البلوتنيوم اللازم لانتاج الاسلحة النووية ، الامر الذى يزيد من احتمال ارتفاع عدد الدول المتملكة للاسلحة النووية فى المستقبل ·

ثانيا : اهم نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وضمنياتها التكنولوجية

تشتمل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية على عدد من النصوص التى تتناول الامور التالية : (١) تتعهد الدول النووية بعدم نقل أسلحة نووية أو مساعدة الدول غير النووية فى الحصول على هذه الاسلحة (المادة الاولى] تتعهد الدول غير النووية بالامتناع عن انتاج الاسلحة النووية أو الحصول عليها بأى صورة من الصور (المادة الثانية) (٣) توافق الدول غير النووية على قبول احتياطات آمن تتعلق بأستخداماتها السلمية للطاقة النووية (المادة الثالثة) (٤) لكل الدول الاطراف فى المعاهدة حق استغلال الطاقة النووية للاغراض المشاركة الدولية فى المزايا المتحققة عن التطبيقات السلمية (المادة الرابعة) (٥) اباحة حق المشاركة الدولية فى المزايا المتحققة عن التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية (المادة الخامسة) (٦) للدول الاعضاء حق اقامة اقاليم خالية من الاسلحة النووية بالاضافة الى التزاماتهم فى المعاهدة (المادة السابعة) .

والمعاهدة تعتبر سارية المفعول بصفة مبدئية لمدة خمسة وعشرين عاما ، ويكون من حق أى طرف فيها أن ينسحب تحت الظروف القاهرة التى يشعر فيها بتهديد خطير لمصالحه العليا .

وفى كل واحد من هذه التعهدات التى اشتملت عليها المعاهدة نشعر بأن هناك عددا من المشكلات التكنولوجية . فالمعاهدة مثلا تحظر نقل الاسلحة النووية من جانب الدول النووية والحصول عليها

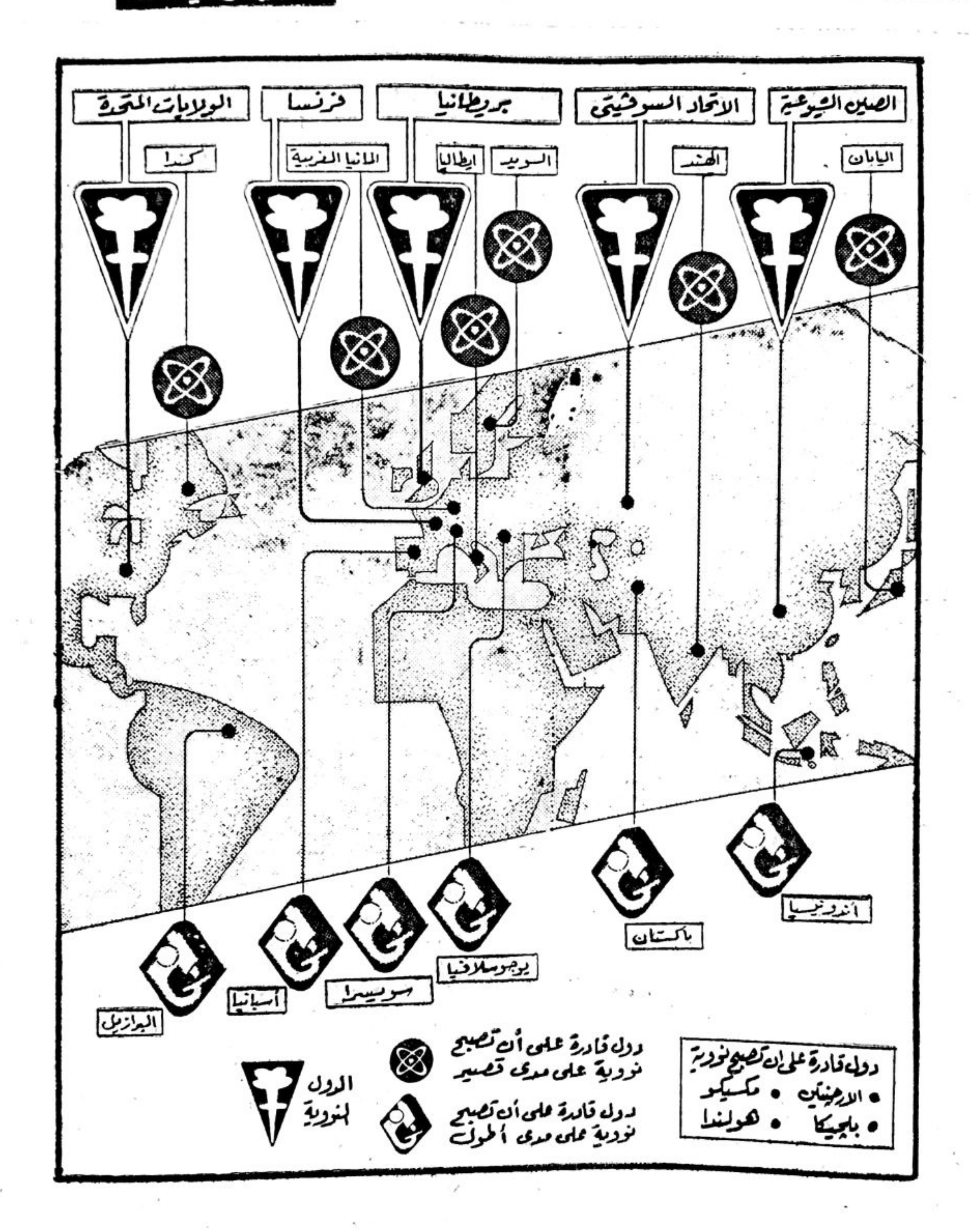
من جانب الدول غير النووية ، وكذلك الامر فيما يتعلق بأجهزة التفجير النووى ، وهناك اعتقاد عام بأنه مالم تحدد هذه الامور على نحو قاطع فأن تفسير المعاهدة سيظل موضع اجتهاد من جانب الدول الاطراف فيها •

فهناك عدد من التساؤلات التى تطرح حول تعريف الاسلحة النووية ، وما اذا كانت تشمل الرءوس النووية التى تحملها الصواريخ العابرة للقارات أم تقتصر على الاسلحة النووية التى تحملها القاذفات الاستراتيجية ، وبمعنى آخر ، هل يمتد التعريف الى وسائل نقل هذه الاسلحة أم يكون وقفا على هذه القنابل والرءوس النووية • ثم ماذا عن المفاعلات النووية التى تستخدم كمصدر للقوة المحركة فى غواصات البولاريس وغيرها من القطع البحرية العائمة والاحتمال الارجح هو أن ماقصد اليه واضعو المعاهدة ليس هو وسائل نقل هذه الاسلحة وانما هو منع نقل الاسلحة النووية نفسها •

ثم هناك التساؤل المرتبط بالمادتين الاولى والثانية اللتين تحظران نقل أو الحصول على أجهزة التفجير النووى أو مايطلق عليه Plowshare Devices. ، وهى الاجهزة التى الافادة منها فى موضوع التطبيقات السلمية للطاقة النووية • وهذه الاجهزة لا يمكن تفرقهتا فنيا عن الاسلحة النووية ، بل أكثر من هذا ، أن الاسس التكنولوجية المستخدمة فى انتاجها تبدو أحيانا أكثر تطورا وتعقيدا من تكنولوجية أنتاج الاسلحة النووية ، ومن ثم وكما يقول البعض ، فانه اذا كانت معاهدة جنيف حريصة على الحيلولة دون أنتشار الاسلحة النووية ، فانه يتحتم عليها كذلك أن توقف حركة نقل وتصدير هذه الاجهزة تماما كما هو الحال بالنسبة للاسلحة النووية ولكن التعرض لهذه المشكلة صعب ، لانه يواجة بمقاومة بعض الدول مثل البرازيل التى ترفض تقييد استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية بدعوى أن هذا التقييد يخلق مشكلة الاعتماد الكامل على الدول النووية حتى فى المجالات ذات الاهمية الحيوية للدول النامية • ويرد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على هذه الاعتراضات بقولهما : « أن الدول التى ترفض التعهدات والالتزامات التى تفرضها المعاهدة بخصوص حظر نقل أجهزة التفجير النووى ، فكأنما هى ترفض فى نفس الوقت الاساس الذى قامت من أجله المعاهدة ، ألا وهو حظر انتشار الاسلحة النووية • »

وأيضا فقد ورد فى المادتين الاولى والثانية حظر صريح على توسيع نطاق التحكم فى الاسلحة النووية وأجهزة التفجير النووى • وقد كان للجدل الذى ثار حول تحديد مفهوم هذا التحكم أثره فى تعقيد المباحثات التى جرت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لمدة خمس سنوات تقريبا ، لان المشكلة كانت تتعلق فى صلبها بمستقبل الدور الذى يمكن للدول غير النووية أن تلعبه فى الاحلاف العسكرية ، وبخاصة دور ألمانيا الغربية ازاء موضوع الدفاع النووى • فالاتحاد السوفيتى عارض بشدة أى مظهر من مظاهر التحكم الذى تمارسه ألمانيا الغربية على استخدام الاسلحة النووية فى حلف الاطلنطى وقد اعترضت الولايات المتحدة على تدخل الاتحاد السوفيتى فى السياسات النووية لحلف الاطلنطى وأعلنت أنه ليس هناك ثمة تعارض بين معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وبين الترتيبات النووية التى يمكن أن تتوصل اليها دول الاطلنطى ، وجاءت صياغة المادتين الاولى والثانية لتعكس الاوضاع القائمة أكثر من تعرضها للاوضاع فى المستقبل •

والترتيبات النووية المعمول بها حاليا فى حلف الاطلنطى ، هى أن الولايات المتحدة تضع مايقرب من سبعة آلاف من الرءوس النووية فى دول الاطلنطى غير النووية وبخاصة فى ألمانيا الغربية • وهذه الرءوس النووية مملوكة من الناحية القانونية للولايات المتحدة التى لها مطلق السيطرة عليها • ولكن الولايات المتحدة عملت فى نفس الوقت على تزويد حلفائها غير النوويين بوسائل نقل هذه الرءوس النووية مثل الطائرات والصواريخ التى تطلق من الجو للجو ، ومعظم هذه الوسائل أيضا أعطيت لالمانيا الغربية • وفى حالة نشوب حرب فى أوربا تتطلب استخدام الاسلحة النووية ، فانه يمكن بمقتضى السياسات والترتيبات الحالية ، أن تلجأ الولايات المتحدة الى استعمال قواتها النووية ، وكذلك السماح لحلفائها غير النوويين باستخدام الرءوس النووية واطلاقها بواسطة وسائل النقل المتاحة لديهم الى الاهداف الاستراتيجية التى يتفق عليها داخل الحلف •



ومن هنا يمكن توجيه هذا السؤال : ألا يمكن اعتبار الترتيب الحالى المعمول به فى السياسة النووية لحلف الاطلنطى متناقضا مع نصوص هذه المعاهدة حيث أن مجرد نقل رءوس نووية من أمريكا وتخزينها فى أقاليم حلفائها من الدول غير النووية بقصد استعمالها متىدعت الضرورات الى ذلك ، ألا يعتبر هذا خروجا صريحا على النص الذى يحظر نقل هذه الاسلحة من جانب الدول النووية الى الدول غير النووية ؟

والرد الذى يجىء على هذا التساؤل هو انه مادامت الولايات المتحدة لازالت تحتكر السلطة النهائية فى استخدام هذه الاسلحة حتى وان كانت هذه الاسلحة تقع فى الحوزة المادية للدول غير

النووية ، الا أن هذه الحقيقة وحدها (الانفراد بسلطة استخدامها) كفيلة بأن تلغى أى تأثير يمكن أن يخل بالاوضاع القائمة ، لان التخوفات يمكن أن تنشأ فعلا فيما اذا تنازلت الولايات المتحدة عن هذا الحق المطلق وأباحت لحلفائها من الدول غير النووية حق تقرير كل مايتعلق باستخدام هذه الاسلحة • وربما كان هذا الاعتبار هو الذى جعل الاتحاد السوفيتى يتنازل عن معارضته الشديدة السابقة طالما ان الامور ستظل على ماهى عليه ، على الاقل فى المستقبل القريب •

واذا أنتقلنا الى نقطة أخرى تتعلق أيضا بالالتزام الذى اشتملت عليه المادتان الاولى والثانية من معاهدة جنيف ، وهو الالتزام الذى ينص على أن تتعهد الدول النووية بألا تقوم بأى صورة من الصور على مساعدة أو تشجيع أو اغراء الدول غير النووية على أنتاج الاسلحة النووية أو الحصول عليها أو التحكم فيها ، كما تتعهد الدول غير النووية بالامتناع عن قبول أية مساعدات لانتاج هذه الاسلحة ، نقول ان هذا الالتزام لا يخلو بدوره من بعض المشكلات الفنية • فمن المعروف ان أى نوع من المساعدة النووية الدولية ، يمكن أن يكون ذا قيمة لاغراض أنتاج الاسلحة النووية ، وعلى هذا فطالما أنه لا يمكن القطع بأن نوعا معينا من أنواع المساعدات بالخبرة التكنولوجية فى مجال الطاقة النووية لا يساعد على أنتاج هذه الاسلحة التى تحظرها المعاهدة فان تفسير هذه النصوص يمكن ان يتسع بطريقة لا موضوعية ليعتبر ان أى نوع من المشاركة بالخبرة التكنولوجية فى هذا الخصوص يشكل خروجا على هذا التعهد • وعلى كل حال فربما كان هذا هو السبب الذى من أجله اشترطت المادة الثالثة من المعاهدة وضع ضمانات أمن على مشاريع الطاقة النووية السلمية للتأكد من عدم الخروج بها عن الاطار الذى تقرره المعاهدة ، وكذلك ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة حول التعهدات الخاصة بمستقبل التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ولكن هل يعنى ذلك ان مجرد النص على هذه التعهدات والاحتياطات سيضمن حلا تلقائيا وكاملا لهذه المشكلة ؟ فى الواقع اننا لانستطيع ان نجيب على هذا بالايجاب حيث ان هناك العديد من الثغرات التى يمكن ان نلحظها بوضوح ، والتى يمكن استعراضها فى اطار الموضوعات التالية :

(١) احتياطات الامن فى معاهدة حظر الانتشار النووى

يتعين علينا ان نذكر بادىء ذى بدء أن هناك نواح قد لا تصل اليها متطلبات الرقابة الدولية الفعالة على تنفيذ هذه المعاهدة ، فقد تقدم بعض الدول على اقامة برامج سرية لانتاج الاسلحة النووية ، وتكون هذه البرامج منفصلة تماما عن برامجها الخاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ومن ثم فان أية رقابة فعالة للتحقق من الالزام بالتعهدات التى تفرضها المعاهدة تقتضى ان يكون من حق السلطة التى توكل اليها هذه المسئولية التفتيش لا على المشاريع النووية السلمية التى تعلن عنها الدول فحسب ، ولكن أيضا على كل النواحى التى قد تكون ذات صلة ببرامج أنتاج الاسلحة النووية • الا أن هذا التفتيش قد يكون من الشمول والتدخل الى الحد الذى لا تقبله الدول غير النووية • وقد تشتد هذه المعارضة بوجه خاص اذا ماعلمنا أن هذه الاحتياطات الوقائية التى يستهدفها التفتيش لا تمد الى مشاريع الطاقة النووية السلمية فى الدول النووية حيث أن هذه الدول قد أصبحت من الدول الممتلكة للاسلحة النووية ، فعلاومن هنا فان استخداماتها السلمية للطاقة النووية لن تحول الى أنتاج الاسلحة النووية • وهذه التفرقة بين الدول النووية والدول غير النووية فى موضوع الرقابة على مشاريع الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، يخلق لدى هذه الفئة الاخيرة من الدول الشعور بالتمييز والاضطهاد السياسى •

وهناك التخوف الاخر وهو أن التفتيش الدولى على الصناعات القائمة على استخدام الطاقة النووية فى الدول غير النووية ، سيؤدى الى كشف بعض الاسرار الفنية والتكنولوجية المتصلة بهذه الصناعات ، هذا على حين أن الصناعات المنافسة فى الدول النووية ستكون بمنأى عن هذا التفتيش وتلك المحاظرات • وقد حاولت بعض الدول النووية ، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا تهدئة

هذه المخاوف · بأن أصدرت بعض التصريحات التى تعلن فيها عن استعدادها للقبول باجراءات التفيش الدولى الذى تمارسه لجنة الطاقة الذرية الدولية ، وذلك فى كل مجالات النشاط النووى باستثناء تلك المجالات الوثيقة الصلة بأسرار الامن القومى ·

وبالاضافة الى هذا كله ، فان مشكلة الضمانات والتحقق من عدم تحول الطاقة النووية السلمية الى النواحى العسكرية ، تؤدى الى بعض تعقيدات فنية أخرى ومنها مثلا كيفية ربط النظام الدولى للضمانات الذى تقوم على تطبيقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالنظام الاقليمى لليوراتوم (منظمة الطاقة الذرية الاوربية) ، وذلك فى اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وهل يؤدى ذلك الى الزام اليوراتوم بتطبيق نفس الترتيبات الدولية أم أن تكتفى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانابة اليوراتوم فى ممارسة مسئوليات الرقابة والتفتيش بنفس الكيفية الحالية المعمول بها داخل اليوراتوم ؟ وحتى الان فان الحكومات التى يعنيها أمر هذه الترتيبات حول نظم الضمانات التى تقوم بمسئولية تنفيذها الوكالة الدولية أو اليوراتوم وطبيعة العلاقة التى يتعين اقامتها بين هذه النظم . هذه الحكومات لم تعلن عن رأيها بطريق محدد ، مما يترك مجالا للاختلاف فى المستقبل حول كيفية تنفيذ المادة الثالثة من المعاهدة · ويزيد من احتمالات هذا الخلاف نظرة الاتحاد السوفيتى مثلا الى منظمة اليوراتوم واعتبارها منظمة مغلقة تعمل لحساب شركاء ألمانيا الغربية فى كتلة الاطلنطى ، كما يعتقد السوفيت أن ضمانات اليوراتوم معدومة الفاعلية لان مسئولية الرقابة والتفتيش تقع ضمن المسئولية المباشرة والمطلقة لهذه الدول وحدها · وأكثر الضمانات قبولا من وجهة النظر السوفيتية هى الضمانات التى تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لانها منظمة مفتوحة وتقوم على تمثيل كافة النظم السياسية والاجتماعية مما يضاعف من ثقة الدول فيها · ومن ناحية ثانية ، فان مجموعة الدول الاعضاء فى اليوراتوم قد اتفقت فيما بينها على أن أى ترتيبات أو اتفاقات تتم بين المنظمة الدولية واليوراتوم فى اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لابد وأن تبنى فى الاساس على الكيفية التى وضعت بها ضمانات الامن فى اليوراتوم وليس على أساس الرقابة الدولية المباشرة · وقد حاولت الولايات المتحدة انتتبنى اتجاها وسطا بين هذين الرأيين المتعارضين فأعلنت فى تصريح لها فى ١٨ يناير ١٩٦٨ أنه من أجل تفادى الازدواج غير الضرورى فى نظم الضمانات والترتيبات الخاصة بها فى كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليوراتوم ، فانه يمكن للوكالة الدولية ان تستفيد من الضمانات الحالية اذا ما تأكد لها أن الترتيبات المعمول بها بمقتضى هذه الاتفاقات المتعددة الاطراف ، تضمن عدم التحول باستخدام الطاقة النووية نحو انتاج الاسلحة والمتفجرات النووية ·

وهذا الاختلاف فى وجهات النظر والمصالح بين هذه الدول المعينة بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، لم يضع حدا بعد للتساؤل الذى لازال قائما وهو : هل يصبح من حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنتتدخل لتمارس اجراءات الرقابة والتفتيش على مناطق وأقاليم معينة فى داخل الدول الاعضاء فى منظمة اليوراتوم ؟

كان هذا عن بعض المشكلات التى يمكن ان تنشأ عن الاختلاف حول تفسير الفقرة الاولى من المادة الثالثة والخاصة بموضوع الضمانات الواردة على الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى الدول غير النووية ، الا أن الفقرة الثانية من نفس المادة ، يمكنها هى الاخرى ان تخلق مشكلات فنية ، مماثلة · فهذه الفقرة تختص بالتعامل الدولى فى المواد والاجهزة النووية · فبمقتضى هذه الفقرة تتعهد الدول الاطراف فى المعاهدة بما فيها الدول النووية . بالامتناع عن تصدير المواد والاجهزة النووية الى الدول الاخرى حتى وان كانت للاغراض السلمية وذلك مالم تخضع هذه المواد والاجهزة للرقابة والتفتيش ،ولاتصبح هناك حاجة الى هذه الرقابة اذا كانت الدولة المستوردة لها من بين الدول النووية · وهذه المواد والاجهزة النووية تنقسم فنيا الى ثلاث فئات هى : المواد الخام ، والمواد الانشطارية الخاصة ، والاجهزة الخاصة بانتاج المواد الانشطارية واستخدامها بأى طريقة من الطرق ولاى غرض من الاغراض · ومثل هذه التقسيمات تعقد المشكلة فنيا وبخاصة فى مرحلة التطبيق الفعلى للضمانات التى نصت عليها المعاهدة .

(ب) مشـــكلة المشــــاركة فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية

تنص الفقرة الاولى من المادة الرابعة فى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية على الحق الذى لا ينازع لكل الدول الاطراف فى المعاهدة ، فى مزاولة النشاط المتعلق بالاستخدام السلمى للطـاقة النووية ٠ ولكن التحفظ الوحيد الذى يرد على تقرير هذا الحق ، هو أن تكون ممارسته مطابقه للمادتين الاولى والثانية الخاصتين بتعهد هذه الدول بالامتناع عن تصدير أو الحصول على المتفجرات النووية ٠ وهذا الحق الذى تكفله المادة الرابعة ذو قيمة حيوية لكل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية التى تحاول الافادة من مزايا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى برامج التنمية الخاصة بها ٠ ولكن مع ذلك فهناك عدة اعتبارات فنية متعلقة بكيفية تنفيذ هذه الفقرة يمكن تحليلها كالاتى :

أولا : المشـــاركة فى المـــواد والاجهــزة والمعلومات النووية

تنص الفقرةالثانية منالمادة الرابعة فىالمعاهدة على أنه من حقكل الدول الاطراف أن تشترك والى أقصى حد فى عملية تبادل المواد والاجهزة والمعلومات الفنية والتكنولوجية المتعلقة بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية ، وبالاضافة فقد دعت الى المشاركة فى تطوير سبل الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى الدول غير النووية الاطراف فى المعاهدة بما يتناسب وأغراض التنمية والتطور الاقتصادى فى هذه الدول ٠ وهذا التنويه الى مـوضوع المشاركة فى التطوير يطرح سؤالا يتصـل بمدى « التزام » الدول المتقدمة فى مضـمار الاستخدام السلمى للطاقة النووية تجاه الدول المتخلفة فى هذه الناحية ، وهل يصبح من حق دولة تنتمى الى هذه الفئة الاخيرة أن تطالب دولة من الفئة الاولى مثل الولايات المتحدة أو ألمـانيا الغربية ٠٠ الخ بتزويدها بالمعلومات والاجهـزة اللازمة لهذا الهدف ؟ ٠٠ والفقرة بصيـاغتها الحالية تستبعد أن يكون الالتزام قائما الى هذا الحد ، فهى تدعو الى « التعاون » فى هذا التطوير ، مما يجعله عملية اختيارية محضة متروكة لتقديرات هذه الدول وظروفها واوضاعها ومصالحها الخاصة ، بخلاف الحال فيما لو طلبت هذه الفقرة من الدول المتقدمة « المشاركة » فى التطوير أو « توفير » المعلـومات والامكانيـات الضرورية لبرامج التطوير هذه ٠

واذا تركنا هذه النقطة الى ناحية أخرى تتصل بموضوع المشاركة النووية ، فسنجد أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة نصت على أن من حق الدول أن تنظم الكيفية التى يتم بها هذا التعاون سواء تم ذلك بالاتفاق الثنائى أو المتعدد الاطراف أو عن طريق اجراء دولى عام ٠ وعلى الرغم من أن هذه الحرية فى اختيار ترتيبات واجـراءات المشاركة يعطى الدول المانحة والمتلقية لهـذه المعلومات ، قدرا أكبر من المرونة فى التعامل ، الا أن هذه المرونة تبرز فى نفس الوقت مشكلة جانبية هامة ، وهى أنه اذا كانت المادة الثالثة من المعاهدة قد أكدت على ضرورة اقامة ترتيب دولى لتنفيذ ضمانات الرقابة والتفتيش على أساس تخويل سلطة أو هيئة مركزية هذا الحق ، فكيف يترك التعاون والمشاركة فى مجال الطاقة النـووية السلمية لهذه الاجراءات التى تقررها الدول على مسئولياتها الخاصة ، وهو ما يمكن أن يقلل من فعالية تنفيذ هذه الضمانات بالشكل الذى تستهدفه المعاهدة ٠ وستبدو هذه المشكلة بشكل اكثر تعقيدا والحاحا مع الزيادة الهائلة التى ستطرأ فـى المستقبل على حجم التعامل بين الدول فى هذه الاجهزة والمواد ٠ وهناك اعتقاد بأنه ستكون هناك سوق دولية ضخمة للتجارة فى هذه المـواد والمعلومات التكنولوجية وستقوم بعض الدول بدور بارز فى هذا الجانب الجديد من جوانب التجارة الدولية ٠

ثانيا : المتفجرات النـووية ذات الاستخدامات السلمية

تحظر معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية على الدول حق انتاج أو تملك هذا النوع من أجهزة التفجير النووى بواسطة الدول غير النووية على

أساس أن انتاج هذه المتفجرات حتى وان كان غرضه هو استخدامه فى بعض المشاريع المدنية لاغراض التنمية الا أنه يمكن الانحراف بها عن هذا الغرض السلمى واستخدامها لاغراض عسكرية مادامت لها قدرات تفجيرية وتدميرية مرتفعة ٠ وهذا الحظر يعتبر فى رأى البعض مشكلا آخر من أشكال التمييز الذى اشتملت عليه المعاهدة ضد الدول غير النووية ، حيث أنه يحرمها من مزايا استغلال الطاقة النووية فى مجال حيوى من مجالات التنمية ، والتى منها على سبيل المثال : حفر القنوات والموانى والكشف عن الموارد الطبيعية فى الاعماق البعيدة من الارض ، واستخدام المؤثرات النووية فى انتاج الغاز الطبيعى واستخلاص البترول من الصخور الرملية وهذا الحظر بالشكل الذى اشتملت عليه المادة الخامسة من المعاهدة ينص على أن من حق الدول غير النووية الاستفادة من مزايا هذه التفجيرات ، الا انه من المحظور عليها تملك أجهزة التفجير النووى نفسها ٠ وهذه المادة مكملة للمادتين الاولى والثانية من المعاهدة اللتين تنصان على ان من واجب الدول التى تقدم هذه المزايا الى غيرها من الدول أن تبقى على سيطرتها ورقابتها على أجهزة التفجير النووى طيلة الوقت الذى يستغرقه تنفيذ هذه المشاريع وتفيد كل الدلائل انه من المحتمل الا يكون هناك فى المستقبل القريب سوى دولتين اثنتين تقدران على انتاج هذه المتفجرات النووية لاغراض التنمية السلمية ، وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ٠ وهذه الحقيقة تشير الى أن هاتين الدولتين ستكونان فى مركز تستطيع منه أن تتحكم فى صياغة الشروط واقتراح الترتيبات التى بمقتضاها يمكن للدول الاخرى أن تستفيد من المساعدات التى تقدم اليها من هاين الدولتين فى هذا المجال ٠

لكن هناك ثمة اعتبار آخر تجدر الاشارة اليه ٠ فقد نصت المعاهدة على أن من حق الدول غير النووية أن تحصل على هذه المزايا دون تمييز ، كما نصت على أن المقابل المادى لهذه الخدمات يجب أن يكون زهيدا على قدر الامكان وأن يخصم منه نفقات البحث وتكاليف الانتاج ٠ ومثل هذه النصوص الخاصة بالمعاملة المالية للخدمات التى يمكن الحصول عليها من مشروعات التفجير النووى Plowshare Projects تجعل هذه المشروعات فاقدة القيمة الاقتصادية من وجهة نظر الدول التى تنتج هذه الاجهزة لان تكنولوجيتها المعقدة وأبحاثها المستمرة الباهظة التكاليف تجعلها تفقد الحافز على التوسع فى انتاجها الى الحد الذى يجعلها من بين المصادر الرئيسية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ٠ ومثل هذا الوضع الذى سيجعل الدول المنتجة لهذه الاجهزة تحجم عن تقديمها للدول الاخرى ، سيجعل هذه الفئة الاخيرة من الدول تشعر بحرج مركزها والناتج عن تعهدها بالامتناع عن انتاج هذه الاجهزة من جانب ، وعدم استطاعتها فى الوقت نفسه الحصول على مصدر بديل يمكن ان يمدها بالخدمات التى تحتاج اليها فى مشاريع التنمية ، وهو مايجعلها اما أن تقدم على الخروج على المعاهدة لتطوير الاجهزة وعمل الابحاث الضرورية فى هذا الخصوص ، أو أن تدفع ثمنا باهظا ، قد لا يكون فى مقدورها ، للدول التى استطاعت أن تنتج هذه الاجهزة فعلا ٠

ومن ناحية أخرى ، فقد نصت المادة الخامسة على ان تقديم مزايا هذه التفجيرات النووية يجب أن يتم تحت رقابة دولية ووفقا لاجراءات دولية ملائمة ٠ والاعتبار الذى كان ماثلا فى أذهان الذين وضعوا معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية هو أن النواحى الصحية من أكثر الامور الحيوية التى يتعين الاهتمام بابعاد كل أثر لهذه التفجيرات النووية عليها ٠ فمثلا يجب التعرف على آثار الغبار الذرى الناتج عن عمليات الحفر التى تستخدم فيها هذه المتفجرات ، وكذلك تأثير هذه التفجيرات على الموارد الطبيعية الموجودة فى باطن الارض ، ومدى التلوث الذى تتركه على المياه الجوفية ، وما اذا كان أثر هذه التفجيرات يمتد الى الموارد الطبيعية للدول الاخرى التى تتم هذه التفجيرات على مقربة من حدودها وأراضيها ، وهل يصبح من حق السلطة التى يعهد اليها بموضوع الرقابة الدولية أن تأمر بالغاء بعض هذه المشاريع أو تعديلها فيما اذ اثبت أن هناك أضرارا مادية وصحية تنتج عن هذه التفجيرات ، وذلك على أساس أن سلخ هذا الحق منها يفقد الرقابة الدولية الغاية الرئيسية التى تتوخاها ٠ ولكن اذا ما نظرنا الى الموضوع من زاوية أخرى : ألا يمكن ان يكون فى رفض القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الدولية ، مجالا للنزاع والاحتكاك السياسى بين الدول التى تتأثر بهذه القرارات « وبالاضافة ، فهل

تكتفى هيئة الرقابة الدولية بحث هذه المشاريع نظريا أم يكون من حقها معاينتها على الطبيعة وفى مواقعها الحقيقية حتى يمكن لها أن تجرى تقييما مجددا وشاملا لكافة النتائج والاثار التى تترتب على اقامتها ولا سيما لمصالح الدول الاخرى ، وهل سترضى الدول بمثل هذه المعاينات واجـراءات التفتيش الدولى ؟ .

الا أنه مهما يكن الامر بخصوص هذه الامور كلها ، فان الوضع الذى لاشك فيه هو أن الرقابة الدولية يجب أن يكون هدفها الاول هو التحقق من أن وجود هذه المشروعات فى الدول غير النووية لا يستغل لاغراض عسكرية اما لحساب هذه الدول أو الدول التى تنفذ هذه المشروعات (وقد تكون من الدول غير النووية) أو لحسابهما معا بأى شكل من أشكال التواطىء ويعتقـد البعض أنه اذا أمكن توسيع نطاق معاهدة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية بحيث يصبح الحظر شاملا ، فحينئذ سيتعين البحث عن اجراءات جديدة أكثر شمولا تضمن الحيلولة دون اقـدام الدول غير النووية التى تشارك فى تقديم هـذه المشاريع على استغلال هذه العملية فى الحصـول على معلومات تكنولوجية تؤدى بها فى النهـاية الى انتاج أسلحة نووية .

(ج) المعـاهـدة ومشـاكل

الانتشار النووى الراسى والافقى

ان تحليل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يوضح بجلاء أن هدفها الاول موجه نحو ضمان حظر هذا الانتشار على المستوى الافقى ، أى الحد من تملك الدول غير النووية الحالية لـلأسلحة النووية ، ولكن حظر الانتشار النووى عملية ذات بعدين أفقى وراسى . والمقصود بالانتشار الراسى Vertical Proliferation زيادة الامكانيـات النووية ، كما وكيفا ، للدول النووية نفسـها . وهذان البعدان ينظر اليهما على أنهما متداخلان ولا يمكن فصلهما من بعضهـما ، وهما يكونان بشكلهما هذا طرفى معادلة الامن بين الدول النووية والدول غير النووية .

وعلى ذلكفان سريان المعاهدة والتقيد بها من قبل الدول التى تقبل التعهد بالامتناع عن انتاج الاسلحة النووية ، سيتوقف الى حد كبير على مدى نجاح الجهود المبذولة فى الحد من سباق التسلح النووى بين الدول النووية . وقد جاءت المادة السادسة من المعاهدة لتشتمل على تعهدات من قبل كل الاطراف ، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، على الدخول فى مفاوضات من أجل الوصول الى ترتيبات فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووى فى أقرب فرصة ، وذلك كمقدمة نحو نزع السلاح النووى .

وهذا التعهد هو فى حقيقته أمر نظرى أكثر من أى شىء آخر ، وذلك اذا ما أخذنا فى الاعتبار النزعات والاتجاهات الحالية بين الدول النووية ، فهناك الصين التى رفضت التقيد بهذا الحظر على عملية انتشار الاسلحة النووية ، الامر الذى دفع الولايات المتحدة الى البدء فى مشروع الدفاع بالصواريخ المضادة وهو المشروع الذى قد يكون مقدمة نحو سباق تسلح رهيب مع الاتحـاد السوفيتى . وبالاضافة فان نمو القوة النووية الصينية قد ينظر اليه على أنه تهديد لليابان والهند ، مما قد يدفع بهذه الدول الى التركيز على انتاج الاسلحة النووية كحل لمشاكل الامن القومى فيها .

وحتى اذا أمكن للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن يقللا من قيمة الحظر النووى الصينى وان يتفقا على ترتيبات محددة ومشتركة بينهما لخفض سلاحهما النووى ، فان المشكلة لا تكون قد حلت مع الدول غير النووية التى تستشعر التهديد الصينى لامنها القومى بطريقة مباشرة وأكثر حدة .

وربما يكون هذا هو السبب فى أن المعاهدة أعطت الدول غير النووية حق الانسحاب منها اذا ما جدت ظروف استثنائية تهدد أمنها القومى . وقد جاء هذا فى الفقرة الاولى من المادة العاشرة حيث نصت على أن « حق الانسحاب مكفول لاى طرف اذا ما ارتأى أن هناك ظروفا استثنائية تتعارض مع التزامه بهذه المعاهدة ، وتتهدد مصالحه القومية العليا » ، وهو نص تمت صياغته على غرار المادة الرابعة من معاهدة الحظر الجزئى على اجراء

التجارب النووية . ويطلب شرط الانسحاب من الدول أن تقدم اخطارا مسبقا عن نيتها فى الانسحاب قبلها بثلاثة شهور الى مجلس الامن الدولى ، والى جميع الدول الاطراف فى المعاهدة ، وأن تفصح عن طبيعة الظروف التى تشكل تهديدا لمصالحها القومية العليا . وهذا الاشتراط من حيث تبرير طبيعة الظروف التى يتم على أساسها الانسحاب ، قد يكون عملية نسبية وتختلف بسببها الاحكام والتقديرات ، فقد تمنح الهند حق الانسحاب اذا مااقتنعت الدول بخطر التهديد النووى الصينى عليها ، على حين أنها قد لا تسمح لاسرائيل بالانسحاب اذا ما ادعت أن هناك تهديدا عربيا متزايدا بالاسلحة التقليدية ضدها .

ويترتب على ذلك أنه اذا ما أنكر على دولة حق الانسحاب من المعاهدة بدعوى عدم وجاهة التبريرات التى يبنى عليها هذا الطلب ، فانها ستلجأ والحال هذه الى تعويق تنفيذها لالتزاماتها تحت المعاهدة بأى شكل من أشكال التعويق سواء اتخذ ذلك طابعا سريا أو علنيا . وقد يرد على ذلك بأن هناك ضمانات امن مكملة للمعاهدة . وهذه الضمانات ، وكما سبق أن ذكرنا فى مطلع هذا التحليل ، أقرها مجلس الامن بناء على توصية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا ، وهى لابد وأن تخفف من قلق الدول غير النووية بشأن التهديدات التى تتعرض لها ، الامر الذى يجعل الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عملية غير مرغوب فيها ، اذا ما أريد لمشكلة حظر الانتشار النووى أن تحل فى جو من الاستقرار والثقة .

وهذا الرد وان بدا منطقيا وجذابا ، الا أننا اذا تعمقنا فى تحليل نظام ضمانات الامن بشكله الحالى لوجدنا أنه يشتمل على عدد من الثغرات التى يمكن أن تسهم فى تأكيد مخاوف الدول غير النووية بخصوص مشاكل الامن فيها . من ذلك أن هذه الضمانات تنص على أن « العدوان بالاسلحة النووية ، أو التهديد بالعدوان النووى ضد دولة غير نووية يخلق موقفا ذا أبعاد كيفية جديدة » ، ثم أكدت الدول الثلاث التزامها كأعضاء دائمين فى مجلس الامن بمد يد المساعدة ، اتفاقا مع الميثاق ، الى الدول غير النووية الاطراف فى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وذلك فى حالة تعرضها للعدوان أو التهديد باستخدام هذه الاسلحة ضدها . ولكن هل تكفى هذه المظلة النووية التى يقدمها مجلس الامن للدول غير النووية ، اذا ما علمنا ان فرنسا وهى دولة نووية وعضو دائم فى مجلس الامن ، وليست طرفا فى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، تعارض فى تنفيذ ضمانات الامن هذه التى يضطلع بمسئوليتها مجلس الامن ، ان من المشكوك فيه ان ضمانات الحماية والامن ستكون ذات فعالية مرتفعة مع وجود هذا الانقسام بين الدول الكبرى الدائمة فى مجلس الامن .

ثم هناك الناحية الاخرى المتعلقة بتعريف العدوان والمعتدى ، وما اذا كان ذلك سيسلك نفس الاجراءات المتبعة حاليا فى مجلس الامن ، والتى يشكل حق الفيتو قيدا ضاغطا وقوة تعرقل حرية الحركة من قبل المجلس فى المواقف التى لا تحتمل الارجاء والتسويف .. فاذا ما كانت الاجراءات واحدة ، فمما لا شك فيه هو أن الدول غير النووية ستكون فى مركز لا تستطيع معه أن تطمئن الى القيمة العملية لهذه الضمانات ، ولن تعتبرها أكثر من جملة نصوص شكلية لاوجود لها فى الواقع .. وبذا تجد هذه الدول نفسها وهى تدور فى تلك الحلقة المفرغة من جديد .

خاتمة

كان هذا تحليلا مختصرا لبعض المشكلات الفنية المتعلقة بتنفيذ معاهدة جنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية ، ولا يجب أن يفهم من هذا التحليل أنه ينتقص من قيمة المعاهدة ، لانها تعد بكل المقاييس تقدما عظيما نحو تهيئة مناخ دولى أقل عنفا وأكثر استقرارا ، وأشد اتفاقا مع رغبة الشعوب فى كل مكان بضرورة الحيلولة دون وقوع كارثة الحرب النووية ، ولكن الذى قصدنااليه أساسا ، هو القاء الضوء على بعض المشكلات التى يحتمل أن يصادفها تطبيق المعاهدة والتى يتعين على الدول أن تدبر حلولا ملائمة لها ، حتى تحقق المعاهدة الغاية التى وضعت من أجلها ، والتى يعلق العالم عليها الامال الكبار .

الاقتصــــاد العــــالمى عـــام ١٩٦٨

عهدى عبد الملك



التطورات الاخيرة التى حدثت فى الاقتصاد العالمى خلال عام ١٩٦٨ ؟ وما هى التوقعـــات الاقتصادية المنتظرة خلال عام ١٩٦٩ ؟ ان التحليل الاقتصادى لهــذه التطورات يعكس حقيقتين اساسيتين ، الاولى أن بعض هذه التطورات قد وقع نتيجة أحداث سياسية معينة ، والثانية أن البعض الاخر ترتب عليـــه اتخـــاذ قرارات سياسية وتبنى سياسات معينة لمسايرة الاوضاع الاقتصادية التى سادت .. ومن هنـــا يبرز دور الاقتصاد العالمى كعامل مؤثر ومتأثر بالنسبة للسياسة الدولية .

نظرة عامة على الموقف الاقتصادى العالمى

حقق الاقتصاد العالمى خلال عام ١٩٦٨ تقدما ملحوظا فى نفس الوقت الذى عانى فيه من بعض الصعاب التى واجهته والتى كانت بدايتها خلال عام ٦٦ حيث انكمش حجم النشاط الاقتصادى وتباطأ معدل نموه وقد أدى هذا الوضع بالطبع الى زيادة الضغط الواقع على موازين المدفوعات فى العالم وتفاقم المشاكل التى تواجهها ومن هنا ظهرت الحاجة الشديدة الى تطوير وتحسين طريقة عمل النظام النقدى الدولى ، وقد أثر هذا الوضع بالتالى على التجارة العالمية وسبب انخفاض معدل النمو فيها .

وعلى سبيل المثال فقد عانت المملكة المتحدة من صعوبات حادة خلال عام ٦٧ كالانخفاض الحاد فى نمو اسواق الصادرات البريطانية والضعف الذى طرأ على ميزان مدفوعاتها وقد خلق تخفيـــض الجنيه الاسترلينى الكثير من المتاعب الحقيقية التى واجهت النظام النقدى الدولى خلال ذلك العام وان كانت الصعوبات التى واجهها الاسترلينى هى أحد مظاهر عدم توازن المدفوعات الدولية التى سادت خلال العديد من السنين السابقة والتى تبدو واضحة فى وجود عجز مستمر فى ميزان المدفوعات الامريكى ووجود فائض فى ميزان مدفوعات دول غرب أوربا الصناعية بصفة عامة .

وقد واجه الدولار الامريكى أيضا ضغوطا شديدة نتيجة المضاربة على قيمته فى اعقاب تخفيض قيمة الاسترلينى ، أما الطلب على الذهب فقد زادت حدته فى اوائل عام ٦٨ رغم اعلان الحكومة الامريكية عن برنامج موسع وقوى فى يناير ٦٨ لاصلاح ميزان المدفوعات الامريكى ، ولقد تبنت البنوك المركزية السبعة المساهمة فى مجمع الذهب الدولى بلندن نظـــام السعرين والذى بمقتضاه يسمح للذهب فى الاسواق الخاصـــة أن يحدد عن طريق قوى العرض والطلب دون أى تدخل رسمى أعتبارا من مارس ٦٨ ، وفى نفس هذا الشهر تبنت المملكة المتحـــدة ميزانية تتضمن الكثير من القيود لتحسين موقف ميزان مدفوعاتها وعلاج المشاكل المزمنة التى يعانى منها ولتدعيم الاثار المترتبة على تخفيض الاسترلينى ومساندتها واعطائها الفعالية المطلوبة .

وبصفة عامة يمكن القول ان الاقتصاد العالمى قد صادف التطورات الاتية : —

١ — ان معدل النمو فى انتاج الدول الصناعية قد تباطأت سرعته فى الربع الثانى من عام ٦٨ واستمر هذا التباطؤ — نتيجة الاجراءات التى اتخذت فى الولايات المتحدة للحد من العجز فى الميزانية — حتى وصل الى مستوى ٥ر٤ فى المائة تقريبا وان كان من المعتقد أنه لن يتجاوز ٥ر٣ فى

المائة فى خلال عام ١٩٦٩ فى ظل السياسات المتبعة حاليا •

٢ ـ مازالت معدلات البطالة فى الدول الصناعية الكبرى عالية بالمقارنة للمستويات التى سادت خلال معظم السنين الاخيرة والسنين التالية للحرب وتبدو هذه الظاهرة واضحة فى كل من المانيا الغربية وهولندة والمملكة المتحدة ومازال اتجاهها العام فى ارتفاع فى كل من فرنسا وبلجيكا •

٣ ـ ارتفع معدل النمو فى التجارة العالمية ارتفاعا سريعا خلال الربع الثانى من عام ٦٨ ولكن اتجاه هذا الارتفاع تميز ببطء نسبى اكثر من الارتفاع الذى حققه الناتج الصناعى وتشير التقديرات الاولية الى أن الارتفاع فى قيمة التبادل التجارى العالمى كان فى حدود ٨ فى المائة خلال عام ٦٨ وساد الاعتقاد الا يتجاوز النمو فى هذا المعدل عن ٥ فى المائة فى عام ٦٩

٤ ـ ان التحسن النسبى فى ميزان المدفوعات الامريكى سيؤدى الى تدهور كبير فى موازين مدفوعات دول غرب أوربا نتيجة فقد تلك الدول الكثير من احتياطياتها النقدية بعدتبطيء معدلات النمو الاقتصادى بها نتيجة الانخفاض الذى حدث فى حجم النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة •

٥ ـ انخفض احتياطى الفرنك الفرنسى انخفاضا مفزعا نتيجة الاضطرابات العنيفة التى سادت فرنسا فى مايو ويونيه ٦٨ والزيادة الكبيرة فى أجور العمال الفرنسيين وقد أدى هذا الى اضعاف مركزه وتعرضه لموجة من المضاربات الشديدة عليه فى اسواق النقد العالمية فى نوفمبر ٦٨ والى اضعاف المركز التنافسى للصادرات الفرنسية

٦ ـ ان مركز الاحتياطى النقدى للمارك الالمانى يبدو قويا للغاية فقد حققت المانيا خلال عام ١٩٦٨ • فائضا فى ميزان العمليات الجارية اكبر مما تحقق لها خلال عام ٦٧ ، ولهذا فانه من الصعب تحديد المعدلات الكافية للنمو فى غرب أوربا للمحافظة على مستواها الاقتصادى نظرا لان الموقف الاقتصادى فى المانيا يجعلها قادرة على تدعيم المقدرة التنافسية لصادراتها وعلى هذا فان

	١٩٥٠ ـ ٦٠ %	١٩٦٠ ـ ٦٦ %	١٩٥٠ ـ ٦٦ %
الدول النامية			
مجمل الناتج المحلى GDP	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٧
السكان	٢ر٢	٢ر٥	٢ر٣
نصيب الفرد من الـ GDP	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٣
الدول الصناعية			
مجمل الناتج المحلى GDP	٤ر٠	٥ر١	٤ر٤
السكان	١ر٢	١ر٢	١ر٢
نصيب الفرد من الـ GDP	٢ر٨	٣ر٩	٣ر٢

الجدول رقم (١)
متوسط المعدلات السنوية للنمو فى العالم

الدول النامية : ٥٦ دولة يبلغ مجمل الناتج المحلى بها حوالى ٩٠٪ من اجمالى الـ GDP. للدول النامية جميعا وهى :
افريقيا : الجزائر ، الكونجو ، اثيوبيا ، غانا ، كينيا ، مالاوى ، المغرب ، نيجيريا ، روديسيا ، السودان ، تنزانيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية المتحدة ، زامبيا .
جنوب آسيا : بورما ، سيلان ، الهند ، باكستان
شرق آسيا : الصين الوطنية ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلاند ، اندونيسيا
جنوب أوروبا : قبرص ، اليونان ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، يوغوسلافيا .
أمريكا اللاتينية : الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومنيكان ، السلفادور ، أكوادور ، جواتيمالا ، هايتى ، هندوراس ، جاميكا ، المكسيك ، نيكاراجوا ، بنما ، باراجواى ، بيرو ، ترينداد ، توباجو ، ارجواى ، فنزويلا .
الشرق الاوسط : ايران ، اسرائيل ، الاردن ، سوريا
الدول الصناعية :
أمريكا الشمالية : كندا ، الولايات المتحدة
غرب أوروبا : النمسا ، بلجيكا ، الدنمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، ايطاليا ، هولندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، ايرلندا ، اسلندة لوكسمبرج .
دول صناعية أخرى : استراليا ، اليابان ، نيوزيلندة ، جنوب أفريقيا .
المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى عام ١٩٦٨

الحل المقترح والخاص باعادة تقييم المارك الالمانى ورفع قيمته يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق ميزان مدفوعات مناسب لدول غرب أوربا •

الظروف الاقتصادية التى سـادت في الدول الصـناعية الـكبرى

أظهرت المؤشرات الاقتصادية للدول الصناعية الصادرة عن النصف الاول من عام ٦٨ على أن معدل النمو الاقتصادى فيها قد تباطأت سرعته خلال اوائل الربع الثانى منذلك العام ، واشارت الارقام الخاصة بالبطالة أنها قد اتخذت اتجاها صعوديا فى عدد من الدول لاسيما فى فرنسا وكندا والمملكة المتحدة وقد كان هناك بعض التقدم فى الولايات المتحدة نتيجة الخفض الملموس فى عجز الميزانية ، وبالنسبة لفرنسا فقد تعرضت لسلسلة من الازمات الاقتصادية نتيجة اضطرابات الطلبة والعمال فى منتصف عام ٦٨ والمضاربات العنيفة على خفض قيمة الفرنك الفرنسى فى نوفمبر ٦٨ .

وفيما يلى عرض سريع لاهم التطورات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى مع التركيز بصفة خاصة على الموقف الاقتصادى في كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا : ــ

١ ــ الولايات المتحدة الامريكية

من المعروف أن معدل النمو فى الناتج القومى الحقيقى قد انخفض خلال النصف الاول من عام ٦٧ الى أقل من ٥ر١ فى المائة بعد أن كانت المعدلات السائدة للنمو منذ عام ٦١ تتراوح بين ٤ ، ٦ فى المائة ، أما فى النصف الثانى من عام ٦٧ فقد زادت سرعة النمو الحقيقى وازداد التضخم النقدى الذى ساد أيضا فى خلال الاشهر الاولى من عام ٦٨ وتدل آخر الاحصائيات على ان حجم الانتاج القومى قد تزايد بمعدل ٦ فى المائة خلال الربع الاول من عام ٦٨ ، ٥ فى المائة خلال الربع الثانى من نفس العام كما ارتفعت الاسعار بمعدل يبلغ ٤ فى المائة خلال هذه الفترة ، ومن أهم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الامريكية للحد من التضخم هو فرض رسم اضافى على ضريبة الدخل بما يعادل ١٠ فى المائة وقد بدأ تنفيذه اعتبارا من أول ابريل ٦٨ بالنسبة للافراد ومن أول يناير ٦٨ بالنسبة للمؤسسات كما تم تخفيض نفقات الحكومة الفيدرالية بمقدار ستة ملايين من الدولارات ، وقد ساد التوقع بأن يؤدى الرسم الاضافى على الدخول من جهة وتخفيض نفقات الحكومة الفيدرالية الى أن يصبح العجز فى الميزانية خمسة بلايين من الدولارات عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ ــ ٦ ــ ٦٩ بعد ان كان ٢٥ بليون دولار خلال عام٦٧ــ٦٨ .

ولاشك ان الاجراءات ستؤثر بالطبع على معدل النمو فى النشاط الاقتصادى كما أنها تبدو كافية الى حد مالوقف التدهور فى ميزان المدفوعات الامريكى وتبطيىء معدل الزيادة فى الاسعار الى مستوى مقبول .

وقد اشارت التقديرات الاخيرة الى أن الناتج القومى الامريكى لعام ٦٨ سوف يتجاوز مستوى عام ٦٧ بمعدل يتراوح بين ٨و٩ فى المائة مقدرا بالاسعار الجارية ٥ر٤ فى المائة بالمعدلات الحقيقية .

٢ ــ فرنسا

عانى النشاط الاقتصادى فى فرنسا فى اوائل عام ٦٧ من الانكماش في حجمه ، وقد كان من الصعب نسبيا مقاومة التباطؤ فى معدل نموه رغم أن الحكومة الفرنسية قامت باتخاذ بعض الاجراءات المعتدلة لمقاومة آثار الانكماش . ونتيجة لهذه الاجراءات فان الانخفاض الذى طرأ على الانتاج الصناعى فى النصف الاول من عام ٦٧ قد تبعه نمو سريع فى النصف الثانى من عام ٦٧ كما زادت سرعة معدل النمو فى بداية عام ٦٨ حيث بلغت ٢ر٥ فى المائة تقريبا بعد أن كانت ٤ر٤ فى المائة ومع هذا فقد استمر معدل البطالة فى الارتفاع حيث بلغ عدد المتعطلين فىابريل ٦٨ــ١٣٣ فى المائة من عددهم فى ابريل ٦٧ .

وقد تغير الموقف الاقتصادى فى فرنسا تغيرا كبيرا نتيجة الاضطرابات التى سادت فى منتصف عام ٦٨ . وماترتب عليها من الزيادة الضخمة فى أجور العمال ، ولقد عانت معظم القطاعات الصناعية الكبيرة من الاضطرابات حيث قدر عدد العمال المضربين بحوالى عشرة ملايين عامل ، وحتى القطاعات التى لم تتأثر بطريقة مباشرة فقد عانت من صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج وتراكم المنتج غير المباع لديها ، وقد تم الاتفاق بين الحكومة وزعماء اتحادات العمال على زيادة الحد

الادنى للاجر القومى ليصبح ٣ فرنك ـ ساعة بدلا من ٢ر٢٢ فرنك ـ ساعة فى الصناعة ،١ر٩٢ فرنك ـ ساعة أى أن نسبة الزيادة كانت على التوالى ٣٥ ،٥٧ فى المائة من المعدل السابق ، ولمعاونة الصناعة الفرنسية فى مقابلة هذه الزيادات فى الاجور قدمت الحكومة الفرنسية قروضا بفوائد بسيطة للمؤسسات الصغيرة وفرضت نظام الحصص على الواردات وقدمت حوافز للصادرات الفرنسية لتخفيف ألعبء الواقع على ميزان المدفوعات الفرنسى ، كما اعلنت الحكومة عن عزمها على تحديد الزيادة فى الاسعار بما لايزيد عن ٣ فى المائة عن طريق رقابتها على الكثير من الاسعار من جهة وتأثيرها على الاسعار الاخرى بموجب الاتفاقات التى تعقد بين القطاعين العام والخاص .

وفى اوائل يولية ١٩٦٨ قامت الحكومة الفرنسية باتخاذ بعض التدابير الانكماشية كزيادة معدلات الضرائب على متحصلات الدخول العالية ورفع الضرائب غير المباشرة على الكحول والسيارات الكبيرة وفرض بعض الضرائب الاخرى وقد قدر ان تؤدى هذه الاجراءات جميعها الى تخفيض العجز فى ميزانية عام ٦٨ بمقدار ٢٥٠٠ مليون فرنك .

وفى نوفمبر ٦٨ أدت المضاربات التى تعرض لها الفرنك الفرنسى نتيجة توقع تخفيضه فى اسواق النقد العالمية ان هبط الاحتياطى الفرنسى الى ٤٢٥٦ مليون دولار بعد ان كان قد بلغ ٦٧٠٠ مليون دولار تقريبا فى يونيه ١٩٦٧ ،وقد وقف الرئيس ديجول فى وجه العاصفة ورفض تخفيض قيمة الفرنك واعلن برنامجا لانقاذه عن طريق تخفيض العجز فى الميزانية الفرنسية الى مادون ٦٥٠٠ مليون فرنك واتخاذ المزيد من اجراءات التقشف كالغاء فرنسا لبرنامجها الذرى لعام ٦٩ وتخفيض الميزانية العسكرية بمقدار ٤٠٠ مليون فرنك وزيادة أجور الشحن ورفع سعر الغاز والكهرباء ، وقد أدى هذا الى تحسن موقف الفرنك تحسنا طفيفا ونشوب أزمة سياسية فى فرنسا بسبب هذه الاجراءات التقشفية الشديدة .

ويجب أولا ان نضع فى اعتبارنا الاثار الانكماشية المترتبة على ضعف المقدرة التنافسية للصناعة الفرنسية فى الفترة الطويلة الا ان هذا الافتراض يبدو مبالغا فيه نسبيا نظرا لان آثار ضغط الطلب الذى خلقته الاضطرابات سوف يقلل

	١٩٥٠ ـ ٦٠ %	١٩٦٠ ـ ٦٦ %	١٩٥٠ ـ ٦٦ %
دول نامية			
أفريقيا	٢ر٢	١ر٠	١ر٧
جنوب آسيا	١ر٧	٠ر٥	١ر٤
شرق آسيا	٢ر٥	٢ر١	٢ر٤
جنوب أوربا	٤ر١	٦ر٢	٤ر٩
امريكا اللاتينية	١ر٩	١ر٧	١ر٨
الشرق الاوسط	٢ر٤	٤ر٢	٣ر١
دول متقدمة			
امريكا الشمالية	١ر٥	٣ر٤	٢ر٢
اوربا الغربية	٤ر٠	٣ر٤	٣ر٨
دول صناعية اخرى	٤ر٧	٦ر٧	٥ر٤

الجدول رقم [٢]
متوسط معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من مجمل الناتج المحلى G D P.

من الطاقات العاطلة ويؤدى الى زيادة الانتاجية التى ستقابل بالتالى زيادة بند الاجور الداخلة فى تكلفة الوحدة المنتجة ، والمعروف أن هناك دولا أخرى مرت بها أيضا ظروف مماثلة لفرنسا حيث زادت الاجور فيها زيادة كبيرة مثل ايطاليا التى ارتفعت فيها معدلات الاجور بنسبة ١٦ فى المائة عن كل ساعة عمل فيما بين عامى ٦١ ،٦٣ ، وفى هولندة أيضا ارتفعت معدلات الاجور فى القطاع الخاص بمقدار ١٢ر٤ فى المائة فى العام خلال الفترة بين عامى ٦٤ ،٦٦ دون ماأثر يذكر على الميزان التجارى ، والمعروف ان تكلفة ساعة العمل فى فرنسا كانت فيما مضى منخفضة نسبيا خلال السنوات الاخيرة .

ومن الواضح أنه رغم تدهور الميزان التجارى الفرنسى مع الدول الواقعة خارج منطقة الفرنك الا ان اسهام فرنسا فى التجارة العالمية فى ميدان الصناعات التحويلية قد أرتفع سريعا جدا خلال العام الماضى ، ومع هذا فانه من المتوقع ان يسوء الفرنك او تستبقى الحكومة الفرنسية نظام الحصص خلال عام ٦٩ نظرا لان الانتاج المرتفع التكاليف يحدد اتجاه الاسعار النهائية للصادرات الفرنسية لاسيما وأنه قد يكون هناك تنافس على الشراء بين المستوردين الفرنسيين ، ومن جهة

أخرى فمن المتوقع ان يكون معدل النمو فى الناتج القومى الحقيقى فى خلال عام ٦٩ حوالى ٦ فى المائة ويعنى هذا انخفاضا يسيرا فى المستوى المتضخم الذى ساد فى نهاية عام ١٩٦٨ ٠

٣ ـ الدول الصناعية الاخرى

فى انجلترا : كان معدل النمو السنوى فى الناتج القومى فىحدود ٢٫٥ر٣ فى المائة خلال عام ٦٨ وقد ساد التوقع ان يزيد هذا المعدل زيادة طفيفة خلال عام ٦٩ ، وبالنسبة للبطالة فليس هنــاك مايشير الى أن معدلها سينخفض قبل نهاية عام ٦٩ وان كان هناك احتمال بأن يرتفع هذا المعدل خلال هذا العام ، وفيما يتعلق بميزان المدفــوعات البريطانى فقد ساد التوقع بأن يحقق لاول مرة فائضا قدره ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٦٩ بعد اجراءات التقشف الشديدة التى اتخذتها الحكومة البريطانية اعتبارا من ميزانية عــام ٦٨ ــ ٦٩ ٠

فى المانيا الغربية : استعاد الاقتصاد الالمــانى توازنه فى أواخر عام ٦٧ نتيجة الاجراءات التى اتخذت بمعاونة أدوات السياسة المالية المختلفة ، تم اختل هذا التوازن ابتداء من الربع الاول من عام ٦٨ حيث كان ولايزال هناك ارتفاع ملموس فى الانتاج السلعى لتعويض النقص فى الانتــاج الفرنسى وقد قدر معدل النمو خلال عام ١٩٦٨ بــ ٥ فى المائة ٠

فى ايطاليا : تأثر الاقتصاد الايطالى بالاضطرابات التى سادت فى النصف الاول من عام ٦٨ ولكنها لم تكن حادة مثل فرنسا وكان معدل نمو الانتاج الايطالى ٥ فى المائة خلال العام السابق ٠

فى بلجيكا : أدت الاجراءات التى اتخذت لمقاومة آثار الانكماش الاقتصادى الذى ساد خلال عام ٦٨ الى زيادة معدل النمو فى الناتج القومى الى اكثر من ٤ فى المائة ٠

فى هولندة : استمر العجز الكبير فى ميزان العمليات الجارية وقد أدت الاجراءات التى اتخذت لعلاج هذا العجز الى الحد من المقدرة التنافسية لهولندة وخفض معدل النمو الاقتصادى الى ٤ فى المائة خلال عام ٦٨ ٠

فى السويد استطاعت الحكومة السويدية استخدام أدوات السياسة النقدية لمقابلة المضاربات على خفض قيمة الكرونا بعد تخفيض الاسترلينى فى خريف عام ٦٧ وقد ساد التوقع ان يكون معدل النمو الذى ساد خلال عام ٦٨ اكثر من ٤ فى المائة ٠

فى النمسا فقد شهد عام ٦٨ معدلا للنمو الاقتصادى بلغ ٥ر٣ فى المائة تقريبا نظرا لان الاقتصاد النمساوى قد صادف ظروفا عادية ٠ وبالنسبة لسويسرا كان معدل النمو ٢ فى المائة وفى الدانمرك والنرويج ٣ ، ٤ فى المائة على التوالى خلال عام ٦٨ ٠

فى اليابان : فان معدل النمو الحقيقى الذى ساد خلال عام ٦٧ والذى قدر بــ ١ر١٣ فى المائة قدر له أن ينخفض الى حد بعيد ليصل الى ٥ر٧ فى المائة خلال عام ٦٨ نتيجة فرض بعض القيود النقدية وارتفاع حجم الاستثمار فى الاصول الثابتة بصفة خاصة ٠

الموقف الاقتصــــادى فى الــدول النــامية المنتجــة للمواد الاوليــة

لوحظ بصفة عامة وجود انخفاض ملموس فى اسعار السلع الاولية خلال الربع الثانى من عام ٦٨ حيث أظهرت الارقام القياسية لصادرات المواد الاولية انخفاضا وصل الى ٤ فى المائة تقريبــا وبالنسبة للمعادن غير الحديدية فقــد انخفضت اسعارها بحوالى ١٧ فى المائة والمتوقع أن تستقر أسعارها نسبيا خلال عام ٦٩ ، كما انخفضت أيضا اسعار المواد الغذائية ويرجع السبب الرئيسى فى هذا الى الفشل الذى صادف السوق العالمى الحر للسكر والمتوقع بصفة عامة أن تستقر اسعار بعض المواد نسبيا كالصوف والغذاء وان كان من المحتمل ان يصادفها تغيير طفيف ٠

وفيما يلى عرض سريع لاهم التطورات الاقتصادية فى تلك الدول :

١ ــ انخفضت حصيلة الصادرات لمعظم الدول

الاسيوية المنتجة للمواد الاولية خلال عام ٦٧ ويرجع السبب فى ذلك الى الظروف الطبيعية المعاكسة التى سادت خلال عام ٦٦ والشهور الاولى من عام ٦٧ فى شبه القارة الهندية وفى اندونيسيا والفلبين ، كما انخفضت اسعار معظم صادرات المنطقة لاسيما المطاط والشاى والقصدير ، وقد أدى تحسن الموقف الزراعى فى أواخر عام ٦٧ وأوائل عام ٦٨ فى تلك المناطق الى زيادة حصيلة الصادرات وعودة التوسع فى النشاط الاقتصادى الى مستواه العادى .

٢ ـ بالنسبة للهند زاد الانتاج الزراعى زيادة كبيرة كما استعاد القطاع الصناعى نموه المعتاد نتيجة تحسن الموقف الغذائى وتخفيض مقدار الواردات من الحبوب واستيراد قدر اكبر من المواد الخام ومستلزمات الانتاج الصناعى ، وقد قدرت الزيادة فى مجمل الانتاج القومى فى العام المالى المنتهى فى مارس ٦٨ بحوالى ١٠ فى المائة أو اكثر بالمقارنة الى الزيادة التى تحققت خلال العام السابق وكانت تقدر بحوالى ٣ فى المائة .

٣ ـ عانت الباكستان من النقص الشديد فى المحصول الزراعى لعام ٦٦ ، ٦٧ وقد أدى هذا الى وصول معدل النمو فى مجمل الناتج القومى الحقيقى (G D P.) الى مستوى أقل من ٥ر٤ فى المائة خلال هذين العامين بالاضافة الى قيام الباكستان باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية عام ٦٧ ، كما انخفضت قيمة الصادرات الباكستانية الى دول السوق المشتركة نتيجة انخفاض حجم النشاط الاقتصادى فى دول غرب اوربا .

٤ ـ أثرت مجموعة من الظروف المعاكسة على الانتاج والتجارة فى الدول الافريقية خلال عام ٦٧ ولم يحدث سوى تغيير طفيف فى الانتاج الكلى للمنطقة بالنسبة لعام ٦٦ ومن بين هذه الظروف غير الملائمة الحرب الاهليةفى نيجيريا ، المشاكل التى ترتبت على اعلان استقلال الحكومة العنصرية البيضاء فى روديسيا الجنوبية ، الصعاب التى واجهت بعض دول شرق افريقيا نتيجة اغلاق قناة السويس ، الاثار المترتبة على فقر المحصول الزراعى فى بعض دول شمال افريقيا عامى ٦٦ ، ٦٧ .

٥ ـ عانت دول شرق افريقيا الرئيسية المصدرة للبن (اثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، تنزانيا) من النقص فى قيمة صادراتها الاجمالية وبصفة خاصة البن والقطن ، وقد لوحظ تزايد صادرات السودان من القطن نتيجة لاتباع السلطات السودانية لسياسة تسويقية مرنة من جهة ، ونقص حجم انتاج القطن الطويل التيلة فى الجمهورية العربية المتحدة وتأثير ذلك على سعره فى الاسواق العالمية .

وقد بدأ معدل النمو الاقتصادى لمعظم دول شرق افريقيا عام ٦٧ أبطأ منمعدل النمو الذى ساد فى السنين السابقة .

٦ ـ تأثرت اقتصاديات دول الشرق الاوسط نتيجة الموقف المتفجر السائد فيه وبسبب اغلاق قناة السويس فيما عدا ايران التى زادت صادراتها بدرجة كبيرة للغاية نتيجة مبيعاتها الضخمة من البترول فى النصف الثانى من عام ٦٧ عندما فرضت الدول العربية حظرا على شحنه للدول الصناعية الغربية وقد ساعد هذا الموقف ايران على الحصول على التمويل اللازم لبرامج التنمية الاقتصادية بها خلال عام ٦٨ .

٧ ـ حقق الناتج الزراعى فى الارجنتين والبرازيل أرباحا ضخمة أدت الى رفع معدل نمو الناتج القومى عام ٦٧ ـ ٦٨ عن المعدل الذى ساد عام ٦٦ ـ ٦٧ وهو ٥ر٤ فى المائة ، كما ارتفع ناتج الصناعات التحويلية فى منطقة غرب همسفير بمعدل أبطأ من المعدل الذى ساد خلال عام ٦٦ ـ ٦٧ فى الوقت الذى زاد فيه الانتاج المعدنى بمعدل أسرع ، وقد زادت قيمة صادرات فنزويلا نتيجة زيادة الطلب على بترولها خلال آزمة الشرق الاوسط وبالمثل صادرات بوليفيا ، أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية الاخرى التى تساهم بدرجة كبيرة فى التجارة الدولية للمعادن (شيلى وبيرو) فقد ظلت على نفس المستوى العالى الذى حققته عام ٦٦ نتيجة الارتفاع المستمر فى صادراتها من القصدير والنحاس .

تطورات الاقتصاد العالمى واثره

على مجريات السياســة الدولية

ان ابسط مايمكن ان يقال أن التطــورات الاقتصادية العالمية الاخيرة سوف تلعب دورا كبيرا فى تحريك مؤشرات السياسة الدولية خلال عام ٦٩ ، اذ أن تحليل هذه التطورات يمكن ان يجعلنا نخرج منه بالنتائج والتوقعات التالية :

(١) اتباع الحكومة الامريكية الجديدة للمزيد من السياسات المقيدة للنشاط الاقتصادى فــى الداخل للاقلال من عجز الميزانية وتحسين موقف ميزان المدفوعات الامريكى والقضاء على التضخم وتقوية مركز الدولار وسيتطلب هذا بالطبع أن تحاول الحكومة الامريكية الاستفادة الى حد بعيد من فرص احلال السلام فى فيتنام بالاضافة الى اقتطاعها للمزيد من المبالغ المخصصة للاستثمارات فى الخارج والمعونات والمساعدات المقدمة لمختلف دول العالم لاسيما النامية منها •

(٢) ان احلال السلام فى فيتنام سوف يؤدى الى تدعيم مركز الدولار الامريكى وعلاج التضخم وسيتيح هذا الموقف للحكومة توجيه قدر اكبر من مواردها لعلاج مشكلة البطالة الاخذة فى الارتفاع لاسيما بين الطبقات الفقيرة وخاصة الزنوج •

(٣) ان تقوية مركز الدولار الامريكى وهو أحد عملتى الاحتياطى الرئيسيتين فى العالم سيؤدى بلاشك الى تدعيم النظام النقدى الدولى وسيتيح الفرصة أمام العالم لكى يلتقط أنفاسه بعد الازمات النقدية المتلاحقة التى سادت خلال عــامى ٦٧ ، ٦٨ ، وعلى هذا قد يتمكن صندوق النقد الدولى من السير قدما نحو جعل حقوق السحب الخاصة منه (وهى المشروع الجديد الذى تــم اقراره) بمثابة وحدة نقد عالمية جديدة تحل شيئا فشيئا محل العملات الرئيسية فى العالم وتكون محل ثقة وضمان جميع الدول •

(٤) أنه من الممكن ان يتغير هيكل النظام النقدى الدولى عن طريق انضمام دول الكتلــة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى الى صندوق النقد الدولى بحيث تتعاون جميع دول العالم فى اصدار وحدة نقد دولية جديدة تكون مضمونة عالميا ولا تخضع للظروف الاقتصادية السائدة فى أى دولة وتسد حاجة المعــاملات الدولية •

(٥) أن الدول النامية المنتجة للمواد الاولية مازالت فى حاجة شديدة الى الاسراع بمعدلات التنمية الصناعية بها لتعديل هيكلها الاقتصادى الى الدرجة التى تجعلها لا تعتمد اعتمادا أساسيا على صادراتها من المواد الاولية فقط وتحقيق هذا الهدف يعتمد بصفة أساسية على قيام هذه الدول برفع معدلات الادخار المحلية بها بالاضافة الى تعاون مؤسسات التمويل الدولية معها وتقديم القروض اللازمة الطويلة الاجل ، أما اعتمادهذه الدول على المعونات المقدمة من الدول الكبرى فهو أمر غير مضمون كما أنه مرهون بالظروف والاعتبارات الاقتصادية والسياسية السائدة فى العالم •

(٦) أن الحل الامثل لتحقيق التــوازن الاقتصادى فى فرنسا هو تخفيض قيمة الفرنك أو اتباع نظام حصص صارم بالنسبة للــواردات والسير قدما فى برنامج التقشف وان كان الرأى السائد ان كبرياء السياسة الفرنسية فى عهد الرئيس ديجول ســـوف تلعب دورا بارزا فى الخروج من الازمة التى يواجهها الاقتصــاد الفرنسى •

(٧) بالنسبة لالمانيا الغربية يبدو الحل الخاص برفع قيمة المارك الالمانى أفضل علاج لمشاكل عدم التوازن التى تواجهها دول أوربا الغربية وقد تنبهت المانيا أخيرا للوزن الاقتصادى الكبير الذى تحقق لها وبدأت تصر أخيرا على أن يكون لها دور فى تحريك مؤشرات السياسة العالمية وهو أمر سيزداد وضوحا خلال عام ٦٩ •

•• وبعد فان ارتباط وتسلسل التطــورات الاقتصادية فى العالم يحدد مجريات السياسة الدولية فى أغلب الاحيان وان كان هذا لا يمنع من القول ان تصرفات بعض رجال السياسة فى العالم قد تقلب الموازين الاقتصادية السائدة رأسا على عقب ويعود التساؤل من جديد : أيهما كان له التأثير الغالب السياسة أم الاقتصاد ؟ ذلك ماستجيب عليه احداث عام ١٩٦٩ •

البنتاجونية فى أمريكا اللاتينية

تبنيه الأصفهانى



السباق والتنافس للحصول على احدث اسلحة وبكميات وفيرة قد اصبحا شيئا عاديا فى مجموع دول امريكا اللاتينية الى حد جعل البعض يرون فى هذا السباق وهذا التنافس ظاهرة اختصت بها مجتمعات وشعوب هذه القارة وخاصة لارتباطها بظاهرة اخرى اشتهرت بها امريكا اللاتينية وهى تعدد الانقلابات العسكرية [من ١٩٦١ الى ١٩٦٨ شهدت القارة اللاتينية ١٣ انقلابا عسكريا] .

ومن السهل أن ينظر المعلق السياسى على الاحداث التى اهتزت لها أكثر من دولة فى القارة اللاتينية من خلال منظار التسابق والتنافس على التسلح وداخل اطار النزعة العسكرية ذلك باعتبار هاتين الظاهرتين من مقومات المجتمع الامريكى اللاتينى ولكن فى الواقع أن التسلح والنزعة العسكرية لم ينبعا عن صلب المجتمع الامريكى اللاتينى بقدر ماهما وليدا عوامل ومؤثرات خارجية قوية تفرض على القارة اللاتينية خطا مصيريا معينا ليس للشعوب ولا للمجتمعات أى دخل فيه . بل ان السرعة الفائقة والحمى التى تجرى بهما حركة التسلح فى دول أمريكا اللاتينية لهما أكبر دليل على أنها وليدة ظروف وأوضاع طارئة ان لم تكن مفتعلة . ونلاحظ أن التسابق فى عدد كبير من الدول اللاتينية الامريكية على تأسيس واعادة تكوين جيوشها الوطنية وعلى شراء أكبر قدر ممكن من الطائرات النفاثة و «السوبر سونيك» والدبابات الثقيلة والسفن الكبيرة ومختلف معدات التجهيز العسكرى قد اتخذ شكلا واضحا خلال الاعوام الاخيرة :

ـ خلال عام ١٩٦٦ سارعت الارجنتين والبرازيل وكولومبيا وبيرو وشيلى فى آن واحد على اعادة تجهيز قواتها الجوية بأحدث نماذج من الطائرات .

ـ فى نهاية عام ١٩٦٧ حرصت دويلة سالفادور ـ وهى تقع فى أمريكا الوسطى ـ على التوقيع على صفقة بيع عدد مهم من النفاثات المقاتلة وهى صفقة أبرمتها مع شركة انتاج طائرات أمريكية . وخلال نفس العام هبت معظم دول أمريكا اللاتينية وسارعت بشراء مئات من المقاتلات وطائرات النقل العسكرى .

ـ كذلك قامت هذه الدول باعادة تجهيز أسطولها البحرى . فمثلا وضعت حكومة الارجنتين خطة تستهدف اعادة تجهيز أسطولها البحرى بأحدث الوحدات خلال فترة لاتتجاوز نهاية عام ١٩٧٢، وسوف تكلفها هذه العملية مالا يقل عن ٥٥ مليون دولار .

ـ وفيما بين نوفمبر ١٩٦٧ وسبتمبر ١٩٦٨، اشترت البرازيل من الولايات المتحدة أسلحة ومعدات عسكرية تبلغ قيمتها ٢ر١١٢ مليون دولار كما اجرت مفاوضات مع شركات فرنسية لانشاء مصنع لانتاج طائرات حربية نفاثة وسوبر سونيك .

ـ فى بداية عام ١٩٦٨ تعاقدت أيضا الارجنتين مع شركة فرنسية لانشاء مصنع ينتج أنواعا عديدة من الدبابات الثقيلة .

وان من يطلع على هذه الارقام قد يظن لاول وهلة أن القارة اللاتينية تستعد لخوض حرب تهدد سلامة أراضيها وكيانها فيتساءل : من هو وأين هو هذا

العدو الذى يقف متربصا لها ويستعد لغزو دول القارة الامريكية اللاتينية ؟

١ ـ المعونة العسكرية دون مقابل فى عهـد الحـرب البـــاردة :

يمكننا أن نؤكد أن موجة التسلح التى اجتاحت دول أمريكا اللاتينية قد مرت بها مرحلتان تمتد الاولى من نهاية الحرب العالمية الثانية وهى توافق عهد الحرب الباردة وانقسام العالم الى الكتلتين أما الثانية فهى تصاحب عهد نزع السلاح التى بدأت واضحة فى الستينات . وبصفة عامة علينا أن نلاحظ أن جميع صفقات التسلح التى أبرمتها دول أمريكا اللاتينية سواء عن طريق المعـونة العسكرية دون مقابل أو الشراء والدفع نقدا قد أبرمت تحت حجة واحدة وهى ضمان أمن هذه الدول ضد الخطر الشيوعى .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اجتهـدت الولايات المتحدة بشتى الوسائل ــ وقد نجحت الى حد بعيد فى هذا المسعى ــ على اقناع العسكريين اللاتينيين بأن انقسام العالم الى كتلتين متنافستين يحتم عليهم أن يقفوا فى صف الغرب ويعاونوه على الصمود أمام خطر الشيوعيين وعلى الحفاظ على توازن قوى العالم . وكما قلنا فقد نجحت حكومة واشنطن ــ وبفضل جهود وخطط البنتاجون ــ فى ارساء هذه النظرية فى أذهان العسكريـين اللاتينيين فأصبحوا هم الاطار الدفاعى المتيقظ الذى يتولى مهمة الحفاظ على سلامة وأمـن الدول اللاتينية وردع الغزو الشيوعى ، وبالتالى :

ـ كانت الانقلابات العسكرية العديدة التـى توالت على القارة اللاتينية تتحرك دائما داخل مخطط واسع للدفاع يشمل القارة اللاتينية بأكملها وتهيمن على هذا المخطط وزارة الدفاع فى الولايات المتحدة أن لم تكن هى المحركة الاولى له .

ـ كانت النفقات الباهظة التى يبتلعها التسلح تقتطع سنويا من ميزانية دول أمريكا اللاتينية وهى دول نامية تحتاج الى كل ماأوتيت به من موارد مادية ومالية لتحقيق برامج التنمية تسمح لها برفع مستوى معيشة مجموع السكان . لهـذا كانت الاولوية التى يعيرها الحكام للتسلح على حساب التنمية تشكل ارهاقا على ميزانية هذه الدول يزداد حدة عاما بعد عام .

ـ كانت آثار تفضيل التسلح على التنمية تزداد خطورة اذا أضيف اليها نسبة تزايد السكان التى اختصت بها كل دولة نامية والتى بدت مهمة بصفة خاصة فى دول أمريكا اللاتينية .

أما العوامل التى كانت تدفع الدول اللاتينية الامريكية الى التسابق المحموم فى سبيل التسلح فكان أهمها فى بداية الامر حرص الولايات المتحدة وبالاخص البنتاجون على فرض سيطرتها على القوات المسلحة التى كانت تقوم بتجهيزها وبدعمها فى مجموع دول أمريكا اللاتينية واخضـاعها لمصالحها الامبريالية . لهذا اتخذت عدة اجراءات لتأمين هذه المصالح :

ـ فى يناير ١٩٤٧ سارعت حكومة واشنطن بضم دول القارة اللاتينية الى معاهدة دفاع مشترك تم التوقيع عليها من طرف جميع الدول المعنية .

ـ سعت الولايات المتحدة الى ربط دول أمريكا اللاتينية بالبنتاجون عن طريق التوقيع على اتفاقيات ثنـائية مـع معظـم هـذه الدول سـميت باتفاقيات « العون العسكرى المتبادل : وتحت ستار اعادة تجهيز الجيوش الامريكية اللاتينية بأحدث المعدات أغرقتها الولايات المتحدة بسيل من الاسلحة والتجهيز العسكرى .

ـ رأت الولايات المتحدة أن لاتبخل فى سبيل تحقيق هذا الهدف من مال وجهد وبالتالى ازدادت حصة مساهمتها فى برامج المعونة العسكرية عاما بعد عام . فبعد أن كانت هذه الحصة لاتتعدى فى عام ١٩٥٢ . ٢٠٠ ألف دولار ارتفعت فى عام ١٩٥٨ الى ٤٥ مليون دولار وبلغت فى عام ١٩٦٢ ١٤٢ مليون دولار .

وكانت النتيجة أن امنت الطبقات الحاكمة فى مجموع دول أمريكا اللاتينية كيانها واتحدت مع الامبريالية الامريكية فى استغلال موارد البلاد

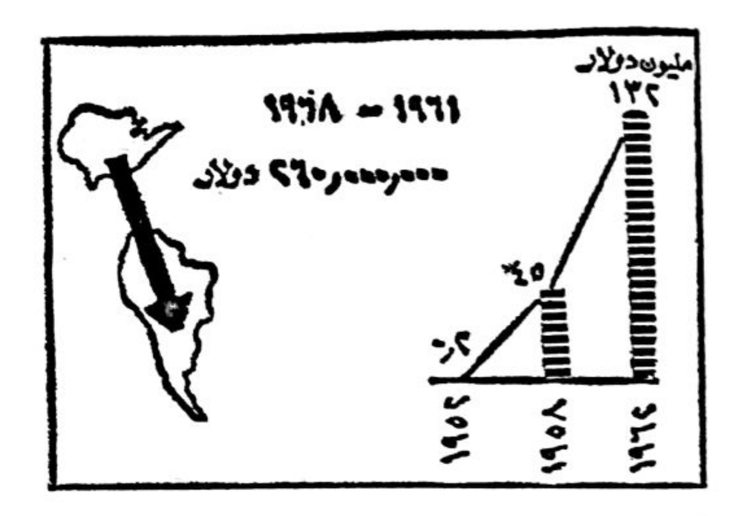
لصالحها ولصالح حليفتها • وكان السلاح هو الذى يدعم هذا الكيان ولكن ليس ضد خطر خارجى بل ضد الاضطرابات الداخلية فقد بدأ الفقر ينتشر فى مجموع القارة وازداد التذمر والاستياء فى صفوف الطبقات الكادحة •

أما على مستوى الحكام فقد توالت على القارة موجة من الانقلابات العسكرية ولكنها كانت دائما تتحرك داخل المخطط الذى وضعه البنتاجون لمجموع دول أمريكا اللاتينية : عسكريون يحلون مكان عسكريين وحكومات عسكرية تتسم بالدكتاتورية تارة أو ترتدى ثوب البرلمانية الديمقراطية • ولكنها فى الواقع تحصر مجهودها فى تخدير الجماهير وضمان استغلال موارد البلاد لصالح الامبريالية الامريكية وأعوانها • لهذا السبب كانت حكومة واشنطن تعترف عادة بكل انقلاب عسكرى يحدث فى دول أمريكا اللاتينية طالما لم تمس مصلحها وبقى مصير القارة مربوطا بعجلة انتاجها الصناعى والحربى •

٢ ــ من المعونة العسكرية دون مقابل الى صفقات بيع اسلحة :

ودام الحال على هذا النحو حتى طرأ حادث عظيم الشأن اهتزت له جميع دول القارة اللاتينيه وهو اندلاع الثورة فى كوبا عام ١٩٥٨ وتولية فيدل كاسترو الحكم فى الجزيرة • وبدأت كوبا تتطلع الى باقى القارة اللاتينيه بنظرة جديدة قامت على أسس ايديولوجية ثورية وضعها أرنستو جيفارا وفيدل كاسترو وزملاؤه وكان أهمها : أولا ضرورة تصدير الثورة الكوبية الى مجموع القارة اللاتينية • ثانيا تحقيق وحدة القارة على أسس ثورية تسمح لها بقيادة النضال ضد الامبريالية الامريكية وأعوانها • وثالثا دعم هذه الوحدة القارية بادماجها داخل جبهة عالمية مضادة للاستعمار والامبريالية •

وكان أن تبلور الخطر الرئيسى الذى يهدد لاول مرة حكومات أمريكا اللاتينية أو بالاصح أنظمة الحكم التى قامت فى هذه الدول وهى ذات صبغة عسكرية تعكس بشكل فادح المخطط البنتاجونى



مساهمات الولايات المتحدة فى برامج المعونة العسكرية لدول أمريكا اللاتينية

للسيطرة على القارة • أما بالنسبة لحكومة واشنطن فقد رأت فى أهداف الثورة الكوبية مايهدد جوهر سيطرتها على مجموع القارة اللاتينية لما تضمنته من مجهود لاقتطاع القارة من دائرة نفوذها •

وكانت النتيجة أن تزايد سيل الاسلحة الامريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية وأصبح حجم الوارد منها ذا ضخامة لم يشهد لها مثيلا فى هذه المنطقة • ومما زاد الامر خطورة أن استراتيجية الكفاح الثورى كما وضعها جيفارا كانت قائمة على أولوية العمل الثورى على النظريات تمثلت أحسن تمثيل فيما سمى « بحرب العصابات » ولم يكتف جيفارا ببلورة هذا الكفاح فى نظرية ثورية بل بادر بنفسه فى تحقيقه عندما ترك كوبا واختفى فى جبال « الاندس » ببوليفيا محاولا خلق « مراكز كفاح مسلح » فى قلب القارة اللاتينية •

كان اذن على حكومة واشنطن أن تعمل بسرعة لدرء ماتراه خطرا كبيرا يهدد مصالحها فى القارة اللاتينية وللقضاء دون ابطاء على بذور الثورة قبل تصعيدها • ولكن عقلية رحل الاعمال التى تسيطر دائما على سياسة الولايات المتحدة قد جعلت حكام واشنطن ورجال أعمالها يدركون وجود عنصر جديد مهم للغاية طرأ على أوضاع « حكومات أمريكا اللاتينية » فلاول مرة تواجه هذه الحكومات وضباطها خطرا جسيما يهددها فى كيانها وهو خطر آت من الخارج ويستوجب فعلا مزيدا من

الاسلحة لدعم الدفاع • وبالطبع كان على المحتاج أن يشترى ويخضع للاسعار المفروضة عليه • تلك هى الحقيقة الجديدة التى لمستها حكومة الولايات المتحدة فأرادت أن تستغلها واتخذت الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافها فى هذا الشأن :

ـ فخلال عام ١٩٦١ وبمقتضى ماسمى باتفاقية الولايات المتحدة للمعونة الاجنبية • انتقلت برامج المعونة العسكرية وبيع الاسلحة الى وزارة الدفاع الامريكى •

ـ ثم فى نفس العام انشأ البنتاجون قسما خاصا أطلق عليه اسم « وكالة التموين للدفاع » وهى تتضمن ٦ مجموعات اقليمية تقوم واحدة منها بابرام صفقات بيع أسلحة الى دول أمريكا اللاتينية وحدها •

ـ فى عام ١٩٦٢ تخلت حكومة واشنطن نهائيا عن أسلوب التموين الحر للسلاح دون مقابل وبدأت تمارس البيع بالدفع النقدى أو بالتقسيط وعلى حد قول مراسل أمريكى « أصبحت حكومة الولايات المتحدة الممون الاول للاسلحة فى العالم » •

ولنذكر هنا بعض الارقام الاحصائية التى قدرها البنتاجون بنفسه وهى مستخلصة من ميزانية الولايات المتحدة : فى عام ٦١ ـ ١٩٦٢ لم تكن تتعدى قيمة مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة لدول أمريكا اللاتينية ٤ر٢٣ مليون دولار ولكنها فى السنة التالية ارتفعت الى ٧ر٤٧ مليون دولار وفى عام ٦٥ ـ ١٩٦٦ بلغت ٥٦ مليون دولار • وقدرت خلال العامين التاليين ب ٢٦٠ مليون دولار !

كذلك تم للولايات المتحدة « عسكرة : دول أمريكا اللاتينية لصالحها تحت اشراف البنتاجون وذلك عن طريق ارسال بعثات واجراء تدريب للضباط على النظام العسكرى الامريكى سواء كان ذلك فى الولايات المتحدة أم فى القواعد الامريكية التى أنشئت فى عدة مواقع استراتيجية من القارة اللاتينية •

وكانت الولايات المتحدة فى الماضى تفضل أن تكون هذه الدول مجهزة بجيوش متحركة وبأسلحة خفيفة لان الغرض الاساسى من هذا التسلح فى البداية كان أولا وأخيرا ضمان الامن الداخلى لهذه الدول وقمع تمرد السكان • ولكن العسكريين أخذوا فيما بعد يلحون فى الحصول على أسلحة ثقيلة وبالتالى خشيت الولايات المتحدة أن تفقد سيطرتها عليهم فأخذت تمدهم بالدبابات الثقيلة والنفاثات وحاملات الطائرات ٠٠ الخ • وتم كل ذلك عن طريق ابرام صفقات بيع أسلحة جنت الصناعة الحربية الامريكية من ورائها أرباحا طائلة •

وبدأت بعض دول أوروبا الغربية تنافس الولايات المتحدة فى امداد الدول اللاتينية بالاسلحة والعتاد الحربى الثقيل بل ان بعض الشركات الاوروبية قد نجحت فى الاتفاق مع بعض حكومات دول أمريكا اللاتينية على بناء مصانع تنتج الاسلحة والمعدات الثقيلة • وكانت النتيجة أن اضطرت الولايات المتحدة أيضا الى الموافقة على بناء مصانع للدول اللاتينية تنتج معدات وأسلحة بسعر لايتعدى ثلث الاسعار المفروضة من طرف الشركات الفرنسية والبريطانية وكان كل هذا يتم بهدف واحد وهو الحفاظ على نفوذها فى القارة •

٣ ـ الدعوة الى انشـــاء

« قوة سلام دولية امريكية »

وكان لابد أن يهتم مسئولو البنتاجون بمصير هذا السيل من الاسلحة والمعدات الثقيلة المتجهة الى القارة اللاتينية • وهنا بدت ضرورة جمع القوات المسلحة الامريكية اللاتينية داخل منظمة دفاع مشترك يقوم البنتاجون بالهيمنة عليها ولصالحه • وكان العسكريون فى مختلف دول أمريكا اللاتينية يؤيدون مثل هذا المشروع الذى كان يعكس الايديولوجية التى كان البنتاجون حريصا على ترويجها فى صفوف العسكريين خلال مراحل تدريبهم فى الاكاديميات العسكرية . ولكن كان يجب أولا احداث تعديل فى هذه الايديولوجية التى لم تعد بعض بنودها تتفق مع الاحداث التى استجدت على العالم • فقد كان الخطر الذى اقتنع به العسكريون فى الماضى نابعا عن احتمال المواجهة بين الكتلتين وهو خطر بدا الان واهيا وخاصة فى عصر نزع السلاح • ولهذا حل محله خطر آخر وهو

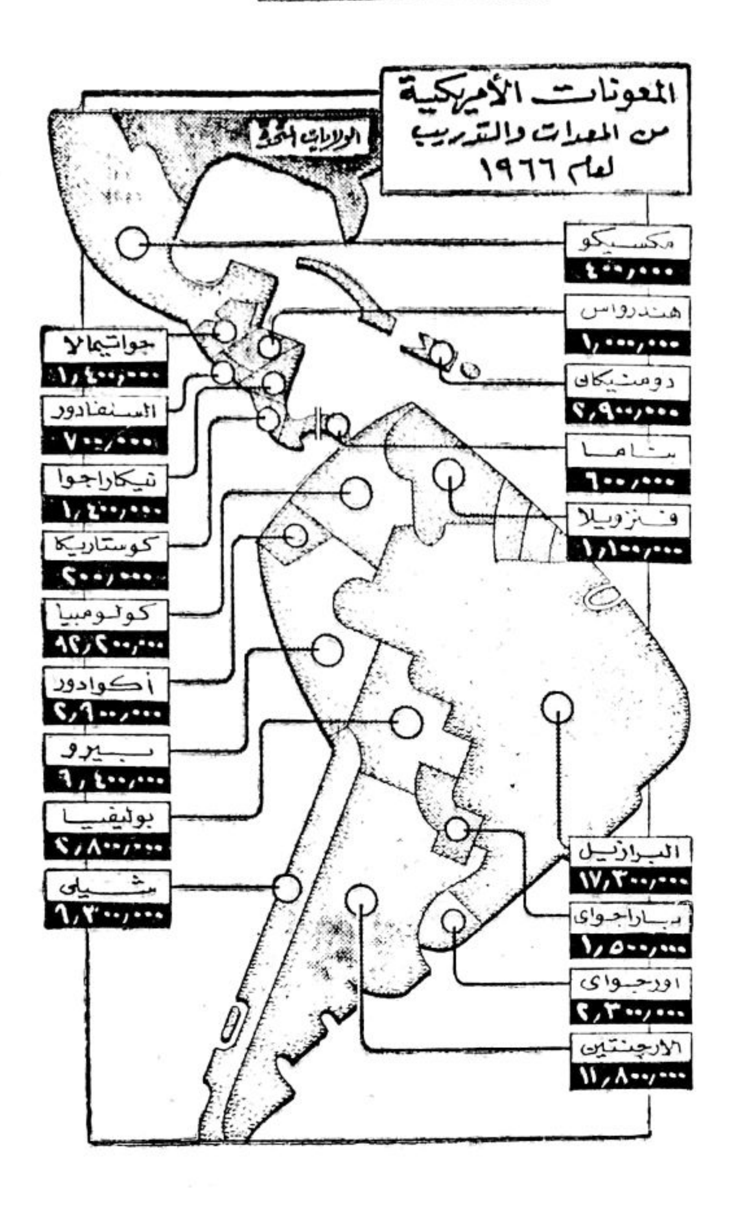
ماسماه الجنرال « بيرريرا دوس سانتوس » البرازيلى « بخطر اعتداء دائم » متمثلا فى « حرب العصابات وحركات الطلبة » وهو يصفه أيضا « بحرب صغيرة ولكنها دائمة » تنشب فى شتى مواقع من دول القارة وتتطلب عملا مشتركا ودائما أيضا لقمعها والقضاء عليها ·

وتأكدت هنا فكرة ضرورة جمع شمل جيوش الدول اللاتينية الامريكية داخل منظمة « دفاع مشترك » ولكن ثمة عنصر جديد كان قد برز خلال الاعوام الاخيرة وهو نمو الحركة الوطنية وبالتالى نمو قومية عسكرية فى صفوف الجيوش الوطنيه وذلك فى جميع دول أمريكا اللاتينية · ومهما كانت الصورة التى ظهرت بها هذه القومية العسكرية فقد وقفت حائلا منيعا امام جهود البنتاجون لادماج هذه الجيوش داخل تنظيم موحد يتسم بصفة التركيب الاعلى المهيمن على مجموع القارة اللاتينية وبالتالى فشلت فكرة انشاء « قوة سلام دولية أمريكية » التى دعى البنتاجون اليها خلال هذه الاعوام الاخيرة ·

٤ ـ وضع « جهاز دائم للدفاع المشترك :

وأمام هذا الفشل فكر مسئولو البنتاجون فى احياء فكرة جديدة وهى قائمة على انشاء « جهاز دائم للدفاع المشترك » وهو وان كان يعكس نفس أهداف « قوة السلام الدولية » الا أنه كان يتسم بمرونة أكبر من التركيب الاول ويراعى سيادة كل دوله · واتخذت العدة لتحقيق هذا الهدف :

ـ فى مارس ١٩٦٨ قام مساعد سكرتير الشئون الامريكية مستر « كوفى أوليفر » بجولة فى مختلف الدول اللاتينية الامريكيه واجرى مباحثات مع رؤساء دول مثل فينزويلا وبوليفيا وبيرو وكولومبيا واخذ يقترح على المسئولين ضرورة عقد اجتماع سنوى لوزراء الدفاع للدول الغربية بما فيها دول امريكا اللاتينية بهدف دراسة شاملة لمشاكل الدفاع وبحث احتياجات كل دولة من حيث الاسلحة والمعدات الحربية · وكان الهدف الرئيسى من وراء هذا الاقتراح هو دعم وتقوية الروابط بين جيوش دول القارة اللاتينية والبنتاجون وذلك حتى يتسنى



للولايات المتحدة الانفراد بدورها وهو أن تبقى الممول الاول والوحيد للاسلحة لامريكا اللاتينية .

ـ وفى شهر سبتمبر ١٩٦٨ انعقد فى ريو دى جانيرو مؤتمر عسكرى أمريكى دولى ووقف الجنرال وليم ويستمورلاند الرئيس السابق للقوات الامريكية فى فيتنام وقف فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٢٤ سبتمبر وأعلن عن خطة عمل « لمواجهة توغلات الشيوعيين داخل القارة اللاتينية » وهى خطة تشتمل على دعم نشاط القوات الوطنية فى كل دولة معنية واوضح الجنرال الامريكى ان مثل هذه الخطة « اجرى » انشاء قوة مشتركة على مستوى المنظمات : واقترح ضرورة « تنسيق جهود جميع التنظيمات الوطنية والمدنية والعسكرية سواء لدعم الكفاح ضد الشيوعية » وهو اقتراح يعطى فكرة



عن مدى توغل وسيطرة جيوش امريكا اللاتينية على الحياة السياسية فى القارة . فهو يحث الضباط على توجيه نشاطهم الى الميدان الداخلى وأن يبذلوا الجهود فى سبيل قمع حرب العصابات كما يفترض أيضا وضع أنظمة حكم فى هذه الدول يساندها العسكريون .

٥ ـ « البنتاجونية » او الامبريالية الجديدة :

ولنبحث الان أبعاد هذا المخطط الامبريالى الذى وضعته الولايات المتحدة للسيطرة على القارة اللاتينية . ان حركة التسليح التى واظبت عليها حكومة واشنطن كان الهدف الرئيسى منها كما أفصح عن ذلك « ادفين ليوون » فى معظم الجمهوريات اللاتينية هو التقارب الى الضباط اللاتينيين الذين يتمتعون بنفوذ كبير على المسرح السياسى فى معظم الجمهوريات اللاتينية الامريكية « على امل ان تساند هذه الدول الولايات المتحدة وتسمح لها بالحصول على المواد الخام الاستراتيجية التى تزخر بها القارة اللاتينية وأخيرا أنها ستضمن لها الحق فى استعمال القواعد العسكرية التى انشأتها فى عدة مواقع من القارة اللاتينية » أى بمعنى آخر أن حركة التسلح التى تولاها البنتاجون ماهى فى الواقع الا مخطط بعيد المدى وضع لخدمة اهداف امبريالية امريكية .

وكان لابد أن يحدث هذا المخطط رد فعل فى اوساط الليبراليين وخاصة منهم الذين قهرتهم « العسكرية » فى دول امريكا اللاتينية . ففى عام ١٩٦٨ اصدر « خوان برسن » الرئيس السابق للجمهورية الدومينيكية كتابا فى مدريد تحت عنوان « البنتاجونية خليفة الامبريالية » تضمن تحليلا قيما لهذا الثوب الجديد الذى ارتدته الرأسمالية الامريكية بعد ان فشلت الامبريالية امام كفاح الشعوب وكتب « خوان برسن » : « ان مايحدث فى أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا ليس من صنع الامبريالية القديمة التى وصفها لينين بأنها اعلى مراحل الرأسمالية بل هو من صنع « البنتاجونية » آخر ما تبلورت عنه الرأسمالية المتزايدة فى النمو » .

وفى أكتوبر الماضى صرح الرئيس السابق لبناما السيد فولفو آرياس فى مؤتمر صحفى عقده فى سفارة بناما بواشنطن بأن « منظمة الدول الامريكية يجب عليها أن تعطى للشعب البنامى الفرصة لكى يختار بنفسه الحكومة التى يراها أكثر مناسبة له » .

٦ ـ تفشى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة السباق للتسلح :

وفى غمرة هذا التسابق المحموم فى سبيل الحصول على الاسلحة غاب عن أذهان العسكريين وحلفائهم مدى خطورة المشاكل الاساسية التى تتخبط فيها دول أمريكا اللاتينية وأهمها التخلف الاقتصادى والاجتماعى . ومما لاشك فيه أن معظم الصعوبات المالية التى تواجهها دول امريكا اللاتينية اليوم ناجمة عن حرصها على الحصول على أسلحة غالية الثمن تتطلب صيانتها فقط مبالغ طائلة . ومن جهة آخرى ان الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى كانت تشترط عادة عندما تعرض أسلحتها للبيع الدفع بالعملة القابلة

للتحويل والدفع نقدا أو على أقساط قصيرة المدى وبفوائد مرتفعة • لهذا كانت الارباح التى يجنيها « بنك التصدير والاستيراد الامريكى » من وراء هذه الصفقات خيالية • أما العميل المشترى فكانت ميزانيته تعانى من هذا الارهاق المالى الذى لايأتى بأى انتاج يزيد من الدخل الوطنى كما كانت صفقات الاسلحة تبتلع نسبة كبيرة من احتياطها من العملة ويزيد من قيمة ديونها •

ـ وجاء فى بحث قدمته «الوكالة الامريكيةلنزع السلاح والاشراف على الاسلحة » بأن نسبة مهمة من ديون الدول النامية ناتجة عن مشتريات هذه الاخيرة من الاسلحة •

ـ وخلال الاعوام السبعة الاخيرة فاقت الاعتمادات التى خصصت لشراء الاسلحة والمعدات فى مجموع دول أمريكا اللاتينية قيمة المعونة الاقتصادية والفنية التى تبذلها الولايات المتحدة لهذه الدول وتبلغ قيمة الاولى ٧٠٠ر١ مليون دولار بينما لا تتعدى الثانية ١٠٠ر١ مليون دولار •

ـ تدهورت اقتصاديات هذه الدول نتيجة تفرغها لشئون الدفاع وجعل هذه الاخيرة الاطار الاساسى الذى يجب أن تتحرك داخله أوجه النشاط الاخرى وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية فى حين ان « الحرب الاخيرة التى يجب ان تخوضها هذه الدول هى على حد قول وزير خارجية المكسيك السيد انتونيو كاريللو فلورس القضاء بكل ماأوتت من وسائل على المرض والجهل والفقر » •

٧ ـ حرب العصابات ونضال الطلبة والعمال :

ومما لا شك ان شعوب امريكا اللاتينيةقد بدأت تلمس مدى خطورة الاوضاع الحالية فى القارة والدليل على ذلك هو ماتطالعنا به الصحف اليومية من أحداث وقلاقل واضطرابات ، اجتاحت أوساط الطلبة والعمال فى أكثر من دولة من دول أمريكا اللاتينية • وثمة عدة تيارات خارجية عكستها الاوضاع فى هذه الدول منها :

ـ التمرد الطلابى فى العالم ورفضهم فى الدول الصناعية المجتمع الاستهلاكى الذى لا يفسح مكانا للحرية • وقد انعكس هذا التيار على المجتمعات الامريكية اللاتينية فى قيام حركة طلابية قوية حرصت على المطالبة باقرار نظام سياسى يحترم الحريات وفى الوقت ذاته يتولى بجدية حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى أهملها المسئولون وهم فى غمرة نشوة السباق للتسلح • ومثال ذلك ماقام به طلبة المكسيك وغيرهم فى دول أخرى •

ـ حرصت هذه الحركة الطلابية فى الدول الصناعية على ضم العمال الى صفوفها ولكن مثل هذا الهدف لم ينجح فى هذه الدول مثل ما نجح فى بعض دول أمريكا اللاتينية حيث كان التجاوب شبه تام بين الطلبة والعمال والسبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى تفشى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسوء حالة الطبقات الكادحة فى هذه الدول النامية •

ـ وأخيرا ان هدف المناضل الشهيد أرنستو جيفارا قد تحقق وأصبحت حرب العصابات اليوم ضمن مستلزمات الكفاح الثورى فى مجموع دول أمريكا اللاتينية وان كان هذا النضال لم يصل حتى اليوم الى المستوى المطلوب الا أنه أثبت وجوده وهو لم تمض عليه سوى أعوام قليلة • فقد استجابت له شعوب مثل شعب كولومبيا حيث نجحت حرب العصابات فى الجبال فى استمالة الفلاحين وضمهم الى صفوفها كما عدت ضمن صفوفها قساوسة مثل الشهيد « كاميليو توريس » فرض عليه ضميره ان يناضل بالسلاح لصالح الشعب وفى سبيل القضاء على الجمود الدينى وأن يخطط بذلك معالم الدور الذى يجب على الكنيسة ورجل الدين أن يقوما به فى النضال الثورى ولصالح الشعوب •

تلك هى العناصر الثلاثة التى تقف اليوم فى وجه « البنتاجونية : والاستغلال الرأسمالى وهى عناصر مازالت تحتاج الى ترسيخ أقدامها ولكن ما أتت به حتى الان من أعمال ثورية يشرفها للغاية • فان التحدى الذى توجهه اليوم للعسكرية واعوان الرأسمالية الامريكية سوف يجعل منها ـ برغم ماينقصها اليوم من تبلور ودعم ووحدة كافية ـ الاعمدة الاساسية لنضال الشعوب الامريكية اللاتينية فى المستقبل القريب •

الوحدة الاقتصادية بين دول أفريقيا الاستوائية

د. وهبى غبريال



افريقيا الاستوائية — فى مفهومها الحالى — خمس دول هى الكونجو برازافين وجابون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكميرون الفيدرالية .وباستثناء الدولة الاخيرة ، يمكن القول أن نوعا ما من التكامل قد شمل الدول الاربع الاولى منذ عام ١٩١٠ أى منذ قيام أفريقيا الاستوائية الفرنسية وما اقتضاه ذلك من تعيين حاكم عام للمنطقة بأسرها وانشاء لجنة عليا تشرف على كافة شئونها فى برازافيل · وفيما يبدو فقد كانت النية متجهة فى هذه الفترة الى منح المقاطعات الاربع وهى الكونجو الاوسط وجابون وأوبانجى شارى وتشاد قدرا وافرا من الاستقلال الذاتى فى النواحى الادارية والاقتصادية · وكان على الحاكم العام آنذاك ان يضطلع بتقديم بعض الخدمات العامة المحدودة للمنطقة بأسرها بما فى ذلك تحصيل وتوزيع مصادر الدخل ، وتطور الامر بعد ذلك بحيث أصبحت الميزانيات المحلية للمقاطعات المختلفة تعتمد اعتمادا كليا على الاعانات الفدرالية ، وأدى ذلك الى حصول بعض المناطق الداخلية الفقيرة على اعانات مالية كنتيجة لاعادة توزيع الدخل الكلى للمستعمرات الاربع ·

وخلال السنوات الاولى من الخمسينيات تعرض النظام العام والهيكل الادارى لافريقيا الاستوائية الفرنسية لمزيد من النقد ، وكان مصدر الشكوى ينحصر فى قيام الحكومة الفدرالية بانفاق نسبة كبيرة من المواد التى حققتها الاقاليم بنفسها والتى كانت فى حاجة اليها لتنفيذ مشروعاتها الخاصة ، أضف الى ذلك ما اتسمت به الادارة من اسراف وعدم توافر الكفاءة الادارية بالقدر اللازم ، وهو ما أدى بالتالى الى اعتراض بعض المناطق الغنية نسبيا — وخاصة جابون — على تقديم العون المالى الى المناطق الفقيرة عن طريق النظام المالى الذى كان مطبقا آنئذ ·

وشهد عام ١٩٥٦ بداية النهاية للنظام الفدرالى واستقلال المقاطعات الاربع التى شملها هذا النظام ، واعتبارا من عام ١٩٥٧ انتقلت كافة المسئوليات التى كان يتولاها « المجلس الاعلى » للمنطقة الى الحكومات التى تأسست فى الدول الاربع الجديدة ، والتى ايمانا منها بقدراتها المحدودة وسهولة الانتقال عبر حدودها الداخلية ارتأت ضرورة الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية التى كانت سائدة فيما بينها مع ادخال بعض التعديلات على نظام تخصيص الدخل وتنسيق السياسات المالية ، والابقاء على الاتحاد الجمركى القائم ·

وفى يونيو ١٩٥٩ وقعت الدول الاربع على اتفاق « الاتحاد الجمركى الاستوائى » والذى فضلا عن اقراره لاستمرار النظام المعمول به فى الاتحاد الجمركى الذى كان قائما من قبل ، نص أيضا على ضرورة ايجاد نوع من التنسيق المالى الداخلى وانشاء بعض منظمات مركزية تقوم بأداء الخدمات العامة التى كان يقدمها « المجلس الاعلـى » ، وخاصة فى مجالات النقل النهـرى والسكك الحديدية والبريد والتلغراف وبعض الخـدمات الاخرى ، كما نص الاتفاق الجديد على استمرار الوحدة النقدية التى كانت سائدة آنئذ ، وهو مجال هام وحيوى فى مجالات التعاون الاقتصادى · ومن ذلك كله يتضح انه على أثر انتهاء الاتحاد الفدرالى فى اول يوليو ١٩٥٩ ظهر نظام جـديد مؤداه استمرار التعاون الاقتصادى بين الدول الاربع الناطقة بالفرنسية وهى الكونجو وجابون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ·

ولايفوتنا هنا أن نذكر أن الدول الاربع المشار اليها كانت تميل فى هـــذه الفترة الى استعادة الروابط السياسية التى كانت تضمها من قبل باعتبارها مكملة للترتيبات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها ، ونتيجة لذلك عقد اجتماع ضـم رؤساء هذه الدول فى بانجى فى فبراير ١٩٦٠ ، وانتهى الامر بتوقيع اتفاق « اتحاد جمهـوريات أفريقيا الوسطى » فى فورت لامى فى مايو ١٩٦٠ ٠ وكان الهدف من ايجاد هذا الاتحاد هو تأكيد رغبة الدول الاستوائية فى استمرار روابطها الاقتصادية مع تدعيم الوحدة فى مجالات الدفاع والسياسة الخارجية ٠ الا أن الواقع أثبت أن هذا الاتحاد ولد ميتا ، ورفضت جابون التصديق على الاتفـاق المشار اليه على الرغم من التأكيدات التى قدمتها فى شأن اشتراكها فـى مجـالات التعـاون الاقتصادى ، ولم تمض فترة طويلة بعد ذلك حتى كان لباقى دول المجموعة مقاعدهـا فى الامم المتحدة ، ولم يحل عام ١٩٦٠ حتى كانت جميع هذه الدول تتمتع باستقلالها التام ٠ ومنذ ذلك الوقت لم ينشأ أى ارتباط سياسى رسمى بين هذه الدول ، وان كانت جميعها تشترك فى الانشطة السياسية لمنظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى ٠

أما عن جمهورية الكميرون الفدرالية التـى تأسست فى اكتوبر ١٩٦١ ، فقد شملت المنطقة التى كان يطلق عليها الكميرون الفرنسى والتى حصلت على الاستقلال فى يناير ١٩٦٠ ، بالاضافة الى الكميرون الجنوبى البريطانى السابق ٠ ولفترة طويلة ظل الكميرون الفرنسى السابق يرتبط بدول أفريقيا الاستوائية بروابط تجارية وثيقة الى جانب اشتراكه فى العملة المتداولة فى المنطقة بأسرها ، الى أن تم التوقيع فى عام ١٩٦١ على اتفاق جديد تم بموجبه ادماج الكميرون فى الاتحاد الجمركى الاستوائى بما يشمله ذلك من اشتراكه فى أوجه التعاون الاخرى القائمة بين الدول الاربـع الاصلية . وظل الامر على ماهو عليه بالنسـبة لمجموعة الدول الافريقية الاستوائية حتى رؤى منح التعاون الاقتصادى القائم بينها مزيدا من الدعم بموجب اتفاق جديد تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٦٤ ، وتأسس بذلك « الاتحاد الجمركى والاقتصـادى لافريقيا الوسطى » ٠



السمات الاقتصـادية لدول الاتحـاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى

قد يكون من المناسب قبل التعمق فى موضوع الوحدة الاقتصادية بين دول أفريقيا الوسطى ، التعرف على بعض السمات الاقتصادية المشتركة لهذه المجموعة ٠ ومن الناحية الطبيعية يمكن القول أن المنطقة تتميز بمساحتها الشاسعة وقلة عدد السكان الى جانب ضعف الامكانيات بـالنسبة لشبكة المواصلات التى تربطها ٠ ومن حيث المساحة تشير التقديرات الى ان المنطقة تبلغ فى مجموعها حوالى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ ميل مربع أى أنها فى حجم أوروبا الغربية مثلا أو الهند ، فى الوقت الذى لايزيد فيه عدد السكان ـ وفقا لاحصاءات عام ١٩٦٣ ـ عن عشرة ملايين نسمة ٠ وبعبارة أخرى فان متوسط كثافة السكان لايزيد عن ٩ لكل ميل مربع ، ولو أن هذه النسبة تتراوح مابين ٢٤ فى الكميرون الى أن تصل الى ٥ فقط فى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجابون ٠ أما عـن المواصلات فان المنطقة تفتقر كثيرا الى التسهيلات الحديثة فى مجال النقل ، الى جانب قلة خطوط

السكك الحديدية ورداءة شبكة الطرق التى تربط الدول الخمس ببعضها وكذا الطرق الداخلية فى كل دولة منها .

ومن الناحية الاقتصادية ـ مع النظر الى الموضوع من زاوية التكامل الاقتصادى ـ يمكن القول أن الملامح المميزة للمنطقة تنحصر فى أن الانتاج يكاد يتركز بصفة اساسية على المواد الاولية للتصدير ، وأن الدخول النقدية تعتبر ضئيلة الى حد كبير . وبالتالى فان الاسواق الداخلية تعتبر أسواقا محدودة بالنسبة للسلع الصناعية . ومما لاشك فيه أن هناك مجالا متسعا للتجارة فى المنتجات الزراعية التقليدية للاستهلاك المحلى ، الا أن هذا ينبغى أن يستند الى خلق سوق متسعة يتميز بوجود فائض مستمر من هذه الحاصلات ، وهو مالا يتوافر فى جميع دول المنطقة وخاصة فى جابون والكونجو . وفى الوقت الذى يعتبر فيه مجال التنمية الصناعية محدودا للغاية بسبب صغر حجم السوق المحلى ، نجد أن الدول الساحلية الثلاث (الكميرون وجابون والكونجو) لها من الامكانيات ما قد يدعم موقفها فى هذا الميدان الهام ، وتتمثل هذه الامكانيات فى وجود المواد الاولية اللازمة للصناعة الى جانب ماتتمتع به هذه الدول من حيث مواقعها الاستراتيجية بالنسبة لشبكة المواصلات القائمة فعلا او تلك المنتظر تنفيذها مستقبلا . وبالنسبة للدولتين الموجودتين فى الداخل (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى) فان فرص التنمية الصناعية فيهما تعتبر ضئيلة نسبيا لعدم توافر المواد الاولية من ناحية (باستثناء القطن) ، الى جانب ضعف الدخول وانخفاض مستواها ، ثم بعدهما عن البحر مما يضعهما فى موقف دقيق فى حالة ما اذا قامت فيهما أية صناعات تعتمد على المواد الاولية المستوردة من الخارج .

كيف تعمل السوق المشتركة ؟

من المعروف أن السوق المشتركة بصفة عامة لاتخرج عن كونها منطقة تضم عدة دول اتفقت فيما بينها على تأمين حرية انتقال عوامل الانتاج بالاضافة الى الانتاج ذاته . وبالنسبة لاتفاق الاتحاد الجمركى الاستوائى ، يمكن القول أنه ولو أن الاتفاق قد نص على حرية انتقال راس المال والانتاج ، الا أنه لم ينص صراحة على حرية انتقال الايدى العاملة . والواقع أن انتقال الايدى العاملة داخل نطاق الاتحاد كان من الظواهر الواضحة قبل الاستقلال ، وكان العمال يفدون من المناطق الشمالية الكثيفة السكان نسبيا الى المناطق الجنوبية سعيا وراء الاجور التى شهدت تفاوتا كبيرا من منطقة الى أخرى . وعلى الرغم من أن انتقال الايدى العاملة لم تواجهه رسميا أية عقبات ، الا أن هناك من العوامل الاجتماعية والسياسية ماوقف فى بعض الاحيان عائقا دون استمرار حرية التنقل ، وعلى سبيل المثال فقد ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى حتى عام ١٩٦٤ تفرض ضريبة سنوية على العاملين فى المؤسسات الخاصة الذين وفدوا اليها من الخارج بهدف الحد من هذه الظاهرة . وفيما يبدو فان الظواهر العامة تشير الى الاستمرار فى هذا الاتجاه مما قد يكون له أثر سىء فى ديناميكية السوق المشتركة ، حيث أن حرية انتقال الايدى العاملة تعتبر فى حد ذاتها وسيلة عملية لمنح الافراد فرصا متزايدة للمشاركة فى زيادة الدخول على مستوى السوق المشتركة ككل .

أجهزة السوق المشتركة

اذا استثنينا موضوع الوحدة النقدية بين دول الاتحاد الجمركى الاستوائى ، يمكن القول أن وضع السياسة العليا لجميع أوجه التعاون الاقتصادى القائم بين دول الاتحاد يتم بواسطة مؤتمر رؤساء الدول المعنية الذى يصدر قراراته باجماع الاراء ، والتى تصبح لها بعد ذلك قوة القانون فى الدول الاربع .

وتعتبر السكرتارية العامة للاتحاد (والتى يرأسها سكرتير عام) بما تضمنه من ادارات اقتصادية ومالية واحصائية ، بالاضافة الى بعض ادارات معينة للخدمات العامة ، الاجهزة الادارية التى يتم عن طريقها تنفيذ كافة القرارات فى مجال التعاون الاقتصادى بين دول الاتحاد . وفى الوقت الذى نجد فيه ادارة مثل الادارة العامة للجمارك تخضع مباشرة لاشراف السكرتير العام ، نجد أن بعض ادارات الخدمات العامة مثل البريد والتلغراف والسكك الحديدية لاتعتبر ضمن

مسئولية السكرتير العام وتقوم بتمويل احتياجاتها ذاتيا • وعلى الرغم من أن مؤتمر رؤساء الدول له صلاحياته الواسعة ، الا أنه أوكل بحث كافة المسائل المتعلقة بالوحدة الجمركية ـ من الناحية العملية ـ الى لجنة اطلق عليها اسم « لجنة التوجيه » ، والتى لايدخل فى اختصاصها ادارات الخدمات العامة التى تمول احتياجاتها ذاتيا • وتتألف هذه اللجنة من وزراء المالية فى الدول الاربع الى جانب مندوب آخر عن كل دولة وبعض الشخصيات الهامة الاخرى وعلى سبيل المثال محافظ البنك المركزى الذى يحضر بصفته الاستشارية فقط • وكما هو الحال بالنسبة لقرارات مؤتمر رؤساء الدول فان قرارات هذه اللجنة تصبح لها قوة القانون فى الدول الاربع المعنية •

ولعل أهم اختصاصات اللجنة المشار اليها يتمثل فى تحديد مستويات الضريبة على الواردات ، الى جانب بعض الوظائف التنفيذية التى تؤثر بشكل مباشر على السوق المشتركة • ومن بين هذه الوظائف مسئولياتها الكاملة عن تحديد نوع المعاملة الضريبية التى تطبق على المؤسسات التى تعمل فى خدمة السوق المشتركة ككل ، من حيث اعفائها من تحمل كافة الرسوم المفروضة على الواردات وكذا جميع الضرائب غير المباشرة الداخلية ، مع اخضاعها لنوع واحد من الضرائب لايمثل الا عبئا بسيطا بالقياس الى مجموعة الضرائب غير المباشرة (وما تتضمنها من تعقيدات) والواجبة التطبيق أصلا • كما أن اللجنة تقوم فى الوقت نفسه بتحديد المؤسسات التى ينبغى اخضاعها لنظام الضريبة الواحدة مع تحديد معدلات هذه الضريبة ، حيث أن الضريبة المشار اليها تختلف وفقا لاختلاف المنتجات •

وقد يكون من المناسب هنا أن نتطرق الى نقطة أساسية أخرى غالبا ما تكون موضع خلاف فى أى اتحاد جمركى ، وهى تتعلق بالمبدأ الذى يتم على أساسه توزيع الدخل الناتج عن الضرائب المفروضة على الواردات وكذا الضرائب على الايرادات الناجمة عن التجارة فيما بين الدول الاعضاء • وبالنسبة للاتحاد الجمركى الاستوائى • فقد اتخذ الاستهلاك معيارا للتوزيع ، وبعبارة أخرى فان جميع الضرائب المفروضة على الواردات (بعد خصم نسبة معينة لصندوق التضامن ـ وهو ما سنتعرض اليه فيما بعد بالاضافة الى ٣,١/٢ فى المائة كمصاريف تشغيل ادارة الجمارك) يتم سدادها الى ميزانية الدولة التى سوف تستهلك فيها هذه السلع • أما عن الايرادات الناتجة عن الضرائب المفروضة على التجارة فيما بين الدول الاعضاء ، فهذه يتم توزيعها على الدول الاعضاء وفقا لاستهلاك كل منها من هذه السلع • ويتطلب ذلك من المنتجين الاحتفاظ بسجلات يوضح بها الكميات والجهات التى يتم تصدير السلع اليها ، مع ملاحظة أن هذا المبدأ يسرى فقط على السلع المصنوعة محليا •

وحتى يمكن تعويض بعض الدول الاعضاء نتيجة اختلاف أوضاعها الاقتصادية وللتغلب على مشكلة تفاوت الفائدة التى تجنيها كل دولة نتيجة لانتمائها الى الاتحاد ، تم الاتفاق فى اجتماع رؤساء الوزارات للدول الاعضاء فى يونيو ١٩٥٩ على انشاء « صندوق التضامن » الذى عالج مشكلة تحصيل الضرائب على الواردات التى تصل الى دولة ما ولتكن الكونجو مثلا مما يترتب عليه اضافة هذه الضرائب الى ميزانية الكونجو ، بينما يتم اعادة تصدير هذه السلع الى دول اخرى مثل تشاد او جمهورية افريقيا الوسطى [وهما الدولتان اللتان تقعان الى الداخل) ، وما قد يترتب على ذلك من فقدان هاتين الدولتين للضريبة المفروضة على السلع المشار اليها على الرغم من أن استهلاك هذه السلع يتم فى داخل أراضيهما • وعلى ذلك فقد اتفق على توزيع ايرادات صندوق التضامن بنسب معينة لم يطرأ عليها أى تعديل منذ انشاء الصندوق فى عام ١٩٦٠ ، وكان نصيب جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٥ فى المائة من ايرادات الصندوق ، وتشاد ٦٢,٦ فى المائة والكونجو ٣ فى المائة فقط • والواقع أن البيانات المتوافرة لا تساعد على تقدير ما اذاكانت هذه النسب تمثل تعويضا عادلا لهذه الدول ، وتعتبر تصحيحا للاوضاع التى أشرنا اليها والتى مؤداها الافراج عن السلع المستوردة فى دولة ما بقصد الاستهلاك المحلى بها ، ثم اعادة تصديرها الى دولة أخرى من الدول الاعضاء بالاتحاد •

التكامل النقدى

لا شك أن التعاون فى المجال النقدى يعتبر من المجالات الهامة التى حققت فيها دول الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى قدرا كبيرا من النجاح . وكما ذكرنا من قبل فان دول الاتحاد الخمس كانت ترتبط فيما بينها بروابط نقدية وثيقة قبل حصولها على الاستقلال ، وكان هذا داعيا لهذه الدول أن تبدأ على الفور بعد نيلها الاستقلال فى اتخاذ الترتيبات اللازمة للحفاظ على هذه الروابط وبما يتفق مع ظروف السيادة القومية الجديدة .

والواقع أن أفريقيا الاستوائية كان لها نظامها النقدى المحلى منذ فترة طويلة تمتد الى عام ١٩٤٠ ، ولو أن انشاء مؤسسة خاصة للاصدار لم يتم الا فى عام ١٩٥٥ . وعندما حصلت دول المنطقة على استقلالها فى عام ١٩٦٠ تحولت المؤسسة المذكورة الى بنك مركزى وتم تعديل اللائحة بما يتيح للبنك الجديد خدمة أهداف الوحدة النقدية بين دول أصبحت الان مستقلة .

ويقوم البنك المركزى الحالى على أساس اتفاق معقود بين الدول الخمس وفرنسا ، وفى الوقت نفسه فقد اتفقت الدول الخمس المشار اليها على منح البنك حق أصدار النقد ، كما اتفقت أيضا على تركيز احتياطياتها النقدية الخارجية فى هذا البنك مع ضمان حرية انتقال العملة وتحويلها فى داخل نطاق المنطقة . وبالاضافة الى ذلك اتفقت الدول المعنية على قواعد عامة فى شأن الرقابة على النقد وتنظيم الجهاز المصرفى وتوجيه الائتمان . أما عن العملة المتداولة فى داخل المنطقة فهى الفرنك الافريقى ولا يجوز تعديل سعر التعادل المعلن له الا بموافقة جميع الدول الاعضاء (سعر التعادل فى الوقت الحاضر : ٢ فرنك فرنسى جديد يساوى ١٠٠ فرنك أفريقى) .

وتحتفظ الدول الاعضاء باحتياطياتها الخارجية بالفرنك الفرنسى فقط ، وتتم تسوية المدفوعات والمتحصلات عن طريق حساب مفتوح لدى الخزانة الفرنسية يحمل اسم « حساب العمليات » وبموجب اتفاق معقود مع الحكومة الفرنسية ، كفلت الحكومة المذكورة حرية تحويل الفرنك الافريقى الى فرنكات فرنسية ، كما وافقت الحكومة الفرنسية على منح البنك المركزى أية تسهيلات للسحب « على المكشوف » فى حالة ما اذا أظهر « حساب العمليات » أى عجز فى غير صالح البنك المذكور .

وبالاضافة الى ما ذكرناه من اختصاصات البنك المركزى من حيث اصدار أوراق النقد والعملة والاشراف على الاحتياجات النقدية الخارجية ، فان احدى اختصاصاته الهامة تتمثل فى منح الائتمان والاشراف على توجيهه . وعلى الرغم من أن البنك أصبح من حقه أخيرا منح الحكومات تسهيلات مقدمة قصيرة الاجل مقابل سندات على الخزانة ، الا أن دور البنك من الناحية العملية اقتصر حتى الان على تقديم الائتمان القصير والمتوسط الاجل للقطاع الخاص ، عن طريق اعادة خصم الكمبيالات التجارية التى تحتفظ بها البنوك التجارية والتى لا تزيد مدة الوفاء بها عن ستة أشهر . وبالاضافة الى ذلك فان البنك يقوم أيضا بالاشراف على مؤسسات الائتمان الوطنية بما يتفق مع القوانين المحلية ، والاحتفاظ بالحسابات الخاصة بوزارات الخزانة الوطنية وتقديم المشورة اللازمة لهذه الوزارات ، وأخيرا الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية .

ووفقا لما يجرى عليه العمل فان للبنك المركزى مستويين اداريين : أولهما مجلس الادارة الذى يتالف نصف عدد اعضائه من مندوبين عن فرنسا والنصف الاخر من مندوبين يمثلون الدول الخمس الاعضاء ، وثانيهما يتمثل فى وجود لجنة نقدية محلية لكل دولة من الدول الخمس المشار اليها الى جانب لجنة سادسة تهتم بالشئون المشتركة لدول الكونجو وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد .

وبصفة عامة يمكن القول أن مجلس الادارة يختص بتحديد حجم الائتمان قصير الاجل فى ضوء الموارد والاحتياجات ، بالاضافة الى وضع الحدود التى يمكن لفروعه المحلية — فى نطاقها — منح الائتمان اللازم بالنسبة لاعادة الخصم والدفعات المقدمة ... الخ . أما عن اللجان النقدية المحلية ، فان اختصاصها ينحصر فى ابلاغ مجلس الادارة — من حين الى آخر — بما تراه فى شان الحدود التى

ينبغى فى نطاقها تقديم الائتمان بالنسبة لكل دولة ، كما أن من حقها وضع الحدود القصوى للقيمة الاجمالية للكمبيالات المعاد خصمها وفقا للظروف الاقتصادية فى الدول التى تعمل بها .

والجدير بالذكر أنه على الرغم من حصول دول المجموعة على استقلالها التام ، الا أن فرنسا لا زالت تتحمل المسئولية الاولى فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية فى المنطقة ، الامر الذى يعتبر منفصلا تماما عن النظام النقدى السائد فى المنطقة موضوع البحث . وفى ضوء ذلك فان الموارد المالية اللازمة لخطط التنمية توضع تحت تصرف دول الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى عن طريق المساعدات المباشرة التى تهدف الى دعم الميزانيات المحلية ، وعن طريق تقديم المنح اللازمة لمشروعات التنمية والخدمات الاجتماعية التى يقدمها صندوق المساعدة والتعاون ، وأخيرا عن طريق القروض التى تقدمها الخزانة المركزية للتعاون الاقتصادى لتمويل بعض عمليات محدودة أو لتمويل بنوك التنمية المحلية. وبالاضافة الى ذلك فان الدول الخمس تتلقى أيضا المساعدة عن طريق الصندوق الاوربى للتنمية والذى تعتبر فرنسا من أعضائه البارزين . وقد بلغ مجموع المساعدات التى تلقتها الدول الخمس من هذه المصادر جميعا حوالى ١٣٥٠٠ مليون فرنك فرنسى جديد فى عام ١٩٦٢ وهو ما يزيد على مجموع الاحتياطيات النقدية الخارجية التى يحتفظ بها البنك المركزى .

تنسيق السياسة الصناعية

يمكن القول ان موضوع اقامة صناعة ما لخدمة أية سوق مشتركة يعتبر من الموضوعات التى تثير الخلافات بين الدول الاعضاء فى هذه السوق لما يحمله ذلك من أهمية خاصة بالنسبة لتوزيع المكاسب الاقتصادية بين الدول الاعضاء ولعل السؤال الهام الذى يطرح نفسه فى هذا المجال يدور حول ما اذا كان من الافضل أن يترك موضوع اقامة أية صناعة للدور الحر الذى تضطلع به الحكومات بالاشراف على مؤسسات الائتمان الوطنية بما يتفق والمبادرات من جانب القطاع الخاص ، أم انه من واجب السلطات الخاصة بالسوق المشتركة التدخل بطريقة فعالة بهدف ايجاد التنسيق اللازم فى مجال الصناعة وعلى أى أساس يتم ذلك .

والواقع أن هذا التساؤل لم يطرح للمناقشة فى دول الاتحاد الجمركى الاستوائى حتى أثيرت فى عام ١٩٦٣ مشكلة اختيار المكان المناسب لاقامة معمل لتكرير البترول ليقوم على خدمة كافة دول الاتحاد . وفى بادىء الامر تم تشكيل لجنة مشتركة من الدول الاعضاء لبحث هذا الموضوع ، الا أن اللجنة المشار اليها رأت احالة الموضوع الى لجنة صناعية تضم مجموعة كبيرة من الخبراء لبحث جميع المشاكل المتعلقة بالتنسيق الصناعى وتقديم التوصيات المناسبة فى هذا الخصوص ، وفى الوقت نفسه أوفدت وزارة التعاون الفرنسية لجنة أخرى من الخبراء خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٦٣ لبحث امكانيات التنسيق الصناعى فى المنطقة كلها . والواقع أن أهمية موضوع معمل التكرير الذى أشرنا اليه أنما ترجع الى أن هذا الموضوع يعتبر المحاولة الاولى من نوعها لدراسة امكانيات قيام صناعات تخدم المنطقة باكملها على أساس اقتصادى بما فى ذلك دراسة تكاليف اقامة مثل هذه الصناعات فى أماكن مختلفة ثم اختيار اكثر هذه الاماكن ملاءمة للمشروع المقترح . ومن ناحية أخرى فان القرار الذى اتخذته لجنة الخبراء فى شان معمل التكرير كان فاتحة لعقد سلسلة من الاجتماعات واللجان وهو ما أنتهى الى التوقيع على اتفاق الاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول أفريقيا الوسطى بعد ذلك بثمانية عشر شهرا .

وبناء على الدراسات الاقتصادية التى أعدها الخبراء وافق مجلس رؤساء الدول الذى انعقد فى فورت لامى فى فبراير ١٩٦٤ على اقامة معمل التكرير المشترك فى ميناء « بورت جنتيل » ، وفى الاجتماع نفسه أقر رؤساء الدول مبدأ جديدا فى اتفاق التنسيق الصناعى مؤداه أنه فى حالة ما اذا كانت أية صناعة جديدة تعتمد على أكثر من سوق واحد ، فان الدولة التى ترغب فى تنفيذ المشروع ينبغى أن تخطر « لجنة التوجيه » برغبتها تلك ، وفى حالة عدم اتفاق اللجنة الاخيرة باجماع الاراء على اختيار المكان المقترح لاقامة المشروع يتم عرض الامر برمته على مجلس رؤساء الدول للبت فيه .

وإذا كانت نتائج اجتماع عام ١٩٦٤ لم تحقق كافة أوجه التنسيق الصناعي على الوجه المطلوب ، حيث أنها لم تمتد لتشمل الكميرون ، الا أنها أظهرت مدى الحاجة الى تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الاعضاء طالما كان الهدف هو الابقاء على الاتحاد الجمركي القائم ، وقد ظهر ذلك الاتجاه في القرار الذي اتخذه الرؤساء بضرورة السير قدما الى الامام للوصول الى اتفاق كامل للتعاون الاقتصادي يضم الكميرون بهدف التغلب على كافة الصعاب التي تعترض اتمام الوحدة الاقتصادية ، الامر الذي انتهى الى التوقيع على اتفاق الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى كما أسلفنا .

وأخيرا وبعد هذا العرض السريع لاهم أوجه التعاون الاقتصادي بين دول أفريقيا الاستوائية ، هل في الامكان التنبؤ بمستقبل هذا الاتحاد ؟

للاجابة على هذا السؤال نقول ان نجاح اية سوق مشتركة يتوقف في المقام الاول على درجة توافر الثقة في استمرار بقائها ، وهو ما يرتبط تماما بالعلاقات السياسية القائمة بين اعضائها ، الامر الذي تعاني منه الدول الاعضاء لتباين وجهات النظر السياسية بين حكوماتها المختلفة . وقد تأيد ذلك في وضوح بعد انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في فبراير ١٩٦٨ الى الكونجو كينشاسا في اتحاد سياسي جديد اطلق عليه اسم « اتحاد دول أفريقيا الوسطى » وعلى الرغم من قيام هذا الاتحاد الثلاثي ، الا ان الروابط الاقتصادية التاريخية التي تجمع دول المجموعة الافريقية الاستوائية الناطقة بالفرنسية تعتبر في واقع الامر أقوى على أي حال من الخلافات السياسية ، بل أن بوادر الخلاف سرعان ما دبت في أوصال الاتحاد الثلاثي الجديد واعلنت جمهورية افريقيا الوسطى انسحابها من هذه المنظمة ولم يتضح موقف جمهورية تشاد بعد .

التسلل الإسرائيلي في أمريكا اللاتينية

فؤاد الشفيق



عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ كانت هناك مجموعة من المواقف والوقائع المرتبطة بأمريكا اللاتينية أوضحت مدى انحيازها لاسرائيل والصهيونية العالمية ومدى نجاح اسرائيل في التسلل الى هذه القارة .

نذكر على سبيل المثال تقديم دول امريكا اللاتينية اثناء مناقشة الازمة في الجمعية العامة مشروع قرار كان كالمشروع الامريكي في صالح اسرائيل يضاف الى ذلك انها اثناء التصويت وقفت ضد المشروع السوفيتي والمشروع الالباني والمشروع الاسيوي الافريقي . وبجانب هذا الموقف كانت هناك مجموعة من الوقائع نذكر منها تأجيل انعقاد المؤتمر الخامس للطوائف اليهودية في امريكا اللاتينية بسبب ظروف اسرائيل حتى تم افتتاح المؤتمر في ٢٤ اكتوبر الماضي بمونتيفديو عاصمة اورجواي هذا بالاضافة الى احتفال اسرائيل في ١٩ يناير ١٩٦٩ بيوم امريكا اللاتينية وعقد المؤتمر اليهودي لجميع دول امريكا اللاتينية من اجل تعزيز التيار السياحي والتجاري بين اسرائيل ونصف القارة الامريكية الجنوبي ، وهناك ايضا الزيارة التي قام بها اوتورها اوريجي السكرتير العام لمنظمة اتحادات النقابات المهنية في دول امريكا اللاتينية لاسرائيل وادلائه اثناء هذه الزيارة بحديث لمراسل صحيفة دفار الاسرائيلية مقدما نصائحه للاعلام الاسرائيلي في امريكا اللاتينية وكيف ان عليه تقديم اسرائيل كدولة وليس كاتحاد من رجال الاعمال وانتقد

الاعلام الاسرائيلى عقب حرب الايام الستة « بانه لم يكن مفيدا وظهر عدم التنسيق بين اتجـاهاته المختلفة » ودعا الهستدروت للقيام بدور اكبر فى الحملة الاعلامية . . والواقعة الاخيرة التى نذكرها فى هذا المجال هى اقرار وزير المواصلات البرازيلى فى ٩ـ١٠ـ٦٨ الاتفاق الذى وقع بين شركة برازيلية وشركة فيرو الاسرائيلية لانشاء خط حديدى فى فارانه يبلغ طوله ٢٥٠ كيلو مترا وتكاليفه ٢٤ مليون دولار لنقل البن الى ميناء التصدير ٠٠

من هنا كان من الاهمية بمكان دراسة الاطار العام لميادين التسلل الاسرائيلى ومراحل هـذا التسلل والعوامل الايجابية والسلبية التى اعتمدت عليها اسرائيل فى تسللها ٠

العوامل الايجابية والسلبية

ويأتى فى مقدمة العوامل الايجابية وجـود الجاليات اليهودية ، وهى نوعان اما جاليات قديمة تقيم هناك منذ أمد بعيد أو قدمت من اوربا منذ عام ١٩٣٨ مع اشتداد حملات النازية ضد يهود المانيا والنمسا ، وفشلت هذه الجاليات فى الهجرة الى الولايات المتحدة نتيجة للضغط الصـهيونى الذى كان يرمى الى استغلال مشكلة عدم وجود ملجأ ليهود اوربا المضطهدين للدعوة الى انشاء اسرائيل واحتلال فلسـطين وهنـا اتجهـوا الى امريكا اللاتينية ٠ وترجع هجرة الجاليات المقيمة الى تاريخ قديم ففى الارجنتين مثلا ترجع هجرتهم الى عام ١٨٥٢ ، وفى كوبا الى عام ١٨٩٨ ، وفى اورجواى بدات هجرتهم فى اوائل القرن الخامس عشر مع طلائع المستعمرين الاسبان ٠ وتملك هذه الجاليات مفاتيح الحياة فى اغلب دول امريكا اللاتينية وتمارس نفوذها من وراء الستار وهم كاليهود فى سائر انحاء العالم اقلية مكروهة ولكنها مرهوبة الجانب ٠

ومن ناحية ثانية اعتمدت اسرائيل فى تسللها على انتماء الانظمة الحاكمة فى امريكا اللاتينية للمعسكر الغربى وتغلغل النفوذ الامريكى فيها فتستغل اسرائيل المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة للضغط على حكومات امريكا اللاتينية ٠ ونضرب مثلا لذلك بمنظمة [اليهود المتدربون على الحرب) ٠ فى الولايات المتحدة التى طلبت من الحكومة الامريكية قطع التعامل الاقتصادى مع الارجنتين نتيجة تزايد ظاهرة العداء للسـامية بدرجة كبيرة كما قال ابرهام كراديتور مدير لجنة العلاقات الخارجية للمنظمة ، وطلب من الحكومة الامريكية ووكالة التقـدم الدولى تحذير حـكومة الارجنتين من غضب الولايات المتحدة وطلب من منظمة الدول الامريكية اخذ موقف من هـذا الموضوع ٠

الدولـــة	عدد اليهود
الارجنتين	٤٧٥ر٠٠٠
الاكوادور	٢ر٠٠٠
اورجواى	٤٨ر٠٠٠
بارجـواى	١ر٢٠٠
البرازيـل	١٤٠ر٠٠٠
بنمـــا	٢ر٠٠٠
بوليفيـا	٤ر٠٠٠
بيرو	٤ر٠٠٠
جواتيمالا	١ر٢٠٠
جمهورية الدومينكان	١ر٢٠
شيلــــى	٣٥ر٠٠٠
فنزويـــلا	٩ر٠٠٠
كـــوبا	٢ر١٠٠
كولومبيــا	١٠ر٠٠٠
المكسيــك	٢٠ر٠٠٠

تعداد اليهود فى دول أمريكا اللاتينية

واخيرا تعتمد اسرائيل فى تسللها على أصل وتكوين هذه الدول وموقعها الجغرافى .فهى دول هجرة واستكشاف ، وشعوبها تملك اراضيهـا

الحالية خلال اجيال سالفة ، كما لم يتسع لها الوقت لتكوين وحدة عنصرية وثقافية ، وتستغل اسرائيل هذه الظروف فى دعايتها وتقربها لهذه الدول على أساس أنها تعيش نفس الظروف ٠

ومن أهم العوامل السببية التى تعتمد عليها اسرائيل فى تسللها الى دول امريكا اللاتينية انعدام المصالح السياسية والاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول العربية ، كما تستغل بعد هذه المنظمة عن العالم العربى وعدم المام اهلها الكافى بحقائق القضايا العربية ، وهكذا يكون للدعاية الصهيونية فضل اتخاذ عنصر المباداة والسبق .

استراتيجية التسلل

اعتمدت اسرائيل على هذه العوامل والظروف فى تسللها الى القارة وفق خطة مدروسة بدات قبل قيام اسرائيل ونفذت على مرحلتين :

المرحلة الاولى : وتبدأ منذ مؤتمر بال الصهيونى بسويسرا عام ١٨٩٧ حتى بداية الاربعينات من هذا القرن وتمت فيها صهينة جزء كبير من الجاليات اليهودية القديمة التى كانت تقيم هناك قبل الهجرة عقب اشتداد الاضطهاد النازى .

المرحلة الثانية : وتمت خلال الحرب العالمية الثانية وتمثلت فى برنامج السنوات الخمس للتثقيف الصهيونى فى امريكا اللاتينية ، ولعب فيها الدور الاساسى صهيونيو القارة من يهود الجاليات القديمة المقيمة او من المهاجرين الجدد وذلك بالتأثير على الشخصيات غير اليهودية فى البلاد بشرح وجهة نظر الصهيونية لاقامة دولة اسرائيل بالنسبة للحق التاريخى وبتقديم صك الانتداب ووعد بلفور كاسانيد قانونية ومحاولة كسب عطفهم بشرح ظروف تعرضهم للاضطهاد النازى ومقدمين انفسهم كمدافعين عن الحرية والمفاهيم الغربية للديمقراطية بموقفهم من الحلفاء واشتراكهم معهم فى الحرب ٠ وتم هذا البرنامج من خلال تشكيل لجان نصرة فلسطين المؤيدة للاهداف الصهيونية التى كانت تضم أهم الشخصيات فى أمريكا اللاتينية ، وباقامة المؤتمر الدولى المسيحى لفلسطين فى نوفمبر ١٩٤٥ لتعريف المجتمعات المسيحية هناك بالبرنامج الصهيونى ، وقد تمخض عن هذا المؤتمر اللجنة العالمية لفلسطين لتقوم بالتنسيق بين اللجان المسيحية لنصرة فلسطين ، هذا بالاضافة الى جهود ممثلى الوكالة اليهودية المتقنين الاسبانية الذين انتشروا فى كل دول أمريكا اللاتينية .

لقد عملت اسرائيل بتركيز ونشاط خاصة فى المرحلة الثانية من الخطة وذلك لاحساسها بقرب انشاء منظمة دولية جديدة (الامم المتحدة) حيث ستعرض عليها مشكلة فلسطين وبالتالى فهى فى حاجة الى اصوات العشرين دولة فى امريكا اللاتينية لضمان التصويت فى صالحها .

ولم تكتف بذلك بل عملت على متابعة نشاط ممثلى هذه الدول فى المنظمة الدولية بعد انشائها وحللت مواقفهم من خلال المناقشات لاستخلاص الدروس التى يمكن ان تستفيد منها فى علاقتها بهذه القارة فى المستقبل ٠ وكان نتيجة هذا التخطيط الفوز بقرار التقسيم فى ٢٩-١١-٤٧ بحصولها على اصوات ١٣ دولة من دول امريكا اللاتينية يمثلون ٤٠ فى المائة من الاصوات التى صوتت على القرار ٠

واستمر اهتمام اسرائيل بامريكا اللاتينية بعد اعلان قيامها عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا فى مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والسياسية خاصة وانها كان لها الفضل فى اعطائها شهادة ميلادها :

الميدان الاقتصادى :

ويدفع اسرائيل الى التسلل فى هذا الميدان سيطرة اليهود المحليين بدرجة كبيرة على اوجه النشاط الاقتصادى هناك وخاصة على عمليات الاستيراد والتوزيع ، يضاف الى ذلك ان الاستثمار فى اسواق امريكا اللاتينية يعطى ارباحا عالية بالنسبة لجميع اسواق العالم ولذلك فان المبالغ التى تجمعها اسرائيل والمنظمات الصهيونية سنويا من امريكا اللاتينية لا ترسل مباشرة لاسرائيل ولكنها تستثمر فى هذه البلاد اولا ثم تنقل بعد ذلك مع ارباحها الى اسرائيل كما يدفعها الى التسلل فى

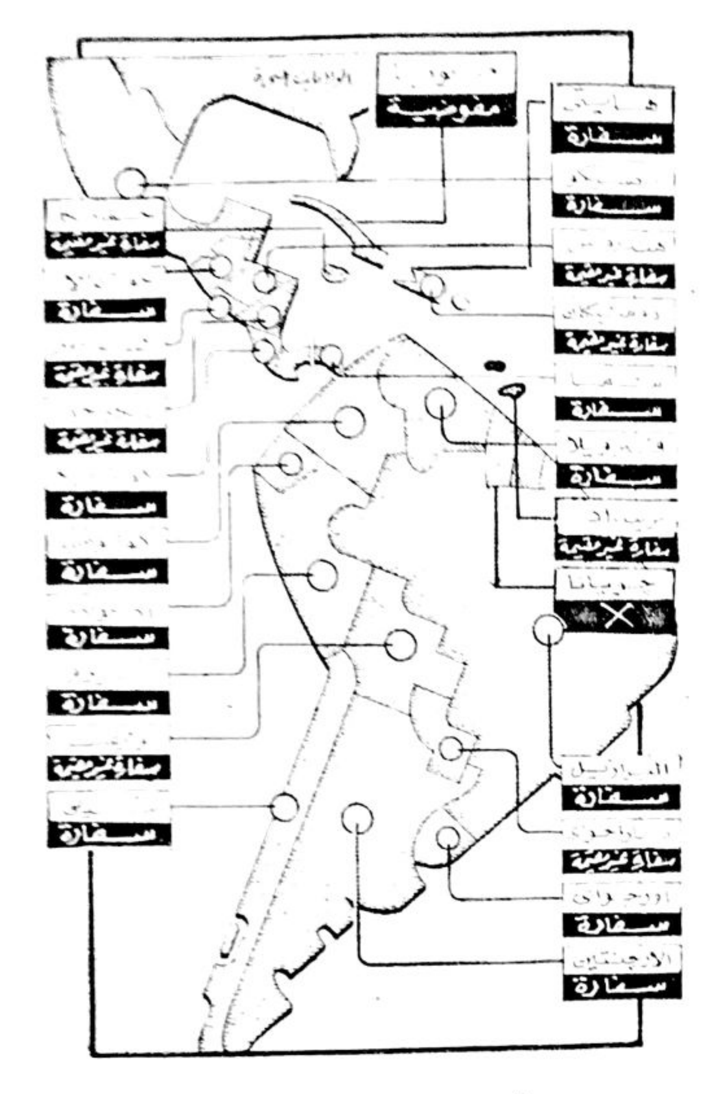
ذلك القطاع ايضا الحصار العربى ونجاح سياسة المواجهة لتسللها فى افريقيا فتعمل على فتح اسواق جديدة لها فى امريكا اللاتينية بل انها تعمل على احتكار الاسواق وعمليات نقل التجارة الخارجية لهذه البلاد ٠

وقد قامت اسرائيل بمساعدة الجاليات اليهودية بدراسة امكانيات اسواق الدول اللاتينية لزيادة حجم التبادل التجارى معها ، وقد أمكنها عقد عديد من الاتفاقات التجارية التى تقضى بأن تشترى انتاج هذه الدول من المواد الخام أو النصف مصنوعة لتقوم بتصنيعها فى اسرائيل ثم تعيد تصديرها للعالم ، واظهر مثل لذلك تجارة الماس فى فنزويلا ٠

هذا وتستورد من اورجواى اللحوم بناء على اتفاقيه معها قامت على اساسها باستيراد الف طن فى عام ١٩٦٢ و ١٥٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ ، وتعمل اليوم على زيادة هذه الكمية خاصة بعد زيارة الدكتور دبيان البيطرى الاسرائيلى لمؤسسات اللحوم هناك . وتستورد البن من كولومبيا ويقدر قيمة ماتشتريه سنويا حوالى ٤٠٠ الف دولار ، وتستورد السكر من كوبا وتبلغ الصادرات الكوبية لاسرائيل اكثر من ٢٠٫٠٠٠ طن فى السنة تقريبا مقابل ان تصدر اسرائيل لكوبا سيارات الجيب والاخشاب والورق والسماد . وقد عقدت مع الارجنتين اتفاقية عام ١٩٥٥ خاصة بتبادل السلع بينهما بما يقدر بثلاثة ملايين دولار ٠

وتتسلل اسرائيل فى ميدان الانتاج الزراعى والصناعى تحت ادعاء تقديم خبرتها فى هذا الميدان وتزعم انها تقدم نموذجا للتنمية فى الدول المختلفة فقامت مثلا جمعية ماساردت الزراعية الاسرائيلية بالمساهمة فى زراعة البرسيم والحبوب فى كوبا لتنمية الثروة الحيوانية ، وقد نقلت ادوات الرى والاسمدة والمبيدات من اسرائيل ٠

وقامت بالمساهمة فى مراكز زراعية فى بوليفيا ٠ وشارك عدد من كبار المسئولين الاسرائيليين فى الشئون الزراعية فى اسبوع الزراعة فى بيرو ، وتحاول استصلاح الاراضى الزراعية هناك ، وتعمل على اطلاع المسئولين فى بيرو على نظام المزارع الجماعية لديها [الكيبوتز] ، هذا وتقوم بحفر الابار وتسهيل اعمال الرى فى



التمثيل الدبلوماسى الاسرائيلى فى دول امريكا اللاتينية

البرازيل فى منطقة بارن ميكو . ويعمل اثنان من الخبراء الاسرائيليين فى سلفادور فى مكافحة آفات القطن ، وقد زار السلفادور بعثات اقتصادية اسرائيلية كان آخرها بعثة المعونة الفنية عام ١٩٦٦ وقد اشاد « ريفيرا » رئيس دولة سلفادور بنشاط هذه البعثات الاقتصادية ٠

وفى ميدان التعدين والصناعة نجدها تقوم مثلا بالتنقيب عن الكبريت فى المكسيك وقد صرح المستشار التجارى الاسرائيلى هناك فى ٦-٢-٦٦ ان اسرائيل والمكسيك ستقومان بانتاج مشترك فى ميدان الصناعات الكهربائية وقطع الغيار ، وقال ان هذا الانتاج المشترك يرجع الى التشابه الكبير فى البرامج الصناعية فى كلا البلدين ٠

ميدان الخبرة الفنية :

تهتم اسرائيل بتزويد دول امريكا اللاتينية بالخبراء الفنيين فى كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والتعاونية واستصلاح الاراضى والرى . وينتشر الخبراء الاسرائيليون فى مختلف هذه البلاد ـ يزاولون فى الظاهر مهمة التدريب بينما هم يقومون فى الحقيقة بنشر الدعاية الصهيونية على نطاق واسع فى الاوساط التى يعملون فيها بأسلوب دعائى مدروس يهدف الى كسب ثقة وعطف هذه الدول . ونجحت اسرائيل عن هذا الطريق فى التغلغل داخل الاجهزة الفنية فى امريكا اللاتينية .

وتشير الاحصائيات الى ان عدد الخبراء الذين اوفدتهم اسرائيل الى الخارج يبلغ ١٥٠٠ خبير كان نصيب امريكا اللاتينية منهم ٧٢ خبيرا .

والمثل الواضح على هذا الميدان من ميادين التسلل اتفاق المعونة الفنية بين اسرائيل ودول امريكا اللاتينية من أجل التنمية الزراعية الذى تم توقيعه عام ١٩٦٥ كما ذكرت صحيفة « يديعوت احرونوت» الاسرائيلية بتاريخ ١١ـ١١ـ٦٥ والذى وقعه عن الجانب الاسرائيلى سفير اسرائيل فى واشنطون وعن دول امريكا اللاتينية السكرتير العام لمنظمة الدول الامريكية . وقالت الصحيفة ان هذا الاتفاق ينص على ان توفد اسرائيل عشرة من خبرائها الزراعيين الى امريكا اللاتينية لمساعدة اقطارها على تحسين الزراعة القروية التعاونية ، وقد اشارت الصحيفة الى ان الخبراء الاسرائيليين الذين تم ارسالهم الى هذه الدول سوف ينقسمون الى ثلاثة اقسام . قسم يكون مركزه شيلى ويعمل أيضا فى الارجنتين والثانى بيرو ويعمل ايضا فى الاكوادور ، والثالث يتجول فى جميع قطار امريكا اللاتينية ، هذا وقد خصص الاتحاد الامريكى فى ذلك الوقت مبلغ ٢٠٠ الف دولار للانفاق على المرحلة الاولى ومدتها سنة .

ويتركز الخبراء فى مختلف الدول اللاتينية وبشكل واضح فى كل من المكسيك وشيلى وبوليفيا واكوادور وفنزويلا والبرازيل ففى المكسيك قام الخبراء الاسرائيليون بالعمل فى التخطيط الزراعى وتنظيم المزارع الجماعية المكسيكية وقام الفنيون الاسرائيليون فى المشروعات الزراعية بمعالجة مجارى المياه فى ليمون وزراعة التفاح فى جزيرة بوكاتن .

وفى شيلى قاموا بالمساهمة فى زراعة الاراضى القاحلة فى الشمال . وقد تم توقيع اتفاق مع بوليفيا ترسل بمقتضاه خبراء فى شئون الزراعة اليها . وتقدم الخبرات الفنية فى المجال الزراعى أيضا الى اكوادور حيث يوجد فيها خبراء فى زراعة القطن والرى والكيمياء وفى البرازيل يوجد خبراء فى علم الذرة ، وقد اعلن سفير اسرائيل الجديد فى البرازيل فى محاضرة القاها ٦٨/٨/٢٢ فى المدرسة الحربية العليا بريودى جانيرو « بانه سيصل الى البرازيل قريبا دفعة ثانية من الخبراء الفنيين الاسرائيليين فى علم الذرة » . ولاتكتفى اسرائيل بذلك بل تقوم باعداد خبراء ومتخصصين فى المجالات الاقتصادية لشئون امريكا اللاتينية مثل ايزاك ليفى المتخصص فى شئون الزراعة لدول امريكا اللاتينية وقد قام بزيارة اورجواى لتقديم خبرته الفنية فى الامور الزراعية وشئون القرى التعاونية .

الميدان الثقافى والاعلامى

ويلاحظ تزايد اهتمام اسرائيل والصهيونية العالمية بالميدان الثقافى والتعليمى خاصة فى الفترة الاخيرة ويبدو ذلك من زيادة نصيب امريكا اللاتينية من المنح الدراسية التى تقدمها اسرائيل فمن اكثر من ٧٥٠٠ منحة دراسية بين عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ زاد نصيب امريكا اللاتينية من ١٣ منحة عام ١٩٥٨ الى ٢٨٩ منحة عام ١٩٦٣ ويصل اليوم نصيبها من المنح اكثر من ٣٠٠ منحة سنوية وتشارك منظمة الدول الامريكية بتحمل مصروفات سفر الطلاب .

وتوفد اسرائيل اساتذة متخصصين فى مختلف الفروع لالقاء المحاضرات فى الجامعات المختلفة ، فأوفدت مثلا فى عام ١٩٦٥ بعض المدرسين للمكسيك لتدريس الالكترونات فى الجامعة الوطنية هناك . وتعمل ايضا على انشاء المعاهد الثقافية المشتركة مع الدول اللاتينية كمعهد الثقافة المشترك

مع اورجواى الذى يشترك فيه كبار الشخصيات الاورجوائية ، وكان هذا المعهد نتيجة أول اتفاقية بين البلدين فى ابريل عام ١٩٥٣ ، وهناك ايضا « معهد التبادل الثقافى الاسرائيلى » الذى يقوم باصدار مجلة باسم « العلوم فى اسرائيل » . وفى سلفادور معهد ثقافى اسرائيلى برئاسة البروفيسور «فرانشسكو موران» الذىكان يشغل منصب سكرتير وزارة التربية سابقا ، وينظم المعهد محاضرات للضيوف الاسرائيليين من رجال الفكر المعروفين وقد استضاف فرقة الرقص الشعبى « كارمون » وعازف التشيلو [مايرسون]ــ وهو ابن جولدا ماير ولا يزيد عدد الطلبة اليهود فى هذا المعهد عن الثلث من مجموع الدارسين فيه ٠

وتعمل اسرائيل على ابراز الثقافة اليهودية المحليةسواء باقامة المعارضكالمعرض الذىنظمته منظمة كوهين بالارجنتين واشتمل على عدد كبير من الكتب باللغة الاسبانية والعبرية ، أو بغير ذلك من وسائل النشر ، كما تعمل على نشر اللغة العبرية خاصة بين الجاليات اليهودية ٠

بل انها تعمل على تشبع الاطفال اليهود بالقيم اليهودية والصهيونية وذلك فى معسكرات يقيمونها لهم لاعدادهم وارسالهم الى اسرائيل فيلقنونهم بان وطنهم هو اسرائيل وانهم لابد ان يكونوا طموحين لانهم بناء المزارع الجماعية [الكيبوتز] فى اسرائيل ٠٠ وهى اخيرا تعمل على تشجيع الكتاب الذين يتناولون موضوعات يهودية او متعلقة باسرائيل فتمنحهم الجوائز وتخصص لذلك لجانا كلجنة صندوق « كاسال » بالمكسيك التى تتبع اللجنة الاسرائيلية المركزية التى تأسست عام ١٩٣٨ وتعترف بها الحكومة المكسيكية، كما انها تتبع المجلساليهودى العالمى، وتقوم بنقل المؤلفات الاسرائيلية باللغة العبرية الى الاسبانية كما تقوم بترجمة المؤلفات الاسبانية الى العبرية .

وبالنسبة للميدان الاعلامى فنجد الصحافة من أهم المجالات التى تسللت اليها اسرائيل خاصة الصحافة اليهودية فيبلغ عدد الصحف اليهودية التى تصدر فى امريكا اللاتينية والوسطى ١٢٣ صحيفة يصدر منها ٥٥ صحيفة باللغة الاسبانية والبرتغالية ـ وهى اللغتان السائدتان من دول امريكا اللاتينية ، ومن الصحف اليهودية صحيفة [كوريودى لاتارى] وصحيفة « الموندو اسرائيليتا » فى الارجنتين [وجورنال ايزرائيليتا] وهاشيمار وصحيفة (معاريف) فى البرازيل وصحيفة (انفوز متيونى ريفتا اسرائيليتا) فى اكوادور وصحيفة (برنا اسرائيلنا) فى المكسيك ومجلة (الامانيسير) فى كولومبيا وهى مجلة شهرية الى آخره ٠٠

وتسللت ايضا الى الصحف غير اليهودية سواء عن طريق امتلاكها ـ كمجموعة صحف (كابريلى) فى فنزويلا وهى التى يملكها يهودى يدعى كابريلى كجريدة لاسفيرا ، وجريدة اولتيماس نومتسياس والموند اسرائيليتا وجريدة تاجيناس — او عن طريق استغلال المعلقين اليهود مثل (برنو وايزر) الذى استطاع ان ينشر تعقيبه اليومى فى اهم جرائد امريكا اللاتينية ويستغل هذا المنصب لاعداد الراى العام اللاتينى للعطف على اليهود وسيطر اليهود اخيرا فى البرازيل على مؤسسة اجلوتو الصحفية التى لها فروع فى مختلف ولايات البرازيل .

وفى الميدان الاعلامى تسللت اسرائيل أيضا الى الاذاعة والتلفزيون والسينما فيسيطرون مثلا على القناة ٩ بالتلفزيون الارجنتينى ويقومون بتقديم برامج دعائية وسياحية لاسرائيل مثل برنامج (هل تعرف اسرائيل [وبالنسبة للاذاعة فنجد مثلا ان محطة الاذاعة الكبرى بالبرازيل خصصت ساعة يوميا تطلق عليه [ساعة اسرائيل] ، وفى المجال السينمائى يعرض الصهيونيون الافلام الدعائية لاسرائيل والتى تحبب الهجرة اليها ٠

وتعتمد الدعاية الصهيونية على التعليم الدعائى القصير والتعليم التجارى والانباء المصورة ، كما يقيمون اسابيع الافلام كما حدث فى كولومبيا ٠

الميدان الدبلوماسى

وبالنسبة لهذا الميدان فنجد ان اسرائيل تقيم علاقات دبلوماسيةعلى مستوىسفارة معكل دول امريكا اللاتينية باستثناء كوبا فالعلاقات الدبلوماسية معها على مستوى مفوضية .

وبالنسبة لتبادل الزيارات فتعطيها اسرائيل أهمية خاصة لتقوية اواصر العلاقات بينها وبين رجال الحكم والسياسة هناك فتوجه الدعوات لهم لزيارة اسرائيل كما تقوم بارسال وفود تضم شخصيات بارزة من السياسيين لزيارة هذه البلاد امثال حاييم جوليرمان وليفى اشكول وجولدا مائير وزلمان شازار الذى قام بزيارة لكل من اورجواى وشيلى والبرازيل فى عام ١٩٦٦ ، وكان ليفى اشكول ينوى زيارة دول امريكا اللاتينية فى اواخر العام الماضى تلك الزيارة التى كانت ستعقب زيارته للولايات المتحدة فى شهر ديسمبر ١٩٦٨ وتأجلت نتيجة لظروف الانتخابات فى الولايات المتحدة ونجاح نيكسون بالاضافة لما يقال عن مرض اشكول فى ذلك الوقت . ولا تقتصر الزيارات على السياسيين فحسب بل الكتاب والصحفيين والفنانين والعلماء ، هذا وتهتم اسرائيل بحرص شديد على المجاملات الدولية فتتبنى القضايا التى تهمهم والمثال الواضح على ذلك تبنيها عام ١٩٥٢ مطلب دول امريكا اللاتينية جعل اللغة الاسبانية لغة عمل فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . .

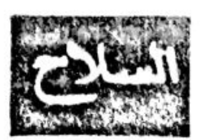
وبعد فان هذه الدراسة المبدئية لميادين التسلل الاسرائيلى فى امريكا اللاتينية توضح لنا حقيقة هامة وهى نجاح سياسة اسرائيل تجاه هذه القارة ويرجع ذلك النجاح الى انها خططت بدقة وعلى مدى طويل بدأ كما رأينا منذ مؤتمر بال بسويسرا هذا بالاضافة الى متابعة تحقيق خططها وسياستها . .

ان كل ذلك يضع امامنا حقيقة هامة وهى ان مواجهة التسلل الاسرائيلى فى امريكا اللاتينية يلزم عملا عربيا مشتركا ايجابيا قائما على تفهم كامل للظروف الزمانية والمكانية التى تعيشها شعوب هذه القارة والقضايا التى تشد اهتمامها والمؤتمرات التى تخضع لها .

ثم تخطيطا سليما ودقيقا وشاملا يدرك معنى وضرورة مواجهة هذا التسلل كجزء لايتجزأ من قضية المواجهة العامة لاسرائيل والصهيونية العالمية فى مختلف المجالات ، تخطيطا لا يحدد اهدافا قريبة فقط بل اهدافا يمكن تحقيقها على مدى بعيد .

التمثيل الدبلوماسى العربى المشترك

أحمد يوسف القرعى



الدبلوماسى يعد من أهم اسلحة المجابهة العربية الصهيونية ، وعلى امتداد عواصم دول المعمورة تقيم كل دولة من الدول العربية — الاربع عشرة — تمثيلها الدبلوماسى وفقا لطبيعة علاقاتها الدولية . فالاردن له ٣١ بعثة دبلوماسية ، وتونس ٤٤ ، والجزائر ٥١ ، والسودان ٥٤ ، والعراق ٣٩ ، والسعودية ٣١ ، وسوريا ٣٩ ، والجمهورية العربية المتحدة ٨١ ، واليمن ٧ ، والكويت ١٩ ، ولبنان ٥٩ ، وليبيا ٢٩ ، والمغرب ٤٨ ، واليمن الجنوبية ٤ . وليس ثمة تنسيق يذكر بين هذه البعثات ، لتكون فى خدمة القضايا العربية خاصة قضية فلسطين التى تتطلب موقفا دبلوماسيا موحدا من جانب السفارات العربية فى الخارج لمواجهة النشاط الدبلوماسى الاسرائيلى الذى كاد يفوق النشاط الدبلوماسى العربى فى هذا الصدد ، نظرا لقيام كل سفارة من السفارات العربية بجهود فردية غير متكاملة ولامتناسقة معا ، ولربما تكون متعارضة او متصادمة ، مما يفقد العمل الدبلوماسى العربى تحقيق ما يستهدفه .

وان القاء الضوء على التمثيل الدبلوماسى العربى فى الخارج من حيث حجمه ونوعيته مقارنا

بالتمثيل الدبلوماسى الاسرائيلى ، ومن حيث نشاطه وفاعليته ، يبرز لنا ضرورة التنسيق الواجب اتباعه والمحاولات التى بذلت فى هذا الصدد ٠

والجدول رقم [١] يوضح حجم ونوعية التمثيل الدبلوماسى العربى الدائم على مستوى السفارات المقيمة (سفير وسفارة) والسفارات غير المقيمة (سفير بدون سفارة) ، وقائمون بالاعمال ، وقنصليات (فى حالة عدم وجود أية بعثة دبلوماسية) ٠ ووفقا لظاهرة الاستقطاب الدولى فان المقارنة يوضحها الجدول رقم [٢]

وباستقراء الاحصاءات الخاصة بالتمثيل الدبلوماسى العربى التى قام باعدادها مكتب الجامعة العربية فى نيويورك فانه يمكن رصد عدة ملاحظات حول واقع التمثيل الدبلوماسى العربى فى الخارج ٠

والملاحظة الملفتة للنظر ان كل دولة عربية تقيم تمثيلها الدبلوماسى او القنصلى حسب ماتمليه مصالحها الذاتية مع كل دولة من دول المعمورة ، متناسية فى بعض الاحيان أدنى متطلبات العمل العربى المشترك فى مواجهة القضايا الدولية ٠ ولعل ابرز الامثلة على ذلك هو تبادل التمثيل القنصلى بين حكومة لبنان وحكومة جمهورية جنوب افريقيا العنصرية رغم المقاطعة العربية والدولية لهذه الحكومة العنصرية ٠ ومن الامثلة الاخرى نذكر موقف المانيا الغربية العدائى للعرب عام ١٩٦٥ بتبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ، وفى مواجهة هذا الموقف لم تتخذ الدول العربية موقفا دبلوماسيا موحدا ، فبينما شرعت بعض الدول العربية يوم ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية ، اتجه البعض الاخر الى سحب السفراء فقط ، بينما ظل الباقى ساكنا لم يتحرك ٠ وبعد فترة ليست طويلة اعادت بعض الدول العربية سفراءها مرة أخرى دون انتظار لاتخاذ موقف موحد للدول العربية ٠ ولقد تكرر هذا الموقف الدبلوماسى العربى غير المتناسق اثناء العدوان الاسرائيلى الاخير على الدول العربية وقيام بعض الدول العربية ـ دون البعض الاخر ـ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية ٠

ومن ناحية توزيع البعثات الدبلوماسية العربية فى الخارج فان النظرة الشاملة توضح ان هذا التوزيع يفتقر الى التكامل والتناسق ، حيث نجد فى بعض العواصم مثل باريس ولندن تتركز ثلاث عشرة سفارة عربية بجانب تواجد مكتبين للجامعة العربية فضلا عن البعثات الدائمة لبعض الدول العربية لدى مقر بعض منظمات الامم المتحدة مثل اليونسكو ، هذا فى الوقت الذى لانجد فيه اى بعثة

	سفارات مقيمة	سفارات غير مقيمة	قائم بالاعمال	قنصليات	المجموع
الاردن	١٤	١٧			٣١
تونس	١٨	٢٦			٤٤
الجزائر	٢٩	٢١	١		٥١
السودان	٢١	٣٣			٥٤
العراق	٢٦	١٣			٣٩
السعودية	٢٨	٢		١	٣١
سوريا	٢٧	١٢			٣٩
ج ٠ ع ٠ م	٧٢	٥	٢	٢	٨١
اليمن	٦	١			٧
الكويت	١٠	٨			١٨
لبنان	٣٢	٢٣	٢	٢	٥٩
ليبيا	١٨	١٠		١	٢٩
المغرب	٢٨	٢٠			٤٨
اليمن الجنوبية	٤	—			٤
المجموع	٣٣٣	١٩١	٥	٧	٥٣٦
اسرائيل	٦٥	١٧	١	(٣ مفوضية)	٨٦

الجدول رقم [١]
هجم التمثيل الدبلوماسى العربى مقارنا بالتمثيل الدبلوماسى الاسرائيلى

	الدول العربية	اسرائيل
اوربا الغربية وشمال امريكا والدول الغربية	١٦٩	١٩
شرق اوربا	٩٢	٢
افريقيا (العالم الثالث)	١٣١	٣١
امريكا اللاتينية (العالم الثالث)	٥٤	٢١
آسيا (العالم الثالث)	٨٨	١٢

الجدول رقم [٢]
التمثيل الدبلوماسى العربى والاسرائيلى وفقا لظاهرة الاستقطاب الدولى

دبلوماسية عربية فى عدد من الدول مثل جامبيا ، مدغشقر ، رواندا ، لاوس ، جواتيمالا ، بارابادوس ، جيانا ، نيوزيلندا .

وتوضح الارقام ان التمثيل الدبلوماسى الاسرائيلى لدى دول العالم يبلغ حوالى ثلاثة أضعاف معدل التمثيل الدبلوماسى للدولة العربية الواحدة ، وكما سبق ان أشرنا فان للدول العربية ٣٢٣ سفارة مقيمة واذا استخرجنا معدل عدد سفارات الدولة العربية الواحدة لوجدناه ٢٤ سفارة مقابل ٦٥ سفارة مقيمة لاسرائيل .

ومما يؤخذ على الدبلوماسية العربية التأخر فى انشاء علاقات دبلوماسية مع الدول المستقلة حديثا . ولقد شهد عامى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ استقلال عدد من الدول الجديدة منها جزر مالديف ، ليسوتو ، بتسوانا ، سوازيلاند ، موريشويس ، غينيا الاستوائية . وبينما سارعت اسرائيل بالاتصال بهذه الدول وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها ، نجد الدول العربية لم تتخذ اية خطوة فى هذا الشأن الا فى وقت لاحق بحيث تركت المبادأة لاسرائيل . وجاء فى تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية الذى قدمه لمجلس الجامعة فى مارس ١٩٦٧ (دورة ٤٧) ان سفير الاردن فى نيودلهى اجتمع بسفير دولة المالديف فى كولومبو وعبر له عن أسفه لتبادل التمثيل الدبلوماسى بين دولته واسرائيل . وكان رد سفير مالديف ان عدم اهتمام الدول العربية بدولته وعدم قيامها بارسال رسائل تهنئة بمناسبة حصولها على الاستقلال كان من أسباب التقارب مع اسرائيل .

ومن ظواهر ضعف التمثيل الدبلوماسى العربى اعتماده على الاكثار من أقامة السفارات غير المقيمة بمعنى ان يقوم سفير واحد بتمثيل بلده فى اكثر من عاصمة واحدة . ولاشك ان الحرص على اقامة الممثل الدبلوماسى فى البلد الاجنبى المرسل اليه (اى انشاء السفارات المقيمة) دليل فى العرف الدبلوماسى على الاهتمام باقامة علاقات أقوى بين البلدين وفى صدد هذه النقطة نذكر الحادثة الدبلوماسية التى وقعت لدبلوماسى عراقى عام ١٩٦٧ فى أديس أبابا . وكانت العراق واثيوبيا قد اتفقتا عام ١٩٦٥ على تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى سفير غير مقيم وبدون مكتب دائم .

وعندئذ باشر سفير العراق فى الخرطوم تمثيل بلده ايضا فى اديس ابابا وقد كان يكتفى بالتردد عليها مرة كل عدة شهور . غير أن العراق بعث بممثل دبلوماسى آخر عام ١٩٦٧ لاقامة مكتب دائم للعراق بأديس أبابا ، ونسيت العراق ان الاتفاق لم ينص على اقامة هذا المكتب . ونما الى علم وزارة الخارجية الاثيوبية ان ممثل العراق القادم جاء الى اديس ابابا ليمارس عمله فى خدمة الاعلام العربى التابع للجامعة العربية تحت اسم المكتب الدائم لبعثة العراق فى أديس أبابا ، مما جعل وزارة الخارجية الاثيوبية ترفض انشاء هذا المكتب وتطلب من ممثل العراق مغادرة البلاد .

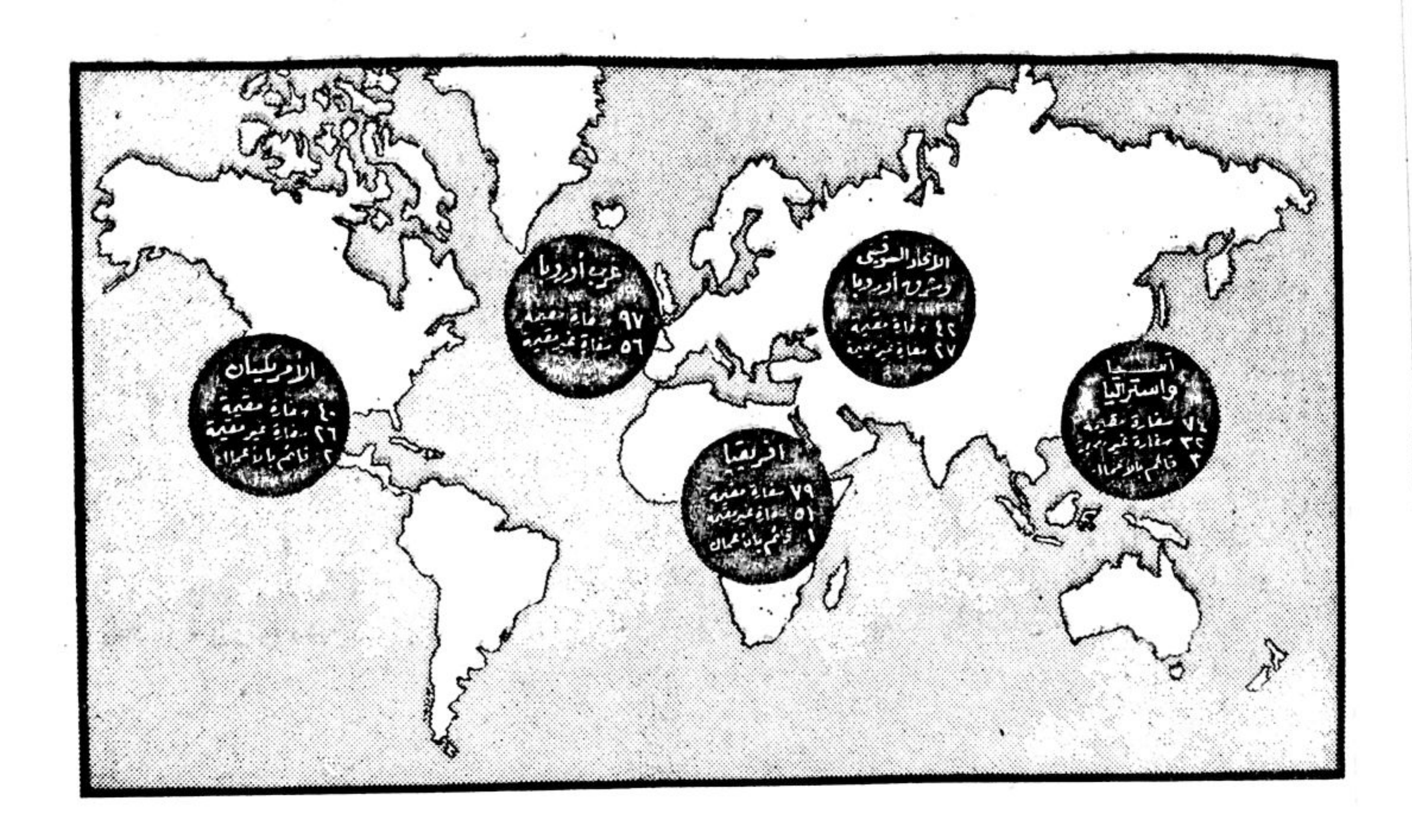
ومن الشواهد التى تبرز افتقار الدبلوماسية العربية الى التنسيق ، هى قيام بعض الدول العربية باسناد رعاية مصالح رعاياها ، الى بعض سفارات الدول الاجنبية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية وليس الى سفارات الدول العربية . مثال ذلك اسناد اعمال سفارة ج . ع . م فى واشنطن الى سفارة باكستان ، وقبل ذلك اسناد اعمال سفارة ج . ع . م فى باريس الى سفارة الهند عام ١٩٥٦ .

محاولات الجامعة العربية لتنسيق الدبلوماسية العربية

لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية اى نص خاص بتنظيم دبلوماسية مشتركة بين الدول العربية كما انه لم يتضمن تكليف الجامعة بتشجيع التمثيل الدبلوماسى المشترك بين بعض الدول العربية وبعضها كان يستطيع سفير واحد ان يكون ممثلا لاكثر من دولة عربية لدى دولة اجنبية معينة .

وقد أصدر مجلس الجامعة اول قرار له لمطالبة الدول العربية بأن يساعد بعضها بعضا فى مجال التمثيل الدبلوماسى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهو القرار رقم ٩٦ — د٥ — ج ٧ الذى جاء فيه:

« رغبة فى توثيق التعاون ، ووضع مصالح رعايا الدول العربية فى العالم فى ايد عربية



حجم التمثيل الدبلوماسى العربى على مستوى القارات .

بالدرجة الاولى ، واقتصادا فى النفقات يوصى مجلس الجامعة كلا من الدول الاعضاء التى لا تمثيل لها فى بلد معين ان تكلف دولة عربية أخرى ممثلة فيه رعاية مصالحها فى ذلك البلد .

على ان تتخذ كل دولة لتنفيذ هذه التوصية ماتقتضيه اوضاعها الخاصة ولها أن تنتدب لمعاونة ممثل الدولة التى ينوب عنها موظفا يلحق من قبلها يتخصص لمهامها » .

وفى التاسع من ابريل ١٩٦٠ اصدر مجلس الجامعة قراره رقم ١٦٤٩ [فى دورته الثالثة والثلاثين) واوصى فيه بعقد اجتماعات دورية لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية فى العواصم الاجنبية ، لتبادل الرأى فى الشئون الجارية وتحقيق المصالح العامة المشتركة ومقارنة المساعى والاعمال والدعايات المعادية للعرب واتخاذ الاجراءات العاجلة الكفيلة باحباطها ، مع اخطار الامانة العامة للجامعة بنتائج هذه الاجتماعات فى وقتها لتنسيق السياسة العربية فى شأنها .

وعاد مجلس الجامعة العربية فى دورته الحادية والاربعين ليؤكد على قراره السابق فأصدر قراره رقم ١٩٥١ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٤ وأوصى بأن « ترسل الدول الاعضاء تعليماتها لرؤساء البعثات العربية للمشاركة الايجابية فى الاجتماعات الدورية لرؤساء البعثات العربية فى الخارج وتنظيمها على وجه يؤدى الى دعم العمل العربى وتقويته خدمة للقضايا العربية . وأن تقوم مكاتب الجامعة فى الخارج بتنظيم هذه الاجتماعات حيث توجد مكاتب للجامعة ، وأن يتفق رؤساء البعثات على تنظيمها حيث لا توجد هذه المكاتب ، مع التقرير عنها فى اوقاتها للامانة العامة للجامعة تهيئة لتعميم الاستفادة من اعمالها » .

واكثر من هذا فلقد قدمت الامانة العامة للجامعة العربية مذكرة بشأن اجراءات تنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربيــة الخاصة بالاجتمــاعات الدورية لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربيةفى الخارج ، وتناولت الامانة العامة فى البند الاول اعداد برنامج زمنى لجولات يقوم بها السادة رؤساء البعثات السياسية العربية بالتعاون مع مكاتب الجامعة فى الخارج ، فيزور كل منهم منطقة او محافظة او ولاية ليعقد فيها المؤتمرات والندوات ويجرى الاتصال بالشخصيات والجماعات المؤثرة فى الرأى العام .

وواقع الامر الان .. ان الاجتماعات الدورية لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية فى الخارج ، التى اوصى بها مجلس الجامعة العربية ، لم تتحقق بصورة منظمة ودورية للان ، اللهم الا فى نيويورك وباريس حيث ، يتولى مدير مكتب الجامعةالعربية فى كل من العاصمتين اعمال سكرتيرية هذه الاجتماعات . ومن ناحية قيام احدى السفارات العربية برعاية رعايا دولة عربية اخرى فان ثمة تجاربا حدثت فى هذا المجال مثال ذلك قيام سفارة ج . ع . م برعاية مصالح الرعايا اللبنانيين فى أديس أبابا فى المدة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٥ الى ان قامت لبنان بانشاء سفارة لها بأديس ابابا . ومنذ عام ١٩٦٥ تقوم سفارة ج.ع.م فى اديس ابابا أيضا برعاية مصــالح العراق فى اثيوبيا . ولسوف تظل الدبلوماسية العربية تعانى النقص ولاتقوى على احباط اهداف الدبلوماسية الاسرائيلية ، الى أن تتناسق اعمال البعثات الدبلوماسية العربية وتعمل كأداة واحدة وتحمل وجهة نظر واحدة ، ويعاد توزيعها لكى تتكامل بحيث تنصب شبكة دبلوماسية تغطى دول المعمورة ولا تترك ثغرة يستغلها العدو ضدنا .!

أزمة العلاقات بين الشيوعية الصينية والشيوعية اليابانية



عبد العزيز العجيزى



الحزب الشيوعى اليابانى من الاحزاب السياسية غير ذات المكانة المذكورة فى الحياة البرلمانية اليابانية على حين أن الحزب الشيوعى له وزن مطرد الازدياد فى الحياة السياسية بما له من نشاط وقدرة على تحريك الجماهير والرأى العام اليابانى فى بعض المواقف الداخلية المهمة . ويعتبر الحزب الشيوعى اليابانى القوة الثانية فى اليسار اليابانى ممثلة فى الحزب الاشتراكى اليابانى ، وهو ثانى حزب فى اليابان من حيث القوة وعدد المقاعد البرلمانية بعد الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ولكن هناك فارق ملحوظ بين قوة الحزب الاشتراكى والحزب الليبرالى الديمقراطى ومن ثم فاليســار اليــابانى لايمــكن أن يــكون له قوة سياسية فعلية الا بالتعاون القائم بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى . والملاحظ ان ذلك لايتحقق الا فى مناسبات قليلة عندما تلتقى اهداف

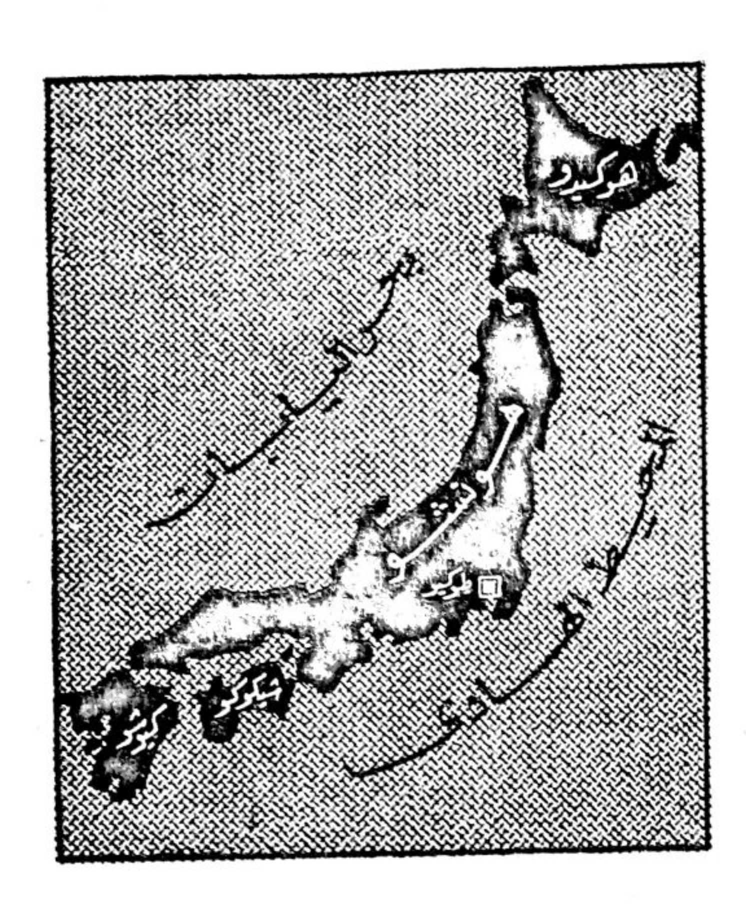
الحزبين فى معارضة سياسة الحكومة . مثل مظاهرات الاحتجاج على التجارب النووية او على زيارة السفن الحربية الامريكية للموانى اليابانية أو استخدام قاعدة او كيناوا لضرب فيتنام .

والتعاون بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعى له فائدة ضخمة بالنسبة الى اليسار الياباني وان كانت جميع المحاولات التى جرت لتكوين جبهة مشتركة قد فشلت نظرا الى الخلافات الشديدة الناشبة بين زعماء الحزبين ، كما ان هناك فارقا شاسعا فى التنظيم بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعى ، فالحزب الاشتراكي لا هم له الا السعى وراء احراز اكبر عدد ممكن من الاصوات الانتخابية ابتغاء الوصول الى الحكم . وهو يعانى من ظاهرة الانقسامات الداخلية بينما وجه الحزب الشيوعى اهتمامه الى تكوين التنظيمات الداخلية القوية القادرة على العمل الجاد والدقيق ، مما جعل للحزب الشيوعى قدرة هائلة على تعبئة الجماهير فى اليابان .

واليسار اليابانى له بالطبع اتصالات ببعض القوى اليسارية الدولية وبخاصة بالاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، وكلاهما يحاول الحصول على اتصالات داخل اليابان أملا فى تشجيع ثورة البروليتاريا وتحقيق المجتمع الشيوعى فى اليابان ، وان كان هدفه الحقيقى من ذلك حاليا هو حصول هاتين الدولتين على تأييد اكبر عدد من الاحزاب الشيوعية فى العالم لتكوين كتلة أقوى فى مواجهة الطرف الاخر منذ ان قام الخلاف الايديولوجى الجسيم بين موسكو وبكين ووصلت علاقة الدولتين الى القطيعة التامة .

والحزب الاشتراكى اليابانى غير خاضع فعليا للتأثيرات الخارجية اذ أنه يتمسك بحريته الى حد بعيد رغم ان احد اجنحته كان مواليا فى فترة من الفترات للحزب الشيوعى السوفيتى بينما كان بعض قادته الكبار على اتصال بالحزب الشيوعى الصينى ـ فالحزب الشيوعى اليابانى هو الاكثر تأثرا بالاتجاهات الخارجية .

واذا تطلعنا الى الخلف لوجدنا ان الحزب الشيوعى اليابانى نشأ هو وغالبية الاحزاب السياسية اليابانية فى بداية هذا القرن ، ولم يتمكن



من اثبات وجوده الفعلى الا بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ عندما تمكن النظام الحزبى اليابانى من الوقوف على قدميه بعد فترة من الاضطهاد احبطت تماما نشاط . جميع الاحزاب اليابانية ابتداء من الثلاثينات . وعندما تولى الجيش الامريكى اعادة تنظيم الحكم فى اليابان على أثر احتلاله لها عام ١٩٤٥ ، عمل على تصفية كل الاتجاهات الفاشية واليمينية المتطرفة التى توليه زعامة حركة التوسع العسكرى اليابانى فى آسيا . وقد اهتم الامريكيون بانشاء نظام ديمقراطى حزبى فى اليابان فكانت هذه فرصة ذهبية أتيحت للحزب الشيوعى اليابانى لكى يقوى نفسه ، غير أنه أصيب بنكسة فى بداية الخمسينات عندما نجحت الثورة الشيوعية فى الصين وقامت الحرب الكورية وبدأت موجة « المكارثيه » تتفشى فى الولايات المتحدة فاعتقلت السلطات الامريكية معظم زعماء الحزب الشيوعى اليابانى ، ولم يتمكن من استعادة نشاطه الفعلى من جديد الا بعد استقلال اليابان فبدأ يكون شخصيته الذاتية واتسعت اتصالاته الخارجية والداخلية . وكان طبيعيا الا يحرز الحزب الشيوعى اليابانى فى

الخمسينات أى قدر من الشعبية بالنظر الى أن الشعب الياباني ظل متمسكا بعاداته وتقاليده فلم يتح للتيارات اليسارية أي فرصة للنجاح في اليابان الي الستينات عندما ادى التطور الصناعي الضخم الي نشوء مدن عديدة تضم أفواجا كبيرة من العمال والمثقفين وهم بحكم استعدادهم اكثر تقبلا للافكار اليسارية واكثر استعدادا لمواكبة الحزب الشيوعي والواقع ان غالبية العمال اليابانيين الاعضاء في النقابات العمالية على اتصال بالحزب الاشتراكي ذي الاتصال الوثيق « بالسوهيو » التى هي اكبر نقابات العمال اليابانية ـ فاعضاء الحزب الشيوعي الياباني يزيد عددهم قليلا على المائة الف ولكنه يستطيع الحصول على عدد من المؤيدين المؤقتين بين الطلبة والعمال في حملاته القوية ضد الحكومة وضد الاستعمار الامريكي . ولقد ازدادت أهمية الحزب الشيوعي الياباني عندما ساءت العلاقات بين موسكو وبكين فترتب على ذلك ان نشأ داخل الحزب صراع بين مؤيدى الطرفين .

الحزب الشيوعى اليابانى والصين الشعبية

برزت المشكلة داخل الحزب الشيوعي الياباني في أعقاب الخلاف الايديولوجى بين موسكو وبكين وما أدى اليه ذلك من انقسام الحزب بعضه على بعض . وظل الحال متوترا الى ان استطاع الجناح الموالي للصين ان يسيطر على الحزب عام ١٩٦٤ ويطرد الاقلية الموالية للاتحاد السوفيتي .

قد توحي المقارنة بين اتجاهات وظروف الطرفين بالا مجال لاى تفاهم بين الشيوعيين واليابانيين والصين الشيوعية .

فأولا الفرق شاسع بين مرحلتى التطور التى بلغتها كل من اليابان والصين ، فاليابان دولة صناعية متقدمة بينما الصين دولة زراعية أساسا وما زالت في المراحل الاولى للتصنيع ، وكان المفروض هنا ان ينحاز الشيوعيون اليابانيون الى نظريات الحزب السوفيتي ، ولكنهم فضلوا الصين الشيوعية فأصبح بذلك الحزب الشيوعى الوحيد في دولة صناعية متقدمة يؤيد التيار الصينى .

وثانيا نجد ان هناك منافسة شديدة بين اليابان والصين فمن الصعب ان تصبح اليابان في يوم من الايام دولة شيوعية موالية للصين على نحو ما أصبحت دول أوروبا الشرقية موالية للاتحاد السوفيتى .

وثالثا نلاحظ ان اليابان قريبة من الاتحاد السوفيتى بقدر ماهى قريبة من الصين الشعبية .

ورابعا نجد ان الشيوعيين اليابانيين اتبعوا الطريق السوفيتى الي حد ما في معارضتهم للتسلح النووى وتأييد فكرة التعايش السلمى ، وهذا يتعارض مع تصميم الشيوعية الصينية على مبدأ حتمية الحرب مع الرأسمالية ورفضهم لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .

ولكن هناك أيضا عوامل للتقارب تدفع الشيوعيين اليابانيين الى الانحياز الى الصين الشعبية . فلا شك ان الرأى العام اليابانى يفضل التعاون مع الصين بالنظر الى مايربط البلدين من عوامل تاريخية وثقافية وعنصرية ، كما ان هناك شعورا بالذنب لدى الكثيرين من اليابانيين يرجع الى ما فعلته اليابان ضد الصين فى الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك أدى الى تكوين رأى يؤيد بشدة التعاون الوثيق مع الصين الشعبية وقد سيطر هذا الرأى على اعضاء الحزب الشيوعى اليابانى . ومن جانب آخر نلاحظ ان الاتحاد السوفيتى لم يبذل جهودا كبيرة للحصول على تأييد الشيوعيين اليابانيين بينما كان للصين الشعبية نشاط قوى فى سبيل السعى للحصول على ولاء وتأييد الشيوعيين اليابانيين . وربما كانت الصين الشعبية على صلة وثيقة بهذا الحزب قبل نشوب الخلاف الكبير بينها وبين الاتحاد السوفيتى فكان من اثر ذلك أن ظل السوفييت بعيدين عن الخلاف بينهم وبين الحزب اليابانى وقد فوجئوا عندما استحكم ثمة صلة تذكر بينهم وبين الحزب اليابانى بأنه ليس الحزب اليابانى .

ولهذا انحاز الجناح القوى فى الحزب الشيوعى اليابانى نحو الصين الشعبية مستجيبة لعوامل الحوار واضطرت الاقلية الموالية للسوفييت الى الخروج من الحزب ولم يتمكن الاتحاد السوفيتى الا من استغلال الجناح المنشق وحده وقد كون هذا الجناح مجمعا شيوعيا اطلق على نفسه « صوت اليابان » واصبح يعتمد اساسا على تأييد ومساندة السوفييت ، اما الحزب الشيوعى اليابانى فقد ابتعد تماما عن الاتحاد السوفيتى بل رفض لذلك

حضور المؤتمر الثالث والعشرين للاحزاب الشيوعية وقد رفض حضوره ايضا الحزب الشيوعى الصينى .

وهناك اسباب دعت السوفييت الى امتناعهم عن عقد صلات قوية مع الحزب الشيوعى اليابانى ، منها ان علاقات الاتحاد السوفيتى بالحكومة اليابانية بدأت تتحسن بشكل ملحوظ وبدأ ينشأ تعاون اقتصادى وثيق بين البلدين .

وهكذا أصبح الحزب الشيوعى اليابانى مواليا للصين الشعبية منذ عام ١٩٦٤ ، وظلت العلائق طيبة وان كان قد شابها توتر على اثر الخلاف الذى نشب بين الطرفين بسبب تداعى الحزب الشيوعى الاندونيسى ، فقد عزا الشيوعيون اليابانيون فشل الاندونيسيين الى عدم جديتهم والى سوء توقيت حركتهم اذ قامت فى ظروف غير ملائمة اطلاقا ، وقد جاء هذا الرأى مخالفا تماما لرأى زعماء الصين الشعبية وقد كانوا السند الاكبر للشيوعيين الاندونسيين . ولكن الظروف تغيرت ابتداء من عام ١٩٦٦ وبدأ الخلاف ينشأ فعلا بين الصين الشعبية والحزب الشيوعى اليابانى .

الثورة الثقافية الصينية

وابتعاد الحزب الشيوعى اليابانى

تبين للحزب الشيوعى اليابانى أن الصلة مع الصين الشعبية أصبح لها تأثير سىء فى الحزب اذ بدأ يفقد شعبيته داخل اليابان لاتهامه بالتعاون والولاء لقوة أجنبية ـ كما اتضح له ان الصين الشعبية تسعى بجميع الطرق للحصول على تأييد داخل الحزب الاشتراكى ـ وعلى هذا رأى زعماء الحزب الشيوعى اليابانى ضرورة اتباع سياسة اكثر استقلالا عن الحزب الشيوعى الصينى ، مع استمرار التعاون الوثيق بينهما . ولكن العامل المهم الذى سوف يحدد العلاقة بين الحزب الشيوعى اليابانى والصين كان التغيير الكثير الذى حدث فى السياسة الصينية عند قيام الثورة الثقافية .

ولقدكانت الثورة الثقافية موجهة أساسا الى السياسة الداخلية للصين ، ولكنها أثرت تأثيرا قويا فى علاقة الصين بكثير من الدول والهيئات الاجنبية . ومن المؤكد أن القائمين بالثورة الثقافية لم يهتموا بالحفاظ على العلاقات الحسنة أو الطيبة مع أى بالحفاظ على العلاقات الحسنة او الطيبة مع أى هيئة اجنبية او مع الاحزاب الشيوعية الاخرى . وقد بدأ هؤلاء هجوما شديدا على الحزب الشيوعى اليابانى متهمينه بالرجعية وبالتعاون مع الامبريالية الامريكية وبالاشتراك فى الحلف الثلاثى بين اليابان والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ضد الصين . ورغم هذا الهجوم الشديد من جانب الثورة الثقافية لم يقطع الحزب الشيوعى اليابانى صلته وبقى ممثلوه فى بكين وانما هاجموا فقط شدة تطرف هذه الثورة .

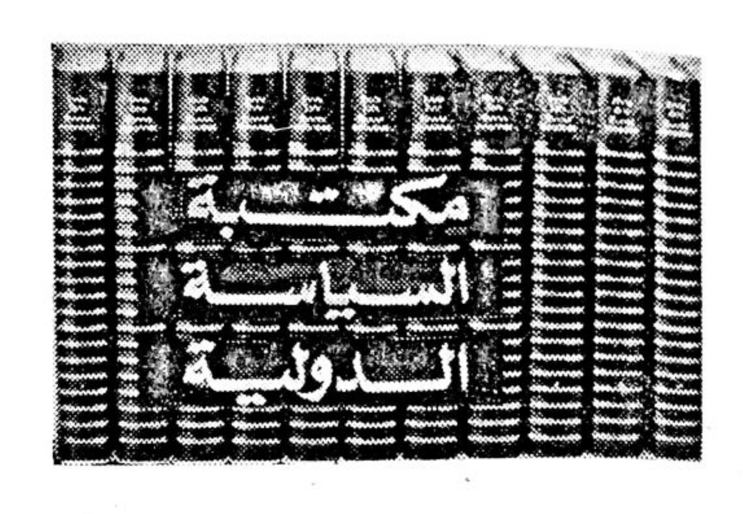
ولكن عندما اعتدى شباب الثورة الثقافية على ممثلى الحزب الشيوعى اليابانى فى بكين وظلوا يهددونهم ، بدأ زعماء الحزب اليابانى يحتجون فى جريدتهم على تلك الاعمال المتطرفة ـ وحاول اليابانيون استبقاء العلاقة ، ولكن عندما تزايد الهجوم عليهم بدأوا يجنحون الى الابتعاد عن الصين ولكن دون اقتراب ملحوظ صوب الاتحاد السوفيتى . وقد قصروا اقترابهم على حزب كوريا الشمالية (حزب العمال الكورى) وقد عانى هذا الحزب من ضغط الشيوعيين الصينين فى الثورة الثقافية كما تدهورت علاقاته ايضا مع الصين الشعبية .

وهكذا انتهت فترة حسن العلاقات بين الحزب الشيوعى اليابانى والصين الشعبية ، وبدأ هجوم شديد فى الصين على الحزب الشيوعى اليابانى وقد اتهم بالرجعية واتباع أساليب الرأسمالية فى الانسياق وراء الانتخابات البرلمانية ـ وبدأت الصين تنادى بضرورة تكوين حزب شيوعى يابانى جديد والغاء الحزب القائم ـ ولم يكن أمام الحزب الشيوعى اليابانى سوى الدفاع عن نفسه أمام هذا الهجوم وأمام محاولات بكين لدس الفتن داخل الحزب واستمالة بعض اعضائه . واخذ الحزب الشيوعى اليابانى يطرد بعض المستجيبين لنداءات بكين ثم بدأ الحزب يحسن علاقاته بالاتحاد السوفيتى وهكذا انتهى الامر الى تحسن علاقة هذا

الحزب بالاتحاد السوفيتي دون ان يكون تابعا له ، وانهارت علاقته تماما بالحزب الشيوعى الصينى .

وعندنا ان الحزب الشيوعى اليابانى قد تلقى درسا من تجربته مع الصين الشعبية ، وأصبح على علم بان افضل سياسة ممكنة هى السير فى خط ذاتى مستقل عن أى تأثير أجنبى ، مع الاحتفاظ بالخط العام للاحزاب الشيوعية العالمية ـ وربما كان الحزب الشيوعى اليابانى على استعداد لابقاء علاقاته الطيبة مع الصين ، ولكن تجربة الحزب الشيوعى الاندونيسى وتغيرات الثورة الثقافية ، دفعا زعماءه الى خط الحياد ،بل ايضا الى الابتعاد عن الصين تماما من حيث الخضوع والولاء لتيارات أجنبية ، اما من الناحية الايديولوجية فقد اتخذ الحزب موقفا مقتربا من الاتحاد السوفيتى ومبتعدا عن الصين ، فأيد السوفييت فى موقفهم من القضية الفيتنامية واتجه الى موقف داخلى فى اليابان يقوم على اكتساب مزيد من الانصار بالابتعاد عن التطرف الصينى والعنف المتزايد ، اذ رأى ان ذلك هو أفضل طريق للتأثير الحقيقى فى العمال والمثقفين اليابانيين الذين لايمكن اقناعهم الا بما هو جاد وحقيقى .





الولايات المتحدة وشرق أوروبا

ROBERT F. BYRNES - THE UNITED STATES AND EASTERN EUROPE - U. S. A. 1967.

من الامور التى تشد اهتمام خبراء الشئون الدولية فى الاونة الاخيرة ، التطور الملحوظ فى الاهمية التى أصبحت تحظى بها منطقة شرق أوربا فى المخططات السياسية والدبلوماسية للاستراتيجية الاطلنطية . ولهذا التطور دلالتان خطيرتان تتعلق أولاهما بما لهذه المنطقة من قيمة استراتيجية هائلة بالنسبة لصالح الاتحاد السوفيتى واعتبارات أمنه القومى . وأما الدلالة الثانية فهى أن تحدى النفوذ السوفيتى فى شرق أوربا ـ دبلوماسيا ودعائيا وسيكلوجيا ـ قد يقود الى سلسلة من ردود الفعل التى تنعكس بشكل أو آخر على علاقات القوى فى القارة الاوربية ، وعلى أوضاع التوازن العالمى ، وكذلك على مجرى الحرب الباردة بوجه عام ، وهى كلها أمور لا يمكن التنبؤ بآثارها القريبة أو البعيدة على السلام والامن الدوليين .

والكتاب الذى نحن بصدد عرضه هنا يتناول

بالتحليل اتجاهات السياسة الامريكية من دول شرق أوربا . وقد أسهم فى تأليفه نخبة ممتازة من أساتذة العلاقات السياسية الدولية فى أمريكا . وهو من منشورات الجمعية الامريكية التابعة لجامعة كولومبيا بنيويورك .

والفصل الاول من الكتاب عبارة عن اطار تاريخى مختصر لمنطقة شرق أوربا ، وقد كتبه ستيفن كرتز أستاذ العلوم السياسية بجامعة نوتردام . وهو يؤكد فى مطلع هذا الفصل أن تاريخ شرق أوربا قد تحدد الى مدى بعيد بالظروف والمؤثرات الجغرافية التى تتحكم فى هذه المنطقة التى يحيط بها عدد من البحار ومنها بحر البلطيق وبحر الادرياتيك والبحر الاسود وبحر ايجة . وتنقسم شرق أوربا الى ثلاثة أقاليم جغرافية رئيسية هى اقليم البلطيق واقليم وسط الدانوب واقليم البلقان . فأما عن اقليم البلطيق فهو يمثل منطقة مفتوحة كانت باستمرار المنفذ نحو التوسع الالمانى التقليدى فى اتجاه الشرق ، ثم اصبحت منذ القرن الثامن عشر المعبر الذى سلكته الجيوش الروسية فى توسعها نحو الغرب ، وقد أثرت هذه الحقيقة الجغرافية على مصير كل من بولندا ودول البلطيق . وأما عن اقليم وسط الدانوب فهو الاخر مفتوح من اتجاهى الغرب والجنوب وقد استخدم كشريان للمواصلات بين الاراضى الالمانية ودول البلقان . وفيما يتعلق بشبه جزيرة البلقان فهى مفتوحة من الشمال ، وتؤدى الطبيعة الجبلية الصعبة لهذه المنطقة الى تجزئتها وصعوبة توحيدها من الناحية السياسية .

ويقول المؤلف انه على الرغم من التغيير المستمر فى الحدود التى تفصل شرق أوربا عن غربها ، فقد بقيت شرق أوربا كمنطقة لها تقاليدها الخاصة التى تنصرف الى اسلوب الحياة والمؤسسات والقيم التى تقرب بين الدول والشعوب الواقعة فى هذه المنطقة

ويتعرض المؤلف الى ذكر التغييرات الاقليمية التى حدثت فى شرق أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، فيقول ان الحرب قد تمخضت عن عدد من هذه التغييرات وكان أهمها اقدام الاتحاد السوفيتى على مد حدوده فى اتجاه الغرب ، ففى عام ١٩٤٥ واجهت أوربا الغربية ما يطلق عليه المؤلف السلام السوفيتى الذى يمتد على طول الخط الذى يصل بين لوبيك وتريستا ، ففى شمال شرقى أوربا أقدم الاتحاد السوفيتى على ضم ليتوانيا ولاتفيا واستوانيا وأجزاء من فنلندا وبروسيا الشرقية ، كما تنازلت رومانيا عن بساربيا وجزء من بوكوفينا للاتحاد السوفيتى وكذلك تشيكوسلوفاكيا التى تنازلت له عن روثينيا . ومن بين التغييرات الاقليمية الهامة الاخرى ، تلك التغييرات التى حدثت فى حدود بولندا حيث فقدت على حد قول المؤلف ، نصف اقليمها قبل الحرب للاتحاد السوفيتى ، ورغم أن بولندا حصلت على تعويضات تتمثل فى توسيع حدودها الغربية ، الا ان المساحة الحالية لبولندا تقل عن مساحتها فى عام ١٩٣٨ بحوالى عشرين فى المائة تقريبا .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فقد حدثت عدة تغييرات اقليمية أخرى بمقتضى معاهدات الصلح التى وقعت فى عام ١٩٤٧ حيث حصلت تشيكوسلوفاكيا على بعض الاراضى المجرية ، وتنازلت ايطاليا عن اسيتريا وزادار وبعض جزر الادرياتيك ليوغسلافيا . وتبع ذلك أن سويت مشكلة تريستا بين ايطاليا ويوغسلافيا فى عام ١٩٥٤ .

ويبلغ مجموع مساحة منطقة شرق اوربا حوالى أربعمائة واثنين وتسعين ألفا من الاميال المربعة أى ما يعادل مساحة ثلاث ولايات أمريكية هى تكساس ونيومكسيكو وكلورادو . ويزيد عدد سكان المنطقة على مائة وعشرين مليونا . وليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه تجانسا عنصريا تاما فى شعوب الدول الثمانى التى تكون منها شرق اوربا وهى بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا . فباستثناء الالبانيون والرمانيون والمجريون (الماجيار) والالمان ، يمكن القول بأن العنصر المسيطر هو العنصر السلافى فالبلغاريون والصربيون والمقدونيون والكرواتيون والسلوفينيون يمكن اعتبارهم السلافيين الجنوبيين ، بينما أن البولنديين والتشيكيين والسلوفاك هم السلافيون الغربيون .

ويذكر المؤلف أن دول شرق أوربا قد عانت من مشكلتين سياسيتين رئيسيتين فى تاريخها ، أما أولاهما فهى تتعلق بقلة التعاون بين هذه الدول نتيجة التطرف فى الشعور القومى ، وتنصرف المشكلة الثانية الى علاقة هذه الدول بالقوى الخارجية الاقوى منها ، وعقد من هاتين المشكلتين تداخل العوامل الاتنولوجية والدينية والصرعات التاريخية التى عانت منها دول وشعوب هذه المنطقة فى الماضى .(*)

والفصل الثانى يتناول بالتحليل معالم التغيير السياسى الذى طرأ على منطقة شرق أوربا فى السنوات الاخيرة وقد كتبه آلفن روبنشتاين أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنسلفانيا · وهو يقول فى بداية تحليله ، ان اختلاف مدلولات ومضامين هذه التحولات السياسية فى دول المنطقة ، يعطى السياسة الامريكية الفرصة لتكييف اتجاهاتها ومواقفها من شرق أوربا على النحو الذى يخدم أهداف هذه السياسة ، ويضيف أنه مهما تباينت مدلولات هذه التغييرات والتحولات السياسية ، فثمة اتجاه عام يمكن استخلاصه منها ، الا وهو التراخى فيما كان يعتبر فى وقت ما - وبالاخص ابان العهد الستالينى - السلطة السياسية السوفيتية المطلقة فى شرق أوربا ، والتى كانت بعيدة عن كل مظهر من مظاهر التحدى ·

ويرجع المؤلف مصادر هذا الانكماش فى السيطرة السوفيتية على شرق أوربا ، الى تشعب المسئوليات العالمية للسياسة السوفيتية ، وبخاصة فى العالم غير الشيوعى ، حيث تعددت مراكز الاهتمامات السوفيتية - سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا ودبلوماسيا ودعائيا - ولم تعد تتركز حول منطقة جغرافية واحدة كما كان الحال فى أعقاب الحرب مباشرة · وبالاضافة فان ادانة الاساليب الستالينية التسلطية كانت مؤشرا تحول جديد فى طبيعة الاساس الذى تقوم عليه العلاقة بين الاتحاد السوفيتى وهذه المجموعة من الدول · فالعلاقة بدأت ترتفع على أساس المنفعة المتبادلة وليس على أساس الاستغلال ، وعلى أساس الاتفاق وليس على أساس التحكم والاملاء ·

ثم هناك عدة عوامل أخرى منها ردود الفعل التى يتركها النزاع الصينى السوفيتى على علاقات الاتحاد السوفيتى بشرق أوربا ، والتحسن الملموس فى مناخ الحرب الباردة والتراجع عن بعض الاتجاهات التى تسببت لفترة من الزمن فى فصل شرق أوربا عن غيرها ، ثم ، وهذا هو الاهم ، فهناك الاثر الضخم الذى أحدثه نمو الروح القومية فى دول شرق أوربا والذى ينعكس بشكل أو آخر على التطور السياسى الداخلى للانظمة الشيوعية فى هذه الدول ·

وهذه الاثار التراكمية للتغييرات التى تعززها مصادر مختلفة فيتعلق بعضها بالحرب الباردة والعلاقات الدولية وأوضاع القارة الاوربية بوجه عام ، ويتعلق بعضها الاخر بالاوضاع الخاصة لمنطقة شرق أوربا ·· هذه الاثار ، فى رأى المؤلف ، تواجه الاتحاد السوفيتى بمشكلة صعبة فى علاقته بهذه الدول وهى : الى أى مدى يستطيع أن يسمح باستمرار هذه النزعات الاستقلالية فى شرق أوربا دون أن تصل الامور الى النقطة الحرجة التى تتأثر معها علاقات التضامن التى تجمعه بهذه الدول ، أو مصالحه السياسية والاستراتيجية هناك ؟ · وحول هذه النقطة بالذات يمكن القول بأن هناك حدودا لاتستطيع دول شرق أوربا أن تتجاوزها فى مطالبتها بالاستقلال فى رسم سياستها الداخلية ··

ويذكر المؤلف أن الاتجاه نحو الاصلاح الداخلى فى شرق أوربا ينبع من تفهم قادة هذه الدول للارتباط القائم فى العلاقة بين القدرة على انجاز الاهداف الاقتصادية المرجوة ، وبين القدرة على تجديد حيوية الاجهزة الحكومية والادارية التى يدار الاقتصاد القومى من خلالها · فالافراط فى المركزية والرقابة التفصيلية الشاملة التى يمارسها الحزب الشيوعى على كل نواحى الحياة السياسية والاقتصادية ، منذ نهاية الحرب ، قد أثقلت كاهله بالاعباء الى حد اثر كثيرا على الكفاية التى تدار بها الاجهزة الاقتصادية والسياسية فى الدولة ، كما أدت الى تفشى البيروقراطية بكل مشاكلها وسلبياتها ، وما تقود اليه من الشعور بعدم الاكتراث بين الجماهير ، وهذا هو السبب الذى دفع بزعامات الاحزاب الشيوعية فى دول شرق أوربا الى بعث الحيوية فى هذه الاجهزة الحكومية لدفع عجلة الانتاج بشكل أفضل · ولكن هذا المنهج الاصلاحى يحمل بين طياته بذور مشكلة أخرى يتعين تدبير حل فعال لها وهى : كيف يمكن التوفيق بين الرغبة فى التخفيف من حدة السيطرة والرقابة المركزية على هذه الاجهزة وزيادة درجة المبادرة فى عملها من ناحية ، وبين الاحتفاظ برقابة فعالة من جانب الحزب الشيوعى عليها من ناحية أخرى ؟ ويذكر المؤلف أن يوغسلافيا ربما تكون هى الدولة الوحيدة تقريبا فى شرق أوربا التى استطاعت أن تصل الى هذا الحل التوفيقى ·

ويخلص المؤلف فى تحليله الى القول بأن قوى التغيير فى شرق أوربا ستستمر فى التأثير على علاقة هذه الدول بالاتحاد السوفيتى ، ويضيف أنه اذا كانت الدول الغربية تسعى الى اقامة جسور مع دول شرق أوربا ، فانه يتعين عليها أن تتعاطف مع الاعتبارات المشروعة للامن السوفيتى فى هذه المنطقة وكذلك مصالحه الاقتصادية فيها ، وهو

يقول أن اقامة علاقات ودية مع شرق أوربا لايعنى بالضرورة احداث تغيير فى أوضاعها ، كما لايمكن للغرب أن يتوقع انسلاخا كاملا من جانب هذه الدول عن النفوذ السوفيتى حيث أن هناك عدة عوامل تربط بين السوفيت وحلفائهم فى شرق أوربا وعلى رأسها : العوامل الجغرافية والايديولوجية ، واعتبارات التوازن الدولى · وعلى ذلك فان سياسة اقامة الجسور لايمكن أن تنجح الا باستيعاب الغرب لهذه الحقائق والتصرف فى اطارها ·

وفى الفصل الثالث يقوم نيكولاس سبولبر بتحليل الاوضاع الاقتصادية لدول شرق أوربا ، ويقول ان الاستراتيجية الاقتصادية الشيوعية قد تركزت على تهيئة الامكانات الضرورية لنمو بعض الصناعات الرئيسية ، وكذلك العمل على الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الحديثة فى مجالات الانتاج الصناعى الى أقصى الحدود الممكنة · وقد عمل الشيوعيون على مضاعفة حجم الاستثمارات القائمة حتى يمكن الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى . واقامة قاعدة تسمح بمزيد من التوسع الصناعى فى المستقبل · ويذكر المؤلف أن حوالى ثمانين فى المائة من جملة الاستثمارات قد خصصت لقطاعات الصناعة والزراعة والنقل على حين أن الباقى تركز بصفة أساسية فى قطاعات التعليم والاسكان والانشاءات ، وتعتبر الصناعة القطاع الوحيد الذى حظى بأكبر نسبة من هذه الاستثمارات حيث بلغت حوالى خمسين فى المائة من المجموع لهذه الاستثمارات ·

وقد أدى ذلك الى النمو المتزايد لنصيب الصناعة فى الدخل القومى على حين تناقصت النسبة التى يشارك بها قطاع الزراعة ، وحتى فى داخل قطاع الصناعة ، فهناك بعض صناعات مثل القوى والتعدين والصناعات الهندسية برزت كقواعد أو كدعامات رئيسية فى هذا القطاع · ووفقا لاحصاءات عام ١٩٦٤ ، فان نصيب الصناعة فى حجم الناتج الكلى يتراوح بين أربعين وثمانين فى المائة فى كل من يوغسلافيا وبلغاريا ورومانيا ، وحوالى خمسين فى المائة فى بولندا ، وبين ثلاث وستين وخمس وستين فى المائة فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ·

وبلغت أعلى معدلات النمو الاقتصادى ، فى تلك الفئة من الدول الصناعية المتقدمة فى شرق أوربا وهى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ، تليها فى ذلك بولندا والمجر ، ثم تجىء يوغسلافيا وبلغاريا ورومانيا وألمانيا حيث تنخفض معدلات النمو الاقتصادى فيها عن المجموعتين السابقتين من الدول ·

ثم يناقش المؤلف اتجاهات التجارة الخارجية بين دول شرق أوربا والعالم الخارجى ، فيقول ان هذه الاتجاهات يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل متميزة وتمتد المرحلة الاولى بين ١٩٤٩ _ ١٩٥٣ ، وفيها كانت التجارة الدولية عموما مقسمة على أساس الكتلتين السوفيتية والغربية ولم تكن هناك مجالات واسعة للتبادل التجارى بينهما · والمرحلة الثانية تمتد بين ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ وقد شهدت ازديادا ملحوظا فى معدلات التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، ثم تجىء فترة منتصف الستينات لتمثل المرحلة الثالثة من مراحل نمو هذه التجارة الخارجية ، وفيها تضاعفت معدلات التبادل بين شرق أوربا والخارج على نحو لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب · وتجىء ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على رأس دول شرق أوربا التى تحاول زيادة تجارتها مع الغرب بشكل هام ، تليها بعد ذلك بولندا والمجر ، وان كانتا أقل نجاحا فى محاولاتهما ، مما يجعلهما أكثر اعتمادا فى تجارتهما على الاتحاد السوفيتى · أما رومانيا وبلغاريا فهما تحاولان توسيع نطاق مبادلاتهما مع الغرب ولا سيما مع فرنسا وألمانيا وذلك بقصد تقليل اعتمادهما على الاتحاد السوفيتى · وعلى وجه العموم فان صادرات شرق أوربا الى الغرب تتركز فى قطاع الغذاء والوقود والمواد الخام على حين تستورد من الغرب الصلب والالات والاجهزة الصناعية ·

ويذكر سبولبر أن نمط التصنيع فى شرق أوربا قد أثر بشكل هام على هيكل المبادلات التجارية بين دول شرق أوربا مع بعضهما البعض ، ثم بين هذه الدول والاتحاد السوفيتى ، وأخيرا بينها وبين الدول النامية · فأما عن المبادلات التجارية بين دول شرق أوربا ثم بينها وبين الاتحاد السوفيتى فهى تتركز بصفة رئيسية فى الصناعات الثقيلة على اختلاف انواعها · فالتجارة بين دول الكوميكون (او مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) استطاعت أن تمتص أكثر من ستين فى المائة من الصادرات الصناعية لهذه الدول فى أوائل الستينات · وتمثل الصادرات الصناعية من ٤٥ _ ٤٨ فى المائة من جملة صادرات كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ، ومن ٢٨ _ ٣٨ فى

المائة من صادرات كل من بولندا والمجر ، ومن ١٥ ـ ٢٠ فى المائة من صادرات كل من بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتى أما عن الصادرات الصناعية فهى تمثل من ١٢ ـ ٢١ فى المائة من مجموع واردات كل من المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وحوالى ٢٧ فى المائة من واردات بولندا والمجر ، ومن ٣٠ ـ ٤٣ فى المائة من واردات بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتى الذى يعتبر اكبر مستورد للسلع الصناعية فى المنطقة واكبر مصدر للمواد الخام ، ولا سيما الحديد والصلب والبترول .

أما عن صادرات شرق أوربا للدول النامية فهى فى حالة نمو مستمر ونسبة هامة منها تتركز فى قطاع الاجهزة الصناعية والالات .

ووفقا لاحصائيات عام ١٩٦٤ ، فان نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى وصلت حوالى تسعة فى المائة فى الاتحاد السوفيتى ، على حين تراوحت بين ١٦ ، ١٨ فى المائة فى كل من رومانيا وبولندا ، وارتفعت النسبة الى مدى يتراوح بين ٢٢ ، ٣٠ فى المائة فى باقى دول شرق أوربا ، وهذه الاحصائيات تبرز الدور المتزايد للتجارة الخارجية فى الاقتصاديات القومية لدول شرق أوربا .

وفى فصل آخر يحلل بروفيسور بيركس أستاذ التاريخ فى جامعة وين ، القوى الاجتماعية والتغير الثقافى فى شرق أوربا ، ويذكر المحاولات الستالينية للتأثير فى الثقافات القومية لدول شرق أوربا ، وهى المحاولات التى وضع أسسها الزعيم السوفيتى الراحل زادانوف والتى تلخصت فى العمل على تكتيل واستغلال كل الطاقات الادبية والفنية فى هذه الدول من أجل الدفاع عن قضية الثورة الشيوعية والحث على الاسراع ببرامج التصنيع ، ثم الانسلاخ الكامل من كل تأثيرات الثقافة الغربية البورجوازية ، وكانت الوسيلة الى ذلك هى قطع الاتصالات الثقافية مع الغرب للحيلولة دون تسرب هذا التأثير الى مجتمعات شرق أوربا . وقد اقترن بهذه الجهود والمحاولات ، تمجيد الثقافة الروسية واعتبارها نموذجا يجب الاحتذاء به ، كما حاول السوفيت جعل اللغة الروسية لغة التخاطب الاولى فى المنطقة .. ولكن تنفيذ هذا الاعتبار الاخير كان يتطلب بالضرورة

٤٦٥

اجراء تغييرات واسعة المدى فى مضمون الثقافات السائدة وفى نظم التعليم المعمول بها .

ثم يقول المؤلف أنه منذ عام ١٩٥٦ بدأت الثقافات القومية فى شرق أوربا تعيد تأكيد ذاتها ، وظهر ذلك تحت تأثير التغييرات التى حدثت فى اتجاهات الزعامة السوفيتية الجديدة ، والتى كان أبرزها الاقرار بتعدد الطرق نحو الاشتراكية على نحو ما جاء فى خطاب خروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى . ومن بين معالم التغيير التى يذكرها المؤلف أن الكنيسة الكاثوليكية فى بولندا أخذت تؤكد بعضا من تقاليدها التى سادت قبل تحول بولندا الى الشيوعية . وفى تشيكوسلوفاكيا نشطت الاتجاهات القومية السلافية وأخذت تضع ضغوطا متزايدة فى اتجاه المطالبة بالمساواة بين السلوفاكيين والتشيكيين ، ومن المظاهر الاخرى لاحياء الثقافة القومية فى تشيكوسلوفاكيا الاهتمام بأعمال فرانز كافكا التى تضمنت نقدا مرا للسلطة والبيروقراطية ، كما بدأ التغنى بمظاهر براغ كأحد أمجاد القارة الاوربية . وفى المجر ظهرت مثل هذه المحاولات ، غير أن أخطر هذه المحاولات جميعا فى رأى المؤلف هى تلك التى ظهرت فى رومانيا والتى كان من أبرز معالمها : رفض كل النماذج الثقافية والاجتماعية السوفيتية ، وتوسيع نطاق الاتصال والتعامل مع الغرب ، والعمل على استعادة التقاليد القومية الرومانية . ويعطى المؤلف بعض الامثلة التى تصور هذه الاتجاهات القومية الرومانية ومنها : استبدال الاسماء الروسية للحدائق والشوارع والمصانع بأسماء رومانية ، واغلاق مبنى جمعية الصداقة الرومانية السوفيتية ، والتركيز على بعض اللغات الاوربية الاخرى فى التعليم مما افقد اللغه الروسية المركز المرموق الذى تمتعت به فى الماضى ، والتأكيد على أن الاشتراكية الرومانية لم تستورد من الخارج وانما نبتت جذورها من الواقع الرومانى منذ القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٩٦٤ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى بيانا أنكرت فيه على الحزب الشيوعى السوفيتى الحق فى تحديد اطارات فكرية ومذهبية تلتزم بها الاحزاب الشيوعية الاخرى . وبالاضافة الى هذا كله ، أخذت الثقافة الغربية تغزو رومانيا بشكل واضح حيث تعرض هناك كثير من الاعمال الادبية الغربية ، وقد اتخذ اتحاد الكتاب الرومانيين فى اجتماعه الذى عقد فى عام ١٩٦٤ قرارا يقضى بترجمة عدد من الاعمال الادبية لبعض الكتاب

٤٦٦

الغربيين مثل هيمنجواي ورولاند وجويس وسارتر ودريزر ، وفى مايو ١٩٦٥ تحدث تشاوشيسكو سكرتير الحزب الشيوعى الرومانى الى الكتاب الرومانيين عماأسماه بالواقعيةالرومانية الجديدة التى تستمد جذورها من الماضى القومى لرومانيا ، وأكد لهم أن هـــذه الواقعية القومية هى التى ستسهل مهمة بناء الاشتراكية فى رومانيا (•)

ويخلص المؤلف من تحليله بقوله ان هنـــاك تغييرات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى تحدث الان فى شرق أوربا ، وربما أدت المحاولات المبذولة هناك لاحياء التراث القومى الىاحداث تأثيرات وردود فعل يتجاوز مداها النطاقين الاجتماعى والثقافى الى النطاق السياسى كذلك •

وفى الفصل الخامس من الكتاب ، يحلل كيرت لندن ، أستاذ العلاقات السياسية الدولية بجامعة جورج واشنطون ، وضع شرق أوربا فى العالم الشيوعى • وهو يقسم التحليل فى اطار عاملين : عامل الاتفاق والتضامن الذى طبع العـــلاقات السوفيتية بدول شرق أوربا منذ انتهاء الحرب حتى بعد منتصف الخمسينات ، ثم عامل الانقســـام والتنوع فى الاتجاهات الذى ظهر منذ ذلك الوقت حتى الان •

ففى فترة التضامن الاولى ، اتخذ هذا التضامن عدة أشكال تنظيمية أنبثقت على شكل مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لتنسيق مجـــالات التعاون المختلفة بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى شرق اوربـــا ، ومـــن هـــذه المـــؤسسات : الكومنفورم (أو رابطة الدول الشيوعية) الذى أنشىء فى عام ١٩٤٧ ، والكوميكون (أو مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) الذى أنشىء فى عام ١٩٤٩ ، وحلف وارسو الذى أنشىء فى عـــام ١٩٥٥ •

وتجىء المرحلة الثانية أى مرحلة الانقسام أو ما يطلق عليه بوليسنترزم أى تعدد مراكز السلطة ومراكز صنع القرارات والسياسات داخل الكتلة الشيوعية ، وكان ذلك فى عام ١٩٥٦ فى أعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الســـوفيتى ، ويعتبر بالميرو تولياتى زعيم الحزب الشيـــوعى الايطالى آنذاك من أكثر الشيوعيين الذين دافعوا عن سياسة تعدد الطرق نحو الاشتراكية وعن اتجاهات البوليسنترزم هذه • وأعقب ذلك بداية ظهور النزاع الصينى السوفيتى ، ونمو النزاعات الاستقلالية لدى الاحزاب الشيوعية فى العالم ، وقد احدثت هذه التحولات الجديدة سلسلة من ردود الفعـــل فى شرق اوربا ، كان اهمهـــا الثورات التى حدثت فى بولنـــدا والمجـــر فى اكتوبر عام ١٩٥٦ ، مما أدى الى تعميق الخلافات الصينية السوفيتية حول اتجاهات الزعامة الخروشوفية التى أدت ، حسب اعتقاد الصينيين ، الى تهديد وحدة العالم الشيوعى وتضامنه بالانهيار •

وكان ما حدث فى بولندا والمجر دافعا للاتحاد السوفيتى وقادة الاحزاب الشيوعية فى شرق أوربا الى محاولة اقامة نوع من الكومنولث الاشتراكى لدراب الصدع الذى حدث فى الكتلة الشيوعية ، وقد مد نطاق هذا الكومنولث الاشتراكى لاى دولة اشتراكية أخرى خارج شرق أوربا ترغب فـى الانضمام الى عضويته • ومن الخطوات التـى اتخذت لاخراج هذا المشروع الى حيز الواقع ، الاتفاق على توحيد الانظمه القانونية وقـواعد التبادل الثقافى بين أعضاء الكومنولث ، وفـى المجالات الاقتصادية وقعت عدة اتفاقات ثنائية لتنظيم التجارة والملاحة ، كما أنشىء معهد مشترك للابحاث النووية فى دوبنا بالاتحاد السوفيتى ، كذلك انشئت منظمة للسكك الحديدية مقرها فى صوفيا ببلغاريا لتنسيق الموضوعات المتعلقة بالنقل والرسوم وتسهيلات الحدود ، ومنظمة أخـرى للتعاون فى ميدان الاتصالات •

ولكن برغم محاولات التعاون ودعم التضامن هذه ، فان تأثير العوامل الانقسامية ، كما يقول كيرت لندن ، كانت أقوى ، ذلك أن تطور النزاع الصينى السوفيتى أثر بشكل حاد فى قدرة هذا الكومنولث الاشتراكى على تحقيق أهدافه المعلنة • ثم نجد أنه فى عام ١٩٦٠ انتقل المعسكر الاشتراكى الى وضع القطبية الثنائية ، وقد أكسب هـذا الانقسام دول شرق أوربا قدرا أكبر من المرونة والاستقلال فى تكييف اتجاهاتها بشكل لم يكن متوافرا فى ظل الاوضاع القديمة التى مارس فيها الاتحاد السوفيتى سلطته المطلقة على الكتلة الشيوعية كلها بما فيها الصين نفسها ، ومن أبرز الامثلة التى يفصح عنها التطور الذى حدث حينذاك فى اوضاع الكتلة الشيوعية ، انفصال البانيا ، أصغر الدول الشيوعية فى شرق أوربا ، عن الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦١ ، وانتمائها الى الخط الصينى المتشدد ، وهو الامر الذى لم يكن من المتصور حدوثه من قبل •

ويقول المؤلف ان هذه الاتجاهات الاستقلالية يجب ألا تحجب عن أعيننا عدة حقائق أساسية فيما يتعلق بتأثير ذلك كله على مركز الاتحاد السوفيتي فى هذه المنطقة ، فبجانب المؤثرات والضغوط الايديولوجية التى تجعل هذه الدول أقرب الى الاتحاد السوفيتى منها الى أى دولة أخرى ، فهناك أيضا الضغط الناتج عن تفوق القوة السوفيتية ، وتلاحمه الجغرافى مع شرق أوربا ، وذلك بالاضافة الى مصالحه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية هناك ، الامر الذى يجعل من هذه المنطقة ، بلا جدال ، أكثر مناطق العالم من حيث خطورتها الاستراتيجية على الامن القومى السوفيتى • ويضيف كيرت لندن ، انه فيما اذا تأزمت الاحوال فى شرق أوربا الى الحد الذى يتهدد علاقات الاتحاد السوفيتى بهذه الدول ، فانه لن يتردد فى الحيلولة دون استمرار هذا الوضع أو تطوره بكل مالديه من أدوات التأثير الفعال التى يمتلك السوفيت منها الكثير ومنها على سبيل المثال : ان اقتصاديات شرق أوربا مشدودة برباط وثيق الى الاقتصاد السوفيتى ، ومهما حاولت الدول الغربية اقامة جسور مع شرق أوربا وتوثيق علاقاتها الاقتصادية بها ، فان هذه المحاولات ستجابه صعوبات ومشكلات لا يمكن التهوين منها . وهناك أيضا الادوات العسكرية المتمثلة أساسا فى حلف وارسو الذى وضعت تحت تصرفه قوات على قدر هائل من الكفاية والمقدرة ، ويمكنها التدخل لمقاومة هذه الاتجاهات اذا ماتخذت شكلا خطيرا لا يمكن السكوت عليه من وجهة النظر السوفيتية (وهذا ماحدث فعلا فى تشيكوسلوفاكيا فى العام الماضى حيث بدأ التدخل العسكرى بقوات من دول حلف وارسو على أنه أكثر الاجراءات فعالية لاحباط ردود الفعل المحتملة للتغيير الذى بدأ يحدث فى تشيكوسلوفاكيا سواء اقتصرت ردود الفعل هذه على تشيكوسلوفاكيا أم تجاوزتها الى دول شرق أوربا الاخرى) •

وينتهى المؤلف فى هذا الفصل الى القول بأنه من المستحيل التنبؤ بدقة عماستؤدى اليهالسياسات الغربية (سياسة اقامة الجسور) تجاه شرق أوربا ، وما اذا كانت ستؤدى الى دعم استقلالها فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، أم أنها ستقودفى النهاية الى دعم السيطرة السوفيتية عليها بشكل أكثر تشددا ، ويضيف أن هذا الاحتمال الاخير يجب ان يكون ماثلا باستمرار فى أذهان الدول الغربية حتى لا يحدث سوء تقدير نتيجة فهم خاطىء لحقيقة الوضع السوفيتى فى هذه المنطقة •

وفى الفصل السادس يتحدث جون كامبل ، الاستاذ الباحث بالمجلس الامريكى للسياسة الخارجية ، عن العلاقات بين شرق وغرب أوربا ، وبعد ان يقدم عرضا تاريخيا مختصرا لهذه العلاقات ، يبدأ فى تحليل السياسات الغربية الحالية تجاه شرق اوربا ، وهى السياسات التى يقول عنها أنها تتنوع من حيث المضمون والاهداف مما يجعل من الصعب على الدول الغربية أن تنسق خططها واتجاهاتها فى معاملاتها مع شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ، ويضيف أنه ليس هناك مايمكن ان نعتبره اتجاها اطلنطيا متجانسا من هذه الدول ، وتأكد ذلك فى التوصيات الصادرة عن مجلس حلف الاطلنطى فى ديسمبر ١٩٦٦ ، حيث شجع السياسات الرامية الى خلق جو من التفاهم والوفاق مع شرق أوربا ولكنه لم يمانع فى تنوع مثل هذه السياسات من جانب الدول الاعضاء فيه • والسبب الذى يبرر به البعض مثل هذا الاتجاه الاطلنطى غير المتجانس ، هو أن توحيد اتجاهات دول الاطلنطى ازاء شرق أوربا قد يدفع بها الى التكتل مع الاتحاد السوفيتى فى جبهة مضادة ، الامر الذى لا يشجعه الغرب ولا يرغب فيه ، وانما على العكس ، فالمرونة والاستقلال فى تكييف كل دولة أطلنطية لعلاقاتها مع شرق أوربا ، قد يكون من بين العوامل الدافعة والمشجعة لهذه الدول على التصرف بحرية ودون استمرار تقيدها بالسياسة السوفيتية •

ويستعرض المؤلف اتجاهات بعض دول غرب أوربا من موضوع العلاقات مع شرق أوربا ، فيقول ان سياسات ديجول التى أدت الى تصدع المؤسسات التى تستند اليها وحدة غرب أوربا ، ربما تؤدى الى خلق الظروف التى تسمح لدول شرق أوربا بتوثيق علاقاتها على نحو أفضل مع الدول الغربية ، مما لو تمت هذه الوحدة بين دول غرب أوربا حيث ستجد دول أوربا الشرقية نفسها مدفوعة الى التكتل فى محور مضاد •• ولكن برغم هذه الميزة المحتملة للدبلوماسية الديجولية فى أوربا ، الا أن وقوف ديجول فى وجه مشاريع الاندماج الاوربى ، سيحرم الدول الغربية من الوقوف كتلة متراصة فى مواجهةأية أزمات طارئة تجد فى شرق أوربا وتتطلب عملا غربيا جماعيا للرد عليه •

وعن السياسة البريطانية ، يقول كامبل ان انشغال بريطانيا بموضوع انضمامها الى أوربا أو ابتعادها عنها ، يجعل من الصعب عليها الاقدام على أية مبادرات ذات قيمة فى علاقاتها بشرق اوربا أما المانيا الاتحادية فهى تنظر الى علاقاتها بشرق أوربا على أنها القاعدة التى ترتكز عليها مشاريعها فى الوحدة الالمانية ، ويضيف المؤلف ، ان عدم تناسق هذه السياسات وعدم ارتكازها على أساس محدد وأهداف متفق عليها ، يجعل من الوصول الى نتائج هامة ، أمرا صعبا ، على الاقل فى المدى القريب ، وينتهى من ذلك الى قوله بأن مستقبل العلاقات بين شرق وغرب أوربا سيعتمد الى حد كبير على التطورات الداخلية فى شرق أوربا نفسها ، وحيث تصل الامور الى الحد الذى يصبح فيه التعاون مع الغرب أمرا لا غضاضة فيه من وجهة نظر زعماء الاحزاب الشيوعية الحاكمة ٠

والفصل السابع والاخير ، كتبه روبرت بيرنز ، استاذ التاريخ فى جامعة انديانا الامريكية ،وهو عن الفرص المفتوحة أمام السياسة الامريكية فى شرق أوربا ٠ يقول بيرنز ان القوى والمؤثرات التى تعمل وتتفاعل فى شرق أوربا ومن أهمها نمو النزعات القومية — والتى تغذى الاتجاهات الاستقلالية فى هذه الدول ، يفتح مجالات واسعة للتصرف من جانب السياسة الامريكية ٠ وهو يرى أن سياسة اقامة الجسور مع شرق أوربا يجب ان ترتكز على دعامتين اذا ماأريد لهذه السياسة ان تحقق أهدافها بشكل فعال ٠ وهما التوسع فى التبادل التجارى ، والتوسع فى التبادل الثقافى ٠

ويقول ان هناك مايشير الى أن السياسة الامريكية تسير فى هذا الاتجاه ، ومن شواهد ذلك تخفيفها لحدة القيود التى كانت مفروضة على التبادل التجارى والثقافى مع دول شرق أوربا ٠

ويضيف بيرنز أن من بين التكتيكات التى تأخذ بها السياسة الامريكية تجاه شرق أوربا الان زيادة الاختلافات بين هذه الدول ، وتشجيع النهج الاستقلالى الذى تسلكه كل واحدة منها حتى يكون فى هذا الاختلاف والتباين مايعطى الغرب فرصة التصرف بمرونة أكبر ازاء شرق أوربا ، ويقول انه فيما لو أمكن للدول الغربية ان تنسق سياساتها مع الولايات المتحدة تجاه شرق أوربا ، فسيكون ذلك أدعى للوصول الى نتائج ملموسة فى الاجل القريب ، عنه مما لو استمرت أوضاع الاختلاف وعدم التناسق الحالى فى هذه السياسات الغربية ٠

وبعد فهذا عرض لكتاب الولايات المتحدة وشرق أوربا ، والكتاب أيا كانت نغمة التحيز الغربية الواضحة فى كثير من أجزائه ، يقدم بعض الحقائق الحيوية التى تعكس التصورات الغربية لما يجرى فى داخل منطقة شرق أوربا والمستقبل المحتمل لهذه التطورات ، وهو أمر يكتسب أهمية خاصة من الاعتبار الذى ألمحنا اليه فى بداية هذا العرض ، وهو أن شرق أوربا تعتبر جبهة ارتكاز رئيسية ليس فى توازن القوى الاوربى فحسب ،بل وفى التوازن العالمى للقوى أيضا .

د. اسماعيل صبرى مقلد

عدم الانحياز فى عالمنا المعاصر

DR. RANKO PETKOVIC — NON - ALIGNMENT IN THE CONTEMPORARY WORLD - MEDUNARODNA POLITIKA- BEOGRAD, 1968.

كانت يوغوسلافيا من الدول الرائدة فى الاهتمام بعدم الانحياز ، وكانت فى طليعة الدول التى عنى فقهاؤها بوضع دراسات علمية فى تحليل تلك السياسة وابراز عناصرها ليستطيع السياسيون والعاملون فى ميادين الدبلوماسية ان يسترشدوا بتلك الدراسات فى فهم حقيقة عدم الانحياز .

وخلال الاسبوع الماضى وصلنى أحدث دراسة صدرت فى سياسة عدم الانحياز ، قد وضعها الدكتور رانكو بتكوفك . وتتضمن هذه الدراسة

آخر ما وصلت اليه سياسة عدم الانحياز من تطورات ٠

يبدأ الكاتب اليوغسلافى بحثه بقوله : ان ظهور سياسة عدم الانحياز على الصعيد الدولى انما كان وليد ظاهرتين سياسيتين خطيرتين هما : قيام التكتلات العسكرية ، وتفكك الامبراطوريات الاستعمارية ٠

ثم يقدم دراسة تحليلية للظروف التاريخية التى أدت الى الخلاف الذى وقع بين العملاقين اللذين كانا متحالفين فى الحرب العالمية الثانية وهما : الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتى ، ذلك الخلاف الذى أدى من ناحية الى قيام كتلتين عسكريتين متناهضتين ، ومن ناحية اخرى الى نشوء الحرب الباردة بينهما ٠ ويرى المؤلف ان هذا الوضع يحدد المجتمع الدولى لاسباب ثلاثة :

الاول ـ ان مركز السيطرة الذى تتمتع به كل من هاتين الدولتين الكبريين يجعلها تقيم سياستها على القوة

الثانى ـ ان الدول التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية ضد دكتاتورية دول المحور ، لا ترغب فى أن تحل محلها دكتاتورية القطبية الثنائية ٠

الثالث ـ ان الصراع بين العملاقين مؤداه التسلح ، والتهديد بحرب عالمية ثالثة ٠

وازاء هذا الوضع لم يعد أمام الدول التى تنفر من هذا الوضع الجديد الا سياسة واحدة هى سياسة عدم الاندفاع وراء احدى هاتين القوتين المتصارعتين، وتلك هى التى عرفت باسم «سياسة الحياد الايجابى » أو « سياسة عدم الانحياز »

وتلك السياسة ليست فى حقيقتها سياسة مبتكرة لانها فى الواقع تعبر عن رغبة الدول فى أن تحكم نفسها بنفسها ، وان تجنب نفسها ويلات الحروب ، والضغوط الدبلوماسية ، والتدخلات العسكرية ، وهذه أمنية لازمت الدول منذ قديم الزمان ٠ والذى يبدو جديدا فى هذه السياسة وحمل بعض الكتاب على القول بأنها اسهام جديد فى تنمية العلاقات الدولية ، هو سعيها لان تبوىء مبادىء الامم المتحدة مكانتها التى كادت تفقدها بسبب قيام التكتلات العسكرية الدولية ٠ ذلك لان هذه التكتلات تتنافى مع مبدأ استقلال الدول ،ومع مبدأ المساواه بينها ٠ وهذان هما الركنان الاساسيان لديمقراطية الامم المتحدة (٥)

ومن هنا يمكن ان نقول انه اذا كانت المبادىء التى من أجلها قامت سياسة عدم الانحياز قديمة قدم المجتمع الدولى ، فانها من ناحية اخرى تعتبر جديدة من حيث مناهضتها لسياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية ٠

اما عن دور تفكك الامبراطوريات الاستعمارية فى بلورة سياسة عدم الانحياز فيتضح لنا حين نتفهم نتائج هذا التفكك ويمكن وضع هذه النتائج فى ثلاث نقاط :

أولا ـ نهاية السيطرة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدول الاوربية الكبرى التى ظلت مدى قرون تستغل قارات بأكملها ٠

ثانيا ـ ظهور الدول الافروآسيوية فى المحافل الدولية بعد أن كان الاستعمار يحجبها عن هذه المحافل .

ثالثا ـ تغيير معالم المجتمع الدولى الذى لم يعد مكونا من قارات حاكمة وأخرى محكومة ٠

ويتضح من ذلك أن الدول التى تخلصت من سيطرة الاستعمار تحاول جهد طاقتها ألا تعود الى نطاقه فى اطار جديد أيا كان رونق هذا الاطار ٠ وهذا مما شجع هذه الدول على الاخذ بسياسة عدم الانحياز ٠ وظهر هذا الاتجاه أول ما ظهر فى آسيا ، لان الدول الاسيوية هى الدول التى تمكنت قبل غيرها من الخروج من نطاق الاستعمار ٠

ويقول المؤلف اليوغسلافى ان تلك الظاهرة التاريخية هى التى جعلت بعض خبراء السياسة

٤٧٠

الدولية يزعمون ان سياسة عدم الانحياز سياسة أفرو آسيوية ، على حين يرى ان سياسة عدم الانحياز هي سياسة الاستقلال وسياسة الاستقلال لا يمكن أن يقال انها مقصورة على منطقة من العالم دون غيرها من المناطق ، ويقول : كما أنه لا يمكن سياسيا ربط سياسة عدم الانحياز ربطا كليا بظاهرة تصفية الاستعمار ، كذلك لا يمكن ربط سياسة عدم الانحياز جغرافيا بقارتي أفريقيا وآسيا ».

ويرى المؤلف ان القول بربط سياسة عدم الانحياز بالافرو آسيوية يرجع أيضا الى الشعور بأن أوربا ستظل مقسمة بين العملاقين المتناهضين بصفة دائمة ، واذن فلا مجال لتطبيق هذه السياسة في أوربا ·

ونحن اذ نعترف بأن سياسة يوغسلافيا الخارجية ، واعتناقها لسياسة عدم الانحياز تؤيد نظرية الكاتب من حيث ان عدم الانحياز سياسة قد تتبعها دولة اوربية او دولة امريكية ، نرى في الوقت نفسه انها سياسة تتعلق أصلا بالعالم الافروآسيوي الذي ذاق مرارة الاستعمار ومنى بالتخلف · أما الدول المتمتعة بتقدم اقتصادي واجتماعي ، ولم تذق ذل الاستعمار ، فانها ان اتبعت سياسة عدم الانحياز فلا يكون عدم انحيازها مماثلا لعدم الانحياز الافرو آسيوي ·

مؤتمرات عدم الانحياز

وينتقل المؤلف بعد هذا الى الحديث عن مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز الذي عقد سنة ١٩٦١ ، ومؤتمر القاهرة الذي عقد في سنة ١٩٦٤ ، ويعرض لاهم القضايا التي كانت موضع اهتمام هذين المؤتمرين ، ومنها :

١ ـ قضية السلام ، فلاول مرة في تاريخ المجتمع البشري أصبحت الحرب نذيرا بدمار العالم بل بفنائه عن آخره ·

٢ ـ سياسة القوة التي تتبعها الدول الكبرى وما قد يترتب عليها من تهديد الاستقلال الذي ظفرت به الدول حديثا بعد كفاح فادح ·

٣ ـ العمل على تضييق الشقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، فالدول الافرواسيوية بعد ان ظفرت بالاستقلال وجدت نفسها مهددة بالاستعمار الاقتصادي وهو يعتبر أقسى من الاستعمار السياسي · ويرى المؤلف أن هذين المؤتمرين قد حققا نتائج ايجابية منها :

١ ـ شن حملة واسعة النطاق داخل الامم المتحدة وخارجها لتحسين مركز الدول المتخلفة ، وقد أدى ذلك الى تكوين مجموعة السبعة والسبعين ، والى عقد مؤتمرين اقتصاديين دوليين ، والى انشاء منظمات دولية دائمة من مهمتها مساعدة الدول النامية ، وتضييق الفجوة بينها وبين الدول الغنية المتقدمة ·

٢ ـ توجيه حملة واسعة النطاق ترمي الى تعجيل تدابير تخفيض السلاح ، وقد أفضت هذه الحملة الى تمثيل دور عدم الانحياز في الهيئات الدولية التي كلفت بالاشراف على مشروعات عدم الانحياز ·

٣ ـ اجراء تعديلات سياسية ودستورية داخل الامم المتحدة ترتب عليها ازدياد عدد اعضاء مجلس الامن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي · وتلك التعديلات هي التي أتاحت للدول الافرو آسيوية أن تمثل في هذه المجالس تمثيلا أقرب الى العدالة ·

٤ ـ شن حملات كان من أثرها تنشيط حركة تصفية الاستعمار ، وتنشيط مقاومة التمييز العنصري ، فترتب على ذلك انكماش رقعة الاستعمار ·

٥ ـ توجيه حملة لتقنين مبادىء التعايش السلمي ، فافضى ذلك الى انشاء لجان في الامم المتحدة وكل اليها امر هذا التقنين ، ويعتبر اجتماع تلك اللجان ومنجزاتها خطوة ايجابية نحو توضيح القواعد الجديدة لعلاقات الدول بعضها ببعض ·

ازمة سياسة عدم الانحياز :

أخذ المؤلف بعد ذلك يتكلم عن الازمة التي يقول مناهضو تلك السياسة أنها تعرضت لها · ويقول ان مناهضي سياسة عدم الانحياز يسوقون ثلاث مجموعات من الحجج ليدللوا على أن تلك السياسة تعرضت لازمة أثرت فيها : المجموعة الاولى من

الحجج تقول ان عدد الدول التى تأخذ بسياسة عدم الانحياز فى نقص متتابع • والمجموعة الثانية تقول ان سياسة عدم الانحياز غير مجـدية وانها قد اخفقت • والمجموعة الثالثة تدور حججها حول ان تطور العلاقات الدولية جعل سياسة عدم الانحياز غير ذات موضوع •

ويتقدم بأمثلة منوعة للحجج فيقول :

١ــ ان كثيرا من الزعماء الذين اشتركوا فى وضع قواعد سياسة عدم الانحياز واسهموا فى تدعيمها ، قد فقدوا السلطة ومنهم : الزعيم يونو فى برما ، والزعيمة بندارانيكا فى سيلان ، وبن بللا فى الجزائر ، وأحمد سوكارنو فى اندونيسيا ، وكوامى نكروما فى غانا • كما يذكر سلسلة من أسماء الزعماء الذين أيدوا سياسة عدم الانحياز ولم تعد لهم مكانة • ويذكر بعض الدول التى انحازت فى عدم انحيازها مثل كوبا ، وكمبوديا ، واندونيسيا •

٢ ــ ان سياسة عدم الانحياز لم تستطع ان تحل أية قضية من القضايا الخطيرة التى هددت سلامة المجتمع الدولى ، مثل الحرب فى فيتنام ، وأزمة سان دومنجو ، وازمة قبرص ، وازمة قيام دولة روديسيا العنصرية • بل ان تلك السياسة لـم تستطع ان تحمل الدول المعتنقة لها على ان تؤدى دورا ايجابيا داخل الامم المتحدة كما كان الوضع حين عانت الامم المتحدة ما سمى بالازمة المالية . بل ان اعتناق تلك السياسة لم يستطع ان يعين منظمة الوحدة الافريقية على اجتياز العقبات التـى اعترضت طريقها • والانقلابات التى وقعت فى الدول الافرو آسيوية توضح لنا أن الدول التى تتبع هذه السياسة لا تتمتع بالاستقرار الداخلى ، ومن شأن هذا أن يجعلها غير صالحة للقيام بدور ايجابى فى السياسة الدولية •

٣ ــ ان التغيير الذى طرأ على العلاقات الدولية أفقد سياسة عدم الانحياز كثيرا من جاذبيتها وفاعليتها • فظاهرة تصفية التكتلات العسكرية التى تمخضت عن ظهور القطبية الثنائية ، التى كان من أسبابها قيام سياسة عدم الانحياز ، وهى السياسة التى أدت الى تكوين القطبية الثلاثية •• هذه الظاهرة قد اختفت ليحل محلها تعدد مراكز القوى فى العالم ، فالخلاف بين الاتحاد السوفييتى والصين ، والمواقف الحيادية التى وقفتها كل من رومانيـــا وتشيكوســـلوفاكيا داخـــل المعسكر الشيوعى ، وموقف فرنسا داخل المعسكر الغربى ، وموقف باكستان داخل حلف جنوب شرقى آسيا •• هذه كلها أمثلة تفسر موجة تصفية الاحـــلاف والتكتلات العسكرية • وبذلك لم يعد هناك من مسوغ لقيام سياسة عدم الانحياز .•

لا أزمة فى سياسة عدم الانحياز

وبعد أن لخص المؤلف آراء القائلين بوجود أزمة لسياسة عدم الانحياز تلخيصا فنيا ، عاد فقال ردا على هذه الاراء :

١ ــ حقا ان كثيرا من زعماء عدم الانحياز الذين ذكروا آنفا قد فقدوا مراكزهم فى بورما ، وسيلان ، والجزائر ، وغانا ، وأندونيسيا •• الا أن بلادهم من بعدهم لم تستنكر سياسة عدم الانحياز ولم تتنكر لها ، بل ظلت رغم التغييرات الداخلية التى جرت فيها متمسكة بسياسة عدم الانحياز •

٢ ــ اذا كانت سياسة عدم الانحياز لم تحقق الى الان نجاحا ملحوظا فى حل كثير من القضايا الدولية ، فان هذا لايعنى أنها سياسة غير ذات جدوى ، وانما يعنى أن هذه السياسة تتطلب من الدول التى تتبعها وتؤمن بها أن تبذل مزيدا من الجهد فى تدعيمها وتطويرها •

٣ ــ ان القول بأن ضعف التكتلات العسكرية أو تصفيتها قد جعل سياسة عدم الانحياز غير ذات موضوع هو قول مردود ، اذ لماذا لايقال ان ضعف هذه التكتلات أو تصفيتها جاء أثرا من آثار هذه السياسة ، أو على الاقل دليلا على أنها أسهمت فى ذلك بقدر كبير ، وهذا وذاك برهان على صلاحية سياسة عدم الانحياز للبقاء • ويجب ألا يغيب عن الاذهان أن سياسة عدم الانحياز تحارب سياسة القوة التى هى من مظاهر الاحلاف العسكرية ، واذا زالت الاحلاف العسكرية فليس معنى ذلك أن سياسة القوة قد زالت ، ولهذا يجب أن تبقى سياسة عدم الانحياز مادامت سياسة القوة باقية •

يتبين من ذلك أن أساس سياسة عدم الانحياز يتضمن جميع العناصر الديناميكية التى تجعل منها سياسة ايجابية للمقاومة ، وتعزز استقلال الدول سياسيا واقتصاديا ، وتعمل على تنمية السلام الدولى •

٥٧٢ ضرورة عقد مؤتمر جديد لدول عدم الانحياز

وفى موضع آخر من الكتاب يتحدث المؤلف اليوغسلافى عن ضرورة عقد مؤتمر جديد لدول عدم الانحياز ، ويعلن أن الرئيس تيتو يعمل جاهدا فى سبيل ابراز هذه الفكرة الى حيز الوجود ، ومن أجل ذلك قام سنة ١٩٦٨ بزيارة عدة دول فى أفريقيا وآسيا مثل أفغانستان ، وباكستان ، وكمبوديا ، والهند ، واليابان ، ومنغوليا ، وايران ، وأثيوبيا ، وجمهورية اليمن الجنوبية ، والجمهورية العربية المتحدة • ولقى تأييدا من زعماء هذه الدول لفكرة عقد مؤتمر جديد •

ثم يتساءل المؤلف : ماهى الظروف الدولية التى تدعو الى عقد مؤتمر دولى جديد لدول عدم الانحياز ؟

يجيب عن هذا التساؤل قائلا : هناك ظروف متعددة تدعو الى ذلك ، ومنها : حرب فيتنام ، والعدوان الصهيونى على الدول العربية ، والدكتاتورية العسكرية فى اليونان ، والازمة التى وقعت فى تشيكوسلوفاكيا ، وضغوط الاستعمار الجديد فى أفريقيا ، والتمييز العنصرى فى روديسيا وجنوب أفريقية ••

ومن هذه الظروف أيضا اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، فعلى الرغم من عقد مؤتمرين دوليين لبحث هذا الموضوع (مؤتمر جينيف ، ومؤتمر نيودلهى) وعلى الرغم من انشاء منظمة « الانكتات » فالهوة مازالت آخذة فى الاتساع ، ومساعدات الدول الكبرى للدول النامية مرتبطة بأهدافها الاستراتيجية العسكرية ، وبذلك تتحول المساعدات والمعونات الفنية من أدوات للتنمية الى أدوات للفتنة والتغلغل الاستعمارى •

ومن هذه الظروف كذلك : ضرورة تدعيم الامم المتحدة ، وتطوير دولاب العمل فيها لتستطيع مواجهة جميع المشاكل بحزم وقوة •

ثم يتساءل المؤلف عن الظروف التى تشجع على عقد مؤتمر دولى جديد لدول عدم الانحياز ، فيجيب عن هذا التساؤل قائلا : هناك مصلحة مشتركة بين مجموعة الدول غير المنحازة ، ومهما اختلفت هذه الدول فى نظمها الداخلية ، وفى سياساتها فلاشك انها ستفيد من عقد مثل هذا المؤتمر من حيث انه يرفع من شأنها على الصعيد الدولى • ثم يقول : ان عقد مثل هذا المؤتمر يتضمن اجراء ايجابيا أما الامتناع عن الاشتراك فيه فهو عمل سلبى ، ولا تنجح سياسة دولية تقوم على السلبية . ثم يضيف الى ذلك أن هناك دولا لم تشترك فى مؤتمرات عدم الانحياز السابقة • وقد تكون مستعدة للاشتراك فى المؤتمر الجديد اذا ما تقرر عقده •

ويتقدم هذا الكاتب اليوغسلافى بمعيار جديد لعدم الانحياز اذ يقول : ان انتماء دولة ما الى تكتل عسكرى لا يعنى حتما الانحياز ، فهناك دول مرتبطة ارتباطا اسميا أو شكليا ببعض التكتلات العسكرية ولكنها تلتزم عملا بسياسة عدم الانحياز ، وتعمل على تحقيق النجاح لهذه السياسة ، بينما توجد دول غير مرتبطة بأى تكتلات عسكرية ولكنها تتبع سياسة الانحياز ، وتؤيد تأييدا كاملا سياسة أحد المعسكرين المتناهضين •

ان مفهوم عدم الانحياز قد تطور بسبب تطور مفهوم الاحلاف والتكتلات العسكرية ، وبسبب تطور السياسة التى تتبعها هذه الاحلاف وتلك التكتلات •

يستخلص من هذا كله أن أية دولة تسلك سياسة استقلالية ، وتدافع عنها يمكن ان تدخل فى عداد دول عدم الانحياز •

ازمة الثقة بين عدم الانحياز والحياد القانونى

ثم يستنبط من هذا التحليل انه اذا كان الامر ذلك بالنسبة الى الدول التى تتبع سياسة استقلالية ، فالاولى اذن فتح باب مجموعة عدم الانحياز أمام دول الحياد القانونى • ثم يقول ان عدم الانحياز ، والحياد القانونى يهدفان الى غاية واحدة هى الابتعاد عن نار الحرب الباردة ، ولكن الفقه الدولى جرى على أن يفرق بين عدم الانحياز والحياد القانونى ، حتى أن عدم الانحياز يوصف بأنه حياد ايجابى ، أما الحياد القانونى فيوصف بأنه حياد سلبى • ويقدم تنسيرا واضحا للتفرقة بين هذين الحيادين نوجزه فيما يلى :

١ ــ ان الدول التى تتبع سياسة الحياد القانونى مرتبطة بالايديولوجية الغربية ، ومتأثرة بالتراث الثقافى الغربى • أما الدول التى تتبع سياسة عدم الانحياز فمرتبطة بالايديولوجية الافروأسيوية ،

وهى متأثرة بالمفاهيم السياسية المتبعة فى المعسكر الشرقى .

٢ — ان دول الحياد القانونى تستند فى سياستها الى قواعد القانون الدولى سواء منها ماكان مسجلا فى معاهدات دولية كما هو معروف عن الحياد السويسرى ، والحياد النمسوى ، أو كان مستندا الى العرف الدولى مثل حياد السويد . أما دول عدم الانحياز فتستند فى موقفها الى مجرد اعتبارات سياسية . وبمعنى آخر ان قواعد القانون الدولى قد وضحت حقوق وواجبات الحياد القانونى ، مما أسبغ على تلك السياسة كثيرا من الثبات والوضوح ، بينما لا تستند سياسة عدم الانحياز الى قواعد ثابتة ومن ثم أن هذا أن يجعلها عرضة للتغير والتبدل ومكتنفة بالغموض حينا والتناقض حينا آخر .

٣ — الدول التى تتبع سياسة عدم الانحياز لم تكن تبدى ارتياحا الى دول الحياد القانونى ، بل أرادت دائما أن تظهر الفرق بين سياستها هى وسياسة الحياد القانونى وتصفها بالسلبية والانانية الوطنية ، وتصف سياستها بالايجابية . ومن ناحية أخرى لاترتاح دول الحياد القانونى ذات التقاليد العريقة الى دول عدم الانحياز اذ تراها محدثة لم تستكمل تجاربها بعد .

فرغبة دول عدم الانحياز فى الابتعاد عن دول الحياد القانونى لابراز ايجابية السياسة التى تتبعها ، ورغبة دول الحياد القانونى فى الابتعاد عن دول عدم الانحياز لابراز أصالة السياسة التى يأخذون بها ، كلا الرغبتين قد أدتا الى أزمة ثقة بين الفريقين .

الا ان الظروف الدولية قد تغيرت ، وسياسات دول الحياد القانونى ،ودول عدم الانحياز قدتطورت ومن مقتضيات ذلك فى رأى المؤلف ان تتقارب هاتان السياستان أحداهما الى الاخرى ، ويوضح الاعتبارات الداعية الى تقاربهما بما يلى :

١ — ان دول الحياد القانونى قد أثبتت أن فى موقفها ايجابية ، ويتضمن اسهام فى استتباب السلام فى العالم .

٢ — ان سياسة عدم الانحياز قد فقدت مع مر الزمن طابعها الارتجالى وأصبحت خاضعة لقواعد ثابتة ومحددة تقريب بينها وبين الحياد القانونى .

٣ — دول الحياد القانونى وجدت نفسها فى أكثر من مناسبة هى ودول عدم الانحياز مجموعة واحدة داخل الامم المتحدة وخارجها . وقد برز ذلك بصفة خاصة فى لجان نزع السلاح وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بقضايا الامن والسلام .

ثم يعود المؤلف الى رأيه فى توسيع مفهوم عدم الانحياز فيقول : ان هناك دولا لم تعلن رسميا حيادها القانونى ، ولم تنضم الى مجموعة عدم الانحياز ، بل ترتبط أيضا بالاحلاف العسكرية ، ومع ذلك يمكن أن تعد من دول عدم الانحياز . ويمثل فى ذلك بفرنسا ، فهى على رغم انضمامها الى المعسكر الاطلنطى قد أسهمت فى انجاح مبادىء عدم الانحياز أكثر مما ساعد رؤساء عدم الانحياز أنفسهم . ويمثل أيضا بدور رومانيا فهى رغم انضمامها الى المعسكر الشيوعى ، أعانت على تدعيمقواعد عدم الانحياز ،ويمثل كذلكبباكستانفهى عضو فى اكثر من حلف عسكرى غربى ومع ذلك تتبع سياسة معارضة لسياسة الانحياز كل المعارضة . ويمثل أيضا باليابان وهى مرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية ارتباطا وثيقا ، ومع ذلك تتبع فى بعض الميادين وفى بعض المواقف سياسة لا تختلف قط عن سياسة عدم الانحياز .

مبادىء سياسة عدم الانحياز

يخلص من هذا كله أن سياسة عدم الانحياز قد تبدو فى صور متعددة يصعب تبويبها ، ولكن مع ذلك هناك مبادىء يمكن ادراجها تحت مفهوم عدم الانحياز ، ومن هذه المبادىء :

١ — مبدأ السيادة والوحدة الاقليمية للدول .

٢ — مبدأ المساواة بين الدول .

٣ — مبدأ عدم الاعتداء .

٤ — مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .

٥ — مبدأ حق تقرير المصير .

٦ — مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية .

٧ — مبدأ التعاون الدولى النشيط .

٨ — مبدأ عدم الاشتراك فى الاحلاف العسكرية التى يكون من أعضائها بعض الدول الكبرى .

ثم يشرح المؤلف كلّ مبدأ من هذه المبادىء شرحا وان كان مختصرا غير أنه واف بالحاجة .

هذا عرض موجز لما تضمنه كتاب الدكتور رانكو بتكوفك ، ونحن وان كنا لا نقره على كثير مما جاء فيه من تأويلات وتفسيرات لاننا نميل الى الاخذ بالمفهوم الضيق لعدم الانحياز موضوعيا وجغرافيا ، ونرى أن عدم الانحياز سياسة منبثقة من الحركة الافروآسيوية ، مستهدفة مكافحة الاستعمار والتخلف اللذين يهددان الدول النامية فى القارتين المتخلفتين ، الا أننا لا نخفى اعجابنا وتقديرنا لافكاره النيرة ، وتحليلاته المبسطة الوافية . أما الموضوعات التى نختلف معه فيها فسنعالجها فى فرصة مقبلة اذا سمحت الظروف .

د . بطرس بطرس غالى

الڤيتو فى مجلس الأمن

BAILLEY D. SYDNAY — VETO IN SECURITY COUNCIL - NEW YORK — 1968.

من المعروف أن القواعد التى يجرى على اساسها التصويت فى مجلس الامن قد اتفق عليها كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى مؤتمر يالتا فى فبراير سنة ١٩٤٥ . وقد عرفت هذه القواعد فى البداية بصيغة يالتا وتميز بين نوعين من القرارات فى مجلس الامن : أولهما قرارات اجرائية ، ويكفى لاتخاذها توافر أى سبعة أصوات ايجابية (ثم صارت تسعة بعد زيادة مقاعد المجلس)، وثانيهما قرارات موضوعية أو القرارات فى كل المسائل الاخرى ، ولا بد فيها من اجماع الدول الخمس التى تتمتع بالعضوية الدائمة للمجلس فضلا عن توافر صوتين ايجابيين آخرين — « أربعة أصوات ايجابية فى الوقت الحاضر » . وهكذا فانه يكفى أن تعترض واحدة من الدول الخمس التى تتمتع بالعضوية الدائمة للمجلس الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو بريطانيا أو فرنسا أو الصين — التى تشغل فورموزا مقعدها — على أى من مشروعات القرارات غير الاجرائية ، لكى يسد الطريق امام اعتماد المجلس له على الاقل الى أن يتغير موقف الدولة المعترضة منه .

وقد أثارت صيغة يالتا احتجاجا شديدا فى مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ الذى صدر عنه ميثاق الامم المتحدة . فقد رأت غالبية الدول أن فى تمتع الدول الخمس الكبرى بالعضوية الدائمة لمجلس الامن واشتراط موافقتها جميعا على أى قرار فى المسائل غير الاجرائية ، رأت فى هذا الامتياز تناقضا مع مبدأ المساواة فى السيادة الذى يقوم عليه التنظيم الدولى ، كما خشيت أن يؤدى

تمتع الدول الكبرى بهذه الامتيازات الى أن تتفق فيما بينها على حساب الدول المتوسطة والصغرى . كما تضمنت الانتقادات التى وجهت الى صيغة يالتا صعوبة التمييز بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية ، فضلا عن احتمال استعمال احدى الدول الخمس المذكورة لحق الاعتراض بقصد منع مناقشة مسألة معينة او الحيلولة دون اشتراك طرف معين فى المناقشات. الا أن هذه الاعتراضات لم تفلح فى أن تغير من تصميم الدول الخمس وخصوصا الاتحاد السوفيتى على استمرار صيغة يالتا، وان أمكن التوصل الى ذكر امثلة لما يعتبر مسائل اجرائية ، والاتفاق على انه لاتجوز الحيلولة دون مناقشة اى شكوى من جانب اى دولة عضو فى الامم المتحدة أمام مجلس الامن .

وهناك اعتبارات واقعية تبرر الامتيازات التى تتمتع بها الدول الخمس فى مجلس الامن تنبع هذه الاعتبارات من القوة التى تمثلها هذه الدول ، ومن طبيعة دور مجلس الامن ومن مصلحة التنظيم والمجتمع الدوليين بصفة عامة · فبحكم ماتتمتع به هذه الدول من قوة عسكرية واقتصادية وسياسية فان أكبر خطر يتعرض له السلم والامن الدوليين ناتج من منازعاتها · ومن ناحية ثانية فان المهمة الاساسية لمجلس الامن هى حفظ السلم والامن الدوليين · وهذا يستدعى أن تكون الكلمة النهائية فيه للدول الكبرى · ومن ناحية ثالثة فان مصلحة التنظيم والمجتمع الدوليين الا تنساق الامم المتحدة فى بعض المواقف ، وبالذات المواقف الهامة والخطيرة المتعلقة بالسلام العالمى ، الى أن تكون أداة فى يد بعض الدول الكبرى ضد دولة أخرى كبرى ·· وهو مايحول دونه تمتع كل الدول الكبرى ، رغم مابينها من تناقضات متفاوتة فى المصالح ، بحق الاعتراض على مشروعات القرارات فى المسائل الموضوعية فى مجلس الامن ·

والاسئلة التى يسعى هذا التقرير للاجابة عليها هى كيف استعملت الدول الخمس حق الاعتراض ؟ ماهى المحاولات التى بذلت لتقييد استعماله ؟ وماذا كان اثر حق الاعتراض على أعمال مجلس الامن وعلى الامم المتحدة بصفة عامة ؟

استعمال حق الاعتراض

واغلب الكتابات التى تعرضت لحق الاعتراض قد اهتمت أساسا بتقديره · مدافعة عنه أحيانا باعتباره تأكيدا لواقع المجتمع الدولى الذى تسيطر عليه قوى عظمى متباينة المصالح ، وتهاجمه فى أغلب الاحيان بدعوى أنه يعرقل أعمال مجلس الامن والهيئة الدولية بالتبعية فى ممارسة الواجب الاساسى فى حفظ السلم والامن الدوليين · ولكن الكتابات التى تحلل استعمال حق الاعتراض كتابات نادرة .

حق الاعتراض المزدوج

ومن المهم أن أشير الى أن حق الاعتراض قد يستعمل على مرحلتين بخصوص مشروع قرار واحد · فمن المعروف أن حق الاعتراض لايستعمل الا فى مواجهة مشروعات القرارات التى تتناول مسائل موضوعية وليس تلك التى قد توصف بأنها اجرائية ولما كان ميثاق الامم المتحدة لم يحدد المقصود بالمسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية فان الاختلاف حول تكييف طبيعة مشروع القرار يخضع فى أغلب الحالات لما يتمخض عنه صراع المصالح بين الدول الكبرى حول محل النزاع · لذلك يهتم العضو الدائم الذى يريد ايقاف صدور مشروع قرار معين من مجلس الامن بأن يحول وصف المشروع من اجرائى الى موضوعى وقرار مجلس الامن فى هذه المسألة الابتدائية وهى هل مشروع القرار المقدم يمس الموضوع أو يتعلق بالاجراءات ، يتطلب اجماع الاعضاء الدائمين ··وتتمسك الدول التى تريد لمشروع القرار موافقة المجلس بأنه ينصب على الاجراءات ، لتحول دون استعمال حق الاعتراض فى مواجهة مشروع القرار الذى تؤيده · وهكذا فان حق الاعتراض يستعمل على مرحلتين · فى المرحلة الاولى للحيلولة دون اتفاق غالبية أعضاء المجلس على أن مشروع القرار اجرائى · وفى المرحلة الثانية ضد مشروع القرار ذاته ، على اعتبار أنه صار من القانونى استعمال حق الاعتراض ضده. وعندما يستعمل حق الاعتراض على مرحلتين ضد مشروع قرار معين على النحو الذى سبق شرحه يسمى حق الاعتراض فى هذه الحالة بحق الاعتراض المزدوج .

وقد استعمل حق الاعتراض المزدوج فى عدد من القضايا ، منها قضية أسبانيا عندما أثيرت فى مجلس الامن فى يونيو سنة ١٩٤٦ .ففى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٦ اقترحت كل من استراليا والمملكة المتحدة « أنه بدون التعدى على حقوق الجمعية

العامة ، على مجلس الامن أن يجعل مسألة اسبانيا موضع نظره المستمر ، وأن يضمها الى قائمة المسائل التى يعتبر مسئولا عنها » • وعندما طرح مشروع القرار للتصويت أيده تسعة اعضاء واعترض كل من الاتحاد السوفييتى وبولندا ، وأعلن رئيس المجلس وكان ممثل المكسيك موافقة المجلس على ذلك التدبير « لانى أعتقد أنه يتعلق بالاجراءات » • ولكن مندوب الاتحاد السوفييتى لم يوافق رئيس المجلس على حكمه ، وطلب عرض هذه المسألة الابتدائية المتعلقة بطبيعة التدبير هل هو اجرائى أو موضوعى للتصويت اذا كان هناك من يختلف مع التفسير السوفييتى • وقد أيد ثمانية أعضاء أن التدبير من طبيعة اجرائية • وأيد كل من الاتحاد السوفيتى وفرنسا أن القرار من طبيعة موضوعية • لذلك أعلن رئيس المجلس أن القرار موضوعى وأنه هزم فى التصويت •

ومن القضايا الاخرى التى استعمل حق الاعتراض المزدوج أثناء مناقشتها قضية طلبات العضوية ، ضد اقتراح الولايات المتحدة فى اغسطس سنة ١٩٤٦ تأجيل التصويت على طلب العضوية المقدم من كل من ألبانيا ومنغوليا ، وقضية مضيق كورفو التى استعمل أثناء مناقشتها الفيتو المزدوج ضد مشروع القرار الذى قدمته استراليا لانشاء لجنة فرعية لفحص الادلة المتوافرة الخاصة بالنزاع المعروض أمام المجلس ••

تصنيف حالات استعمال حق الاعتراض

وقد أورد الكتاب قائمة بالحالات التى استعمل حق الاعتراض اثناء مناقشتها وذلك منذ يناير سنة ١٩٤٦ حتى أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، ورغم أنه يضم ١٠٩ حالات ، الا أن حق الاعتراض قد تكرر استعماله بخصوص قضايا معينة تكرر الاقتراع عليها فى مناسبات متباينة أو بصياغات مختلفة ، فعلى سبيل المثال استعمل حق الاعتراض ٥٢ مرة ضد طلبات عضوية الامم المتحدة المقدمة من ١٨ دولة وعلى هذا فان المائة وتسع حالات تمثل ٦٦ قضية مستقلة • وقد استعمل الفيتو المزدوج فى ثلاث حالات (الفيتو ٣ــ٤ ، الفيتو ٢٠ ــ ٢١ ، الفيتو ٢٥ ــ ٢٦) •

ويمكن تقسيم حالات استعمال الفيتو الى قسمين • أولهما حيث لم يكن من الممكن تعديل مشروع القرار المقدم ، فاما أن يقبل كله أو يرفض كله ، وثانيهما حيث اعترض عضو دائم على مشروع قرار رأى أنه يمس مصالحه الحيوية أو المصالح الحيوية لاحد حلفائه •

والقسم الاول يضم ٥٤ حالة ، تشمل قضيتين هما

القضية الاولى : تعيين الامين العام للامم المتحدة •

فقد استعمل الاتحاد السوفييتى حق الاعتراض فى اجتماع مجلس الامن فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ضد مشروع القرار الذى قدمته يوجوسلافيا والذى يقضى باستمرار تريجفى لى فى منصبه كأمين عام للامم المتحدة ، وقد أيد مشروع القرار اليوجسلافى تسعة اعضاء وامتنعت فورموزا عن التصويت . وعاد الاتحاد السوفييتى الى استعمال حق الاعتراض مرة ثانية عندما قدم الى المجلس مشروع قرار بتعيين ليستر بيرسون ــ مندوب كندا فى ذلك الوقت ــ أمينا عاما . ومن المعروف أن الفيتو السوفييتى لم يمنع استمرار تريجفى لى فى منصبه فقد صدر بذلك قرار من الجمعية العامة .

القضية الثانية : طلبات عضوية الامم المتحدة

استعملت الصين الوطنية حق الاعتراض ضد طلب العضوية المقدم من منجوليا ، واستعمله الاتحاد السوفييتى ٥١ مرة ضد طلبات العضوية المقدمة من ١٧ دولة وهى النمسا ، كمبوديا ، سيلان ، فنلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، كوريا الجنوبية ، الكويت ، لاوس ، ليبيا ، موريتانيا ، نيبال ، البرتغال ، أسبانيا ، فيتنام الجنوبية . وقد انضمت جميعها فيما بعد الى الامم المتحدة باستثناء كل من فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية ، ولهما وضع العضو المراقب .

والقسم الثانى يشمل القضايا التى استعمل أعضاء دائمون حق الاعتراض أثناء مناقشتها ، لانهم رأوا فى مشروعات القرارات المطروحة مايمس مصالحهم الحيوية أو المصالح الحيوية لحلفائهم . فقد استعمل الاتحاد السوفييتى حق الاعتراض خمس مرات ضد مشروعات قرارات خاصة بنزع السلاح . وسبع مرات ــ فضلا عن فيتو مزدوج ــ لايقاف مشروعات تمس مصالحه ومصالح حلفائه فى شرق أوروبا . فالفيتو

٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٨٧ قد وردت على مشروعات قرارات خاصة بنزع السلاح · والفيتو ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠-٢١ ، ٢٥-٢٦ ، ٢٩ ، ٨٣ قد وردت جميعها على مشروعات قرارات تتعلق بأوروبا الشرقية · كما استعملت كل من بريطانيا وفرنسا حق الاعتراض أثناء مناقشة قضية السويس (الفيتو ٨١ ، ٨٢) ·

وقد برر الاتحاد السوفيتي استعماله لحق الاعتراض فى قضية نزع السلاح بأن المشروعات المقدمة قد استهدفت تحويل الاهتمام عن الحاجة الملحة الى تحريم السلاح النووى ، وأنها بدلا من أن تقدم خطوات محددة لنزع السلاح تقدم نظاما للرقابة عليه دون نزعه · وأنها تفتح الباب أمام التجسس والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى · ويرى الكاتب أنه كان من المتوقع أن يستعمل الاتحاد السوفيتي حق الاعتراض ضد مشروعات نزع السلاح التى قدمت الى مجلس الامن لانها كانت توفر للجانب الغربى مزايا ليس لها مايقابلها على الجانب السوفييتي ·

أما قضايا أوروبا الشرقية ، فقد برر الاتحاد السوفيتي استعماله لحق الاعتراض أثناء مناقشتها بأن ذلك ضرورى للحيلولة دون صدور قرارات تلوم الحكومات الشيوعية أو الحركات السياسية التى تؤيدها تلك الحكومات · فالفيتو رقم ١٦ استعمل ضد مشروع قرار كان يدعو البانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا الى وقف مساعداتها لقوات العصابات الشيوعية فى اليونان · وفى حالات أخرى استعمل حق الفيتو لمنع تأسيس لجان تحقيق يرى الاتحاد السوفييتي أن عملها تدخل فى شئون حليفاته أو أنه خطوة نحو ادانتها مثل الفيتو ٩ ، ١١ فى المسألة اليونانية والفيتو المزدوج ٢٥ / ٢٦ فى المسألة التشيكية · وفى حالات ثالثة كان الهدف من استعمال السوفييت لحق الفيتو الحيلولة دون انتقال المشكلة الى الجمعية العامة حيث تملك الدول الغربية نفوذا كاسحا لايصده حق اعتراض سوفييتي · وقد كان ذلك هو الوضع السائد فى الجمعية العامة حتى منتصف الخمسينيات وأخيرا فقد كان استعمال الاتحاد السوفييتي لحق الاعتراض عند مناقشة قضية المجر فى مجلس الامن فى خريف سنة ١٩٥٦ أمرا حتميا · لقد اعترض الاتحاد السوفييتي على مشروع قرار أمريكى كان يطالب الاتحاد السوفييتي بالامتناع عن التدخل فى شئون المجر الداخلية ، وبعدم ادخال قوات عسكرية اضافية ، وسحب قواته من المجر بدون تأخير ·· ولاشك أن قيام نظام غير شيوعى أو غير موال للاتحاد السوفيتي فى المجر له تأثيره على نظام الامن السوفيتي فى شرق أوروبا ·

وعندما ناقش مجلس الامن حرب السويس فى خريف سنة ١٩٥٦ قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يقضى بوقف اطلاق النار من جانب كل من مصر واسرائيل ، انسحاب القوات الاسرائيلية ، وامتناع أعضاء الامم المتحدة عن التهديد واستعمال القوة فى المنطقة وقد استعملت كل من بريطانيا وفرنسا حق الاعتراض على المشروع الامريكى وعلى مشروع سوفييتي مماثل ·

حالات أخرى لاستعمال حق الاعتراض

وهناك حالات أخرى لاستعمال حق الفيتو أسهل معيار لتقسيمها ، هو المعيار الجغرافى · وتتضمن حالة منها استعمال فرنسا لحق الاعتراض حالة ثانية تتضمن اعتراض المملكة المتحدة · حالة ثالثة استعمل فيها كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا الفيتو · وباقى الحالات تمثل اعتراض الاتحاد السوفييتي ·

ومشكلات تصفية الاستعمار هى المحور الذى تدور من حوله نسبة كبيرة من هذه الحالات · فقد انصب بعضها حول انسحاب القوات الاجنبية (قضية سوريا ولبنان ، قضايا اندونسيا ، الكونجو ، جوا) ويتضمن بعضها دعوة الامم المتحدة الى التدخل لتسوية مشكلات نتجت عن انسحاب القوات الاجنبية (النزاع العربى الاسرائيلى سنة ١٩٤٨ - أزمة الكويت - أزمة كشمير) · ومن الصعب أن نستخلص قاعدة عامة تحكم استعمال الفيتو فى هذه الحالات سوى أنه فى كل منها كانت الدولة الكبرى المعترضة ترى أن مصلحتها تقتضى منها التصرف على ذلك النحو ·

فقد برر الاتحاد السوفيتي استعماله لحق الاعتراض بما يلى :

أ - أن مشروع القرار غير مقبول من دولة أو مجموعة من الدول يسعى الى توثيق علاقاته معها - الفيتو ٥٨ فى المسألة الفلسطينية تأييدا للدول العربية ، الفيتو ٨٠ فى قضية السويس لان مشروع القرار لاتقبله مصر ، الفيتو ٨٤ ، ١٠٤ فى قضية كشمير لان مشروع القرار لاتقبله الهند ·

٤٧٨ الفيتو ١٠٧ بخصوص النزاع بين اندونسيا وماليزيا لاعتراض اندونسيا على مشروع القرار .

ب ـ أن مشروع القرار المقدم ضعيف جدا ولا يفيد كثيرا (الفيتو المزدوج) ٣ ـ ٤ فى المسألة الاسبانية .

ج ـ مشروع القرار المقدم يهدف الى تحويل الانتباه عن أعمال الدول الغربية التى تهدد السلام العالمى (الفيتو ١٠٩ فى المسألة الفلسطينية) .

د ـ مشروع القرار يدين الضحية ويترك المعتدى (الفيتو ٤٥ ضد الشكوى من الاعتداء على جمهورية كوريا ، الفيتو ١٠٨ فى المسألة الفلسطينية) .

هـ ـ فى حالة كل من الفيتو ٩٤ ، ٩٦ رأى الاتحاد السوفييتى أنه يجب على مجلس الامن أن يقدم الى الامين العام توجيهات محددة بخصوص السياسة التى يتبعها فى الكونجو .

أما فرنسا فقد استعملت الفيتو رقم ١٩ والذى ورد على تعديل سوفييتى لمشروع قرار قدمته كل من الصين الوطنية واستراليا . ويقضى بانشاء لجنة للاشراف على تنفيذ قرار وقف اطلاق النار الذى أصدره المجلس بخصوص النزاع الاندونيسى الهولندى . وبرر مندوب فرنسا موقفه بانه من الخطورة اتخاذ هذا التدبير قبل مناقشة جوهر المسألة .

واستعملت بريطانيا حق الاعتراض على مشروع قرار خاص بالموقف فى روديسيا الجنوبية سنة ١٩٦٣ ويدعو مشروع القرار بريطانيا الى عدم نقل أى سلطة أو مظاهر للسيادة الى روديسيا الجنوبية قبل تكوين حكومة تمثل كل السكان وبرر المندوب البريطانى موقفه بأن مجلس الامن ليس من اختصاصه التدخل فى هذه الامور التى هى شأن بريطانيا وحدها . فضلا على أن تدخل مجلس الامن على هذا النحو يؤثر على التقدم الذى يحدث بالفعل فى وسط افريقيا . وقد أثبتت التطورات صدق مخاوف الذين قدموا مشروع القانون المذكور .

ويميل أكثر الكتاب الغربيين الى اتهام الاتحاد السوفييتى بممارسته لحق الاعتراض بروح تخلو من الاحساس بالمسئولية ، وأنه يضع مصالحه الضيقة فوق مصلحة التنظيم الدولى وان أدى ذلك الى شلل مجلس الامن .

ورغم أن السوفييت قد استعملوا الفيتو كثيرا بخصوص قضية واحدة (قضية طلبات العضوية) الا أنه يبقى أنهم كانوا اكثر الاعضاء الدائمين استعمالا لحق الاعتراض . وهذا الوضع يعكس قبل أى شئ آخر استمرار السيطرة الغربية داخل مجلس الامن . فأربع من الاعضاب الدائمين فى المجلس دول غربية (أو موالية تماما للغرب كفورموزا) .فضلا على أن تكوين مجلس الامن كان يضمن للدول الغربية فى أكثر الاحيان غالبية الاصوات السبعة . ولا ينتظر من مجلس هذا تكوينه أن يخدم شيئا غير المصالح الغربية التى تختلف وتتناقض مع المصالح السوفيتية . وهذا ليس مما يعيب الدول الغربية .. فسياسة كل دولة تسعى باستمرار الى خدمة مصالحها القومية . وهذا أمر واقع . وليس من التفهم الصحيح لدوافع السياسة الخارجية لاى دولة أن يطلب من الاتحاد السوفييتى أن يوافق على مشروعات القرارات التى تخدم المصالح الغربية بدعوى أن هذا هو الذى يحقق مصلحة الامم المتحدة والسلام العالمى . ففهم الاتحاد السوفيتى لمصلحة الامم المتحدة والسلام العالمى مختلف عن فهم الدول الغربية لها . ومن الطبيعى أن يتفق هذا الفهم مع مصالح الدول الغربية وكما أن هذه الدول تسعى فى سياستها الخارجية الى خدمة مصالحها . فكذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتى .

وهناك حقيقة أخرى لابد من ذكرها وهى أن الفيتو السوفييتى قد خدم فى أحوال كثيرة مصالح بعض دول العالم الثالث التى كانت فى صراع مع دول غربية استعمارية . فقد منع صدور قرارات من مجلس الامن ضد مصالح الفريق الاول من الدول . فضلا على أن بعض مشروعات القرارات قد طرحت أمام مجلس الامن كمناورات دعائية لا أكثر ضد الاتحاد السوفيتى . وكان مؤكدا مقدما رفض الاتحاد السوفيتى لها .

محاولات تقليل اثر حق الاعتراض

وقد تعددت محاولات الدول الصغرى والمتوسطة لتقليل اثر استعمال حق الاعتراض الذى يتمتع به الاعضاء الدائمون الخمسة على اعمال مجلس الامن وعلى أداء المنظمة الدولية عموما لواجبها

الاساسى فى حفظ السلم والامن الدوليين • فقد احتجت هذه الدول فى مؤتمر سان فرانسيسكو على تمتع أقلية من الدول بحق الاعتراض ، وصدر عن الجمعية العامة فى دورتها الاولى والثالثة قرارات تدعو الدول الكبرى الى أن تبذل من الجهد مايضمن ألا يؤدى استعمال حق الاعتراض الى عرقلة أعمال مجلس الامن • الا أن أهم خطوة فى هذا السبيل يمثلها القرار الهام الذى اتخذته الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمعروف بالاتحاد من أجل السلام •

وينص هذا القرار على أنه اذا أدى عدم اجماع الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن الى فشل فى مسئوليته الاساسية فى حفظ السلم والامن الدوليين وذلك عند توافر حالة تهديد للسلم أو اخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان ، فان للجمعية العامة أن تنظر فى الامر فورا بقصد اصدار التوصيات المناسبة للدول الاعضاء بخصوص الاجراءات الجماعية التى تشمل فى حالة الاخلال بالسلام أو وقوع عمل من أعمال العدوان استعمال القوة المسلحة عند الضرورة لحفظ أو لاستعادة السلم والامن الدوليين • فاذا لم تكن الجمعية العامة فى حالة انعقاد ، فانها يمكن أن تعقد دورة طارئة فى خلال ٢٤ ساعة من طلب ذلك •

وقد تم تعديل قواعد اجراءات الجمعية العامة لكى تسمح بعقد الاجتماع الطارىء فى خلال ٢٤ ساعة من تلقى الامين العام طلب مجلس الامن بناء على موافقة سبع من أعضائه : أى دون اشتراط موافقة كل أعضائه الدائمين) •

ويجب ألا تغيب عن بالنا الحقائق السياسة الكامنة وراء هذا القرار • اذ سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى نقل مناقشة المسائل الهامة المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين من مجلس الامن حيث يستطيع الاتحاد السوفيتى باستعمال حق الاعتراض منع صدور أى قرار لايوافق عليه ، الى الجمعية العامة حيث كانت الدول الغربية تملك فيها فى ذلك الوقت نفوذا مؤكدا •

لذلك دافعت الدول الغربية عن قرار الاتحاد من أجل السلام بدعوى أنه لايجب أن تقف الهيئة

الدولية عاجزة أمام واجبها فى حفظ السلم والامن الدوليين بسبب استعمال حق الاعتراض فى مجلس الامن • وأن قرار الاتحاد من أجل السلام لايضيف الى اختصاص الجمعية العامة أمرا لم يذكره الميثاق • فالتوصية باتخاذ اجراءات جماعية فى حالة الأخلال بالسلام أو وقوع عمل من أعمال العدوان أمر يدخل فى نطاق الاختصاص العام للجمعية العامة •

وكان من الطبيعى أن يعترض الاتحاد السوفييتى على قرار الاتحاد من أجل السلام اذ يرى أنه يلغى أثر الفيتو ويؤدى الى تجاوز مجلس الامن وأنه ليس من الممكن تقوية الامم المتحدة باضعاف مجلس الامن • والى أنه يتعارض مع الميثاق حيث أعطى للجمعية العامة سلطات خصصها الميثاق لمجلس الامن فقط •

وهناك ملاحظات بخصوص قرار الاتحاد من أجل السلم ينبغى تسجيلها :

١ – أن الجمعية العامة لاتجاوز اختصاصها عندما تقرر فى اجراءاتها حقها فى الاجتماع بعد ابلاغها بطلب ذلك بوقت قصير •

٢ – وأنه على حين أن مجلس الامن تقع على عاتقه المسئولية الاولية فى حفظ السلم والامن الدوليين فان الجمعية العامة تحتفظ بدور ثانوى طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ من ميثاق الامم المتحدة •

٣ – أنه للجمعية العامة أن تصدر توصيات وأن تعبر عن آراء ولكن ليس لها أن تصدر قرارات ملزمة فى غير المسائل التى أنيطت بها تبعا لنص الميثاق • أما الاجراءات التى تتخذ فى حالة تهديد السلم أو الاخلال به أو وقوع عدوان والتى تضمنها الفصل السابع من الميثاق فهى من اختصاص مجلس الامن •

٤ – ان الفيتو ضرورى بسبب حقائق القوة التى يقوم عليها العالم المعاصر • هذه الحقائق توضع موضع الاعتبار عند رسم أى سياسة • ولايغير منها نقل قضية من جدول أعمال مجلس الامن الى جدول أعمال الجمعية العامة •

(٤٨) واخيرا فانه ليس من المستحيل ان يستخدم قرار الاتحاد من أجل السلم عند الدول الغربية . اذا اعترضت احداها فى مجلس الامن على قرار خاص الى الانعقاد فى دورة طارئة لنظر الامر واصدار توصيات بخصوصه .

تاثير استعمال حق الاعتراض على أعمال مجلس الامن ودور الامم المتحدة

لاشك فى أهمية حق الاعتراض . فهو وسيلة بعض الدول الكبرى للدفاع عن مصالحها فى نطاق مجلس الامن ، وقد تستخدمه لايقاف صدور قرارات تحقق مصالح بعض الدول الصغرى والمتوسطة . لهذا السبب تتمسك به الدول الكبرى بشدة وتهاجمه الدول الصغرى والمتوسطة .

الا أنه ليس هناك مبرر للمبالغة فى تصوير أثر استعماله على اعمال مجلس الامن . او القول بأن استعماله يؤدى الى شلل مجلس الامن .ويجعل الهيئة الدولية عاجزة عن أداء دورها فى حفظ السلم والامن الدوليين فحقائق القوة التى يقوم عليها المجتمع الدولى هى التى تحكم العلاقات بين الدول وليست المشاهد التى تدور على مسرح مجلس الامن الا تعبيرا ظاهرا عن هذه الحقائق .

ولكن تقدير قيمة حق الاعتراض يستلزم ذكر الملاحظات الاتية . لكى تكتمل ملامح الصورة التى ترسم مدى أهميته .

أولا : أنه ليس من الضرورى للدولة الكبرى أن يكون استعمال الفيتو هو وسيلتها الوحيدة لمنع صدور قرارات موضوعية لاتوافق عليها من مجلس الامن . فاذا ما استطاعت هذه الدولة أن تضمن الى جانبها ست دول أخرى فانه يكفى أن تمتنع الدول السبع عن التصويت لكيلا يحصل أى قرار فى المجلس على أغلبية تسعة أصوات اللازمة لاقرارها . وهذا يعرف بالفيتو المستتر الذى اتهم الاتحاد السوفيتى الدول الغربية بانها تمارسه - بفضل غالبيتها - فى مجلس الامن .

ثانيا ، انه فى عدد لابأس به من القضايا لم يؤد استعمال الفيتو الى الحيلولة بين الهيئة الدولية وبين اصدار قرارات تحقق أهداف المشروعات التى استعمل حق الاعتراض من جانب عضو دائم أو اكثر ضدها . فعلى سبيل المثال فان كلا من الفيتو رقم ١ فى قضية سوريا ولبنان سنة ١٩٤٦ والفيتو رقم ١٠ الخاص بقضية مضيق كورفو والفيتو رقم ٤٧ ضد استمرار تريجفى لى امينا عاما للامم المتحدة كل هذه لم تحل دون اصدار قرارات تحقق هدف هذه المشروعات . ولكن عن طريق الجمعية العامة ومن ناحية ثانية فان استعمال الفيتو لايحول بين اعضاء مجلس الامن والتعبير عن رايهم وتحديد مواقفهم من القضايا التى استعمل الفيتو اثناء مناقشتها .

ثالثا : ربما تفيدنا الارقام فى تصوير اثر الفيتو فى صياغة دقيقة واضحة ومعبرة . فخلال الفترة من يناير سنة ١٩٤٦ حتى أكتوبر سنة ١٩٦٧ نظر مجلس الامن ٩٧ قضية .

وقد أصدر المجلس تدابير فى ٣٣ قضية دون أن يستعمل فيها حق الاعتراض . ولم يتخذ المجلس أى تدابير فيما يتعلق ب ٣٥ قضية . وبالتالى لم يكن فقد اكتفى أطراف بعض هذه القضايا بطلب مناقشتها فى المجلس دون صدور تدابير . وفى من الممكن أن يستعمل بصددها حق الاعتراض . قضايا أخرى استعمل المجلس الصيغة المعروفة باتفاق الرأى .

وهكذا فانه فى ٦٨ قضية من القضايا الـ ٩٧ لم يكن للفيتو أثر فى عرقلة أعمال المجلس . اما القضايا التسع والعشرون الباقية وتمثل ثلث القضايا التى عرضت على المجلس فى هذه الفترة فقد اتخذ المجلس تدابير فى ١٧ قضية منها ولكن الى جانب اتفاق المجلس على بعض التدابير بخصوص هذه القضايا فقد جرى استعمال الفيتو

٤٨١

ايضا . أما القضايا الاثنا عشر المتبقية فقد كان من المستحيل على المجلس ان يتخذ اى تدابير بخصوصها بسبب حق الاعتراض وعلى حين انه منذ اتخاذ قرار الاتحاد من أجل السلام فى الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى اكتوبر سنة ١٩٦٧ استعمل الفيتو ٦٢ مرة فان الجمعية العامة لم تدع الى الانعقاد تطبيقا للقرار سالف الذكر الا فى خمس مناسبات .

مصطفى كامل احمد

المؤلفات العربية السياسية

■■ د. احمد سويلم العمرى ــ النظم السياسية الحديثة للدول العربية ــ مكتبة الانجلو ــ القاهرة ١٩٦٩ ■■

الاستاذ

الدكتور احمد سويلم العمرى هو عميد اساتذة العلوم السياسية فى مصر ، فقد بدأ نشاطه العلمى تأليفا وتدريسا فى العلوم السياسية منذ زمن طويل ، ومازال محتفظا بنشاطه العلمى فقد أصدر الشهر الماضى آخر مؤلفاته عن النظم السياسية الحديثة للدول العربية . ويقع فى حوالى ٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير ويحتوى فى نهاته على قائمة كبيرة بالمراجع العربية والاجنبية . وينقسم الكتاب الى قسمين أولهما يشرح أبرز معالم العالم سياسيا واجتماعيا فى تدهوره وانبعاثه والمبادىء التى يقوم عليها المجتمع ، وثانيهما يعالج أمهات المسائل التى تشغل العالم العربى ويدرس أهم مشاكل العالم العربى وهى مشاكل جسام تجعله يكاد يعيش على حافة بركان ينذر بالانفجار السياسى فى كل حين .

وتستند معالجة القسم الاول على المنطق القائل بان الشعب العربى بحضارته ونظمه السياسية والاجتماعية هو جماعة انسانية قائمة بذاتها ، ولها وزن فى تاريخ الحضارة وفى ميزان القوى ، ولهذا فالمؤلف يعرض هذا المنطق فى دراسة عن التطبيق السياسى وروح العرب وتكوينهم السياسى وحقوق الانسان فى الحضارة العربية مع مقارنة بحقوق الانسان اليوم وانبعاث العالم العربى والاستعمار الاوربى واثره فى العالم العربى والتيارات السياسية فى الدول العربية الحديثة أما فى معالجة القسم الثانى فيختار المؤلف بعضا من المشكلات الهامة والحاسمة ، تأسيسا على أن العالم العربى جزء هام من اصقاع الارض المضطربة الصاخبة التى تكاد تنفجر بمن عليها نتيجة الازمات والثورات والحروب الشاملة وقوة الاسلحة النووية التى تهدد الانسانية بالفناء ، وان العالم العربى يرزح تحت اعباء مشكلات جسام عدة ، ومن أبرز المسائل التى تثير القلق والاضطراب فى البلدان العربية يختار المؤلف سمات العصر الحاضروازماته ثم خطر اسرائيل والصهيونية ، واخيرا مناورات البترول والصراع الدائر حوله .

- النظم السياسية الحديثة للدول العربية
- الجمهورية العربية المتحدة ــ تجربة فى الوحدة العربية ١٩٥٨ ــ ١٩٦١
- الاستعمار الالمانى فى شرق افريقيا
- الدولة نظريتها وتنظيمها
- الاطراف المعنية فى اليمن
- نحن والعالم الخارجى
- الانسان وعمران الارض

ولعل القارىء يتفق مع المؤلف فى تعقد المشكلات وتعددها وعدم امكان حصرها وعرضها فى مجلد واحد . لذلك نامل ان يتمكن الاستاذ الدكتور احمد سويلم العمرى فى ان يقدم للقارىء العربى قريبا مايستكمل دراسة الموضوع ويغطى جوانبه المتعددة .

د. عبد الملك عودة

■■ محمد عبد المولى الزغبى — الجمهورية العربية المتحدة — تجربة فى الوحدة العربية — ١٩٥٨ — ١٩٦١ — رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — ١٩٦٩ ■■

الدراسات التى تعنى بالقضايا العربية المعاصرة قليلة ، وقد يكون ذلك لاسباب منها : صعوبة حصول الباحثين على الوثائق التى يدعمون بها بحوثهم ، وتهيب الباحثين لمواجهة احداث سياسية ذات خطر وحساسية ، وضيق كثير من الجهات العليا والرسمية بالنقد والتوجيه ...

ولهذا فان كل مهتم بالسياسات العربية المعاصرة يرحب بمثل المجهود الذى بذله الطالب السورى الاستاذ محمد عبد المولى الزغبى فى رسالته التى تقدم بها لنيل درجة ماجستير العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وقد تمت مناقشتها فى شهر فبراير الماضى . وهى رسالة ضخمة تقع فى نحو اربعمائة صفحة بالالة الكاتبة نرجو مخلصين أن نراها قريبا مطبوعة فى كتاب يثرى المكتبة العربية بهذه المادة النافعة والضرورية .

ويبدأ الرسالة بعرض ثلاثة أسئلة هى :

١ — ما هى العوامل الخارجية والداخلية التى ادت الى قيام الوحدة متمثلة فى الجمهورية العربية المتحدة فى الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٨ ؟

٢ — كيف سارت الامور داخل الدولة الوحدوية ومن حولها ؟ وكيف واجهها العالم ؟

٣ — ما هى العوامل التى أدت الى الانفصال فى الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١

ثم ياخذ بعد هذا فى تفصيل الاجابة عن هذه الاسئلة ليستوفى القضية ويعطيها حقها من العناية .

يبدأ اجاباته هذه بفصل تمهيدى يتناول فيه العلاقات بين مصر وسوريا قبل الوحدة ، ويشير الى ميثاق الدفاع المشترك الذى عقد بين الدولتين فى الثانى والعشرين من اكتوبر ١٩٥٥ والى الاتفاقية الثلاثية التى عقدت بين الدولتين والاردن فى الثالث والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٥٦ . ثم ينتقل الى الفصل الاول من الرسالة ، وعنوانه « الاسباب الخارجية التى ادت الى الوحدة » ويذكر من هذه الاسباب : حلف بغداد ، وما قام به من ضغط على سوريا لكى تنحاز الى المعسكر الغربى ، ثم مشروع ايزنهاور ، ثم الازمة التى وقعت فى سوريا والتى جعلتها توشك أن تتحول الى دولة شيوعية .

وينتقل الى الفصل الثانى وعنوانه : « العوامل الداخلية التى ساهمت فى قيام الوحدة » فيتكلم عن الاحزاب السورية سواء منها الاحزاب التقليدية المحافظة ، والاحزاب التقدمية الثورية . ويخصص بحثا يتناول فيه دور الجيش فى السياسة الداخلية السورية . وبهذين الفصلين ينتهى المؤلف من الباب الاول من رسالته .

وهذا الباب يحوجه معالجة الاسباب التى دعت مصر الى قبول هذه الوحدة ، فكما أنه جعل الباب الاول بجزئية خاصا باسباب دعوة سوريا الى الوحدة وقبولها لها سواء منها الاسباب الداخلية أو الاسباب الخارجية كان من كمال البحث يجب أن يعالج أيضا ما دعا مصر الى قبول هذه الوحدة من أسباب داخلية أو خارجية . ولكن يبدو أن المؤلف شعر بهذا النقض ولهذا نراه اكثر من مرة فى ثنايا الرسالة يشير الى الاوضاع فى مصر فيشير مثلا فى الهامش رقم (٢) صفحة (٩١) اشارة عابرة الى كيفية الحال فى مصر ، وكذلك فى الهامش رقم (١) صفحة ١٠٩ تعليقا على عنوان المبحث الثانى « دور الجيش فى السياسة الداخلية لسوريا » : « سنتقدم فى هذا البحث بالاضافة الى دور العسكريين السوريين بعضا من دور العسكرية المصرية فى السياسة الداخلية على سبيل المقارنة فقط »

وكان من دواعى كمال بحثه ان يجمع تلك المعلومات المبعثرة الموجزة ، فيفصلها ويكملها ويجعل منها فصلا قائما بذاته يرفع به مستوى الرسالة ويقيم توازنها

والباب الثانى من الرسالة عنوانه « دولة الوحدة » مقسم الى فصلين ايضا اولهما عنوانه « قيام الجمهورية العربية المتحدة » وفيه يتناول شرح المفاوضات التى ادت الى قيام الوحدة ، ويتحدث عن دستورها المؤقت ، ثم يتحدث عن ردود الفعل لقيام هذه الوحدة

وثانى الفصلين عنوانه « تطور علاقات أجهزة دولة الوحدة » وفيه يتكلم عن السلطة التنفيذية ابان الوحدة ، والتغيرات التى طرأت عليها ، كما يتكلم عن حل الاحزاب السورية ، وعن الاتحاد القومى ، ثم يفرد دراسة لقانون الاصلاح الزراعى بسوريا والمؤسسة الاقتصادية السورية ، وقوانين يوليه الاشتراكية وما الى ذلك من القوانين والتنظيمات التى قامت بسوريا فى ظل الوحدة

ومما يؤخذ على هذا الباب من الرسالة انه اكتفى بسرد القوانين والتغيرات التى حدثت اثناء قيام الوحدة دون ان يعلق عليها ، أو يفسر مدى نجاحها أو اخفاقها فى الاقليم السورى ، وانه ايضا نظر الى تجربة الوحدة وآثارها من الناحية السورية ، ولم ينظر اليها من الناحية المصرية وهى الطرف الثانى فى هذه الوحدة

وخاتمة الباب الثانى من الرسالة يؤكد هذا النقد اذ جعل هذه الخاتمة تدور حول الانجازات التى حققتها الوحدة لسوريا على

صعيد الوطن وعلى صعيد المواطن وما دام قد اكتفى بذلك فكان من الاجدر ان يجعل عنوان الرسالة « الاقليم السورى فى تجربة الوحدة ».

أما الباب الثالث والاخير من الرسالة فعنوانه : « الانفصال » وهو مقسم كذلك الى فصلين أولهما عنوانه « ملابسات الانفصال » وفيه يتحدث عن الظروف التى وقع فيها هذا الانفصال ، والنتائج التى ترتبت عليه ، والفصل الثانى عنوانه « العوامل الرئيسية التى أدت الى الانفصال » وقسمها الى نوعين هما : عوامل رئيسية ، منها الموقع الجغرافى ، والواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ثم عوامل ثانوية منها الاتحاد القومى ، ودور حزب البعث ، وقوانين يوليه الاشتراكيه

وفى ختام رسالته يشير الى بعض ما حققته الوحدة فيقول انها رغم تفككها قد حققت مكاسب كثيرة فعملت على اسقاط حلف بغداد الاستعمارى ، وضربت التسلل الشيوعى فى المنطقة ، وكشفت العناصر اليمينية العربية وكل القوى المعادية للوحدة ، وحققت للعمال والفلاحين فى سوريا مكاسب اشتراكية اعتبرت ثورة فى حياتهم . ويصرح فى النهاية بامله فى عودة الوحدة مسجلا حديثا ادلى به المؤرخ الكبير أرنولد توينبى اذ سئل عن مصير الوحدة العربية بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فأجاب بان احدا لا يستطيع حتى اشد اعداء الوحدة العربية ، أن ينكر ان الوحدة ستتم خلال الاثنى عشر عاما المقبلة أو الثلاثة عشر عاما .

ولا ندرى أيشاء الله لتنبؤ المؤرخ البريطانى الكبير توينبى ان يتحقق أم ستظل التجزئة فارضة نفسها على الوطن العربى الى أبعد من هذا المدى . غير ان الذى نؤمن به أن مثل هذه الدراسة ستكون من عوامل توضيح الرؤية للعقبات التى تعترض سبيل الحركة الوحدوية العربية ، وبالتالى تكون عاملا من عوامل دفع العرب الى تخطيها .

وأخيرا فاذا كنا قد وجهنا الى هذه الرسالة شيئا من النقد فان ذلك لا يغض من شأنها ، ولا يقلل من الاعتراف بأن المؤلف قد بذل فى سبيل اخراجها على الوضع مجهودا يذكر فيشكر ، ولا يمكن ان ينكر .

د. بطرس بطرس غالى

■■ د. سعد زغلول عبد ربه — الاستعمار الالمانى فى شرق أفريقيا — رسالة دكتوراه غير منشورة — كلية الاداب جامعة الاسكندرية — ١٩٦٨ ■■

تستمد هذه الرسالة اهميتها فى أنها تتناول موضوعا غير مطروق من قبل باللغة العربية فاذا كانت المؤلفات العربية قد تناولت بشىء من الاسهاب تاريخ الاستعمار البريطانى والفرنسى والبلجيكى فى افريقيا ، فانها لم تتعرض للاستعمار الالمانى الا فى فصول سريعة غير تفصيلية . وجاء ترسالة الدكتور سعد زغلول عبد ربه لتملأ هذا الفراغ فى المكتبة العربية وتقدم عرضا تاريخيا شاملا لمستعمرة شرق افريقيا الالمانية من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يزيد من أهميه الرسالة اعتمادها على المراجع والوثائق الالمانية الاصيلة ، مثال ذلك وثائق الريشستاغ الالمانى وشركة شرق افريقيا الالمانية . هذا الى جانب بعض الوثائق والمصادر الانجليزية والفرنسية . ولكن يؤخذ على الرسالة اغفالها ذكر المراجع العربية التى صدرت حول هذا الموضوع .

ويقصد بشرق افريقيا فى الرسالة المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم تنجانيقا ورواندا وأورندى . أما الاطار الزمنى للرسالة فيقع بين عامى ١٨٨٤ ، ١٩١٨ . فقد بدأ الاستعمار الالمانى فى سنة ١٨٨٤ بمعاهدات كارل بيترز وصدور مرسوم الحماية الالمانية فى ١٧ فبراير ١٨٨٥، وانتهى بانتهاء الحرب العالمية الاولى واعلان الهدنة فى نوفمبر ١٩١٨ . والرسالة تقع فى سبعة فصول [٢٥٠ صفحة حجم كبير] مضافا اليها جداول واحصاءات ومراجع البحث .

وخصص الفصل الاول للحديث عن مقدمة جغرافية وتاريخية للمنطقة ، ثم بداية التدخل التجارى الالمانى فى شرق افريقيا ، ثم بداية الارتباط بين السياسة التجارية والسياسة الرسمية للدولة والاسباب الداعية الى دعم هذا النشاط من جانب الدولة الالمانية ويتعرض الكاتب فى هذا العدد لموقف المستشار الالمانى بسمارك من الفكرة الاستعمارية ، واحجامه عنها فى البداية لاعتقاده أن السياسة القارية هى السياسة الملائمة لالمانيا ، ثم يناقش العوامل والاحداث التى أدت الى اعتناق بسمارك للفكرة الاستعمارية وتهيئة الرأى العام الالمانى للحصول على المستعمرات ، والجمعيات الاستعمارية التى تكونت وكان أبرزها جمعية الاستعمار برئاسة كارل بيترز عام ١٨٨٢ . وانتقل الكاتب بعد ذلك الى مؤتمر برلين والمعاهدات التى عقدها كارل بيترز فى منطقة شرق افريقيا . وأخيرا يناقش الكاتب الاتفاقية الالمانية البريطانية التى عقدت فى ٢٩ اكتوبر ١٨٨٦ لتقسيم شرق افريقيا .

وتناول الكاتب فى الفصل الثانى العلاقات الدولية بين الدول الاستعمارية الكبرى فى المنطقة وهى بريطانيا والمانيا وبلجيكا وتتبع تطور هذه العلاقات فى الدبلوماسية الدولية . وأوضح الكاتب الموضوعات التى اغفلتها الاتفاقية البريطانية الالمانية السابقة ومن أهمها اغفال تعيين الحدود الغربية لمنطقتى النفوذ البريطانية والالمانية مما ترك الباب مفتوحا لحدوث نزاع وتسابق استعمارى بين الدولتين فى المنطقة . وتحدث الكاتب عن مركز أمين باشا فى مديرية خط الاستواء ومحاولات انقاذه والدوافع الاستعمارية وراء هذه المحاولات . وأخيرا وصل الى عرض وتحليل الاتفاقية الالمانية البريطانية عام ١٨٩٠ وأوضح الظروف الدولية لكل من المانيا وبريطانيا التى تم فى ظلها توقيع هذه الاتفاقية .

أما الفصل الثالث فقد خصصه الكاتب لنظام الحكم الالمانى فى المستعمرة وأوضح أولا كيف لم تتمكن شركة شرق افريقيا الالمانية من اقامة نظام ادارى وقضائى فى المنطقة لانشغالها بالتوسع فى الداخل وتاسيس المحطات التجارية . وعندما شرعت فى ذلك فوجئت بقيام ارهاصات الثورة الوطنية مما جعلها تتنازل للدولة الالمانية عن السلطة الادارية وشرع مبعوث الرايخ

٤٨٤ فى اقامة نظام حكم مدنى تساده فى بعض الفترات الالمانى فى اقامة نظام حكم مدنى تساده فى بعض الفترات تطبيق القانون العسكرى اثناء مواجهة الثورات "الوطنية • ويوضح الكاتب انظمة الحكم المختلفة التى طبقت حسب اختلاف مناطق المستعمرة ومدى تاثر هذه الانظمة الى حدما بالارث العربى فى المنطقة والعادات والتقاليد الوطنية • وفى الصفحات الباقية من الفصل الثالث تحدث الكاتب عن السلطات القضائية والقوانين والنظم المالية ونظم ملكية الارض وغير هذا من العادات والتقاليد التى نظمت علاقات الافريقيين •

وفى الفصل الرابع تحدث الكاتب عن الثورات الوطنية التى واجهت الحكم الالمانى مثل ثورة بوشيرى [بن سالم] عام ١٨٨٨ التى عجزت شركة شرق افريقيا الالمانية عن مواجهتها نطلبت المساعدة من الحكومة الالمانية وتوالى قيام الثورات الوطنية وكان أبرزها على الاطلاق ثورة ماجى ماجى التى تعد من اخطر الثورات التى قامت فى المنطقة واستمرت حوالى ثلاث سنوات من ١٩٠٥ الى ١٩٠٧ وشملت الجزء الجنوبى الشرقى من المستعمرة واشترك فيها عدد كبير من القبائل المسالمة ثم انتشرت بسرعة فى جميع انحاء المستعمرة • ولقد افاض الكاتب عن الاجراءات المتنوعة التى تمع بواسطتها الالمان هذه الثورات •

وفى الفصل الخامس عرض شامل للاوضاع الاقتصادية والمواد الخام التى تنتجها المنطقة والنشاط الاقتصادى الالمانى فى التصدير والاستثمارات والزراعة •

أما الفصل السادس فهو خاص بالمواصلات والتعليم وبه بيانات عديدة عن انشاء شبكة المواصلات التى غيرت وجه الحياة فى المستعمرة وكذلك بيانات عن المدارس ومستويات التعليم المختلفة •

والفصل السابع والاخير يتناول الفترة التى شهدت سقوط وانهيار الحكم الالمانى نتيجة للحرب العالمية الاولى ويشرح سير الحرب بين قوات الحلفاء والقادة من جنوب افريقيا والقوات الالمانية المقيمة فى المستعمرة • ويختتم الكاتب الفصل بتقييم للحكم الالمانى فى شرق افريقيا ، فيذكر بعض الانتقادات التى وجهتها حكومة الانتداب البريطانية على تنجانيقا لنظام الحكم الالمانى مثل قلة عدد المواطنين الالمان ـ الذين كان عددهم ٧٩ مواطنا فى سنة ١٩١٤ ـ بالنسبة اكبر مساحة المستعمرة الالمانية وكثرة سكانها ، واستخدام الالمان لبعض النظم الاسلامية والمحلية ومخالفة تلك النظم للعادات والتقاليد الوطنية ونظام العمل الاجبارى فى المستعمرة ، وعدم وجود قانون وطنى أو محاكم وطنية ويتناول الكاتب هذه الانتقادات بالتحليل وشرح الظروف والملابسات التى أدت الى تطبيق هذه النظم ، ثم يتناول ـ بحياد علمى تام ـ أهم مزايا الحكم الالمانى فى المنطقة ومرونة الادارة المدنية واتقان النظام القضائى والتقدم الاقتصادى للمنطقة وتحول نظام الاقتصاد العربى الهندى القائم على الجمع الى اقتصاد قائم على التصدير والزراعة الواسعة المطعمة بالزراعة الوطنية ، وتحسن طرق المواصلات • ويسجل الكاتب رايه بايجاز فى نهاية البحث بقوله انه رغم المآخذ على الادارة الالمانية فى شرق افريقيا فانها تعتبر ناجحة اذاما وضعنافى الاعتبار قصر مدة الحكم الالمانى وما صادفه من عقبات •

وفى ختام هذا العرض لا يسعنا الا ان نهنىء الدكتور سعد زغلول عبد ربه بهذه الرسالة العلمية التى أماطت اللثام عن حقبة هامة فى تاريخ شرق افريقيا ، آملين أن تهتم الجهات الثقافية المسئولة بطبع هذه الرسالة حتى تعم فائدتها على اوسع نطاق •

أحمد يوسف القرعى

■■ د • ابراهيم درويش ـ الدولة نظريتها وتنظيمها ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٦٩ ■■

يستهدف الدكتور ابراهيم درويش من هذا المؤلف بناء نظرية عامة للدولة على أساس فلسفى تحليلى ، وتأجيل تنظيم الدولة على ضوء بنائها المتجسد والمتمثل فى المؤسسات السياسية التى يتضمنها النظام السياسى •

وتطبيقا لهذا القول يعمد المؤلف فى القسم الاول الى دراسة مفهوم الدولة عن فلاسفة السياسة ابتداء من أفلاطون وفلسفة اليونان الى فلسفة الرومان ثم فلسفة الكنيسة الكاثوليكية خاصة والمسيحية عامة • وينتقل بعد هذا الى مفهوم الدولة فى الاسلام ـ وبعد هذا دولة الاقطاع واصل الدولة عند هوبزرلوك وروسو • وينتقل بعد هذا الى تعريف الدولة وعناصرها وقضية السيادة ، ثم يتحدث عن وظيفة الدولة واخيرا تقسيم الدول وانواعها •

وفى القسم الثانى يتحدث المؤلف عن تنظيم الدولة • فيتحدث أولا عن الحكومات ويبحث مشكلة تقسيم الحكومات عند عدد كبير من الفلاسفة مثل ارسطو من القدماء وماكريدس والموند من المعاصرين ويتحدث بعد هذا عن أساس الشريعة فى الحكومات وعن المضمون الاجتماعى فى تقسيم الحكومات وينتقل بعد هذا الى الحديث عن الحكومات من حيث عمليات صنع القرار وعلاقات السلطتين التشريعيه والتنفيذية وناقش الاراء المتعددة حول فصل السلطات • ويدعوه هذا الى مناقشة البرلمان والوزارة والحكومة الرئاسية ، وأخيرا يتحدث عن الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والانتخابات •

وكما يرى القارىء فان الكتاب يضم موضوعات متعددة ومتشابكة وهامة فى حياة المجتمعات المعاصرة • وهو يتناول دراسات عديدة يدرسها طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى برامج ومناهج عدة مثل مقدمة علم السياسة وتاريخ الفكر السياسى والنظرية السياسية والحكومات المقارنة والنظم السياسية •

ومما تجدر الاشارة اليه أن الدكتور ابراهيم درويش استند الى عدد كبير من المراجع والمصادر العلمية • وانه قد عبر عن رايه الخاص عند معالجة ومناقشة العديد من الاراء والنظريات ومن باب الامثلة نشير الى رايه فى نظم الحزب الواحد والبناء السياسى الواحد فى البلاد الفقيرة أو فى الدول

الافرواسيوية . وعلى الرغم من اننا نختلف معه فى عدد من الاراء الا اننا نرحب بهذا الكتاب الذى يضيف جديدا فى ميـدان دراسات العلوم السياسية .

د. عبد الملك عودة

■■ محمـد احمـد نعمان ـ الاطراف المعنية فى اليمن ـ مؤسسة الصبان ـ عدن ■■

كانت الندوة التى اقيمت فى بيروت فى ختام ١٩٦٨ فرصة اتاحت لى لقاء كثيرين ممن أحب أن القـاهم ، واتعـرف اخبارهم . واقف على مدى نشاطهم العلمى او الادبى أو السياسى . وكان من هؤلاء الذين أحب لقاءهم المجاهد اليمنى اللامع السيد محمد أحمد نعمان الذى طالما شغل مراكز قيادية فى منظمة الاحرار اليمنية التى اخذت على عاتقها منذ تكوينها مناهضة حكم الامامة . والذى مثل اليمن فى القاهرة باعتباره مندوبا دائما فى الجـامعة العربية والذى تولى شـئون الرياسة . ثم صار نائبا لرئيس الوزراء ، واخيرا عين سفيرا متجولا لجمهورية اليمن . وتذكارا لهذا اللقاء الذى اتاحته لنا تلك الندوة اهدى الى دراسة قيمة لمشكلات اليمن اصدرتها لنا مؤسسة الصبان للطباعة والنشر بلبنان بعنوان : اضواء على طريق اليمنيين : الاطراف المعنية فى اليمن .

و « الاطراف المعنية » تسمية استمدها السيد محمد أحمد نعمان من البيان المشترك الصادر فى ١٤ـ٩ـ١٩٦٤ عن مباحثات الاسكندرية حول قضية اليمن . ويرى أن هذه التسمية كانت مشاركة واعية لحل المشكلة بقدر ماكانت تسميه مدركة ، ويرى أن « الاطراف المعنية » ليست تعبيرا دبلوماسيا للتخلص من اشكالات سياسية فحسب ، ولكنه كذلك تعبير تاريخى ، وتحليل اجتماعى للقضية اليمنية فى جوهرها .

ثم يروح فى ثنايا البحث يوضح « الاطراف المعنية » فيذكر أن ظروف اليمن ، وطريقة حكم الامامة جعلت الشعب طوائف وشيعا متنافرة متناهضة متعادية ، ويذكر من هذه الطوائف والشيع : الهاشمى . والقحطانى ، والزيدى . والشافعى ، والتهامى والجبلى . والرعوى ، والقبيلى ، والعسكرى ، والتاجر ، والفقيه ، والـكاتب ، والضابط ، والشيخ ... وهؤلاء جميعا فى تدابرهم وتنافرهم ينسون أنهم قبل كل شىء يمنيون . وأنه قبل أن يوجد عدنان وقحطان وجد اليمن ليكون مجالا لحياة من يعيشون عليه ، ولتتلاشى فى سبيل الحفاظ عليه كل نزعاتهم وكل تشيعاتهم ، ولكن مما يدعو الى الاسى والاسف أن التناقضات ظلت قائمة بين هؤلاء الاطراف ، بل كان الزمان يزيدها عمقا واتساعا .

حقا كانت مشاعرهم جميعا معبأة ضد النظام الامامى ولذلك اتفقوا فى التصفيق لحركة الضباط فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، الا أن بواعث السخط على النظام الامامى كانت تختلف بين فئة وفئة ، وطائفة وطائفة ، وساعد على ذلك تباين أشكال الحكم بتباين المناطق وهى كثيرة متعددة فى اليمن . فمشاكل المواطنين فى « تعز » وفى « اب » غير التى يعـانى منهـا سـاكن « صـنعاء » أو « تهامة » ، والمستنيرون مع قلتهم صلاتهم ببعض مقطوعة ، وأحاسيسهم مختلفة . فالمستنير فى تعز ينفعل اكثر ماينفعل بالمظالم التى يصبها العسكرى أو المأمور على الفلاح ، والمستنير فى صنعاء متبرم بالتزمت الدينى ، والتعصب السلالى ...

ثم يشير الى انقسام اليمن الى بدو وفلاحين وضعف الطبقة التجارية لقلة الفائض من الانتاج العام ، ويبين كيف ان جدب المناطق الشمالية قد حصر مجالات الرزق فى الرعى . وجعل الرعاة مضطرين الى عدم الاستقرار والاندفاع من مواقعهم الاصلية الى حيث الارض الخضراء ، وكيف أن الحكام فى سبيل بسط سلطانهم وفرض سيطرتهم خلقوا مبررات عقائدية نصور الاغتصاب فى صورة العمل المشروع وكأنه جهاد فى سبيل الله .

ويعود الى التاريخ ليبين فى عجالة وجيزة كيف قدمت طلائع الائمة العلويين الى اليمن فرارا من ظلم ابنـاء عمومتهم العباسيين ، وكيف وجدوا اليمن حين قدموا اليها بلادا يخضع السهل فيها لحكومة ، والجبل لحكومة ، وكلاهما فى صراع مرير مستمر . وقد اراد بهذه الاشارة التاريخية ان يبرز التناقضات بين الشيعة والنواصب . ويبين كيف أن الصراع بين أهل السهل وأهل الجبل أشاع التنافر بين رجال القبائل فلجأ بعضهم الى المدينة المنورة ليأتوا بأول امام الى ارض اليمن يكون من ذرية النبى الكريم من ابناء فاطمة ليحاربوا تحت رايته اخوتهم من اهل الجبـال ، ثم لينطلقوا بعد ذلك الى بقية الانحاء .. ثم يقول ان العهد المتوكلى الذى دام من سنة ١٩١٨ الى ١٩٦٢ كان آخـر ما وصل اليه الحـكم المتعصب فى اليمن ، وان العهد المتوكلى كان يسير مجموعات من قبائل الشمال نحو الجنوب للاستيلاء على المراكز وجباية الزكاة ، وكان يضع على رأس هذه المجموعات أشخاصا عرفوا بالتعصب للسلالة الهاشمية ، والحقد على الذين لم يتعصب أجدادهم منذ أقدم العصور لحق على بن أبى طالب . وكان الجندى من هذه المجموعات يسمى « المجاهد فى سبيل الله » وله سلطة مطلقة على السكان ومن حقه ان يخرج من شاء من داره ليقيم هو فيها ، ومن ابى من السكان ان يبيح داره للجندى فان الدار تهدم أو تحرق فهذا حق مباح للجندى .

ومن خصائص الامام يحيى انه اثار بين قبائل الشمال وبعضها مشاكل عديدة بين القبيلة والقبيلة أو بين اجنحة القبيلة الواحدة . والمجتمع القبلى بطبعه حافل بالتناقضات ، والامام يستعين بها فى جعل هذه القوى دائمة الانشغال . ببعضها . ولقد أثار الخلافات عن طريق المحاكم والادارات وقيادة الجيش بين افراد القبائل . وبين أبناء المدن الشمالية نفسها حتى صار المقيمون فى صنعاء من قضاة وموظفين وكتبة فى دواوين الجيش محل نقمة دائمة من ابناء القبائل الذين يتعاملون معهم لانهم يسلبون مافى يد ابناء القبائل ويسيئون اليهم ويحقرونهم فى المعاملة والمخاطبة . ويقول الاستاذ نعمان ان شعار الائمة فى اثارة هذه التناقضات هو التعبير الشائع فى اليمن والذى يقول « ناب كلب فى رأس كلب » . وصنعاء المدينة الاولى فى اليمن ، أو كعبة الرواد ، أو العتبة الخضراء كما كان يطلق على مقر الامام يحيى كانت تموج بالمتناقضات ففيها الطبقة الاولى ، أو علية القوم من الهاشميين الذين أسهموا مع الامام فى معركته ضد الاتراك ، وهؤلاء هم الذين كان يطلق على كل منهم اسم « السيد » وهو لقب لا يقال لغير الهاشميين هناك ، كما أن رئيس الدولة لايجوز ان يكون غير هاشمى من سلالة السيدة فاطمة بنت الرسول ، ومن واجب أفراد الشعب جميعا ان يقبلوا أيدى هؤلاء السادة أو ركبهم كلما صافحوهم ، وليس على الهاشمى الا أن يتفضل أحيانا بوضع يده على كتف المواطن الذى ينحنى لتقبيل ركبته !!

ثم يتحدث عن الحركة الشعبية التى حاولت الاطاحة بحكم الامام أحمد فيقول انه على الرغم من أن هذه المحاولة قد فشلت فان الاسرة المالكة خرجت منها ضعيفة ، فان الامام قد اعدم اثنين من أخوته ، ونفى اثنين آخرين ، وانقسمت الاسرة على نفسها بالنسبة لولاية العهد فقسم يؤيد البدر وقسم يؤيد الحسن ، ومع الجهود التى بذلت للقضاء على الامام احمد والخلاص من حكمه فانه مات موتا طبيعيا على اثر حمام ساخن • وفى عشية الاربعاء السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ دوت المدافع مصوبة طلقاتها على قصر البدر فى صنعاء ، وكان الظن انه هلك تحت الانقاض غير أنه لسوء الحظ نجا ، وكانت الرشاشات تعبر عن مشاعر الحقد والانتقام من المعممين المتربعين على الكراسى حول الائمة سواء كانوا هاشميين أو قحطانيين •

وبعد عرض كل هذه التناقضات وغيرها يقول انه لاسبيل الى اصلاح اليمن الا بتخليصه من التناقضات ، ولا يكون هذا الا على ايدى رواد يكونون عادة من الفئة المستنيرة الاخذة بنصيب من الثقافة الانسانية غير ان حظ اليمن من هؤلاء ـ كما يقول ـ كان شحيحا حين قامت ثورة الاحرار ، وهم الان اكثر شحا •

الى هنا وفق السيد محمد أحمد نعمان أيما توفيق فى بحثه ، ورسم فى كتابه صورة صادقة للتناقضات التى يحفل بها شعب اليمن ، والقول المأثور هو أنه اذا عرف الداء سهل الدواء ، وقد عرف الداء وهو التناقضات فعرف به الدواء وهو ايجاد طبقة مستنيرة من اليمنيين أنفسهم تجاهد فى سبيل الخلاص من هذه التناقضات • وقد أشار هو بذلك الا أنه فى آخر بحثه وقع فى نفس التناقضات التى كاد يجعلها خصيصة يمنية متميزة • لقد قال ان اليمن لايمكن أن يبنى من خارج ذاته ، ولم يرد بذلك أن يقوم مصلحون يمنيون يخلصون الوطن من بلاء التناقضات ولكنه يشير به الى مابين اليمن ومصر من جانب ، وما بين اليمن والسعودية من جانب آخر ، ويلوح من اشارته وتعبيراته انه غير مستريح الى أولئك أو هؤلاء ، ولكنه متبرم بهما معا لاسباب لم يوضحها •

لقد كنا نحب منه وهو يشير الى مصر ان يذكر أنها انما سارعت لحماية الثورة اليمنية حين استغاثت بها ، وكان جديرا به الا يجحد التضحيات التى قدمتها مصر فى سبيل صيانة الثورة والابقاء على مكاسبها •

انه حين يتكلم عن المصريين وعن السعوديين يقول انهم بشر يؤثر فيهم التاريخ ، وكبرياء البشر ، ويخطئون التقديرات ، ولهم أنانيتهم ، ولهم أهواؤهم ، ثم ينادى بطلب وقف المد التاريخى ، ويفسر ذلك بأن تاريخ اليمن قد حفل بصراعات مصر والسعودية وتنافسهما فى عون المتنازعين من اليمنيين الذين يتقدمون بطلب العون من هذه أو تلك •

انه فى آخر الكتاب لم يلتزم الخط الذى رسمه وسار فيه من اول الكتاب ، بل انحرف الى خط جديد مس فيه السعودية ومصر ، مع اعترافه بأن تشابك اليمن مع مصر ذو جذور تاريخية ممتدة الى ماقبل الايوبيين والفاطميين والمماليك والاتراك ، وكذلك الحال بالنسبة للسعودية بل مذ كانت تسمى الحجاز ، ولم تكن السعودية قد نشأت •• مع اعترافه بهذا التشابك التاريخى العريق يعجب من تداخل هاتين الدولتين دون غيرهما من الدول العربية فيقول مثلا : لم لايكون للعراق فى اليمن مثل ما للسعودية ؟ ولم لايكون للكويت مثل ما للجمهورية العربية ؟ وهو بهذا يتناسى امرين هامين ذكرهما هو نفسه أولهما التشابك التاريخى ، وثانيهما لجوء اليمنيين انفسهم الى الاستغاثة باحدى هاتين الاختين كلما حزب الامر ، وتازمت الحال •

الحق ان التناقضات التى قرر انها داء اليمن وعلته حلت بالجزء الاخير من كتابه الا ان ذلك وجهة نظر هو حر فى ابدائها ، وعلى القارىء ان يتبين وجه نظر الحق فيها •

وميزة هذا الكتاب فى رأينا انه رسم صورة صحيحة لواقع اليمن ، وهذه الصورة تدعو جميع المثقفين والرواد من اليمن أن يعملوا على تخليص وطنهم من هذا الداء ليقوم المجتمع فيه على اساس من الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص امام الجميع •

د• بطرس بطرس غالى

■■ د• فيليب رفلة ـ الانسان وعمران الارض ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ـ سنة ١٩٦٨ ■■

يقدم

الدكتور فيليب رفله وزميله الاستاذ أحمد سامى مصطفى كتابا يحتوى على موضوعات حيوية لها خطورتها فى العصر الحديث سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية ، مثل دراسات السكان وهجراتهم الى دراسات اقتصادية فى الزراعة والصناعة ، الى دراسات سياسية فى الحدود السياسية ومشكلاتها والدول النامية واحوالها الاقتصادية • وينقسم الكتاب الى خمسة أبواب وبه قائمة كبيرة باسماء المراجع والمصادر التى استعان بها المؤلفان •

ومما تجدر الاشارة اليه ان الكتاب يشير باستمرار الى النواحى التطبيقية فى حياة الجمهورية العربية المتحدة كلما سنحت الظروف فى تيار المناقشة • ويبدأ الباب الاول بالحديث عن السكان وتوزيع الانسان فى العالم ثم يناقش النمو السكانى ومشكلات السكان فى العالم وفى مصر ثم يتحدث عن الهجرة • وفى الباب الثانى يكون الحديث عن الماء وقضايا الرى والثروة السمكية وتوليد الكهرباء والنقل البحرى والنهرى والموانى • ويختص الباب الثالث بالحديث عن الانسان والزراعة وانواع المحاصيل واتجاهات التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية • ويتحدث الفصل الرابع عن الموارد المعدنية ومصادر الطاقة وخاصة البترول ، ثم يتحدث عن الصناعة الثقيلة والكهربائية والكيماوية • ويخصص المؤلفان الباب الخامس لبعض المشكلات العالمية ويختاران قضيتان هامتان هما الدول النامية والحدود السياسية • ولهذا تكثر فى هذا الباب المناقشات حول التعريف والمركز الدولى والعلاقات بين الدول الفقيرة الفنية ، ثم يناقش الباب قضية الحدود السياسية فى افريقيا ويقدم دراسة تطبيقية على المشكلات فى الكونجو والصومال •• الخ

والكتاب فى مجموعه جهد علمى خالص يعرضه المؤلفان فى صورة مبسطة للثقافة العامة ولطلاب الجامعات . ويستكملان لكتاب بعديد من الخرائط والرسوم والجداول الاحصائية .

د. عبد الملك عودة

■■ محمد الحسينى مصيلحى — نحن والعالم الخارجى — سياستنا الخارجية — السلسلة العمالية — العدد رقم ٢٠ ■■

فى هذا الكتاب الذى يقع فى ٢٦٠ صفحة من القطع الصغير يحاول الاستاذ مصيلحى المدرس بالكلية الحربية أن يوضح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية المصرية .

وقد قسم تلك السياسة الى ثلاث دوائر ، الدائرة العربية ، وفيها يتكلم عن دور بلادنا فى ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤ ، وثورة العراق سنة ١٩٥٨ ، وثورة اليمن سنة ١٩٦٢ ، ودورها فى قضية فلسطين ، وتكلم عن تحويل مجرى نهر الاردن ، وعن مؤتمرات القمة ، والوضع القانونى لقوات الطوارىء الدولية ، والوضع القانونى لخليج العقبة ومضيق تيران ، ويخصص دراسة لجامعة الدول العربية .

أما الدائرة الثانية عنده فهى الدائرة الافرو أسيوية فيتحدث عن سياستنا نحو افريقيا ونحو أسيا ، ويشير فى ايجاز الى منظمة الوحدة الافريقية .

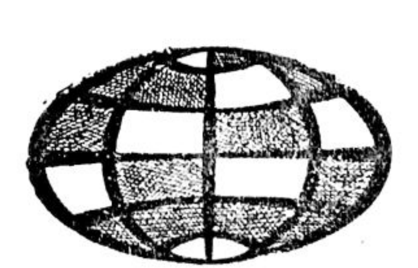
أما الدائرة الثالثة فهى دول العالم جميعا حيث يتكلم عن سياستنا المعادية للاحلاف العسكرية ، وعن نشاطاتنا داخل الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها .

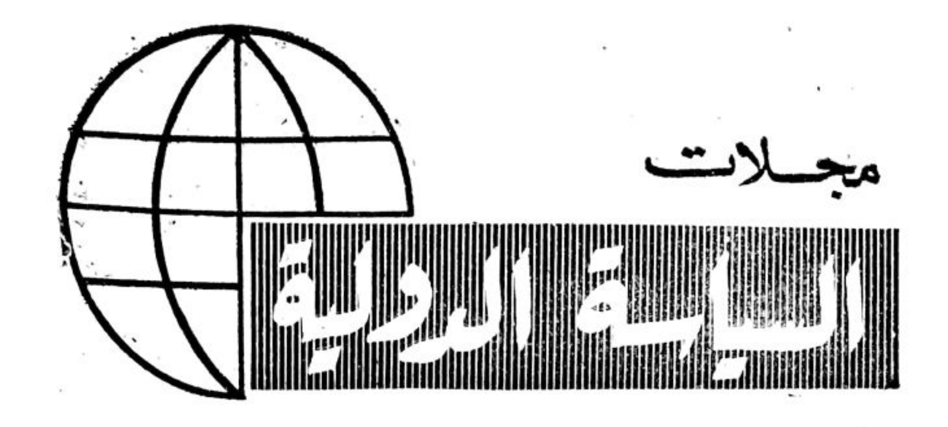
والكتاب مبسط الى درجة كبيرة ، وكل فصل منه متبوع بطائفة من الاسئلة لتكون بمثابة تمرينات يجيب عنها قارىء الكتاب تثبيتا لمعلوماته .

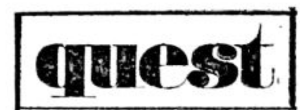
وحبذا لو أن مؤلفه كان قد أشار فى نهاية كل فصل الى مجموعة من المراجع العربية على الاقل يستطيع أن يرجع اليها القارىء المبتدىء فى اصول السياسة الدولية والذى يتطلع الى مزيد فيها ، وكان فى متناوله أن يشير على الاقل الى بعض المجلات المتخصصة فى السياسة الدولية مثل المجلة المصرية للقانون الدولى العام ، ومجلة السياسة الدولية ولكنه اغفل ذلك .

والكتاب على مافيه من مآخذ باكورة صالحة لجميع المبتدئين فى دراسة العلاقات الدولية .

د . بطرس بطرس غالى







مجلة كويست — عدد خريف ١٩٦٨ —
بومباى — المقاومة البوذية فى فيتنام
— بقلم : جيرى . م . تينكر .

يتناول هذا المقال موضوعاقلما عالجته الابحاث والدراسات التى وضعت حول النضال الوطنى فى فيتنام وهو يتعلق بالحركة النضالية البوذية التى يعدها الكاتب من أهم مراحل « الثورة الفيتنامية وان كانت الصحف قد طالعتنا أكثر من مرة عن نبأ ناسك بوذى يحرق نفسه احتجاجا على أوضاع بلاده فان اسس نضال البوذيين لم توضح بعد بالقدر الكافى .

ويرى الكاتب أن العنصر الاساسى الذى يتحكم فيما قام به الكهنة البوذيون من نشاط سياسى هو مانادى به فى الماضى المهاتما غاندى من أساليب « الساتنا جـراها » أو « المقاومة السلبية » . وتعد ازمة ١٩٦٣ التى أقامها البوذيون تسجيلا تاريخيا لهذا النضال لهذا يقوم الكاتب بابراز الاسباب الدينية التى أدت الى قيام هذه الازمة . محاولة السلطات اجبار البوذيين على وضع العلم الجمهورى فى نفس مرتبة العلم البوذى وذلك فى يوم احتفالهم بذكرى مرور ٢٥٠٧ عام على مولد بوذا ومن جهة أخرى توافق هذا اليوم مع الاحتفالات التى شرع فى اقامتها الاسقف الكاثوليكى نجو دنه ثوك » وهو شقيق الرئيس ديم تمجيدا لنشاطه الدينى وكانت النتيجة ان قام اكثر من ٣٫٠٠٠ كاهن بوذى فى مسيرة متجهين الى محطة الاذاعة يطالبون بتخصيص برنامج بوذى لهم ونتج من هذا اشتباكات بين المتظاهرين والبوليس أدت الى استشهاد عدد منهم .

كذلك ابرزت أزمة ١٩٦٣ مدى قوة شخصية الكاهن البوذى [ترى كوانج] الذى تولى قيادة الحركة وهو يعتبر أول من ربط بين النضال الدينى والنضال السياسى مستعينا بما كان يتمتع به من نفوذ ومكانة فى مجال العلاقات العامة وحنكة فى وضع الاستراتيجية السياسية وقد نجح ترى كوانج فىاسقاط حكم « دييم » واعوانه .

ويقارن الكاتب بين اساليب المقاومة التى نادى بها ترى كوانج وتلك التى سجلها نضال [المهاتما غاندى فيرى أكثر من وجه شبه بين المقاومة السلبية البوذية ومبادىء الساتيا جراها وقد أتت فىفيتنام بنتائج باهرة لم يكن من الممكن أن يحصلوا عليها البوذيون لو كانوا انساقوا لاعمال العنف . فقد كان موقفهم وسط فريقين يمارسان العنف وهما جبهة التحرير الوطنية من جهة وجيش فيتنام النظامى من جهة أخرى فكان الطريق السليم الوحيد هو التحصن فى المقاومة السلبية .

وكما كان غاندى ينادى به فى الماضى فان الاستراتيجية التى وضعها ترى كوانج كانت قائمة على الاسس الآتية :

— ان جميع مؤسسات الحكم من منظمات اجتماعية الى ادارات حكومية — يتوقف كيانها دائما على تعاون اختيارى يقوم به عدد كبير من الافراد وذلك هو الحال ايضا فى حالة

.عتماد هذه المؤسسات على العنف والقوة لفرض نفسها •

ـــ ان أية استراتيجية تهدف أحداث تغييرفى هذه المؤسسات تستوجب أولا وأخيرا اقناع أكبر عدد ممكن من الافراد بعدم التعاون معها •

ـــ ان أهم تكتيك للمقاومة السلبية هو الشعور بالالم بهدف اقناع الغير كما يحدث التجاوب فى المشاعر بين الشهيد الذى يتألم والجماهير التى تتطلع اليه •

وعندما أراد البوذيون عن طريق المقاومة السلبية فى اسقاط حكم ديم تقدموا بثلاثة مطالب : الاول اعتراف حكومة ديم بمسئوليتها عن الاضطرابات التى حدثت والثانى التصريح للبوذيين برفع أعلام دينهم والثالث تعويض الاسر التى ذهبت ضحية الاحداث ويلاحظ أن ديم قد قبل الطلبين الاخيرين ولكنه رفض الاعتراف بمسئولية حكومته تجاه الاحداث وبالتالى أعطى فرصة ذهبية « لترى كوانج » ليواصل النضال ضد الحكم •

وتنقسم الاساليب التى كان يلجأ اليها غاندى وهو يقود المقاومة السلبية الى ثلاثة أنواع :

١ ـ الاستعانة بوسائل تؤدى الى تركيز الرأى العام على مايقوم المناضل من عمل واظهار الحكم القائم فى صورة المسئول الاول عن ذلك • مثل الاعتصام والاضراب عن الطعام • وهى وهى أساليب درسها البوذيون واستعملوها بمهارة •

٢ ـ عدم التعاون مع المؤسسات الراهنة ولكن ليس للحد الذى يسمح للبوليس والحكومة بأن المناضل قد ارتكب مايؤخذ عليه قانونيا • ويرى الكاتب ان هذه الاساليب لم يلجأ اليها البوذيون بنفس القدر الذى استعين بها فى الهند ويرجع السبب الى أن حركة المقاومة البوذية كانت تعتمد أساسا على الدعاية والمظاهرات •

٣ ـ عدم احترام بعض القوانين مثل تلك التى تنظم المرور والحركة والتى تحظر الاجتماعات واصدار المنشورات ومخاطبة الجماهير • ولكن يجب أن يتم ذلك على نطاق واسع بحيث لا تقدر الحكومة على فرض احترامها • وقد نجح البوذيون مثل الهنود فى الاستعانة أيضا بهذه الاساليب •

وكانت جميع هذه الاساليب تتطلب تنظيم استغلال عدد معين من العوامل الاجتماعية منها : الحصول على التأييد بادماج عمل المناضل داخل القيم التى يقبلها المجتمع وينادى بها وتنسيق الدعاية للمقاومة واجراء اتصالات محكمة تعمل على « نشر الكلمة » فى كل مكان وأخيرا جعل الحركة مقبولة من أكبر عدد ممكن وبالتالى تبريرها فى أذهان الجميع •

وأن الدليل القاطع على حسن تنسيق فعالية الحركة البوذية لهى الطريقة التى أسقطت بها حكومة ديم وأتباعه • وما حدث فى فيتنام فى عام ١٩٦٣ هو ماحدث فى عام ١٩٣٠ فى الهند عندما نجحت حركة غاندى خلال أساليب الساتيا جراها فى أن تحرك الرأى العام أولا داخل الهند ضد البريطانيين وأن تبلورها فى قالب حركة وطنية قوية وثانيا أن تستميل اليها أيضا الرأى العام خارج الهند وخاصة داخل بريطانيا نفسها • لهذا يرى الكاتب أن استراتيجية النضال فى الهند وفى فيتنام على يد البوذيين كانت واحدة وان اختلفت فى بعض أساليبها • وأما الثورة الاجتماعية التى حركت الفيتنام خلال العشرة أعوام الماضية فقد تقدمت فى عام ١٩٦٣ خطوة كبيرة الى الامام وذلك بفضل الحركة البوذية التى قامت على أساس المقاومة السلبية المستمدة من الساتيا جراها الهندية •

Review of INTERNATIONAL AFFAIRS

مجلة الشئون الدولية ـــ العدد ٤٤٩ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٨) ، العدد ٤٥٠ (٥ ينساير ١٩٦٩) ـــ بلغراد ـــ يوغوسلافيا ـــ تزايد الفقر فى امريكا اللاتينية ـــ بقلم : خوان بوش •

ان الباحث فى شئون أمريكا اللاتينية سيولى اهتماما خاصا بهذا المقال لسببين : الاول أن كاتبه يعد من الزعماء الحزبيين المرموقين فى أمريكا اللاتينية فان خوان بوش لهو رئيس « الحزب الثورى الدومنيكى » لهذا جاءت تأملاته حول تدهور الاوضاع فى أمريكا اللاتينية نتيجة ممارسة طويلة لنشاط سياسى التحم مع الواقع وثانيا ان الكاتب فى هذا المقال قد حرص على أن يربط بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مجموع القارة اللاتينية مستعينا بخبرته السياسية ويستخلص وحدة نظرية أصبح لها اليوم مكانة فى الاوساط السياسية فى أمريكا اللاتينية •

وان توالى الانقلابات العسكرية فى مختلف دول أمريكا اللاتينية وحالة عدم الاستقرار السياسى التى سادت فى القارة اللاتينية اليوم لم تنجما فى نظر الكاتب عن مقومات اختصت بها شعوب أمريكا اللاتينية بقدر مانتجت عن افلاس ذريع لنظام سياسى مفروض على هذه الشعوب كانت له أسوء النتائج على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فأدى الى زيادة حدة الفقر فى مجموع دول أمريكا اللاتينية •

ويمكننا تلخيص التحليل الذى أجراه الكاتب حول الاوضاع الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية على النحو الاتى :

● ان الاحصاءات الرسمية تشير الى وجود زيادة فى الانتاج الوطنى فى دولة ٠

● ولكن اذا اعتبرنا وجود زيادة سنوية قيمتها ١٫٧٥٠ مليون دولار مثلا كما هو الحال فى شيلى سنرى أن نصيب الفرد فيها لايتعدى ١٫٧٥ سنويا (عدد سكان شيلى : حوالى ١٠ مليون نسمة) ٠

● وبالتالى ان استثمار مشروع متواضع قد يكون رأسماله ١٠٠٫٠٠٠ دولار سوف يتطلب مساهمة ٥٠٫٠٠٠ شخص على الاقل وهو مايبدو مستحيلا لان هؤلاء الاشخاص لن يمكنهم أن يقدموا هذه المساهمة نظرا لعدم كفاية الانتاج السنوى ٠ لهذا ماسيحدث هو الاستعانة بالاستثمارات الحكومية والقروض المصرفية والارباح التى يجنيها رجال الاعمال ٠ مثل هذه العملية ستؤدى الى حركة سلب الجماهير من رؤوس أموال باستثمار هذه الاخيرة فى مشاريع صناعية لاتحقق معظمها الارباح المطلوبة ٠

● ومن جهة أخرى ان الاقلية المستغلة تعمل على تكديس ماتملكه الاغلبية عن طريق أجهزة الاشراف على الاسواق وتمارس الاستغلال الاقطاعى فيما يخص الفلاحين الفقراء أما الطبقات العاملة فهى تدفع الى دائرة الاستهلاك عن طريق حملات اعلانية واسعة النطاق رغما عن مايطرأ على الاجور من تدهور نتيجة التضخم المالى وتخفيض قيمة النقد ٠

● ومن جهة أخرى ان هذه الزيادة السنوية الهزيلة فى مجموع الانتاج الداخلى التى تكفى لتنشيط تراكم الرأسمال عند الفرد لاتكفى أيضا لتنشيط حركة الاستهلاك ٠ وبالتالى يمكننا أن نلمس مدى ماتعانى منه الاسرة الريفية فى أمريكا اللاتينية كما شرع احد الحكام فى شراء سيارة أمريكية فاخرة لايقل ثمنها عن بضعة آلاف من الدولارات ٠

هكذا يصل الكاتب الى هذه النتيجة وهى ان النظام السياسى الممول يعنى أمريكا اللاتينية قد انشىء بهدف تحكم أوليجاركة الحاكمة على اقتصاديات البلاد ، يعمل الرأسمال الاجنبى على ابقائها فى الحكم ، لهذا كانت من أشد المناصرين للولايات المتحدة ٠

– ويفند الكاتب أسطورة المعونة الخارجية وخاصة منها تلك التى تاتى من الولايات المتحدة : فان استثمارات الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية قد بلغت خلال الخمسة عشر عاما الماضية ٣٫٨٠٠ مليون دولار فى حين بلغ العائد المحقق من هذه الاستثمارات ١١٫٣٠٠ مليون دولار أى أن المعونة الخارجية لاتحل مشكلة الفقر بل هى تزيد من ديون الدول التى تتلقاها ٠

– ولن تكفى المبالغ التى خصصت من طرف « اتحاد التقدم » الامريكى ولدول أمريكا اللاتينية لتغطية العجز فقد أوضح الدكتور سانزدو سنتاماريا رئيس اللجنة الامريكية الدولية التابعة للاتحاد المذكور بأنها قد بلغت قيمتها فى نهاية ديسمبر ١٩٦٧ ٥٫٨٠٠ مليون دولار فى حين يبلغ العجز فى ميزانيات الدول الامريكية اللاتينية ٧٫٠٠٠ مليون دولار ٠

– ويلاحظ أن مجموع المبالغ التى خرجت من القارة اللاتينية نتيجة استثمارات منظمة « الاتحاد للتقدم » قد بلغت ٢٫٨٣٤ مليون دولار اضيفت الى العجز الذى اصبح يبلغ ٤٫٥٣٤ مليون دولار واصبحت قيمة الدين لدى الاتحاد ٢٫٩٦٦ مليون دولار ٠

ويلى هذا التحليل الاقتصادى تحليلا اخر يعكس الاوضاع الاجتماعية الناجمة من حالة التدهور الاقتصادى المتزايد :

– زادت نسبة البطالة فى دول أمريكا اللاتينية بشكل ملحوظ حتى وصلت فى بعض الدول مثل الجمهورية الدومنيكية الى ٥٠فى المائة وذلك بالاضافة الى أن عددا مهما من العاملين يعملون فى اشغال مؤقتة وبالتالى لايتمتعون بمزايا التأمينات الاجتماعية ٠

– أصبحت حركة انتعاش اقتصاديات أمريكا اللاتينية مرهونة بقيام حروب وذلك نظرا للطابع الاستعمارى الذى تتسم به (التفرغ لانتاج المواد الاولية اللازمة للدول الصناعية) لهذا عندما تحل مرحلة رخاء وسلام فى الدول الصناعية الكبرى يتدهور اقتصاد القارة اللاتينية ٠

كما يلاحظ الكاتب بالاضافة الى هذه العوامل وجود عدة مؤتمرات تعمل على زيادة حدة الفقر فى مجموع دول أمريكا اللاتينية

– تفوق نسبة زيادة السكان على معدل زيادة الانتاج السنوى ويسجل الكاتب فشل سياسة تنظيم النسل رغما عن المبالغ التى أنفقت من أجلها فى حل المشكلة ٠

– هروب رؤوس الاموال الى الخارج وهى قد قدرت بحوالى ٢ بليون دولار ولكن هذا الرقم لايسجل الحالات الطارئة : فكلما شرعت مثلا حكومة فى فرض نظام ضرائبى تصاعدى على الارباح سارعت الفئات الرأسمالية بتهريب رؤوس أموالهم مما يزيد من سوء حالة الاقتصاد الوطنى ٠

– هجرة الكوادر الى الخارج بحثا عن مرتبات أفضل وذلك بعد أن تكون الدولة قد تكبدت نفقات التعليم والتدريب ٠

– الخسائر التجارية الضخمة الناجمة عن استيراد منتجات بأسعار باهظة بينما تباع الصادرات فى الخارج بأقل من سعرها ٠

– وأخيرا التكاليف الباهظة التى تستوعبها القوات العسكرية فى دول أمريكا اللاتينية وهى كما نعلم تنفق ولا تنتج ٠ وقد بلغت النفقات العسكرية فى مجموع القارة بحوالى ٢٫٠٠٠ مليون دولار اقتطعت من دائرة الانتاج ٠

ادى كل هذا الى ظهور عوامل مفجرة فى جميع دول القارة اللاتينية وكان اهم تعبير لها موجة الاضطرابات والمؤامرات

والانقلابات العسكرية وأخيرا الانفجارات الثورية . مما دعا جوزويه دى كاسترو فى ابريل ١٩٦٥ الى أن يصرح بأن « ثورة الجوع قد بدأت فى أمريكا اللاتينية » .

وقد انعكست هذه الثورة على مستوى الحياة العامة فى توالى اقالة الحكومات وتفشى جو من عدم الثقة فى صفوف الشباب خاصة والتشكك فى نظام يستغل الشعب باسم ديموقراطية شكلية . ويختتم الكاتب مقاله بأن الشباب هو الذى يصنع المستقبل وما يلفظه لايمكن أن يدوم طويلا .



مجلة اسبرى — عدد فبراير ١٩٦٩ — باريس — التنمية والانسان — بقلم : جاك بيرك .

ان كاتب هذا المقال مستشرق ومتخصص فى علم الاجتماع وقد ركز جهوده العلمية على المجتمعات العربية ولكنه تميز عن الاخرين فى هذا الميدان لما اضفاه على بحوثه من محاولة علمية ممتازة للارتفاع عن مستوى الابحاث التحليلية الى مستوى الدراسة التركيبية مستخلصا مايراه جديرا بأن يحتل مكانة العاميات .

وفى هذا المقال يتناول جاك برك مرحلة معينة من تطور الشعوب النامية عامة - والعربية خاصة وهى التى تلى مباشرة حصول هذه الشعوب على استقلالها السياسى فيعالجها من زاوية معينة وهى تصفية الاستعمار التى يراها تتضمن جميع العناصر التى تدخل فى تركيب نمو الانسان الذى وقف فى وجه الاستغلال الاستعمارى .

ويلاحظ الكاتب ان مفهوم تصفية الاستعمار قد تطور الى حد بعيد منذ ان خاضت الشعوب تجربة الاستقلال فلم يعد يقتصر الامر على الكفاح فى سبيل انهاء أوضاع قانونية تبرر سيطرة دولة على اخرى بل أصبح اليوم ظاهرة متعددة الواجهات تحتل مكانة مهمة فى كافة العلوم الاجتماعية والانسانية . اما السبب الذى دفعه الى اختيار زاوية تصفية الاستعمار بالذات فيقول جاك برك انه يراها تشتمل على اهم العناصر التى ترجع فى عصرنا الحاضر الى تعدد الحضارات وفى ذات الوقت تعكس مطالبة هذه الحضارات بمكانتها فى صرح الانسانية المعاصرة وهى بالتالى تقف فى موازنة نزعة التساوى التى تريد ان تفرضها علينا الحضارة التكنيكية النابعة من أوروبا .

وان البحث فى تطور الانسان ونموه من زاوية تصفية الاستعمار يقود الباحث الى ابراز عدد من التناقضات سرعان ماتبدو واضحة بمجرد ان تحصل دولة ما على استقلالها السياسى اى على حقها فى تقرير مصيرها . فان ممارسة الاستقلال من اهم التجارب التى يتطلع اليها «جاك برك » بعين ثاقبة وموضوعية وان كانت لاتخلو من الود .

فيلاحظ ان الافق الذى تتطلع اليه الشعوب النامية يبدو متمثلا فى رفض التقليد واستيراد النماذج الاوروبية وفى الحرص على وضع نماذج جديدة اهم مايجب ان تتصف به هو انها تظهر شخصية الشعب الاصيلة التى افتقدها فى عهد الاستعمار . وقد ادى هذا الاتجاه الى ان مفهوم الانسان والانسانية قد زاد تنوعا وعمقا فلم يعد ينحصر فى قيم نظرية) بل اصبحت تلازمه مثالية عن الرخاء والتنمية الاقتصادية فان ماطرا من جديد هو الوعى بالبؤس والاحتجاج الذى يثيره وكما قال نهرو : ان الجديد فى الهند ليس البؤس بل هو وعى الشعب الهندى به اليوم ونفوذ صبره وهو يحاول أن يتحرر منه»

كل هذا أدى الى نمو علمانية جديدة يحاول الكاتب ان يستدل على بعض معالمها :

— ان المعتقدات والسلوك التى كانت فيما مضى الحجة الرئيسية التى كانت تبرر عدم الاعتراف للمجتمعات الغير غربية بامكاناتها فى التطور دون ان تفقد شخصيتها لم يعد لها مكان منذ أن خاضت الشعوب النامية تجربة الاستقلال . فقد ثبت أن أحسن فرصة يحصل عليها شعب ليتطور تاتيه من اعماق شخصيته وما التدخل الخارجى سوى منشط لهذا التطور .

وتتمثل هذه الشخصية التى ينفرد بها كل شعب فى عدد من مميزاته الثقافية تكمن فى روابط تجمع بين الثقافة والبيئة الطبيعية المحيطة . وتعمل كل أمة فتية على اعادة هذه الروابط ودعمها .

— فان هذه المقدرة الخلاقة من الممكن أن تنقل الى قيم عصرية تكيفات عتيقة لدى الانسان فى اطاره الجمادى او الحيوانى او النباتى وبالتالى من الممكن من خلال اختبارات علمية اعادة حركة طبيعية أوقفتها الحضارة الصناعية فى بدايتها . فان انتماء شعب الى ماضيه لايؤدى فقط الى تركيبات اخلاقية بل أيضا الى موارد وامكانيات موضوعية لازمة لازدهاره ونموه .

— وقد ادى هذا التنوع فى النماذج الحضارية الى ان الفرد قد اصبح ينظر الى نفسه نظرة القلق والتمرد تتعدى الموضوعية ويشوبها الامل والاحلام . فكما ذكر بن بلا مثلا : «لو لم نحلم لكنا لم نتمرد » او سوكارنو الذى قال مرة « فى قراراتكم لاتكونوا نهبة للمخاوف بل ليكن الامل والارادات وايضا الاحلام هى التى توجهكم » .

— ان المبادرة والديناميكية والنجاح فى التجربة ليست فى تقليد نماذج أوروبية بل فى بناء نماذج خاصة تراعى كلية الانسان ونوعية الظروف المحيطة به . وتركز هذه الايديولوجيات الجديدة على ضرورة الاندفاع فى طرق « تناسب ظروف كل شعب من جهة وفى ذات الوقت يجب أن تنبع من اعماقه حتى لايفقد شخصيته » وان مثل هذه

البادرة لاتخلو من موضوعية وان كانت تنتهى آخر المطاف فى الرمزيات مثل العروبة والزنجية كما تأتى أحيانا بفلسفة مبتكرة مثل تلك التى وضعها نكروما مثلا فى غانا وسنغفور فى السينغال الذى ادخل علمانية جديدة على الفكر الافريقى . جميع هؤلاء يطالبون بانتمائهم الى الحضارة الصناعية ويساهمون فى حركتها .

ثم يقارن الكاتب بين هذه المبادىء الجديدة التى ادمجت فى قيم الانسانية وتلك التى كانت تسيطر على جيل الحرب العالمية الاولى فيرى فوارق عديدة فى النسب وفى الانواع بين العلمانية الاولى التى كانت تجد الهاما فى افكار « ويلسون » او « بريان » والثانية التى اصبحت تضع فى نفس المستوى دولة مثل الولايات المتحدة وجامبيا مثلا . فيلاحظ رغما عن ادخال فئة خاصة للكرامة الانسانية وجود فوارق كبيرة بين الشعوب غير تلك التى كانت تحتج عليها الاشتراكية القديمة وهذه الفوارق هى التى تقسم العالم الى فريقين متعارضين .

ـ فان ثلثى العالم الحاضر يشكو من نقص فى التغذية والجهل وفى الوقت ذاته يتركز ٧٠ فى المائة من مجموع الانتاج العالمى بين يدى ١٦ فى المائة من مجموع سكان العالم . وان قارات مثل افريقيا التى يعد ٩٠ فى المائة من سكانها من الزراع مازالت تستورد ماتحتاج اليه من تغذية ولا يختلف الحال فى امريكا اللاتينية .

ـ ان الوسائل العصرية التى ادخلت فى هذه القارات لعلاج التشتت والتفكك الذى احدثته العصور السابقة قد زرعت فى قلب القطاع التقليدى قطاعا جديدا يدار بالوسائل العصرية ولكنه فى معظم الاحيان لايتفاعل كما يجب مع مجموع الواقع الداخلى بل يشكل وضعا جديدا شبيها بالاستعمار الجديد . ويلاحظ أن هذه الفوارق بين مستويات الحياة فى هذه البقاع تتسع يوما بعد يوم فان الاستثمار المخصص للبحث العلمى يؤدى الى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فان الدولة المتخلفة هى تلك التى تنمو بسرعة أقل بكثير من الدول الصناعية .

ـ اظهر مؤتمر جنيف عام ١٩٦٤ تزايد الفارق بين اسعار المواد الاولية التى تعد اساس الصادرات للدول المتخلفة واسعار المنتجات الصناعية التى تنتجها الدول الغنية .

ـ مازالت الاهداف التوسعية لم تختف بعد من العالم كما أن العنصرية باقية فى بقاع مهمة من كوكبنا . فان مشكلة الزنوج فى امريكا مثلا تثبت مدى تعايش العنصرية مع صورة معينة من الديمقراطية .

ـ ان النمو السكانى المتزايد يعد من اهم المشكلات التى يواجهها العالم الثالث فهو يلغى فائدة مايحصل عليه من نمو اقتصادى .

ـ ان تركيز الدول النامية على اولويات فى تنمية تؤدى الى استقطاب النمو فينتج عن ذلك زيادة فى الفوارق بين الطبقات داخل كل دولة .

ثم يتساءل الكاتب : هل ادى الحصول على الاستقلال الى تحرر الانسان من قيود الاغتراب ؟ فيلاحظ أن الاستقلال السياسى وان كان قد قضى على ابرز مظاهر هذا الاغتراب الا ان الانسان مازال يواجه اغترابا اشد خطرا عليه يسيطر على اعماق نفسيته وهو يتمثل فى حالة التفكك الثقافى الذى نتج عن السيطرة الاستعمارية . فقد انزلقت هذه الثقافة من مجراها الطبيعى فهى وان كانت اليوم تساهم فى صنع المستقبل الا انها مشتتة تفتقد الوحدة الديناميكية اللازمه لتكون مندمجة داخل حركة التنمية كما يجب . فان الشعب الذى يتحرر سياسيا يمتلك الوسائل اللازمة لتجديد أسسه ولكن ذلك يتم عادة باقتباس مظاهر الحضارة الاخرى بل احيانا لغتها وصياغتها وسلوكها وكذلك أغلب الاحيان قيمها . ولهذا سرعان مايواجه هذا الشعب مشكلة خطيرة تتعلق بكيان شخصيته الجديدة وهذه الاخيرة قد تتخذ اتجاهين .

ـ أما ان يطالب بالحق فى انتاج فكرى نابع عن حضارتها الاصلية وهو ما يؤدى الى توزان بين الشخصية الوطنية ومايستوعبه الشعب من الوسائل التكنيكية المستوردة .

ـ او يواجه تحديد الاولويات التى تفرضه عليها حركة التجديد وهذه تؤثر بالتدريج على مختلف مستويات الحياة .

ويحاول الكاتب هنا ان يستخلص بعض المقاييس العامة التى تتحكم فى حركة التجديد باجراء تحليل مركز لبعض الحوافز :

اولا : باجراء البحث فى المقاييس التى تتعلق بالتنمية الاقتصادية حيث ان التقدم الاقتصادى يتوقف على مدى امكانية الانتقال من وضع الامل الى وضع المستقبل . ويلاحظ ان تحقيق أهداف التقدم مرهونة بمدى امكانيات الاندماج الجماعى فان التخطيط لم يعد مقصورا على كونه اداة اقتصادية بل هو ايضا اجراء لابد منه لاعادة بناء الانسان الجديد .

ثانيا : باجراء البحث فى العلوم التربوية ومن وجهة تركيزها على محو الامية والتربية الاساسية وتعليم الكبار وهى قد اصبحت اليوم عاملا اساسيا للتنمية . وكذا التربية الوطنية والتكوين الفنى والتنوعية الاقتصادية والفنية التى اصبحت اليوم تراعى ظروف البيئات على مختلف انواعها .

ثم يختار الكاتب الاولويات التى يمكن ان تحدد هذه الابعاد الجديدة :

ـ امكانيات الاختراع التى تعد احسن اختبار لمدى تقدم وتعمق شعب فى الحضارة الصناعية وهو قاسمها المشترك لما يعبر عن رابطة ناجحة بين الالية والتلقائية الخلاقة . ثم هل توجد علاقة

بين الاختراع والثقافة الاصلية للمخترع ؟ يمكن الرد على هذا السؤال بالبحث في ميدان الاختراعات البسيطة مثل مساهمة العامل اليدوى والحرفى فى التقدم التكنولوجى .

– الانتاج الفنى الذى يثبت اكثر من غيره تعدد الحضارات فى العالم وهو انتاج ينعكس على مراكز الاختراعات التكنولوجية ويحتوى على تلقائية قد تبرز تواصل الثقافات والولاء للغة خاصة فى التعبير اكثر اصالة من غيرها . فان الميدان الفنى اكثر حفاظا على تعدد الحضارات وان كان اكثر استوعابا من الخارج .

واخيرا يحلل الكاتب العوامل الموضوعية التى تكمن وراء موقف الارتباك الذى اختصت به شعوب العالم الثالث ويستخلص البعض منها :

اولا : – ان الفارق بين الشعوب المتقدمة والنامية يكمن فى وجود مستويات مادية يمكن ان تكون مراكز انطلاق فى متناول يد جميع الشعوب ولكنها فى الوقت ذاته مبنية على درجات من المبادرات الجماعية ومدى التحكم فى التغيير .

ثانيا : – ان الوسائل المتبعة لمعالجة الطبيعة من استصلاح الاراضى وتهيئتها والاصلاح الزراعى هى التى تقوم باعادة الروابط بين الثقافة والطبيعة لهذا ان ماينتج عنها من علاقات جديدة يربط الانسان بعالم الحيوان والنبات والجماد المحيط به .

ثالثا : – اما الانتاج الادبى فهو قد استوعب نماذج عالمية واستعان بالترجمة على نطاق واسع مما جعله يشكل بندا غير نقى للبحث عن اصالة شخصية المجتمع الذى يدرس .

تلك هى الاولويات التى يعتمد عليها فى تصويب شخصية جديدة لشعب على اسس اصيلة وهى تسمح على حد قول كارل ماركس « بان تكون الطبيعة هى طبيعة الانسان قبل كل شىء آخر » .



مجلة اكرى دى باريس – عدد فبراير ١٩٦٩ – بومبيدو ورئاسة الجمهورية القادمة – بقلم : بيير دومنيك .

يمكن اضافة هذا المقال القصير الى مجموعة التحليلات التى اثارها مارأته الصحافة والدوائر السياسية فى فرنسا من تناقض بين تصريحات جورج بومبيدو فى روما وهو يعلن عن نيته فى أن يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عندما تجرى انتخابات جديدة وتلك التى أدلى بهاالجنرال ديجول أمام الجمعية العامة فى ٢٣ يناير من أن الشعب الفرنسى قد اختاره رئيسا لهفى ١٩ديسمبر ١٩٦٥ لمدة سبعة أعوام وانه من واجبه وفى نيته أن يوفى بهذا الالتزام حتى نهاية مدته .

ويستنتج الكاتب من خلال هذا التناقض بين تصريحات بومبيدو وتصريحات ديجول وجود ارادة عند الاول فى منافسة الجنرال ديجول على مقعد الرئاسة فى اول فرصةمقبلة وانهذه الارادة ناجمة عن وجود خلاف بين بومبيدو وديجول وان الاول قد قرر اخيرا ان يقف فى صف المعارض لسياسة الجنرال

اما أسس هذا الخلاف فان الكاتب يرجعها الى حوادث مايو ١٩٦٨ عندما اجتاحت فرنسا حركات تمرد طلابية والتحمت مع اضرابات عمالية . فقد اثبت جورج بومبيدو وهو الذى تولى مقاليد الامور بينما كان الجنرال ديجول يقوم بزيارة رومانيا انه خير من يقدر على السيطرة على الموقف واقرار النظام والامن محل الفوضى التى اجتاحت العاصمة ومعظم مدن فرنسا.ونما الخلاف بين الاثنين منذ هذا التاريخ عندما

– رجع ديجول فلم يستمع الى نصيحة بومبيدو بالانسحاب واتجه الى الجيش طالبا مساعدته فذهب الى بادنبادن واجتمع بالجنرالات الذينفرضوا عليه اطلاق سراح الجنرال سالان واصدقائه مقابل معاونتهم له ، ثم جاء الجنرال ديجول الى باريس فوجد الامن قد استقر بفضل بومبيدو وحده ولم يتطلب الامر أى تدخل من الجيش

– نجح أيضا بومبيدو فى أن يحصل للديجوليين على الاغلبية اللازمة داخل الجمعية العامة وذلك خلال استفتاء ٢٣ ، ٣٠ يونيو فقد وفق فى جمع ٣٠٠ نائب يؤيدون الحكم داخل البرلمان الفرنسى .

وكان اذن من الطبيعى أن يبادر ديجول باعفاء بومبيدو من منصبه ويعين مكانه كوف دى مرفيل فقد بدا أمامه منافسا خطيرا نجح فيما فشل هو فى تحقيقه .كذلك كان من الطبيعى أيضا أن لايختفى جورجبومبيدو عن المسرحالسياسى بمجرد أن يصدر قرار أعفائه عن منصبه ويرجع السبب فى نظر الكاتب الى عدة اعتبارات :

ان الاغلبية النيابية التىحصل عليها الحكم بعد الازمة موالية أساسا لبومبيدو أكثر من الجنرال

– ان رئيس الحكومة الجديد كان يفتقد القدرة على التأثير على هذه الاغلبية وبالتالى على الرأى العام .

– ان الحالة المالية والنقدية كانت من أسوأ مايمكن فقد سجلت الميزانية عجزا يفوق ١٠٠ر١ مليار من الفرنكات القديمة .

ورغما من ذلك مضى ديجول

فى سياسته الخارجية تساميا وراء انتصارات دبلوماسية ترضى كبرياءه فكان يتخذ اكثر من قرار وحده دون الرجوع الى مجلس الوزراء ومثال ذلك قرار حظر الاسلحة الذى فرضه على اسرائيل والذى لاقى على حد قول الكاتب نقدا شديدا من أغلبية الديجوليين

تلك هى الظروف التى أدت الى تصريحات بومبيدو فى روما وقد حاول عند رجوعه الى باريس تصحيح بعض الاراء التى تلتها فأعلن فى حديث اذاعى بأنه لايقوم فى الوقت الحاضر بأية حملة انتخابية وان الجنرال ديجول مستقر فى الحكم ولله الحمد » .

ويفسر الكاتب اثر هذا التصريح الاخير بأنه قد ابرز بومبيدو فى صورة منافس خطير تكتلت وراءه العناصر التى شعرت بالخيبة أمام فشل الحكم فى تحقيق آمالها فيه . أما المثل السياسية التى يسعى بومبيدو الى تحقيقها فانها شبيهة على حد قول المقربين اليه بالنظام السياسى فى الولايات المتحدة من وجود رئيس منتخب من طرف مجموع الشعب يملك السلطة التنفيذية ويعين وزراءه مع مراعاة آراء وتوصيات مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ومن رأى الكاتب أن هذا النظام قد أصبح يلقى تأييدا فى صفوف أغلبية الفرنسيين وأن الذين سيعارضون هم بالذات أصدقاء ديجول ومن يساندونه فى الخفاء ويقصد هنا الديجوليين اليساريين والشيوعيين ويضاف اليهم العناصر الجامعية التى تعارض الوضع الحالى واخيرا العسكريون . أما الاوساط الصناعية والمالية ونسبة كبيرة من الجيش فهم قد تلقوا نبأ ترشيح بومبيدو بمزيد من الارتياح ».

NEW TIMES

مجلة « نيوتايمس » [اسبوعية] — ٢٢ يناير ١٩٦٩ — موسكو — مخططات بكين للشرق الاوسط — بقلم : ديمترى فولسكى .

قد يبدو اليوم الكلام عن الخلاف الصينى السوفيتى تكرارا لما رددته الصحف العالمية منذ اعوام . ولكن ما استجد فى هذا المقال هو النظرة السوفيتية لموقف الصين من أزمة الشرق الاوسط على ضوء هذا الخلاف . فان الكاتب هنا يستعين ببعض التصريحات التى أدلت بها الصحف الصينية حول النشاط الدبلوماسى الذى يبذله الاتحاد السوفيتى فى سبيل ايجاد حل سياسى لازمة الشرق الاوسط فيستخلص من هذه التصريحات ما وضعه المسئولون الصينيون من مخططات وهم يتطلعون الى مايقوم به الاتحاد السوفيتى من جهود ومحاولات فى هذه المنطقة منذ حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ .

فقد وصف المسئولون الصينيون « الحل السياسى » الذى يسعى له الاتحاد السوفيتى بأنه ليس سوى « لعبة تقوم بها الامبريالية الامريكية والانحرافية السوفيتية لن يخدع بها العرب لان الرأى العام العربى مقتنع بأن المثابرة فى الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الصحيح للصمود فى وجه العدوان » .

ويحاول الكاتب هنا ردا على هذا الاتهام بأن يثبت أن تأييد الشعوب العربية للكفاح المسلح لا يتعارض مع وجود رغبة صادقة فى ايجاد حل سياسى للازمة القائمة فى الشرق الاوسط ؟ فان استعداد الزعماء العرب لقبول الحل السياسى قائم أساسا على أن مثل هذا الحل يجب ان يتضمن تصفية آثار العدوان الاسرائيلى . وقد تبلور هذا الموقف فى قبولهم قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى اصدره مجلس الامن وفى تعاونهم الصادق مع مبعوث الامم المتحدة جونار يارنج ، أما عن حدة التأزم التى وصلت اليها المساعى الدبلوماسية التى يبذلها هذا الاخير فان مسئوليتها الاولى والاخيرة تقع على اسرائيل والدوائر الغربية التى تساندها وتشجع موقفها المتعنت ، اسرائيل بذلك تأمل فى أن يسمح لها بالاحتفاظ بالاراضى التى احتلتها أو على الاقل أن يبرر مطالبتها مزيد من الاسلحة من الولايات المتحدة .

ثم يتساءل الكاتب عن الاسباب التى جعلت المسئولين الصينيين يتخذون هذا الموقف من أزمة الشرق الاوسط فيراها كامنة فى الخط العام الذى وضعها ماوتسى تونج لسياسة الصين الخارجية .

— فى عام ١٩٦٥ صرح ماوتسى تونج وهو يستقبل وفدا عربيا بأن « الشرق الاوسط هو الباب الذى يفتح على القارة الاسيوية بينما الصين هى مؤخرة القارة » والواقع أن الصينيين كانوا يجتهدون دائما على ايجاد منفذ الى هذا الباب الحيوى .

— لهذا حرصت حكومة بكين على مساندة بعض المنظمات الوطنية العربية فى عدة دول من العالم العربى وهم بذلك يأملون فى ايجاد وسيلة للتوغل فى البحر الاحمر وانشاء شبكة اتصالات تكون لها اهميتها عندما يعاد فتح قناة السويس .

— قامت حكومة بيكين بشتى الجهود فى سبيل تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول العربية ولكنها فى ذات الوقت كانت حريصة على تصدير كميات

وفيرة من « الكتيب الاحمر » الذى يتضمن مقتطفات من فلسفة ماوتسى تونج الى هذه الدول .

— وصف المسئولون الصينيون قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ عند صدوره فى مجلس الامن بأنه « لايساوى مليما واحدا » ثم حاولوا عن طريق اصدقائهم الدبلوماسيين الالبانيين داخل هيئة الامم المتحدة ان يوجهوا تحذيرا للوفود العربية معلنين بأنه لو تجاهل العرب نصيحة بيكين فان الصين سوف تتخذ موقفا سلبيا قد يؤدى الى حالة توتر وعدم استقرار فى عدد من الدول العربية وقد عنى الصينيون بالفعل بتأييد عدد من الحركات والاتجاهات الانفصالية والمتطرفة فى هذه المنطقة بل أنهم أيضا قد تولوا امدادها بالاسلحة .

— عندما علمت الدوائر العربية فى ابريل الماضى عن وجود اتفاقيات تجارية سرية مبرمة من طرف حكومتى بيكين واسرائيل وكان رد فعل هذا الخبر عنيفا فى الصحف العربية مضت ثلاثة شهور كاملة قبل أن تصدر سفارة الصين بالقاهرة تكذيبها لهذا الخبر مما أدى الى خلق جو من الريبة والشك فى الاوساط العربية .

ثم يقارن الكاتب بين سياسة حكومة بيكين تجاه الشرق الاوسط وسياسة حكومة تل ابيب فيرى أكثر من وجه الشبه بينهما .

وأخيرا شدة مناهضة الصين للاتحاد السوفيتى قد جعلت حكومة بيكين مستعدة للتعاون مع من يعادى الاتحاد السوفيتى بما فى ذلك اسرائيل . وبالاضافة الى ذلك أن الصين مثل اسرائيل لم توقعا حتى الان على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية . من جهة اخرى حاولت أخيرا حكومة بيكين التقارب للولايات المتحدة واقترح ماوتسى تونج على هذه الاخيرة ابرام اتفاقية ثنائية تتضمن «الخمسة مبادىء للتعايش السلمى » المعروفة التى ماهى فى نظر الكاتب سوى انعكاس لسياسة الصين المناهضة للاتحاد السوفيتى . وأخيرا أن رئيس الوفد الصينى الذى زار أخيرا البانيا قد حرص على أن ينتقد بالفاظ شديدة اللهجة ما سماه بالوجود السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط فى حين لم يشر بكلمة واحدة الى وجود الاسطول السادس الامريكى فى هذا البحر وهو الذى يعد مع اسرائيل من أهم وسائل الضغط على الدول العربية والخطر الرئيسى الذى يهددها فى سيادتها واستقلالها .

LE MONDE
diplomatique

مجلة ليموند دوبلوماتيك — باريس — زامبيا تنجح فى الخروج من عزلتها الاقتصادية — بقلم : بازيل ديفيدسون.

ان كاتب هذا المقال يعد من أشهر المتخصصين فى الدراسات الافريقية وبالاضافة الى هذا فقد أوتى بخبرة صحفية طويلة اكتسبها خلال عمله كمراسل لصحيفة لندنية . لهذا سيهتم القارىء بهذا المقال عن زامبيا لانه يعكس نظرة عالم وصحفى افريقى الى دولة حديثة المولد — حصلت زامبيا على استقلالها فى عام ١٩٦٤ — وهى تحاول ايجاد حل لمشاكلها العديدة .

ويستعرض الكاتب هذه المشاكل فيراها نتيجة الوضع المتخلف للغاية الذى ورثته زامبيا من الاستعمار فى مختلف نواحى حياتها . فمن حيث التعليم كان لا يوجد عند اعلان الاستقلال سوى مدرسة واحدة للبنين تبذل تعليما لا يتعدى المرحلة الابتدائية اما من حيث الصحة فلم يكن فى زامبيا سوى ٤ أطباء ومهندس واحد من أصل أفريقى . وكذا الحال فى جميع القطاعات الاخرى . ولكن الخطر الاكبر الذى كان يهدد زامبيا هو فى نظر الكاتب وجود عوامل تركيبية ذات صفة « قبلية » كانت تعمل على هدم وحدة الامة وبالاضافة الى ذلك وجود ١٠ آلاف أوروبى دأبوا على شكل حركة التقدم فى البلاد. ورغما عن تعدد هذه المشاكل فقد نجح الدكتور كاوندا فى أن يبث نوعا من الاستقرار النسبى فى التركيبات السياسية وفى الوقت نفسه توصل الى التخفيف من حدة تبعية زامبيا تجاه أسواقها الخارجية وخاصة منها تلك التى ربطها بها الاستعمار وهى أسواق جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية .

أما وكيف عالجت زامبيا هذه المشاكل فان الكاتب يلاحظ أن زامبيا اليوم لم تعد « امتدادا تقليديا للجنوب الافريقى » بل تحولت الى نقطة التقاء حيوية مجموع دول افريقيا الوسطى وافريقيا الشرقية ويرجع الفضل فى ذلك الى تركيز الجهود على ثلاثة ميادين :

— تطوير شبكة المواصلات حتى يتم هدم الاختناق الاقتصادى الذى تشكو منه زامبيا والذى أظهرته احداث نوفمبر ١٩٦٥ عندما تمردت الاقلية البيضاء فى روديسيا . فقد كان أساس هذه الشبكة يربط البلاد بالجنوب أما الشمال فقد كانت الطرق التى تربط البلاد بتانزانيا والساحل الشرقى شمال الموزابيق رديئة للغاية وبقيت زامبيا مدة ثلاثة أعوام تستورد الوقود بأثمان باهظة من الطرق الواقعة على ساحل تانزانيا ويرجع الفضل فى صمودها أمام التمرد الروديسى الى أهمية مواردها من النحاس فى الاسواق الدولية فتوفرت لها المساعدات الدولية اللازمة . لهذا حرصت على انشاء طريق بالاسفلت يربط دار السلام بمنطقة حزام النحاس ولوزاكا مما أدى الى تحسين ملموس فى امكانيات النقل الثقيل . وقد تولت هذه العملية الولايات المتحدة والسويد . وأخيرا ان الصينين سوف يشرعون فى انشاء خط سكك حديد يربط دار السلام بالشبكة الحديدية الزامبية ومن المتوقع ان تتم هذه العملية خلال عام

١٩٧٤ • واليوم تستعمل زامبيا شبكة سكك حديد تملكها تانزانيا تربط دار السلام « بكيجوما » الواقعة على بحيرة تانجانيكا فى نقل وارداتها الثقيلة التى ترسلها عن طريق الماء من « كيجوما » الى ميناء مبولونجو ويقال ان حركة هـذا الميناء قد اصبحت ثلاثة اضعاف ماكانت عليه فى ١٩٦٥ •

– التحـرر مـن التبعية الاقتصادية لروديسيا فيما يخص الفحم والقوة الكهربائية والنفط • لهذا شرعت الحكومة فى وضع خط أنابيب بترول تبدأ مـن السـاحل الشرقـى لتـانزانيا وتمـون منطقـة النحـاس الزامبية بالنفط اللازم الذى كان يأتيها من الجنوب • ومن جهة أخرى توصلت الى اكتشاف مناجم غنية بالفحم فى « مامبا » ومن المتوقع أن يصل انتاج هذا المنجم الى ٨٠ ألف طن شهريا • ومن حيث القوة الكهربائية وضعت مشروعا هيدرو – كهربائى لنهر كانو سوف يسمح بالحد من احتياجات البلاد من القـوة الكهربائية التى تأتيها من روديسيا •

– وأخيرا دأبت حكومة زامبيا فى تنشيط حركة التنقيب والبحث المعدنى فتوصلت الى اكتشـاف مناجم جديدة من النحاس •

وبصفة عامة ان سيـاسة الدكتور كاوندا تهدف الى ربط زامبيا بافريقية الشرقية علـى أسس المصالح المشتركة وذلك بعد أن عانت البـلاد من تبعيتهـا للجنوب وعاشت فى عزلة ثلاثة أعوام • ولكن الدكتور كاوندا مازال لم يفقد الامل فى أن يتم الصلح مع « الجنوب الابيض » المتمرد ولكن على أسس المساواة فى الحقوق أى عندما تتم مشاركة الاغلبية الافريقية فى روديسيا فى الحكم •

اما فيما يخص مشاكل الوحدة الوطنية التى تعانى منها زامبيا فان الكاتب يرى ان الدكتـور كاوندا قد بذل مهارة فائقة فى محاولته لتذليلها والدليل على ذلك هو ان حكومته اليـوم تقف على أسس مستقرة ويرجع السبب الى عـدة عوامل منها عـدم كفاءة زعيـم المعارضة « هارى نكومبولا » من جهة والمجهود المتواصل الذى بذل من جهة اخرى •

منـذ ١٩٦٦ لـدعم الاسس الديمـوقراطية داخـل الحـزب الحاكم من جهة اخرى وأخيرا الى روح التسامح التى تميز بها رئيس الحكومـة الزامبيـة الدكتـور كاوندا • وقد كانت الانتخابات الاخيرة التى أجريت فى ديسمبر الماضى اكبر دلالة على نجاح هذه السياسة •

Review of INTERNATIONAL AFFAIRS

مجلة الشئون الدولية – عدد ٤٥٢ (٥ فبراير ١٩٦٩) – نصف شهرية – بلغراد – يوغوسلافيا – المفهوم الجديد للعسكرية بقلم : اندرو جابيلتش •

أصبح اليوم مضمون العسكرية يختلف اختلافا كبيرا عما جاء فى التعريف التقليدى الذى تعطيه لها المعـاجم والانسـيكلوبيديات فان العســكرية التى توجد اليوم فى الدول المتقدمة لم تعد تطابق هذا التعريف بل قد تتعارض معه فى أكثر من ناحية •

لهذا يحاول الكاتب فى هذا المقال أن يستعرض ما طرأ من تطور على مفهوم العسكرية التى كانت تفترض منذ اربعين عـاما سيطـرة الاوسـاط العسكريـة والجيش على الدولة والحيـاة الاجتماعية ولكنه فى صورة فئة عسكرية مستقلة شبه منفصلة من الحياة السياسية تفرض نفسها على مختلف المستويات السياسية متوغلة فى جميع خيوط محتويات المجتمع وتكون النتيجـة وجود وضع اجتماعى تمتلك فيه الفئات العسكرية الحق فى الفصل فى جميع الشئون الاساسية الخاصة بالدولة من داخلية وخـارجية سواء •

فيرى الكاتب أن العسـكرية « المعاصرة » كما تبدو اليـوم تتميز عن العسكرية « التقليدية » فى انها غير منطبقة على المجتمع بل هى متوغلة فى جميع خيوط هذا المجتمع الى حد اصبحت فيـه بمثابة النجـاح الشـوكى الذى يؤدى الى تماسك الهيكل السياسى وهذه المعاصرة هى اليوم الصفة المميزة الرئيسية للدولة البيروقراطية الجامدة التى تبنى سياستها على أسس عسكرية صرفة •

وهذا التطور فى مضمـون العسكرية يعنى بالطبع تزايدا فى أهمية الدور السياسى والاجتماعى الذى يقوم به العسكريون وخاصة النخبة العسكرية فى المجتمـع الصناعى • ويلاحظ ان هـذا التزايد فى أهمية الدور الذى يقوم به العسكريون لا يؤدى دائما الى الاستيلاء على السلطة السياسية من طرف العسكرية بل الى توغلهم فى كافة مستويات الحياة •

ويرى الكاتب أن العسكريـة المعاصرة قد أصبحت تعكس وجود تركيب متناسق بين الاستراتيجية التى كان يختص بها العسكريون فى الماضى والسياسة والى وجود تشابك بين الاثنتين فكانت النتيجة ان أصبحت السياسة اليوم تلجأ أساسا الى أساليب الاستراتيجية ولهذا المفهوم الجـديد عواقب مهمـة : فاذا كانت العسكرية التقليـدية تؤدى الى حـدوث انحرافات اجتماعية عديدة فان الاخرى تشـكل خطرا جسيما يهدد الانسانية فى وجودها •

ويتساءل الكاتب : ما هـى الملامح المميزة التى تفصح عنها الظروف التاريخية والتى تعبر عن وجود هذه العسكرية المعاصرة ؟

– ان الحروب العالمية تدمجت اطار الغزوات والهجومات التى كانت تختص بهـا الجيـوش النظامية بل جرفت اليها أيضا كافة أوجهة نشاط المجتمع من

اقتصاديات الدول وتماليتها ونشاطها العلمي الخ ...

ويلاحظ الكاتب مدى تزايد أهمية النفقات العسكرية في العالم خلال الاربعين عاما الماضية فقد كانت تبلغ فيما بين الحربين العالميتين مايقرب من ٥ر٣ الى ٢ر٤ مليارا من الدولارات أما في عام ٦٩ فمن المقدر أن تصل الى ٢٠٠ مليار من الدولارات . أى أن قيمته ستكون من ٤٧ الى ٥٧ أضعاف ما كانت عليه . ومثل هذا التزايد المريع لا تقابله نفس النسبة في النمو . ثم يتناول الكاتب وضع الدولة الغربية الكبرى وهى الولايات المتحدة التى أصبحت اليوم تنفق ما يقرب من ثلثى اعتمادات العالم العسكرية .

فقد كانت الولايات المتحدة في عام ١٩٢٩ تخصص لنفقاتها العسكرية ما يقرب من ٧٧ مليون دولار . ولكن من المقدر أن تبلغ هذه التكاليف في نهاية عام ٦٨ — ١٩٦٩ — ٨٠ مليارا من الدولارات أى ٧٤ أضعاف ماكانت عليه منذ اربعين عاما . أما حجم الميزانية الامريكية فلم يزد الا بعد عشرة أضعاف ما كان عليه من قبل . وفي عام ١٩٢٩ أيضا كانت النفقات العسكرية تحتل ٥ر١ في المائة من مجموع الدخل القومي أما اليوم فهى تصل الى ١٠ في المائة منه .

ومن أهم مظاهر هذه العسكرية الجديدة ان مركباتها قد نمت وفي الوقت ذاته اندمجت داخل كامل الصرح الاجتماعي لهذا يمكن أن يقال ان الاقتصاد الامريكي اليوم قائم على اقتصاد حرب دائمة . وقد سخر العلم مثلا لخدمة الفكر العسكرى والسياسات العسكرية وكذا جميع أوجه نشاط الدولة الى حد أصبح المجتمع يتبلور حول نواة عسكرية أصبحت بمثابة خميرة له فأصبح يتطلع دائما الى الحرب والى « لعبة » الحرب وينفق ما يقرب من ١٠ في المائة من دخله القومي و ٥٠ في المائة من ميزانيته لتحقيق احلام العسكريين .

ومن جهة أخرى أدى مركز الحكومة الامريكية في العالم الى تحول الوضع العالمي الى وضع عسكرى يشمل قواعد عسكرية ومطارات عسكرية وصواريخ قارية ، بل ان ماسمى بالكفاح ضد الشيوعية قد تحول الى كفاح بالوسائل العسكرية أساسا » .

ويرى جميع المسئولين الامريكيين الوضع العالمي من خلال نفس الزاوية العسكرية فلا عجب أن يصدر مستشار الرئيس جونسون في الشئون السياسية « روستو » كتابا تحت عنوان الاستراتيجية الامريكية » جاء فيه « ان الحافز الذى لابد منه للسياسة المدنية هو قدرة أمريكا العسكرية ومدى استعدادها لاستعمال امكانياتها العسكرية في الدفاع عن مصالحها القومية الحيوية » .

ومايحدث في أمريكا اليوم يدل على أن أهم ملامح العسكرية الجديدة ليس سيطرة العامل العسكرى الذى يفرض نفسه على العامل السياسي بل هو اصابة السياسة بعدوى العسكرية وتحول حافزها الى مقدرة عسكرية .

ويقضى توازن القوى التى تقتسم العالم اليوم الى أن لا يختلف الحال أيضا في الاتحاد السوفيتى حيث تبلغ النفقات العسكرية اليوم مايقرب من ٢٠ في المائة من الدخل القومي . فهناك أيضا تستيطر الافكار السياسية والاستراتيجية على الحوافز السياسية .

وعلى ضوء هذا الوضع الجديد الذى تحتله اليوم العسكرية في العالم يصل الكاتب الى هذه الحقيقة : ان الخطر الاكبر الذى يهدد السلام العالمي والحرية والاستقلال متستر وراء عسكرة السياسات وتحويل الاستراتيجية العسكرية الى أساس هيكل المجتمع في الدول البيرقراطية لان تفكير السياسيين العسكرى وفلسفة السياسيين العسكريين لابد أن تؤدى في النهاية الى عمل عسكرى سيجلب الدمار على العالم .



مجلة كويست — عدد خريف ١٩٦٨ — بومباى — الامم المتحدة والسياسة الخارجية للهند — بقلم موركانديكار .

رغم ان عنوان هذه الدراسة يوحى بأنها تدور حول دور الامم المتحدة في السياسة الخارجية الهندية فالواقع ان الموضوع ينحصر في استعراض موقف الهند في الخلاف القائم حول سلطات المنظمة الدولية الكبرى لحفظ السلام الدولي في ظل الصراع القائم بين الولايات المتحدة الامريكية من جانب والاتحاد السوفيتى من جانب آخر . فالمؤلف يبحث هنا موقف الحكومة الهندية من أهم المشاكل التى اثير فيها هذا الخلاف ، وهو يرى ان أساس الخلاف قائم في كون الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى ان تكون هيئة الامم المتحدة أداة في سياستها الخارجية بينما يعتبر الاتحاد السوفيتى ان تلك المحاولات « وسيلة استعمارية » للنيل من الشيوعية . وعلى هذا فان الولايات المتحدة الامريكة قد اتجهت نحو تقوية المنظمة الدولية ، مطالبة باستمرار بتغيير اختصاصاتها ، والاتحاد السوفيتى يسعى للحد من قدراتها ، أما العالم الثالث فاتخذ المنظمة مسرحا يعرض مشاكله والتظلم أمام العالم من أفعال الاستعمار . واذا كانت الهند ، منذ استقلالها ، من اكثر الدول نشاطا داخل منظمة الامم المتحدة فهذا لا يمنع انها اتخذت مواقف مختلفة ، ايجابية أو سلبية ، من مسألة تعضيد اختصاصات المنظمة في عمليات حفظ السلام الدولي . ويتعرض المؤلف هنا لموقف الحكومة الهندية في أربع حالات هي :

١ — الاتحاد لاجل السلام —
٢ — قوات الامم المتحدة لحفظ السلام — ٣ — الازمة المالية ونشاط المنظمة لحفظ السلام — ٤ — اختصاصات السكرتير العام

ثارت المشكلة الاولى فى بداية عام ١٩٥٠ بمناسبة توتر الموقف فى كوريا وبعد ذلك تطور الازمة الى حرب وقد اتضح أن أى دولة كبرى تستطيع باستخدام حق الفيتو ان تشل مجلس الامن وتمنعه من اتخاذ أى اجراء ايجابى أو فعلى لحل الازمات التى تهدد السلام والتى تكون احد الدول الكبرى طرفا فيها • وقد استغلت مجموعة الدول الغربية فرصة غياب الاتحاد السوفيتى ، الذى قاطع الجلسات احتجاجا على تدخل الامم المتحدة فى كوريا ،واتخذت قرارا وافق عليه المجلس فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ تحت اسم « **الاتحاد لاقرار السلام** » — ويتمثل هذا القرار فى حق الجمعية العامة فى الحصول على اختصاصات مجلس الامن بالنسبة لحل أزمة يكون المجلس غير قادرا على اتخاذ أى قرار بصددها بسبب استخدام احد الدول الكبرى لحق الفيتو ، بحيث تجتمع الجمعية العامة تلقائيا فى ظرف ٢٤ ساعة من فشل المجلس — وقد تضمن القرار نصوص خاصة بوضع الدول الاعضاء قوات عسكرية تحت تصرف المنظمة الدولية لاغراض حفظ السلام وقد عارضت الحكومة الهندية هذا القرار بامتناعها عن التصويت على أساس انه فى الوقت الذى ينتظر ان تعمل فيه الامم المتحدة على تنمية التعاون الدولى والسلام العالمى ، يتضح من هذا القرار ان الامم المتحدة تسعى الى تقوية اختصاصاتها وتتناسى ان الهدف الاساسى هو تقوية وانماء التعاون والسلام — واعتبر نهرو ان ذلك استخدام للمنظمة للاغراض الحربية وليس للسلام • أى ان الهند اتفقت فى الرأى مع الاتحاد السوفيتى فى المطالبة بالعمل على سعى الامم المتحدة نحو « سلام جماعى » وليس نحو كونها بوليس دولى يعاقب ويطبق القانون بقوة السلاح •.

وهنا يعطى المؤلف رأيه فيعتبر أن الحكومة الهندية فشلت فى الربط بين قوة القصر وبين السلام العالمى كأمرين متكاملين فادى ذلك الى نظرة خاطئة من جانب الحكومة الهندية نحو القرار •

أما المشكلة الثانية فتتعلق بعمليات حفظ السلام والامن بواسطة قوات تابعة للامم المتحدة — وقد تبلورت قيمة هذه القوات فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ واستخدمت ايضا بعد ذلك على أساس انها قوات غير مقاتلة تنحصر مهمتها فى اقرار السلام ولها مهام محددة مثل تفريق القوات المتحاربة وحفظ الامن فى المناطق الواقعة ضمن نطاق النزاع ومنع المشاغبات او التسللات وابقاء وجود الامم المتحدة فى مناط التوتر عملا على عدم ازدياد التوتر •

ولقد وقفت الحكومة الهندية فى صف الكتلة الشرقية معارضة لتحويل هذه القوات الى تنظيم دائم ، رغم أن قواتها تشترك فعلا فى قوات حفظ السلام — واعتبر الجانب الهندى ان الجيش الدولى الدائم المراد تكوينه من قوات تابعة للدول الصغيرة لن يخدم قضية السلام ، بل ان نزع السلاح هو الشرط الاساسى لاى خطوة نحو السلام العالمى — ورأت الحكومة الهندية ان هيئة الامم المتحدة بشكلها الحالى وما تعرفه من صراعات داخلية لا تصلح لتكون هيئة عالية لها سلطات عليا وقوة بوليسية منفذة • فقد اعتبر ممثل الهند فى اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة ان قوات الطوارىء الدولية تكونت لمواجهة موقف معين ، وفور زوال السبب من وجودها لا يكون هناك محل لبقائها فيجب فضها — وعلى هذا كان أى اشتراك لقوات هندية فى تلك القوات الدولية قائم على استمرار رضاء الدول التى ترابط فيها القوى الدولية ، وبحيث تنسحب قواتها فور زوال رضاء الدولة •

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى الازمة المالية التى تعتبر من اخطر الازمات التى تعرضت لها الهيئة العالمية وهى وثيقة الارتباط بمسالة قوات الطوارىء الدولية ويذكرها المؤلف كمثال ايضا فى الجدل الذى ثار حول مسألة اختصاصات المنظمة الدولية • وقد ثارت الازمة لان الدول الشيوعية ومعها فرنسا رأت ان عمليات حفظ السلم والقوات التى قد تستخدم لذلك هى تحت سلطة مجلس الامن وضمن اختصاصاته دون غيره من هيئات المنظمة ، وان ذلك يسرى بالنسبة لميزانية تلك القوات • وعلى هذا فميزانية قوات الطوارىء ليست من اختصاص الجمعية العامة ولا تدرج فى الميزانية العامة ولا يمكن تطبيق المادتين ١٧ و ١٩ من الميثاق بخصوصها على الممتنعين عن المساهمة فى تلك الميزانية الخاصة • وكانت الدول الغربية ترى ضرورة تطبيق تلك المادتين على الدول الشيوعية وعلى فرنسا — وهنا ايضا دفعت الهند نصيبها ولكنها لم تكن موافقة تماما على الموقف الغربى امتنعت عن التصويت على القرار الخاص باحالة المسألة الى محكمة العدل الدولية — فقد رأت الحكومة الهندية ان المصاريف الخاصة بقوات الطوارىء فى الكونغو هى من نوع خاص ويحتاج الى اجراء خاص لاصدار ميزانيته •

وامام الصراع الذى قام بين الدول الغربية من جانب والاتحاد السوفيتى وفرنسا من جانب آخر اقترحت الحكومة الهندية حل وسط يقوم على مساهمة الدول الشيوعية وفرنسا بشكل تبرعات على الا تثار فى مواجهة المادة ١٩ ، ولكن الحكومة الهندية تمسكت برأيها فى ان عمليات حفظ الامن وقوات الطوارىء هى من اختصاص مجلس الامن فقط •

والمشكلة الثالثة التى يتحدث عنها المؤلف هنا خاصة بسلطات السكرتير العام للامم المتحدة ، وشخصية السكرتير العام عامل هام فى تقرير ما يتمتع به من سلطات ، وكان كل من تريجف لى وداج همرشلد ذوى شخصية قوية مما دفع دول الكتلة الشيوعية الى المطالبة بالاقلال من اختصاصات

السكرتير العام ثم بوضع لجنة ثلاثية بدلا من شخص واحد بحيث يكون للاتحاد السوفيتي في السكرتارية العامة قدرة مماثلة لحق الفيتو فى مجلس الامن ، وكان هذا الموقف رد فعل لموقف تريجف لى من المسالة الكورية – وكان للحكومة الهندية هنا أيضا رأى خاص ، رغم وقوفها ضد الفكرة السوفيتية ، ويتمثل ذلك الرأى المطالب بجماعية منصب السكرتير العام له وجاهته حيث قد يساعد على تفادى اخطاء تنجم عن تصرفات السكرتير الهامة – ولكن انتهى رأى الهند على أفضلية ابقاء شخص واحد فى منصب السكرتارية على ان تكون اختصاصاته محددة ومعروفة ، وقد اتضح هذا الموقف حينما رفضت الحكومة الهندية توسط اوثانت ، السكرتير العام الحالى ، فى مشكلة كشمير .

وعلى هذا فرغم ان الهند تعتبر دولة ذات دور ايجابى فى المنظمة العالمية ، وانها لجأت اليها لحل كثير من مشاكلها الدولية فهى تعارض اسناد مزيدا من السلطات والاختصاصات الى الامم المتحدة ، لان الامم المتحدة ليست ناضجة لتصبح سلطة فوق الدول – وينتهى المؤلف الى ان الهند ، رغم موقفها هذا ، يجب ان تعمل الى جانب دول العالم غير المنحاز على توطيد مركز الامم المتحدة فى حفظ السلام والامن ، ومن أجل أن تصبح المنظمة اكثر استعدادا لاتخاذ دورها الحقيقى فى العالم .

REVUE MILITAIRE SOVIETIQUE

المجلة العسكرية السوفيتية – شهرية – عدد ٤٩ – اول يناير ١٩٦٩ – موسكو – الاتحاد السوفيتي – البحر الابيض ليس بحيرة امريكية – بقلم : ف . – كاساتونوف .

ان ان كاتب هذا المقال وهو يعمل اميرالايا فى البحرية السوفيتية ومساعدا اولا للقائد العام للبحرية الحربية السوفيتية يتناول هنا الازمة التى أثارتها فى نوفمبر الماضى منظمة حلف الاطلسى حول « التوغل السوفيتي فى البحر الابيض المتوسط » .

ويرد الكاتب على الاتهامات الموجهة للاتحاد السوفيتي حول وجود وحدات بحرية سوفيتية فى البحر الابيض . فيرى ان زعماء الحلف الاطلسى هم الذين يعملون على زيادة حدة التوتر الدولى وقد ركزوا جهودهم هذه المرة على حوض البحر الابيض المتوسط بايعاز من الولايات المتحدة التى سارعت بانشاء قوة بحرية دائمة تابعة للحلف تضم سفنا امريكية وبريطانية وايطالية ويونانية وتركية وهولاندية .

ويحاول المخطط الامريكي داخل منظمة الحلف الاطلسى دعم مكانة الاسطول الامريكى الموجود حاليا فى البحر الابيض بل شرع فى ضم اليه وحدات بحرية اسبانية فى حين ان اسبانيا ليست عضوة فى الحلف المذكور .

ولكنها تضم عددا من القواعد العسكرية الامريكية اهما قاعدة « روتا » البحرية التى ترسو فيها الغواصات الذرية الامريكية التى تتجول على طول شواطىء البحر المتوسط .

وبينما تعمل قيادة الحلف الاطلسى على دعم مراكزها فى جنوب أوروبا تحاول فى الوقت ذاته شن حملة دعائية ضد وجود سفن حربية سوفيتية فى البحر الابيض ويرى الكاتب ان المخطط الامريكى يهدف فى الواقع الى دعم الكتلة العدوانية فى هذه المنطقة من جهة ولكن فى الوقت ذاته يريد اجبار حلفاء امريكا الاوربيين على بذل مزيد من المجهود المالى يدفعهم الى القيام باستعدادات حربية ضخمة ضد الاتحاد السوفيتي وباقى دول الكتلة الاشتراكية واخيرا اعادة انعاش مراكز الامبريالية فى منطقة الشرق العربى وفى افريقيا .

ويذكر الكاتب كيف دخل الاسطول السادس لاول مرة فى البحر الابيض كان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية » بحجة معاونة الحلفاء على قمع النازية ولكنه عندما انتهت هذه المهمة حرص على البقاء وسرعان ماتحول الى « اداة للحرب الباردة » والعصا التى تلوح بها الدبلوماسية الامريكية كلما ارادت ان تشهر فى وجه دول الكتلة الثانية مدى قوتها . ثم توسع دور الاسطول السادس واصبح ايضا يعبر عن قوة الولايات المتحدة امام دول الشرق الاوسط وافريقيا .

ولم تتدرع صحافة المانيا الغربية ذات الاهداف الانتقامية عن ذكر اهمية الدور الذى يقوم به هذا الاسطول السادس فى الاستراتيجية الامريكية . فقد كتبت صحيفة « دى فيليت » الالمانية بان مهمة الاسطول السادس هى قيادة أعمال حربية مع استعمال الاسلحة الذرية ضد جنوب وجنوب شرق الاتحاد السوفيتى وكذا «التدخل المحدود » فى كامل حوض البحر الابيض المتوسط مع الاستعانة بالطائرات وبانزال قوات عسكرية فى مختلف الاراضى الاجنبية المحيطة بالبحر » .

لهذا ليس الاتحاد السوفيتي وحده هدف الاسطول السادس بل ايضا كافة الدول النامية التى تقع على البحر الابيض المتوسط ومنذ فشل الاعتداء الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ تعددت « التدخلات المحدودة » للاسطول السادس فى هذه الدول وذلك بعد ان اعلنت الولايات المتحدة اكثر من مرة انها قررت « ملء الفراغ فى البحر الابيض » وانها مستعدة للقيام « بمسئولياتها الكاملة » كل هذا دون أن يطلب منها آن ذلك . وبدأت الصحافة الامريكية تشير الى البحر الابيض على انه « بحيرة أمريكية » والى الاسطول السادس على انه عصا « البنتاجون » وكانت النتيجة انه .. فى عام ١٩٥٧ اشترك الاسطول السادس فى

٥٠ الاستعدادات الحربية التى اقيمت للهجوم على سوريا والتى فشلت بفضل الجهود التى بذلتها الدول السلمية وخاصة منها الاتحاد السوفيتى

فى عام ١٩٥٨ انزل الاسطول السادس جنوده فى لبنان مساندة منه لمصالح الاحتكارات البترولية الامريكية فى الشرق الاوسط وكانت هذه الاخيرة تخشى عواقب الثورة العراقية. وفى ذات الوقت قامت وحدات الاسطول السادس بحماية تدخل بريطانيا فى الاردن الى ان اضطرتها الى الانسحاب الاحتجاجات العديدة التى قدمتها الدول العربية وساندها فيها الاتحاد السوفيتى .

— فى يونيو ١٩٦٧ عندما قام الاعتداء الاسرائيلى على الدول العربية كانت حاملات الطائرات التابعة للاسطول السادس تقف بجوار منطقة الحرب مشجعة لاسرائيل فى عدوانها . واليوم ان وجود الاسطول السادس فى البحر الابيض يشكل ايضا تشجيعا صريحا لاسرائيل فى رفضها تطبيق قرارات مجلس الامن حول الانسحاب من الاراضى المحتلة .

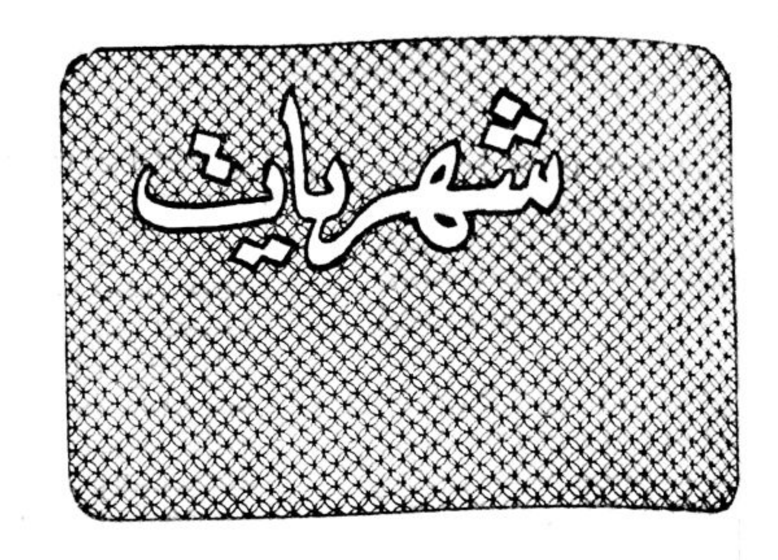
هكذا تثبت الاحداث ان اقرار الامن فى دول البحر الابيض المتوسط ليس من اهداف حكومتى واشنطن ولندن وباقى الدول الاعضاء فى الحلف الاطلسى التى تعمل بجهد على دعم وسائل الضغط العسكرى على الشعوب العربية وعلى الحفاظ على مصالح الاحتكارات الغربية على مختلف انواعها فى الشرق الاوسط وافريقيا .

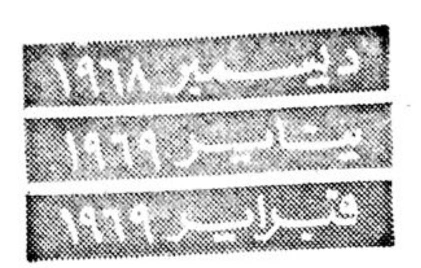
اما حول ماسمى بالوجود السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط ، فان الكاتب يذكر ان سياسة الاتحاد السوفيتى تهدف وستبقى تهدف اقرار السلام وان الجيش والبحرية السوفيتية بكامل معداتها المجهزة بأحدث الوحدات قد وضعت فى خدمة السلام وهى تقف سدا منيعا امام المغامرات العسكرية التى تقوم بها الامبريالية وان وحدات الاسطول السوفيتى قد دخلت الى البحر الابيض على اثر النشاط العدوانى الذى قام به الاسطول السادس خلال العدوان الاسرائيلى على الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن . واذا كانت حرب الشرق الاوسط لم تندلع حتى الان الى حرب عالمية فذلك بفضل وجود القوات البحرية السوفيتية بالقرب من هذه المنطقة .

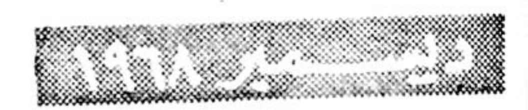
ثم ان الاتحاد السوفيتى يمكن ان يعد ضمن الدول التابعة للبحر الابيض اكثر من الولايات المتحدة التى تبعد عنه بالاف الاميال وما يفصل بينه وبين البحر سوى مضيقى البوسفور والداردنيل . وقد تساءلت صحيفة « منى جورنى » « الايطالية » لماذا يحق للولايات المتحدة ان ترسل اسطولها الى جميع المناطق الاستراتيجية المهمة فى العالم ثم ترى فى وجود وحدات بحرية سوفيتية خارج البحار المقفولة التى تحيط بالسواحل السوفيتية خطرا يهدد السلام ؟ ،

ويرد الكاتب على هذا التساؤل على النحو الاتى : لان البنتاجون قد اعتاد ان يعتبر هذا البحر « بحيرة امريكية » ، ولكن القانون الدولى الذى يتحكم فى وضع البحر الابيض يجعل منه بحرا مفتوحا لا يسمح لاية دولة او مجموعة من الدول ان تحتكره بل يعطى لجميع الدول الحق فى ان تكون موجودة فى مياهه طالما كان ذلك عن طريق تعاون دولى وفى سبيل اقرار السلام العالمى .









الاتحاد السوفيتى :

٣ : انتهت المناورات العسكرية التى نظمها الاتحاد السوفيتى على طول الساحل الباسفيكى والحدود الصينية . وصرح الجنرال السوفيتى اوليج لوسيك « ان التأزم واضح فى الشرق الاقصى وفى مياه المحيط الهادى حيث تجاور الحدود السوفيتية مباشرة قواعد عسكريةتابعة للبنتاجون».

٤ : صدر بيان حول العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا ،جاء فيه « ان الحكومة البريطانية سلكت السبيل المؤدى الى تعقيد وتأزيم هذه العلاقات مستخدمة الاحداث فى تشيكوسلوفاكيا حجة لذلك » .

٨ : اذيع رسميا فى موسكو ان قادة الاتحاد السوفيتىوتشيكوسلوفاكيا تبادلوا فى كييف عاصمة اوكرانيا الاراء حول متابعة تطويرالتعاون بين حزبيهما وحكومتيهما .

١٢ : احتفل المسئولون من السوفيت والتشيكوسلوفاكيين فى موسكو بمرور ٢٥ عاما على اتفاقية الصداقة القائمة بين البلدين .

١٧ — ٢٢ : قام نيكولاى بايبكوف نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنةالدولة للتخطيط بزيارة لبراج واجرى محادثات حول التعاون الاقتصادى بين البلدين .

١٩ : قام وفد اقتصادى سوفيتى بزيارة لجمهورية اليمن الجنوبية .

٢٠ : تم فى موسكو توقيع اتفاقية ثقافية وعلمية مع فرنسا .

٢١ — ٢٤ : قامجروميكو وزيرالخارجية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة واجرى محادثات مع المسئولينفى القاهرة .

٢٧ : تم فىموسكو التوقيععلىبروتوكول للتبادل التجارى مع يوغوسلافيا لعام ١٩٦٩ .

٢٧ : قام وفد الحزب الشيوعى السوفيتى برياسة لونستنتينكاتو شيف سكرتير اللجنة المركزية بزيارة لبراج بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى .

انظر ايضا : بلغاريا [١٨]، تشيكوسلوفاكيا [١٥] ، الجزائر [٢٨] ، جمهورية اليمن الجنوبية [١٤] .

اسبانيا :

٣ : شهدت مدريد عدة اضرابات طلابية فى الكليات الجامعية ، واضرابات عمالية فى مناجم اقليم استورياس .

٢٠ : اصدرت الحكومة امرا بطرد الامير كارلوس هيوج دىبوربون بارم واسرته وهو احد المرشحين لعرش اسبانيا ، نظرا لقيامه بنشاط سياسى .

انظر ايضا : المغرب [١٨].

الاردن :

٢٦ : تم تعديل وزارى شمل ٨ وزراء.

٢٩ : دعا الملك حسين كافة الملوك والرؤساء العرب الى عقد مؤتمر عربى « على اعلى مستوى وفى اقرب وقت ».

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٨ : اسس حزب يسارى متطرف جديد يدعى حزب التقدم الديمقراطى.

٢٢ : اعلن برونوهيك امين عام المسيحيين الديمقراطيين بان الاتحاد لن يشترك فى حكومة ائتلافية اخرى بعد سبتمبر ١٩٦٩ وانه سيشترك فى الانتخابات المقبلة محاولا الحصول على الاغلبية اللازمة له وحده .

٣٠ : وقع وزيرا دفاع المانيا الاتحادية والبرتغال اتفاقية تخول استخدام وزارة الدفاع الالمانية لقاعدة بيجا الجوية الواقعة فى اراضى البرتغال .
انظر ايضا : تشيكوسلوفاكيا [١٨] .

المانيا الديمقراطية :

٥ : قام وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية بزيارة لنيقوسيا وبحث موضوع تبادل السلع والمدفوعات الطويل الامد بين البلدين .
انظر ايضا : رومانيا [١] .

امارات الخليج العربى :

٢ : قرر اتحاد الامارات العربية الاستعانة بخبراء عسكريين بريطانيين لبحث شئون الدفاع الخاصة بالمنطقة . كما طلب ايضا معونة من البنك الدولى للانشاء والتعمير تخصص للقيام بدراسة اقتصادية للمنطقة .

٩ : قام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة نائب حاكم البحرين ورئيس المجلس الادارى بزيارة خاصة للندن [تستمر ثلاثة اسابيع].

ايران :

٣ : تقرر تأجيل الانتخابات البلدية فى ايران .

١٧ : انتهت زيارة امير عباس هويدا رئيس الوزراء للولايات المتحدة حيث اجرى محادثات مع المسئولين الامريكيين حول عدة قضايا منها موقف ايران من امارات الخليج وشئون الدفاع والعلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.
انظر ايضا : باكستان [٢٥] ، وتركيا [٤] ، ورومانيا [١] ، العراق [٤] .

ايرلندا :

٢ : طالب الحزب العمالى الايرلندى من البرلمان الغاء اتفاقية التبادل الحر بين بريطانيا وايرلندا بعد ان قامت فى الشمال اضطرابات عنيفة تواجه فيها الكاثوليكيين والبروتستانت .

ايطاليا :

٥ : امتدت المظاهرات والاضرابات العمالية التى اجتاحت معظم المدن الايطالية الى روما ، وقد شلت الحياة فى العاصمة الايطالية .

١٢ : اتم ماريانو رومور تشكيل حكومة ائتلافية من احزاب الوسط واليسار .

١٦ : القى ماريانو رومور خطابا امام البرلمان تضمن ثلاثة برامج اصلاح ، واعلن عن الخط السياسى الخارجى لحكومته ويتلخص فى التخفيف من حدة التوتر داخل اطار الاحلاف .

٢٢ : دعا وزير الخارجية كلا من حكومة نيجيريا الاتحادية ومنظمة الوحدة الافريقية الى بذل الجهود من اجل عقد هدنة فى نيجيريا بين القوات الاتحادية وقوات الاقليم الشرقى المنشق .
انظر ايضا : رومانيا [١] ، الصومال [٩] .

باكستان :

١٨ : صدر بلاغ رسمى تضمن قرار الرئيس ايوب خان بعدم حضور مؤتمر رؤساء الحكومات والدول التابعة للكومنولث [يناير ١٩٦٩] .

٢٥ : عقد فى كراتشى مؤتمر قمة بين رؤساء باكستان وتركيا وايران، والبلدان الثلاثة مرتبطة معا بمنظمة التعاون والتنمية الاقليمية التى شكلت قبل اربع سنوات لتنمية التعاون الاقتصادى والثقافى بينهم .

انظر ايضا : تركيا [٤] ، الصين [٢٥] ، المملكة المتحدة [٢] .

البرازيل :

١٤ : اصدر الرئيس البرازيلى مرسوما بفض البرلمان بعد نزاعه مع الجيش ، وتم مصادرة صحف المعارضة ، كما اجرى عددا من الاعتقالات .جاءت هذه الاجراءات عقب تصويت اعضاء البرلمان ضد قرار الحكومة بمحاكمة احد اعضاء المعارضة بتهمة التهجم على الجيش .

البرتغال :

١٨ : تقدمت المعارضة الاشتراكية ملتمسا يتضمن مطالب تعدها شرطا اساسيا لانشاء « الحوار السياسى» الذى نادى به مرسيلو بكيتانو منها : الغاء قانون الحزب الواحد ، العفو السياسى والغاء ارجاءات الامن المفروضة على المحترفين السياسيين ، اصدار قانون ينظم الانتخابات وآخر للصحافة .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٣٠) .

بلغاريا :

١٨ : قام وفد اقتصادى بلغارى بزيارة لموسكو ،لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٢٧ : تم تعديل وزارى فى الحكومة البلغارية .

٢٨ : قام جيورجى ترايكوف رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب البلغارى بزيارة للخرطوم .

بولندا :

٢٠ : جرى تعديل وزارى اهم ما جاء به اسناد منصب وزير الخارجية الى جيدرى شوفسكى رئيس لجنة الخطة .

انظر ايضا : ج.ع.م [٩] .

بيرو :

١٠ : اعلن الجنرال خوان فيلاسو رئيس الجمهورية ان استيلاء حكومته على حقول البترول ينهى احتكارات الشركات الاجنبية ويشكل نقطة البداية فى المساعى لتحرير الاقتصاد الوطنى .

تانزانيا :

١١ : قام الرئيس جوليوس نيريرى بزيارة لزامبيا ، واجرى محادثات مع كينيث كاوندا حول موضوع اتخاذ موقف مشترك للبلدين فى مؤتمر الكمنولث .

تايلاند :

١٧ : ارسلت الحكومة قوات لها الى اربع قرى شمالية توغلت فيها قبائل « ميوس » الموالية للشيوعيين وقاموا ببعض عمليات حرب العصابات وهى قبائل تعيش فى تايلاند وبورما وفيتنام ولاوس. واعلن الامين العام لمنظمة حلف آسيا الجنوبية الشرقية بان منظمته مستعدة لمعاونة تايلاند على مواجهة هذه القبائل .

٢٠ : اتهم الجنرال براباس الشيوعيين بمحاولة تكوين دولة مستقلة فى الشمال .

تركيا :

٤ : اجتمع وزراء خارجية ايران وباكستان وتركيا لعرض ما يسمى بالتعاون الاقليمى فى الاشهر الستة الماضية وتخطيط العمل للاشهر الستة القادمة .

٥ : اتخذ مجلس الوزراء قرارا بقطع كل العلاقات التجارية مع روديسيا ووقف الرحلات الجوية بين البلدين .

انظر ايضا : باكستان [٢٥] ، النمسا [٦] .

تشيكوسلوفاكيا :

٦ : قام نائب رئيس الوزراء بزيارة للمجر واجرى محادثات اقتصادية مع المسئولين فى بودابست .

١٤ : تم فى براج توقيع بروتوكول للتبادل التجارى مع غينيا .

١٤ : استأنفت حكومتا تشيكوسلوفاكيا وكولومبيا علاقاتهما الدبلوماسية على مستوى السفراء — التى كانت قد قطعت منذ عام ١٩٤٨ .

١٥ — ٢٠ : قام نائب وزير الخارجية بزيارة لموسكو واجرى محادثات مع وزير الخارجية السوفيتى .

١٨ : تم التوقيع على اتفاق للتبادل التجارى مع المانيا الشرقية .

١٨ : تم التوقيع على بروتوكول للتبادل التجارى مع المانيا الشرقية .

٢١ : انهى البرلمان اعماله واعتمد عدة قوانين خاصة بوضع اسس الاتحاد الفيدرالى الجديد .

٢٨ : قدمت الحكومة استقالتها لافساح المجال امام قيام حكومة جديدة فى ظل النظام الاتحادى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٤] ، [٨] ، [١٢] ، [١٧] ، [٢٧] .

تونس :

١٠ : انتهت المحادثات التونسية الفرنسية عن اتفاق للتعاون الاقتصادى والمالى بين البلدين .

انظر ايضا : رومانيا [١] ، ليبيا [٢٧] .

الجزائر :

٤ : بدأت المباحثات التجارية بين فرنسا والجزائر ، وتوقفت بعد خمسة ايام ، لاختلافات حول مسائل تتعلق بالنبيذ وتعويض الشركات الفرنسية المؤممة من طرف الحكومة الجزائرية .

٢٨ : تم التوقيع على اتفاقية اقتصادية وتجارية بين حكومتى الجزائر والاتحاد السوفيتى ، تستورد الاخيرة بمقتضاها كميات كبيرة من النبيذ والبترول الجزائرى ، ويلتزم الاتحاد السوفيتى بهذه الاتفاقية لمدة سنوات عديدة .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية [٣] .

ج . ع . م :

٢ — ٤ : عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى دورة طارئة .

٦ : استقبل الرئيس جمال عبدالناصر مستر وليام سكرانتون مبعوث الرئيس الامريكى [المنتخب] ريتشارد نيكسون ، حيث تعرف الاخير على وجهة نظر ج.ع.م فى مشكلة الشرق الاوسط .

٩ : تم توقيع بروتوكول للتبادل التجارى بين ج.ع.م وبولندا لعام ١٩٦٩ .

١٢ : بعث محمود رياض وزير الخارجية بمذكرة الى المبعوث الدولى جونار يارنج ، وقد سلمت اليه فى استكهولم . واوضحت المذكرة رأى ج.ع.م فى موقف اسرائيل ومخططها الذى تحاول ان تغطيه بتحركاتها الدبلوماسية .

٥.٤ : تررت قيادة المنظمة الفدائيـــة
١٥ لتحرير سيناء ان ترفع السرية عن قيامها ، لتتحمل مسئوليات اعمال المقاومة ضد الوجود الاستعماري الاسرائيلي .
انظر ايضا : الاتحـــاد السوفيتي [٢١] ، الجمهورية العربية اليمنية [١٩] .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣ : قامت بعثة رسمية تضم بين اعضائهـا وزيري الخارجيـــة والاقتصاد بزيارة للعراق وسوريا ولبنان والجزائر . وتم في بغداد توقيع أول اتفاقية تجارية بين العراق واليمن .

١٩ : عاد الى بلاده الفريق حسن العمري بعد زيارة استمرت ثلاثة اسابيع للقاهرة .

جمهورية اليمن الجنوبية :

١٤ : غادر موسكو الوفد العســكري اليمني الجنوبي برئاســة وزير الدفاع بعد انتهاء زيارته الرسمية .
انظر ايضا : الاتحــــاد السوفيتي [١٩] .

جويانا :

١١ : اجريت اول انتخابات عامـة منذ ان حصلت جويانا على استقلالها عام ١٩٦٦ . وفاز الحزب الوطني للشعب الذي يرأسه رئيس الحكومة مستر نوربس بيرنهـام بثلاثين مقعدا من مجموع المقاعد [٥٣ مقعدا] ، ٢ر٥٦٪ من مجموع الاصوات . وفاز الحزب التقدمي للشعب الذي يرأسه مستر شيدي جاجان بتسعة عشر مقعدا ،وكان نصيب الجبهة الموحدة اربعـة مقاعد .

الدانمـارك :

٦ : عقد الحزب الاشتراكي للشعب الدنماركي مؤتمره السابع وقرر رئيس الحزب مستر اكسل لارسن ترك الرئاسة لمستر سيجورت أومان .

٢٨ : نشرت الحكومة « كتابا » يتناول مشاكل الدفاع .

رومانيـــا :

١ — ٢٧ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لايران والمانيا الشرقيــة وايطاليا وتونس .

زامبيـــا :

١٩ — ٢١ : جرت اول انتخابات عامة منذ حصول زامبيا على استقلالها قبل ٤ سنوات مضت . وجرت الانتخابات بين حــزب الرئيس كاوندا والحزب القومي الافريقي الذي يتزعمـه انكولا . وفـاز حزب الرئيس كاوندا وبالتالي اعيد انتخابه رئيسا للبلاد .

٢٢ : جرى تعديل وزاري وتم تعيين ٨ وزراء اقليميين وذلك طبقـــا لانتهاج سياسة لا مركزية .

٣١ : استقبل الرئيـس كاوندا وفدي بيافرا وبريطانيا . وقام الوفـد البيافري بعرض وجهة نظره قبل اجتماع دول الكومنولث في لندن . واوضح الوفد العمالي البريطاني موقف حكومة ويلسون من مشكلة روديسيا .
انظر ايضا : تانزانيا [١١] .

الصــومال :

١ — ٤ : قام الرئيس عبد الرشـــيد شيرماركي بزيارة خاصة لروما .

٩ : منحت الحكومة شركة ســويديم الايطالية امتيازا للبحث والتنقيب واستغلال حقول الاورانيـــوم لاغراض سلمية .

الصــين :

٧ : وافقت البانيا على السماح للصين بمرابطة قواتها في اراضيهــا وفقا لاتفاقية دفاعية وقعت في تيرانا .

٢٥ — ٢٦ : قام وفد صيني تجـاري بزيارة لباكستان ، وتم توقيـــع اتفاقية تقدم الصين بمقتضاها للباكستان قرضـا قيمتـه مليون روبيه [١٠ ملايين جنيه استرليني] .

٢٨ : اعلنت الصين انهـا نجحت بنجاح تنبلة هيدروجينية .
انظر ايضا : الولايات [٢٨] .

العـــراق :

٤ — ٩ : قام الفريق حــردان التكريتي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعبـــد الكريم الشيخلي وزير الخارجية بزيارة رسمية لطهران . وبحث الجانبان حدود الجرف القاري في الخليج العربي واســتغلال حقــول البترول على الحــدود وتخطيط الحــدود في منــاطق لا تزال دون تسوية بين البلدين .

٢٧ : اذيعت مراسيم تتضمن تغييرات في قيادات الجيش .
انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية [٣] .

فرنســـا :

١٣ — ١٦ : اضرابات طلابية جديدة في بعض الكليات .

٢٢ : صدرت قرارات مؤتمر الحزب الاشتراكي وتضمنت انشاء حزب جديد يمتد اول مؤتمر له خلال عام ١٩٦٩ سيكون جي موليه مستشارا لهذا الحزب .

٢٦ : استقبل ميشـــيل دوبريه وزير الخارجية تران بوكيم رئيس وفد جبهة التحرير الفيتناميـــة الى محادثات باريس .
انظـر ايضـا : الاتحـاد السوفيتي [٢٠] ، تونس [١٠] ، الجزائر [٤] ، فيتنام الجنوبية [١٦] ، لبنـان [١٩] ، يوغوسلافيا [٢] .

فلسطــين :

٨ : قام ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية بزيارة الى لندن واجتمع

مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني .

١٣ — ١٦ : سافر موسى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي الى الولايات المتحدة ، لحضور اجتماعات جمعية النداء اليهودي المتحد التي تشرف على جمع التبرعات لاسرائيل ، كما اجرى محادثات مع المسئولين في واشنطن .

٢٦ : قام فدائيان بتدمير طائرة اسرائيلية في مطار اثينا واعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئولياتها عن هذا الهجوم .

٢٧ : تم اندماج جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية وقوات الجليل التام بطلائع حرب التحرير الشعبية .

٢٩ : اعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن تعيين العميد مصباح البديري رئيسا لاركان حرب جيش التحرير الفلسطيني خلفا للعميد عبد الرزاق اليحيى الذي عين مستشارا عسكريا .

انظر ايضا : ج.ع.م [١٢] ، [١٥] ، الكويت [٩] ، لبنان [٢٨] ، الولايات المتحدة [٢٧] ، [٢٩] .

فنزويلا :

١ — ٩ : جرت الانتخابات العامة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية واختيار اعضاء الكونجرس وفاز رافائيل كالدورا مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي بالرئاسة .

١٠ : اعلن الرئيس كالدورا عن برنامج حكومته وتضمن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض دول القارة اللاتينية ، ابرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف مع دول الاعضاء والسوق المشتركة ووضع سياسة بترولية جديدة .

فيتنام الجنوبية :

٨ : اذاعت جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية بيانا من عشرين نقطة بمناسبة العيد الثامن لانشائها .

١٩ : وصل الى باريس تران بيوكيم رئيس وفد جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية لحضور مباحثات السلام الموسعة بشأن فيتنام .

انظر ايضا : فرنسا [٢٦] .

قبرص :

١١ : اقر مجلس الامن بالاجماع توصية تقدمها يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة تقضي بمد فترة عمل قوات السلام الدولية في جزيرة قبرص مدة ستة اشهر تنتهي في الخامس عشر من يونيو ١٩٦٩ .

٢١ : اكد الرئيس مكاريوس معارضته لاي حل فيدرالي لمشكلة قبرص.

كندا :

٤ : اعلنت كندا انها ستحافظ على حجم قواتها الحالي في اوروبا، وذلك حتى يناير ١٩٧٠ وان كانت احتفظت بحقها في الانسحاب من الحلف الاطلسي خلال عام ١٩٦٩ . وترى الحكومة الكندية ان احتمال التبادل في القاذفات النووية بين القارات هو الذي يشكل اساسا خطرا على امن كندا .

كونغو برازافيل :

١٠ : بدات في برازافيل اعمال الاتحاد الجمركي لدول افريقيا الوسطى الذي كان يضم الكاميرون وكونجو برازافيل وجابون وتشاد وجمهورية وسط افريقيا ، وبحث الاعضاء موضوع احتمال اعادة ضم الدولتين الاخيرتين للاتحاد بعد انسحابهما لتكوين اتحاد لدول افريقيا الوسطى مع كونجو كيشاسا .

٢٦ : وقع ممثلو الكونغو برازافيل وكوريا الديمقراطية على عقد بشأن التعاون الثقافي بينهما .

كونغو كينشاسا :

٢ : اتهم بومبوكو الوزير الكونجولي فرنسا بمحاولة التوقيع بين حكومتي الكونجو وجمهورية افريقيا الوسطى مع كونجو كينشاسا قد ادلى بتصريح مماثل في اليوم السابق .

٩ : اجرى وفد بين كونغو كينشاسا برياسة سفيرها لدى السنغال محادثات في دكار مع المسئولين السنغاليين .

الكويت :

٩ : قام امير الكويت بزيارة للولايات المتحدة واجرى محادثات مع الرئيس جونسون وصدر بيان مشترك جاء فيه ان « الحكومة الامريكية تؤيد جهود جوناريارنج مبعوث الامم المتحدة، واكد البيان حقوق الفلسطينيين. وقد استمرت زيارة الامير الرسمية ستة ايام وبقي بعدها في زيارة خاصة حتى ١٦ ديسمبر .

لبنان :

١٩ — ٢٩ : قام حسن العويني وزير الخارجية والعدل والدفاع والاقتصاد بزيارة لباريس .

٢٨ : قامت وحدات من الجيش الاسرائيلي بضرب مطار بيروت .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية [٣] ، النمسا [٦] .

لوكسمبرج :

١٥ : اعلنت نتائج الانتخابات التشريعية وفاز المسيحيون الاشتراكيون ب ٢١ مقعدا ، والاشتراكيون ب ١٨ مقعدا والاحرار ١١ مقعدا والشيوعيون ٦ مقاعد .

ليبيا :

٢٧ : صدر في طرابلس بيان ليبي تونسي مشترك قال ان البلدين يتطلعان الى تعاون اوثق بينهما في المستقبل . وصدر البيان في اعقاب زيارة المنجي سليم وزير العدل التونسي لليبيا .

٥٠٦

مــالى :

٦ : أصدر موسى تراورى قائد الانقلاب العسكرى فى مالى قرارا بوقف العمل بدستور البلاد الصادر عام ١٩٦٠ حتى يبدأ الاستفتاء الدستورى الجديد خلال ٦ اشهر . ويتولى تراور مهام وظيفة رئيس الدولة بوصفه رئيس المجلس العسكرى للتحرير الوطنى الذى سيحكم البلاد بموجب قانون مؤقت .

ماليزيا :

١٦ : اتفقت ماليزيا والفلبين على اعادة علاقاتهما الدبلوماسية الى وضعها الطبيعى ، بعد ان توقفت اثر النزاع حول اقليم صباح فى ولاية بورنيو .

المغــرب :

٢ : اطلق سراح الامين العام للاتحاد المغربى للشغل المحجوب بن صديق الذى كان قد امضى ١٨ شهرا فى السجن .

١٨ : هاجمت صحيفة حزب الاستقلال قبول الحكومة مبدأ تقرير المصير بخصوص الصحراء الاسبانية ، وقالت ان هذا القرار يهدد وحدة المغرب ومصير صحراء المغرب .

المملكة المتحدة [بريطانيا] :

٢ : وصل ستيوارت وزير الخارجية الى نيودلهى بعد زيارة لباكستان واجرى محادثات مع المسئولين فى نيودلهى حول بعض المسائل الدولية منها موضوع روديسيا وسياسة بريطانيا تجاه الهجرة .

٤ : قامت ازمة فى البرلمان بين حزبى العمال والمحافظين حول قرار الحكومة تسليم جزر فوكلاند للارجنتين . وطالب حزب المحافظين بعدم التخلى عن الجزر وتقديم معونة اقتصادية لها .

٢٩ : اعلن سكرتير البحرية البريطانية مستر دافيد اودن بقرار بريطانيا بأن تبقى على وحداتها البحرية فى البحر المتوسط بصفة دائمة ابتداء من يناير ١٩٦٩ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٤] ، امارات الخليج العربى [١٢] ، [٩] ، ابرلندا [٢] ، زامبيا [٣١] ، فلسطين [٨] ، نيجيريا [١٤] ، الهند [٥] .

موريتانيا :

٢١ : اعلن الرئيس مختار ولد داده فى خطاب له عن تأسيس حزب الشعب الموريتانى .

النمســا :

٦ — ١٠ : قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا ثم قام بزيارة للبنان .

نيجــيريا :

١٤ : اعترضت الحكومة الاتحادية على مناقشة مجلس العموم البريطانى لتطورات الموقف فى نيجيريا . وعللت الحكومة بان هذا يعطى فرصة لاطالة الحرب فى نيجيريا على اساس تقويته لوضع الانفصاليين فى بيافرا .

انظر ايضا : ايطاليا [٢٢] ، زامبيا [٣١] .

الهنــد :

٥ : تم فى نيودلهى توقيع خمس اتفاقيات تقرض بريطانيا بموجبها الهند ٢٠ مليون جنيه استرلينى لمشاريع التنمية .

١٣ : عقد فى نيودلهى مؤتمر سفراء الهند فى دول جنوب شرقى آسيا برآسة انديرا غاندى رئيسة الوزراء .

الولايات المتحدة :

٦ : قام سكرانتون مبعوث الرئيس نيكسون بزيارة للمنطقة الشرق الاوسط لتقصى الحقائق .

١١ : تم تعيين اعضاء حكومة ريتشارد نيكسون .

٢١ — ٢٧ : انطلاق ابوللو [٨] وبداخله ثلاثة من رجال الفضاء للدوران حول القمر .

٢٢ : تسلمت السلطات الامريكية الاسرى الامريكيين من بحارة سفينة بويبلو التى توغلت فى المياه الاقليمية الكورية .

٢٧ : اصدرت وزارة الخارجية بلاغا يتضمن قرار تسليم ٥٠ طائرة فانتوم لاسرائيل فى نهاية ١٩٦٩ وخلال عام ١٩٧٠ .

٢٨ : قبلت حكومة واشنطن اقتراح حكومة بكين بشأن اعادة الاجتماعات الدورية بين الدولتين على مستوى سفيرى البلدين فى وارسو .

انظر ايضا : ايران [١٧] ، ج.ع.م [٦] ، فلسطين [١٣] ، الكويت [٩] ، اليابان [١] .

اليــابان :

١ : تم انتخاب حاكم جديد لجزيرة اوكيناوا اليابانية التى لاتزال موضوعة تحت الاحتلال الامريكى . وصرح الحاكم الجديد بانه لا يمكن لايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان ان يتجاهل المطالب الملحة لشعب الجزيرة بازالة القواعد العسكرية الامريكية فى اوكيناوا .

يوغوسلافيا :

٢ : غادر بلجراد وفد يوغوسلافى الى فرنسا حيث اجرى محادثات اقتصادية فى باريس .

٣ : قام وفد التحالف الاشتراكى اليوغوسلافى بزيارة لبعض دول افريقيا الشرقية .

٢٥ : دعت يوغوسلافيا لعقد اجتماع عاجل بين الدول غير المنحازة لوضع اساس مؤتمر قمة ثالث لتلك الدول .

٢٥ : تم قبول استقالة وزيرالخارجية ماركو نيكيزيتش .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٧] .

اليونان :

١٤ : صدر قرار بعطى لجورج بابادوبولس كامل السلطات على القوات المسلحة وتخضع الدفاع الوطنى لمجلس اعلى برأسه بابادوبولس . واعلن رئيس الوزراء عن اعادة تنظيم الدفاع الوطنى ثم قوات الامن والسلطة التنفيذية والادارات العامةوصرح بعدم عودة الحياة البرلمانية .

يناير ١٩٦٩

الاتحاد السوفيتي :

٦ : عين اندريه سميرنوف وزيرا مساعدا فى وزارة الخارجية السوفيتية ، وكان يشغل منصب سفير الاتحاد السوفيتى لدى تركيا .

١١ : قام وفد سوفيتى برياسة كونستنتين كاتو شيف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بزيارة لبراغ واجرى محادثات مع المسئولين هناك .

١٥ : اطلق الاتحاد السوفيتى سفينة فضاء تحمل اسم سويوز — ٥ الى مدار حول الارض وعلى متنها ثلاثة من رواد الفضاء وذلك للالتحام مع سفينة الفضاء سويوز — ٤ — التى اطلقت قبل ذلك بيوم واحد وعلى متنها رائد فضاء . وتم الالتحام فى اليوم التالى وانتقل الرواد السوفيتبين السفينتين .

١٧ : غادر اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى المجر بعد زيارة لها مع وفد عسكرى سوفيتى قام خلالها بالاطلاع على التدريبات العسكرية فى المجر .

٢٢ : وقعت اكاديمية العلوم السوفيتية ومجلس الحكومة اليوغوسلافية للعلوم مشروعا للتعاون العلمى لعام ١٩٦٩ .

٢٢ : قرر الاتحاد السوفيتىمنحباكستان قرضا قيمته ١٩ مليون روبل كمعونة اقتصادية وفنية .

٢٨ : اتهم جروميكو الولايات المتحدة بالاعتداء على حياد لاوس بما شنته عليها من غارات جوية وبما قامت به من اعمال تخريب وطالب الولايات المتحدة بأن تحترم اتفاقيات جنيف عام ١٩٦٢ .

٣٠ : وصف الاتحاد السوفيتى مناورات حلف الاطلنطى قرب الحدود التشيكوسلوفاكية بانها مؤامرة استفزازية . وكانت المناورات العسكرية قد بدأت منذ يومين وتعتبر من اضخم المناورات العسكرية التى تجريها القوات الامريكية المتمركزة فى المانيا الغربية .

٣١ : قام الكسندر شيليبين رئيس اللجنة المركزية لنقابات العمال السوفيتية بزيارة للعراق حضر خلالها اجتماعات مؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال ، وسلم الرئيس جمال عبد الناصر رسالة من الرئيس ليونيد بريجنيف حول مشكلة الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاردن [٢١] ، تركيا [١٠] ، اليمن الجنوبية [٢٧] ، فرنسا [٣] ، فلسطين [١٥] ، النمسا [٦] .

الاردن :

٦ : اجتمع الملك حسين بهارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى لبحث اخطار تجدد الحرب فى الشرق الاوسط .

٢١ : تم التوقيع على اول اتفاق اقتصادى بين الاردن والاتحاد السوفيتى يشتمل على مساعدات سوفيتية تكنولوجية للتنقيب عن البترول والمواد المعدنية وانشاء مدارس مهنية .

انظر ايضا : اليمن الجنوبية [٦] ، الكويت [٢٦] ، الهند [٨] .

افريقيا الوسطى :

٢٤ : قررت حكومة افريقيا الوسطى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كونجو كينشاسا .

المانيا الديمقراطية :

٢١ : عقدت فى برلينالشرقية اجتماعات المؤتمر الثانى والعشرين لمجلس الكوميكون .

٢٣ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لـ ج.ع.م .

٥٠٨

امارات الخليج العربى :

٢٣ ــ ٢٧ : قام الشيخ زايد بن سلطان حـــاكم امارة ابو ظبى بزيارة لباكستان واجرى محادثات مـــع الرئيس محمد ايوب خان .

انظر ايضا : ايران [٢] .

ايران :

٢ : قام شاه ايران بزيارة للهند . واعلن الشاه فى مؤتمر صحفى بانه اذا كان شعب البحرين لايريد ان ينضم الى ايران فانه ليس من مبادىء ايران ان تجبر هذا الشعب على الخضوع لسلطته .

٢٣ : قام شاه ايران بزيارة للنمســا وسويسرا .

٢٧ : قام وفد ايرانى بزيارة للعراق واجرى محادثات مع المسئولين فى بغداد لتصفية القضايا المعلقة بين البلدين .

٣١ : تم توقيع اتفاق بين ايران والسعودية لتسوية النزاع على جزر الخليج.

ايطاليا :

٢٤ : اعلنت الحـكومة عن نيتهـــا بالاعتراف الرسمى بحكومة الصين الشعبية .

البرازيل :

٨ : تدم السيناتور دانيل كريجـــر استقالته من منصب رئيس الحزب الحكومى « اتحــاد التجــديد الوطنى » ومن منصبه داخل الكتلة البرلمانية الحائزة على الاغلبيــة فى مجلس الشيوخ .

٢٤ : تدم الجنرال البير ليرس ليما وزير الداخلية استقالته .

باكستان :

٨ : دعا وزير الخارجية دول الكمنولث الى تأييد حصول الصين على مكانها

الشيعى فى الامم المتحدة وان اية محاوله لعزل الصين لا تؤدى الا الى زيادة حدة التوتر الدولى فى آسيا .

١٧ : اجرى وزير الخارجية محادثات فى استانبول .

٢٥ : صدر قرار بمنح الجامعات استقلالا ذاتيا .

٢٥ : قامت اضطرابات بالعاصمة وبعض المدن واعلنت الحكومة حظـــر التجول .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٢] ، امارات الخليج [٢٣] .

بنما :

١١ : شكلت الحركة العسكرية الثورية التى تسلمت زمام الحكم منــذ ثلاثة اشهر حكومة جديدة ، تضم تسعة اعضــاء من الحـــكومة السابقة . وكان خمسة وزراء من اصل ثمانيـــة قد استقالوا من مناصبهم .

تانزانيا :

١٦ : قام الرئيس نيريرى بزيارة لباريس بعد حضوره اجتماعات مؤتمــر الكومنولث فى لندن .

١٧ ــ ١٩ : قام الرئيس نيريرى بزيارة لـــ ج٠ع٠م .

تركيا :

١٠ : حث سليمان دمـــــريل رئيس الوزراء مع السفير السوفيتى فى انقرة آخر تطورات الموقف فى الشرق الاوسط ووجهة النظـــر السوفيتية .

٢٦ : قررت الحكومة توقيع معــاهدة حظر انتشار الاسلحه النووية .

٥ : قام وفد عسكرى تركى بزيارة للعراق .

انظر ايضا : باكستان [١٧] .

تشيكوسلوفاكيا :

٢ : تم تعيين اعضاء الحكومة الفدرالية الجديدة ، وتولى رئاسة [illegible] اودرين شرنيك . وكلف [illegible] سادوفسكى بتكوين الحكومة السلوفاكيه .

٢٩ : تم انتخاب جوزيف سمير كوفسكى رئيسا لمجلس الشعب فى [illegible] وانتخب الكسندر دوبشيك رئيس الحزب الشيوعى عضــوا بمكتب رياسة الجمعية الوطنية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٠] ، [٣٠] ، **النمسا** [٦] ، **الهند** [٢٢] .

تونس :

٢٢ : جرت فى باريس مفاوضات بين حكومتى تونس وفرنسا لتجديد الاتفاقية الثقافية بين البلدين .

انظر ايضا : موريتانيا [١٩] .

الجزائر :

٢ : اعلن وزير الاعلام محمد بن يحى « ان ايقاف المفاوضات بين الجزائر وفرنسا يرجع سببه الى مســائل تتعلق بالاســاليب والمبـــادىء والاجراءات » .

١١ ــ ١٦ : قام الرئيس بومدين بزيارة للمغرب وتم توقيع اتفاقية تضامن وتعاون بين البلدين وقد وقعها وزيرا خارجية البلدين .

٢٢ : وقع الرئيس الجزائرى هوارى بومدين على معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجـــزائر والمغرب . وكانت هذه المعاهدة قد وقعت بالاحرف الاولى خلال الزيارة التى قام بهـــا الرئيس الجزائرى الى المغرب فى الفترة من ١١ ــ ١٦ فبراير .

٢٩ : قام وزير الخارجية بوتفليقة بزيارة لليبيـــا .

ج.ع.م :

٥ : اجتمع فى القاهرة ممثلو حكومات الدول العربية المضيفة للاجئين العرب .

٧ — ٩ : وصل محمود رياض وزير الخارجية بلجراد حاملا رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر الى الرئيس اليوغوسلافى تيتو ،وعقد محمود رياض مؤتمرا صحفيا فى بلجراد وصرح بان الشرق الاوسط مهدد بالحرب وان ج.ع.م لن تتخلى عن بوصة واحدة من اراضيها .

١٥ : اعلن محمود رياض ان اصرار الولايات المتحدة علىتزويداسرائيل بالاسلحة يعنى تأييدها للعدوان.

١٩ : تم تجديد اتفاق التعاون الاقتصادى بين ج.ع.م والصين .

٢٠ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا فى افتتاح اعمال مجلس الامة الجديد وكانت الجبهة العسكرية موضع التركيز الكبير فى الخطاب واوضح الرئيس ماتم فى عملية اعادة البناء السياسى واعادة التعبئة الاقتصادية .

٢٥ : اجتمع محمود رياضوزيرالخارجية مع باولوفسكى وكيل وزارة الخارجية اليوغوسلافية اثناء مروره بالقاهرة فى طريقه الى نيودلهى وذلك ضمن الجولة التى يقوم بها الى كل من اثيوبيا والهند والسودان وج.ع.مللدعوة لعقد مؤتمر لدول عدم الانحياز .

٢٥ : عقد بالقاهرة المؤتمر الثانى لنصرة الشعوب العربية ، والقىالرئيس جمال عبد الناصر خطابا طرح فيه ٩ اسئلة على الرأى العامالعالمى من خلالهم اعطى الرئيس لمحة عن تطورات ازمة الشرق الاوسط .

٢٩ : عقد بالقاهرة مؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال والقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا فى المؤتمر .

٢٩ : صدر قرار جمهورى بتشكيل مجلس الدفاع الوطنى وتحديد اختصاصاته .

٣٠ : تم تعيين د . حسنين خلاف رئيسا لوفد ج.ع.ملدىمؤتمر نزع السلاح بجنيف .

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية [٢٣] ، تانزانيا [١٧] ، اليمن الجنوبية [٢٧] ، سنغافورة [٢١] ، السودان [٤] ، سوريا [٣] ، المملكة المتحدة [٢٥] ، الهند [٨].

جمهورية اليمن الجنوبية :

٦ : تم مبعوث الرئيس قحطان الشعبى بزيارة للاردن واجرى محادثات مع المسئولين فى عمان .

٧ : تم وفد بزيارة لاندونيسياواجرى محادثات مع المسئولين فىجاكارتا حول امكانية اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

٢٧ — ٢٨ : قام الرئيسقحطانالشعبى بزيارة للقاهرة استغرقتيوما وهو فى طريقهلزيارة الاتحادالسوفيتى، واجرى الرئيس قحطان محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .

سنغافورة :

٢١ : قام رئيس وزراء سنغافورةبزيارة للقاهرة استغرقت ثلاثةايامواجرى محادثات مع المسئولين .

السودان :

٤ — ٢١: عقد بالخرطوم اجتماع هيئة مياه النيل بين مصر والسودان وبحث المجتمعون ميزانية الهيئة للعام القادم وموضوعات خاصة بموازنات السد العالى وبرنامج الهيئة للعام القادم .

٢٢ : اصدر محمد عثمان الميرغنى زعيم الطائفة الختميةواسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة السودانى بيانا حول مذكرة قدمها بعض النواب الاتحاديين يطالبون باجراء تعديلوزارى،وعارض البياناجراء اى تعديل .

١٨ — ٢٠ : عقد بالخرطوم مؤتمر التضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية وجنوب افريقيا ،واعلن المؤتمر فى قراراته أن العدوان الاسرائيلى الامبريالىضد الشعوب العربيةجزء لايتجزأمن الاستراتيجية الامبريالية فى العالم .

انظر ايضا :المملكةالمتحدة [٢٥].

سوريا :

٣ — ٨ : قام محمد عيد عشاوى وزير الخارجيةبزيارة لـ ج.ع.مواجرى محادثات مع المسئولين فى القاهرة . وصرح بان البلدين متفقان على طريقالكفاح المسلح.

١٣ — ١٧: قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لبولندا ثم توجه الى باريس .

السويد :

١٠ : اعلنت الحكومة اعترافها الكامل بفيتنام الديمقراطية .

١٨ — ١٩ : اجتمع فى السويد رؤساء وزاراتالسويد والدنمركوالنرويج وفنلندا وناقشوا وسائل زيادة التعاون الاقتصادى بينهم .

الصين :

٨ : تلقت المصادر الدبلوماسية فى هونج كونج نسخة من الوثيقة الجديدة التى وزعت مع اعضاء الحزب الشيوعى فى الصين الشعبية ، وقد جاء فيها انه تقرر اختيار لينبياو وزيرالدفاعالصينى ونائب زعيم الحزب الشيوعى ، خلفا للزعيم ماوتسى تونج .

٢١ : عقد فى العاصمة مؤتمر للحزب الشيوعى الصينى تمهيدا لعقد المؤتمر التاسع للحزب فى ١٧ فبراير بمناسبة العام الجديد للصين .

انظر ايضا : ايطاليا [٢٤] ، باكستان [٥] ، كندا [٢٤] ، الولايات المتحدة [١٥] .

١٠

العراق :

٢١ : قام وزير الخارجية بزيارة لرومانيا .

٢٧ : تم تنفيذ الحكم بالاعدام على ١٥ مراقيا بتهمة التجسس .

٣٠ : تدم رئيس وفد العراق لدى الامم المتحدة السيد عدنان الباجهجى استقالته .

٣١ : اصدرت القيادة القومية لحزب البعث بيانا فى دمشق يتهم حكومة العراق بصورة غير مباشرة بمسئولية اغتيال الضابط السابق عبدالكريم مصطفى نصرت قائد قوة الدبابات الذى قام بدور رئيسى فى اسقاط حكم عبد الكريم قاسم فى ٨ فبراير ١٩٦٣ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٣١] ، ايران [٢٧] ، تركيا [٥] .

غينيا الاستوائية :

٢ : قررت الحكومة غلق القنصلية البرتغالية فى سانتا ايزابيل ووصفتها بانها « تراث استعمارى » .

فرنسا :

١ : ادان الجنرال ديجول « اعمال العنف المتزايدة » التى ارتكبتها اسرائيل ضد لبنان واكد الرئيس الفرنسى لسفير لبنان فى باريس مساندة فرنسا لبلاده .

٣ — ٨ : اجتمعت فى باريس اللجنة الموسعة الفرنسية السوفيتية تحت رياسة ميشيل ديبريه والسيد كيريللين نائب رئيس مجلس الاتحاد السوفيتى . وبحثت اللجنة الوسائل الخاصة بتنمية التعاون الاقتصادى والفنى بين الدولتين . وصدر بيان مشترك عن اعمال اللجنة .

٧ : اعلن الرئيس ديجول الحظر الكامل على تسليم اسلحة فرنسية لاسرائيل .

٨ : صدر بيان رسمى يحدد الاسباب التى دعت الجنرال ديجول لاصداره قراره بفرض حظر كامل على السلاح الاسرائيلى .

٢٣ : نفى وزير الدفاع الفرنسى وجود اى اتفاق وقع من طرف حكومته وحكومة الكويت حول توريد اسلحة فرنسية لهذا البلد . وقال الوزير ان اجتماعه بالمسئولين الكويتيين قد تناول موضوع التبادل العسكرى بين البلدين واضاف الوزير بانه لم تتقدم اى حكومة عربية بطلب معونة عسكرية من فرنسا .

٢٧ : غادر الوفد العسكرى الفرنسى بيروت بعد زيارة رسمية للبنان استمرت اسبوعا .

٢٥ : بدأ مؤتمر باريس الرباعى لمحادثات السلام الموسعة من اجل فيتنام جلسته الاولى فى باريس .

٢٩ : اعلن الرئيس ديجول فى اجتماع مجلس الوزراء الفرنسى بان الحل الدولى فى الشرق الاوسط هو الحل الوحيد الممكن للازمة .

فلسطين :

١ : اعلنت اللجنة المركزية لمنظمة فتح بان المنظمة ترفض رفضا باتا قرار مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ومهمة المبعوث الدولى جونار يارنج ، لان القرار يتجاهل حقوق شعب فلسطين . واضافت اللجنة فى اعلانها بان هدف المنظمة النهائى هو الكفاح فى سبيل استعادة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية الذى يتمتع جميع مواطنيها مهما كانت دياناتهم بحقوق متساوية .

١٥ : رفض ليفى اشكول المقترحات السوفيتية بشأن ايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط ، لانها من وجهة نظر اسرائيل تتعارض مع المصالح الاساسية لها .

٢٧ : وصل المبعوث الدولى جونار يارنج الى نيويورك قادما من موسكو لاستئناف مهمته .

٢٩ : لقى الحاكم العسكرى الاسرائيلى فى رفح مصرعه على يد رجال المقاومة .

٣١ : دعت عصبة الشيوعيين المنشقين عن الحزب الشيوعى الاسرائيلى الى تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

انظر ايضا : تانزانيا [١٦] ، تونس [٢] ، الجزائر [٢] ، كندا [٣] ، [٢٣] .

فنلندا :

١١ : قام الرئيس كيكونين بزيارة للسنغال اجرى خلالها محادثات مع الرئيس سنغور .

٢٥ : وقعت الحكومة اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية .

فيتنام :

٨ : اعلن رئيس وفد سايجون فى باريس بان مشكلة فيتنام لن تحل دون ان تحل مشكلتنا « لاوس وكامبوديا » اى بفرض رقابة على حدود كامبوديا ووضع حياد لاوس داخل نظام دفاعى جماعى فعال .

٩ : اكد نجوين فان ثيو رئيس حكومة سايجون رفض قبول جبهة التحرير طرفا مستقلا فى المفاوضات .

انظر ايضا : السويد [١٠] .

قبرص :

٦ : قام الرئيس مكاريوس بزيارة لاثينا وهو فى طريقه لحضور مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث فى لندن ، واجرى محادثات مع جورج باباديوبولوس رئيس الوزراء اليونانى وصدر بلاغ مشترك قال ان الرئيس مكاريوس اوضح للحكومة اليونانية التقدم فى المحادثات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك وقد تبادل الجانبان وجهات النظر بصدد هذا الموضوع وكانت وجهات النظر بينهما متماثلة .

كندا :

٢ : صرح رئيس الوزراء مسيو ترودو بان الجنرال ديجول بدعوته الى « كويبك حرة » عند زيارته لكندا، قد اجل وحدة كندا . واضاف الرئيس الكندى بان اعادة النظر فى السياسة الخارجية الكندية من المحتمل ان ينتج عنها تخلى كندا عن التزاماتها تجاه الحلف الاطلسى وسلك سياسة حيادية.

١٠ : صرح رئيس وزراء كندا بان بلاده ستجدد تعهداتها تجاه منظمة حلف الاطلنطى لمدة عام حتى يتم اعادة بحث السياسة الخارجية الكندية .

٢٢ : قام وفد من كويبك بزيارة لباريس، واستقبله الرئيس ديجول واشاد بوجود « علاقات مباشرة » بين كويبك وباريس .

٢٤ : صرح وزير الخارجية بان حكومته قررت اجراء محادثات مباشرة مع الصين الشعبية حول تبادل السفراء بين البلدين .

كونغو برازافيل :

١ : عين الضابط « ماريين نجوابى » رئيسا للدولة خلفا للكومندان الفريد راؤول .

كونغو كينشاسا :

٩ : قام الرئيس موبوتو بزيارة لتشاد واجرى محادثات حول اتحاد دول وسط افريقيا الذى يضم دولتى الكونغو كينشاسا وتشاد فقط بعد انسحاب جمهورية افريقيا الوسطى .
انظر ايضا : افريقيا الوسطى [٢٤] .

الكويت :

٢٦ : قام وفد يمثل الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بزيارة للاردن للاتفاق على تمويل بعض المؤسسات والمشاريع الاردنية .
انظر ايضا : فرنسا [٢٣] .

لبنان :

٧ : تقدم د. عبد الله اليافى استقالة وزارته الى الرئيس شارل حلو.

١١ : تم تشكيل الحكومة الجديدة برياسة رشيد كرامى .
انظر ايضا : فرنسا [٢٧] .

ماليزيا :

٢٤ : اجرت الحكومة الامريكية اتصالات لدى الحكومة البريطانية محاولة اقناع هذه الاخيرة بعدم بيع طائرات نفاثة الى ماليزيا . ورد رئيس الوزراء تونى عبد الرزاق على هذا التصريح بان تدخل الحكومة الامريكية يعد اجراء تعسفيا وغير عادل حيث انها تسلمت للفيليبين ولدول آسيوية اخرى طائرات .

المغرب :

٢٠ — ٢٥ : قام وزير الخارجية د. احمد العراقى بزيارة رسمية لرومانيا . وتم التوقيع على اتفاقية للتعاون التجارى والثقافى بين البلدين .

٢٥ — ٣٠ : قام وزير الخارجية بزيارة ليوغوسلافيا .
انظر ايضا : الجزائر [١١ ، ٢٢] .

المكسيك :

٢٢ : وقعت الحكومة على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية.

المملكة المتحدة :

٧ — ١٥ : عقد فى لندن مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث .

١٤ : اختتم وزير الدفاع البريطانى محادثاته فى طرابلس [ليبيا] بشأن تسليح الجيش الليبى .

٢٥ — ٣١ : قام مستر جورونوى روبرتس وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بزيارة ج.ع.م. والسودان وعقد مع محمود رياض وزير الخارجية المصرية اجتماعا ابلغ خلاله الوزير البريطانى تأييد بريطانيا للمقترحات الفرنسية فى اطار الامم المتحدة وفى حدود مهمة يارنج .

انظر ايضا الاردن [٦] وماليزيا [٢٤] .

موريتانيا :

١٩ : قام وزير الخارجية بزيارة لتونس استغرقت ثلاثة ايام سلم خلالها بورقيبة رسالة عن الرئيس الموريتانى مختار ولد داده .

النمسا :

٦ : انهى الحزب الشيوعى اعمال مؤتمره السنوى باتخاذ بعض القرارات ورفض تأييد التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا ووافق المؤتمر على على عقد اجتماع لتحضير مؤتمر عالمى للاحزاب الشيوعية بهدف حماية وحدة الحركة الشيوعية الدولية.
انظر ايضا : ايران [٢٣] .

نيجيريا :

١٥ : تقرر ان يتولى الرئيس اوولود رياسة الوفد النيجيرى فى مؤتمر الكومنولث بدلا من الجنرال جوون.

الهند :

٨ : قام وفد تجارى بزيارة لـ ج.ع.م والاردن واجرى محادثات تجارية واقتصادية مع المسئولين فى القاهرة وعمان .

٢٣ : تم التوقيع فى نيودلهى على بروتوكول تجارى جديد لسنة ١٩٦٩ بين الهند وتشيكوسلوفاكيا.
انظر ايضا : ايران [٢] .

هولندا :

١٢ : صدر بلاغ مشترك فى ختام زيارة وزير خارجية هولندا لليبيا التى استغرقت خمسة ايام وقد اكد الجانبان الليبى والهولندى تأييدهما لمهمة المبعوث الدولى يارنج ولقرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ .

الولايات المتحدة :

٧ : افتتحت اول جلسة لمحاكمة سرحان بشارة سرحان المتهم باغتيال روبرت كيندى .

٢٠ : القى الرئيس ريتشارد نيكسون خطابا بمناسبة توليه الحكم يحدد فيه المعالم العامة لسياسة حكومته .

٢٥ : صرح السيناتور ادوارد كيندى بانه يأمل اعادة النظر فيما يخص السياسة الامريكية تجاه الصين الشعبية وان الحكومة الامريكية يجب ان تعمل على قبول هذا البلد فى الامم المتحدة .

٣٠ : توفى مدير المخابرات الامريكية السابق مستر الن دالاس الذى كان قد عزل من منصبه عام ١٩٦١ .

٣١ : اعلن المؤتمر اليهودى الامريكى بان العلاقات قد توترت بين اليهود والزنوج فى نيويورك وتهدد بقيام معارك عنصرية دينية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٨] ، ج.ع.م [١٥] ، ماليزيا [٢٤] ، اليابان [٢٨] .

اليابان :

٢٨ : افتتح الحزب الاشتراكى مؤتمره بالدعوة الى عودة اكيناوا الى اليابان بدون شروط وبانهاء معاهدة الامن الامريكية اليابانية .

يوجوسلافيا :

٢٤ : عقد فى بلغراد اجتماع للتضامن مع الشعوب العربية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٢] ، ج.ع.م [٧] ، [٢٥] ، المغرب [٢٥] .

فبراير ١٩٦٩

الاتحاد السوفيتى

١ : دعت صحيفة « ازفستيا » الرئيس نيكسون الى التخلص من فكرة الوجود العسكرى الامريكى فى اوروبا .

٢ : دعت صحيفة برافدا الرئيس الامريكى الى اتخاذ موقف واضح تجاه العرض السوفيتى باجراء محادثات حول الحد من نظام انتاج الصواريخ النووية والذى اجل النظر فيه نتيجة الازمة التشيكوسلوفاكية .

٩ : اعلنت الحكومة استعدادها لبذل معونة اقتصادية وثقافية وعسكرية لجمهورية اليمن الجنوبية وذلك فى بيان مشترك صدر على اثر زيارة الرئيس قحطان الشعبى للاتحاد السوفيتى .

١٥ : وجهت الحكومة السوفيتية انذارا الى المانيا الغربية تحذرها من عواقب اجراء انتخابات فى برلين الغربية .

١٥ : تم التوقيع على اتفاق سوفيتى يابانى خاص بالطيران يسمح لاول مرة لطائرات غير سوفيتية بالعبور فوق سيبريا . يبدأ تنفيذ الاتفاق فى مارس ١٩٧٠ .

١٧ : اجتمع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب مع والتر اولبرخت لبحث المحاولات التى تبذلها المانيا الغربية لخلق بؤرة من التوتر الخطير فى اوروبا . وصدر بيان رسمى يتضمن اتفاق الطرفين فى وجهة نظرهما .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية [٧] ، ايطاليا [٩] ، بيرو [٤] ، تشيكوسلوفاكيا [٢١] ، الجزائر [١٤] ، ج.ع.م [٦] ، [١٩] .

الارجنتين :

٢ : نشبت ازمة جديدة بين الارجنتين واوروجواى حول الحدود .

٣ : تكونت جبهة معارضة للحكومة الحالية تضم الحزب الراديكالى الشعبى والحزب الاشتراكى والحزب البيرونى ، واصدرت الجبهة بيانا انتقدت فيه سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والغاء الحرية السياسية فى الارجنتين .

١٩ : طالبت نقابات العمال المؤيدة لجوان بيرون باعادة النظام الدستورى واجراء انتخابات عامة .

الاردن :

١٣ : سلم بهجت التلهونى رئيس الوزراء الملك حسين رسالة من الرئيس

جمال عبدالناصر تضمنت دعوة الملك حسين لزيارة القاهرة .

١٤ : تم توقيع اتفاقية اعلامية بين الاردن والسودان

١٦ : اجتمع الملك حسين بياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين والمتحدث الرسمى باسم « فتح » وكان يرافقه وفد يمثل اللجنة التنفيذية للمنظمة .
انظر ايضا : فلسطين [١٥]

المانيا الاتحادية :

٥ : اسفرت انتخابات البوندستاج عن فوز كاى اوين فون‌هاسل رئيسا له .

٧ : صرح المستشار كيسنجر امام البوندستاج بأن حق التدخل الذى يطالب به السوفيت يقف حائلا أمام توقيع حكومته على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية .

١٥ : صرح وزير الدولة أمام البوندستاج أن حكومته تأمل فى أن تتمكن اسرائيل التوقيع على اتفاق مشاركة مع السوق المشتركة وان حكومته ستعمل على اقناع مجلس وزراء السوق بوجهة نظرها .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٥] ، المملكة المتحدة [١٠]

المانيا الديمقراطية :

١٠ : قام القائد العام لقوات حلف وارسو بزيارة مفاجئة لبرلين الشرقية .

١٣ : قامت قوات حلف وارسو بمناورات فى المانيا الديمقراطية .

١٤ : اجتمع قواد جيوش حلف وارسو فى برلين الشرقية لاتخاذ اجراءات تدعم موقف المانيا الديمقراطية من ازمة برلين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٧] ، سوريا [١٢ ، ٦ ، ٢٠]

استراليا :

٦ : قررت الحكومة التخلى عن مقعدها فى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة بعد أن شنت الكتلة الاشتراكية وبعض الدول الافريقية هجوما على اللجنة المذكورة وتركيز هذه الاخيرة على بحث مشكلة غينيا الجديدة الموضوعة تحت وصاية استراليا .

امارات الخليج :

١٣ : تقرر ان تقوم شركة يابانية فى البدء فى التنقيب عن البترول وحفر آبار تجريبية بالقرب من الساحل الشرقى لامارة أبو ظبى .

١٤ : وصل الى الدوحة [قطر] وفد تجارى فرنسى قادما من أبو ظبى فى زيارة استغرقت ثلاثة أيام لمعرفة امكانيات زيادة الصادرات الفرنسية الى منطقة الخليج .

١٩ — ٢٠ : اجتمع الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبى والشيخ صقر محمد القاسمى حاكم راس الخيمة فى حضور حاكمى دبى وقطر وذلك فى قرية سميح — وبحثا مشكلة الحدود بين أبو ظبى وراس الخيمة . وصدر بلاغ رسمى عن المحادثات .

٢٤ : قام ولى عهد البحرين الامير حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة لبغداد بدعوة من نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع حردان التكريتى .

ايطاليا :

٤ — ٥ : قام العمال باضرابات عامة تأييدا لمطالب معاشاتهم .

٩ : انسحب وفد الحزب الشيوعى السوفيتى من اجتماعات المؤتمر الشيوعى الايطالى — الذى عقد فى بولندا — على اثر الهجوم الذى شنه ليجى لونجو على دخول قوات حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا . هذا وقد حضر المؤتمر ممثلو الاحزاب الشيوعية

باستثناء حزبى الصين والبانيا .

٢٠ : اغلاق جامعة روما الى اجل غير مسمى .

باكستان :

٤ : تقدم عبد المنعم خان حاكم الولاية الشرقية استقالته .

٥ : أعلن الرئيس ايوب خان فى مؤتمر صحفى بأن جميع أحزاب المعارضة يمكنهم المشاركة فى مؤتمر « روالبندى »

١٢ : طالبت المعارضة أيوب خان بالتخلى عن سلطاته قبل بدء أية محادثات لاجراء اصلاحات فى البلاد .

١٤ : صدر قرار بالافراج عن « ذوالفقار على بوتو » وزير الخارجية السابق والمعارض للحكم .

١٤ : نظم زعماء المعارضة اضرابا شاملا شل حركة المواصلات والتجارة فى جميع أنحاء باكستان .

١٥ : صدر قرار بانهاء حالة الطوارىء ابتداء من ١٧ فبراير .

٢١ : أعلن الرئيس أيوب خان انه لن يرشح نفسه للانتخابات القادمة .

٢٦ : تم عقد اجتماع بين أيوب خان وزعماء المعارضة .

البرازيل :

٤ : القى وزير الداخلية السابق الجنرال الفونسو دى البوكرك خطابا انتقد فيه سياسة حكومة المارشال دى كوستا اى سليفا .

٧ : صدر قرار بحرمان ٢٧ نائبا وعضوين فى مجلس الشيوخ من حقوقهم السياسية لمدة ١٠ اعوام. وقرر المارشال كوستا اى سيلفا تجميد نشاط الجمعيات التشريعية فى عدة ولايات لـ « تخلى اعضاء

هذه الجمعيات عن المبادىء المعنوية التى ارتكزت عليها ثورة ٣١ مارس ١٩٦٤ والدستور الوطنى» وانشاء لجنة عسكرية للبحث فى الاعمال الهامة التى تمس بالامن الوطنى . اصبح المجلس الحالى لا يضم سوى ٣٣٣ من مجموع ٤٠٩ فى ديسمبر ١٩٦٨ ، ٦٢ سيناتورا من ٦٦ .

بولندا :

٢٣ : افتتح الرئيس جومولكا فى وارسو المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطى لتحديد الافاق العامة لتطور بولندا خلال الاعوام المقبلة .

انظر ايضا : السودان [٢١] ، نيجيريا [١٣]

بيرو :

٤ : تم اقامة علاقات دبلوماسية بين بيرو والاتحاد السوفيتى .

١٢ : اصدرت الحكومة قرارا بمصادرة أموال وممتلكات شركة البترول الدولية التابعة لاستاندرد اويل اوف نيوجرسى لعدم قيام هذه الشركة بسداد ديونها لحكومة بيرو .

١٤ : ايد الحزب الاشتراكى الديمقراطى المسيحى فى كولومبيا التدابير الحكومية الخاصة بشركة البترول فى بيرو .

٢١ : اعلنت الحكومة انها رفضت طلبا للاحتجاج تقدمت به الولايات المتحدة حول الخلاف الناشب بين الدولتين بشأن حقوق الصيد . وتطالب بيرو وشيلى واكوادور بعشرين ميلا لحدودها المائية بينما لا تعترف الولايات المتحدة سوى بـ ١٢ ميلا كحدود للصيد .

تانزانيا :

٧ : صفيت انشطة فرق السلام فى تانزانيا .

تركيا :

١٠ : احرق الطلبة العلم الامريكى أمام تمثال كمال اتاتورك فى وسط العاصمة .

١٠ : وصلت ٥ حاملات للطائرات و ٣ طرادات امريكية الى اسطنبول ، وتم اتخاذ اجراءات بوليسية مشددة لحماية البحارة الامريكيين .

١٨ : غادر الاسطول الامريكى اسطنبول متجها الى البحر المتوسط .

انظر ايضا : العراق [١٢] ، يوغوسلافيا [٢٤]

تشيكوسلوفاكيا :

٩ : اعلن تشيرنك ان حكومته لديها دعوة للحصول على قروض تجارية ائتمانية من بعض البنوك الغربية تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليون دولار .

٢١ : تام وفد عسكرى برئاسة وزير الدفاع بزيارة لموسكو .

انظر ايضا : ايطاليا [٩] ، ج. ع. م. [١٦] ، سوريا [١٣] ، العراق [١٠] ، قبرص [٢٠]

الجزائر :

٤ : قررت حكومتا الجزائر وتونس الاشتراك معا فى استغلال حقل بترولى « بالبرمة » .

١٢ : ابلغت الحكومة ٧ شركات بترولية فرنسية تعمل فى الجزائر باعتبار اسعار التصدير للنفط المحددة طبقا لاتفاقية النفط الفرنسى الجزائرى [١٩٦٥] اسعارا مؤقتة اعتبارا من اول يناير ١٩٦٩ .

١٤ : صدر بيان جزائرى سوفيتى مشترك خاص باجراء مفاوضات بين البلدين لعقد اتفاق تعاون فى المجالات الفنية والعلمية والتجارية . وذلك على اثر مغادرة نيكولاى باتباكوف الجزائر بعد زيارة دامت اسبوعا بحث خلالها مع المسئولين الجزائريين مشاكل تتعلق بتنظيم وتطوير الاقتصاد الجزائرى .

الجمهورية العربية المتحدة :

٤ : القى وزير الخارجية محمود رياض بيانا فى مجلس الامة حول سياسة ج.ع.م. تجاه أزمة الشرق الاوسط .

٦ : تلقى الرئيس جمال عبد الناصر رسالتين من الرئيسين نيكسون وبريجنيف .

٦ : جرت مباحثات صناعية بين ج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا .

٧ : تام صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية بزيارة لاديس ابابا لحضور اجتماعات مجلس منظمة الوحدة الافريقية .

٨ : قامت القاهرة بنشاط دبلوماسى واسع لابلاغ وجهة نظرها الى الدول الاعضاء فى مجلس الامن قبل الاجتماعات الرباعية .

١٣ : اعلن المتحدث الرسمى باسم ج.ع.م. أن ج.ع.م ليس لديها اعتراض على ما عرضه اصحاب السفن المحتجزة فى قناة السويس باجراء فحص لقاع الجزء الجنوبى للقناة على حسابهم وتحت اشراف هيئة قناة السويس .

١٤ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر وفدا من مالى برئاسة جوزيف مارا عضو اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى .

١٢ : استقبل الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الامة ايفان بيوف نائب رئيس وزراء بلغاريا .

١٥—٢٥ : قام محمود رياض وزير الخارجية بجولة زار خلالها ست دول عربية [سوريا — لبنان —

العراق ـ الاردن ـ السعودية ـ الكويت]

١٥ : ناقش وزير الاقتصاد تقرير بعثة صندوق النقد الدولى عن التطور الاقتصادى فى ج.ع.م تمهيدا لتقديمه الى مجلس محافظى الصندوق والبنك الدولى فى واشنطن .

١٨ : غادر القاهرة د. حسن صبرى الخولى متجها الى صنعاء فى جولة زار خلالها اليمن الجنوبية ، واليمن ، والسودان وحمل الى رؤسائها رسائل من الرئيس جمال عبد الناصر

١٩ : ابلغت وزارة الخارجية السفير السوفيتى عن موقف ج.ع.م من المحادثات الرباعية .

٢٠ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر سفير بريطانيا وابلغه وجهة نظره فى شأن صفقة الاسلحة البريطانية لاسرائيل .

انظر ايضا : الاردن [١٣] ، فلسطين [١]

الجمهورية العربية اليمنية :

٢ : اتهمت حكومة اليمن الجنوبية الشعبية بالتآمر عليها وبالاستعداد للقيام بعمل عسكرى ضدها .

انظر ايضا : ج.ع.م [١٨] ، اليمن الجنوبية [٦]

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٦ : دعت الحكومة حكومة اليمن الى اجتماع على مستوى عال لتسوية المشكلات المعلقة بينهما .

٢٣ : اجرى عضوان من سكرتارية الاتحاد العام للنقابات السوفيتية محادثات فى عدن تتعلق بانضمام الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الى الاتحاد العمالى للنقابات .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٩] ، ج.ع.م [١٨] ، الجمهورية اليمنية [٢]

جنوب افريقيا :

٥ : تقدم الى البرلمان كتاب ابيض يتضمن نية الحكومة العنصرية اتخاذ عدد من الاجراءات الادارية تهدف الى الى تشديد قبضتها على جنوب غرب افريقيا .

١٠ : نفى جون فورستر امام البرلمان نية الحكومة فى اجراء انتخابات قبل الميعاد المحدد لها وهو ١٩٧١

الدانمارك :

١٨ : اجتمع وزراء الدفاع للدول الاسكندنافية [السويد والنرويج والدانمارك فى كوبنهاجن لبحث امكانية زيادة التعاون بينهم .

انظر ايضا : فنلندا [١٨]

رومانيا :

٣ : طالبت جبهة الوحدة الاشتراكية بتصفية حلفى الاطلسى ووارسو وانسحاب جميع القوات العسكرية الغير اوروبية وتصفية جميع القواعد الاجنبية والتكتلات العسكرية من اوروبا .

انظر ايضا : يوغوسلافيا [١]

روديسيا :

١٢ : اصدرت المحكمة حكما بالسجن ستة اعوام على الزعيم الافريقى سيتولى المتهم باغتيال ايان سميث

١٣ : اعلن ايان سميث ان حكومة روديسيا تضع دستورا جديدا يقضى بالفصل سياسيا بين البيض والسود

انظر ايضا: المملكة المتحدة [٤]، [١٧]

السودان :

١ : رشح زعيم الطائفة الختمية وراعى الحزب الديمقراطى السودانى محمد عثمان الميرغنى ، اسماعيل الازهرى فى انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة .

١٨ : رحب الازهرى بعقد مؤتمر جديد لدول عدم الانحياز فى أقرب فرصة ممكنة ، وصرح بأن الدول العربية فى حاجة ماسة لكسب مزيد من تأييد الرأى العام العالمى .

٢١ : جرت اتصالات بين السودان وعدد من الدول الاشتراكية [منها الصين الشعبية وبولندا ورومانيا] من اجل توقيع اتفاقات تجارية تنص على ان تشترى هذه الدول القطن السودانى .

انظر ايضا : الاردن [١٤] ، ج.ع.م [١٨]

سوريا :

١ : تم اعتقال ٣ من اعضاء اللجنة المركزية لحركة القوميين العرب فى دمشق بتهمة قتل طالب جامعى .

١٢ : صدر بيان مشترك عن نتائج زيارة وزير خارجية المانيا الديمقراطية لسوريا .

١٣-٢٣ : تام وفد اقتصادى سورى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بزيارة لموسكو وبراغ . وفى موسكو تم توقيع عقد خاص بتوريد كامل المعدات والاجهزه اللازمة لمشروع سد الفرات عام ١٩٦٩ .

٢٠ـ٢٥ : تام محافظ برلين الغربيـة بزيارة لسوريا .

انظر ايضا : ج.ع.م [١٥]

العراق :

٤ : اعلن الرئيس حسن البكر من اطلاق سراح المعتقلين السياسيين

١٠ : تام وفد عسكرى بزيارة لتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والمجر ، تلبية لدعوة رسمية من هذه الدول

١٢ : اذاع راديو بغداد نبأ العفو من الاكراد الذين كانوا يقاتلون فى الشمال قبل ثورة ١٧ تموز بقيادة خليل كفودبش

١٠ : اعلن حزب البعث الحاكم من برنامجه : « رفض اى حل سياسى لازمة الشرق الاوسط وضرورة انشاء [اتحاد عربى للشركات البترولية] وتشجيع نظام الادارة الاقليمية بالنسبة للشمال الكردى واتخاذ اجراءات صارمة ضد كل من يحاول الايقاع بين العرب والكرد .

١٠ : اجتمع حردان التكريتى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالمشير بهرام اريانا رئيس اركان حرب الجيش الايرانى والوفد المرافق له الذى يزور العراق .

١٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا .

٢٣ : تم قبول استقالة عدنان الباججى مندوب العراق الدائم فى الامم المتحدة التى قدمها فى ١٢ يناير لاسباب شخصية وصحية .

انظر ايضا : امارات الخليج [٢٤] ، ج.ع.م [١٥] ، السعودية [١]

غانا :

١٢ : قام الجنرال جوزيف انكرا بزيارة رسمية لكينيا استغرقت اسبوعا

غينيا « البرتغالية » :

٢٠ : استولت القوات المسلحة التابعة للحزب الافريقى لغينيا المستقلة وجزر الرأس الاخضر على منطقة « مادينا » التى تعد معقلا هاما للقوات البرتغالية .

فرنسا :

٤ : دعا الرئيس ديجول الرئيس نيكسون لاستفتاء شعب فيتنام حول تقرير مصيره .

٥ : اعلنت الحكومة رسميا عدم الاشتراك فى اجتماع سفراء دول اتحاد اوربا الغربية المقرر عقده فى لندن بدعوة من وزير خارجية بريطانيا .

٨ : ايد وزير الخارجية ميشيل دوبريه اقتراح اسبانيا بتحييد البحر المتوسط ولكنه يرى أن أزمة الشرق الاوسط تجعل من المستحيل تنفيذ هذا الاقتراح .

١١ ـ ١٤ : تام الجنرال جان بيدل بوتاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى بزيارة لباريس .

١٧ : قررت الحكومة رسميا انسحاب فرنسا لاجل غير مسمى من اتحاد دول اوربا الغربية وتقدم السفارة الفرنسية فى لندن مذكرة بقرار الانسحاب الى سكرتارية الاتحاد تذكر سبب انسحابها اعتراضها على عقد اجتماع تشترك فيه بريطانيا دون موافقة اجماعية .

انظر ايضا : امارات الخليج [١٤] الجزائر [١٢] ، الولايات المتحدة (٥)

فلسطين :

١ ـ ٤ : عقد المجلس الوطنى الفلسطينى اجتماعاته فى القاهرة ، وتم انتخاب ياسر عرفات رئيسا للمجلس . وأصدر المجلس بيانا تضمن دعوة كافة الجماهير الفلسطينية والعربية الى مزيد من العطاء المالى والدول العربية الى الوفاء بالتزاماتها المالية وتسهيل العمل والاقامة والتنقل لابناء فلسطين ورفض اى انتقاص لحق الفلسطينيين .

٩ : تقرر اقامة بعثات دبلوماسية شبه رسمية فى غرب أوروبا والولايات المتحدة .

١٤ : قامت المقاومة الفلسطينية بهجمات فى الخليل والنقب والبحر الميت .

١٥ : عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين أول اجتماع رسمى لها فى عمان .

١٨ : تقرر تشكيل قيادة باسم قيادة « الكفاح المسلح » تشترك فيها قوات العاصفة وقوات التحرير الشعبية وقوات الصاعقة ، وتترك الباب مفتوحا امام انضمام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليها .

٢٦ : تونى ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل فى منزله الريفى بداجانيا الذى قصفه الفدائيون فى اليوم السابق بالصواريخ .

انظر ايضا : الاردن [١٦] ، المانيا الاتحادية [١٥] ، المملكة المتحدة [١١]

فنلندا :

٥ : وقعت الحكومة على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية .

١٨ ـ ١٩ : عقد وزراء دول أوربا الشمالية اجتماعا فى هلسنكى لمحاولة ازالة الخلافات القائمة بينهم التى تعرقل قيام سوق مشتركة تضم دول شمال أوروبا ، واشترك فى الاجتماع رؤساء حكومات الدانمارك والسويد والنرويج وفنلندا .

فيتنام :

٤ : صرح الجنرال كاو كى بان الوفد السايجونى مستعد لاجراء محادثات

خاصة حول المسائل «العسكرية» مع وفد فيتنام الديمقراطية .

١١ : صرح كاوكى بأن حكومته تأمل فى انسحاب القوات الامريكية والقوات الفيتنامية الشمالية التى يمكنها التفاوض مباشرة مع الفيت كونج

١٣ : شنت قوات التحرير هجوما بالقنابل على قاعدة دانانج وعلى المعسكرات الامريكية .

قبرص :

٨ : قام حزبان جديدان الاول : الحزب الديمقراطى الموحد الذى انشأه خلاكوس كلاريدس رئيس الجمعية الوطنية القبرصية ووزير الداخلية والدفاع السابق وبوليكاربوس يورجادجيس الذى استقال اخيرا من الحكومة بطلب من اثينا . والحزب الثانى انشأه نائب يسارى هو د. فاسوس ليساريدس رئيس لجنة التضامن الافريقى الاسيوى فى قبرص .

٢٠ : استقبل الرئيس مكاريوس وفدا برلمانيا من تشيكوسلوفاكيا .

٢٣ : طالب حزب آخيل الشيوعى بتصفية القواعد الاجنبية فى الجزيرة للحيلولة دون استخدامها فى قمع حركات التحرير فى الدول المجاورة لقبرص وخاصة منها الدول العربية

كندا :

١١ : اعلن وزير الخارجية امام مجلس العموم بأن اتصالات ستجرى بين كندا والصين الشعبية فى السويد

كينيا :

٢٣ : صدر بيان مشترك من المحادثات الكينية الصومالية تضمن موافقة كينيا على العفو عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين بالاشتراك فى الحركة الانفصالية فى الولايات الشمالية المجاورة للصومال والتى تقطنها قبائل صومالية .

انظر ايضا : غانا [١٢]

كوبا :

١٢ : تم ابرام بروتوكول تجارى واتفاقية للقروض بين كوبا والاتحاد السوفيتى .

مالى :

٧ : تم تعديل وزارى

٨ : صدر اعلان رسمى بأن موديبوكيتا سيقدم للمحاكمة دون تحديد التهم التى ستوجه اليه .

انظر ايضا : ج.ع.م. [١٤]

المملكة العربية السعودية

١ : وصل الى بغداد وزير الخارجية السعودى عمر السقاف واجرى محادثات مع المسئولين العراقيين

٢٣ : توفى الملك سعود فى اثينا ونقل جثمانه الى السعودية .

انظر ايضا : ج.ع.م. [١٥]

المملكة المتحدة :

٣٣ : اعتمد مجلس العموم مشروعا خاصا بتعديل تركيب مجلس اللوردات، على ان يتكون من ١٥٠ عضوا تعينهم الحكومة ولهم الحق فى التصويت و١٠٠ عضو لن يكون لهم هذا الحق . وكان المجلس يتكون من ١٠٠٠ عضو لايحضر منهم سوى نسبة ضئيلة .

٤ : اعلن هارولد ويلسون رئيس مجلس الوزراء أن جميع المشاكل المتعلقة بروديسيا ستكون من اختصاص وزير الخارجية مايكل ستيوارت .

١٠ : قام هارولد ويلسون بزيارة لبون .

١٠ : انتقد ادوارد هيث زعيم المعارضة سياسة ويلسون الاقتصادية أمام مؤتمر المحافظين الذى انعقد فى بورنماوث .

١١ : اجرى وفد عسكرى اسرائيلى مباحثات مع المسئولين فى لندن حول عقد صفقة اسلحة بريطانية

١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة لروديسيا

انظر ايضا : ج.ع.م. [٢٠] ، فرنسا [٥] ، [١٧]

موزامبيق :

٢ : اغتيل د. ادوارد موندلانى زعيم جبهة تحرير موزمبيق فى منزله بدار السلام .

٤ : رشحت جبهة تحرير موزمبيق جيرمى كاناوا الممثل السياسى للجبهة رئيسا لجبهة التحرير .

النرويج :

٥ : وقعت الحكومة على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية .

انظر ايضا : فنلندا [١٨]

نيجيريا :

١ : شن الطيران البيافرى هجوما على نيجيريا لاول مرة منذ اكتوبر ١٩٦٨

١٣ : قام وفد اقتصادى بولندى بزيارة لنيجيريا واجرى محادثات اقتصادية مع المسئولين فى لاجوس .

الهند :

١٤ : فاز حزب المؤتمر فى انتخابات الشمال والشرق .

١٤ : تم تعيين دينيس سينج وزيرا للخارجية .

١٨ : تم تشكيل حكومة ائتلافية تضم احزاب السيخ والهندوق فى ولاية بنجاب بعد اجراء الانتخابات .

٢١ : وصل الى نيودلهى وزير خارجية اندونيسيا واجرى محادثات مع المسئولين الهنود .

٢٥ : فشل حزب المؤتمر فى اكثرولايات الهند ازدحاما .

الولايات المتحدة :

: اشترك الجمهوريون والديمقراطيون فى حملة على وزارة الدفاع تهاجم مشروع انشاء الشبكة الصاروخية المضادة للقاذفات الصاروخية وتندد بنفوذ « مجتمعات الصناعات الحربية » .

٥ : اعلنت الحكومة موافقتها على اقتراح فرنسا بعقد اجتماع رباعى لبحث ازمة الشرق الاوسط .

٦ : أعلنت وزارة الدفاع ارجاء انشاء مواقع الشبكة الصاروخية المضادة للقاذفات الموجهة وذلك حتى يتم النظر فى الميزانية .

١٨ : اعلن وزير الخارجية أن حكومته على استعداد لاجراء مباحثات مع الصين الشعبية فى أى وقت وأن بلاده مستعدة لاول مرة على أن يكون ثمة تعايش سلمى بينها وبين الصين .

: تام الرئيس نيكسون بجولة فى أوروبا زار خلالها فرنسا وبلجيكا وبريطانيا والمانيا الاتحادية وايطاليا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١] ، [٢] ، بيرو [١٢] ، [١٤] ، [٢١] ، تانزانيا [٧] ، تركيا [١٠] ، [١٨] ج.ع.م.[٦] ، فرنسا [٤] فيتنام [١١]

اليابان :

١٦ : اعلن مصدر رسمى فى طوكيو أن اليابان لاتعتزم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية خلال الدورة الحالية للبرلمان التى ستنتهى يوم ١٥ مايو .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٥] ، امارات الخليج [١٣]

يوغوسلافيا :

١ : تام الرئيس تيتو بزيارة لرومانيا بدعوة من رئيسها .

٤ : قررت اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين اليوغوسلاف بأن الاقليات الالبانية لن يكون لها جمهورية داخل الاتحاد لما يشكله هذا الطلب من خطر قيام تعديل فى الحدود ومشاكل دولية فى منطقة البلقان .

٢٣ : تام وفد اقتصادى بزيارة لبكين واجرى محادثات تجارية لتطوير التعاون بين البلدين .

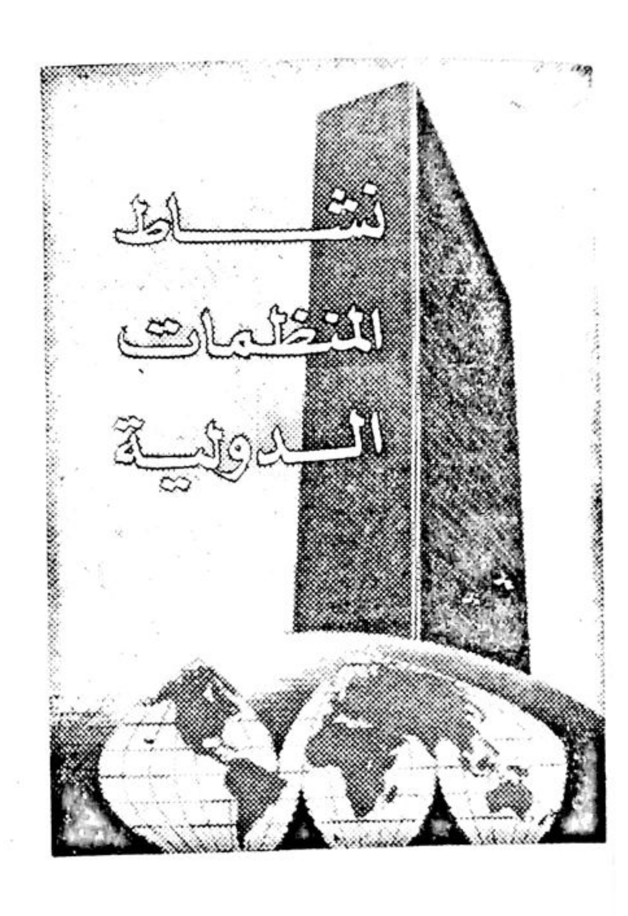
٢٤ : جرت فى بلغراد مباحثات اقتصادية يوغوسلافية تركية شملت التعاون الانتاجى بين المنظمات الاقتصادية التابعة للبلدين .

اليونان

٢ : صرح جورج بابادوبلس رئيس الوزراء بأنه ليس فى نية اليونان الانسحاب من المجلس الاوروبى

٨ : نفى بابادوبلس وجود اى قرار يحدد تاريخا لاجراء انتخابات عامة فى اليونان .





الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الاقليمية

منظمات أخرى

الأمم المتحدة

١ ـ الجمعية العامة

الدورة ـ ٢٣

ـ اجلت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ اعمال دورتها الثالثة والعشرين بعد ان اتخذت عددا من القرارات الهامة فى كافة المواضيع المدرجة بجدول اعمالها ـ وقد فشلت الجمعية العامة فى الوصول الى تسوية لازمة الشرق الاوسط ، وتقرر احالة القضية الى الدورة القادمة .

ـ وبالنسبة لتصفية الاستعمار اتخذت الجمعية العامة قرارا باغلبية ٨٥ صوتا فى مقابل ٣ اصوات وامتناع ٣ دول يطالب جميع الدول ، ومن دول حلف الاطلنطى بصفة خاصة ، الامتناع عن امداد البرتغال باى معونة او مساعدات تمكنها من الاستمرار فى حربها الاستعمارية فى افريقيا ، كما طلب القرار من هذه الدول منح شعوب المستعمرات البرتغالية كافة المساعدات المعنوية والمادية .

كما اتخذت الجمعية العامة قرارا باغلبية ٨٥ صوتا ومعارضة صوتين مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت يقرر القرارات السابقة المتخذة بشأن جنوب افريقيا وسياسة التفرقة العنصرية ، وطالب القرار مجلس الامن فى البحث السريع فى مسألة الابرتهيد لاتخاذ الاجراءات الفعالة وفق الفصل ٧ من الميثاق .

[جنوب غرب افريقيا] وباغلبية ٩٦ صوتا ومعارضة صوتين وامتناع ١٦ دولة وجهت الجمعية العامة نظر مجلس الامن الى خطورة الموقف فى « ناميبيا » واوصت باتخاذ كافة الترتيبات لسحب قوات جنوب افريقيا من هذا الاقليم .

وكان مشروع قرار قد قدمته الدول الاسيوية الافريقية فى ١٤ ديسمبر لحرمان جنوب افريقيا من عضوية المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية قد فشل فى الحصول على الاغلبية المطلوبة بعد ان حصل فقط على ٥٥ صوتا .

هذا وقد نجح قرار ينص على مطالبة الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، وبصفة خاصة البنك الدولى ، بوقف المساعدات الفنية للبرتغال وجنوب افريقيا لاستمرارها فى سياسة الاستعمار والتفرقة العنصرية (ه)

واتخذت الجمعية العامة ايضا عددا آخر من القرارات بشأن جبل طارق واقليم بابوا وعمان ، منها قرار يدين اقامة القواعد العسكرية فى الاقاليم الصغيرة .

ـ وفى مجال حقوق الانسان اتخذت الجمعية العامة قرارا باغلبية ٦٠ صوتا فى مواجهة ٢٢ صوتا وامتناع ٧ دول يقضى بانشاء لجنة خاصة مكونة من ثلاثة اعضاء لبحث اعمال اسرائيل فى

مواجهة حقوق السكان العرب فى الاقاليم المحتلة .

وباغلبية ٨٢ صوتا فى مواجهة ٥ اصوات وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت صدر قرار يطالب جميع الدول بقطع العلاقات مع البرتغال وجمهورية جنوب افريقيا ونظام روديسيا الجنوبية — وقد اوصى القرار باعتبار عام ١٩٧١ عاما دوليا لمكافحة التفرقة العنصرية .

صدر قرار باغلبية ١١١ صوتا فى مواجهة صوت واحد يدين العنصرية والنازية و «الابرتهيد» وكل اتجاه مماثل ، ويطالب القرار جميع الدول باعتبار اى جماعة تنادى بمثل هذه المبادىء خارجة عن القانون .

اصدرت الجمعية العامة قرارا باغلبية ١٠٠ صوت فى مواجهة صوت واحد وامتناع ٦ دول عن التصويت يطالب حكومة اسرائيل بالعمل السريع من اجل اعادة السكان الذين فروا من المناطق التى احتلت على اثر حرب يونيو ١٩٦٧ .

صدر قرار بغالبية ١٠٦ اصوات وامتناع ٣ دول عن التصويت يمد عمل مكتب معاونة اللاجئين التابع للامم المتحدة والخاص بفلسطين الى ٣٠ يونيو ١٩٧٢ .

— واتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات بالنسبة لموضوع التنمية الاقتصادية تصدر قرار باغلبية ٧٦ صوتا فى مواجهة ٨ اصوات وامتناع ١٩ دولة عن التصويت ينص على ابقاء الاجراءات المؤقتة التى اتخذت فى العام السابق من اجل تمكين الصندوق الفنى الخاص للامم المتحدة من العمل .

وباغلبية ٩٦ صوتا وامتناع ٩ دول عن التصويت قدمت الجمعية العامة اقتراحا برفع نسبة مساعدات الدول المتقدمة الى الدول النامية الى نسبة ١٪ من الدخل القومى للدول التى تقدم المساعدات .

— وافقت الجمعية العامة فى نهاية اعمال دورتها الثالثة والعشرين على ميزانية تقريبية لعام ١٩٦٩ قدرها ١٥٥ مليون دولار بزيادة ٨ ملايين عن ميزانية العام السابق .

— وافقت الجمعية العامة باغلبية ٨١ صوتا واعتراض ١٧ صوتا وامتناع ٢٤ دولة عن التصويت على ادخال اللغة الروسية ضمن لغات العمل فيها — واوصت بادخال الاسبانية والروسية ضمن لغات عمل مجلس الامن — وباغلبية ١١٨ صوتا وامتناع دولتين عن التصويت صدر قرار يعتبر اجادة الفرنسية او الانجليزية كافيا كلغات لقبول الموظفين فى الهيئة الدولية ابتداء من اول يناير ١٩٧٠ ، كما تقرر ابتداء من يناير ١٩٧٢ ان ترتبط ترقية الموظفين الكبار بمعرفة لغة ثانية معرفة جيدة .

— اتخذت الجمعية العامة قرارا باغلبية ١٠١ صوتا فى مواجهة صوتين وامتناع ٣ دول يطالب اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام بالاستمرار فى عملها لتقديم تقريرها الى الجمعية العامة عن العمليات التى تقوم بها قوات حفظ السلام .

لجان الجمعية العامة

اللجنة السياسية [اللجنة الاولى] : وافقت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة فى ١١ ديسمبر ١٩٦٨ على اقتراح يطلب من أوثانت السكرتير العام للامم المتحدة اعداد تقرير بشأن مخاطر حرب الجراثيم والاسلحة الكيماوية .وتضمن الاقتراح ايضا دعوة جميع الدول لتنفيذ بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ الذى يمنع استخدام الغاز السام والميكروبات فى الحروب .

اللجنة القانونية [اللجنة السادسة] : عرضت لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى تقريرها عن دورتها الاولى الى اللجنة القانونية . ويتضمن التقرير الاختصاصات الاساسية للجنة القانون التجارى الدولى — وتشمل الاختصاصات بحث المسائل المتعلقة بتشريعات النقل البحرى والتسويق الدولى للسلع وتوحيد القانون التجارى — وقد اعربت الدول الاعضاء عن رأيها فى المسائل المختلفة المعروضة وقد رأى البعض ان هدف اللجنة يجب ان يكون اساسا توسيع نطاق القانون التجارى الدولى للعمل على تطبيق الهاوية بين الدول المتقدمة والدول النامية . هذا وقد انتهت اللجنة السادسة من المناقشة العامة حول التقرير فى ٣ ديسمبر .

وقد بحثت اللجنة السادسة ابتداء من ٤ ديسمبر تقرير اللجنة الخاصة للقانون الدولى بالنسبة للتعاون الدولى والعلاقات الاخائية بين الدول . وقد استمرت اللجنة فى بحث مشروع الاتفاقية المتعلقة بالبعثات الخاصة .

٢ — مشكلة الشرق الاوسط

المبعوث جونار يارنج : توجه ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل الى قبرص فى ٢ ديسمبر ١٩٦٨ حيث عقد اجتماعا فى نيقوسيا مع الدكتور جونار يارنج ممثل السكرتير العام للامم المتحدة فى الشرق الاوسط — وذلك ضمن سلسلة من المباحثات بين الدكتور يارنج واطراف النزاع — وقد وصل يارنج الى القاهرة قادما من نيقوسيا فى ٤ ديسمبر وعقد اجتماعات مع السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة — وفى ٧ ديسمبر توجه المبعوث الدولى الى عمان حيث قابل رئيس وزراء الاردن ووزير خارجيتها ثم عاد الى نيقوسيا فى نفس اليوم .

وقد عاد الدكتور يارنج الى السويد فى ٩ ديسمبر ثم توجه فى ١٢ ديسمبر الى موسكو ليستأنف عمله كسفير للسويد هناك على ان يستأنف مهمته فى الشرق الاوسط بعد بداية العام الجديد .

هذا وقد قدم الاتحاد السوفيتى

الدكتور يارنج فى موسكو اقتراحا لحل ازمة الشرق الاوسط فى بداية يناير ١٩٦٩ وقد جرت اتصالات واسعة فى هيئة الامم المتحدة فى محاولة للحصول على اكبر تأييد دولى للاقتراح السوفيتى هذا وقد طار الدكتور يارنج الى اوسلو عاصمة النرويج يوم ٧ يناير ليجتمع مع الدكتور رالف بانش مساعد السكرتير العام للامم المتحدة لبحث البرنامج الزمنى الخاص بعودة يارنج الى مهمته فى الشرق الاوسط – ثم توجه المبعوث الدولى الى استكهولم حيث اجرى بعض المشاورات هناك قبل ان يعود الى موسكو يوم ٨ يناير.

وفى ٢٠ يناير وصل الدكتور يارنج الى نيويورك ليبدأ اتصالات جديدة ضمن النشاط الذى بذل فى المنظمة الدولية بشأن الاقتراح الذى تقدمت به فرنسا لعقد اجتماع رباعى للتباحث فى ازمة الشرق الاوسط .

وقد اجتمع الدكتور يارنج فى ٢٩ يناير مع محمد عوض القونى المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة ثم عقد عدة اجتماعات مع رؤساء الوفود فى اليوم التالى . وكانت فرنسا قد تقدمت باقتراح الاجتماع الرباعى يوم ١٨ يناير ١٩٦٩ .

وقد عاد المبعوث الدولى الى مقر عمله فى نيقوسيا يوم ٢٥ فبراير استعدادا لاجراء سلسلة جديدة من المشاورات مع دول الشرق الاوسط تبدأ بزيارة للقاهرة فى الاسبوع الاول من مارس ثم يجتمع مع ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل .

مجلس الامن : بعث مندوب الاردن فى الامم المتحدة الدكتور محمد الفرا بمذكرة الى مجلس الامن فى ٢ ديسمبر ١٩٦٨ يبلغه فيها بتفاصيل العدوان الاسرائيلى المستمر على الاراضى الاردنية .

تقدمت اسرائيل شكوى الى مجلس الامن فى ١٦ ديسمبر ضد مصر تقول فيها ان القوات المصرية تشن الهجمات على قوات اسرائيل شرقى القناة .

دعى مجلس الامن الى جلسة طارئة فى ٢٩ ديسمبر بناء على طلب كل من لبنان واسرائيل . وكان مندوب لبنان قد تقدم مذكرة الى المجلس يلفت فيها نظر المجلس الى العدوان السافر الذى شنته القوات الجوية الاسرائيلية على لبنان فى ٢٨ ديسمبر واعترفت السلطات الاسرائيلية بمسئوليتها عن هذا الهجوم .

هذا وقد بعثت اسرائيل برسالة الى المجلس تطلب فيها انعقاده العاجل للنظر فى « انتهاك لبنان المستمر لميثاق الامم المتحدة ولقرار وقف اطلاق النار بمساعدتها وتشجيعها لاعمال الحرب والعنف والارهاب التى تقوم بها قوات غير نظامية وهيئات تؤويها لبنان وتمارس نشاطها منه ضد اسرائيل وممتلكاتها وعلى الطيران المدنى » .

وقد اجتمع مجلس الامن فعلا واستمرت المناقشات الى ان استقر الراى على ادراج شكوى لبنان واسرائيل فى جدول الاعمال على ان تبدأ المناقشات ببحث شكوى لبنان – وقد اسفر الاجتماع الخاص بالنظر فى شكوى لبنان الى صدور قرار فى ٣١ ديسمبر بادانة اسرائيل لعملها العسكرى المدبر ضد لبنان – وقد صدر هذا القرار بالاجماع وهذا نصه :

« ان مجلس الامن بعد دراسة محتويات الخطاب الذى بعث به الى رئيس المجلس المندوب الدائم للبنان .

وبعد النظر فى المعلومات التى قدمها رئيس هيئة المراقبة على الهدنة .

وبعد الاستماع الى بيانات مندوبى لبنان واسرائيل حول الهجوم الخطير على مطار بيروت الدولى .

وباعتبار ان العمل العسكرى للقوات المسلحة الاسرائيلية ضد المطار الدولى المدنى كان عملا مبيتا وتم على نطاق واسع ودبر بدقة .

ونظرا لقلق المجلس البالغ لتدهور الموقف بصورة خطيرة نتيجة لهذا الانتهاك لقرارات المجلس .

ونظرا لقلق المجلس الشديد لضرورة تأكيد وضمان حرية الملاحة المدنية الدولية فى الجو فان المجلس :

اولا : يدين اسرائيل لعملها العسكرى المدبر انتهاكا لالتزاماتها طبقا للميثاق وقرارات وقف اطلاق النار .

ثانيا : يرى المجلس ان مثل هذه الاعمال المدبرة التى تتسم بالعنف تعرض المحافظة على السلام للخطر .

ثالثا : ان المجلس يصدر تحذيرا صارما لاسرائيل بانه اذا تكررت مثل هذه الاعمال فان المجلس سينظر فى اتخاذ المزيد من الخطوات لكى يجعل قراراته ذات فعالية .

رابعا : يرى المجلس ان للبنان الحق فى تعويض مناسب عن الخسائر التى تكبدتها والتى اعترفت اسرائيل بمسئوليتها عنها » .

بعثت سوريا فى ٢٦ فبراير بمذكرة الى مجلس الامن عن الهجوم الجوى الاسرائيلى على قرى سورية والذى وقع فى ٢٤ فبراير وراح ضحيته ١٥ قتيلا و ٤٠ مصابا من المدنيين جميعا.

السكرتير العام – وجه الاردن الى يوثانت فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٨ مذكرة احتجاج وقعها مئات من العهد فى الضفة الغربية لنهر الاردن وعديد من الشخصيات العربية البارزة اعترضوا فيها على استمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية لنهر الاردن واحتجوا على اضطهاد الصهاينة للعرب

فى الاراضى المحتلة . وقد بعث الاردن فى ٢٠ ديسمبر بمذكرة اخرى الى يوثانت اتهم فيها اسرائيل بخرق اطلاق النار عبر نهر الاردن ٦٩ مرة منذ بداية اكتوبر ١٩٦٨ .

اعرب السكرتير العام للامم المتحدة فى ٣ يناير عن ارتياحه للاقتراحات الخاصة بعقد اجتماع للدول الاربع الكبرى ، الولايات المتحدة والاتحادالسوفيتى وفرنسا وبريطانيا ، بشأن الموقف فى الشرق الاوسط ، مادام هذا الاجتماع هدفه الوصول الى حل للازمة فى نطاق قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ .

وقد ايد السكرتير العام مجهودات مبعوثه الشخصى فى الشرق الاوسط الدكتور جونار يارنج . وقد اعرب السكرتير العام عن اقتناعه بان الاجتماع الرباعى يجب ان يتم تحت اشراف مجلس الامن .

— عين السكرتير العام فى ١٣ يناير ١٩٦٩ سفراء كل من الارجنتين وايرلندا والفلبين اعضاء فى لجنة خاصة للتحقيق فى الاعمال التى تقوم بها اسرائيل ضد اهالى الاقاليم العربية التى تحتلها والتى تعد خرقا لمبادىء حقوق الانسان .

— بعثت سوريا الى اوثانت فى ٢٢ يناير مذكرة تتهم فيها اسرائيل باستعمار المناطق التى احتلتها اسرائيل ومنها جولان ،

— تقدم الوفد الفرنسى فى الامم المتحدة فى ١٨ يناير ١٩٦٩ مذكرة رسمية الى اوثانت يطلب فيها باسم حكومته اجتماع مندوبى الدول الاربع الكبرى فى المنظمة الدولية للبحث عن حل سلمى لازمة الشرق الاوسط .

اللاجئون العرب : رفضت اسرائيل فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ مشروع قرار قدمته الى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة كل من ايران وباكستان والسنغال وتركيا يطلب السماح للاجئين العرب الذين تركوا ديارهم تحت وطأة العدوان الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ بالعودة الى ديارهم فى الضفة الغربية لنهر الاردن .

— رفضت اللجنة السياسية الخاصة باغلبية ٤٤ صوتا ضد ٤٢ صوتا وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت مشروع قرار تقدمت به كل من افغانستان واندونيسيا وماليزيا وباكستان والصومال يدعو الى تعيين حارس على الممتلكات العربية فى اسرائيل التى تركها العرب عام ١٩٤٨ .

٣ — قبرص

فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ وافق مجلس الامن بالاجماع على مد بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص لستة اشهر اخرى تنتهى فى ١٥ يونيو ١٩٦٩ .

٤ — الاستعمار والتفرقة العنصرية

— وافقت لجنة الاربعة والعشرين فى ٥ ديسمبر ١٩٦٨ على تقرير بشأن تطبيق الدول الاعضاء فى الامم المتحدة اعلان تصفية الاستعمار .

— انتخبت اللجنة الخاصة لبحث سياسة الابرتهيد فى اول اجتماع لها فى عام ١٩٦٩ السيد عبد الرحيم ابى فرح من باكستان رئيسا لها والسيد جمنيز من الفلبين نائبا للرئيس .

— فى ١٦ يناير ارسل اوثانت السكرتير العام للامم المتحدة رسائل الى حكومات ١١ دولة لا يزال لها تمثيل قنصلى او دبلوماسى مع روديسيا يطالب فيها تلك الحكومات بسحب هذا التمثيل بمقتضى قرارات الامم المتحدة الخاصة بفرض العقوبات على روديسيا الجنوبية .

٥ — المجلس الاقتصادى والاجتماعى

انهى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة دورته السابعة والاربعين التى امتدت من ٣٠ اكتوبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ . وقد قرر المجلس زيادة عدد لجنته الاقتصادية المكلفة باعداد برامج التنمية للعقد القادم الى ٥٤ عضوا .

٦ — برنامج الامم المتحدة للتنمية

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تجديد مدة مدير برنامج الامم المتحدة للتنمية ، بول هوفمان ، لفترة اخرى مدتها عامين ابتداء من اول يناير ١٩٦٩ .

فى الدورة السابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية التى عقدت بمدينة نيويورك فى الفترة من ٩ الى ٢٣ يناير وافق المجلس على ١٠٤ مشروعات جديدة للاستثمارات تكلفتها الاجمالية حوالى ٢٢٦ مليون دولار يشترك البرنامج فيها بمبلغ ٩٩ مليونا والباقى تتكفل به حكومات الدول المنتفعة . كذلك تقرر منح مساعدات فنية تقدرها ٧٨ مليون دولار اثناء عام ١٩٦٩ وذلك بزيادة ٧ ملايين عن العام السابق .

وافق مجلس ادارة البرنامج على الميزانية الادارية لعام ١٩٦٩ وقد بلغت ١٩ مليون دولار .

٧ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

— اصدرت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التابعة للامم المتحدة فى شهر نوفمبر تقريرا عن تطور اقتصاديات امريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٧ . وقد اشار التقرير بصفة خاصة الى سوق

العمل والتغيرات التى طرأت عليه .

— صدر فى شهر ديسمبر الماضى تقرير لجنة الشئون الاجتماعية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بالنسبة لمشكلة الاسكان فى دول امريكا اللاتينية واشار الى خطورة ازمة الاسكان والحلول الواجب اتباعها للتغلب على تلك الازمة .

٨ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا

اجتمعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى بداية شهر فبراير فى اديس ابابا وقد حضر اوثانت السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة الاجتماع الافتتاحى — وقد ناقشت اللجنة فى اجتماعها عددا من المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية فى القارة الافريقية .

وقد اختارت اللجنة بالانتخاب وزير زراعة الكونجو برازافيل رئيسا للدورة التاسعة للجنة .

ووافقت اللجنة فى ٧ فبراير على جدول الاعمال للدورة التاسعة ثم بدات مناقشة المواضيع المدرجة فى هذا الجدول

وقد اتخذت عدة قرارات منها قرار خاص بالذكرى العاشرة لانشاء اللجنة ويطلب ضرورة العمل على تقوية مركزها الاقتصادى لانجاز اعمال اكثر اهمية فى المستقبل — هذا وقد عقدت الدورة التاسعة اجتماعها الاخير يوم ١٤ فبراير للموافقة على التقرير الذى ستقدمه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

هذا وقد اجتمع فى اديس ابابا فى الفترة من ٩ الى ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ خبراء فى الاحصاء لبحث وسائل تطبيق اساليب الامم المتحدة لدراسة توزيع الدخول فى الدول الافريقية .

انعقد فى اديس ابابا من ٨ الى ٢٣ يناير ١٩٦٩ مؤتمر اقليمى لبحث المشاكل الفنية والاجتماعية الناجمة عن التمويل والبناء . وقد تم هذا المؤتمر تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة .

٩ — اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى

— تم عقد اتفاقية لانشاء جماعة آسيوية لجوز الهند تشترك فيها سيلان والهند واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند — وهذه الدول تنتج ٨٠٪ من الانتاج العالمى لجوز الهند . وسوف يتم توقيع الاتفاقية فى حفل افتتاحى قبل يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٩ .

— انعقدت فى بانجوك الدورة الوزارية الثالثة للجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى فى الفترة من ١١ الى ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ .

— انعقدت للمرة الاولى لجنة يشترك فيها ممثلو حكومات دول آسيا والشرق الاقصى فى بانجوك فى الفترة من ١٧ الى ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ لبحث امكانيات المساعدات للدول والمناطق التى تتعرض للكوارث الطبيعية ، وقد تم الاجتماع تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى .

— عقدت لجنة التجارة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى دورتها الثانية عشرة فى بانجوك فى الفترة من ٦ الى ١٥ يناير — واشار التقرير الذى صدر عن الاجتماع الى قلق اللجنة لانخفاض دخول التصدير بالنسبة للمواد الاولية الاساسية التى تنتجها دول المنطقة .

١٠ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا

عقدت اللجنة الخاصة للشئون الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا دورتها العشرين فى الفترة من ٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٦٨ لبحث تطورات تسويق المواد الغذائية فى المدى القريب .

١١ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

— افتتح مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دورته الثامنة بمدينة جنيف فى ٢١ يناير ١٩٦٩ . وقد افتتح الاجتماع الرئيس السابق للمجلس ثم انتخب المجلس موظفيه الرئيسيين للدورة الجديدة ، وقد اختير السيد اسانت من غانا رئيسا والسيد ايساو ابى من اليابان نائبا للرئيس .

— قدم السيد بريبش ، السكرتير العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية استقالته فى نوفمبر الماضى الى السكرتير العام للامم المتحدة لاسباب صحية — وسوف يترك عمله فعلا ابتداء من مارس ١٩٦٩ . وقد اختار اوثانت السيد جريرو من فنزويلا سكرتيرا جديدا للمؤتمر .

الوكالات المتخصصة

١ — اليونسكو

— عقد فى باريس فى الفترة من ٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٦٨ مؤتمر دولى لدراسة الاتجاهات التعليمية فى مجال تكوين المهندسين تحت اشراف هيئة اليونسكو .

— اعلن اليونسكو فى ١٦ ديسمبر الماضى ان دراسة بحر الكاريبى سوف تبدأ فى عام ١٩٧٠ بالتعاون مع اللجنة الدولية لدراسة المحيطات وان احدى عشرة دولة سوف تشترك فى هذا المسح وقد اختارت مجموعة الدول كراساو مركزا للعمليات .

— نشرت هيئة اليونسكو احصائيات خاصة بارتفاع نسب التعليم والثقافة والتأليف فى العالم فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ وقد جاء فى التقرير ان نسبة التعليم فى العالم زادت اجمالا ٨٦٪ منذ ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ — وبالنسبة لتأليف الكتب جاء ترتيب الدول العشر الاولى وهى الاتحاد السوفيتى [٧٢ الف مؤلف جديد فى العام] والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واسبانيا والهند وبولندا .

٢ — هيئة العمل الدولية

— انتهى اجتماع دام اسبوعين فى جنيف يوم ٢٩ نوفمبر الماضى تحت اشراف هيئة العمل الدولية لدراسة ظروف العمل فى المناجم ضم ممثلى الحكومات وارباب العمل والعمال لاربع وعشرين دولة مهتمة بالمناجم .

— اعلنت كل من السويد وهولندا مساهمتها من اجل ادخال برنامج العمل الدولى فى اطار التنفيذ — ومن المعروف ان هدف هذا البرنامج الذى سيبدأ هذا العام هو زيادة فرص العمل وتكوين الفنيين فى العالم .

— تحتفل منظمة العمل الدولية هذا العام بالذكرى الخمسين لانشائها .

اجتمعت اللجنة الاستشارية الامريكية لهيئة العمل الدولية بمدينة سان سلفادور فى الفترة ما بين ١٣ و٢٣ يناير لاستعراض ما تم عمله لتنفيذ « خطة اوتاوا » التى تهدف الى استخدام الموارد الانسانية فى امريكا اللاتينية . وتعتبر هذه الخطة اهم ما تشارك به منظمة العمل الدولية للمساعدة على التكامل الاقتصادى للمنطقة .

تم تعيين السيد كباليرو تمايو من بوليفيا فى منصب نائب المدير العام لمكتب العمل الدولى ابتداء من ٢ يناير الماضى .

٣ — هيئة الزراعة والتغذية :

— عقدت فى كينجستون فى الفترة من ٢ الى ١٤ ديسمبر الدورة العاشرة للمؤتمر الاقليمى لامريكا اللاتينية تحت رياسة السيد جيلس وزير زراعة جمايكا — وقد اصدر المؤتمر ثلاثة قرارات هامة من ضمنها ابقاء مكتب دائم لهيئة الزراعة والتغذية فى سانتياجو [شيلى] .

— وتبذل هيئة الزراعة والتغذية فى هذه الفترة مجهودات كبيرة من اجل اعادة تنظيم نفسها لتكتسب قدرة اكبر على العمل الدولى فى مجال الزراعة . ومن ضمن المسئوليات الجديدة التى اضيفت مسئولية التنسيق بين كافة المشروعات التى تتم فى مجالات الزراعة والتغذية والصناعات الغذائية على المستوى العالمى .

— وقع برنامج التغذية العالمى فى شهر ديسمبر الماضى اتفاقيتين مع كل من السودان والاردن بخصوص زراعة غابات خشبية . كما اعطى مساعدات لضحايا الحرب الاهلية فى نيجيريا .

— اجتمع بمدينة روما فى ١٤ و ١٥ يناير الماضى اللجنة الاستشارية لصناعة الاسمدة لتتابع مجهودات هيئة الزراعة والتغذية فى هذا المجال بالنسبة لاستخدام الاسمدة فى الدول النامية .

— واجتمع فى مدينة روما ايضا فى الفترة من ١٤ الى ١٧ يناير اللجنة الخاصة لتنمية التعاون بين المنظمات الدولية المختصة بالصيد ، وقد اشترك فى الاجتماع ممثلو ١٦ حكومة و٩ منظمات دولية — وقد ناقش الاجتماع بصفة خاصة مشروع الصيد فى المحيط الهندى والذى تستعد كل من الولايات المتحدة الامريكية وبيرو مساندته بالفنيين اللازمين .

— وقعت السويد اتفاقية مع هيئة التغذية والزراعة فى روما يوم ١٤ يناير الماضى وتنص على تمويل السويد لبرامج المساعدات للدول النامية بالاضافة الى المعونة التى تعطيها السويد للبرامج العادية لهيئة التغذية والامم المتحدة — ويعتبر مثل هذا الاتفاق مثالا جديدا من نوعه فى التنسيق بين المعونة المزدوجة والمعونة الدولية .

٤ — هيئة الصحة العالمية :

— اجتمع بمدينة هلسنكى فى الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨ مؤتمر خاص للنظر فى اساليب الرقابة على جودة المستحضرات الطبية .

— وبمدينة جنيف فى الفترة من ٢٥ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨ اجتمعت دورة لجنة خبراء مرض النوم .

— وفى مدينة جنيف ايضا وفى بداية شهر ديسمبر انضم خبراء من هيئة الصحة العالمية الى خبراء من هيئة الزراعة والتغذية فى اجتماع خاص لدراسة مخلفات المبيدات فى مختلف المواد الغذائية .

— فى ٢١ يناير ١٩٦٩ نشرت لجنة خبراء المخدرات التابعين لهيئة الصحة العالمية تقريرا عن العقارات الطبية الخطيرة على الصحة العامة والتى قد تسبب فى الادمان . وقد بحث التقرير وسائل الرقابة الدولية على تلك المواد التى تولد الادمان ورأى ان هذه الرقابة يجب ان تأخذ فى الاعتبار تهديد العقار للصحة العامة واهمية العقار من الناحية الطبية .

٥ — الوكالة الدولية الطاقة الذرية

— نظمت وكالة الطاقة الذرية ندوة حول استخدام الطاقة الذرية لتحويل مياه البحار الى مياه عذبة — وقد اجتمعت الندوة بمدينة مدريد فى الفترة من ١٨ الى ٢٢ نوفمبر . وقد رأت الندوة

ان بناء المصانع الكبيرة التى تستخدم الطاقة النووية لانتاج المياه العذبة سوف يمكن اتمامه فى فترة قريبة .

— اجتمع فى خلال شهر ديسمبر مؤتمر بمدينة بودابست لبحث التلويث النووى لمياه الانهار ومجارى المياه والبحيرات .وقد راجع المؤتمر الاساليب الفنية المختلفة المستخدمة فعلا لمكافحة هذا التلوث .

— اجتمع بمدينة جنيف فى الفترة من ١٦ الى ٢٠ نوفمبر خبراء من وكالة الطاقة النووية ومن هيئة الزراعة والتغذية لبحث استخدام المواد المشعة فى بحث آثار المبيدات الحشرية على المواد الغذائية .

— اصبح عدد اعضاء وكالة الطاقة الذرية مائة عضو بعد انضمام لختنشتاين فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ وزامبيا فى ٩ يناير ١٩٦٩ وماليزيا فى ٢٢ يناير .

٦ — البنك الدولى للانشاء والتعمير :

— اعلن البنك الدولى فى ٢٧ نوفمبر الماضى عن خمسة قروض جديدة اجمالها ٨ر١١٧ مليون دولار لكل من الصين الوطنية وكلومبيا وجواتيمالا وباكستان وتونس .

— منح البنك الدولى فى ١٨ ديسمبر قرضا للارجنتين قدره ٨٢ مليون دولار لانتاج الكهرباء من المنحدرات المائية .

— اعلن البنك الدولى فى ١٦ ديسمبر اقتراض مبلغ قدره ٤٠٠ مليون مارك المانى من عدد من الشركات الخاصة فى المانيا الغربية بحيث تكون سلفيات البنك الدولى فى الفترة الحالية الجارية قد بلغت ٨٠٤ ملايين دولار .

— وفى ٨ يناير ١٩٦٩ اقرض البنك الدولى اليابان ٦ ملايين دولار لبناء طرق برية تسمح باستغلال الغابات فى المناطق الداخلية كما اقرض ايضا فى نفس التاريخ مبلغ ٥ر١١ مليون لماليزيا لتطوير موارد الطاقة الكهربائية وتكبير محطات التوليد الموجودة .

— اقرض البنك الدولى جمهورية تونس مبلغ ١٥ مليون دولار فى ١٧ يناير ١٩٦٩ لتمويل برنامج لرى بعض المناطق الهامة الاهلة بالسكان .

— حصلت فنلندا فى ٢٢ يناير ١٩٦٩ على قرض ٢٢ مليون دولار من البنك الدولى لتمويل المشاريع الصناعية الخاصة فى فنلندا .

— اشترك البنك الدولى مع منظمة التنمية الدولية التابعة له فى اصدار قرض للسنغال فى ١٦ يناير ١٩٦٩ قدره ٥ر٩ مليون دولار يشارك البنك الدولى بمبلغ ٥ر٣ مليون دولار ومنظمة التنمية الدولية بمبلغ ٦ ملايين دولار .

منظمة التنمية الدولية :

— اعلنت المنظمة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ عن منح قرض لاندونيسيا قدره ٢ مليون دولار لتمويل خدمات الفنيين المكلفين بدراسة وادارة ظروف الاصلاح الاقتصادى الذى تشارك فيه المنظمة بالتمويل عندما تنقص موارد التمويل الاخرى — ومن المعروف ان منظمة التنمية الدولية لا تتقاضى فوائد وتحصل فقط نسبة ٧٥ر٠٪ لتغطية المصاريف الادارية وتسدد على فترة ٥٠ عاما .

— منحت منظمة التنمية الدولية قرضا للهند فى ١٥ يناير قدره ١٢٥ مليون دولار للمشاركة فى برامج التنمية .كما منحت المنظمة فى ١٦ يناير ١٩٦٩ قرضا قدره ٥ر١ مليون دولار لغينيا الجديدة وبابوازيه . هذا بالاضافة الى قرض مليونى دولار لباكستان .

مؤسسة التمويل الدولية :

— شاركت مؤسسة التمويل الدولية فى ٢٠ ديسمبر الماضى عددا من المؤسسات الخاصة والعامة فى كولومبيا لتكوين شركة هدفها زيادة قدرة البلاد على استقبال السواح وزيادة عددهم مما يساعد على توفير مزيد من الموارد المالية لهذه الدولة — وسوف تعمل الشركة الجديدة على تخطيط المشاريع السياحية وبناء الفنادق وقد انشئت برأسمال ٧٨ الف دولار .

— قررت مؤسسة التمويل الدولية المشاركة فى تمويل مشروع توسيع الصناعات البتروكيمائية فى البرازيل .وسوف تشترك عدة شركات اخرى فى تمويل المشروع الذى يحتاج الى راسمال ٥ر٦١ مليون دولار .

— اتفقت مؤسسة التمويل الدولية على تمويل استثمار قدره ٥ر٦ مليون دولار فى باكستان الشرقية لتطوير مصانع الورق فى شيتاكونج . وهذا بالاضافة الى مبلغ آخر لتغطية احتمالات الطوارىء — وتغطى هذا الاستثمار عدة شركات من امريكا الشمالية والشرق الاوسط واوروبا تتكفل ايضا بنصف قدر الاستثمار .

— فى ١٧ يناير ١٩٦٦ انضمت الصين الوطنية الى مؤسسة التمويل الدولية واصبحت بذلك العضو الرابع والتسعين .

٧ — صندوق النقد الدولى

— منح الصندوق الدولى فى ٤ ديسمبر الماضى السودان قرض ١٢ مليون دولار يمنح على فترة عام للمساهمة فى برنامج الاستقرار المالى الذى بدأته الحكومة السودانية منذ عامين .

— ابلغت كل من ماليزيا وسنغافورة الصندوق الدولى فى ٢٥ نوفمبر قبولهما شروط التحويل الذى تنص عليها المادة ٨ من اتفاقيات الصندوق الدولى .

— حصلت باراجواى فى ٢٣ ديسمبر على قرض من الصندوق

الدولى قدره ٧ر٥ مليون دولار سوف تستخدمه الحكومة للمشاركة فى الاصلاح المالى .

— منح الصندوق الدولى تونس قرض ٦ ملايين دولار فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ للمساهمة فى برامج التنمية الاقتصادية .

— وفى يناير الماضى اصدر الصندوق اربعة قروض لكل من بوليفيا [٢٠ مليون دولار] وبنما [٣ر٢ مليون دولار] وهندوراس [١١ مليون] والصومال [٦ مليون دولار] .

— اشترت جمهورية الدومنيكان من الصندوق الدولى مبلغ ٦ ملايين دولار كندى يوم ١٥ يناير الماضى .

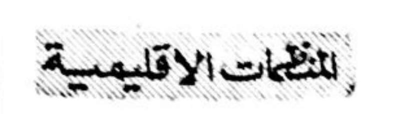
٨ — الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

نظم الاتحاد بالتعاون مع ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية السنغالى والاتحاد الافريقى والملجاشى للمواصلات والبريد دورة دراسية للدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية فى داكار من ٢ الى ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ .

٩ — المنظمة الدولية للارصاد الجوية

— فى اجتماع عقد فى مقر المنظمة الدولية للارصاد الجوية بمدينة جنيف بحث الخبراء اساليب ووسائل جمع المعلومات الخاصة بالارصاد وتخزينها بشكل يتيح للباحثين سهولة الحصول عليها .

— اجتمعت بمدينة بانجوك فى الفترة من ١٧ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ لجنة حكومية للاعاصير تحت الاشراف المشترك للمنظمة الدولية للارصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى . وقد بحثت اللجنة الخسائر الناجمة عن الاعاصير المدمرة ووسائل الاقلال من اثارها المدمرة .



المنظمات الاقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية

١ — مؤتمر وزراء الاعلام العرب

وجهت جامعة الدول العربية فى نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٨ الدعوة للدول الاعضاء لحضور مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى تقرر عقده فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة — وقد عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى عددا من الاجتماعات خلال شهر يناير برئاسة الدكتور محمد الزيات لدراسة اتجاهات الرأى العالمى بالنسبة للقضية العربية .

وقد افتتح مؤتمر الوزراء يوم ٣ فبراير وبعد جلسة الافتتاح تحول الاجتماع الى جلسة مغلقة لاستعراض توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى — وقد واجه المؤتمر حملة شديدة من النقد الذاتى على سياسة الاعلام العربى .

وقد اختتم المؤتمر اعماله يوم ٥ فبراير باصدار عدد من التوصيات الهامة بالنسبة للعمل الاعلامى العربى فى الخارج لخدمة القضية الفلسطينية وقرر المؤتمر العودة الى الاجتماع ثانيا فى القاهرة فى شهر مايو — وقد عهد الى الجامعة العربية بدراسة مشروع — ليبى خاص لانشاء « مؤسسة للاعلام العربى » والقيام ببعض الدراسات الاخرى على ان تجتمع لجنة الاعلام الدائمة خلال شهر ابريل للوقوف على ماتوصل اليه خبراء الاعلام فى دراساتهم .

٢ — مؤتمر المقاطعة العربية

عقد مؤتمر المقاطعة العربية دورته الجديدة فى قطر يوم ٢٠ يناير واشترك فى الدورة عشرون وفدا عربيا يمثلون دول الجامعة العربية وعدد من امارات الخليج العربى — وقد تضمن جدول اعمال الدورة ٧٢ بندا تتعلق بشئون المقاطعة .

٣ — منظمة تحرير فلسطين

— اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى عمان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٨ لبحث تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى .

— اعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ٢٩ ديسمبر تعيين العميد مصباح البديرى رئيسا لاركان حرب جيش التحرير الفلسطينى خلفا للعميد عبد الرزاق اليحى الذى عين مستشارا عسكريا . — اجتمع فى القاهرة اول فبراير ١٩٦٩ المجلس الوطنى الفلسطينى فى جلسات سرية — وقد تضمن جدول الاعمال عددا من النقاط المتعلقة بالمقاومة ضد الاحتلال الصهيونى وتطوير جيش التحرير . وفى ٣ فبراير انتخب المجلس بالاجماع ياسر عرفات رئيسا لمنظمة تحرير فلسطين — كما تشكلت اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة من ممثلين عن « فتح » و « الصاعقة » وعدد من المستقلين — وقد انهى المجلس اجتماعاته يوم ٤ فبراير باصدار بيان رفض فيه اى انتقاص لحق فلسطين واعلن فيه التصميم على خوض معركة التحرير وتصعيد حركة المقاومة داخل الاراضى المحتلة .

٤ — المجلس الاقتصادى العربى:

— عقد المجلس الاقتصادى اجتماعات دور انعقاده العادى الرابع عشر فى مقر الجامعة بالقاهرة فى الفترة من ٢١ يناير الى ٢٥ يناير — وقد افتتح الاجتماع السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة — وقد حضر ممثلو ومندوبو الدول الاعضاء فى الجامعة وحضر ايضا بصفة مراقبين ممثلون ومندوبون عن امارة قطر وامارة ابو ظبى ومنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس الوحدة الاقتصادية وعدد آخر من

المنظمات العربية – وقد تضمن جدول اعمال الدورة ٢٩ بندا منها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية • وقد اختتم المجلس اعماله بعد اتخاذ مجموعة من القرارات تعتبر غير ذات أهمية كبيرة ، ولم يستطع المجلس حسم المواقف فى الموضوعات الحيوية التى تهم الامة العربية •

– أودعت حكومة العراق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٩ يناير تصديقها على البروتوكول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بشان تعديل الجداول الملحق بها – وقد سبق ان صدقت على البروتوكول حكومات كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية والكويت •

٥ – الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية

عقدت فى القاهرة ابتداء من ١١ يناير ١٩٦٩ ولمدة أسبوعين اجتماعات الدورة الاولى للجنة الاستشارية الفنية للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية فى مقر الامانة العامة للاتحاد بالقاهرة •

ويتضمن جدول اعمال اللجنة عدة مواضيع منها دراسة النظام النهائى لمؤسسة الاقمار الصناعية للمواصلات ووضع خطة عربية شاملة للاتصال بين البلاد العربية •

٦ – مؤتمر الكتاب الدولى –

عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٨ يناير الحلقة الثانية لدراسة تيسير تداول الكتاب العربي – هذا وقد اشتمل جدول الاعمال على بحث ومسائل تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على توجيه الحلقة الاولى بانشاء اتحاد عام للناشرين العرب وايضا دراسة وسائل التنظيم البيبلوغرافى فى العالم العربي – ووسائل تيسير تداول الكتاب العربي وتخفيف القيود المفروضة عليه تصديرا واستيرادا •

٧ – مؤتمر المشرفين على شئون فلسطين

عقد المؤتمر الرابع للمشرفين على شئون الفلسطينيين فى الدول العربية المضيفة اجتماعاته بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٦ الى ١٢ يناير ١٩٦٩ – وقد رأس الاجتماعات الدكتور سيد نوفل الامين العام المساعد للشئون السياسية •

٨ – لجنة خبراء البترول العرب :

انعقد فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة ابتداء من ١١ يناير ١٩٦٩ الاجتماع السادس عشر للجنة خبراء البترول العرب ومن المسائل التى نوقشت فى هذا الاجتماع موضوع خط الانابيب المزمع اقامته بين ايلات واشدود •

٩ – منظمة العمل العربية

عقدت لجنة وضع نظم ولوائح منظمة العمل العربية التى أصدر المؤتمر الرابع لوزراء العمل العرب قرارا بعقدها فى القاهرة ابتداء من ٤ يناير لوضع اللوائح الخاصة بالمنظمة •

١٠ – مجلس الطيران المدنى للدول العربية

– طلب رئيس مجلس الطيران المدنى فى ٥ يناير من رئيس الهيئة الدولية للطيران المدنى توقيع العقوبات على اسرائيل لعدوانها على مطار بيروت •

– عقدت لجنة خبراء تشريعات الطيران المدنى العربي اجتماعها الرابع فى القاهرة فى ١١ يناير ١٩٦٩ لمواصلة دراسة وضع مشروع قانون موحد للطيران المدنى العربي •

١١ – المنظمة العربية للعلوم الادارية :

بدأ فى ٢ يناير ١٩٦٩ تنفيذ الاتفاق الخاص بانشاء المنظمة العربية للعلوم الادارية واختيرت القاهرة مقرا لها على ان يكون لها فروع فى الدول العربية •

١٢ – المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس :

وافقت فى آخر ديسمبر المملكة العربية السعودية على الانضمام للمنظمة – وقد تم ايداع وثائق التصديق الخاصة بانضمام السعودية فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية – وبذلك اصبح عدد الدول الاعضاء ٨ دول – ومن المقرر ان تدعى اللجنة العامة للمنظمة للاجتماع فى نهاية شهر مارس وسيحضر هذا الاجتماع مندوبون عن الدول العربية التى لم تنضم بعد للاتفاقية بصفة مراقبين ■

١٣ – مجلس الوحدة الاقتصادية

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية فى ٢٦ يناير فى اجتماعاته بالقاهرة :

١ – انشاء اتحاد للمدفوعات بين دول اتفاقية الوحدة ودعوة لجنة من محافظى البنوك المركزية فى هذه الدول للبت فى بعض النواحى الفنية •

٢ – اعفاء السلع المتفق على تحريرها من كافة القيود الادارية •

٣ – تنفيذ البطاقة الشخصية الموحدة من العام الحالى •

٤ – تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التى سبق دراستها من قبل •

١٤ – اتحاد اذاعات الدول العربية

افتتحت الدورة الاولى للجمعية العامة للاتحاد اجتماعاتها بمدينة ام درمان فى ٨ فبراير ١٩٦٩ ثم انتقلت الاجتماعات الى مدينة الخرطوم – وقد وافق المؤتمر بالاجماع على الطلبين اللذين تقدمت بهما امارتا ابوظبى وقطر للانتساب الى عضوية الاتحاد – كما تمت الموافقة على تاليف ثلاث لجان لبحث المسائل والموضوعات التى تضمنها مشروع جدول الاعمال الذى تمت الموافقة عليه بالاجماع •

وقد اختار المؤتمر صلاح عبد القادر من الجمهورية العربية المتحدة لتولى منصب الامين العام للاتحاد – وقد وافق المؤتمر على اختيار مدينة الخرطوم مقرا للمركز الهندسى للاتحاد .

١٥ – المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان

انعقد فى مدينة بيروت فى أوائل شهر ديسمبر ١٩٦٨ المؤتمر العربى لحقوق الانسان – وقد ناقش عدم فعالية هيئة الامم المتحدة امام تحديات اسرائيل – وقد قدمت الادارة السياسية بجامعة الدول العربية تقريرا الى المؤتمر انتقدت فيه المنظمة العالية لعدم قيامها بتنفيذ الكثير من القرارات بشأن القضايا التى تمس حقوق الانسان العربى فى فلسطين المحتلة .

وقد اعلن المؤتمر قراراته فى ١٠ ديسمبر فايد حركة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلى ودعى الدول والهيئات والمنظمات الدولية الى تطبيق احكام القانون الدولى الخاصة باعتبار قوات المقاومة الفلسطينية قوات نظامية وامتداد صفة المحاربين الى اسراهم وجرحاهم .

١٦ – مؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب

افتتح الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربى المتحدة فى ٢٩ يناير ١٩٦٩ مؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب بحضور ممثلين للاتحادات الافريقية وبعض دول الكتلة الشرقية ودول اوروبا الغربية . وقد اختتم المؤتمر اعماله فى اول فبراير .

١٧ – منظمة العمل العربية

بدات فى ٢٤ يناير بمقر الجامعة العربية بالقاهرة اجتماعات لجنة فنية تضم ممثلى وزراء العمل فى ٧ دول عربية لوضع الدراسات التفصيلية المتعلقة بمنظمة العمل العربية والخطوات العملية لاعلان قيامها – وستعرض اللجنة نتيجة دراستها على المؤتمر الخامس لوزراء العمل العرب المقرر عقده فى نوفمبر القادم .

١٨ – مؤتمر نصرة الشعوب

افتتح الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٥ يناير ١٩٦٩ مؤتمر التضامن لنصرة الشعوب العربية فى القاهرة – وقد استمر المؤتمر لمدة اسبوع وعالج المشاكل المتعلقة بالقضية الفلسطينية (*)

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مجلس الوزراء :–

عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته الثانية عشرة فى اديس ابابا ابتداء من ١٧ فبراير الماضى برئاسة الامبراطور هيلاسلاسى وقد تضمن جدول الاعمال دراسة المسائل السياسية الافريقية والتعاون الاقتصادى بين دول القارة وبحث الميزانية .

وقد أشار الامبراطور فى خطاب الافتتاح الى ضرورة انهاء الحرب الاهلية فى نيجيريا وحل النزاع بالمفاوضات ، كما تعرض لمشكلة الشرق الاوسط فرأى ضرورة حل النزاع وفقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وقد قدم السكرتير العام دياللوتيللى تقريره امام الاجتماع فاهتم بمسائل تصفية الاستعمار وفى افريقيا ومشكلة روديسيا والتفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب افريقيا .

لجنة الطيران المدنى :

عقدت اللجنة الافريقية للطيران المدنى مؤتمرها الاستشارى الاول بمدينة اديس ابابا فى الفترة من ١٣ الى ١٨ يناير تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية . وقد تكونت هذه اللجنة للعمل على زيادة الانتفاع بالخدمات الجوية فى افريقيا وتنسيق سياسات الحكومات الافريقية فيما يتعلق بالجوانب التجارية للنقل الجوى .

اللاجئون الافريقيون :

عقدت اللجنة الاستشارية لمكتب اللاجئين التابع لمنظمة الوحدة الافريقية اجتماعا بمدينة اديس ابابا فى ٩و١٠ ديسمبر ١٩٦٨ لاول مرة منذ انشائها للنظر فى الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمشاكل اللاجئين فى افريقيا .

منظمة الدول الافريقية ومالاغاشى

عقدت الدول الاعضاء فى منظمة الدول الافريقية ومالاغاشى مؤتمر قمة فى مدينة كينشاسا بالكونغو فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يناير . وقد امتنع عن حضور المؤتمر أى ممثل عن جمهورية وسط افريقيا وعن الكونغو برازفيل بينما أرسل كل من رئيس جمهورية الكامرون ورئيس جمهورية رواندا ممثلين عنهما وقد ساد هذا المؤتمر جو من القلق والتوتر نتيجة للخلافات القائمة بين دول المنظمة ، خاصة الصعوبات التى تواجهها دول مجموعة اتحاد وسط افريقيا .

وقد اعاد المؤتمر انتخاب ديورى هامانى ، رئيس جمهورية النيجر ، رئيسا عاملا للمنظمة ، ومن ضمن المواضيع الهامة التى بحثها مؤتمر القمة الحرب الاهلية فى نيجيريا .

ولم يتمكن المؤتمر من اصدار أى قرار ذات اهمية كبرى .

القارة الاوروبية

١ – اتحاد غرب اوروبا

– اجتمعت اللجان المختلفة لمجلس الاتحاد فى مدينة لندن فى الفترة من ١٣ الى ١٦ يناير

لتحضير اجتماع مجلس الاتحاد في فبراير .

– وعقد مجلس الاتحاد اجتماعاته في لندن يوم ١٤ فبراير – وقد قاطعت فرنسا هذا الاجتماع واعلنت في ١٧ فبراير انها تنسحب من الاتحاد لاجل غير مسمى – ومن اهم ماتناوله اجتماع المجلس مشكلة الشرق الاوسط .

٢ – مجلس اوروبا

عقد المجلس الوزارى التابع لمجلس اوروبا دورته الثالثة والاربعين في باريس في ١٣ ديسمبر – وقد « بحث المجلس العلاقات بين الدول الاعضاء ودول اوروبا الشرقية والجوانب السياسية للتكامل الاقتصادى الاوروبى .

هذا وقد عقدت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا دورة بمدينة ستراژبورج في الفترة من ٢٧ الى ٣١ يناير .

٣ – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

– اجتمع في باريس في ٢٨ و ٢٩ نوفمبر وزراء الزراعة للدول الاعضاء في المنظمة لدراسة السياسات الزراعية المتبعة في تلك السكرتارية العامة قد نشرت بحثا عنوانه « المشاريع الزراعية بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ » رأت فيه ان استمرار السياسات الزراعية المتبعة حاليا سيؤدى الى عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

– اجتمع في مقر مركز التنمية للمنظمة في الفترة بين ١٨ و ٢٠ ديسمبر خبراء من عدد من الدول النامية من بينها البرازيل وشيلى والارجنتين والجمهورية العربية المتحدة مع خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبحث نتائج تطبيق اسلوب « الفرق المرشدة » التى تتكون من خبراء يدمجون في حكومات الدول النامية لدراسة الظروف واصدار التوصيات لهذه الحكومات .

– اختار مجلس المنظمة الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية لعام ١٩٦٩ وهى المانيا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا واليابان وبريطانيا وتركيا .

٤ – حلف الاطلنطى :

– بدأت القيادة الجديدة للقوى البحرية والجوية لحلف الاطلنطى في البحر المتوسط عملها في ٢١ نوفمبر الماضى ومقرها نابولى . ومهمة هذه القيادة تنسيق وتحسين الرقابة الجوية على البحر المتوسط وتضم قوات لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا وتركيا واليونان .

– عقدت لجنة الخطط الدفاعية للحلف اجتماعات دورتها الوزارية في بروكسل في ١٦ يناير – وقد تضمن العمل بحث انشاء اسطول بحرى خاص بالحلف في البحر المتوسط كما تبنت اللجنة خطط دفاع الحلف للفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ .

– عقدت الجماعة الاستشارية للشئون الصناعية لحلف الاطلنطى أول اجتماع لها في مقر الحلف في بروكسل في ٨ و ٩ يناير . وكان قد اعلن انشاء هذه اللجنة في اكتوبر ١٩٦٨ .

٥ – حلف وارسو :

انعقد في بوخارست في نهاية شهر نوفمبر الماضى المؤتمر السنوى للدول الاعضاء في حلف وارسو تحت قيادة القائد الاعلى لقوات الحلف – وقد استمر الاجتماع من ٢٦ الى ٢٩ نوفمبر وتناول أساسا بحث المسائل المتعلقة بتنظيم القوات العسكرية للحلف وتدريبها .

٦ – منظمة التعاون الاقتصادى للدول الاشتراكية

انهى المجلس التنفيذى لمنظمة التعاون الاقتصادى الكوميكون اجتماعاته يوم ٢٩ نوفمبر بمدينة موسكو واعلن ان المنظمة قبلت انتفاع يوغسلافيا باتفاقيات خاصة بالبترول وغاز الميثان الذى يصدره الاتحاد السوفيتى الى دول المنظمة بأسعار خاصة .

٧ – الجماعة الاوروبية :

(ا) البرلمان الاوروبى .

– عقد البرلمان الاوروبى دورته في نهاية شهر نوفمبر بمقر البرلمان بمدينة ستراژبورج .

– انعقد البرلمان في دورة غير عادية في ١٣ ديسمبر لبحث ازمة الاوراتوم . وقد أكد البرلمان في قراره النهائى استقلال أوروبا في الميدان النووى .

(ب) السوق المشتركة .

عقد مجلس المنظمات الاوروبية التابعة للجماعة الاوروبية اجتماعا خاصا في ٢٥ نوفمبر لبحث التطورات الاخيرة في الموقف المالى الدولى .

– عقد وزراء زراعة الدول الست اجتماعا في ٢٥ و٢٦ نوفمبر للاتفاق على أسعار عدد من المنتجات الزراعية – وقد عادوا الى الاجتماع مرة ثانية يوم ١٠ ديسمبر .

– انهى مجلس وزراء الجماعة الاوروبية اجتماعات دورته في ١٠ ديسمبر بعد انجاز عدد من المهام الاساسية للجماعة – فقد اتفق وزراء الخارجية على تطبيق سياسة تعاون اوروبى في الميدان التكنولوجى يتضمن الاشتراك مع بريطانيا في هذا الميدان – وقد بحث المجلس ايضا العلاقات بين الجماعة والدول الاجنبية .

– عقد مجلس وزراء الاقتصاد اجتماعا في بروكسل يوم ١٢ ديسمبر لبحث كيفية مواجهة الازمات النقدية التى تواجه دول الجماعة .

– اجتمع رئيس مجلس وزراء الدول الست بوزراء منظمة الدول الافريقية ومالاغاشى للتباحث حول تجديد اتفاقية ياوندى الخاصة بمشاركة هذه الدول الافريقية في

السوق المشتركة ـ ومن المعروف ان اتفاقية المشاركة ينتهى سريانها فى نهاية مايو ١٩٦٩ قبل ان تكون قد دخلت فى نطاق التطبيق ـ وقد اكد رئيس مجلس الوزراء استمرار الاتفاقية التى سوف تجدد ـ

ـ عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة الاوروبية اجتماعات دورتها ٧٤ فى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ٠

ـ عقد وزراء مالية الدول الست اجتماعات فى ١٤ و ١٥ يناير وقد صدر بيان مشترك عقب انتهاء الاجتماع عبر فيه وزراء المالية عن ارتياحهم لتحسن الموقف المالى الدولى ٠

ـ عقدت اولى جلسات مجلس الجماعة لعام ١٩٦٩ فى بروكسل يوم ١٦ يناير وقد تولى المجلس بحث الشئون الزراعية ٠

(جـ) منظمة الفحم والصلب ٠

ـ قررت فرنسا أن تخفض انتاج الفحم فى عام ١٩٧٥ الى النصف بحيث ينخفض الناتج الكلى الفرنسى من ٤٧ مليون طن فى عام ١٩٦٧ الى حوالى ٢٥ مليون طن عام ١٩٧٥ ٠

ـ تظهر التقارير ان هناك انخفاضا ملحوظا فى انتاج الفحم فى دول الجماعة الاوروبية بينما يستمر الطلب على الصلب مرتفعا بشكل مرض ٠

ـ تقرر اعفاء شركات الفحم والصلب الاوروبية من نسبة مشاركتها فى الجماعة الاوروبية والتى تبلغ حوالى ١٨ مليون دولار هى نسبة ٣ر٠ فى المائة على دخول هذه الشركات ٠

ـ قررت دول السوق المشتركة خفض تصدير الصلب للولايات المتحدة الامريكية ٠ وقد اشتركت اليابان فى ذلك بينما رفضت بريطانيا ـ وقد اتخذت دول السوق هذا الاجراء خوفا من ان يتخذ من شركات الصلب الامريكية ولجان الرقابة على استيراد الصلب فى الولايات المتحدة التى قد تخشى منافسة الصلب الاوروبى والاجنبى ـ وعلى هذا فضلت دول السوق واليابان اتخاذ هذا العمل من جانبها للمحافظة على السوق الامريكى ٠

(د) الاوراتوم

ـ عقد مجلس وزراء الاوراتوم اجتماعا محدودا فى ٢٩ نوفمبر قرر فيه تكوين لجنة من كبار موظفى حكومات الدول الاعضاء وتتولى مناقشة وبحث وتطبيق قرار ٨ ديسمبر ١٩٦٧ الخاص بالعمل على استخدام طاقات المركز المشترك للابحاث النووية لكافة الابحاث والدراسات الخاصة باستخدام الطاقة النووية ٠

ـ قدرت ميزانية الابحاث للاوراتوم لعام ١٩٦٩ بمبلغ ٥٦ مليون دولار ٠

٨ ـ المنظمة الاوروبية

التجارة الحرة

زادت صادرات المنظمة فى النصف الاول لعام ١٩٦٨ بنسبة ٥ فى المائة بالمقارنة لنفس الفترة عام ١٩٦٧ بينما زادت الواردات بنسبة ٦ر٤ فى المائة ـ وكانت هناك زيادة ملحوظة فى المبادلات مع الولايات المتحدة الامريكية ٠

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية

عقدت اللجنة التنفيذية للمجلس الامريكى للثقافة دورتها الاولى بمدينة واشنطن على فترتين فى ٧ و ٨ نوفمبر ثم ١٨ الى ٢٢ نوفمبر لوضع التنظيم الداخلى واختيار الموظفين وبحث الميزانية ٠

عقد فى الجواتيمالا اجتماع خاص للاصلاح الزراعى فى الفترة من ٥ الى ٨ نوفمبر بين التنظيمات التنفيذية للاصلاح الزراعى واللجنة الادارية لبرنامج الدراسات حول الاصلاح الزراعى ٠

عقد مجلس المنظمة اجتماعا فى ٢٠ نوفمبر واختار رئيسا له السيد هولجين من كولومبيا وسينولى السيد الفدارو من بيرو منصب نائب رئيس ٠ ومن المعروف أن بروتوكول بوينس ايروس يطبق ابتداء من هذا العام وسيؤدى الى تغييرات فى تكوين المجلس الذى كان قد تحدد وفق ميثاق بوجوتا عام ١٩٤٨ وسوف تزداد اختصاصات المجلس كما تتغير اساليب الانتخاب للرئيس ونائب الرئيس كما تقتصر مدة الرئاسة على فترة ستة أشهر ٠

وقد اجتمع المجلس يوم ١٨ ديسمبر فى واشنطن وعرض عليه مشروع ميزانية عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ٠

بنك التنمية الامريكى

ـ وافق البنك الامريكى للتنمية فى أول ديسمبر الماضى على منح ٨ قروض تبلغ قيمتها الكلية ٤٥ مليون دولار تمنح لدول فى امريكا اللاتينية منها اوراجواى وفنزويلا وكولومبيا ونيكاراجوا ٠

ـ تقرر فى ٣٠ ديسمبر منح قرض للبرازيل قيمته ٨٤٧ الف دولار كندى لبحث انشاء مطار جديد لاستقبال الطائرات النفاثة الكبيرة ابتداء من عام ١٩٧٠ ٠

ـ حصلت جمهورية الباراجواى على قرض بمبلغ ٨ ملايين دولار فى ٣٠ ديسمبر لبناء وتوسيع منشآت تصريف المياه فى العاصمة ٠

وحصلت ايضا كولومبيا على قرض بمبلغ ٥٨ مليون دولار لبناء مشاريع انتاج كهرباء من المنحدرات المائية ٠ وفى ٩ يناير منح البنك قرضين للبرازيل تبلغ قيمتهما ٢٣ مليون دولار لتمويل مشروع لتوسيع الشبكة الكهربائية ٠

قررت الحكومة الكندية فى ١٤ يناير زيادة المبالغ الخاصة بحصتها فى البنك بمقدار ١٠ ملايين دولار كندى حيث تبلغ حصتها الان ٥٠ مليون دولار كندى ـ هذا وقد حصل البنك على قرض بمبلغ ١٠٠ مليون مارك من المانيا الفيدرالية ٠

منظمة امريكا اللاتينية

التجارة الحرة

انعقدت بمدينة مونتفديو فى الفترة من ٢١ اكتوبر الى ٦ ديسمبر الدورة العادية الثامنة للمنظمة لبحث تطور التجارة بين الدول الاعضاء ودراسة امكانيات تحرير التبادلات التجارية من الاجراءات الجمركية •

منظمات أخرى

هيئة الصليب الاحمر الدولية

- اعلن فى جنيف يوم ٨ يناير توقف امدادات الاغاثة لاقليم بيافرا بسبب قرار غينيا الاستوائية منع الوقود عن بيافرا مما اوقف امكانيات النقل الى هذا الاقليم - وبما أن غينيا الاستوائية رفضت تغيير موقفها رغم المساعى التى بذلتها هيئة الصليب الاحمر فقد قامت المنظمة بسلسلة من الاتصالات مع الدول الاخرى المجاورة لبيافرا وتوصلت فى ٢٩ يناير الى اتفاق مع داهومى باستخدام اراضيها كقاعدة للنقل الجوى للمساعدات الى بيافرا وتم الاتفاق على أن يتم هذا النقل ليلا •

- اجتمع مؤتمر جمعيات الهلال والصليب الاحمر بالكويت فى الفترة من ٢٥ الى ٢٩ يناير - وقد فرضت مشكلة المصابين والجرحى فى فلسطين المحتلة نفسها على المؤتمر حيث بحث الواجب المفروض على هيئة الصليب الاحمر لمساعدة هؤلاء المصابين داخل الاراضى المحتلة •

- طلبت هيئة الصليب الاحمر الدولية فى ٣١ يناير من بعثتها فى الاراضى المحتلة التحقيق فى اعتداء القوات الاسرائيلية على النساء العربيات والقيام بالاجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار مثل هذا الحادث •

المنظمة الدولية للطيران المدنى

عقدت المنظمة الدولية للطيران المدنى اجتماعا طارئا فى مونتريال فى ٢٠ يناير ١٩٦٩ للنظر فى هجوم اسرائيل على مطار بيروت •

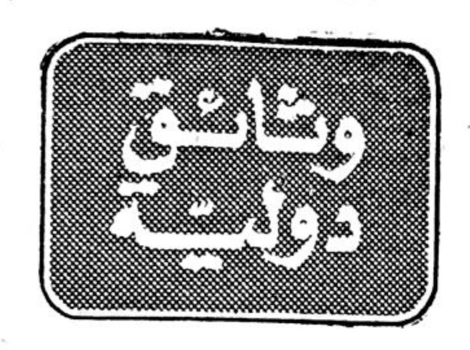
الكومنولث

افتتح فى ٧ يناير بمدينة لندن مؤتمر اقطاب دول الكومنولث البريطانى الثمانى والعشرين وقد افتتح المؤتمر هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى - وقد اختتم المؤتمر أعماله فى ١٥ يناير دون التوصل الى أى اتفاق أساسى على المسائل المعروضة أمامه ومن أهمها أزمة روديسيا ومشكلة المهاجرين الاسيويين الى بريطانيا •

اكاديمية القانون الدولى بلاهاى

افتتح السيد مصطفى كامل يس عضو مجلس الاكاديمية والسفير الدائم لجمهورية العراق فى المقر الاوروبى للامم المتحدة فى ٢٠ يناير الدورة الخارجية الاولى التى تعقدها اكاديمية القانون الدولى بلاهاى فى مدينة الرباط - وكان موضوع الدورة التى امتدت حتى ٧ فبراير القانون الدولى للتنمية فى اطار القارة الافريقية وقد أشرف على الندوة ثلاثة أساتذة هم السفير هامبرو رئيس وفد النرويج لدى الامم المتحدة والدكتور بطرس بطرس غالى بجامعة القاهرة والبرفسور لوشير عضو المجلس الدستورى الفرنسى والاستاذ بجامعة باريس - وكان جميع المشتركين فى الدورة من الافريقيين فحضر ممثلين عن الكونغو كينشاسا وساحل العاج وتانزانيا والكامرون والجمهورية العربية المتحدة وتوجو والجزائر وتونس والمغرب •





الصدام المسلح السوفيتي الصيني

البيان السوفيتى

« ان الاستفزازات المسلحة التى تقوم بها السلطات الصينية على الحدود السوفيتية الصينية قد أثارت عن حق سخط وغضب الشعب السوفيتى بأكمله ، بل فى كل مكان تلقى العالم نبأ الهجوم الذى شنته عصابات وقحة على حراس الحدود السوفيتية علىانه تعبير آخر لسياسة زعماء الصين الحاليين القائمة على المخاطرة الطائشة وعلى استهتار غير مسئول بالارواح البشرية وذلك كله من أجل تحقيق مآربهم وخططهم

وفى نفس الوقت الذى تلجأفيه السلطات الصينية الى اساليب ومكائد اختبرها الاستفزازيون الدوليون تحاول ان تشوه الوقائع وان تتنصل من مسئوليتها مما اقترفته من استفزازات وان تلقى المسئولية على الاتحاد السوفيتى . فهى تريد أن توهم الشعب الصينى بأن الدماء التى اهدرت ، على ضفاف نهر اوسورى لا تقع على الجانب الصينى . ولكن مهما حاولت سلطات بيكين التلاعب بالوقائع فان الوقائع تتحدث عن نفسها . وما حدث حقيقة هو انه فى مساء ليلتى ١ ، ٢ مارس تخطى ٣٠٠ من الجنود المسلحين الصينين الحدود السوفيتية وعبروا لسان النهر الداخل فى البر حتى وصلوا الى جزيرة دامانسكى السوفيتية . وكان الجنود متنكرين فى ثياب بيضاء . فتسلل الرجال خلسة فى قلب الجزيرة وانتشروا فى الغابات مختبئين بين الاشجار الكثيفة وراء مرتفع طبيعى ونصبوا كمينا . وفى نفس الوقت تجمعت على الضفة الصينية من نهر اوسورى وحدات عسكرية ومختلف الاسلحة والمدافع الهاون وقاذفات القنابل وبنادق ذات عيار كبير . وكانت شبكة اللاسلكى قد وضعت للاتصال بين المجموعة التى تسللت الى جزيرة دامانسكى والوحدات العسكرية المقيمة على الضفة الصينية .

وفى تمام الساعة الرابعة والعشر دقائق قامت مجموعة أخرى من المتسللين الصينين مكونة من ثلاثين رجلا بعبور الحدود السوفيتية وانضمت الى المجموعة الاولى المقيمة فى جزيرة دامانسكى . فقامت مجموعة من حراس الحدود السوفيتية وعلى رأسهم قائد الموقع الملازم الاول ستريلبنيكوف واتجهت نحو منطقة الحدود التى انتهكت حرمتها متخذة طريقها على طول نهر اوسورى .

وكان فى نية حراس الحدود السوفيتية كما حدث ذلك من قبل تقديم احتجاج للصينين عن انتهاكهم حرمة الحدود السوفيتية واخراجهم من ارض الاتحاد السوفيتى . ولكنهم فى هذه المرة استقبلوا بوابل من الرصاص صوب اليهم بطريقة غادرة فسقطوا تحت نيران الاستفزازين الصينيين . وبالاضافة الى ذلك اطلقت المجموعة الصينية المقيمة على الضفة الصينية من النهر نيران مدفعيتها ومدافع الهاون على فرقة اخرى من حراس الحدود السوفيت .

وكانت قوات اخرى من حراس الحدود السوفيتية قد هرعت من موقع مجاور وتولت فى حزم عملية اخراج المتسللين من الارض السوفيتية فبذلت فى سبيل ذلك كل ما اوتت به من شجاعة واقدام وشهامة .

ان جميع القرائن تشير الى ان الاستفزازات الصينية فى منطقة جزيرة دامانسكى كانت مدبرة طبقا لخطة مرسومة . فقد

كانت هناك انباء من قبل تفيد بأن قوات من الوحدات العسكرية الصينية قد تم تدريبها على الاستفزاز .

وقد دل التحقيق الذى تم على الاقليم السوفيتى فى موقع المعركة عن وجود اجهزة خاصة بقنابل مدافع الهاون وكذلك بقايا قنابل ومفجرات واسلحة نارية صينية وتجهيز عسكرى مهم تركه المتسللون وراءهم ».

وكان الصينيون خلال الاشتباك الذى وقع يعاملون الجرحى من حراس الحدود السوفيت بمنتهى القسوة والوحشية . فقد اثبت التحقيق وكما دل تقرير اللجنة الطبية التى انتقلت الى المكان وعاينت جثث الحراس الذين استشهدوا بأن الصينيين كانوا يطلقون الرصاص على الجرحى السوفيت وان البعض منهم قد طعن بالسونكى . وبدت وجوه بعض القتلى من الجنود السوفيت مشوهة عمدا الى حد كان يصعب التعرف عليهم . ان معاملة الصينين لحراس الحدود السوفيتية لا يمكن مقارنتها الا بما قام به العسكريون الصينيون وانصار شانج كاى تشايك من اعمال وحشية خلال الصراعات المسلحة التى دارت فى الصين خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن .

وقد اسفرت الغارة الاجرامية التى نظمتها السلطات الصينية عن ٣١ من القتلى و١٤ من الجرحى وجميعهم من حراس الحدود السوفيتيين . وقد ادى هؤلاء الحراس واجبهم الوطنى ببسالة وانكار الذات فقد كانوا يدافعون عن قداسة حدود بلادهم وسيادة ارض الوطن الاشتراكى السوفيتى ».

ولم يقتصر الامر على هذا التسلل المسلح داخل الارض السوفيتية بل تلته موجة من الهستيريا القومية الجنونية موجهة ضد السوفيت التى تولت السلطات الصينية تنظيمها وتوجيهها . فقد نظمت اجتماعات جماهيرية بمساعدة الجهاز الحكومى الصينى اخذت تردد هتافات وتهديدات ضد الاتحاد السوفيتى . وفى ٣ مارس قامت جماعات من المخربين بمحاصرة السفارة السوفيتية فى بيكين

والآن ماذا كانت تهدف جماعة ماوتسى تونج من وراء هذا الاستفزاز المسلح بكل ما احيط به من مهاترات سياسية ؟

ان لجماعة ماوتسى تونج اهدافا بعيدة المدى من وراء قيامها بمثل هذه الاعمال الاجرامية . فان انصار الماوية يحاولون بشتى الوسائل ان يخلقوا مثل هذا الجو فى بلادهم حتى يتسنى لهم صرف انتباه الشعب الصينى عن كل ما منيت به مشاريعهم الاقتصادية والسياسية من فشل ذريع فى الداخل وحتى تسنح لهم الفرصة فى دعم وتثبيت سياسة ماوتسى تونج القائمة على سياسة الدول الكبرى ذات الاطماع والمغامرات والتى تعمل على زيادة حدة التوتر فى العلاقات مع الدول الاشتراكية والاخرى المحبة للسلام ».

ثم ان القيام بهذه الاستفزازات على الحدود السوفيتية الصينية خلال هذه الفترة بالذات بينما تستعد الصين لعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى لم يكن مصادفة . فمن البديهى الان ان حكام الصين الحاليين قد تعمدوا خلق هذا الجو المشحون بالهستيريا المعادية للسوفيت بهدف فرض خطة سياسية معادية للاتحاد السوفيتى وللحزب الشيوعى السوفيتى على المؤتمر والارتقاء بهذا الاتجاه المعادى للسوفيت الى مرتبة السياسة العليا للدولة الصينية ».

ومما لا شك فيه هو ان بعض الدوائر فى العالم لن تتورع عن الانتفاع بنتائج هذه الاستفزازات الاخيرة ».

فليس من المصادفة ايضا ان يكون للهجوم المسلح الاجرامى الذى قامت به السلطات الصينية على منطقة جزيرة دامانسكى رد فعل فى اوساط الرجعيين الامريكيين والالمان الغربيين وقد شرع هؤلاء بالفعل فى تقدير ما يمكن الانتفاع به من حالة التوتر القائم على الحدود السوفيتية الصينية ».

وان الشعب السوفيتى لايضع فى نفس المرتبة جماعة ماوتسى تونج والشعب الصينى . وان الاتحاد السوفيتى مازال يكن شعورا بالود والصداقة للشعب الصينى ولكنه فى نفس الوقت مصمم — كما اشارت الى ذلك المذكرة التى قدمتها الحكومة السوفيتية الى الحكومة الصينية — على مواجهة هذه الاعمال الاستفزازية الطائشة التى تقوم بها السلطات الصينية بالردع الصارم حتى يتم لها القضاء عليها . اما مسئولية ما قد ينجم من عواقب وخيمة — نتيجة سياسة المغامرات التى يسلكها زعماء الصين الحاليين بهدف زيادة حدة التوتر على حدود فاصلة بين الصين والاتحاد السوفيتى والعمل على زيادة تدهور العلاقات بين البلدين فهى تقع باكملها على عاتق حكومة جمهورية الصين الشعبية ».

بيان صادر عن وزارة الخارجية السوفيتية بموسكو فى ٧ مارس ١٩٦٩ ».

البيان الصينى

فى اليوم الثانى من شهر مارس عام ١٩٦٩ توغل حرس الحدود السوفيت داخل منطقة جزيرة تشنباو بمقاطعة هيلو نجكيانج فى الصين واطلقوا النار على حرس الحدود الصينيين وقتلوا وجرحوا عددا منهم مما خلق حادثا دمويا خطيرا للغاية . لقد ادعت الحكومة السوفيتية زاعمة أن جزيرة تشنباو الارض الصينية هى ملك للاتحاد السوفيتى بل واكثر من ذلك اطلقت الحكومة السوفيتية الافتراءات بأن حرس الحدود الصينيين قد توغلوا داخل الارض السوفيتية واصدرت مايسمى بـ « مذكرة احتجاج » سلمتها للحكومة الصينية . واشار ناطق بلسان وزارة الخارجية الصينية الى انه حتى استنادا الى معاهدة بكين بين الصين وروسيا فى عام ١٨٦٠ وهى المعاهدة غير المتكافئة التى فرضتها الامبريالية الروسية القيصرية على الشعب الصينى فان جزيرة تشنباو هى بلا جدال جزء لايتجزأ من الاراضى الصينية وقد ظلت منذ أمد بعيد تحت ادارة واشراف الصين وتقوم وحدات حراسة الحدود الصينية بالدوريات عليها . ان مايسمى بـ « مذكرة الاحتجاج » السوفيتية هى حيلة اللص الذى يصرخ [امسك حرامى] التى تستخدمها على الدوام الطغمة التحريفية السوفيتية المرتدة كما هى ايضا منطق اللصوص لهذه الطغمة التى ورثت تركة الامبريالية الروسية القيصرية ودفعت الى الامام سياسة العدوان الاشتراكية الامبريالية . وعليه فقد قدمت الحكومة الصينية مذكرة احتجاج للحكومة السوفيتية فى اليوم الثانى من شهر مارس عام ١٩٦٩ وفضحت الصورة الحقيقية لتوغل حرس الحدود السوفيت داخل الاراضى الصينية والقيام بالاستفزازات المسلحة وخلق الحادث الدموى الخطير . وفيما يلى النص الكامل للمذكرة :

مذكرة وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية للسفارة السوفيتية لدى الصين .

فى صباح اليوم الثانى من مارس عام ١٩٦٩ توغل حرس الحدود السوفيت داخل منطقة جزيرة تشنباو التابعة لمقاطعة هيلو نجكيانج الصينية واطلقوا النيران على حرس الحدود الصينيين فقتلوا وجرحوا عددا منهم وخلقوا بذلك تصادما مسلحا خطيرا للغاية على الحدود . لذا فقد خولت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بتقديم اشد احتجاج الى الحكومة السوفيتية .

وفى الساعة التاسعة وسبع عشرة دقيقة من اليوم الثانى من مارس الجارى ارسلت سلطات الحدود السوفيتية اعدادا كبيرة من رجال الجيش المدججين بالسلاح واربع عربات مصفحة وسيارات وتوغلوا بصورة سافرة داخل منطقة تشنباو من اراضى الصين التى لاجدال عليها حيث قاموا باستفزازات مسعورة ضد حرس الحدود الصينيين الذين يؤدون واجبهم بالدوريات العادية وبادروا باطلاق نيران البنادق والمدافع على حرس الحدود الصينيين وقتلوا وجرحوا عددا منهم . ولما اصبحت الانذارات العديدة التى قدمها حرس الحدود الصينيون لحرس الحدود السوفيت غير ذات جدوى وانهم قد تحملوا فوق طاقتهم اضطروا الى الرد دفاعا عن النفس . ان هذا الحادث الدموى الخطير ناتج تماما عن تصرفات السلطات السوفيتية . انه جريمة خطيرة جديدة أخرى اقترفتها السلطات السوفيتية التى ظلت منذ أمد بعيد تقترف عن عمد الجرائم العدوانية ضد اراضى الصين وتقوم بالاستفزازات المسلحة وتخلق حوادث دموية باستمرار .

وتطالب الحكومة الصينية بحزم وعزم الحكومة السوفيتية بمعاقبة المجرمين الذين ارتكبوا هذا الحادث وتوقف فورا انتهاكها لاراضى الصين واستفزازاتها المسلحة كما تحتفظ الحكومة الصينية ايضا بحقها فى مطالبة الجانب السوفيتى بتعويض الجانب الصينى عن كافة الخسائر الناجمة . والحكومة الصينية تحذر مرة اخرى وبعنف الحكومة السوفيتية بأن اراضى الصين المقدسة لايسمح أبدا بالاعتداء عليها واذا ماثابرتم على تصرفاتكم بعناد وواصلتم اثارة الصدمات المسلحة على الحدود الصينية السوفيتية فانكم سوف تتعرضون بالتأكيد للرد الحازم من قبل الشعب الصينى ويجب على الحكومة السوفيتية أن تتحمل وحدها مسئولية كافة العواقب الوخيمة الناتجة عن ذلك .

بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية بيكين فى مارس ١٩٦٩



كتب الاستاذ جورج جبور — دمشق — يقول :

« ... عملت لمدة سنتين فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا ، موظفا دوليا فى سكرتيرية المؤتمرات السياسية ، وفى قسم العلاقات الخارجية ، وكان احد ما قمت به من أعمال هو اقناع مكتبة الوكالة باستحصال مجموعة كاملة من مجلة السياسة الدولية والاشتراك بها . والحق يقال ، ان المجلة استقطبت انتباه الدبلوماسيين العرب ، فى فيينا ممن لم تتح لهم معرفتها مسبقا . ومازلت بعد عودتى الى القطر السورى ، قبل اكثر من نصف سنة أتابع ، المجلة بانتظام واعجب بها . وفى اعتقادى ان المجلة تحقق مهمة نافعة واساسية للمهتمين بالقضايا الدولية فى الوطن العربى .

واذا كان لى أن أشير الى ما أود ان اراه فى المجلة ، فهو قائمة بالكتب المستلمة Books received او ما أشبهه ، لا سيما ما يصدر باللغة العربية من كتب ودراسات عن القضايا العربية والدولية ، ذلك ان العرب المهتمين بهذه القضايا ، ممن لايقيمون فى القاهرة أو بيروت ، يصعب عليهم تقصى تطورات الدراسات العربية فى هذا المجال . ان المجلة تقدم بذلك الى قرائها خدمة جليلة ، خاصة اذا امكن تقديم الكتاب او الدراسة بشكل مختصر . كذلك فلعل من الممكن استكمال المعلومات البيليوغرافية عن الكتب المراجعة بحيث يأخذ القارىء فكرة أوضح عن الكتب بذكر الناشر وعدد الصفحات وماإذا كان الكتاب يحتوى ثبتا بالمراجع وما الى ذلك»

□□ **تشكر هيئة التحرير الاستاذ جورج على خطابه ، وتشير الى ان المجلة حرصت منذ عدد أول يناير ١٩٦٩ على نشر عرض سريع للمؤلفات العربية السياسية تحت عنوان مكتبة السياسة الدولية . وبخصوص المعلومات البيليوغرافية عن الكتب فانها محل اهتمامنا** □□

كتبت الانسة ماجدة مصابني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تقول :

« لاشك أن مجلة السياسة الدولية تعد من اهم المجلات العربية المتخصصة ، ويحرص معظم المثقفين على الاطلاع عليها دوريا . والباب الخاص بتتبع نشاط المنظمات الدولية تكاد تنفرد به هذه المجلة دون غيرها . غير أن هناك ملاحظة يجدر الاشارة اليها وهى افتقار هذا الباب الى التطوير حيث لم تمتد اليه يد التجديد منذ العدد الاول حتى اليوم سواء كان ذلك فى طريقة العرض أو طريقة تناول الموضوعات المختلفة . فالملاحظ ان الباب يتناول بالسرد وليس بالتعليق والتحليل للانشطة المختلفة لهذه المنظمات ، ويتسم هذا السرد بالتشتت وكثرة التقسيمات والافراط فى ذكر التواريخ التى غالبا ما تؤدى الى الملل ولاتثير اهتمام القارىء العادى بدرجة ملحوظة »

□□ **لايتسع باب « نشاط المنظمات الدولية » للتحليل والتعليق وانما يكتفى بعرض انشطة هذه المنظمات وتتبع مؤتمراتها وبياناتها ، وفى الوقت نفسه فان أبواب المجلة الاخرى مثل الدراسات والتقارير تتناول بالتحليل والتعليق كثيرا من هذه المنظمات** □□

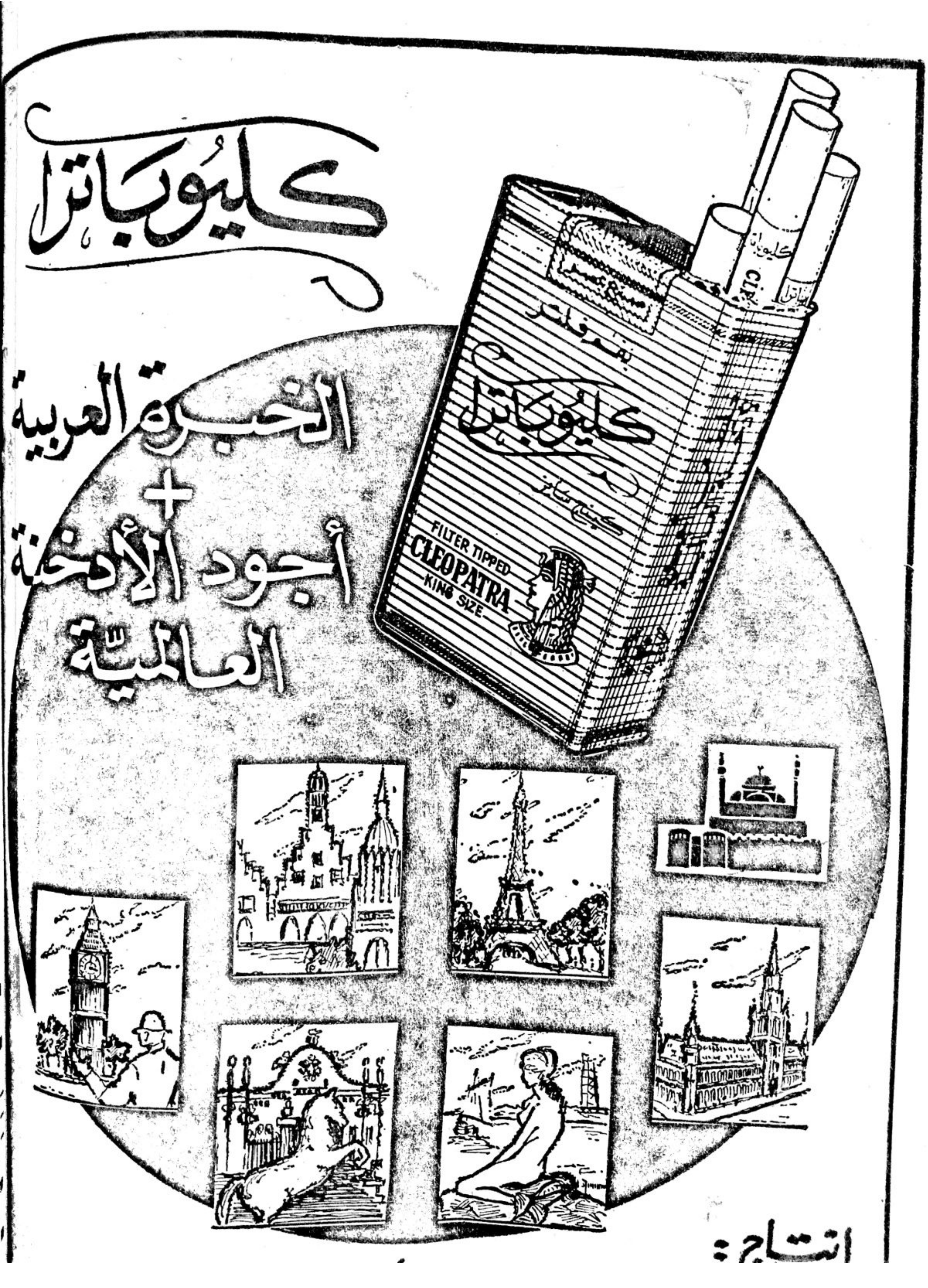
كتب المهندس الزراعى فؤاد عبد المنعم هجرس يقول :

ورد فى مقال الجامعة العربية وأزمة الاعلام الخارجى » بالعدد ١٥ أن » ضآلة التمويل هى المشجب الذى يعلق عليه المسئولون فى الجامعة العربية كل الاخطاء والتقصيرات وعوامل الضعف الموجودة فى مكاتب الاعلام العربى فى الخارج » . وفى تصورى أن تعيد الجامعة العربية النظر أولا فى مشروعاتها الخاصة بالتمويل مثل « مشروع صندوق الدعوة العربية » الذى لم يحقق اهدافه بعد . وكان يمكن للجامعة العربية — التى مر على انشائها حوالى ربع قرن — أن تدبر جانبا من مواردها المالية ذاتيا لو أنها أعدت لذلك مشروعا مدروسا . والنقطة الثانية أن تجعل الجامعة العربية شعارها قليلا من النفقات الادارية وكثيرا من النفقات الاعلامية » أما النقطة الاخيرة والجديرة بالانتباه فهى كيفية تعبئة الطلبة العرب فى الخارج ليكونوا جنودا فى خدمة الحملات الاعلامية . وقد لمست بنفسى فى صيف ١٩٦٣ بالمانيا الغربية كيف أن الطلبة العرب على استعداد للعمل والتضحية دون ان يكون هناك اى توجيه من المسئولين فى مكاتب الاعلام العربى ، وبقى على هؤلاء المسئولين ان يستفيدوا من هذه الطاقات الشابة والخلاقة .

كتب النقيب الركن سليم شاكر الامامى (البصرة — العراق) يقول :

فى دراسة الاستاذ حاتم صادق [العسكريون فى المجتمع الاسرائيلى] ، [العدد ١٥] ، نشر الهامش رقم ١٥ فى أسفل الصفحة ٩٧ بدون اشارة الى المرجع الذى اقتبست منه هذه الفقرة .

ومجلة السياسة الدولية تعتذر عن سقوط سطر كان يشير الى ان هذه الفقرة منقولة عن المرجع السابق وهى تعبر عن رأى مؤلف المرجع المشار اليه ■



كليوباترا
الخبرة العربية
+
أجود الأدخنة
العالمية
FILTER TIPPED
CLEOPATRA
KING SIZE
كليوباترا
انتاج :